مجلة المناهل

ⵜⴰⵙⵏⵓⴱⵖⵜ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡⴰⵙⴻⵏ

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الثقافة-

أبريل - ماي - يونيو 2020
شعبان - رمضان - شوال 1441

ملف العدد

إطلالة على حصيلة الدراسات التاريخيــة المغربيــة



العدد: 99



ملف العـــدد

إطلالة على حصيلة
الدراسات التاريخية المغربية



السلسلة الجديدة ـ العدد: 99

شعبان - رمضان - شوال 1441 (أبريل - ماي - يونيو 2020)

الإيداع القانوني: 1974/6

الرقم التسلسلي الدولي القياسي: 0851/0253

التصميم والطباعة: مطبعة دار المناهل: Tél: 05 37 77 15 16

Email: contact.idam@minculture.gov.ma

صورة الغلاف: برج مولاي رشيد، قصبة الأوداية، (تصوير: خالد بن الصغير، 2011)

العنوان البريدي للمجلة: 1 زنقة غاندي ـ الرباط

العنوان الالكتروني للمجلة: r.manahil 2019@gmail.com

الهاتـــف: 0537274090/0537274091

الفاكـــس: 0537274093

الفهــــرس

ترجمـــات

مقالات متنوعة

قراءات

افتتاحية العــــدد

افتتاحية وتقديم

إطلالة على حصيلة الدراسات التاريخية المغربية

تنسيق وإعداد: **خالد بن الصغير وخالد طحطح**

في إطار الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها هيئة تحرير مجلة **المناهل**، والقاضية بإعداد ملفات خاصة حول مواضيع ذات أهمية علمية وفكرية، نقدم في هذا العدد، - إلى جانب مقالات متنوعة، وقراءات في دراسات حديثة الصدور، ملفا خاصا يتناول إطلالة عامة على ما تحقق إنجازه في حقل الدارسات التاريخية المغربية منذ بداية عهد الاستقلال إلى الزمن الراهن، بإسهام ثلة من الباحثين المتخصصين في حقل الدراسات التاريخية والاجتماعية والأدبية ينتمون إلى أجيال مختلفة.

ومن المعلوم أن الكتابة التاريخية في المغرب، غداة الاستقلال، قد شرعت بطريقة تدريجية في اعتماد المناهج الحديثة، وذلك إثر إنشاء الجامعة المغربية العصرية وفتح أوليات شعب التاريخ مع التأسيس المتلاحق لكليات الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة محمد الخامس في الرباط أولا، ولجامعة سيدي محمد بن عبد الله في في فاس ثانيا، لتشمل فيما بعد جل مدن المغرب الكبيرة وأحوازها بغية تقريب التعليم الجامعي لعموم الطلبة على الصعيد الوطني. وقد أسهمت خلال هذه الفترة جملة من المتغيرات، ذات الإيقاعات المتفاوتة السرعة في التأثير على وضعية البحث التاريخي، حيث برز في فترة ما بعد الاستقلال جيل أول من المؤرخين المتخصصين، تفاعل إيجابيا مع تحولات الكتابة التاريخية في أوروبا، وإن طغت على غالبيته -بحكم وضعية العالم العربي بعد تخلص بلدانه من الحجر الاستعماري وتبعاته المعرفية والعلمية- قضايا ترتبط بالرغبة في مراجعة ما خَلَّفَهُ الإرث الاستعماري في مجال البحث التاريخي وإعادة النظر في نتائجه؛ فأُعطيت الأولوية لكتابة التاريخ الوطني انطلاقا من رؤية جديدة مختلفة عن نظرة المؤرخين الكولونياليين.

واتسَّعت مع الجيل الثاني من المؤرخين المغاربة اتجاهات البحث وتعددت آفاقه، كما تنوعت الموضوعات المدروسة لتهتم بتحقيق المتون المخطوطة وطرق أبواب التاريخ العلائقي والمونوغرافي، فاتسمت تلك التراكمات بدسامتها وعمقها وشموليتها، بحكم انشغال أصحابها بالاستعمال المكثف للوثائق المخزنية كشرط أساسي وضعه المؤطرون الأوائل، أمثال جرمان عياش وإبراهيم بوطالب، ومحمد زنيبر وأحمد التوفيق

وغيرهم. وسرعان ما بدأ الاعتماد أيضا، إلى جانب الوثائق المغربية، على المستندات الدبلوماسية والعسكرية المحفوظة في دور الأرشيف الفرنسية والإسبانية والبريطانية وحتى الأمريكية. وليتحقق الانفتاح تدريجيا على مناهج باقي التخصصات الأخرى المرتبطة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مما أسهم في توسيع مدارك الباحثين وتنويع مشاريعهم. أما اليوم، فقد بدأ يتجه الاهتمام إلى البحث في تاريخ الزمن الحاضر لمعالجة نقاط الظل الكامنة في التاريخ الوطني إبان فترة ما بعد الاستقلال، غير أن هذا التوجه البحثي لا زال في مخاض البدايات. وشهدت الدِّراسات التاريخية المغربية منذ الاستقلال منعطفات وتحولات لا يستهان بها على المستوى الكمي والكيفي، إذ تباينت خصوصيات الأبحاث واختلفت القضايا المدروسة وتعددت المناهج والرؤى والتصورات، باختلاف الأجيال والظروف المادية والتقنية.

وتمخض عن تزايد عدد الجامعات المغربية والتغيرات المستمرة في السياسات المتبعة بخصوص مخططات البحث العلمي وتكوينات الدكتوراه حدوث دينامية بحثية ظاهرية، اتسمت بارتفاع غير مسبوق في أعداد الأطروحات الجامعية التي نوقشت، وخاصة في العقود الأخيرة. كما عرف مجال النشر انتعاشا نسبيا مقارنة بمراحل سابقة، بَيْدَ أن عددا من الباحثين المتتبعين لهذا التطور لا ينظرون جميعا بعين الرضا لما تحقق، إذ سُجِّلت من جهة تفاوتات ملموسة على مستوى الحقب والمواضيع والقضايا المدروسة، كما لوحظ من جهة أخرى تسارع في إيقاع مناقشات الرسائل والأطروحات الجامعية مع تصاعد متواصل في أعدادها، دون توفر غالبيتها على المواصفات العلمية المطلوبة. فما بالك بأطروحات في التاريخ، لا يعتمد أصحابها في بناء فصولها ومعطياتها الأساسية إلا على استعراض ما جاء في دراسات سابقة، دون تحملهم على غرار من سبقوهم عناء استغلال أي وثائق تاريخية إطلاقا، لا مغربية منها ولا أجنبية. ومع ذلك، سرعان ما تجد طريقها إلى النشر دون مراعاة مضامينها لشروط الجودة العلمية والمصداقية إلا بنسب ضئيلة. وأمام غياب جهود المتابعات النقدية لما يصدر من منشورات وكتب ومقالات في حقل التاريخ، اختلط الغث بالسمين، وغدت مسألة التمييز بين الأعمال الجيدة والرديئة مُحيرة للباحث، فضلا عن القارئ العادي المهتم بتتبع إصدارات الكتابات التاريخية وقضاياها. ومن جهة أخرى، قد لا يعبر أحيانا بعض الباحثين عن تقديرهم للمجهود المبذول من قبل زملائهم، بل ربما قللوا من قيمة أعمال لم يكلفوا نفسهم عناء الاطلاع عليها، ولم يتفاعلوا معها بالنقد والملاحظة والتوجيه والتعقيب والتوضيح، مما يعرقل بكل تأكيد تطور البحث التاريخي ويقلل من درجات تشجيع الطلبة والدارسين على الاهتمام به.

وفي ظل هذه الوضعية التي لا تخلو من القلق، يحق التساؤل بشأن التوجهات البحثية المستقبلية أمام استمرارية هشاشة بنيات التأطير، وافتقار أغلب الجامعات لهياكل بحثية فاعلة وذات مستويات رفيعة، إذ غدت مؤسساتها تكرس معظم جهودها فيما يبدو للتدريس، ولا تهتم إلا لماما بالبحث العلمي الذي صارت مواضيعه وقضاياه المدروسة غارقة في طابعها الجهوي الضيق، بدعوى انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي. وهذا في زمن صارت فيها مظاهر العولمة ومحاولات الفهم والمقاربات البحثية والعلمية تنزع في اتجاه ما هو شمولي ومشترك بين الهوامش والمراكز، وبين ما هو محلي ووطني لينتهي إلى ما هو عالمي. كما شهدت بعض فرق التكوين والتأطير والمراقبة جملة من التعثرات لأسباب عديدة، منها ما هو علمي وتربوي، ومنها ما هو ناجم عن أسباب أخرى معقدة، قد لا تغيب فيها مسألة ضعف الكفاءات على مستوى التخصص، وأيضا على صعيد القدرات اللغوية للمؤطرين أنفسهم ناهيك عن الطلبة الباحثين، سواء تعلق الأمر باللغة العربية أو بمختلف اللغات الحية الأجنبية.

وإذا ما اقتصرنا على حقل البحث التاريخي موضوع هذا الملف، يتضح أنه قد بات من اللازم، ومنذ مدة بعيدة، الاهتمام بإخضاع هذه التجربة الحديثة للنقد الصريح والمراجعة البناءة. ونتيجة لهذا الوعي، أنجزت تقارير تقويمية بالغة الأهمية عن حصيلة البحث التاريخي بالمغرب على مستوى المواضيع والمضامين والخصائص، بإسهام عدد من المختصين والأساتذة الجامعيين البارزين. وكان الهدف منها تقييم صيرورة البحث ومساراته، وذلك بالوقوف عند المنجزات ووضع اليد على مكامن الضعف والثغرات.

ونذكر في هذا الصدد أعمال الندوة التي عقدت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1986م تحت عنوان: **ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب**، وأعمال اليوم الدراسي الذي نظمته الجمعية المغربية للبحث التاريخي سنة 2001م، عن **واقع البحث التاريخي والأثري حول المغرب القديم**، ثم التقرير العام الذي أنجز سنة 2009م حول **أوضاع العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب** بإشراف محمد الشرقاوي، فقدم عبد الأحد السبتي في سياقاته تقريرا عن حصيلة اتجاهات البحث التاريخي وخصوصياته، من خلال الجمع بين التثمين والنقد الهادف بغية الوقوف على مكامن الضعف دون تبخيس المكتسبات أو الاستهانة بما تحقق إنجازه. كما حاولت بعض الأعمال الفردية الموازية الوقوف عند بعض أسباب بداية التراجع وتوضيح عوامل الانحباس الذي عرفته الأبحاث التاريخية المغربية في العقدين الأخيرين، على مستوى المنهج ورؤية الزمن وبناء الموضوع؛ وهذا في وقت كان من المفترض فيه مواصلة التراكم

الذي تحقق في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ونخص بالذكر هنا كتابا شديد اللهجة في انتقاداته، نشره محمد حبيدة بعنوان: **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات.**

وباستحضار الخلاصات والتوصيات التي انتهت إليها التقارير السابقة، واستكمالا لهذا الاتجاه في الرصد، ارتأينا في هذا الملف مقاربة حصيلة البحث التاريخي المغربي عبر قراءة استقصائية وشمولية، قدر الإمكان، في رصيد مجمل الإنتاج التاريخي منذ نشأة الجامعة المغربية وإلى اليوم، مع التركيز في ذلك على محاور ومواضيع قطاعية، دون التقيد بالتقسيمات الكرونولوجية والحقب التاريخية، بغية الوقوف عن كثب على ما تم إنجازه وتحقيقه على مستوى القضايا والإشكاليات المطروحة، أو التي لم يتحقق طرحها بعد. ونأمل أن تسمح هذه المقاربة الشمولية بتنوير الأوساط الثقافية المغربية والعربية غير المتخصصة في البحث التاريخي، وتمكينها من الاطلاع على جوانب أساسية من الممارسة العملية والأكاديمية في حقل التاريخ المغربي، وأن تسهم أيضا في استشراف مستقبل البحث في عوالمه، بغية توجيه الدعوة لمن يهمه الأمر، لبداية التفكير بهدوء وموضوعية، في تحديد مواطن الخلل تمهيدا للشروع في تقويم الأعطاب، دون إغفال ملامسة آفاق التجديد في الكتابة التاريخية المغربية والتنويه بالمكتسبات الإيجابية.

حاولنا في هذا العدد الخاص، من مجلة **المناهل**، تقديم ما تيسر جمعه من مواد ذات صلة بالمنجز العام في الدراسات التاريخية المغربية، وإن لم نتمكن من الإحاطة بكل ما تمت كتابته بمختلف الجامعات ومؤسسات البحث المغربية. وبهذا يظل طموحنا متواضعا لا يتجاوز محاولة وضع القارئ المغربي - غير المتخصص في حقل الدراسات التاريخية - في صورة إجمالية بغية تقريبه قدر الإمكان مما تحقق. واستحضرنا في ترتيب مواد الملف الخاص المتنوعة معايير متداخلة، منها الجانب الكرونولوجي والموضوعاتي والمنهجي، وهي معايير تظل، مع ذلك، متكاملة فيما بينها، وإن تحكمت بطريقة أو بأخرى في ترتيب المقالات وتكامل مواضيعها.

وفيما يخص قضايا البحث المرتبطة بالتاريخ القديم، ينقلنا الباحث هشام الركيگ في دراسته عن "الواقع والمأمول من البحث الأركيولوجي بالمغرب"، عبر جولة تتبع فيها المحاولات الأولى التي شهدها البحث الأركيولوجي في المغرب على عهد الحماية وامتداداتها في زمن الاستقلال إلى اليوم، بعد تأسيس المعهد الوطني لعلوم الآثار. كما استحضر في مضامينه أهمية الكشف عن بقايا عظام بشرية تنتمي إلى فصيلة الإنسان العاقل البدائي، والذي شكل لحظة فارقة في مسيرة الأركيولوجيا المغربية، بل وفي إعادة كتابة الفصول الأولى من تاريخ الحضارة الإنسانية. ولعل الزخم المتولد عن هذا الكشف

تبدو محفزة لصياغة الأسئلة بشأن الواقع الأركيولوجي بالمغرب بعد قرن وما يزيد من الحضور والممارسة. وفي السياق نفسه، المرتبط بالمقومات المادية والجغرافية للماضي السحيق، نسجل بعض الانتعاش على صعيد الأبحاث والمنشورات التي عالجت علاقة التاريخ بالبيئة على المستوى المحلي والدولي، باعتبار أن التاريخ لا يمكن أن يتطور بعيدا عن التأثيرات البطيئة غير المحسوسة في كثير من الأحيان للمكان والمناخ والتقنية على أفعال البشر في الماضي. وفي هذا الإطار يقدم الباحث سمير أيت أومغار ورقة مركزة بعنوان: "التاريخ والبيئة: ملاحظات حول الكتابة التاريخية المغربية". وتأتي أهمية التاريخ البيئي المتزايدة باعتباره مقاربة أساسية لدراسة التفاعل بين المجتمعات الإنسانية ومقوماتها المادية والحضارية منذ القديم وإلى اليوم. ويهتم أيضا بسرد روايات تاريخية عن هذه الدينامية الكامنة الكفيلة بفتح عيوننا على أهم الإشكاليات والمداخل التي طرحتها أساليب ومناهج الكتابة الجديدة على الدراسات المغربية. خاصة وأن عالم اليوم صار يعيش تحديات بيئية كونية على درجة كبيرة من التعقيد، نذكر من أهمها التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري، وآخرها التبعات غير المتوقعة لوباء كوفيد 19 المستجد الذي اكتسح العالم طولا وعرضا، مما طرح أمام الجميع رهانات بيئية ووجودية مشتركة غير مسبوقة على الصعيد العالمي. وهذا ما أثبت للجميع، وبالملموس، ضعف المقاربات الجهوية على جميع المستويات البحثية منها والاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة ببني الإنسان، مهما اختلفت الانتماءات العرقية أو الدينية أو الحضارية بمفهومها الواسع، وبدأ يعم الاقتناع بأن سبل البقاء والنجاة صارت مطلبا شموليا ومشتركا يهم الحياة بكافة أنحاء المعمور وساكنته.

وبخصوص التاريخ العلائقي وتاريخ الآخر، نقف على نماذج لدراسات رصدت تاريخ علاقات المغرب مع العالم الخارجي في الفترة الحديثة والمعاصرة. وتناول هذا الموضوع مقال الباحث محمد مزيان بعنوان: "تاريخ علاقات المغرب مع الدول الخارجية: محاولة في الرصد والتقييم "، وتحضر فيه أهم ملامح الإنتاج التاريخي الخاص بالتاريخ العلائقي. في حين، تركز ورقة الباحث أحمد الشكري على تقديم "حصيلة الدراسات الإفريقية بالمغرب"، فأبرز فيها خصوصيات التجربة المغربية في حقل الدراسات التاريخية الإفريقية تحديدا، مع استحضار دور معهد الدراسات الإفريقية بالرباط في تجاوز استهلاك تاريخ إفريقيا عبر الوساطة المعرفية الأجنبية فقط. ويستكمل مقال "الإنتاجات التاريخية حول الغرب الصحراوي" للباحث عبد الحميد فائز الرؤية عبر محاورته لبعض المقاربات والإشكالات والمفاهيم الإجرائية، مع تناول الزوايا المنهجية المعتمدة في هذه الأبحاث والدراسات العابرة للحدود الجغرافية والتخصصات الحقلية.

وقد استعرضت ورقته بعض الأبحاث والدراسات المنجزة في السياق الكولونيالي، ثم عرجت على مرحلة لاحقة توفرت خلالها شروط أكاديمية أتاحت إمكانية إنجاز أبحاث متخصصة، مروراً بتقديم تجارب مؤسساتية للاشتغال في حقل الدراسات الصحراوية.

وفي علاقة غير مباشرة مع تاريخ الآخر، نهجت بعض الدراسات منحى مختلفا بسعيها إلى استحضار أسباب فشل التحديث بالمغرب على أكثر من اتجاه؛ فأثيرت عدة تساؤلات تبحث في أسباب نجاح النموذج الياباني التنموي، بحكم أن المغرب واليابان قد واجها تحديات خارجية ربما بدت من بعض النقاط متشابهة في القرن التاسع عشر، فلماذا نجحت الجهود اليابانية وفشلت مثيلتها المغربية؟ لقد غدت تجربة الآخر مرآة عاكسة للإخفاقات الذاتية ووسيلة للمراجعة والنقد ومحاولة إعادة البناء، فحاولت الدراسات التاريخية المغربية أن تتمثل هذه التجربة برؤى مختلفة ومتعددة، استعرضها الباحث يحيى بولحية في مقالته: " النهضة اليابانية وتاريخها بعيون مغربية".

ونستحضر في هذا التقديم المقتضب، أهمية المنجز في عدة مجالات متداخلة ومتكاملة، على الرغم من وجود تباعدات في الظاهر؛ ومنها على سبيل المثال الدراسات المتعلقة بالتاريخ الديني الذي سيطر على اهتمامات الأبحاث التاريخية خلال الفترة الكولونيالية وما بعدها إلى اليوم. وتلقي ورقة الباحث ربيع راشدي الأضواء على "حصيلة البحث في التاريخ الديني للمغرب"، مع تقديم مقارنة بين الدراسات الأجنبية والوطنية على مستوى الحصيلة والآفاق، لتوضيح ما إذا كان الإنتاج المغربي يتسم بالخصوصية المحلية، أم أنه مجرد محاكاة لمناهج ونظريات استعمارية باتت متجاوزة. واستكملت دراسة الباحث عمر لمغيبشي هذا الجانب بتناول موضوع تاريخ الأقليات الدينية في المغرب، فركز بالخصوص، وباعتماد مقاربة تركيبة، على تقديم تغطية مسهبة سلط فيها الضوء على "المنجز في تاريخ الأقلية الدينية اليهودية المغربية". وذلك باعتبار أن هذه الأقلية نالت حظا أوفر من الدراسة والاهتمام، مقارنة مع باقي الأقليات الدينية الأخرى. وربما أمكن تفسير ذلك بالأهمية المركزية التي تحتلها الأقلية اليهودية وطوائفها المتجذرة زمنيا في تاريخ المغرب وحضارته المتعددة المشارب والمصادر.

ومن المجالات التي حظيت بمزيد من الاهتمام في الآونة الأخيرة من قبل عدد من الدارسين والمؤسسات البحثية، نذكر الأعمال المتعلقة بتاريخ الأندلس، بحكم ارتباطها الوثيق في مراحل مهمة وأساسية بتاريخ المغرب وحضارته. وفي هذا الصدد، مكنت مقالة الباحث عبد السلام الجعماطي بعنوان: "الدراسات الأندلسية بالمغرب حصية وآفاق" من الحديث عن بعض أسباب تأخر توقيت ظهور المدرسة التاريخية الأندلسية بالمغرب،

كما أوضحت كيفية انتقال الشغف بالأندلس وتراثها وثقافتها إلى صميم انشغالات المؤرخين المغاربة منذ أواسط القرن العشرين؛ فبرزت نخبة متخصصة في الدراسات الأندلسية، من شعب التاريخ وشعب تخصصية أخرى وخاصة منها شعب اللغة العربية وآدابها، راكمت رصيدا زاخرا ومتنوعا من الدراسات والتحقيقات والكتب والمقالات المنشورة عن تاريخ الأندلس وتراثها وأعلامها ومظاهرها الأدبية والفنية. وارتباطا بالحقل التاريخي ذاته، استكملت دراسة الباحث محمد رضى بودشار ما قدمته ورقة زميله عبد السلام الجعماطي بتغطيتها للحصيلة المتعلقة بـ "دراسات الأندلسيين المتأخرين (الموريسكيين) بالمغرب". واعتبرت هذه المرحلة اللاحقة استمرارا للبحث والتأليف في مواضيع الدراسات الأندلسية، وإن كانت لها مميزاتها وإشكالياتها الخاصة، إذ شهدت اهتماما لافتا ومتزايدا بعد تخليد الذكرى الخمسمائة لسقوط غرناطة.

كما بدأ الاهتمام في مغرب اليوم بتوجيه العمل نحو حقول بحثية جديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، تاريخ الزمن الراهن، وذلك على الرغم مما تواجهه من معيقات لا يسمح المقام بالإفاضة فيها. ويتوخى هذا التوجه، الوقوف عند بعض قضايا الزمن الراهن دوليا ووطنيا، مَعَ التَّرْكيز على خصوصيات المرحلة الاستعمارية والبحث في كل ما يرتبط بذاكرة مغرب ما بعد الاستقلال وامتداداتها الفاعلة في الزمن الراهن. وقد وقفت دراسة الباحث الطيب بياض عند معالجة موضوع: "الصحافة والتاريخ في المغرب: مسار تفاعل"، فتناول ظروف انفتاح المؤرخين المغاربة التدريجي والمتواصل على هذا الحقل أكاديميا، كما رصد تجارب لنماذج من كتابات تاريخية بأقلام صحافية، أسماء جذبها حقل التاريخ إلى درجة الاصطفاف مع ذوي الاختصاص سعيا لكشف أسرار الماضي. وإذا كان الصحفي مثل مؤرخ اللحظة، يتعامل مع الحدث حين وقوعه، فإنه يؤرخ للحاضر، ولكنه لا يؤرخ للتاريخ الحاضر؛ فالخبر الصحفي يظل غير مكتمل، ويبقى في حاجة ماسة إلى الاستيفاء، وخاصة حين يتعلق الأمر بأحداث ساخنة يمكن إثارتها لحساسيات متوقعة وغير متوقعة، لا تخلو من رهانات اجتماعية وسياسية. وربما أحدثت لغطا كبيرا، إذا ما انساق المؤرخ أو كاتب المذكرات غير المحترف للكتابة التاريخية، عن وعي أو دون وعي، ليجازف بالتحول إلى قاض يوزع الأحكام يمنة ويسارا. وبذلك تطرح جملة من التساؤلات في علاقتها مع ممارسة المؤرخين لحرفتهم، بحكم وجود الشهود والمشاركين بشكل أو بآخر في مجريات بعض الأحداث؛ فيتداخل بذلك دور المؤرخ مع شهادة الشهود بِدَهْمِ الذاكرة، وهو موضوع شائك عالجته دراسة الباحث أسامة الزكاري، تحت عنوان: "مذكرات الزمن الراهن بين حدود الذاكرة وسقف التاريخ". وهذا خاصة في ظل انتعاش كتابة المذكرات السياسية في المغرب باللغتين

العربية والفرنسية، والتي سجلت طفرة نوعية وكمية في الآونة الأخيرة، إذ صدرت شهادات عددٍ من الفاعلين السياسيين، وذلك تلبية للرغبة الرامية إلى الإسهام في حفظ الذاكرة الوطنية. وبطبيعة الحال، تحتاج دراسة هذه المذكرات وتقييم خلاصاتها إلى مزيد من المقابلات والمقارنات المتقاطعة، لكنها تظل ذات أهمية لكتابة تاريخ المغرب في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ومن القضايا الجديدة القديمة التي صارت تفرض نفسها بإلحاح على اهتمامات الباحثين في التاريخ اليوم موضوع كتابة تاريخ النساء بالمغرب المعاصر والراهن، بالنظر إلى التغيرات المرتبطة بتصاعد قضايا الجندرة ومطالب المساواة بين الجنسين والحريات الفردية، وقد تناولته الباحثة ثورية السعودي في مقالتها بعنوان: "كتابة تاريخ النساء بالمغرب المعاصر والراهن: أي أرشيف وأي قضايا"، فأوضحت ما أسمته بأسباب الصمت الاستوغرافي تجاه موضوع تاريخ النساء. ثم تتبعت بعض مظاهر القصور الحاصل في الدراسات الجامعية، مع الحرص على إبراز بعض الملامح من صور المرأة في صحافة الحركة الوطنية ووسائل الإعلام في العقود الأخيرة، كما توقفت عند أبرز القضايا المرتبطة بالمرأة والمطروحة في الفترة الراهنة، والتي لا تزال موضوعا لسجالات مجتمعية لا تخلو من الحدة في بعض الأحيان.

ومن بين القضايا التي لم تنل ما تستحقه من عناية الباحثين في حقل الدراسات التاريخية المغربية، العلاقة العضوية والبالغة الأهمية بين الكتابة التاريخية كحرفة لها خصوصياتها في علاقاتها مع تقنيات السرد والكتابات الأدبية. وهذا على الرغم من تعايش شعب التاريخ وشعب آداب اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية وغيرها جنبا إلى جنب في دهاليز الكليات والمعاهد المغربية، لكن في تجاهل متبادل وانزواء تام عن بعضهما البعض. وفي هذا الباب، تقدم ورقة سعيد الفلاق، دراسة عامة يمكن اعتبارها بمثابة دعوة للشروع في معالجة العلاقة الأبدية القائمة بين الأدب والتاريخ، وعنوانها: "الرواية وتخييل التاريخ".

وكان من الضروري أيضا استحضار البعد المنهجي والإشكالي في حصيلة البحث التاريخي المغربي، ولذلك توقفت مساهمة الباحث خالد طحطح بعنوان: "كتابة التاريخ العام: العوائق والإشكالات" عند بعض معيقات تأخُّر اقتحام ميدان كتابة التواريخ العامة والتركيبية للمغرب، على الرغم من مرور أزيد من خمسة عقود على نشأة المدرسة التاريخية المغربية الحديثة وتطورها. وإذا ما استثنينا بعض المؤلفات العامة والتركيبية ذات البعد التربوي، يبدو أن الأطروحات الجامعية ظلت مرتكزة بالأساس على الاهتمام

بأعمال تحقيق المتون والدراسات العلائقية وإنجاز الأبحاث المونوغرافية، فهل يعني هذا أن ما تحقق من تراكم في مجال هذه الدراسات منذ الاستقلال وإلى غاية التسعينيات من القرن الماضي، لم يكن كافيا لكتابة تاريخ عام وشمولي؟.

ومن جهة أخرى، اهتمت ورقة الباحث محمد أبرهموش بعنوان: "الكتابة بمنهجية تاريخ العقليات في المغرب: مراجعات وملاحظات أولية" بمحاولة الجمع بين الشقين المنهجي والتطبيقي، فتتبع في فقراتها الجهود الرامية إلى اعتماد الباحثين والدارسين لنهج كتابة تاريخ العقليات من خلال نماذج وقضايا مختارة. وقد خلص إلى أن تجربة تاريخ العقليات، باعتبارها الحقل الأكثر ثراء في التاريخ الاجتماعي، قد ولدت تحولات عميقة في نسق الكتابة التاريخية الأوروبية خصوصا في فرنسا، وسرعان ما تأثر المنجز المغربي بهذا التوجه العام في البحث.

ونشير أيضا إلى أن هذا الجرد الخاص بتجربة الكتابة بمنهجية تاريخ العقليات يمثل لبنة أساسية ضمن مسالك البحث في تاريخ المغرب، فجاءت ورقة الباحث عبد السلام المنصوري التركيبية والتقويمية بعنوان: "مسالك البحث في تاريخ المغرب: من نقد الاتجاهات إلى نقد الحصائل"، لاختتام مواد هذا الملف. وقد توقف صاحبها بإسهاب عند مجمل المراجعات الشاملة والقطاعية والفردية، فقدم ما يمكن تسميته بمراجعَة للمراجعات، وحصيلة للحصائل المتحققة، فكانت تجميعا لما تفرق، وتركيبا لما تفكك بما أتاحته الدراسات التي تم الاعتماد عليها، دون إغفاله تثمين بعض المستجدات الإيجابية.

وعلى الرغم من دسامة مواد هذا الملف الخاص، الذي لا يتجاوز كما حددناه منذ البداية، مستوى الإطلالة، أي النظرة السريعة، على حصيلة الدراسات التاريخية في المغرب، فإننا لا ننكر تبعا لذلك، بأن بعض جوانبها تظل في حاجة إلى مزيد من التغطية والاستقصاء؛ ونذكر منها ما يرتبط بقضايا طبع الكتابات التاريخية ونشرها وتوزيعها. كما أننا لم نتمكن إلا لماما من الحديث عن مسار المجلات التاريخية ومشاكلها منذ الاستقلال وإلى اليوم، على الرغم من أهميتها الكبيرة، في التأثير على مسارات البحث التاريخي وتأطيرها منهجيا ومعرفيا وتحديد توجهاتها. وكذلك الشأن مع حصيلة الدراسات المونوغرافية الكثيرة جدا من حيث عددها وتوجهاتها؛ ومع الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بالتاريخ، وحصيلة البعد التاريخي في الدراسات الأمازيغية، وقضايا الترجمة للإصدارات الأجنبية المتعلقة بتاريخ المغرب، وغيرها من مواضيع وملفات لا تخلو من أهمية، لكننا لم نتمكن من إدراجها ضمن مواد هذا العدد، ولاشك أنها تظل مرشحة لتكون موضوعا لملفات قادمة من مجلة **المناهل**.

وفي باب المواد المترجمة، يتضمن هذا العدد موضوعا غير بعيد عن مواد الملف الأساسي، مقالة من تأليف سالومي فريمنور، نقلها إلى العربية عز الدين الخطابي بعنوان: "مفهوم التاريخ بين الانقطاع والاتصال، أطروحات فالتير بنيامين". أما المقالات، فقد أدرجنا دراسات متنوعة، كتب موادها كل من الباحثين عبد الرزاق الدَّواي، وتوفيق فائزي، وعبد المجيد النوري، وبلال الشرگي والباحثة لوبنى زبير؛ فضلا عن قراءة أولى في كتاب حديث الصدور بقلم نبيل فازيو، وقراءة ثانية في أطروحة نوقشت في السنة الماضية بجامعة جزائرية كتبها هشام البقالي. في حين، تعذر مع غزارة مواد الملف الخاص، والمقالات المتنوعة، إدراج الورقة التراثية جريا على العادة، فأجلنا نشرها إلى فرصة قادمة.

ملف العـــدد

إطلالة على حصيلة
الدراسات التاريخية المغربية

البحث الأركيولوجي بالمغرب: الواقع والمأمول

هشام الرگيگ
جامعة القاضي العياض، مراكش

مقدمة

تم في صيف عام 2017م الكشف، بموقع جبل إيغود (إقليم اليوسفية)، عن بقايا عظام بشرية تنتمي لفصيلة الإنسان العاقل البدائي (Homo Sapiens) تعود إلى حوالي 300 ألف سنة.[1] وقد شكل هذا الكشف لحظة فارقة في مسيرة الأركيولوجيا المغربية، إذ لاقى تفاعلا رسميا رفيع المستوى، ومواكبة غير مسبوقة في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي بفعل ما تضمنه من دلائل وحقائق من الأهمية بمكان، أغنت النقاش العالمي الدائر حول هذه القضية،[2] ولا سيما ما يتعلق منها بإعادة كتابة الفصول الأولى من تاريخ الحضارة الإنسانية وفق سيناريو جديد يبوئ القارة الإفريقية، والمغرب في طليعتها، موقع الريادة.

ولعل الزخم المتولد نتيجة هذا الكشف تبدو محفزة لصياغة الأسئلة بشأن الواقع الأركيولوجي ببلادنا بعد قرن وما يزيد من الحضور والممارسة؛ واقع يتوزع بين منجز لا يسع المتتبع إلا الإشادة بقيمته العلمية الرصينة، وإكراهات تحول دون تثبيت مكانته على الساحة الأكاديمية ليواكب بقية العلوم الأخرى ويسهم في التنمية المنشودة. ويتعلق الأمر بأسئلة يمكن إجمالها فيما يلي: هل تخلصت الأركيولوجيا المغربية من التبعات المترتبة عن نشأة ارتبطت ارتباطا عضويا بالاستعمار؟ وهل ضاعت منها فرصة الانعتاق بعد أن صنفتها حكومات ما بعد الاستقلال ترفا معرفيا لا قِبَل لها في تحمل تكاليفه وتوفير ما يستلزمه من إمكانيات لوجستية ومهارات علمية؟ وماذا عن التعاون الدولي الذي فرض نفسه كبديل لا محيد عنه مع ما يحمل في طياته من احتمالات التأثير في التوجهات والاهتمامات؟ ثم ماذا عن مشروع المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث

---

[1] Abdelouahed Ben-Ncer et Jean-Jacques Hublin, "Jbel Irhoud, une avancée paléonthropologique décisive," *Hespéris-Tamuda* LII (2) (2017): 17-30.

[2] بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش، وشح العاهل المغربي بوسام الكفاءة الفكرية إثنين من أعضاء الفريق العلمي المشرف على حفريات جبل إيغود، وهما عبد الواحد بنصر أستاذ التعليم العالي بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالرباط (المدير الحالي للمعهد منذ 2018) وجون جان هوبلان أستاذ ورئيس شعبة بمعهد ماكس بلانك للأنثروبولوجيا التطورية (ليبزيغ، ألمانيا).

الذي يحسب إنجازه سنة 1985 لوزارة الثقافة؟ هل حقق الأهداف التي أحدث من أجلها؟ أم أن الإكراهات حدت من نجاعة برامج البحث الميداني التي يؤطرها؟

1. ولادة من رحم الاستعمار

خرجت الأركيولوجيا من رحم التحول الذي تعرض له البنيان الثقافي المغربي مطلع القرن العشرين، في خضم سعي الإدارة الاستعمارية إلى إنتاج معرفة جديدة ظاهرها التشبع بمناهج البحث الحديثة والقطع مع البنى الثقافية التقليدية، وباطنها إضفاء الصبغة الشرعية والأخلاقية على الاستعمار باعتباره – كما ادعى رجالات المقيم العام هوبير ليوطي[3] – فاعلا تحديثيا يساعد الأمم المستعمرة في الوصول إلى الحضارة.[4] وهكذا، فبمجرد أن فرضت معاهدة الحماية في 30 مارس 1912، حتى تدفقت حملات استكشافية وحملات تنقيب في شكل ممارسة منظمة ومقننة[5] جرت تحت إشراف مباشر من موريس ترانشان دولونيل الذي عين على رأس مصلحة الآثار القديمة والفنون الجميلة والمباني التاريخية.[6]

وكانت الانطلاقة الأولى من الرباط، وتحديدا بأطلال جامع حسان، حيث بوشرت بين سنتي 1914 و1915 أعمال حفريات للكشف عن خبايا أكبر جوامع الغرب الإسلامي قاطبة، وثاني جوامع العالم الإسلامي بعد جامع سامراء بالعراق، وهي أعمال أتت بعكس ما يُنتظر منها، إذ يعاب على من أشرف عليها – الليوتنان كولونيل مارسيل ديولافوي[7]– عدم إلمامه بقواعد ومميزات الفن والعمارة بالغرب الإسلامي،[8] وغوصه في متاهات حسابات هندسية من أجل تأكيد صلة مزعومة بين جامع حسان الموحدي (نهاية القرن 6 هـ/نهاية 12م) والفن الفارسي القديم.[9]

---

[3] Robert Billecard, "Lyautey et son équipe," *Hommes Et Mondes* 74 (1952): 52-67.

[4] بشرى زكاغ، "تدبير الشأن الثقافي في المغرب خلال مرحلة الاستعمار،" **عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية** 5، عدد 17 (2016): 47-65.

[5] ظهير 26 نونبر 1912 المتعلق بالمحافظة على المواقع والنقائش التاريخية (الجريدة الرسمية، عدد 5 بتاريخ 29 نونبر 1912، 25-26) وظهير 13 فبراير 1914 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والنقائش والتحف والعاديات للملكة الشريفة وحماية الأماكن المحيطة بالمآثر والمواقع والمعالم الطبيعية (الجريدة الرسمية، عدد 70 بتاريخ 27 فبراير 1914، 126-129).

[6] راجع بشأن هذه المصلحة:

Mylène Theliol, "Le Service des beaux-arts, antiquités et monuments historiques, clef de voûte de la politique patrimoniale française au Maroc sous la résidence de Lyautey (1912-1925)," *Outre-Mers* 98, tomes 370-371 (2011), numéro thématique: le contact colonial de l'empire français: XIXe- XXe siècles, sous la direction de Maria Romo-Navarrete et Sarah Mohamed-Gaillard, 186.

[7] صحبة زوجته الباحثة المتخصصة في الآثار الفارسية القديمة جان، راجع:

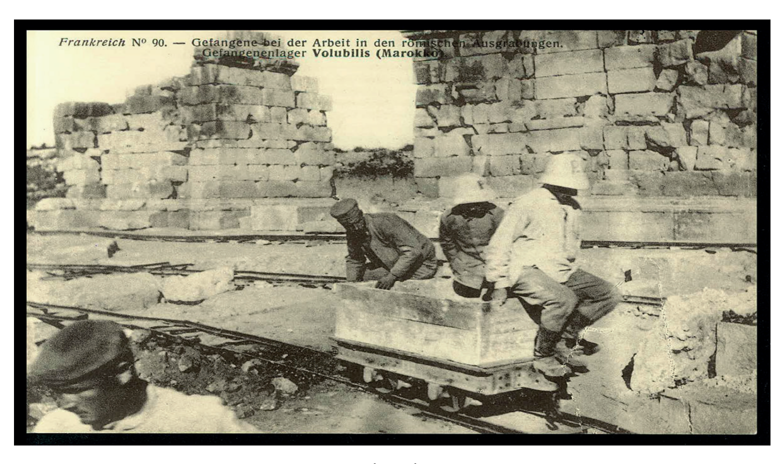
Marcel Dieulafoy, "La Mosquée d'Hassân," *Mémoires de l'Institut national de France* 42 (1922): 167-321.

[8] -Henri Terrasse et Jacques Caillé, "Le plan de la mosquée de Hassan à Rabat," *Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres 1*, 95^{e} année (1951), 25.

[9] استكمل التنقيب بجامع حسان على يد جول بوريلي سنة 1934 ثم من قبل جاك كايي بين سنتي 1943 و1944، راجع:

وسرعان ما استقطبت وليلي اهتمام المقيم العام هوبير ليوطي، حيث أسندت سنة 1915 إلى الملازم الاحتياطي، والعضو السابق بالمدرسة الفرنسية بروما، لوي شاتلان مهمة استكمال التنقيب بالموقع الذي شرع فيه قبل الحماية، ما بين 1888 و1890 تحديدا،[10] الوزير الفرنسي لدى مفوضية طنجة هنري دولامارتينيير.[11]

ومثل موقع وليلي لعدة مواسم، بؤرة نشاط أثري واسع النطاق مكن، بفضل الاستعانة بالكفاءات العلمية التي توفر عليها في حينه الجيش الفرنسي والتوظيف المكثف للجنود الألمان أسرى الحرب العالمية الأولى،[12] من الكشف على جزء غير يسير من مركز المدينة: الساحة العمومية (الفوروم) ومحيط قوس النصر من منازل وحوانيت والكابيتول ومنصة الخطابة والطرق الرئيسة وحمامات الشمال (لوحة رقم 1).



لوحة رقم 1: أسرى ألمان في حفريات وليلي.
المرجع: *Archives historiques* CICR, France, n°90

Jacques Caillé, *La mosquée de Hassan à Rabat* (Paris: PIHEM, 1954).

[10] راجع رسالة دولامارتينيير:
Henri de la Martinière, "Lettre de M. de la Martinière à M. le Directeur du Journal des Savants," *Journal des savants*, 10e année (1912): 34-41.

[11] أكد هنري دولامارتينيير ما جاء في تحريات شارل تيسو سنة 1878 بشأن مطابقة معالم قصر فرعون بموقع وليلي الأثري، راجع:
René Rebuffat, "Histoire de l'identification des sites antiques du Maroc," *L'Africa romana*, XIII Convegno internazionale di Studi, Djerba, 10-13 décembre 1998, Sassari (2000): 865-914.

[12] جرى استبدالهم سنة 1916 بجنود فرنسيين وعمال مياومين مغاربة، راجع:
Néjat Brahmi, Mohcin Cheddad, "Espagnols et français sur un terrain archéologique conjoint: le Maroc (1912-1956)," in Colloque international, *Archéologie en Péninsule Ibérique. Plus d'un siècle de coopération internationale* (Madrid: Casa de Velázquez, 15-17 novembre 2017), à paraître.

هذا، ولم يخف لوي شاتلان مواكبة ما ينشده من حفرياته هذه لأغراض الدعاية الاستعمارية التي انخرط ضمن جوقتها، فقد أكد غير ما مرة أن هدفه تقديم الدلائل الملموسة التي تثبت أحقية تملك فرنسا "وريثة روما" لأرض المغرب، ولشمال إفريقيا عموما، فما هذا التملك، في نظره، إلا استعادة لشرعية تاريخية ولحق استلب مع مجيء العرب الفاتحين. ولنا أن نضرب لذلك مثلا بما صرح به في محاضرة ألقاها بمكناس سنة 1918 قائلا: "يعتبر الفرنسيون في المغرب، بحكم طبيعة انتمائهم العرقي وثقافتهم الخاصة، الورثة الحقيقيون للرومان، بكل معاني الكلمة. وبمجرد الاستناد إلى هويتهم الفرنسية، فإنها قد تكفي في حد ذاتها لتمكينهم من التمتع بحقوق أوفر مما قد يتأتى منها لفائدة العرب".[13]

هكذا كان إذن حال التنقيب الأثري بموقع وليلي الذي اتخذه لويس شاتلان مقرا لمصلحة الآثار القديمة المستحدثة استنادا إلى قرار للمقيم العام بتاريخ 28 نونبر 1919،[14] قبل أن يخلفه على رأس هذه المصلحة سنة 1941 عضو سابق بالمدرسة الفرنسية بروما ريموند توفنو إلى غاية سنة 1955. وهكذا كان حاله أيضا بباقي مواقع الاستيطان الروماني بالمغرب من قبيل ريغا (نواحي سيدي سليمان)،[15] وبناصا (قرب مشرع بلقصيري)،[16] وتاموسيدا (شمالي القنيطرة)،[17] وسلا (شالة)،[18] وموغادور (الصويرة).[19]

لا مراء في خضوع التراث الأثري إلى عملية انتقائية مقصودة تمت بمقتضاها إحاطة الفترة الرومانية باهتمام أكبر، مقابل التغاضي عن السياقات الأثرية المؤرخة لباقي الفترات. ومع ذلك، لا يمكن أن يتخذ من توصيف هذا الحال أصلا في فهم وتتبع

---

[13] Louis Chatelain, *Les recherches archéologiques au Maroc–Volubilis* (Casablanca: Conférence à Meknès, 1918), 4.

[14] Theliol, "Le Service des beaux-arts," 188.

[15] راجع تاريخ الأبحاث الأركيولوجية بالموقع خلال الفترة الاستعمارية ضمن الإصدار التالي:
Roland Callegarin, Mohammed Kbiri-Alaoui, Abdelfettah Ichkhakh, Jean-Claude Roux, *Rirha*: *site antique et médiéval du Maroc. I. Cadre historique et géographique général* (Madrid: Collection de la Casa de Velázquez 150, 2016).

[16] Raymond Thouvenot, *Une colonie romaine de Maurétanie Tingitane*: *Valentia Banasa* (Paris: Publication de l'IHEM 36, 1941). Ibid, "Le site de Iulia Valentia Banasa," *PSAM* 11 (1954): 7-12.

[17] تحت إشراف أرمان رولمان:
René Rebuffat, "Quatre ans de fouilles à Sidi Ali ben Ahmed (Thamusida)," *Mélanges d'archéologie et d'histoire 75*, n°1 (1963): 68.

[18] أعمال الأميرة المصرية خديجة باي وجول بوريلي بين 1929 و1930، راجع:
Hakim Ammar et Meriem Hansali, "Historique des recherches archéologiques portant sur la période antique à Sala," *Patrimoine marocain* 4 (2013): 33-39.

[19] سنة 1950 من قبل أستاذي التعليم الثانوي بمدينة الصويرة جان بيير دي جاك وبول كوبيرل، راجع:
Jean Pierre Desjacques, Paul Koeberlé, "Mogador et les îles Purpuraires," *Hespéris* XLII (1955): 193-202.

الأركيولوجيا المغربية زمن الاستعمار، ففي ذلك إجحاف بحق أعمال تناولت بالتحقيق الممنهج جميع بقايا الماضي في البلاد. ولعل أبرز تجسيد لهذه الأعمال تلك التي باشرها أرمان رولمان، إذ كانت ذات قيمة جوهرية في تسليط الضوء على عراقة الاستقرار البشري بالمغرب وعلى خصوصيات الحضارات التي تعاقبت على أرضه خلال فترات ما قبل التاريخ. وقد عرفت المصلحة المكلفة بهذه الحقبة تحت إدارته،[20] غزارة في الإنتاج، ويتعلق الأمر هنا بكثير من الحفريات والتحريات من قبيل تلك التي قادها بمفرده،[21] أو بالاشتراك مع رفيقه روني نوڤيل،[22] بجهة درعة، وبأگلمان سيدي علي بالأطلس المتوسط وبمغارة الخنزيرة (نواحي الجديدة) وبمقالع سيدي عبد الرحمن بالدار البيضاء وبدار السلطان (الرباط) وبتافوغالت (نواحي بركان) وبالعيون الشرقية، حيث لقي مصرعه سنة 1948 في حادث مأساوي داخل ورش التنقيب.[23]

ولا يخفى أيضا الدور الذي لعبه ميگيل طراديل في تأصيل البحث الأركيولوجي شمالي المغرب، إذ ساهم في إحداث القطيعة مع الارتجالية المنتهجة من قبل من سبقوه في التنقيب بالمنطقة الخاضعة آنذاك للحماية الاسبانية، أبرزهم لويس سيزار مولطالبان (ما بين 1923 و1935) وكينطيرو أطاوري (ما بين 1940 و1944).[24] ومن بين الإنجازات التي تحسب لطراديل استحداث واستيفاء المعلومات عن المقتنيات المحفوظة بالمتحف الأركيولوجي بتطوان الذي تولى سنة 1948 مهمة تدبيره، ومباشرة تحريات ميدانية أتاحت له قراءة تاريخ شمال المغرب خلال عصور ما قبل التاريخ في سياق إدراك شمولي للروابط الحضارية التي تجمعه مع الضفة الشمالية لمضيق جبل طارق، فضلا عن نشاط مكثف في التأليف والنشر وثق بواسطته أعمال الحفر التي باشرها بموقعي تمودا وآدميركوري، وتحديدا بموقع ليكسوس الذي زوده بمخطط كرونولوجي أولي كشف

[20] Le service des Antiquités Préhistoriques.

[21] Armand Ruhlmann, “Note archéologique sur l’Aguelman de Sidi-Ali (Moyen-Atlas, Maroc),” *Bulletin de la Société préhistorique de France* 29, n°12 (1932): 556-569. Ibid, *Contribution à la Préhistoire sud-marocaine* (Paris: Larose, collection Terrasson, 1932). Ibid, *Le Volubilis préhistorique* (Casablanca: Imprimerie française,1933). Ibid, “Objets préhistoriques de Dchira,” *Hespéris* XVII (1933): 89-91.

[22] Armand Ruhlmann, René Neuville, “Note sur les Transgressions marines quaternaires du littoral atlantique du Maroc,” *Bulletin de la Société préhistorique de France* 38, n°9-10 (1941): 205-207; Ibid, “L’âge de l’Homme fossile de Rabat,” *Bulletins et Mémoires de la Société d’anthropologie de Paris* IX 3 (1942): 74-88.

[23] لقد كان أرمان رولمان، فضلا عن ذلك، أول من تكفل بإعداد معروضات ما قبل التاريخ بالمتحف الأثري بالرباط.

[24] Enrique Gozalbes Gravioto, “Los primeros pasos de la arqueología en el norte de marruecos,” in D. Bernal, B. Raissouni, M. Zouak et M. Parodi (dir.), *En la orilla africana del Círculo del Estrecho, Historiografía y proyectos actuales* (Cadix: Universidad de Cádiz, 2008): 33-61.

النقاب عن حقبة ما قبل الميلاد واستيطان الفينيقيين والقرطاجيين لغربي حوض البحر الأبيض المتوسط.[25]

ولعل أبرز محطة في هذه المسيرة هي تلك التي دشنها هنري تيراس الذي عين في عام 1935 رئيسا لمصلحة المباني التاريخية ومديرا للدراسات في الآثار والفن الإسلامي بمعهد الدراسات العليا بالمغرب، ثم مديرا للمعهد نفسه من عام 1943 حتى عام 1957، تاريخ التحاقه بإسبانيا ليتولى منصب مدير معهد كازا دي ڤيلاسكيس بمدريد،[26] حيث كانت جهوده ذات قيمة جوهرية في تدبير الممارسة الأركيولوجية خصوصا على مستوى إعداد المونوغرافيات وإطلاق أوراش حفريات التنقيب عن آثار الفترات الإسلامية وترميمها.[27]

خلف هنري تيراس مؤلفات عديدة يصعب حصرها،[28] من بينها **قلاع ومساجد موحدية**، ويمثل عملا ضخما اشترك في تأليفه مع هنري باسي ونشر على دفعات بمجلة **هسبريس**،[29] **والفنون الزخرفية بالمغرب**،[30] **والجامع الكبير في تازة**[31] **وجامع القرويين بفاس**،[32] **والقصبات البربرية في جبال الأطلس والواحات**،[33] **والمدن السلطانية في**

[25] Carmen Aranegui Gaseó, “Taradell y la historiografia de la archeologia del norte de Marruecos,” in José Beltran Fortes et Mohammed Habibi (Eds.), *Historia de la Arqueología en el Norte de Marruecos durante el período del Protectorado y sus referentes en España* (Sevilla: Universidad internacional de Andalucía, Universidad de Sevilla, 2008): 121-133. Carmen Aranegui Gaseó, Maria Belén, Manuel Fernandez Miranda, Emilia Hernandez, “La recherche archéologique espagnole à Lixus: bilan et perspectives,” in *Lixus*. Actes du colloque de Larache, du 8 au 11 novembre 1989 (Rome: Publications de l’École française de Rome 166, 1992): 7-15.

[26] إلى غاية 1965 تاريخ تقاعده:

Abdallah Fili, “La Casa de Velazquez et la valorisation du patrimoine archéologique médiéval marocain,” *Archéologia* 27, Hors-Série (2019), 63.

[27] Jacques Meunié et al., *Recherches archéologiques à Marrakech* (Paris: Publications de l’Institut des Hautes Etudes Marocaines, 1952); Jacques Meunié et al., *Nouvelles recherches archéologiques à Marrakech* (Paris: Publications de l’Institut des Hautes Etudes Marocaines, 1957); Roger Le Tourneau, *Fès avant le protectorat*, *étude économique et sociale d’une ville de l’Occident musulman*, (Rabat: Publications de l’Institut des Hautes Etudes Marocaines, 1947); Gaston Deverdun, *Marrakech des origines à 1912* (Rabat: Éditions techniques Nord-Africaines, 1959); Jacques Caillé, *La ville de Rabat jusqu’au Protectorat français. Histoire et archéologie* (Paris: Publications de l’Institut des Hautes-Études marocaines, 1949); Paul Berthier, *Essai sur l’histoire du massif de Moulay Idris. De la conquête musulmane à l’établissement du protectorat français* (Rabat: F. Moncho, 1938).

[28] Lucien Golvin, “Henri Terrasse (1895-1971)-Publications d’Henri Terrasse,” *Revue de l’Occident musulman et de la Méditerranée* 12 (1972): 7-21.

[29] Henri Terrasse et Henri Basset, *Sanctuaires et forteresses almohades* (Paris: Institut des Hautes-Etudes Marocaines, collection Hespéris, 1932).

[30] Henri Terrasse, *Les arts décoratifs au Maroc* (Paris: Laurens, 1925).

[31] Ibid, *La Grande Mosquée de Taza* (Paris: éd. d’art et d’archéologie, 1944).

[32] Ibid, *La mosquée al-Qaraouiyin à Fès* (Paris: C. Klincksieck, 1968).

[33] Ibid, *Kasbas berbères de l’Atlas et des Oasis* (Paris: Horizons de France, 1939).

المغرب.[34] إلا أن أشهرها ظلت على الدوام أطروحة الدكتوراه التي ناقشها بباريس، وعنوانها: **الفن الإسباني الموريسكي من البداية حتى القرن الثالث عشر.**[35] وعلى الرغم من كونها مرجعا لا محيد عنه، فإنها لم تسلم من النقد والاعتراض، وأهمها غلو صاحبها في تقدير التأثير الوارد من الضفة الشمالية المتوسطية في الفن المعماري والزخرفي المغربي ومن ثم الابتعاد عن الموضوعية وعن إحقاق التوازن بين العناصر المحلية والعناصر المستجلبة من الخارج.[36]

2. أركيولوجيا ما بعد الاستقلال

وبتحديات مغايرة، استهلت الأركيولوجيا المغربية سنة 1956 العمل بفصل جديد في مسيرتها، على الرغم من استمرار كثير من الأجانب في الإشراف على الحفريات، وذلك في ظل غياب بديل وطني لم يبادر المستعمر إلى تكوينه. وانطلق هذا الفصل بمتغيرات يأتي في مقدمتها الإسراع في توحيد المنظومة التدبيرية بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية ومنطقة طنجة الدولية، فضلا عن الشروع في تحقيق عدة إنجازات تحسب لموريس أوزينا رئيس مصلحة الآثار القديمة غداة الاستقلال، وتتلخص في البنود التالية:

• برمجة حفريات بمواقع موكادور بين 1956 و1958،[37] واستئناف عمليات التنقيب بليكسوس وسلا (شالة) تحت إشراف جان بوب.[38] كما أسندت مهمة استكمال التنقيب بتاموسيدا إلى المدرسة الفرنسية بروما، بين سنتي 1959 و1962،[39] وهذا دون إغفال مواسم للحفر تمت برمجتها بكل من وليلي وبناصا (بين 1955 و1956).[40]

---

[34] Ibid, *Les villes impériales du Maroc* (Grenoble: Arthaud, 1937).

[35] Ibid, *L'art hispano-mauresque des origines au XIII*e *siècle* (Paris: Van Oest, Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, 1932).

[36] Salima Naji, "Archéologie coloniale au Maroc, 1920-1956: civiliser l'archaïque: Henri Terrasse, des premières fouilles archéologiques à leur mise en patrimoine," *Les nouvelles de l'archéologie* 126 (2011): 23-28.

[37] André Jodin, *Les Établissements du roi Juba II aux Îles Purpuraires* (*Mogador*): *fouilles du Service des Antiquités du Maroc* (Tanger: Éd. marocaines et internationales, 1967).

[38] Hansali, Ammar, "Historique des recherches archéologiques," 35.

[39] Jean-Pierre Callu, Jean-Paul Morel, René Rebuffat, Gilbert Hallier, *Thamusida*: *fouilles du Service des antiquités du Maroc* 1. Mélanges d'archéologie et d'histoire (Rome: École Française de Rome, 1965).

[40] Maurice Euzennat, "Fouilles opérées à Banasa en 1955," *BCTH* (1958): 223-240. Ibid, "Rapport sur les fouilles de Volubilis en 1955," *BCTH* (1958): 259-272; Ibid, "L'archéologie marocaine de 1955 à 1957," *Bulletin d'Archéologie Marocaine* 2 (1957): 199-229. Ibid, "L'archéologie marocaine de 1958 à 1960," *Bulletin d'Archéologie Marocaine* 4 (1962): 523-564.

• اعتماد المنهجية القائمة على التعاقب الطبقي الأثري (الأستريتيغرافيا) في الحفريات، والاهتمام بدراسة الفخار وأنماطه، فضلا عن دراسات موضوعاتية همت المعمار والنقائش والبرونز والحلي والنقود والفن الصخري.[41]

• إعادة تهيئة متحفي الرباط (1960) وطنجة (1960) وإغناء الخزانة التابعة لمصلحة الآثار.

• تكثيف نشاط **نشرة مصلحة الآثار بالمغرب**، وإطلاق إصدار جديد سنة 1957 تحت عنوان **النشرة الأثرية المغربية**.

ولم يكن لهذه التجربة أن تدوم أكثر من بضع سنوات، إذ تم النظر إليها بعين الريبة، بل ارتفعت أصوات تدعو إلى إيقافها، للاعتقاد بأن في استمراريتها استدامة لتركة ما قبل 1956 المقترنة بالإيديولوجيا الاستعمارية. وهذا ما تأتى أولا بتنحية موريس أوزينا من منصبه على رأس مصلحة الآثار سنة 1962، في ظروف يشوبها الغموض وغياب المعلومة الموثقة فيما يتعلق بحيثيات قرار العزل هذا ودواعي صدوره الحقيقية، وبوضع الثقة ثانيا في كفاءات وطنية، هي نعيمة الخطيب بوجيبار وبعدها الثنائي، جوديا حصار بنسليمان وعبد العزيز توري،[42] الذي نجح، على الرغم من محدودية الإمكانيات ومواقف الدولة المنشغلة بأوليات حيوية أخرى، من تحقيق إنجازات شاهدة:

• إعادة هيكلة القطاع سنة 1975، وتوسيع نطاق مسؤولياتها على مجموع التراب الوطني. وكان الغرض من هذا الإصلاح تحديد ورسم معالم معرفة أركيولوجية ينتجها المجتمع المغربي عن ذاته، وبنفس جديد يضمن استمرارية وانسيابية علاقات التعاون التي تجمع مصلحة الآثار مع شركائها التقليدين (المعهد الوطني للبحث العلمي بباريس والمدرسة الفرنسية بروما)، شريطة ألا يتخذ هذا التعاون شكل الاعتماد السلبي، إن لم يكن التبعية.[43]

---

[41] عبد العزيز خياري وعمار أكراز، "تاريخ البحث الأركيولوجي والتاريخي المتعلق بالمغرب القديم"، **أمل** 27 (شتنبر 2002): 122.

[42] Abdelaziz Touri, "Joudia Hassar-Benslimane (1943-2018) in memoriam," *Hespéris-Tamuda* LIV (2) (2019): 9-11.

[43] فيما يلي فقرة من مقال للراحلة جوديا حصار بنسليمان ولعبد العزيز توري تشخص وضعية الممارسة الأركيولوجية بمغرب ما بعد الاستعمار وإلى غاية 1975:

"(l'archéologie marocaine a été) jusqu'au début des années soixante, tributaire d'une recherche de type colonialiste. Les chercheurs étrangers, français pour la majorité, venaient chercher au Maroc des réponses à des questions qu'ils se posaient à eux-mêmes. Aucune réflexion n'était faite à un niveau global; chacun travaillait pour soi dans le domaine qui lui tenait à cœur et repartait avec les résultats qui le satisfaisaient... Durant la décennie suivante, la recherche avait pratiquement disparu, quelques fouilles se sont maintenues tant bien que mal, mais les publications se sont tout simplement arrêtées. Il a fallu attendre 1975 pour qu'intervienne une réorganisation complète du département de l'archéologie". Joudia Hassan Benslimane et Abdelaziz Touri, "La recherche archéologique au

• تنويع الشراكات بحثا عن آفاق ومقاربات جديدة، على غرار ما جسدته التنقيبات والمسوح الجيوفيزيائية التي باشرها فريق أمريكي تحت قيادة شارل ريدمان، ما بين 1980 و1984 بمدينة البصرة الإدريسية (نواحي القصر الكبير).[44]

• تنظيم ورشين تكوينين لفائدة الأثريين المغاربة: الأول بموقع بليونش (نواحي سبتة المحتلة)، وتكلف بتأطيره ميشيل تيراس (1972-1978).[45] ونظم الثاني بالدشر الجديد (نواحي أصيلا) تحت إشراف نعيمة الخطيب بوجيبار وموريس لونوار (1977-أوائل التسعينيات من القرن الماضي).[46] ومما لا شك فيه، أن لهذين الورشين فضل في توحيد منهجية البحث الأثري وتقنياته، وفي تبلور برامج بحثية عرفت النور، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر **برنامج تحريات** بجبال غمارة[47] الذي انطلق سنة 1982، وبرنامج **إثنو-أركيولوجيا فنون النار بالمغرب**،[48] الذي تلاه مباشرة، سنة 1984 على وجه التحديد.

• إصدار **النشرة الأثرية المغربية** من جديد بعد توقف دام لسنوات، وإطلاق سلسلتين جديدتين هما **دراسات وأشغال من الأركيولجيا المغربية** (ETAM) **ومدن ومواقع من الأركيولجيا المغربية** (VESAM).

3. المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث (INSAP)

إلى حدود منتصف الثمانينيات، من القرن الماضي، استمر الإخفاق في حل معضلة التكوين، ولم تبادر الجامعة المغربية في الاضطلاع بدورها في إنتاج المعرفة الأركيولوجية وتداولها، باستثناء مبادرات فردية تحسب لأساتذة شعبة التاريخ بكلية

Maroc. État présent et perspectives d'avenir," *Actes du 1er Colloque euroafricain sur le passé du Sahara et des zones limitrophes des Garamantes au Moyen Age* (Rome: L'Universo 64 V, 1984), 185.

[44] Charles Redman, "Survey and Test Excavation of Six Medieval Islamic Sites in Northern Morocco," *Bulletin d'Archéologie Marocaine* 15 (1983-1984): 361-366. Patrice Cressier, "Prospection géophysique sur le site médiéval d'al-Basra," *Bulletin d'Archéologie Marocaine* 15 (1983-1984): 361-366.

[45] Michel Terrasse, "Recherches archéologiques d'époque islamique en Afrique du Nord," in *Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres 4*, 120e année, (1976): 590-611.

[46] Aomar Akerraz et al., "Fouilles de Dchar Jdid 1977-1980," *Bulletin d'Archéologie Marocaine* 14 (1981-1982): 169-244.

[47] André Bazzana, Patrice Cressier, Larbi Erbati, Yves Montmessin, Abdelaziz Touri, "Première prospection d'archéologie médiévale et islamique dans le Nord du Maroc (Chefchaouen, Oued Laou, Bou Ahmed)," *Bulletin d'Archéologie Marocaine* XV (1983-1984): 367-450.

[48] Rahma El Hraiki, *Recherche ethnoarchéologique sur la céramique du Maroc* (Lyon: thèse de Doctorat en art et archéologie islamique, université Lumière Lyon II, 1989).

الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بفاس على وجه التحديد.[49] ومن هذا المنطلق، تأسس بالرباط سنة 1986، **المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث** (INSAP)، وذلك بمقتضى قرار وزاري رقم 283.705 (بتاريخ 31 يناير 1985)،[50] أضفى عليه صفة مؤسسة التعليم العالي تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالثقافة، وأناط بموجبه مهمة الإسهام في التكوين والبحث والخبرة في ميادين الأركيولوجيا والتراث والميادين المرتبطة بها.

يطفئ المعهد سنة 2020 شمعته الخامسة والثلاثين، ويمكن إجمال حصيلته في:

• تخريج أعداد كبيرة من الباحثين، بدرجاتهم العلمية المختلفة، وفي شتى حقول الأركيولوجيا والتخصصات الفرعية المرتبطة بهذا العلم، وتتلخص مهامهم في الدراسة ونقل المعارف والتدبير وتثمين التراث الثقافي في تخصصات الأركيولوجيا والمباني التاريخية والجرد والتوثيق والترتيب والأنتروبولوجيا والتحافة والمحافظة والترميم.[51]

• توجيه الاهتمام نحو قضايا وإشكاليات وقع إهمالها أو تم التطرق إليها بشكل محتشم عبر تنفيذ أزيد من 30 برنامج يهم كل الفترات (لوحة 2)، نذكر منها على سبيل المثال أبحاثا أثرية بمغارة الخنزيرة (الجديدة)، وبمواقع ما قبل التاريخ بالدار البيضاء، وبمغارة الحمام (نواحي بركان)، وبمغارة بيزمون (الصويرة)، وأخرى بموقع جبل

---

[49] علي واحدي وسعيد البوزيدي، "مساهمة الأبحاث الجامعية في البحث الأثري بالمغرب. نموذج كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس"، ضمن: *Pratiquer les sciences sociales au Maghreb: Textes pour Driss Mansouri avec un choix de ses articles* [en ligne]. Casablanca: Centre Jacques-Berque, 2014 (généré le 30 décembre 2019). Disponible sur Internet: <http://books.openedition.org/cjb/682>. ISBN: 9791092046229. DOI: 10.4000/books.cjb.682.

[50] الجريدة الرسمية رقم 3776 بتاريخ 13 مارس 1985.

[51] محمد مقدون، "البحث الأثري حول المغرب القديم ما بين 1956 و1990،" **بحوث** 6 (1995): 183-198؛ وراجع أيضا: ليلى السدرة، "البحث العلمي في المغرب: علم الآثار نموذجا،" ضمن **البحث العلمي في المغرب: نماذج ومقاربات**، تنسيق الطاهر بلمهدي وآخرون (الرباط: منشورات الرباط نت، 2016): 51-58.

إيغود (إقليم اليوسفية).[52] ونذكر أيضا الحفريات الأثرية التي يحتضنها موقعي وليلي وريغا،[53] وكذا الأبحاث الأثرية التي تباشر بمواقع جبل ايگليز وسجلماسة وأغمات.[54]

• استكمال مشروع الخريطة الأثرية بوضع برمجة لتحريات واسعة ومنهجية بقصد فهم آليات الاستقرار البشري، والاستغلال المجالي وتنظيمه، وكذا محاولة التوصل إلى معطيات علمية تساعد على فهم التطور العمراني أو تراجعه خلال مختلف الحقب التي مر بها المغرب.

• تعزيز الشراكات الدولية من خلال اتفاقيات التعاون التي تربطه بمؤسسات علمية ومراكز بحثية وطنية ودولية، لعل آخرها افتتاح المركز الإقليمي للمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث للخليج العربي والشرق الأوسط بالشارقة (الإمارات العربية المتحدة).

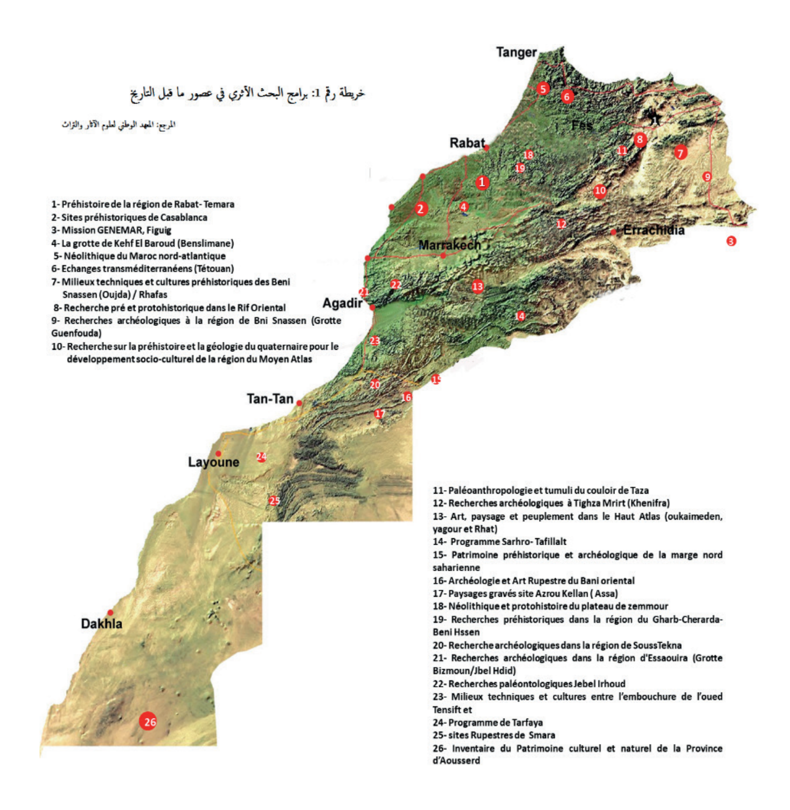
إلا أن هذا الوضع بقدر ما يشكل محفزا للمعهد للمزيد من التطور، فإنه يضعه أمام إكراهات يتقاسمها مع معظم البنيات الخاصة بالبحث العلمي في المغرب، ونعني بذلك ضعف الإمكانات المادية، ومحدودية الموارد البشرية التقنية والمتخصصة، وضرورة مراعاة محددات سوق الشغل البعيدة عن منظومة عمله التي اشتغل على أساسها منذ التأسيس.

---

[52] Abdelouahed Ben-Ncer, " Contribution de l'Archéologie préhistorique à la connaissance de l'Histoire du Maroc," *Hespéris-Tamuda* LIV (3) (2019): 17-24.

[53] Ahmed S. Ettahiri, Abdallah Fili, Jean-Pierre Van Staëvel, "Nouvelles recherches archéologiques sur la période islamique au Maroc: Fès, Aghmat et Îgîlîz," in Philipe Sénac (éd.), Villa 4, *Histoire et archéologie de l'Occident musulman* (*VII-XVe siècle*): *al-Andalus*, *Maghreb*, *Sicile* (Toulouse: Etudes Médiévales Ibériques, Collection Méridiennes, 2012): 157-181; Abdallah Alaoui, Ahmed S. Ettahiri et Abdallah Fili, "L'archéologie islamique au Maroc, les acquis et les perspectives," in *Maroc médiéval*: *un empire de l'Afrique à l'Espagne*. Cord. Y. Lintz, C. Déléry, B. Tuil-Lionetti (Paris: Musée du Louvre-Hazan, 2014): 44-47.

[54] Elizabeth Fentress et Hassan Limane, *Volubilis après Rome*: *Les fouilles UCL/INSAP*, *2000-2005* (Leiden, Boston: Brill, 2018); Laurent Callegarin, Mohamed Kbiri-Alaoui, Abdelfattah Ichkhakh, Christian Darles et Virginie Ropiot, *Rirha*, op.cit.



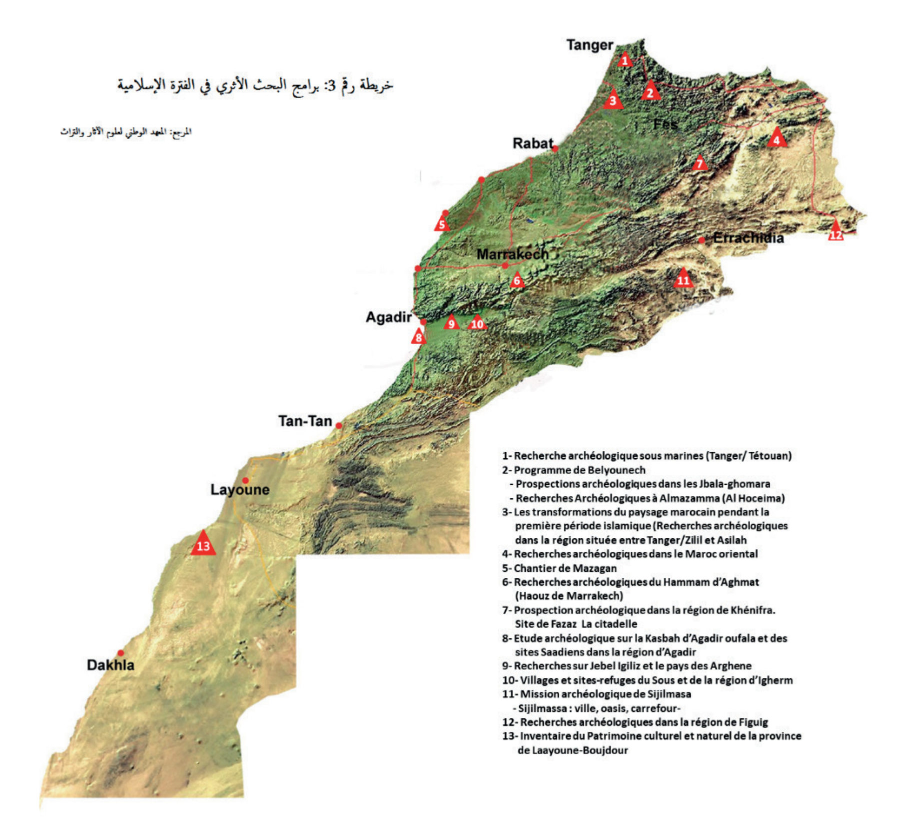
الخريطة 1: برامج البحث الأثري في عصر ما قبل التاريخ

المرجع: المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث



الخريطة 2: برامج البحث الأثري المتعلقة بالفترة القديمة

المرجع: المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث



الخريطة 3: برامج البحث الأثري في عصر ما قبل التاريخ

المرجع: المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث

خلاصة

حاولنا في الصفحات المركزة جدا من هذا المقال تتبع واستقراء المسار الذي قطعته الأركيولوجيا المغربية، فتبين منها أن نشأتها تحت كنف الاستعمار حقيقة لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها. فلا غرابة إذا ما وقع بعض النفور من التراكم المعرفي الذي أنتجته، بل وحتى التشكيك في درجات موضوعيته وجدواه. بيد أن موقف الرفض هذا، الصادر في سياق زمني يمكن تفهمه تجاوزا (سياق الاستقلال والتحرر الوطني)، بدأ في الانحسار تدريجيا بعد أن اعتبر ارتباط الأركيولوجيا بالاستعمار مسألة تأويلية تقبل الحصر بين حدين، أولهما أدنى يهم التركيز على الجوانب العلمية والتغاضي عن الخلفيات الإيديولوجية، وثانيهما أقصى مفاده الاعتراف بهذا العلم في شموليته، واعتبار مراحله المختلفة تراكما يستوجب واقع الحال بالبلاد احتواءه بعيدا عن ضيق الأفق.

وقد شكل تأسيس **المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث** عند منتصف ثمانينيات القرن الماضي حدثا بارزا، وكل الأمل معقود في أن يبلغ الغايات التي سُطرت لانطلاقته، وذلك لن يتأتى له إلا بتظافر الجهود والمشاركة الحقيقية الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة، وباستهداف بعض من المنطلقات الأساسية، نذكر منها: ضرورة الانفتاح على الجامعة، وإيلاء الأهمية للأركيولوجيا الوقائية، وتجاوز التحجر والانغلاقية بين التخصصات، والعمل في اتجاه نهج التداخل والتخصصية العابرة، مع محاولة ربط قضايا البحث بالتحولات الثقافية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع المغربي، ورفع تحدي التنمية المستدامة.

التاريخ والبيئة: ملاحظات حول الكتابة التاريخية المغربية

سمير أيت أومغار
باحث في التاريخ، مراكش

طالعتنا بعض الدراسات في السنوات الأخيرة على حصيلة البحث التاريخي في المغرب منذ الاستقلال، والتي تأثرت عناصرها بشكل متفاوت بالتطور الطارئ على الخطاب التاريخي والظاهرة التاريخية ذاتها، "فاهتمامات المؤرخين ومواضيع أبحاثهم، ناهيك عن مناهجهم وتقنيات دراساتهم، تتطور وتتجدد باستمرار وبإيقاع تزداد سرعته يوما بعد يوم".[1] ويعود هذا التطور حسب الفقيد محمد العيادي إلى عاملين أساسيين، هما: الارتباط القوي الموجود بين الخطاب التاريخي والتحديات المجتمعية الراهنة، ثم التفاعل بين التاريخ وبقية العلوم الاجتماعية والعلوم الدقيقة.[2] وبناء على ذلك، يحق لنا التساؤل عن أثر التحديات البيئية الكونية والإقليمية خلال الزمن الراهن من جهة، وتطور مناهج علوم الأرض والبيئة وانفتاحها على قضايا وإشكاليات جديدة من جهة ثانية، على الكتابة التاريخية في المغرب؟

1. الإنسان وتفاعلاته مع النطاق اللاإحيائي

تكشف قوائم الأطاريح الجامعية والكتب والمقالات المنشورة ورقيا ورقميا عن سطوة التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حقل الكتابة التاريخية في المغرب منذ سبعينيات القرن الماضي، مقابل عدد قليل من الأبحاث حول البيئة،[3] نذكر من بينها على سبيل المثال: دراسة عبد الهادي البياض عن **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس، خلال المرحلة الممتدة ما بين القرنين 12م و14م**، ثم دراسته الثانية الموسومة بـ **أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي**

---

[1] محمد العيادي، "التاريخ الاقتصادي: مدارسه ومناهجه"، ضمن **دراسات في المجتمع والتاريخ والدين**، سلسلة دراسات (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014)، 11.

[2] **المرجع نفسه**، 11.

[3] اشتغل محمد المازوني في موضوع علاقة التاريخ بعلوم البيئة، لكنه اقتصر على الكتابات التاريخية الأوروبية، ولم يقدم أي نموذج مغربي، انظر: محمد المازوني، "التاريخ وعلوم البيئة: وصف ببليوغرافي تقويمي"، ضمن **من قضايا البحث التاريخي، مقدمات أولية**، سلسلة كراسة جامعية، 1 (أگادير: جامعة ابن زهر، 2012)، 55-64.

بالمغرب والأندلس.[4] إضافة إلى البحث المنجز من قبل محمد استيتو لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، حول **الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن 16م**،[5] وأطروحة إدريس أبو إدريس، عن **الدولة والطبيعة والمجتمع، من أواخر القرن 16م إلى النصف الأول من القرن 18م**،[6] والتي أتبعها ببعض الدراسات المنشورة في مجلات وكتب جماعية حول البيئة في المغرب خلال الحقبة الحديثة.[7] أما الباحثة ثريا المرابط أزروال، فقد خصصت بحثها لنيل دبلوم الدراسات العليا لموضوع **تاريخ الزلازل في المغرب من 846م إلى 1960م**، إضافة إلى نشرها كتابا في موضوع **الزلازل الكبرى في المنطقة المغاربية ومخلفاتها على الإنسان ومحيطه، من القرن 9م إلى القرن 20م.**[8] ويتعلق الأمر هنا بدراسات تاريخية اهتمت أساسا بجرد وقائع الكوارث الطبيعية [مثل الجفاف والعواصف والسيول والزلازل والحرائق] وإبراز آثارها على المجتمع والاقتصاد والذهنيات، مع التنبيه إلى سُبُل مواجهتها والتخفيف من حدتها. وقد اعتمد أصحابها بالدرجة الأولى على المصادر المكتوبة العربية والأوروبية، المخطوطة منها والمطبوعة، على الرغم من محدوديتها وتناقضها في بعض الأحيان، ومبالغتها في وصف آثار الكوارث وتوطين مجال انتشارها، وعدم تغطيتها لمجموع التراب المغربي، فضلا عما اكتنفها من فجوات زمنية لم تتوفر بخصوصها أية مادة إخبارية مُباشرة أو غير مُباشرة. وفي المقابل، اعتمد صنف آخر من الباحثين في تقصيهم لتاريخ بعض الكوارث الطبيعية بالمغرب على مناهج العلوم الدقيقة وأدواتها، كالدندروكرونولوجيا (*Dendrochronologie*)، والتي مَكنتهم من الكشف عن السنوات الرطبة والسنوات الجافة، ووضع كرونولوجيا دقيقة تمتد على مدى القرون العشرة الأخيرة، مُكمِّلين بذلك سلسلة القحُوط المُسجلة في المصادر الإخبارية مع تأكيدهم حصول العديد منها تبعا لمجال أخذ العينات.[9]

---

[4] عبد الهادي البياض، **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق. 6-8 هـ/ 12-14م)** (بيروت: دار الطليعة، 2008)؛ عبد الهادي البياض، **أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي بالمغرب والأندلس.** سلسلة كتاب المجلة العربية، 200 (الرياض: المجلة العربية، 2013).

[5] محمد استيتو، **الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن 16م** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، 1987-1988).

[6] إدريس أبو إدريس، **الدولة والطبيعة والمجتمع، من أواخر القرن 16م إلى النصف الأول من القرن 18م** (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1994).

[7] إدريس أبو إدريس، **قضايا في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإكولوجي للمغرب الحديث [ق 16، 17، 18]** (مكناس: مطبعة سجلماسة، 2008).

[8] ثريا المرابط أزروال، **تاريخ الزلازل في المغرب من 846م إلى 1960م** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1991)؛ ثريا المرابط أزروال، **الزلازل الكبرى في المنطقة المغاربية ومخلفاتها على الإنسان ومحيطه من القرن التاسع إلى القرن العشرين** (سلا: مطبعة بني يزناسن، 2005).

[9] Nabil Chbouki, (Spatial-temporal characteristics of drought as inferred from tree-ring data in Morocco), (Ph.D. Dissertation, University of Arizona, Tucson, Arizona, 1992); Id., “Une synthèse dendroclimatique du cèdre de l’Atlas,” *Annales de la Recherche Forestière au Maroc*, 27 (1994): 33-59; Mohammed Naciri, “Le cèdre gardien de la

ولنا أن نضيف إلى هذه اللائحة، سلسلة من الأبحاث المتعلقة بتاريخ الماء كمورد طبيعي ومُكوِّن من المكونات الرئيسية للمنظومة البيئية، اختلفت زوايا مقارباتها ومناهجها ومصادرها تبعا لطبيعة التكوين الأكاديمي لمؤلفيها. فقد اعتمد المؤرخون على الوثيقة المكتوبة بمختلف أطيافها [الكتب الإخبارية، كتب التراجم، كتب النوازل، كتب الحسبة، كتب الجغرافيا والمسالك، كتب الرحلات، الحوالات الحبسية، المراسلات المخزنية، الوثائق والعقود العائلية...] لرصد الموارد المائية المتاحة، وآليات تعبئتها وتوزيعها واستغلالها، والقوانين والأعراف المنظمة للاستفادة منها، كما هو الشأن بالنسبة لخالد الرامي في دراسته الموسومة بـ **النظام الأصيل لتوزيع الماء في مدينة تطوان ما بين سنتي 1862 و1913م**،[10] وكتابه الصادر حديثا حول **تدبير الموارد المائية بمدينة تطوان من خلال وثائق حُبُسية وعائلية ومخزنية (1655-1966م)**،[11] وعائشة الكنتوري في كتابها: **الماء بالمغرب الأقصى من خلال المصادر**،[12] بالإضافة إلى أعمال بعض الأيام الدراسية والندوات الوطنية،[13] والتي هيمنت فيها أقلام المؤرخين وخطابهم المُؤَسَّس على الوثيقة المكتوبة. بيد أن هناك فئة من الباحثين والمؤرخين المغاربة، زاوجت في اشتغالها على قضايا الماء بين المادة المكتوبة المُستخلصة من المصادر ونتائج التحريات والأبحاث الأثرية، كما هو الحال مع طارق مداني، في مجموعة من دراساته حول الماء في المغرب والعالم الإسلامي خلال العصر الوسيط،[14] والفقيد محمد الفايز في بعض كتاباته حول ثقافة الماء في الحضارة العربية الإسلامية،[15] وعائشة الكنتوري في أطروحتها الجامعية

---

mémoire du temps et de l'espace forestier au Maroc," in *Le cèdre de l'Atlas, Mémoire du temps* (Casablanca-Spimont: Éditions La croisée des chemins et Éditions Madraga, 2006), 31; Id., "Calamités naturelles et fatalité historique," *Hespéris-Tamuda*, LII (1) (2017): 26-30.

[10] خالد الرامي، **النظام الأصيل لتوزيع الماء بمدينة تطوان 1862-1913** (تطوان: منشورات جمعية تطاون أسمير، 2008).

[11] خالد الرامي، **تدبير الموارد المائية بمدينة تطوان من خلال وثائق حُبُسية وعائلية ومخزنية (1065-1386هـ/ 1655-1966م)** (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2019).

[12] عائشة الكنتوري، **الماء بالمغرب الأقصى من خلال المصادر** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2016).

[13] من بين هذه الندوات، نذكر على سبيل المثال: **الماء في تاريخ المغرب**، سلسلة ندوات ومناظرات 11 (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999)؛ **الماء بتانسيفت، تاريخ وتقنيات** (مراكش: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، 2002)؛ **الماء المتملك، الدول القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء** (مراكش: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002)؛ **التراث المائي والتنمية بالمغرب**. تنسيق علي بنطالب، عزيز بن الطالب، مصطفى أعفير، سلسلة ندوات ومناظرات 51 (الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2018).

[14] Tariq Madani, *Recherche sur l'hydraulique traditionnelle de Fès* (Mémoire d'Archéologie islamique, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine à Rabat, 1994); Id., *L'eau dans le monde musulman médiéval. L'exemple de Fès (Maroc) et de sa région* (Thèse pour obtenir le grade de Docteur, Université Lyon II-Auguste et Louis Lumière, 2003); Id., *L'hydraulique dans le monde musulman médiéval*, Humaniora 363, Annales Academiae Scientiarum Fennicae (Helsinki: Suomalaisen Tiedeakatemian Toimituksia, 2012).

[15] Mohammed El Faïz, *Marrakech: patrimoine en péril* (Arles: Actes Sud/Eddif, 2002); Id., *Les maîtres de l'eau. Histoire de l'hydraulique arabe* (Arles: Actes Sud, 2005).

لنيل شهادة الدكتوراه حول **الأرحية المائية في مدينة فاس**،[16] دون أن ننسى الباحثتين: لوبنى زبير في كتابها عن **الماء والحرب بالمغرب زمن السعديين**،[17] وحسناء الحداوي في تقديمها **للقى الأثرية المرتبطة بتدبير الماء في مراكش وأحوازها**.[18] أما عن علماء الآثار، فقد اشتغلوا إما بشكل فردي أو ضمن فرق بحث مُتعددة التخصصات على القضايا نفسها، مع انفتاحهم في الآن نفسه على إشكاليات جديدة مستوحاة من العلوم الدقيقة، مثل إعادة تشكيل الديناميات النهرية وتفاعلاتها مع المجتمعات عبر استخدام مناهج الجيوأركيولوجيا، أو الدراسة الجيومورفولوجية للأنهار ومصباتها في علاقتها بالمواقع التاريخية.[19] ويرتبط هذا الانفتاح بالتحولات العميقة الطارئة منذ سنوات على علم الآثار، والذي بات يهتم بالأنظمة البيئية للإمساك بالظواهر الثقافية وتفسيرها.[20]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضعف الاهتمام بتاريخ البيئة الشاطئية والبحرية، في تنوعها البيولوجي وآثار الأنشطة البشرية من تلويث واستغلال للسواحل على وتيرة النمو الإنتاجية للوحيش والغطاء النباتي. فالدراسات المنجزة من قبل عدد من

---

[16] Aïcha Gantouri, *Le moulin hydraulique de Fès* (Thèse pour obtenir le grade de Docteur, Université Paris I-Panthéon Sorbonne, 1991).

[17] لوبنى زبير، **الماء والحرب بالمغرب زمن السعديين (916-1069هـ/ 1510-1659م)**، (الرباط: دار الأمان، 2016).

[18] حسناء الحداوي، **اللقى الأثرية المرتبطة بالتدبير المائي بمواقع جامع الكتبية وقصر البديع وخزانات سيدي بوعثمان (دراسة وتثمين)** (مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2018).

[19] Paul Berthier, *Les anciennes sucreries au Maroc et leurs réseaux hydrauliques*: *étude archéologique et d'histoire économique. Un épisode de l'histoire de la canne à sucre* (Paris-Rabat: Ministère de l'Éducation Nationale-Centre National de la Recherche Scientifique-Centre Universitaire (marocain) de la Recherche Scientifique, 1966); Bahija Louhamdi, *Archéologie hydraulique*: *canalisations et anciennes structures agraires dans le bassin de la Tassaout* (*Maroc central*), (Thèse pour obtenir le grade de Docteur, Paris I-Panthéon Sorbonne, 1997); Hakim Ammar, *Les monuments des eaux à Sala dans l'Antiquité* (Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université Paris I, Université de Paris I-Panthéon-Sorbonne, 2007); *Contrôle et distribution de l'eau dans le Maghreb antique et médiéval*. Collection de l'École Française de Rome, 426 (Rome: l'École Française de Rome, 2009); *L'eau dans les villes du Maghreb et leur territoire à l'époque romaine*. Actes du colloque international organisé à Bordeaux, 6-8 décembre 2012. Véronique Brouquier-Reddé, Frédéric Hurlet, (éds.), Collection Mémoires, 54 (Bordeaux: Ausonius Éditions, 2018).

[20]-Philippe Leveau, "Archéologie, espace et environnement: des paysages aux risques naturels," in *Archéologie et environnement dans la Méditerranée Antique*. Dumasy, F., Queyrel, F., (dir.), Hautes Études du Monde Gréco Romain, 42 (Genève: Droz, 2008), 1.

الباحثين مثل حسن أميلي[21] وليلى مزيان[22] وعبد السلام الجعماطي،[23] والندوات المنظمة حول تاريخ المجال البحري،[24] فضلا عن الأنشطة العلمية والثقافية للجنة المغربية للتاريخ البحري، انشغلت في مجملها، وفي المقام الأول، بدراسة الأسطول التجاري والحربي وتقنيات الملاحة والقضايا المرتبطة بالجهاد البحري، ولم تمنح الجانب البيئي حظه من الاهتمام نفسه، كما فعل من قبل لوي بورنو في مُعجمه ودراسته التي أفردها لموضوع البحر في التقاليد والصناعات المحلية بالرباط وسلا.[25] وقد تدارك المؤرخ والمترجم حسن أميلي هذا الأمر، بإصدار ترجمة عربية لهذا التأليف الهام، ونشر قبل ذلك بخمس سنوات معجما بحريا وملاحيا في غاية الأهمية.[26]

فضلا عما سبق، اهتم بعض المؤرخين بتحديد ملامح المناخات القديمة، لكنهم واجهوا في خطوتهم هذه عدة صعوبات، من بينها افتقار المصادر المكتوبة لسلسلة ملاحظات ممتدة زمنيا، مستمرة وكمية، متناسقة ومنسجمة بخصوص الحرارة والتساقطات. وذلك بحكم أنها تقدم معلومات غامضة وغير مباشرة عن المناخات القديمة مع اكتفائها في الغالب بالإشارة إلى الوقائع المناخية المتطرفة، مثل حالات الجفاف التي لا يمكن استغلالها دائما في دراسة المناخ.[27] وهو ما أكده محمد حبيدة عندما بادر في إحدى مقالاته إلى تقديم بعض الملاحظات الأولية حول المناخ في المغرب خلال القرن 17م، مُنبها إلى "هيمنة السرد على المادة المصدرية، زيادة على غياب التأريفات وسلسلات تواريخ المحاصيل الزراعية والدراسات الدندروكرونولوجية، كما هو

[21] حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن السابع عشر الميلادي**، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 9 (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006؛ حسن أميلي، **المغاربة والمجال البحري في القرنين 17 و18** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2011).

[22] Leïla Maziane, *Salé et ses corsaires (1666-1727). Un port de course marocain au XVII^e siècle* (Caen: Presses Universitaires de Caen, 2007); Leila Maziane, *L'Oriental et la Méditerrannée. Au-delà des frontières* (Casablanca: La Croisée des chemins, 2019).

[23] أبو القاسم خلف بن أبي فراس القروي، **كتاب أكرية السفن**، دراسة وتحقيق عبد السلام الجعماطي (تطوان: منشورات جمعية تطاون أسمير، 2009)؛ عبد السلام الجعماطي، **دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار بالغرب الإسلامي** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011)؛ عبد السلام الجعماطي، **قاموس المفردات البحرية بسبتة الإسلامية** (المضيق-الفنيدق: منشورات المجلس العلمي المحلي لعمالة المضيق-الفنيدق، 2011).

[24] **الجهاد البحري في التاريخ العربي الإسلامي** (الرباط: منشورات جمعية أبي رقراق واللجنة المغربية للتاريخ البحري، 1999)؛ **البحر في تاريخ المغرب**، تنسيق رقية بلمقدم، بتعاون مع الجمعية المغربية للبحث التاريخي. سلسلة الندوات رقم 7 (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999).

[25] Louis Brunot, *Notes Lexicologiques sur le vocabulaire maritime de Rabat & Salé* (Paris: Éditions Ernest Leroux, 1920); Louis Brunot, *La mer dans les traditions et les industries indigènes à Rabat & Salé* (Paris: Éditions Ernest Leroux, 1921).

[26] لوي برونو، **البحر في التقاليد والحرف المحلية بالرباط وسلا**، ترجمة حسن أميلي، (الرباط: منشورات المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، 2016)؛ حسن أميلي، **المعجم البحري والملاحي (عربي، فرنسي، مغربي)**، (الرباط: منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، 2011).

[27]- سمير أيت أومغار، "مُلاحظات حول مناخ المغرب القديم"، **أسطور**، 3 (2016): 57؛ أيت أومغار، "مناخ شمال إفريقيا خلال الفترة الرومانية: مقاربات جديدة"، **هسبريس-تمودا**، LII، المجلد 1 (2017)، 49.

الشأن في أوربا، والتي مكنت مؤرخي البيئة من القيام بأبحاث كمية حول تاريخ المناخ".[28] وواجه الأمر عينه عبد الهادي البياض في دراسته للمناخ والمجتمع بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، والذي حاول تجاوزه باللجوء إلى "لمِّ شظايا النصوص المبعثرة في المصادر الدفينة، والانفتاح على أجناس أدبية مختلفة لم تؤلف أصلا لغرض التاريخ وموضوعه [...] مثل كتب الهيئة والتنجيم والرصد، ومصنفات الفلاحة والطب، وكتب النوازل والبدع، وكتب الرحلات والأدب والحسبة والتصوف والأمثال والزجل وغيرها".[29] لكن هل يكفي استغلال هذه الرزنامة المتنوعة من المصادر المكتوبة للإحاطة بأحوال المناخ في العصر الوسيط أو غيره من الحقب؟ وهل بالإمكان تعميم أوصاف الحرارة والتساقطات على كافة جهات المغرب، متناسين الاختلافات القائمة بين السهل والجبل، وبين المجالات الداخلية والساحلية؟ وما نصيب المناطق التي لم يلتفت إليها الإخباريون وهم يتتبعون أخبار الظواهر الطبيعية، هل نُجَرِّدها من المناخ وهذا أمر مستحيل، أم نعمم المناخات المعروفة عليها؟ أليس من الواجب على المؤرخ وهو يعمل على تجميع قطع الأحجية أن يستعين بالعلوم المساعدة، السباقة إلى استغلال منابع مصدرية غريبة عن المادة الأرشيفية الخاصة بالمؤرخ، لإعادة تشكيل ملامح المناخات القديمة بدقة كبيرة تراعي التباينات المجالية؟ أسئلة نجد بعض الإجابات عنها لدى المؤرخين وعلماء الآثار المتخصصين في دراسة مرحلة ما قبل التاريخ والحقبة القديمة، فقد أدرك هؤلاء، وهم يبحثون في تاريخ المجتمعات البشرية منذ تشكلها، أن لا سبيل إلى توصيف المناخ السائد حينئذ إلا بالاعتماد على العلوم الدقيقة المساعدة كالباليومناخ والجيولوجيا والجغرافية الطبيعية وجغرافية النباتات والإيكولوجيا والباليوإيكولوجيا.[30] فالمخلفات البشرية المتوفرة كالنقوش والرسوم الصخرية لا تنبئ بشكل دقيق عن الخصائص العامة للمناخ، والحدود الزمنية المؤطرة للتغيرات المناخية والاختلافات الكائنة بين مختلف المجالات، أما بالنسبة للإشارات المستخلصة من النصوص الكلاسيكية والمعطيات الأركيولوجية المرتبطة باستغلال الأرض، فمن الصعب التمييز فيها بين

[28] محمد حبيدة، "التاريخ والمناخ: ملاحظات أولية حول المناخ في المغرب خلال القرن 17"، **المناهل**، 46 (1995): 202-203؛ وقد أعاد نشره مع بعض التعديلات وعنوان مُختزل هو: "التاريخ والمناخ"، ضمن **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات** (الرباط: دار الأمان، 2015)، 134-133.

[29] عبد الهادي البياض، **المناخ والمجتمع بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: إسهام في دراسة الطقوس والذهنيات**، سلسلة كتاب المجلة العربية، 220 (الرياض: المجلة العربية، 2015)، 9-10.

[30] انظر على سبيل المثال العمل المميز الذي أنجزه نخبة من الباحثين الأوروبيين والأمريكيين حول البيئة المتوسطية القديمة، والذي استمد مادته ومفاهيمه من العلوم الدقيقة والمصادر التاريخية، فضلا عن البيبليوغرافية المستفيضة والمتنوعة (48 صفحة) حول الموضوع، والتي ذيل بها الكتاب:

The Ancient Mediterranean Environment between Science and History. Harris, W.V., (ed.) (Leiden-Boston: Brill, 2013).

التغيرات البيسنوية العادية المتصلة بالطقس من جهة، والتغيرات المناخية من جهة أخرى.[31]

ولنا أن نتبين تفاوت مستويات هذا الانفتاح على العلوم المساعدة في دراسة المناخات القديمة، من خلال تصفح فصول الكتاب الجماعي التركيبي لتاريخ المغرب، والصادر سنة 2011 عن المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب.[32] فقد أسند تحرير المادة التاريخية المتصلة بمرحلة ما قبل التاريخ إلى باحثين متخصصين من المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، فجاءت غنية بالإشارات إلى التغيرات المناخية الكبرى وانعكاساتها على الإنسان أفرادا وجماعات، معتمدين في رصدها على نتائج الدراسات الحديثة المنجزة بشراكة بين علماء الآثار ومتخصصين من فروع علمية مختلفة تهتم بدراسة البيئات القديمة.[33] وبالانتقال إلى الحقب التالية، نجد تراجعا ملحوظا للمعطيات المناخية داخل متون الفصول المحررة بالأساس من قبل مؤرخين منتسبين إلى مجموعة من المعاهد العليا وكليات الآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب، إضافة إلى اعتمادهم المصادر المكتوبة بالدرجة الأولى في تأريخهم للظواهر الجوية كالجفاف، باستثناء الفصل السابع الخاص بالمرحلة الممتدة من القرن XVIم إلى القرن XVIIIم، والذي اعتُمِد فيه على دراسة شارل ستوكتون (Charles Stockton) لحلقات الأشجار، كما تُظهر ذلك بيبليوغرافيا الكتاب.

لكن هذا لا يعني إطلاقا ابتعاد كافة المؤرخين المغاربة المُتخصصين في الحقب الوسيطة والحديثة والمعاصرة عن هذا النوع من الإشكاليات، أو عدم انفتاحهم على مُستجدات علوم البيئة والأرض. فقد أفردت مجلة **هيسبريس-تمودا** بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي (كوب 22)، ملفا خاصا حول المغرب والتغيرات المناخية، أشرف على تنسيق مواده الجغرافي محمد بريان، وتمثلت أهدافه في إبراز الأدوار الممكنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية في فهم هذه

[31] Philippe Leveau, "Les conditions environnementales dans le nord de l'Afrique à l'époque romaine. Contribution historiographique à l'histoire du climat et des relations homme/milieu," in *Sociétés et climats dans l'Empire romain, pour une perspective historique et systémique de la gestion des ressources en eau dans l'Empire romain*, Hermon E., (dir), (Naples: Editoriale Scientifica, 2009), 310; Id., "L'environnement de l'Afrique dans l'Antiquité. Climat et société, un état de la question," *IKOSIM*, 5 (2016): 57.

[32] مجموعة من الباحثين، **تاريخ المغرب، تحيين وتركيب**. إشراف وتقديم محمد القبلي (الرباط: المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011).

[33] نبّه عبد الأحد السبتي إلى أهمية انفتاح البحث المغربي في مجال ما قبل التاريخ على العلوم الدقيقة مثل الرياضيات والفيزياء النووية والكيمياء وعلم الأمراض القديمة، عبر تجديد فرضيات العمل وتوظيف أدوات هذه العلوم ومناهجها، انظر: عبد الأحد السبتي، **التاريخ والذاكرة، أوراش في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء-بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، 48.

التغيرات وتحديد آثارها واستخلاص الممارسات المُجتمعية للتخفيف من حدتها وأشكال التأقلم التاريخية والراهنة معها.[34]

2. الإنسان وإكراهات الوسط الحيوي ورهاناته

ولم تتوقف الاهتمامات البيئية للمؤرخين المغاربة عند النطاقين المائي والجوي فقط، بل تجاوزتهما إلى النطاق الحيوي، من خلال دراستهم للكائنات الحية النباتية منها والحيوانية، لتحديد مواصفات المحيط الطبيعي الذي وجده الإنسان وأثر فيه.[35] فقد التأم عدد كبير من المؤرخين وعلماء الآثار والأنثروبولوجيين، ضمنهم باحثون مغاربة، في ندوة دولية سنة 2014 لتدارس العلاقات التفاعلية بين الإنسان والحيوانات في بلاد المغارب من مرحلة ما قبل التاريخ إلى العصر الوسيط. فقد استغل الإنسان الوحيش البري خلال العصر الحجري القديم قبل تدجينه، مُطَوِّرا استراتيجيات الصيد والأنماط التقنية والاقتصادية لاستغلال المورد الحيواني تبعا للتحولات الباليومناخية والباليوبيئية. كما استخدمت بعض الحيوانات إثر تدجينها في النقل والتنقل، ورفع المياه والأشغال الزراعية والحرب. ورغم ذلك، ظلت بعض الحيوانات البرية طليقة في الغابات وعلى طول الأشرطة الساحلية، وهو ما دفع بالإنسان إلى محاربتها وتنظيم حملات موسعة لصيدها، حفاظا على حياته ومزروعاته وقطعان ماشيته. ومن جهة أخرى، اعتنى الإنسان بالتمثيل الفني للحيوانات، على مستوى النقوش والرسوم الصخرية والمنحوتات واللوحات الفسيفسائية والخزف...، دون أن ننسى حضور الحيوان في الأدب كواقع وأسطورة.[36]

ومن بين الأعمال التاريخية المغربية المتصلة بهذا النوع من القضايا،[37] نشير إلى أطروحة جامعية أعدها الحسن بودرقا، تحت عنوان **الثروة الحيوانية بشمال أفريقيا القديم**، والتي انطلق فيها من بدايات الزمن الجيولوجي الرابع، تاريخ أقدم البقايا

---

[34] Le Maroc et les changements climatiques: Adaptation et résilience des sociétés, (coordination Mohammed Berriane), *Hespéris-Tamuda* LII (1) (2017).

ويمكن الاطلاع على مواد الملف كاملة عبر هذا الرابط الخاص بالمجلة:

http://www.hesperis-tamuda.com/fr/index.php/archives-2/hesperis-tamuda-vol-52-2017/fascicule-1-2017

[35] عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ** (الدار البيضاء-بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، 129؛ محمد منقاشي، "الكشوف الأثرية والبيئة،" **المناهل**، 46 (1995): 389-400.

[36] *Hommes et animaux au Maghreb, de la Préhistoire au Moyen Âge: exploration d'une relation complexe.* XIe Colloque international "Histoire et Archéologie de l'Afrique du Nord", Marseille-Aix-en-Provence, 8-11 octobre 2014.

[37] اقتصرنا على بعض النماذج من الدراسات التاريخية حول الثروة الحيوانية والنباتية، ولم نورد الدراسات المنجزة من قبل المتخصصين في مرحلة ما قبل التاريخ، لكثرتها وصعوبة حصرها.

الحيوانية في صورتها الحالية، وصولا إلى نهاية الحقبة القديمة، تاريخ بداية انقراض بعض الحيوانات كالفيل الأفريقي وظهور أنواع جديدة مثل الجمل. وقد استعان في عمله هذا بالعلوم المساعدة مثل علم الحيوانات والبيولوجيا الحيوانية والباليونتولوجيا والأركيولوجيا، بالإضافة إلى العلوم الإنسانية، مما انعكس إيجابا على دائرة مصادره، والتي باتت تضم المصادر الباليونتولوجية ومعطيات من الفن الصخري، والمصادر الأدبية الإغريقية واللاتينية، والمصادر الأركيولوجية المتأخرة كالفسيفساء والنقائش اللاتينية والمسكوكات. أما بالنسبة لمضامين الأطروحة فقد قسمها على ثلاث أبواب. خصص الباب الأول منها، لتصنيف الحيوانات حسب أنواعها الكبرى الثدييات (الحيوانات العاشبة، الحيوانات اللاحمة، الحيوانات القارتة، القوارض وآكلو الحشرات) والزواحف، والحشرات والطيور. أما الباب الثاني والثالث فقد كرسهما الباحث لمظاهر استغلال الحيوانات الأليفة والبرية وتجلياتها في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدينية.[38] ويضاف إلى هذا العمل، أطروحة **الثروة البحرية في شمال أفريقيا القديم** لصاحبتها لمياء البشيري، التي قدمت فيها جردا وافيا للأسماك المعروفة من خلال المصادر الأدبية والأركيولوجية والباليونتولوجية، مُصَنِّفة إياها حسب أنواعها الكبرى إلى قشريات ورخويات وحوتيات وعظميات وغضروفيات. وهذا فضلا عن تناولها لتقنيات صيد الأسماك، وتربيتها وتصنيعها لإعداد النقيع المعروف بالگاروم، دون إغفال التجارة البحرية المتصلة بالأسماك، واستخدامات السمك في الطبخ والتطبيب والتزيين والطقوس الدينية.[39] أما محمد التازي سعود، فقد قَدَّم في إحدى مقالاته ترجمة لأحد فصول كتاب تاريخ شمال أفريقيا القديم لستيڤان گزيل، والذي جاء مُخصصا لـ "حيوانات ونباتات شمال أفريقيا في العهود القديمة".[40]

أما بخصوص العصر الوسيط وما يليه من الحقب، فالملاحظ ضعف الاهتمام بهذا النوع من القضايا التاريخية على الرغم من الأهمية المتنامية التي باتت تحتلها لدى المتخصصين في مرحلة ما قبل التاريخ والحقبة القديمة. فلا وجود حسب علمي لأي بحث جامعي مماثل لما أنجزه الحسن بودرقا ولمياء البشيري، وجل ما نتوفر عليه في هذا الباب لا يتجاوز مقالات معدودة على رؤوس الأصابع، تتصل في غالبيتها بالأسد والفرس والصقر، ومن بينها على سبيل المثال دراسة عبد العزيز الخمليشي لصيد سمك

[38] الحسن بودرقا، "**الثروة الحيوانية بشمال أفريقيا القديم**" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2001-2002).

[39] لمياء البشيري، "**الثروة البحرية في شمال أفريقيا القديم**" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2007-2008).

[40] محمد التازي سعود، "حيوانات ونباتات شمال أفريقيا في العهود القديمة،" **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس**، 8 (1986): 132-105.

الشابل وأنواع أخرى من الأسماك بوادي أبي رقراق منذ سنة 1701م،[41] ودراسة محمد مفتاح لصورة الحيوانات في كرامات أبي يعزى كما نقلها أبو العباس العزفي في كتابه دعامة اليقين في زعامة المتقين،[42] حيث جرى اعتماد الحيوانات كوسيلة لتمثيل الأهداف التعليمية والاعتبارية للكرامات، وكرمز للسلطة والفئات الاجتماعية المحكومة بالشيخ. كما هو الشأن في إحدى الكرامات، حيث استخدمت السباع للإشارة إلى السلطة، والوحوش لأتباع السلطة، والحشرات لضعاف الناس، والهوام لعامة الناس.[43] كما اعتنى مصطفى نشاط بالتأريخ لعلاقة الأولياء بالأسود في تاريخ المغرب الوسيط، مقدما عمله بلمحة عن جغرافية الأسود بالمغرب الوسيط انطلاقا من المصادر المكتوبة [كتب التصوف، كتب المناقب، الجغرافيا، الكتب الإخبارية]، ومعرجا على كرامة ترويض الأسود من قبل الأولياء.[44] أما عبد القادر زمامة، فقد انصرف إلى تأريخ مهرجانات مصارعة الحيوانات في غرناطة بني الأحمر وفاس بني مرين، اعتمادا على إشارات تاريخية وردت لدى كل من لسان الدين ابن الخطيب وأبي الوليد إسماعيل بن الأحمر.[45] وقد جذب هذا الموضوع أيضا القيمين على إعداد البرنامج الوثائقي **رحاب التاريخ** الذي كانت تبثه القناة الثانية، فخصصوا إحدى الحلقات لتاريخ أسد الأطلس، معتمدين في محاولتهم هذه على الرواية الشفهية والشهادات المكتوبة وعلى رأي الخبراء من مؤرخين وعلماء آثار وعلماء الحيوانات والبيئة. ومن جهة أخرى، تولى بعض الباحثين مهمة تحقيق مخطوطات مغربية وأندلسية حول الفرس، مثل **يتيمة الأجياد في الصافنات النجباء الجياد** لعبد القادر بن العربي القادري الحسني،[46] **وفيض النيل في آداب الفروسية والمعرفة بأوصاف الخيل** للعربي التهامي الوزاني،[47] **وتأليف في طبيعة الخيل وأنواعها المختلفة وأفعالها** للحكيم أندراد الإشبيلي،[48] فضلا عن إنجاز فهارس للمخطوطات

---

[41] عبد العزيز الخمليشي، "منفعة صيد الشابل وغيره من الأسماك بوادي أبي رقراق (1701-1993)"، **هيسبريس تمودا** 33 (1995): 35-82.

[42] محمد مفتاح، "السياسة الحيوانية (قراءة في كرامات أبي يعزى)"، ضمن **التاريخ واللسانيات، النص ومستويات التأويل**. تنسيق وتقديم عبد الأحد السبتي. سلسلة ندوات ومناظرات، 20 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1992)، 67-87.

[43] **المرجع نفسه.**

[44] مصطفى نشاط، "الأولياء والأسود في تاريخ المغرب الوسيط، نماذج من العصرين الموحدي والمريني"، ضمن **التصوف والمجال والإنسان**. أعمال مهداة إلى الأستاذ عبد اللطيف الشادلي، تنسيق عثمان المنصوري (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 2016)، 30-17.

[45] عبد القادر زمامة، "مهرجانات مصارعة الحيوانات في غرناطة وفاس"، **المناهل**، 6 (1976): 390-395.

[46] عبد القادر بن العربي القادري الحسني، **يتيمة الأجياد في الصافنات النجباء الجياد أو الجواهر المنظمة في وصف خيل الأمراء المسومة**. تقديم وتحقيق عتيقة الوافي (الرباط: منشورات وزارة الثقافة، 2003).

[47] العربي التهامي الوزاني، **فيض النيل في آداب الفروسية والمعرفة بأوصاف الخيل**. تقديم وتحقيق حمير لحمر وحسن هرنان (الرباط : منشورات وزارة الثقافة، 2009).

[48] أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الأموي ابن أندراس، **تأليف في طبيعة الخيل وأنواعها المختلفة وأفعالها**. تحقيق عبد العالي المدبر، وتقديم أحمد شوقي بنبين (الرباط: منشورات جمعية معرض الفرس بالجديدة، 2013)؛ وعن تحقيق اسم المؤلف وهويته، أنظر: رشيد العفاقي، "من هو الحكيم أندراد الإشبيلي مؤلف كتاب في طبيعة الخيل وأنواعها المختلفة وأفعالها؟،" **مجلة أسطور**، 4 (2016): 199-217.

المتعلقة بالفرس والفروسية في خزائن الكتب المغربية.[49] أما بخصوص طائر الصقر، فقد ألف الفقيد عبد الهادي التازي كتابا حول القنص بالصقر، ضَمَّنَه النص الكامل لقصيدة **روضة السلوان** لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الجبار الفجيجي،[50] علاوة على تحقيقه شرح هذه القصيدة المسمى **الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد** لأبي القاسم الفجيجي.[51] كما أنجز خالد بن الصغير في الآونة الأخيرة ترجمة عربية لكتاب متميز على مستوى الموضوع والمنهج، ويتعلق الأمر **بتجارة ريش النعام الدولية**، والتي كان المغرب أحد أطرافها الفاعلين خلال القرن 19م ومطلع القرن 20م.[52]

وعلاوة على ما تقدمت الإشارة إليه، استرعى الغطاء النباتي [النباتات البرية والمزروعة] باهتمام بعض الباحثين، نذكر من بينهم منير الحاج الطاهر الذي أعد رسالة جامعية حول **الثروة النباتية في شمال أفريقيا القديم**،[53] مصنفا إياها إلى نباتات برية [الأشجار الغابوية الرئيسية والثانوية، الشجيرات والجنبات، النباتات البرية الصالحة للأكل، النباتات العلاجية، النباتات الصناعية، النباتات التزيينية، الفطريات] ونباتات مزروعة [الحبوب، الأشجار المثمرة، البقليات، القطانيات ومزروعات أخرى]، مع تناوله لاستخدامات الإنسان للبعض منها في الغذاء والعلاج والصناعة والتجارة والطقوس الدينية. أما علي واحدي، فقد أفرد أطروحته الجامعية لنيل شهادة الدكتوراه كاملة لتناول موضوع **الزيت والزيتون بالمغرب القديم**.[54] كما نظم مركز الدراسات التاريخية والبيئية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ندوة وطنية في مدينة زاكورة سنة 2004 حول **"البيئة بالمغرب، معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا"**،[55] تضمنت بعض المداخلات حول تاريخ النباتات، مثل مداخلة سعيد البوزيدي حول "دور المجال

---

[49] عبد العزيز الساوري، **دليل مخطوطات الفرس والفروسية في الخزانات المغربية** (الرباط: منشورات وزارة الثقافة، 2003).

[50]-عبد الهادي التازي، **القنص بالصقر بين المشرق والمغرب** (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 1980)، 124-137.

[51] أبو القاسم الفجيجي، **الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد**. تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 1983).

[52] سارة أبريڤايا ستاين، **يهود في مهب الريش، تجارة ريش النعام الدولية**، ترجمة خالد بن الصغير، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، 19 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2018).

[53] منير الحاج الطاهر، **الثروة النباتية في شمال أفريقيا القديم** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999-2000).

[54] علي واحدي، **الزيت والزيتون بالمغرب القديم، نموذج المعاصر في وليلي** (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 1995)؛ وقد نشرت هذا العمل مؤخرا كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس: علي واحدي، **صناعة الزيت بالمغرب القديم**. منشورات مختبر البيبليوغرافيا التحليلية والتوثيق للتراث المغاربي، 2 (فاس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، 2017)، انظر عرضنا البيبليوغرافي حوله في:

Samir Aït Oumghar, "ʿAlī Wāḥidī, *Ṣināʿat az-zayt bi al-Maghrib al-qadīm*. Manshūrāt mukhtabar al-bīblyūghrāfīyā at-taḥlīliyya wa ath-tawthīq li-turāth al-maghāribī 2 (Fās: Kulliyat al-Ādāb wa al-ʿulūm al-insāniyya, dhar al-maḥrāz, 2017)," *Hespéris-Tamuda*, LIV, 1 (2019): 373-76.

[55] مجموعة من الباحثين، **البيئة بالمغرب، معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا**. تنسيق محمد حمام، عبد الله صالح، مصطفى أعشي، الحسين أسكان، سلسلة الندوات والمناظرات، 9 (الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2005).

الغابوي في حفظ التوازنات البيئية والاقتصادية في المغرب القديم"، ومداخلة الوافي نوحي حول "شجرة الأركان من خلال المصادر العربية الوسيطية"، فضلا عن مداخلة السعيد لمليح حول "النباتات في علاقتها مع المناخ في المجال الجنوبي المغربي من خلال كتب الجغرافية". وبعيدا عن المقاربة التاريخية الصرفة، أنجز فريق متعدد التخصصات دراسة أركيونباتية عن الموقع الوسيطي إيگليز هرغة، كشفت عن طيف نباتي متنوع، مكون بالأساس من تسع مزروعات: ثلاثة أنواع من الحبوب، ونوع واحد من القطانيات، وخمسة أنواع من الأشجار المثمرة، من بينها شجرة الأركان التي لعبت دورا اقتصاديا هاما في الحياة اليومية لسكان تلك المنطقة الجبلية خلال العصر الوسيط.[56] كما قدّم الباحث جمال بلخضر دراسات كثيرة حول النباتات المغربية واستخداماتها في الطب الشعبي، فضلا عن تتبعه لتاريخها كما هو الشأن بالنسبة للزعفران.[57]

وفضلا عما سبقت الإشارة إليه، أنجز محمد حبيدة دراسة متميزة حول **الزراعة والأغذية في المغرب قبل الاستعمار**، كشف فيها عن اتباع المغاربة نظاما غذائيا نباتيا عفويا، تكونت عناصره الأساسية من الحبوب والخضر الطرية والجافة، والفواكه، ونباتات متعددة أخرى، إلى جانب الحليب ومشتقاته، فرضته عليهم قساوة البيئة وضعف مستوى العيش وتواتر المجاعات. وللوصول إلى رسم ملامح هذا النظام، اعتمد المؤلف على نتائج الأبحاث البيولوجية وعلوم التغذية والمصادر التاريخية [النوازل، كتب التراجم والمناقب، المصادر الدفينة لتاريخ المغرب، كتب الفلاحة وكتب الطبيخ].[58] ورغم اشتغال الكاتب على الأطعمة اليومية، فقد قدم معطيات تاريخية مهمة عن أنواع النباتات السائدة في المغرب خلال مرحلة ما قبل الاستعمار.

[56] Marie-Pierre Ruas, Margareta Tengberg, Ahmed Salih Ettahiri, Abdallah Fili, Jean-Pierre Van Staëvel, "Archaeobotanical research at the medieval fortified site of Îgîlîz (Anti-Atlas, Morocco) with particular reference to the exploitation of the argan tree," *Vegetation History Archaeobotany*, 20 (2011): 419-33; Marie-Pierre Ruas, Abdallah Fili, Ahmed Salih Ettahiri, Jean-Pierre Van Staëvel, (Co-organisateurs), *Recherches archéologiques sur l'Arganeraie dans la montagne des premiers Almohades*. Les travaux de la mission archéologique à Igîlîz et le programme Hargana (Sorbonne Universités). Journée d'études au Centre Jacques Berque (Rabat), Vendredi 9 octobre 2015; Marie-Pierre Ruas, Ahmed Salih Ettahiri, Abdallah Fili, Jean-Pierre Van Staëvel, Jérôme Ros, Sarah Ivorra, Jean-Frédéric Terral, Benoît Clavel, Hervé Monchot, "Recherches archéobotaniques sur l'arganeraie médiévale dans la montagne d'Îgîlîz (Anti-Atlas, Maroc)," in *Actes du 3ème Congrès International de l'Arganier*, Agadir, 17-19 décembre 2015.

[57] Jamal Bellakhdar, "Histoire de la culture du Safran au Maroc," *Al Biruniya*, *Revue marocaine de pharmacognosie* 9 (2) (1993): 125-129; Jamal Bellakhdar, "L'introduction de la culture du Safran au Maghreb: Histoire d'un végétal mutant venu d'Orient dans le sillage des hommes," *Hespéris-Tamuda* LI (1) (2016): 13-38.

[58] محمد حبيدة، **المغرب النباتي. الزراعة والأغذية قبل الاستعمار** (الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2018)، 9-21.

ومن جهة أخرى، اتجهت بعض الدراسات إلى رصد أثر الإنسان على التوازنات البيئية، كتلويث الماء،[59] وإلحاق الضرر بالأوساط الطبيعية من جراء الصدامات القبلية والحركات المخزنية،[60] وتراجع الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية نتيجة للاستغلال المكثف،[61] زيادة على تراجع الغطاء الغابوي في بعض المناطق بسبب صناعة السكر زمن حكم السعديين،[62] دون أن ننسى الآثار السلبية المحتملة لصناعة السفن واستخدام الخشب في البناء والتدفئة وتوسيع الرقعة المزروعة على استقرار وتوازن المجالات الغابوية، والتي ما زالت في حاجة إلى مزيد من البحث التاريخي المنفتح على العلوم الدقيقة.

وتذكرنا وضعية الدراسات التاريخية المتعلقة بالبيئة بوضعية الجغرافيا في سبعينيات القرن العشرين؛ فقد تقربت الجغرافيا إلى المجتمع وانكبت على همومه ومشاكله بغية المشاركة في تصور الحلول لها، لكن هذا الاهتمام لم يشمل في نظر مَحمد بلفقيه كل القضايا التي كانت تشغل بال الرأي العام، بل كاد ينحصر في قضية كبرى: قضية العدالة الاجتماعية، مقابل تثاقل الجغرافيين عن تناول موضوع البيئة الذي أصبح كما نعلم من مشاغل المجتمعات العصرية وأحد مصادر قلقها الكبرى.[63] فالمؤرخون المغاربة لم ينفتحوا بنفس الدرجة من الحماس على العلوم الدقيقة لتجديد مواضيعهم ومصادرهم وأدوات اشتغالهم، وهذا ما أدى إلى تأخر بروز التيار البيئي كورش علمي جديد، يمنح للطبيعة تاريخا على شاكلة الاهتمام الذي لقيه الإنسان.

[59] مصطفى البعزاوي، "ملوثات البيئة المائية من خلال فقه النوازل وأثرها على المناخ"، **دعوة الحق**، 420 (2016): 205-219.

[60] أحمد البوزيدي، "تدهور البيئة بواحات درعة من خلال الكتابات المحلية"، ضمن **البيئة بالمغرب، معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا**، تنسيق محمد حمام، عبد الله صالح، مصطفى أعشي، الحسين أسكان، سلسلة الندوات والمناظرات، 9 (الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2005)، 95-103.

[61] محمد حمام، "لمحة مختصرة عن تراجع بعض الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية في منطقة درعة"، ضمن **البيئة بالمغرب**، 125-127.

[62] محمد استيتو، "صناعة السكر في العصر السعدي: محطة ضائعة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب"، **التاريخ العربي**، 49 (2009)، 119.

[63] مَحمد بلفقيه، **الجغرافيا: القول عنها والقول فيها. 1 البحث عن الهوية** (الرباط: النشر العربي الإفريقي، 1991)، 186.

كتابة التاريخ العام: العوائق والإشكالات

خالد طحطح
باحث في التاريخ، طنجة

لا تزال مُؤلفات التَّاريخ العام المكتوبة باللغة العربية عن بلاد المغرب قليلة جدا، إذ لم يتم الانتقال فعليا من مرحلة المونوغرافيات الجهوية إلى الكتابات التركيبية والتنظيرية، على الرغم من أن هاجس كتابة تاريخ عام للمغرب الأقصى تعود بداياته إلى مؤلفات النصف الأول من القرن العشرين، إذ تعذرت وقتئذ على من كتبوا التاريخ المحلي وتاريخ المدن الخوض في تجربة كتابة التاريخ العام لأسباب موضوعية أشار إليها بعضهم،[1] ولذلك ارتأوا أنه من الواجب الوطني أن يَكتب في زمانهم كل من يستطيع الكتابة، عن الجهة التي يعرفها، وفي الموضوع الذي يُحسنه، وبالأسلوب الذي يُتقنه، فكتب أحمد الرهوني ومحمد داود عن **تاريخ تطوان**،[2] وأرَّخ عبد الرحمان ابن زيدان لمدينة مكناس،[3] وخصص المختار السوسي كتاباته لمنطقة سوس،[4] وتناول محمد بوجندار تاريخ مدينة الرباط،[5] ومحمد بن علي الدكالي ألّف عن مدينة سلا،[6] ومحمد العبدي الكانوني ترك عددا من المؤلفات عن مدينة آسفي،[7] والعباس بن إبراهيم ومحمد بن المؤقت كتبا عن مدينة مراكش،[8] ومحمد سكيرج سلط الضوء على التاريخ الحديث

---

[1] إن كل ما كتبه المختار السوسي عن سوس – حسب اعتقاده – ليس بالتاريخ المطلوب، وإنما المقصود من ذلك جمع المادة التاريخية لمن سينظمها ويعيد كتابتها في المستقبل، انظر: خالد طحطح، محمد بكور، **مؤرخون مغاربة في الفترة المعاصرة، النصف الثاني من القرن 19م، والنصف الأول من القرن العشرين**، (الرباط: منشورات أمل، 2016)، 236.

[2] أحمد، الرهوني، **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، تحقيق جعفر بن الحاج السلمي، (تطوان: منشورات جمعية تطاوين أسمير، 2011)؛ محمد داود، **تاريخ تطوان**، مراجعة وتصحيح حسناء داود، (تطوان: منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، 2013)،

[3] عبد الرحمان، ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، تحقيق علي عمر، (الناشر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2007).

[4] المختار، السوسي **المعسول**، الجزء 3، ج5، ج 7، ج 17، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح 1961)، ج8، ج12، ج14، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1962)، ج11، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1963)، ج 8، ج 12، ج 14، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1962).

[5] محمد بوجندار، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، (مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 2014)،

[6] محمد بن علي الدكالي، **الإتحاف الوجيز في تاريخ العدوتين**، مصطفى بوشعراء (تحقيق)، (سلا: منشورات الخزانة العلمية الصبيحية، 1996)؛ وللمؤلف أيضا: **إتحاف أشرف الملا ببعض أخبار الرباط وسلا**، و**الدرة اليتيمة في أخبار الرباط وسلا**.

[7] من أهم كتبه: **آسفي وما إليه؛ تاريخ آسفي سياسيا؛ جواهر الكمال في تراجم الرجال؛ بيوتات آسفي ونواحيه؛ الياقوتة الوهاجة في مفاخر رجراجة؛ البدر اللائح في مآثر أبي محمد صالح؛ الجواهر الصفية في تاريخ الديار الآسفية؛ الكشف المعرب عمن دخل من الصحابة المغرب؛ تنوير بصائر الأبرار بتاريخ زاوية تيط وآل أمغار؛ روضة الأزهار فيمن بآسفي ونواحيه من الصلحاء والأخيار**، بعضها مطبوع وبعضها لازال مخطوطا.

[8] العباس المراكشي، بن إبراهيم، **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، (الرباط: المطبعة الملكية، 1403هـ /1983م)؛ محمد بن المؤقت المراكشي، **السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية** (فاس: الطبعة الثانية، 1336).

لمدينة طنجة،[9] وسعيد الصديقي أبرز تاريخ مدينة الصويرة،[10]...الخ. وكان من المتوقع أن تجتمع من كل هذه الكتابات المعلومات الكافية لكتابة التاريخ الوطني الشامل للمعطيات الأساسية المتعلقة بالقضايا السياسية والحربية والعلمية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك. وقد أشار إلى ذلك المؤرخ محمد داود الذي استشرف إمكانية كتابة التاريخ الشمولي في المرحلة اللاحقة بأقلام كتاب من الجيل القادم،[11] والمقصود "كتابة تاريخ المغرب الذي لم يُكتب بعد"،[12] إذ وضع هؤلاء الرواد الأسس العامَّة رهن إشارة المرشحين للبحث غدا على منضدة التاريخ المغربي العام من خلال الربط بين ما تم تسطيره من تواريخ خاصة. لقد تمكن أعضاء هذا الجيل الذي عايش مرحلة الحماية من تهيئة الأرضية الموسوعية من خلال كتابة تاريخية جهوية موسعة،[13] بيد أنَّ الأمر لم يتطور بالشكل المطلوب، فظلت الخزانة المغربية خُلوا من كتاب مرجعي عام وشمولي يُعرِّف بتاريخ المغرب ماضيا وحاضرا.

1. معيقات كتابة التاريخ العام

تأخَّر اقتحام ميدان كتابة التواريخ العامة والتركيبية للمغرب، بالرغم من مرور أزيد من خمسة عقود على ظهور المدرسة التاريخية المغربية الحديثة، ذلك أن الأطروحات ظلت تركز بالأساس على أعمال استهدفت تحقيق المتون وإنجاز الدراسات العلائقية والأبحاث المونوغرافية، فهل يعني هذا أن ما تحقق من تراكم في مجال هذه الدراسات منذ الاستقلال وإلى غاية التسعينيات لم يكن كافيا لكتابة تاريخ شمولي؟

تتعدد التفسيرات والتأويلات بخصوص العوامل والأسباب الكامنة وراء هذا التأخر، غير أن الغياب الطويل الأمد للتأليف في مجال التاريخ العام، جعل من كتاب **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** المصدر الأساسي والوحيد المعتمد في هذا الباب، والكتاب الأكثر شهرة عن تاريخ المغرب، وهذا ما يُفسر الإقبال الكبير على طبعته المصرية الأولى، إذ بيع منه في المشرق أكثر مما بيع منه في المغرب، وقد غطى فيه مؤلفه أحمد

[9] محمد سكيرج، **رياض البهجة في تاريخ طنجة**، مخطوط في ثلاثة أجزاء، حقق منه جزئين، لازالا مرقونين.

[10] سعيد الصديقي، **إيقاظ السريرة في معرفة الصويرة**، (القنيطرة: دار البوكيلي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2002).

[11] مما كتبه محمد داوود في هذا الصدد: "لعل الجيل المقبل يستطيع أن يضم ما نجمعه نحن إلى ما حفظه أسلافنا، وما يبعثه خلفنا، وما يبعثه خلفنا، وينقح الجميع تنقيحا، وينظمه تنظيما فيجمع الأشباه والنظائر، ويفرق بين مختلف الموضوعات، ويربط بين الحلقات، ثم يقدم للأمة نتائج أبحاثه وثمرات جهوده ناضجة طيبة". انظر محمد داود، **تاريخ تطوان**، 19.

[12] طحطح، بكور، **مؤرخون مغاربة في الفترة المعاصرة**، 237.

[13] أشار التهامي الوزاني إلى هذه الفكرة في التقديم الموجز الذي خصه لكتاب محمد داود عن **تاريخ تطوان**، انظر، ج1، 16.

بن خالد الناصري تاريخ المغرب العام من الفتح الإسلامي حتى أواخر حكم المولى الحسن.[14]

وظل كتاب **الاستقصا** يمثل أشمل كتاب عن تاريخ المغرب الأقصى، ليكون بذلك أفضل كتاب ألف في التاريخ العام، بل أحسنها وأشملها، وإن كتب بالطريقة التقليدية المعروفة بالحوليات، غير أن استعراضه للأحداث السياسية بطريقة كرونولوجية، وبلغة عربية فصيحة وسليمة، جعلته، حال صدوره، يتبوأ المكانة الأولى بين المراجع الكبرى لتاريخ المغرب، بل أصبح المؤلف المفضل لدى كل الباحثين والمطالعين لما يمتاز به من حسن التبويب والترتيب،[15] ولم يستطع أي كتاب مجاراته خلال فترة الحماية، بل اقتصرت بعض الجهود على محاولة اختصاره كما هو الشأن بالنسبة لعملي كل من محمد الرهوني،[16] والتهامي الوزاني.[17]

وارتبط الاستثناء الوحيد في هذا المجال بما أنتجه مؤرخو الحقبة الكولونيالية بحمولتهم النظرية القائمة على الانقسامية والثنائيات المضادة، إذ كتب هؤلاء الشيء الكثير عن تاريخ المغرب، مما جعل تاريخ العام للمغرب حكرا على تصورات الباحثين الأجانب المتأثرين في الغالب بالدوافع الاستعمارية والاستشراقية، حيث كتبوا بأهداف وخلفيات تتناغم مع الطموحات التوسعية، فاهتموا بالترويج لفكرة ثبات البنية الاجتماعية في المغرب وتحجرها منذ قرون، بل وصفوا مجتمع شمال افريقيا بأنه مجتمع ظل ساكنا سكونا تاما منذ خروج الرومان من أراضي المنطقة، وإلى غاية عودة الاحتلال الفرنسي.[18] ويبقى العمل الجماعي المعروف عن **تاريخ المغرب**، والذي شارك فيه كل من إبراهيم بوطالب وعبد العزيز أمين وجون برينيون وگي مارتيني وبيرنار روزنبيرجي وميشيال طيراس من أهم الإسهامات الأولى الأكثر شهرة في مجال التاريخ العام،[19] والتي حاولت جاهدة الخروج من جبة الخلفيات المسبقة، ثم يأتي في المقام الثاني عمل المؤرخ

---

[14] راجع أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج1، (الرباط: منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001) XLV.

[15] من تقديم الطبعة الجديدة لكتاب **الاستقصا**، بقلم أحمد بن جعفر الناصري، ج 1، VI.

[16] ألف محمد الرهوني كتابا في هذا السياق سماه **تقريب الأقصى من كتاب الاستقصا** (تطوان: مطبعة إيديضو ريال الاسبانية الافريقية عام 1927 هـ)

[17] اختصر التهامي الوزاني **الاستقصا** للناصري في كتاب سماه **تاريخ المغرب** (صدر سنة 1940).

[18] يعتبر ألفريد بيل أحد الكتاب الكولونياليين الذين ربطوا سكونية الأحوال المجتمعية في المغرب وتحجرها بتأثيرات الديانة الإسلامية، وذلك في كتابه **المعتقدات الأساسية في بلاد المغرب** والذي صدر سنة 1938، فشكلت كتابات هذا الأخير جزءا من مناهج الدراسة التي كانت تلقن لضباط الشؤون الأهلية والضباط الفرنسيين العاملين في المغرب، ولم تصدر دراسات تعوض كتاباته إلا سنة 1950 مع صدور كتاب **تاريخ المغرب** لصاحبه هنري تيراس، راجع في هذا الصدد: ديل إيكلمان، **الإسلام في المغرب**، محمد أعفيف (ترجمة)، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2015)، 48-50-59.

[19] Jean Brignon, et al., *Histoire du Maroc*, (Casablanca: Hatier, Librairie nationale, 1989).

وقد صدر هذا العمل في نسخته العربية خلال هذه السنة (2019)، وهو من تعريب محمد الغرايب وعبد العزيز بل الفايدة، ومحمد العرجوني.

عبد الله العروي الذي صدر في بداية سبعينيات القرن الماضي تحت عنوان **تاريخ المغرب: محاولة في التركيب**،[20] وهو العمل الذي ترجمه المؤلف بنفسه إلى اللغة العربية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي،[21] فعرض فيه نظرة وطنية عن تاريخ المغرب، مقتصرا فيها على تقديم تأويلات جديدة للأحداث والوقائع، والكتاب في الأصل مجموعة محاضرات ذات منحى أكاديمي محظ، وبالتالي لاحَظَّ للقارئ العادي في هذا الكتاب الاستشكالي، الذي استهدف بالأساس الرد على بعض الأطروحات الكولونيالية، وتقديم تفسيرات مغايرة لها.

كان الاعتقاد السائد بين الباحثين المغاربة أن مؤلف عبد الله العروي لم يكن سوى محاولة استهدفت سد الفراغ الحاصل على مستوى الكتاب الجامعي، وبالتالي فإن ما قدم فيه من تأويلات أو تعميمات كانت في حاجة إلى التعزيز أو النفي بناء على ما أتت به الدراسات التي لم تكن قد أنجزت بعد. وإذا كان مؤرخو الجيل الثاني قد أعرضوا عن التأويلات الاستعمارية لتاريخ المغرب، فإنهم رفضوا كذلك أن يقبلوا كحقيقة كل تأويل مُضاد، كما اتخذوا موقف الحذر أمام جميع محاولات التنظير المتسرعة، والتي قد لا تستند إلى قاعدة تاريخية صلبة، إيمانا منهم بأن البحث التاريخي الدقيق والملموس والذي سينجز على المستوى المحلي بالأساس، هو الذي سيسمح في مرحلة لاحقة بإصدار تأويلات وتفسيرات مقبولة.[22] وقد عبر عن هذا الموقف بوضوح محمد المنصور، الذي انطلق من تصور مفاده أن الاحتياط والحذر واجب عندما يتعلق الأمر بالتأويل أو التنظير، انطلاقا من اقتناعات المؤرخين الجدد والتي مفادها أن المرحلة تطلبت وقتئذ وقبل كل شيء، الاهتمام بتدقيق المعرفة التاريخية ذات الصلة بالواقع المغربي، وبما أن الدراسات المونوغرافية المنجزة إلى ذلك الحين، ظلت محصورة في الزمان والمكان، فإنها لم تكن قادرة على تزويد الباحث بأدوات التفسير اللازمة على صعيد الوطن في مجموعه أو على مستوى الزمن الطويل، مما حال دون كتابة تاريخ عام تركيبي ذو طابع شمولي.[23] ومعنى ذلك أنه كان لا بد من انتظار مرحلة استكمال المونوغرافيات مسيرتها إلى النهاية. وهذا ما يفسر انكباب الدارسين المغاربة بشكل كبير على أعمال البحث ذات الأبعاد المونوغرافية، لاقتناع غالبيتهم بأن الدراسات المجهرية والمحلية، بما تمتاز به من

---

[20] Abdellah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, (Paris: Maspero (1970).

[21] عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، وقد نشر هذا الكتاب في طبعات كثيرة بحكم الإقبال الكبير عليه عربيا، وصدرت آخر طبعة منه عن منشورات المركز الثقافي للكتاب.

[22] محمد المنصور، "الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956-1986): ملاحظات عامة"، ضمن **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم** (تنسيق محمد كنبيب ومحمد المنصور وعبد الأحد السبتي)، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989)، 25.

[23] **نفسه**، 27.

دقة وتركيز، قد تعتبر لا محالة منطلقا ضروريا في اتجاه التوصل إلى مرحلة كتابة التاريخ الشمولي لاحقا، لكن ظل سؤال الوقت الملائم دائما معلقا وإلى أجل غير مسمى، إذ لم يتم تحقيق أي قفزة نوعية في هذا المجال، وظل الانتقال إلى مرحلة كتابة التاريخ العام مؤجلا إلى ما لانهاية. وإذا كان اعتبار كتابة المونوغرافيات مرحلة ضرورية لابد منها قبل التفرغ لكتابة التاريخ الشمولي، بالنظر إلى أن الأعمال التركيبية والتنظيرية لا تقوم إلا على قاعدة معطيات وبيانات مونوغرافية، فإن المسلك المغربي الخاص قد حاد عن هذه السكة. وعلى الرغم من التراكم الكبير الذي حصل في الإنتاج المونوغرافي لدرجة التخمة، والذي تناوله محمد حبيدة بالدراسة والتحليل في كتابه **بؤس التاريخ**،[24] لم يتحقق الهدف المنشود، إذ لم يتم اقتحام تجربة الكتابة التركيبية، ولم يتأتى توسيع إشكاليات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي من دائرة الإقليم إلى مجموع البلاد، وبذلك لم تظهر إلى غاية نهاية القرن الماضي كتابات في هذا الصدد حول تاريخ المغرب بقلم باحثين مغاربة، تستثمر رصيد المونوغرافيات المهمة التي أنجزت في مرحلة ما قبل تسعينيات القرن العشرين.[25] وفي الوقت الذي استمر فيه تناسل المونوغرافيات النمطية، التي حادت عن المسار السليم، وسقط غالبيتها في التكرار والتقليد وإعادة التدوير، وهو الأمر الذي نبه إليه عبد الأحد السبتي في نص التقرير الذي أنجزه حول أوضاع العلوم التاريخية بالمغرب،[26] إذ اعتبر بأن توجهات البحث المونوغرافي قد عرفت فتورا كبيرا بعد تسعينيات القرن الماضي، بعد أن اتجهت الأعمال اللاحقة إلى تكرار يتعارض مع شعار الاختلاف المفترض بين المكونات المحلية. وخلص السبتي إلى القول بأن هذه الأبحاث النمطية المتشابهة هي في جوهرها امتداد لتقسيم التيار الوضعاني الذي ميَّز بين المونوغرافيا كممارسة يتولاها الباحث المبتدئ وبين الكتابة التركيبية التي يختص بها الباحث المتمرس.[27]

---

[24] محمد حبيدة، **بؤس التاريخ، مراجعات ومقاربات**، (الرباط: دار الأمان، 2015).

[25] **نفسه**، 67.

[26] نص التقرير الذي أنجزه عبد الأحد السبتي في إطار تقرير عام حول العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب (بإشراف محمد الشرقاوي)، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ويمكن الاطلاع عليه كاملا في: عبد الأحد السبتي: **التاريخ والذاكرة، أوراش في تاريخ المغرب**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، 21-67.

[27] لعل إلقاء نظرة على ما تنشره، منذ السنوات الأخيرة، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في هذا الباب، قد يُمَكِّنُنَا من الوقوف على بعض ملامح حجم التراجع والنمطية في هذا المجال (تشابه العناوين، غياب الإشكاليات، السرد الوصفي ...الخ)، ويمكن القول إن ما تنشره المندوبية من أطروحات وأبحاث لا تتوفر غالبيتها على المواصفات العلمية المطلوبة، ويعود سبب ذلك في نظرنا لعدم مراعاة شروط الجودة، ولغياب العمل الصارم في إعادة القراءة والتصحيح من قبل لجان ذات كفاءة وخبرة عالية للتتبع والقراءة، وانتفاء المتابعات النقدية لما يصدر عنها. كما أن تسابق المُناقشين الجدد وتهافتهم لطبع أطروحاتهم بطريقة استعجالية دون تكليف أنفسهم عناء مراجعتها أو تصحيحها يمثل أحد العوامل الرئيسية لهذا التراجع، فاختلط بذلك الغث بالسمين، وغدت مسألة التمييز بين الأعمال الجيدة والرديئة وسط هذه الفوضى صعبة جدا حتى على الباحث المتتبع للتاريخ وقضاياه.

ومع ذلك، لا يجب تجاهل وجود بعض المحاولات المغربية لاحقا لكتابة تاريخ شمولي باللغة العربية، غير أنها صدرت في صورة موسوعية احتوتها مجلدات عديدة، نذكر منها، على سبيل المثال، **مذكرات من التراث المغربي** في ثمانية أجزاء. وتعود فكرة إنجاز هذا المجموع إلى فريق عمل مصغر، وأسندت مهمة إدارة المجموعة إلى الصحافي العربي الصقلي، الذي اعتمد طريقة حديثة في كتابة التاريخ المغربي، ولغة بعيدة عن الجمود وقريبة من لغة الإعلاميين، حتى يكون في متناول مختلف الفئات والمستويات التربوية والتعليمية والثقافية. وقد اختارت هذه المذكرات التركيز على أمجاد المغرب ووقائعه التاريخية الرئيسة، بهدف الكشف عن روح الأمة المغربية ذات التاريخ الموغل في القدم. ولا ننسى التنويه بكتاب **المغرب عبر التاريخ** لإبراهيم حركات، والصادر منذ عدة سنوات، خلال القرن الماضي، في ثلاثة أجزاء، فتوالت طبعاته الجديدة، ولا يزال يسدي خدمات ذات أهمية للمدرسين والراغبين في الاطلاع على تاريخ المغرب العام، في خطوطه العامة.

بيد أن العلامة الأولى الفارقة في هذا المجال تتمثل في صدور العمل التركيبي بعنوان: **تاريخ المغرب تحيين وتركيب** سنة 2011م،[28] غير أنه موجه في ما يبدو وبالأساس للمتخصصين. ومن ميزاته الأساسية، اعتماد مدخل القراءة المتعددة، وإشراك مجموعة من خيرة الباحثين (بلغ عددهم 49) المغاربة الذين أنجبتهم الجامعة المغربية في القرن الماضي، ينتمي غالبيتهم إلى حقل التاريخ مع الاستعانة بباحثين من علوم اجتماعية أخرى. وهو بذلك عمل جماعي، استغرق إنجازه أكثر من خمس سنوات، ورصدت له إمكانيات مالية هامة. ولا شك أن طريقة العمل هذه تستنير برؤية المؤرخ التطواني محمد داود، إذ سبق وأن تنبه إلى كون قيام شخص واحد بكتابة تاريخ أمة كاملة في مختلف عصورها وجميع نواحيها، إن لم يكن مستحيلا عادة، فإنه على الأقل من الصعوبة بمكان، خصوصا إذا كان تاريخ هذه الدولة قد لعبت فيه أيادي الإهمال بالكثير من وثائقه ومستنداته،[29] ولذلك فالتراكم الذي حصل على المستوى الأكاديمي اليوم يسمح باقتحام تجربة كتابة التاريخ العامّ.

ولابد من التنويه بالمجهود الكبير الذي تجشمه القيِّمون على هذا المشروع العلمي التاريخي التركيبي الرصين، للحرص على بناء مضامينه بعناية تدقيقية صارمة،

[28] **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، محمد القبلي (إشراف وتقديم)، (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى، 2011).

[29] داوود، **تاريخ تطوان**، المجلد الأول، 19.

وإصدارها تباعا باللغات العربية[30] والفرنسية[31] والإنجليزية[32] والإسبانية[33]، ليمثل بذلك وبحق تجربة راقية وفريدة من نوعها في بلدان الشمال الإفريقي والدول المتوسطية. وهذا أيضا لسد الطريق أمام بعض المؤلفات الأجنبية التي حاولت كتابة التاريخ العام للمغرب، من زوايا بحثية ضيقة أو مثيرة، غالبا ما تبتعد عن الموضوعية، مع بعض الاستثناءات القليلة في هذا الباب.[34]

وعلى الرغم من هذه الميزات، فإن الكتاب، كما سلفت الإشارة، موجه بالأساس للمتخصصين بحكم المنحى الأكاديمي الدقيق الذي طغى عليه.[35] ومن ثمة، فقد عمل المعهد المذكور تداركا لهذا الأمر على إصدار صيغة ملخصة ومبسطة تكون موجهة للقارئ العادي، لكنها حافظت مع ذلك على نفس الإخراج والشكل الأرستقراطي الذي ميز النسخة الأصلية.[36]

---

[30] بعد سنة واحدة من إصدار الطبعة الأولى سنة 2011، وقع سحب ثانٍ للكتاب نفسه بنص مراجع ومعدل لتدارك هفوات دقيقة حصلت في السحب الأول، انظر: **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، محمد القبلي (إشراف وتقديم)، (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الثانية، 2012). كما أصدر المعهد نفسه كرونولوجيا تاريخية تركيبة في تجربة جماعية كانت الأولى من نوعها باللغتين العربية والفرنسية بعنوان: **كرونولوجيا تاريخ المغرب. من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين**، محمد القبلي (إشراف وتقديم)، (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى، 2012، ثم الطبعة الثانية في 2016). ويعتبر هذا العمل الذي أسهم في تحريره باحثون شاركوا أيضا في إعداد كتاب **تاريخ المغرب تحيين وتركيب** بنفس عميق امتدادا وتكميلا للمؤلف المذكور.

Chronologie de l'Histoire du Maroc, (*Des temps préhistoriques à la fin du XIXe siècle*). Présentation et direction Mohamed Kably (Rabat: Edition de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire du Maroc, éd de 2012 et éd de 2016).

[31] *Histoire du Maroc, Réactualisation et synthèse*. Présentation et direction Mohamed Kably (Rabat: Edition de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire du Maroc, 2011),821p; *Histoire du Maroc, Réactualisation et synthèse*. Présentation et direction Mohamed Kably (Rabat: Edition de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire du Maroc, 2012), 821p. Deuxième tirage, texte revu et amendé.

[32] *History of Morocco. A Work of Synthesis and Update*. Edited by Mohamed Kably. Translated by Ali Azeriah, Bouchaib Idrissi-Bouyahyaoui (Coordinator), Hassan Mekouar, Michael Peyron (Rabat: Publications of the Royal Institute for Research on the History of Morocco, 2015), 813p.

[33] *Historia de Marruecos. Reactualizaci ón y síntesis*. Presentatión y dirección Mohamed Kably. Traducción por Hossain Bouzineb (Coordinator), Rabia Hatim, Said Sabia, Fekri Soussan (Rabat, Edición del Instituto Real para la Investigación sobre la Historia de Marruecos, 2015), 860p.

[34] Daniel Rivet, *Histoire du Maroc: De Moulay Idrîs à Mohamed VI* (Paris: Fayard, 2012).

وقد صدرت مؤخرا ترجمة لهذا الكتاب باللغة العربية عن درا المركز الثقافي العربي أنجزها الباحث أحمد بن الصديق.

[35] استجاب مؤلف **تاريخ المغرب تحيين وتركيب** إلى الرغبة في سد فجوات معتمة عديدة، كما اقتحم بقوة حقلي التاريخ القديم وتاريخ ما بعد الاستقلال (إذ امتدت مقاربة تغطية الأحداث إلى حدود سنة 1999)، وإن كان هذا العمل – في نظر امحمد جبرون – قد نجح في تقديم نص تركيبي محين وثمين حول تاريخ المغرب، فإنه على أهميته لا يمنع من ظهور أعمال تاريخية أخرى تعضده، برؤى منهجية وفرضيات مختلفة عنه، انظر في هذا الصدد جبرون، **تاريخ المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال** (62هـ/681م-1330هـ/1912م)، (الدوحة، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2019)، 16.

[36] **موجز تاريخ المغرب**، محمد القبلي (إشراف وتقديم)، (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2015)، 504ص.

وتكتسي الكتابات ذات الطابع العام والشمولي أهمية كبرى بحكم الندرة التي أشرنا إليها، وهذا يجعل أي كتاب يصدر في هذا المجال يتحول في حينه إلى مرجع أساسي لجمهور كبير من القراء المتعطشين لهذا النوع من الكتابات. كما يضطر الباحث الذي يقتحم مجال كتابة التاريخ العام إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات ويحاول تجديد بعض الاستنتاجات، مما يفرض عليه العمل على توسيع نطاق مطالعاته وقراءاته.[37] وباعتبار تركز النقد على هذه النوعية من الكتب، يتوجس الباحثون بل يتهيبون أمام اقتحام هذا المجال الصعب، لأن هذا النوع من الكتابة، قد يعتبر من باب المغامرة، والخوض فيه بشكل فردي شجاعة إن لم نقل من باب الجسارة، إذ تتطلب من صاحبها ضرورة المعرفة الدقيقة بمختلف الحقب والإلمام بكثير من المعطيات الضخمة المتعلقة بتاريخ المغرب.

وعموما يمكن أن يُعزى عدم الإقبال على التأليف في التاريخ العام، إبان مرحلة ما بعد الاستقلال، إلى عوامل كثيرة، منها تركيز جل الباحثين المغاربة على دراساتهم القطاعية. كما نفسره بتحفظهم أمام الخوض فرادى في هذه التجربة التي تتطلب معرفة دقيقة بمختلف حقب تاريخ المغرب من قديمه إلى راهنه، وهو أمر متعذر في الغالب بحكم نوعية التخصصات والتكوينات الجامعية المجزأة التي يخضع لها الباحثون في مسارهم الدراسي.[38] ومع ذلك، ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المحاولات الجادة في تجربة الكتابة التركيبية، وتم الشروع بصفة فعلية في تجاوز كثير من العوائق، من خلال بعد المبادرات الفردية والمؤسساتية.

واستهلت محاولات جديدة سعت إلى تجاوز محدودية التراكم الحاصل في كتابة تاريخ المغرب العام، إذ برزت أقلام خاض أصحابها غمار التأليف في هذا المجال، محاولين بذلك تجنب ضخامة الأعمال السابقة ومسألة صدورها في عدة مجلدات، كما حاولت الابتعاد عن طابعها السجالي والإشكالي كما هو الحال مع كتاب عبد الله العروي. وتكفي الإشادة بأنها حاولت تكسير حاجز اللغة بالنسبة للكتابات الأجنبية التي هيمنت لفترة طويلة على هذا الميدان، ولعل هذا ما منحها جميعها نوعا من المشروعية، فتضافر كل هذه العوامل جعل وصول هذه الكتابات الجديدة للفئة الواسعة من القراء المغاربة أمرا ممكنا ومرغوبا، إذ يستعصي في غالب الأحيان على بعضهم قراءة سلسلة تاريخية

---

[37] لطفي بوشنتوف، كتابات تركيبية حديثة لتاريخ المغرب، (تقديم)، مجلة **رباط الكتب**، تاريخ الزيارة: 2019/04/30م، انظر الرابط التالي: http://ribatalkoutoub.com/?p=1895

[38] ولعل الأمر يتعلق من جهة أخرى بعقدة التركيب، فقد استحضر محمد حبيدة العامل السيكولوجي، فربما شكلت الأعمال التركيبية المتوفرة منذ نهاية الستينيات عائقا صَعُبَ على الباحثين تجاوزه، انظر: حبيدة، **بؤس التاريخ**، 68.

تقع في عدة أجزاء. وهذا ما يقتضي اليوم إرساء لبنات تخص نوعا جديدا من الكتابة التاريخية، كفيلة بأن تجمع بين خصائص الإيجاز والمصداقية العلمية ويسر العبارة، وتقديم نصوص مفتوحة على عينات من القراء ينتمون إلى درجات مختلفة.[39]

2. كتب التاريخ العام وإشكالية التحقيب

إذا كان التأليف التركيبي في العادة يخاطب مبدئيا عدة أصناف من القراء، من بينها الطالب المتخصص، والجمهور المتنور، إلى جانب الباحث الذي يجد في التركيب اختصارا يضعه أمام النتائج التي توصلت إليها الأبحاث المتخصصة،[40] فإن هناك من استهدف في كتابه بشكل أساسي القارئ العادي الموجود في المغرب والمشرق، على حد سواء،[41] وسوف نتناول هنا على سبيل المثال كتابا حديث الصدور تحت عنوان: **تاريخ المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال** (62هـ/681م-1330هـ/1912م).

ومن خلال القراءة المتأنية للكتاب، الذي يقع في 576 صفحة، يمكن القول إن مؤلفه امحمد جبرون قد نجح، إلى حد ما، في تقديم قراءة موضوعية وعلمية لتاريخ المغرب الأقصى من فترة الفتح الإسلامي إلى الاحتلال الأجنبي، إذ كان منسجما، مع ذاته، ومع تخصصه، مما أعطى للعمل درجة قوية من المصداقية. ويمكن تفسير تقديمه لرؤية منسجمة، بكون المؤلف متخصص في التاريخ الوسيط،[42] الحقبة التي تتطلب من الباحث مجهود كبيرا بالمقارنة مع المراحل اللاحقة، ثم هناك جانب آخر يتعلق بالاهتمام الموازي للمؤلف بمواضيع وقضايا تطور الفكر الإسلامي عموما،[43] مما مكنه من تقديم معارف ومعطيات بالغة الأهمية بشأن التيارات الدينية والمذهبية بالمغرب في فترة الإمارات المستقلة.

إن اختيار الحقبتين الزمنتين الوسيطية والحديثة من قبل المؤلف، دون غيرها، قد يطرح بالضرورة سؤال خلفية تجنبه استحضار مرحلتي التاريخ القديم والتاريخ

---

[39] جبرون، **تاريخ المغرب الأقصى**، 15.

[40] عبد الأحد السبتي، **التاريخ والذاكرة، أوراش في تاريخ المغرب**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، 35.

[41] **نفسه**، 15.

[42] حصل امحمد جبرون على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل، تحت إشراف امحمد بن عبود، في موضوع **الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري: في تشكل الهوية السياسية في المغرب وتكريس الفتنة في الأندلس**، وقد طبعت أطروحته سنة 2008 م، وصدرت عن دار أبي رقراق بدعم من وزارة الثقافة المغربية.

[43] صدرت له في هذا المجال عدة دراسات نذكر منها: (**المقاصد في الفكر الإصلاحي الإسلامي؛ إمكان النهوض الإسلامي**، وكتاب **نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره**، وكتاب في **هدي القرآن في السياسة والحكم: أطروحة بناء فقه المعاملات السياسية على القيم**، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة **2019**).

الراهن. وبالطبع، يمكننا أن نثير جميعا هذا السؤال المتعلق بإحجامه، كما إحجام الكثير من مؤلفات التاريخ العام، بما في ذلك بعض الكتابات باللغات الأجنبية، عن الخوض في حيثيات الحقبتين المذكورتين، على الرغم من أهميتهما. وفي رأيي، وبغية تقديم جزء مما أعتبره جوابا، فإن كتابة تاريخ شمولي من هذا النوع، يحظى بالمصداقية والجدية، لابد من احتضانه من قبل مؤسسات بحثية، لها إمكانيات عمل خاصة واستثنائية، ثم إن الفترتين (القديمة والراهنة) تطرحان كثيرا من الإشكاليات المتعلقة بطبيعة المصادر ونوعيتها.

وبالنسبة للتاريخ القديم وفترات ما قبل التاريخ على سبيل المثال، لا يمكن القول إنها لا تشكل جزءا من تاريخ المغرب، ذلك أن المجال المغربي كان قائما منذ زمن بعيد كفضاء وكمجال للاستقرار البشري، والكثير من سمات هذه الفترة قد لا نكون على معرفة دقيقة بها وبتفاصيلها، لكنها مستمرة بشكل ما، إذ لا يمكن نفي الترابط القائم بين الحقب والفترات التاريخية، غير أن لعصور ما قبل التاريخ خاصة والعصور القديمة عموما خصوصياتها، إذ تغطي فترة طويلة جدا، وتطغى عليها الفراغات الكثيرة المتعلقة بنقص المادة المصدرية، ثم إن المصادر المعتمدة تقوم في جانب منها على دراسة البقايا العظمية وتحليل المستحاثات الحيوانية والبقايا النباتية والأدوات الحجرية والفخارية والرسومات الصخرية وأدوات الزينة والبنيات السكنية والفضاءات الجنائزية، وهذه المجالات البحثية تتقاطع فيها العديد من التخصصات، ولا يمكن للمؤرخ المنفرد، مهما أوتي من قوة وقدرة على العمل، الإلمام بها كاملة، لحاجته إلى التنسيق والتعاون مع فريق عمل موسع يضم جغرافيين وجيولوجيين وعلماء الآثار الخ. أما بالنسبة لمرحلة التاريخ الراهن، فإن لها أيضا خصوصيات لا يتسع المجال هنا للتفصيل فيها، لكن يمكن الإشارة إلى قلة الأبحاث وعدم تحقق تراكم كبير عن هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة.

ثم إن علوم ما قبل التاريخ، ما فتئت تعرف تطورا مستمرا يفرض ضرورة تحيين المعطيات بشكل دائم، ولعل أكبر مثال يمكن تقديمه في هذا الصدد اكتشاف المخلفات العظمية لأقدم إنسان عاقل بجبل أوغود قرب أسفي في الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي يستدعى ليس إعادة كتابة تاريخ المغرب فقط، وإنما كتابة تاريخ البشرية قاطبة، لأن هذا الحدث يحمل أبعادا دولية، ويؤكد بالملموس أن المغرب عرف توطين الإنسان العاقل منذ أزيد من ثلاثمائة ألف سنة.

وعلى الرغم من قدم التعمير بالمغرب، فإننا نزعم أن مختلف النظم الموروثة عن العصر القديم تفككت ولم يعد لها أي تأثير كبير في الهوية المشتركة اليوم، ولا يتعلق الأمر هنا بتفضيل حقبة على أخرى ولا بالتنكر لإسهامات الحقب الموغلة في القدم، وبعيدا عن الانتقادات التي يمكن ربطها بشكل مزعج بتشنجات هوياتية، أعتبر، من وجهة نظري المتواضعة، أن من بين مزالق بعض الأبحاث التركيز على مسألة الأصول وجعلها الهاجس الأساسي، فما يمكن تسميته: "سحر البدايات والأصول"، الذي ينطلق من رغبة كل أمة عريقة في اعتبار نفسها بكر الأمم والزعم بكون موطنها مهد البشرية جمعاء. أظن أن هذه القضية غدت متجاوزة، وغير ذات جدوى اليوم، لأنها تنطلق من دوافع أيديولوجية بحتة، وغايتها البحث عما يفرق وليس ما يجمع، ومن المؤكد أنه في جميع الأمم والشعوب تشكلت الهوية عبر التلاقح والتفاعل بين مجموعات متعددة، ويمكن على سبيل المثال الاطلاع على كتاب فرنان بروديل **هوية فرنسا**، للوقوف على هذه المسألة تحديدا.[44] وينطبق الأمر ذاته على كثير من الأطروحات التي ميزت كتابات التاريخ العام بالمغرب، فهي تقدم المغرب بوصفه بلدا متعددا ومتنوعا، وقد جعلت غالبيتها من التاريخ الممتد مدخلا لإبراز هذا الغنى والتنوع المجالي والبشري، وهذا التعدد رصده بكثير من التفصيل **تاريخ المغرب: تركيب وتحيين**، والذي حاول تتبع تشكل المجال ومراحل تكوين الأمة المغربية.

وتنسجم الفترة الزمنية التي يتم اختيارها من قبل الراغبين في تناول التاريخ العام مع أهدافهم المعلنة في المقدمة، ومع طبيعة الإشكاليات المطروحة، فالباحث امحمد جبرون، على سبيل المثال، يود إبراز مكونات الهوية المغربية، وهي المكونات التي تشكلت بشكل كامل على امتدادات المرحلة التي اتخذها حقلا لدراسته، غير أننا نسجل ملاحظة أساسية تتعلق باعتماد المؤلف بشكل رئيسي على المصادر، ونلمس حضورا باهتا للمراجع والدراسات الأكاديمية التي يعتبر غيابها، دون شك، أحد نقاط ضعف الكتاب، إذ لم يكلف نفسه عناء الاستفادة من التراكم الحاصل في المنوغرافيات المحلية والأبحاث الجامعية. ولعل هذا الاختيار نابع من قناعة المؤلف الذي استهدف من كتابه شريحة بعينها، وعلى خلاف توجه امحمد جبرون نلاحظ بقوة مدى درجة اعتماد مؤلف **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب** بالأساس على الدراسات المونوغرافية والأبحاث الجامعية المتخصصة، كما استفاد هذا العمل الجماعي من الأبحاث والكتابات

---

[44] فرنان بروديل، **هوية فرنسا، المكان والتاريخ**، المجلد الأول، ترجمة بشير السباعي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).

الأجنبية بشكل كبير، في الوقت الذي ظل فيه **تاريخ المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال** حبيس المصادر والمراجع التقليدية المحلية.

وبطبيعة الحال، فإن كتب التاريخ العام يصعب معها استثمار خلاصات جميع الدراسات التاريخية، لأن هذه الأعمال تتوخى في غالبيتها التلخيص والإيجاز، وتستهدف أكبر شريحة ممكنة من القراء. كما أن الانتقاء بين الأحداث والوقائع له ما يبرره في هذه الحالة، بالنظر إلى الدور أو الوظيفة المتوخاة من هذه الكتب، ولذا لم يكن بالإمكان أن يجمع المؤلف الواحد كل شيء حسب تعبير المؤرخ محمد داود، ولا يمكن أن تسير كتب التاريخ العام على منوال واحد، فالمطلوب هو التنوع، ومراعاة الأغراض الخاصة، والمبدأ الذي ألفت من أجله، وعليه لا يتم إثبات سوى الحوادث والمواقف التي تناسب المقام.

وقد نسجل بخصوص كتب التاريخ العام نقطة إيجابية تتمثل في محاولة التمسك الشديد بالموضوعية العلمية على مستوى المنهج، واعتماد المصادر الموثوقة، وإن كان الاختزال أحيانا يمس بجوهر تناول بعض الأحداث، إذ تترك بعض الكتب فترات بعينها غامضة، ولعل مهمة فك ألغاز مثل هذه الفترات هي مهمة الأبحاث المونوغرافية ذات الطابع الإشكالي.

وفيما يتعلق بمسألة التحقيب التاريخي، التي تُطرح باستمرار، وعلى الرغم من التحفظات الصادرة عن مؤلفي كتب التاريخ العام، باعتبار أن التحقيب النمطي التقليدي الجاري به العمل (قديم، وسيط، حديث، معاصر) ينطبق على التاريخ الأوروبي أساسا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار هذا التقسيم إلزاميا لكل بلدان العالم، غير أن البديل لم يكن واضحا دائما في الدراسات المرتبطة بتاريخ المغرب، فأين ينتهي الزمن القديم لدينا؟ وأين يبدأ العصر الوسيط وأين ينتهي؟ وأين يبدأ العصر الحديث الذي أطلقت عليه الثورة الفرنسية، ابتداءً من صيف 1789 تسمية النظام القديم؟، إنها أسئلة تظل عالقة على المستوى العملي.[45]

لا يزال التحقيب، ومنذ زمن طويل، يثير جدلا كبيرا، فالتفاوت الكرونولوجي بين الحقب يمثل مشكلا حقيقيا في دراسة تاريخ الدول والأمم، ولاشك أن النقاش الإسطوغرافي المفتوح بشأنه يجد له اليوم مبررات عديدة، لأن الرهان على التحقيب أمر وجيه، ولذلك نجد هذا الموضوع من الأولويات التي ينشغل بها الباحثون ليس في المغرب فقط، وإنما في عدد من البلدان الواقعة خارج المجال الأوروبي. ومع انفتاح حقل التاريخ، عرف النقاش ثراء منقطع النظير، وأدى انخراط المؤرخين الجامعيين من دول

[45] Jean-Marie Le Gall, *Défense et Illustration de la Renaissance* (Paris: PUF, 2018), 14-15.

الجنوب ممن تلقوا دراستهم في الغرب إلى إضفاء نوع من النسبية على التحقيب الأكاديمي للزمن الذي رأوا فيه تكريسا للنزعة المركزية الأوروبية التي قاوموها آمِلين تحرير الماضي من التبعية الكولونيالية.[46]

وبغية تحقيق التأثيث الوقائعي للأحداث، اختار المشرفون على كتاب **تاريخ المغرب تحيين وتركيب** سقوط مدينة سبتة في يد البرتغال سنة (1415م)،[47] حدا فاصلا بين الحقبتين الوسيطية والحديثة بالمغرب، باعتباره حدثا مؤثرا في تاريخ البلاد وفي تطوره لاحقا، ولكونه علامة بارزة تؤشر على انقلاب موازين القوى بين ضفتي المتوسط.[48] ويظل هذا التحديد، في نظري المتواضع، أمرا شكليا لا يغير من واقع التحقيب الكلاسيكي الشيء الكثير، مما يجعل من اكتشاف العالم الجديد أو سقوط القسطنطينية الفاصل بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث. ذلک أن المغرب، في جوهره، لم ينتقل للمرحلة الحديثة فعليا خلال القرن الخامس عشر، ولم يتأثر بتاتا بأحداث الثورتين الفرنسية والصناعية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، لأنه آنذاک كان في وضعية تراجع وانكماش، وبقي بعيدا عن الحداثة ومنعزلا إلى فترة الحماية. ولعل مفهوم ما قبل الاستعمار الذي استخدمه محمد حبيدة يظل تصورا زمنيا أكثر ملاءمة حينما يتعلق الأمر بدراسة الحقب الطويلة الأمد،[49] باعتبارها الحقب التي يشتغل عليها مؤلفو كتب التاريخ العام، وهو بهذا الطرح ينسجم مع الرأي الذي عبَّر عنه جون بيير كريتيان (Jean-Pierre Chrétien)، والذي يرى أن العصر الوسيط في إفريقيا يتوافق مع الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر.[50]

ويتميز العصر أو الحقبة بالنسبة لمجال جغرافي معين ببنيات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبثقافات مادية ورمزية، وبمعتقدات وإبيستيمات (بلغة فوكو) أو باراديگمات (بتعبير طوماس كون) أو خطاطات بمعنى رؤى للعالم تسود و تُوحِّدُ. ألا تعني لفظة "حقبة" من زاوية النظر البلاغية جملة طويلة محكومة بوحدة المعنى والإيقاع؟[51]

---

[46] Ibid, 18

[47] اعتبر أحد المؤرخين البرتغاليين سقوط سبتة ضربة قاتلة لمسلمي الأندلس، لأن المغرب كان خَزّانا يغذي الحروب الجهادية ضد المسيحيين في شبه الجزيرة الإيبيرية، لكن ذلک لم يغير كثيرا في ميزان القوى، فالمغرب خلال العهد الوطاسي كان مشغولا بالصراعات الداخلية، وهو ما يفسر سقوط القصر الصغير وطنجة وأصيلا في أيدي البرتغاليين تباعا. وبخصوص هذه النقطة، راجع: أوغست كور، **دولة بني وطاس (1420-1554)**، ترجمة محمد فتحة، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 12)، 33 وما بعدها.

[48] **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، 323.

[49] حبيدة، **بؤس التاريخ**، 19-31.

[50] Le Gall, *Défense et Illustration de la Renaissance*, 20.

[51] Ibid, 23.

تستضمر عملية التحقيب شططا كبيرا في تقسيم الزمن، ففي كونية التحقيب إغفال سافر للمجالات المختلفة، وللأسف لا يزال يعاني التحقيبَ إلى اليوم من مشكل الأجرأة، حيث لا يزال المؤرخون يتبنون التحقيب الغربي المعمم، على الرغم من أن المجالات المختلفة تتطور بإيقاعات مختلفة.

ترى ما هي الرؤية التي اعتمدها على سبيل المثال امحمد جبرون في مسألة التَّحقيب التَّاريخي واستخدمها في كتابه عن تاريخ المغرب الأقصى؟ لقد قُسِّمَ الكتاب إلى ثلاث أبواب كبرى: المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى عصر الدول الكبرى، والمغرب الأقصى في عصر الدول الكبرى (المرابطون، الموحودون، المرينيون)، والمغرب في العصر الحديث (السعديون، العلويون). وهذا التقسيمساير فيه المؤلف التقليد المتداول، بالرغم من عدم اقتناعه بخلفياته المعرفية، فإذا كان هذا التحقيب معقولا، وذا معنى في التأريخ للضفة الشمالية لحوض المتوسط، فإن الأمر مختلف تماما حين يتعلق الأمر بالضفة الجنوبية. ولذلك فقد نبه إلى أن الحد الفاصل بين العصر الوسيط والحديث لا نلتمسه في تاريخ المغرب الأقصى مع السعديين وإنما مع مجيء الاحتلال سنة (1912م)،[52] والذي يمكن اعتباره حدا فاصلا، فعليا، بين العصرين، مما يعني أن الكتاب بأبوابه الثلاثة يندرج في الحقيقة ضمن حقبة واحدة يمكننا أن نطلق عليها فترة العصر الوسيط الطويل الأمد.[53] ولذلك فإن الكتاب قد اعتمد فيه صاحبه مقاربة تحقيبية ضمنية على المستوى العملي تقوم على تسلسل العائلات الحاكمة، وهي مقاربة توائم الفئة المستهدفة من الكتاب، فالقراء غير المؤرخين يفضلون الأنساق "الروائية" في قراءة التاريخ، والتي تعطي أهمية خاصة لتسلسل الأحداث وتعاقبها الزمني، ولا تكترث بالشروط المنهجية والمفهومية. ولعل كتاب دانييل ريڤي بعنوان: **تاريخ المغرب: من مولاي ادريس إلى محمد السادس**،[54] قد انضبط بشكل كبير لهذه القراءة. كما أن كثيرا من كتابات الأجانب التي ألفت عن المغرب في العقود الأخيرة انضبطت وفقا للمعايير الأكاديمية، وحاولت القطع مع الخلفيات الكولونيالية، ونذكر في هذا السياق على سبيل

[52] جبرون، **تاريخ المغرب الأقصى**، 17.

[53] فيما يتعلق بالفترة الممتدة من انتشار الإسلام وإلى غاية مجيء الاستعمار، اقترح محمد حبيدة تسمية الحقبة بالمرحلة الإسلامية الطويلة الأمد، وهي مرحلة شهدت تقلبات سياسية، غير أن البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ظلت شبه ثابتة، وللمزيد من إجرائية هذا التقسيم ميز حبيدة بين العصر الوسيط المبكر الذي يتوافق مع العصر الوسيط الكلاسيكي، وعصر وسيط متأخر يوافق فترة ما قبل الاستعمار ويبدأ من أواسط القرن التاسع عشر، انظر: **بؤس التاريخ**، 26-29.

[54] Rivet, *Histoire du Maroc.*

المثال لا الحصر أعمال بالفرنسية لكل من ميشيل أبيطبول،[55] وبرنار لوجان،[56] وأخرى باللغتين الإسبانية والإنجليزية أدرجنا عناوينها في الهامش أسفله تعميما للفائدة.[57]

إن حاضر المغرب مرتبط ارتباط وثيقا بماضيه، ويكاد يكون من المستحيل فهم كنه الحاضر دون الوقوف على الخلفيات التاريخية، وهذا ما حاول تبيانه أحمد عسة، في مؤلفه **المعجزة المغربية،**[58] ولذلك فالعودة إلى التاريخ مسألة ضرورية، لأنها تمكننا من اكتشاف طرق تبلور الهوية والشخصية الوطنية، وهذا الأمر استحضرته بشكل أساسي الكثير من كتابات التاريخ العام، التي تجعل منه أولوية، ذلك أن كتابات التاريخ العام بأقلام مؤرخيها تركز على الروابط الناظمة بين الفترات، والهدف إيجاد قراءة وطنية خالصة، تساهم في حفظ الذاكرة الوطنية.

على سبيل الختم

ما معنى أن يكون المغربي مواطنا في القرن الحالي؟، وكيف تشكلت الهوية ومجال المغرب الأقصى بحدوده الحالية؟، وما الذي يُميز المغرب الأقصى عن غيره من الكيانات السياسية المحاذية؟ هذه هي الغاية الكبرى التي على كتابات التاريخ العام ملامستها والبحث عن إجابات لها.

ومن الطبيعي أن تكون كل كتابات التاريخ العام المغربية منها والأجنبية قد حاولت تتبع امتدادات المجال المغربي وانحصاراته، فهذا المجال الجغرافي المشترك الذي يجمع المغاربة اليوم، خضع لتغييرات حدودية مع تعاقب الكيانات التاريخية التي حكمته خلال هذه المرحلة. ووقعت بشكل مُواز هجرات وتمازجات وصراعات بين الوافدين والسكان الأصليين حسب الفترات وسياقات المراحل، وفي النهاية نتجت هوية مغربية غنية ومتنوعة المكونات والأصول على الرغم من أن الحضور الكثيف للهجرات

---

55 Michel Abitbol. *Histoire du Maroc* (Paris: Librairie Académique, Perrin, 2009).

56 Bernard Lugan. *Histoire du Maroc* (Paris: Ellipses, 2011).

57 Jean Brignon et al, *Histoire du Maroc* (Casablanca: Hatier, 1989); Benoist-Méchin. *Histoire des Alaouites* (1268-1971), (Paris: Perrin, 1994); C. R. Pennell, *Morocco since 1830*: a *history* (London: Hurst, 2001), 391p; C. R. Pennell, *Morocco*: *From Empire to Independence* (London: Oneworld, 2003), 222p; C.R. Pennell (Author), Catalina Martínez Muñoz (Translator), *Breve historia de Marruecos* (El libro de bolsillo-Historia) 2009; Maria Rosa de Madariaga, *Historia de Marruecos* (Madrid: Los Libros de la Catarata, 2017), 320p; Susan Gilson Miller, *A History of Modern Morocco* (Cambridge Ms: Cambridge University Press, 2013), 336p.
وتجدر الإشارة بأن الكتاب الأخير لصاحبته سوزان ميلار قد صدر في الآونة الأخيرة مترجما إلى اللغة الصينية، ليكون أول تجربة في هذا الصدد لتمكين الصينيين من الاطلاع على بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بتاريخ المغرب في الفترة المعاصرة. ويحق التساؤل في هذا الباب عن أسباب غياب مبادرة من هذا النوع من قبل الأكاديميين المغاربة، بحكم الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الكبيرة التي باتت تحتلها الصين في عالمنا المعاصر.

58 أحمد عسة، **المعجزة المغربية**، (بيروت: دار القلم، 1975).

ساهم في تغيير صورة المغرب الأقصى في اتجاه التعريب تدريجيا. ومع ذلك، احتاجت اللغة العربية قرونا طويلة لتتمكن من الانتشار، ولعل عدم الإلمام بها إلى اليوم في بعض مناطق جبال الأطلس والريف يعكس مدى حجم تجذر اللهجات الأمازيغية، التي تعتبر وسيلة التواصل الوحيدة في كثير من المناطق لحد الآن.

إن تتبع ثوابت الهوية، ونقصد بها المجال والمكونات البشرية والدين واللغة والدولة هي الموضوعات الأساس في كتابات التاريخ العام. وهكذا نجد أن الكثير منها تحاول تتبّع مسار تشكل المجال بالموازاة مع مسار تشكل الدولة المركزية.

ومن منظور كتاب **تاريخ المغرب تركيب وتحيين**، يعتبر المغرب الأقصى نتاجا للتاريخ أكثر منه نتاجا للجغرافيا، وهو الأمر الذي يُفسر التغيرات الحدودية الكثيرة للمجال انحسارا وتوسعا. وقد ارتبط أول تشكل مغربي للتراب بالبعد المغاربي وبالخصوص مع مطمح الخلافة الموحدية، لكن سرعان ما انحصر المجال مع التموقع المريني في مجال المغرب الأقصى، إذ ما لبث أن انقسم المجال المغاربي إلى أدنى وأوسط وأقصى، وهو التقسيم الذي عزز شيئا فشيئا الوعي بفكرة الرقعة الترابية للوطن والتشكل الترابي التدريجي للمغرب مع وصول الشرفاء السعديين ومن بعدهم العلويين للسلطة.

وقد حاولت كتب التاريخ العام، بمختلف توجهاتها، وضع الشعب المغربي في إطار وجوده من خلال العودة إلى التاريخ، في محاولة للبحث عن مكوناته التي ستظل قائمة في السنوات اللاحقة، فعليها يتأسس كل شيء وأحيانا قد يلحق الدمار بكل شيء بالاستناد إليها. وإذا كان المؤرخ الأجنبي ينطلق من دوافع علمية، فإن الخلفية الإيديولوجية تبقى حاضرة في أحيان كثيرة، بيد أن المؤرخ والباحث لا يمكنه أن يكون على قدم المساواة حين يتعلق الأمر بتاريخ بلده كما عبر عن ذلك المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل،[59] بحكم أنه مؤهل أكثر من غيره لفهم الحيثيات المتعلقة بتحولاته وتعقيداته وبجوانب قوته وضعفه، ومهما كانت ثقافة المؤرخ عظيمة فإنه لا يمكنه التمتع بهذه الميزة عندما يرحل الى ساحة أخرى، ولذلک فإن عبد الله العروي لم يفته التنبيه إلى هذه الفكرة حين طُلب منه التعليق على الأحداث الراهنة في البلدان المجاورة.

[59] - فرنان بروديل، **هوية فرنسا**، المجلد الأول، 9.

تاريخ علاقات المغرب مع الدول الخارجية:
محاولة في الرصد والتقييم

محمد مزيان
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

مقدمة في أهمية دراسة التاريخ العلائقي

تسعى هذه الورقة إلى تقريب عموم القراء من أهم الكتابات التي رصدت تاريخ علاقات المغرب مع العالم الخارجي خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، والتي أنجزها مؤرخون مغاربة، مع محاولة إبراز خصوصياتها وآليات اشتغالها. ولعل المتمعن في الكتابات التاريخية المعاصرة حول علاقات المغرب الدبلوماسية يلحظ تزايد الاهتمام بهذا الحقل الدراسي، بعدما تنبه الباحثون إلى قيمته التاريخية وما يثيره من قضايا جديرة بالبحث والتحليل وتفكيك البنيات المؤثرة. هذا علاوة على إتاحته إمكانية توسيع دائرة البحث وانخراط المؤرخ في النقاشات السياسية واهتمامه بقضايا عصره.

تناول الباحثون المغاربة مجموعة من المواضيع تهم علاقات المغرب الخارجية مع الدول العربية الإسلامية والإفريقية والأوروبية والأمريكية، وهو ما يضعنا أمام التساؤل عن دوافع التأليف في هذا الحقل؟ وإلى أي حد تمكنت هذه الكتابات من تغطية كافة الدول التي ربطتها علاقات دبلوماسية أو غيرها بالمغرب؟ وهل يمكن الحديث عن وجود تراكم معرفي في الأبحاث المغربية حول تاريخ العلاقات الخارجية؟

تساعدنا الإجابة عن هذه الأسئلة على فهم جانب من التأليف التاريخي المغربي الذي خصص للفترة الحديثة والمعاصرة، وعلى استحضار مجهود الرعيل الأول من المؤرخين المغاربة، ومن سار على دربهم فعملوا على وضع اللبنات الأولى لمدرسة تاريخية مغربية تسعى جاهدة لتخطي العثرات وترسيخ معرفة تاريخية فعالة والأكثر من ذلك السعي إلى إسهام التاريخ في تطور المجتمع.

وتعود أهمية التاريخ العلائقي بالنظر إلى ما شهده العالم من تحولات على مستوى الأدوات التحليلية والمفاهيم التي وجدت صدى لها في التاريخ الدبلوماسي. كما أنه استفاد من دور أرشيف البعثات الدبلوماسية المتميزة بدقتها وتغطيتها لجملة من

القضايا العامة، فضلا عن مضمون العلاقات وما رافقها من الصراعات والمفاوضات والمواجهات المثيرة في غالبية الأحيان والتي تربط مختلف الدول.

تعتبر الكتابات المتعلقة بمواضيع التاريخ العلائقي مدخلا لدراسة التاريخ السياسي للمغرب وفهمه في امتداده الزمني الطويل، لذا يمكن اعتمادها كنماذج لا تخلو من دلالة عن مدى وعي جماعة المؤرخين بأهمية دراسة تاريخ علاقات المغرب الدولية. فتم توظيف المعطيات الوثائقية للسياسة الخارجية والديبلوماسية باعتبارها مصدرا للتأريخ بغية إبراز عمق الدولة الوطنية وتوضيح العلاقات القائمة على المصالح وعلى وجهات نظر ومواقف مختلفة، ومقاربة علاقات المغرب خلال فترة تميزت ببداية اختلال التوازن، فبقدر ما بدت الدول الأوروبية تبحث عن فضاءات وأسواق جديدة بِقدر ما ظهر المغرب مدافعا عن نفسه ومحافظا على مكانته. وقد سبق أن عبر عبد الرحمان ابن زيدان عن أهمية التاريخ العلائقي بقوله: "إن في تدوين هذه العلائق خدمة للتاريخ العام وإحياء لذكرياته على الدوام وتنبيها للجيل الحاضر والأجيال القادمة على ما كان لنا من مجد وضخامة وفخامة في الأزمان المتقادمة".[1] ويشير عبد الهادي التازي في تقديمه لكتاب **المنزع اللطيف في مفاخر المولى اسماعيل** إلى أنه علينا أن نكتب تاريخ المغرب من خلال حضوره المتميز على الساحة الدولية وليس بالبحث عن مصير هذا الزعيم أو ثورة ذاك القائد.[2] وبالتالي تتيح دراسة التاريخ العلائقي إمكانية تجاوز التاريخ المحلي الضيق والقفز على العلاقة بين المستعمَر والمستعمِر عن طريق البحث في السياقات الدولية والتركيز على التطور التاريخي للدولة المغربية ضمن سؤال التغير والتأقلم ووضع المغرب ضمن إشكالية التجاوز[3] وقضايا الإصلاح[4] أو المقارنة[5] وبذلك وضع هذا التاريخ ضمن إطار إشكالي هدفه إعادة بناء الماضي وخلخلة المسلمات والأفكار الجاهزة وفتح آفاق جديدة للبحث والتفكير.

---

[1] عبد الرحمن ابن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية.** تقديم وتعليق، عبد اللطيف الشاذلي (الرباط: المطبعة الملكية، 1420 هـ/ 1999)، 29.

[2] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل ابن الشريف،** تحقيق عبد الهادي التازي، (الدار البيضاء: مطبعة إيديال 1993)، 13.

[3] ينظر عمل عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر مسألة التجاوز،** (البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012).

[4] خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886،** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997م)؛ بن الصغير، **بريطانيا وإشكالية الاصلاح في المغرب 1886-1904،** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية المغرب، 2003).

[5] مثل المقارنة بين البعثات التعليمية في المغرب واليابان وما حققته هذه الأخيرة من نهضة، فيما كان الفشل من نصيب البعثات التعليمية المغربية لأسباب موضوعية وذاتية. ينظر يحيى بولحية، **البعثات التعلمية في اليابان والمغرب من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين تباين المقدمات واختلاف النتائج** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، 2016).

والواقع أن الاسطوغرافيا الكلاسيكية لم تغفل الحديث عن التاريخ العلائقي للمغرب، بيد أنه لم يأت مستقلا عن التاريخ الحدثي والسياسي للدولة المغربية، وبذلك جاء حديثها عرضيا في إطار الوقائع التي عاشها المغرب في فتراته التاريخية؛ فالناصري مثلا في عمله **الاستقصا في أخبار دول المغرب الاقصى**[6] اعتمد فيه تصنيفا كرونولوجيا للأحداث وفق المفهوم التقليدي للتاريخ وتدوين نماذج من أمجاد السلالات الحاكمة وأخبار سلاطينها مع التعليق على هذه القضايا. كما أطرت الأسس النظرية الفقهية رؤيته وتصوره للعلاقات الدولية، ولذلك انشطر العالم عنده إلى ما عرف وقتئذ بـ "دار الكفر" و"دار الإسلام"، مما حكم قراءته ورؤيته ومفهومه لعلاقات المغرب الخارجية.[7] وأولى عبد الرحمن بن زيدان أيضا موضوع الدبلوماسية المغربية أهمية واضحة، فخصص لها قسطا هاما من مؤلفاته، وفي هذا الصدد، أبرز في كتابه **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، كثيرا من محاولات الاتصال التي ربطها الملوك المغاربة مع ملوك دول الإسلام؛ كما تناول بالعرض أعراف استقبال المخزن المركزي لسفراء الدول الأجنبية ونظام تعامل النائب السلطاني وتواصله مع الأجانب، وكذا نظام دار النيابة بطنجة. بمعنى أن الكتاب عبارة عن تأليف يتناول مواضيع الممارسة الدبلوماسية وطقوسها، وبالتالي فإنها تمثل بذلك معطيات تأكيدية بالملموس على وجود الدولة المغربية بأجهزتها وهياكلها وممارساتها الديبلوماسية. وقد ذكر ابن زيدان أيضا أن الكتب التاريخية "طافحة بأخبار العلائق السياسية بين دول المغرب والدول الخارجية على اختلاف أجناسها وبلدانها، وذلك ما رفع رأس المغرب العزيز عاليا بين الدول الأخرى، وجعلها تتنافس في التودد إليه، وتتبارى في مصافحته بيد السلم وحسن التعاون... وفي كتبنا التاريخية ما فيه غنية وفائدة جلى، بل وأنك لواجد في كثير من كتب الإسلام والإفرنج ما ينبهك إلى نظر كل المسلمين والإفرنجة في نظام تلك العلائق التي هي جديرة بدرس مستفيض".[8]

ظهر شغف ابن زيدان أيضا بدراسة تاريخ العلاقات الدولية في كثير من فصول كتابه **إتحاف إعلام الناس**،[9] حين ضمنه مباحث خاصة بهذا الجانب، إذ أفرد فصلا عن العلاقات الدولية على عهد كل سلطان اهتم بالتأريخ لعهده. أما عمله الموسوم بـ

[6] أحمد ابن خالد الناصري، **الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى**، 9 أجزاء، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997م).

[7] لمزيد من الاطلاع ينظر، عبد اللطيف حسني، **الإسلام والعلاقات الدولية نموذج أحمد بن خالد الناصري**. (البيضاء: افريقيا الشرق، 1991).

[8] عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، 2ج (الرباط: المطبعة الملكية سنة 196م)، 276.

[9] عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، 5 مجلدات، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1429-2008).

العلائق السياسية للدولة العلوية،[10] فقد خصصه لمعالجة مواضيع العلاقات الخارجية للدولة، بالاعتماد في ذلك على التعريف بنماذج من أهم مراسلات السلاطين العلويين مع بعض حكام البلدان الخارجية. كما قدم معلومات عما يقع خارج المغرب متتبعا تواريخ الدولة العثمانية وأقاليمها الأوروبية والمشرقية، وأحوال الدول الأوروبية وما عرفته من تطورات علمية وسياسية، مع الحرص على إثارة انتباه القارئ إلى الأطوار الكبرى لتاريخ المغرب الحديث، بالإشارة أحيانا إلى ما كانت عليه البلاد وما آلت إليه. ويظهر مدى التدهور الذي يتجلى من المقارنة بين مغرب عصر المولى إسماعيل، في كيفية مخاطبة ملوك أوروبا وفي أسلوب تعامله معها، وبين مغرب نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.[11]

سيرا على هذا النهج انكب الباحثون المغاربة اللاحقون على دراسة العلاقات المغربية مع مختلف الوحدات السياسية، فظهرت بعض الأعمال الأكاديمية التي تناولت العلاقات المغربية الأوروبية أو العلاقات المغربية المشرقية، وكذا العلاقات المغربية الإفريقية والأمريكية الشمالية والجنوبية.

قبل استعراض نماذج من هذه الأعمال التي تناولت علاقة المغرب مع الكيانات السياسية الخارجية،[12] لابد من التنويه في البداية بأولى الدراسات الأكاديمية الرصينة واللافتة للنظر في المجال العلائقي التي أنجزها إبراهيم بوطالب سنة 1962 في الجامعة الفرنسية حول العلاقات المغربية الفرنسية في القرن الثامن عشر، وقد اهتمت أساسا بالعلاقات التجارية على الخصوص.[13]

ولن تفوتنا الإشارة أيضا إلى مؤَلف التاريخ الدبلوماسي[14] لصاحبه عبد الهادي التازي، وهو كتاب ضخم صدر بنفس موسوعي في 10 مجلدات، وإن افتقر في مجمله إلى البعد الأكاديمي المتسم بالصرامة، حيث تجنب المؤلف في جل المجلدات تقديم الإحالات الدقيقة على المصادر التي اعتمدها وعن تقديم أرقام التعريف المرجعية الخاصة بالمستندات والمعطيات الوثائقية الغنية التي استخدمها. ومهما كان الأمر في هذا الصدد، فقد تناول فيه الكاتب مسار الدبلوماسية المغربية موازاةً مع تطور الدولة

---

[10] نشر ملحق **مجلة المغرب** في عددها 16 شوال 1352هـ موافق يناير 1934 ملحقا من 25 صفحة تضمن بعض خلاصات كتاب **العلائق السياسية للدولة العلوية**، وقد أعيد نشره في **مجلة أمل** العدد الخامس السنة الثانية، (1994): 17-36.

[11] عبد الرحمن ابن زيدان، **العلائق**، 29.

[12] لا يسمح المقام بسرد كل الأعمال التي تناولت تاريخ العلاقات الدبلوماسية للمغرب في الفترة الحديثة والمعاصرة لهذا اكتفينا ببعض النماذج الدالة.

[13] Brahim Boutaleb, *Les relations commerciales entre le Maroc et la France au XVIII siècle*, (thèse inédite), université de Paris-Sorbonne, 1962.

[14] عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، 10 أجزاء، (المحمدية: مطبعة فضالة، 1986).

المغربية، إضافة إلى وضعه معجما للألفاظ والمصطلحات والأعلام الجغرافية والأمم والشعوب والأختام والأيام والأحداث والمواقع والوظائف والأعراف الدبلوماسية، معتمدا على ما توفر لديه من مصادر مخطوطة أو مطبوعة ومراجع سواء أكانت باللغة العربية أو غيرها من اللغات الأخرى، فضلا عن نصوص الاتفاقيات ومذكرات السفراء وسواها. وقد فصّل الحديث عن العلاقات الخارجية للدولة الإدريسية من خلال الحديث عن علاقاتها بالإمارات الإسلامية المجاورة، وسفارة الأدارسة لشارلمان (المجلد الرابع). في حين خصص (المجلد الخامس) للحديث عن التاريخ المرابطي وتناول كذلك العلاقات المرابطية بالأندلس وافريقيا وعلاقاتهم بالشرق العربي عبر الإمبراطورية العباسية دون إغفال علاقاتهم بالإمارات الإيطالية مثل بيزة وجنوة مؤكدا على وجود مراسلات تبرز قوة الممارسة الديبلوماسية المغربية. وسار على نفس المنوال في حديثه عن العلاقات الدولية للدولة الموحدية (المجلد السادس). أما (المجلد السابع) فقد تناول فيه مواضيع العلاقات المرينية والوطاسية مع الأندلس والبرتغال والإمارات الإيطالية كجنوة والبندقية، ثم مع المغرب الأوسط والأدنى خلال العهد الوطاسي، وكذا مع باقي الممالك الإفريقية. وهو الأمر الذي تعزز على عهد الدولة السعدية مع بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية وخاصة الإمبراطورية العثمانية وإسبانيا وإنكلترا والبلاد المنخفضة. واهتم الجزء التاسع والعاشر بعلاقات الدولة العلوية مع الإمبراطورية العثمانية وباستعراض جملة من البعثات السفارية المغربية مثل سفارة الحاج الطاهر بناني الرباطي مفتي الديار المغربية.[15] ولم يغفل الحديث عن علاقات المغرب مع الإيالتين التونسية والطرابلسية إذ تميزت هذه العلاقة بالاستقرار وحسن الجوار علاوة على وجود تبادل تجاري ووساطة دبلوماسية مغربية لحل الأزمة الأمريكية الليبية.

أما عن علاقات الدولة العلوية مع باقي القوى الأوروبية التقليدية (فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإنكلترا...) فقد خصص لها الباحث حيزا هاما في منجزه، علاوة على اهتمامه بدول حديثة في علاقاتها مع المغرب مثل اليونان والدنمارك والسويد والنرويج واليونان ومالطا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ يرصد بداية توتر العلاقات المغربية الفرنسية الناجم عن مشكل الأسرى خلال العهد الإسماعيلي. أما عن علاقات المغرب بإسبانيا فيتناول مجموعة من القضايا التي حكمت التعامل بين البلدين منها مشكل الثغور المغربية المحتلة من قبل الإسبان ومشكل الأسرى الإسبانيين في عهد المولى إسماعيل. وأبرز أهم محاور العلاقات المغربية البرتغالية مثل مسألة تحرير الثغور

[15] البعثة السفارية مؤرخة بسنة 1765 لدى السلطان مصطفى الثالث لمزيد من الإيضاح ينظر: عبد الهادي التازي **التاريخ الدبلوماسي**، ج 9، 25.

المغربية في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله زيادة على السفاريات المتبادلة بين الدولتين. ومع ذلك، فإن الأوساط الجامعية المغربية لم تبد حماسا حقيقيا لاعتماد هذا العمل كمرجع أساسي لكتابة تاريخ المغرب العلائقي بطريقة أكاديمية صارمة.

وفي موازاة هذا العمل، تناسلت بصفة تدريجية الأبحاث والدراسات حول علاقات المغرب الخارجية من زوايا متعددة، حين تم الانكباب على البحث بجدية أكاديمية غير مسبوقة لتغطية مواضيع العلاقات التجارية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية وقضايا المحميين والتمثيل القنصلي وأوضاع الأقلية اليهودية... الخ.

ومرد هذا الانفتاح إلى:

أولا. وعي الباحثين بأهمية العامل الجغرافي الذي يشكل أحد العناصر المؤثرة في العلاقات الدولية وفي حركية التاريخ، وبحكم موقع المغرب ذو الامتداد العربي والإفريقي القريب من أوروبا والمطل على واجهتين بحريتين ما جعل منه بلدا متفاعلا مع جميع الوحدات السياسية.

ثانيا. أن التاريخ العلائقي يسمح بفهم السياق العام الذي حصلت فيه التطورات التي عرفها المغرب والظروف التي فرضت فيها القوى الأوروبية نفسها على المغرب وردود فعل المغاربة والتحولات السوسيواقتصادية والسياسية الناتجة عن هذه التغيرات. كما تسهم في فهم قضايا مستعصية وذات أهمية في تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر،[16] وفي هذا الإطار تندرج أيضا أهمية التقارير التجارية القنصلية البريطانية وإمكانية الاعتماد عليها كمصدر من بين المصادر الضرورية لمعرفة أحوال التجارة المغربية على المستويين الداخلي والخارجي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[17]

ويستشف مما سبق أن تاريخ المغرب السياسي والاقتصادي والتحولات المجتمعية والفئات العرقية والدينية المكونة للمجتمع المغربي يمكن أن نجد تفاصيلها ومنعطفاتها وجغرافية استقرارها وتحولاتها والأرقام الدالة عليها ضمن الأرشيف الدبلوماسي والعسكري وتقارير القناصل المعتمدين في طنجة ونوابهم بالمراسي المغربية، مع ضرورة الوعي بحمولتها الأيديولوجية ونظرتها الأغيارية وعدم التسليم بكل ما ورد فيها من معطيات على مستوى تبادل المراسلات بين المغرب، باعتباره دولة عربية

---

[16] Mohammed Kenbib, *Le Maroc et la Grande-Bretagne au XIX ème siècle* (*1856-1886*), (Casablanca: ed. Wallada, 1990), [en langue arabe], compte rendu, in *Hesperis-tamuda*, Vol. XXIX, Fascicule 2, (1991): 155

ورد كذلك عند محمد حبيدة، **بؤس التاريخ، مراجعات ومقاربات**، (الرباط: دار الأمان، 2015)، 51.

[17] خالد بن الصغير، "التقارير القنصلية البريطانية كمصدر للتاريخ الاقتصادي للمغرب خلال القرن XIX"، ضمن أعمال ندوة **التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، ج1، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب، عين الشق، 1989)، 211-225.

إسلامية، وبين ممثلي جميع الدول الأجنبية وخاصة الغربية منها التي كانت جميعها مختلفة إلى أقصى الحدود عن المغرب وعلى أصعدة كثيرة. ويمكن القول إن حصة الأسد من الوثائق الأساسية المحفوظة في الأرشيفات الأوروبية حول المغرب الأقصى موجودة في العواصم الأوروبية الثلاث، لندن وباريس ومدريد. ومما لاشك فيه أن هذا الأمر يظل مرتبطا بالأهمية المتزايدة التي احتلها المغرب الأقصى في السياسات الخارجية للحكومات البريطانية والفرنسية والإسبانية، وذلك منذ اندلاع الثورتين الفرنسية والصناعية على الأقل في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.[18]

1. أبحاث حول تاريخ العلاقات المغربية الأوروبية

اهتمت ثلة من المؤرخين المغاربة برصد العلاقات المغربية الأوروبية بحكم أهمية تاريخ العلاقات الدبلوماسية الممتدة في الزمن بين المغرب والدول الأوروبية سواء على أساس الجوار الجغرافي أو العلاقات التجارية التي انخرط فيها المغرب مع هذه الدول، حيث أنجز مصطفى نشاط بحثا في موضوع التجارة المغربية مع المدن الإيطالية خلال العصر الوسيط.[19] في حين تناول عبد المجيد القدروي موضوع المغرب وأوروبا[20] مع اهتمامه بطرح إشكالية مهمة مرتبطة بقضية تجاوز هذه القارة للعالم الإسلامي إبان الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر في محاولة منه للوقوف على أسباب تقدم الأولى وتخلف الثانية. وقد اهتم بتحليل الكتابات والأفكار التي حاولت ربط تجاوز أوروبا للعوالم الأخرى بنشأة "الدولة الحديثة"، إذ اعتبر أصحاب هذا الطرح أن نشأة الدولة الحديثة هي أساس التجاوز؛ لأنها كانت تساير التحولات والمنعطفات الجديدة في أروبا مثل نشوء القوميات والاعتزاز باللغات الوطنية وتراجع الاهتمام باللغة اللاتينية وبروز المذهب الميركنتيلي. وهي من الأمور الفاعلة التي غابت بشكل أو بآخر في حالة المغرب وغيره من بلدان العالم الإسلامي. ووقف الباحث عند المحاولات الإصلاحية التي قام بها السلطان سيدي محمد بن عبد الله وإرادته الفعلية للتحديث بعد أن أصبح التجاوز الأوروبي للمغرب واقعا معيشا وديناميكية مستمرة.

---

[18] خالد بن الصغير، "الأرشيف البريطاني وكتابة تاريخ يهود المغرب"، *Hespéris-Tamuda LI* (2) (2016): 159-160.

[19] مصطفى نشاط، **جنوة وبلاد المغرب**، (الرباط: مطابع الرباط نت، 2014).

[20] عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر مسألة التجاوز**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)؛ وقد صدرت ترجمته إلى الفرنسية سنة 2013، بعنوان:

Abdelmajid Kaddouri, *Le Maroc et l'Europe-Problématique du dépassement* (*XVe-XVIIIe siècles*), traduction et préface de Abdelhak Lamsalmi (Casablanca: La Croisée des chemins, 2013).

• **العلاقات المغربية البرتغالية**

انتقل بعض الباحثين في رصدهم للعلاقات المغربية مع الدول الأوروبية إلى البحث في علاقات المغرب مع دول بعينها، إذ يشير الباحث عثمان المنصوري إلى انصراف نظر الباحثين في التاريخ المعاصر إلى الدول التي أصبح لها بعد القرن التاسع عشر موقع متميز ومؤثر في تاريخ المغرب مثل فرنسا وإنكلترا وإسبانيا، ولهذا يدعو إلى البحث أكثر في العلاقة المغربية البرتغالية اعتمادا على الوثائق الموجودة منها بالمغرب أو البرتغال. وتزخر المحفوظات البرتغالية بمادة تاريخية غنية ومتنوعة ومختلفة عما يقدمه الأرشيف المغربي، ويمكن الولوج إليه والاستفادة منه واستجلاء قضاياه المختلفة كقضية الأمن وعلاقة موظفي المخزن بقناصل الدول الأوربية وحركية التجارة بالمراسي المغربية وحتى صدى حملة نابوليون على مصر ووقعها على المغاربة.[21] وقد أنجز الباحث المذكور قبل ذلك أعمالا تناولت بالدراسة مواضيع تتصل بالعلاقات المغربية البرتغالية، ومنها **التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر**،[22] و**العلاقات المغربية البرتغالية 1790-1844**.[23] ومن المعلوم أن موضوع العلاقات المغربية البرتغالية تناوله أيضا أحمد بوشرب، في مرحلة مبكرة، وبكثير من التفصيل خاصة ما تعلق منها بمسألة احتلال الثغور، وغيرها من القضايا.[24] وقد تميزت أعمال بوشرب بصرامتها وبتوثيقها الهام مع إشارات قوية لآثار الاحتلال البرتغالي على المنطقة.[25]

• **العلاقات المغربية البريطانية**

لا يمكن الحديث عن موضوع هذه العلاقات دون الإشارة إلى إصدارات الباحث خالد بن الصغير الذي حقق تراكما معرفيا ومنهجيا في الموضوع بنشره لكتب

---

[21] عثمان المنصوري، **المغرب والبرتغال أبحاث من الأرشيف البرتغالي**، (الرباط: مطابع الرباط نت،2017)

[22] عثمان المنصوري، **التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر: مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001).

[23] عثمان المنصوري، **العلاقات المغربية البرتغالية 1790-1844**، 2ج (المحمدية: مطبعة فضالة، 2005)

[24] أحمد بوشرب، **دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور قبل 28 غشت 1481-أكتوبر 1541**، (الدار البيضاء: دار الثقافة، طبعة 1984 و طبعة 2013)؛ وانظر أيضا على سبيل المثال مقالته المعروفة بعنوان:

Ahmed Bouchareb, “les conséquences socio-culturelles de la conquête ibérique du littoral marocain”, in Maria Garcia Arenal et Maria J. Vigueras (eds.), *Relaciones de la peninsula Iberica con el Magrib siglo XIII y XVI*: Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Instituto de Filología: Instituto Hispano-Arabe de Cultura, 1988, 501-552.

[25] أحمد بوشرب، **مغاربة في البرتغال خلال القرن السادس عشر، دراسة في الثقافة والذهنيات بالمغرب من خلال محاضر التفتيش البرتغالية**، (الرباط: منشورات كلية الآداب، 1996)؛ نفسه، **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه**، (الرباط: دار الأمان، 1997)؛ ومن آخر إصدارات أحمد بوشرب، شمال المغرب من خلال مصادر برتغالية، 1415-1490 (ترجمة وتقديم)، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2016)،

ومقالات[26] وترجمات[27] تفكك ميكانيزمات هذه العلاقات وتقلباتها وتبرز دور بريطانيا في مغرب القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وما عاشه من ضغوطات استعمارية، لذلك لجأ المخزن، بناء على نصائح بريطانية، إلى محاولة القيام ببعض الإصلاحات بغية الخروج من أوضاعه الصعبة على كثير من الأصعدة. كما رصد الباحث نفسه في دراسات عديدة أهمية موقع المغرب ضمن الأرشيف البريطاني وتحليل مراسلات القنصل العام البريطاني بالمغرب "جون دارموند هاي" كشخصية مركزية في مسار هذه العلاقة حيث اضطلع لأسباب استراتيجية واقتصادية تهم مصالح بلاده بدور "الضاغط" و"الموجه" و"الناصح" للمخزن المغربي.

ففي كتابه المعنون بـ **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886**[28] اعتمد المؤلف على رصيد وثائقي مزدوج مغربي يتكون من ظهائر ورسائل سلطانية تبرز موقف الجانب المغربي وكذا وثائق بريطانية، تشمل وثائق ديبلوماسية وتقارير القناصل والتجار الإنجليز، تعبر عن وجهات نظر بريطانيا ومواقفها من مجموعة من القضايا. وأسهم هذا العمل، في رسم الخيوط المعقدة للعلاقات المغربية البريطانية والوقوف على تقلباتها وسد الفراغات التي كانت تشوب المعرفة بهذه العلاقة من خلال إعادة كتابة تسلسل الأحداث. ويحلل زيادة على ذلك الوقائع الداخلية والخارجية التي عاشها المغرب خلال هذه الفترة كالضغط الفرنسي والإسباني على المخزن بغية توقيع

---

[26] من ذلك مثلا، خالد بن الصغير، "معارضة بريطانيا لـ"السياسة" الأمريكية تجاه المغرب في منتصف القرن التاسع عشر"، **مجلة دار النيابة**، سنة 4، عدد 14، (1989)؛ "التقارير القنصلية البريطانية كمصدر للتاريخ الاقتصادي للمغرب خلال القرن التاسع عشر"، ضمن أعمال ندوة: **التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، ج 2، 211-225، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب، عين الشق، 1992)؛ أيضا المقال حديث الصدور بعنوان: "الأرشيف البريطاني وكتابة تاريخ يهود المغرب"، **هسبيرس تمودا** LI (2) (2016): 157-180؛ بالإضافة إلى المقالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

Khalid Ben Srhir, "Le traité de Moulay Yazid avec l'Angleterre (1791)", *Hespéris-Tamuda*, Vol. XXIX, Fasc. l, (1991): 127-149; Ibid., "A British Imperial Eye: Sir West Ridgeway's Report on the General Situation of Morocco in 1893", in *Hespéris-Tamuda*, vol. XLI, fascicule unique (2006): 93-157; Ibid, "The Impact of European Invasion of Moroccan Markets: The Case of British Claims for Robberies and Debts", in *Hespéris-Tamuda*, vol. XLIII, fascicule unique (2008): 101-161; Ibid., "On Her Majesty's Service: The Secret Correspondence of Boubker El-Ghanjaoui (1873-1893)", in *Hespéris-Tamuda*, vol. XLIV, fascicule unique (2009): 85-188 (in English and in Arabic); Ibid., "Stratégies économiques et réformes libérales dans le Maroc précolonial", in Odile Moreau, *Réforme de l'Etat et réformismes au Maghreb* (*XIXe-XXe siècles*), 77-89. (Paris: L'Harmattan-Institut de recherche sur la Maghreb contemporain (IRMC), 2009).

[27] دانييل شروتير، **تجار الصويرة المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب (1844-1886)**، تعريب، خالد بن الصغير (الرباط: كلية الآداب والعلوم الانسانية، 1997).

[28] خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية المغرب، ط. 2، 1997)؛ وقد نال به المؤلف جائزة المغرب للكتاب، صنف العلوم الإنسانية، برسم سنة 1990؛ كما صدرت ترجمته بالإنجليزية سنة 2005 تحت عنوان:

Khalid Ben-Srhir, *Britain and Morocco during the Embassy of John Drummond Hay* (*1845-1886*), Translated by Malcolm Williams and Gavin Waterson, (London: Taylor and Francis, 2005).

اتفاقيات تجارية، خاصة بعد حرب تطوان (1860-1859). وعمد المؤلف أيضا إلى الاهتمام بإبراز الجوانب الاقتصادية خاصة التجارية منها وما ارتبط بها من خلخلة للبنيات الاقتصادية التقليدية وقضايا الأقليات اليهودية ومشكلة الحماية، كما أنه لم يغفل المحاولات الاصلاحية التي عمد إليها المغرب في هذه الفترة.

واصل الباحث بن الصغير ما بدأه في العمل السابق بتوسيع الحيز الزمني والبحث في قضايا الإصلاح وعلاقة بريطانيا بذلك، من خلال عمله الموسوم **بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب 1886-1904**،[29] حين اهتم بالبحث في تحولات هذه العلاقة والخوض في الحيثيات المفسرة لبدايات تراجع الحضور الإنجليزي بالمغرب. كل ذلك باستغلاله للأرشيف البريطاني بشكل عام دون إغفال ما وقف عليه من وثائق مخزنية في المغرب، فقد تمكن من الاطلاع على رصيد كبير وثري من الأرشيف، وبدأ في استغلاله وفق كرونولوجيا الحضور البريطاني بالمغرب، في محاولة منه لإبراز قضية الإصلاح التي انخرط فيها المغرب لتجاوز أزمته البنيوية خلال القرن التاسع عشر باقتراح من بريطانيا. فلو طبق المغرب المقترحات الإصلاحية البريطانية، هل كان سيتفادى السقوط في الاستعمارين الفرنسي والإسباني؟ ولماذا آلت الإصلاحات البريطانية إلى الطريق المسدود؟ استوجبت الإجابة عن هذين السؤالين المحوريين تبني مقاربتين: تجسدت الأولى في محاولة تتبع تطور الأحداث، وإعادة بنائها بشكل دقيق، سعيا من المؤلف إلى ملء الثغرات المرتبطة بالأرشيف الوطني. وركزت الثانية على محاولة تشييد الجسور بين خلفيات تلك الإصلاحات البريطانية والسياسات المعقدة التي صاغتها فرنسا وألمانيا وإسبانيا لمعاكسة تلك المخططات بهدف إفشالها. وهكذا عدد الباحث بدقة كبيرة أحيانا تفاصيل تلك المحاولات الإصلاحية البريطانية، وبين إلى أي مدى عجزت عن إحداث التغييرات المنتظرة.[30]

وأبرز الباحث بإسهاب في هذا العمل جملة من القضايا وتناول مسارات بعض الأشخاص المؤثرين في العلاقات المغربية البريطانية من قبيل الصدر الأعظم باحماد

---

[29] خالد بن الصغير، **بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب (1886– 1904)**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط. 2، 2012).

[30] محمد جادور، "أصول الإصلاح المفروض" على الرابط https://ribatalkoutoub.com/?p=2075 تاريخ الاطلاع 2-6-2019. كما أفرد عبد الأحد السبتي قراءة مستفيضة باللغة الفرنسية للكتاب نفسه نشرت في مجلة **هسبيريس-تامودا** سنة 2006، وباللغة العربية تحت عنوان: "كاد المغرب أن يكون مستعمرة بريطانية" يمكن الاطلاع عليها في موقع **مجلة رباط الكتب** الإلكترونية على الرابط http://ribatalkoutoub.com/?p=825 تاريخ الاطلاع 2-6-2019. وقد نشرها عبد الأحد السبتي أيضا في كتابه الصادر بعنوان: **الماضي المتعدد: قراءات ومحاورات تاريخية** (الدار البيضاء: منشورات توبقال، 2016).

(1894-1900) والوزراء الذين كانوا يمثلون مجموعات ضغط (لوبيات) تعمل لصالح قوى أوربية مختلفة، مثل وزير الدفاع المهدي المنبهي الموالي لبريطانيا، ووزير الخارجية بن سليمان الموالي لفرنسا والوسيط بوبكر الغنجاوي الذي تتبع الباحث صعوده وارتقاءه الاجتماعي. ومن الجانب البريطاني، نلمس الحضور عن بُعد لعدد من وزراء الخارجية مثل ساليزبوري ورزبيري ولانسداون، وفي مستوى التمثيلية الدبلوماسية البريطانية بطنجة، فقد تطرق الباحث عن عدد من الدبلوماسيين مثل كربي گرين، وتشارلز إيفان سميث، وساطو، وانتهى بتجربة نيكولسون الذي سهر على تطبيق استراتيجيات السياسة البريطانية ابتداء من سنة 1895.

وخلاصة القول، فإن هذا العمل وما سبقه من أعمال الباحث بن الصغير حول العلاقات المغربية البريطانية تتميز بغزارة المعطيات وكثافة النصوص التي توثق للحضور الإنجليزي سياسيا واقتصاديا بالمغرب، فتَتبع تطور الأحداث، وأعاد بنائها بشكل دقيق. لذا جاءت كتاباته غنية بالإحالات، وذات مستويات متعددة، لكن تبقى هناك مجموعة من القضايا المعلقة يمكن أن تفتح مسارات جديدة لأبحاث أخرى، كالخوض في مواقف بريطانيا بعد سنة 1904 من الضغط الفرنسي على المغرب وحيثياته المتشابكة، وإنجاز مقارنة بين عمل الدبلوماسية الفرنسية والإنجليزية بالمغرب.

- **العلاقات المغربية الفرنسية**

احتلت العلاقات المغربية الفرنسية مكانة قد تكبر أو تصغر في جميع الأبحاث التاريخية التي تم إنجازها في جل الجامعات المغربية،[31] فحاولت مقاربة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مغرب ما قبل الحماية وبعدها. وعديدة أيضا هي الأعمال التي تناولت هذه العلاقات من جوانبها الدبلوماسية والسياسية والتجارية، هدفها إبراز عمق هذه العلاقة من جهة وعلى وجود هياكل الدولة المنظمة القادرة على تدبير أمورها الخارجية من جهة ثانية، ونشير هنا الى دراسة الباحث أحمد الأزمي عن العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وفرنسا خلال فترة المولى إسماعيل،[32] ونضيف إليها عمل الباحثة بهيجة سيمو،[33] الذي تناولت فيه تاريخ العلاقات المغربية الفرنسية

[31] ومن أهمها دراسة عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، (الرباط: مؤسسة الزمن ضمن سلسلة شرفات، 2002)، التي لم يقع الالتفات كثيرا إليها رغم أهميتها وانفرادها المتميز بدراسة هذا الموضوع استنادا إلى رصيد وثائقي بالغ الأهمية.

[32] أحمد الأزمي، **العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا على عهد السلطان المولى إسماعيل 1672-1727**، (فاس: منشورات ما بعد الحداثة، 2007).

[33] بهيجة سيمو، **العلاقات المغربية-الفرنسية، تاريخ ممتد عبر العصور**، (الرباط: منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2015).

بالاعتماد على الوثائق المخزنية، بغية إبراز عمق هذه العلاقة واستمراريتها التاريخية منذ القرن الثالث عشر إلى حدود توقيع معاهدة الحماية سنة 1912.

وتجدر الإشارة إلى صدور كتابات عديدة في السنوات الأخيرة تناولت العلاقات المغربية الفرنسية ولكن من زاوية العلاقة بين المستعِمر والمستعمَر بين الأهالي وبين المعمرين زمن الحماية وما أحدثته من تغيرات سوسيومجالية واقتصادية على بعض المناطق المغربية، نذكر في هذا الصدد أعمال باحثين من جيل الشباب مثل جلال زين العابدين[34] الذي داول دراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة تازة إبان الحماية وما أحدثته من تغيرات مست البنيات العتيقة لمنطقة تازة نظرا لمكانتها الاستراتيجية ضمن المخططات العسكرية الفرنسية. وقد اعتمد الباحث في انجاز عمله على وثائق الحماية الفرنسية وعلى الصحف المحلية والجهوية الصادرة في إبان عهد الحماية.

وسار على المنوال نفسه الباحث أنس الصنهاجي[35] في مقاربته للتحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة على عهد الحماية، حين اهتم بدراسة آثار الفعل الاستعماري على منطقة دكالة من خلال التركيز على التحولات التي مست قطاع الفلاحة بظهور فلاحة كولونيالية، وكذا تطور الأساليب والأنماط التجارية وبروز صناعة استهلاكية خيفة منافسة للحرف التقليدية.

وينفرد الباحث عبد اللطيف الحفار[36] بالحديث عن العلاقات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا خلال فترة الحماية، باعتباره موضوعا يتداخل فيه السياسي والاقتصادي بالاجتماعي، استهدف منه إعادة قراءة تاريخ العلاقات المغربية الفرنسية من خلال المؤشرات الاقتصادية لمغرب بدأ ينخرط تدريجيا ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية رغم افتقاده للأسس الكفيلة بذلك. وقد برزت هيمنة الاقتصاد الفرنسي على الاقتصاد المحلي، مما انعكس على تحديد معالم الاقتصاد المغربي بعد الاستقلال والتأثير في التوجهات الكبرى للعلاقة بين الطرفين.

[34] جلال زين العابدين، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمدينة تازة على عهد الحماية 1914-1956** (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2015).

[35] أنس الصنهاجي، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة على عهد الحماية الفرنسية 1912-1956** (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2015).

[36] عبد اللطيف الحفار، **الاقتصاد المغربي من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956** (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2017).

• **العلاقات بين المغرب وإسبانيا**

تعتبر العلاقات المغربية الإسبانية من أهم العلاقات الخارجية للمغرب الضاربة في القدم، مقارنة بصلاته مع بقية القوى الأوروبية، وقد عرفت هذه العلاقات فترات من المد والجزر ومن التوتر والانفراج والحركة والركود بتقلب المحطات التاريخية. فاهتم الباحثون بالعلاقات المغربية الإسبانية ورصدوا انعطافاتها ومراحل الصعود والتوتر بينهما، وقد ركزت مختلف الأبحاث على العلاقة الثنائية بين المجالين في مراحل تاريخية طويلة، تعكس طبيعة التاريخ المشترك والجوار الحذر، فهي علاقة ترجع إلى بداية الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس، مرورا بالحضور المغربي في تلك البقاع وممارستهم لسلطة فعلية بها، ثم مختلف الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المميزة لهذه الفترة التاريخية، واهتموا بالتفاعلات الثقافية والديموغرافية. كما تأثرت العلاقات بحروب الاسترداد وبالاكتشافات الجغرافية،[37] وبالتالي خضعت لمؤثرات لتاريخ العالمي وسياقات الحركة الإمبريالية والتنافس الاستعماري[38] حول المغرب وحرب تطوان واحتلال المنطقة الخليفية وحرب الريف.[39]

وفي هذا السياق نورد نماذج، على سبيل المثال لا الحصر، لبعض الأعمال التي تناولت هذه العلاقة أو بعض جوانبها، كما نعاين ضعف الكتابات التاريخية عن منطقة نفوذ إسبانيا بشمال المغرب مقارنة بالأبحاث المنجزة عن المنطقة السلطانية أو عن العلاقات الفرنسية المغربية في عموميتها.

ونذكر على سبيل المثال بحث عبد الرحيم برادة[40] الذي تناول فيه الإيديولوجية الاستعمارية الإسبانية وتعاملها مع المسألة المغربية ورغبتها في احتلال المغرب، ولم يغفل الباحث الحديث عن مواقف الإدارة الاسبانية من الحماية وحرب الريف، حين أقضت انتصارات الريفيين مضاجع الاستعماريين الإسبان في المنطقة وبدأت أحلامهم تتبخر منذ فاجعة أنوال. وما صادفته الإدارة الاسبانية من صعوبات استراتيجية وعسكرية لهذا قدمت تنازلات في سبيل الحصول على تعاون عسكري فرنسي حيث تحكمت النزعة

---

[37] سمحت الاكتشافات الجغرافية بمد النفوذ الإيبيري إلى عدد من النقاط الساحلية بإفريقيا الشمالية الغربية من بينها المغرب. انظر عبد الواحد أكمير، "قراءة في كتاب الإفريقانية والاستشراق الإسبانيين في القرن التاسع عشر"، على الرابط، https://www.aljabriabed.net/n43_10agmir.htm تاريخ الاطلاع ، 2-5-2020.

[38] ينظر في هذا الصد مثلا، "المطامع الاستعمارية في الصحراء المغربية في القرن التاسع عشر"، **دار النيابة** عدد 6 السنة الثانية (ربيع 1985): 41-50.

[39] مثلا العمل الرصين للباحث جرمان عياش، **أصول حرب الريف**، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق (الرباط: الشركة المغربية المتحدة للناشرين، 1992)؛ ثم العمل الأكاديمي للباحث مصطفى المرون، **التاريخ السري للحرب الكيماوية ضد منطقة الريف وجبالة 1921-1927** (الرباط: دار القلم ، 2016).

[40] عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية 1931-1956**، في جزئين (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2007).

البراغماتية في مخططات القادة الإسبان الذين وقعوا اتفاقية مع فرنسا (25 يونيو 1925) يتعلق بتسطير حدود منطقتي الحماية، وفرض الانتصار على قوات ابن عبد الكريم وضع نظام خاص بتلك الحدود يرسخ الانتصار ويؤمن المنطقة من حوادث وقلاقل محتملة.

كما عاشت مدينتي سبتة ومليلية اللتان أصبحتا تعرفان بمدينتي السيادة في شمال المنطقة حسب الباحث، عدة تغيرات وإجراءات قانونية غرضها هو تغيير وظيفتهما العسكرية وتعزيز التهدئة والاستيطان في المنطقة عبر القفز على الأسوار التي كانت تخنقهما. ولهذا سعت السلطات الإسبانية إلى جعل المدينتين مركزي انطلاق التأثيرات الإسبانية باتجاه المنطقة الخليفية، فتضاعفت الكتلة الديموغرافية واتضحت أكثر الأهمية الاستراتيجية للمدينيتين وتعزز الارتباط بينهما وبين منطقة النفوذ الاسباني، وأضحى المندوب السامي ممثلا للحكومة الإسبانية بعموم المنطقة، إلى غير ذلك من القضايا والوقائع المميزة للحضور الإسباني بالمنطقة الخليفية.

وبرزت بعد استقلال المغرب قضايا استكمال الوحدة الترابية للمغرب والمسيرة الخضراء وقضية الصحراء وملف الصيد البحري والهجرة وغيرها من الأحداث التي ألقت بظلالها على حاضر العلاقات بين المغرب وإسبانيا ومستقبلها.[41]

وعلى مستوى آخر تناول الباحث عبد الواحد أكمير[42] محدد الهجرة لدراسة علاقة المغرب وإسبانيا، فمن خلال بحثه المعنون بـ "الهجرة الى الموت: إسبانيا وأحداث

---

[41] حول القضايا السياسية والاقتصادية الراهنة بين الجارين المغرب وإسبانيا ينظر، عبد العالي بروكي، **المغرب وإسبانيا، البحر والرمال وما بينهما، (الرباط:** منشورات الزمن 2016). ويتناول من خلاله بنية العلاقة المؤطرة بمجموعة من الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، منها اتفاقية 28 ماي سنة 1767، والاتفاقية الثنائية المبرمة بمكناس سنة 1799، ومعاهدة السلم والصداقة سنة 1860، واتفاقية التجارة لسنة 1861، ووقع المغرب بعد الاستقلال كذلك مع إسبانيا اتفاقية الصيد البحري في 4 يناير 1969، وكذا اتفاق سنة 1975، واتفاقية التعاون في مجال الصيد البحري الموقعة في 17 فبراير 1977، واتفاقية الصيد البحري لفاتح غشت سنة 1983. ولفهم المسار الملتبس للعلاقة بين الطرفين واستمراريته وانطلق المؤلف من المحور الاقتصادي وتحديدا اتفاقيات الصيد البحري وجعلها محددا للعلاقات البينية، لهذا حلل هذا العنصر وأبرز تجلياته وارتباطاته وعلاقاته بمحدد السياسة خاصة قضية الصحراء زيادة على رصده للمراحل التي سبقت التوغل الإسباني في الشواطئ الأطلسية المغربية، ومقاومة المغاربة، دون أن يغفل الحديث عن انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الاوربي عند تأسيسه، فأخذت العلاقات المغربية الاسبانية بعدا ثلاثيا بانتقال العلاقة من صيغتها الثنائية إلى صيغة تتفاعل فيها العديد من القضايا والقطاعات والاهتمامات الاستراتيجية والأمنية وغيرها؛ نبيل درويش، **المغرب وإسبانيا الجوار الحذر**، (القنيطرة: دار النشر سليكي أخوين المغربية، 2015)، وهو رصد صحفي للعلاقة الثنائية بين المغرب وإسبانيا من وفاة الحسن الثاني إلى تنحي الملك خوان كارلوس، ويتكون من عدة فصول تغطي بعض مراحل العلاقات الثنائية خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. يروي كيف أن العلاقة الودية التي جمعت الملكين الحسن الثاني وخوان كارلوس لم تمنع من بروز مشاكل بين الحين والآخر بين البلدين على خلفية ملفات شائكة بعضها تاريخي مثل السيادة على سبتة ومليلية وموقف إسبانيا الملتبس من نزاع الصحراء وأخيرا ملفات اجتماعية واقتصادية مثل الهجرة والصيد البحري.

[42] يعتبر الباحث عبد الواحد أكمير واحدا من المتخصصين في تاريخ العلاقات المغربية الإسبانية، اهتم بقضاياها المعاصرة في مقدمتها قضية الهجرة ووضعية الجالية العربية والمغربية في مجموعة من البقاع كإسبانيا والأرجنتين والبرازيل وله اهتمام بحوار وتحالف الحضارات. وقد صدرت له العديد من الأبحاث والمقالات في الموضوع منشورة بمجلات عربية ودولية محكمة؛ كما حاضر في جامعات ومؤسسات علمية بالمغرب وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا والأرجنتين والشيلي وفنزويلا وتونس والأردن والسينغال وساحل العاج ومالي وموريتانيا. ينظر http://akmir.ma/?page_id=7

إليخيدو"[43] تفاعل الباحث مع أحداث إليخيدو التي وقعت، ما بين 6 و8 فبراير 2000 إثر اغتيال مهاجر مغربي مختل عقليا يوم 6 فبراير 2000 فتاة اسبانية في أحد أسواق قرية إليخيدو، فانتفض أكثر من ثلاثة آلاف من سكان القرية مسلحين بالسلاسل والعصي والقضبان الحديدية، ضد المغاربة، فأصابوهم بجروح خطيرة زيادة على خسائر مادية تمثلت في إحراق السيارات وضياع الممتلكات. وانطلق الكاتب من هذه الأحداث للوقوف على ما سماه بـ"النفاق الرسمي" الممارس من طرف الحكومة الاسبانية وسياسييها الذين حركتهم مصالحهم الانتخابية ومسألة الهجرة وقضية سبتة ومليلية أكثر من الدوافع الاجتماعية والإنسانية.

وتطرق الباحث إلى مسألة "الموروفوبيا" عبر حديثه عن موقف المجتمع المدني الإسباني من أحداث إليخيدو وهو ما جسدته الكتابات الصحفية في جريدة **البابيس** مثلا، والتي رغم تعاطفها مع المهاجرين المغاربة إلا أنها لم تتمكن من مداراة دوافعها العنصرية، ورفضها للمهاجرين المغاربة.

فيما رصد الباحث كذلك في العمل الموسوم بـ الجالية العربية في إسبانيا،[44] مسارات الهجرة العربية عموماً وضمنها المغربية إلى إسبانيا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتبع تطور أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتوزيعها المجالي، وكذا قضية مغاربة مدينتي سبتة ومليلية منذ بداية الهجرة إليهما، مع ذكر الأسباب التي تحول دون اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي والديني.

ويشير الباحث إلى أن أعداد المسلمين تزايدت بعد فرض الحماية الإسبانية على شمال المغرب سنة 1912 وتنوعت أصولهم ومشاربهم وكذا اختصاصاتهم وأهدافهم، فمنهم التُجار وعمال البناء والمناجم والطلاب والجنود خاصة بعد مشاركتهم في الحرب الأهلية الإسبانية سنة 1936-1939 فارتفع عددهم إلى حدود عشرة آلاف جندي مغربي، وكانوا الأداة التي نجح من خلالها فرانكو في القضاء على الحكومة الشرعية.

أمام تنامي تيارات الهجرة في الفترة المعاصرة، أقدمت الحكومة الإسبانية على إصدار قوانين مؤطرة للهجرة، لكنها لم تتمكن من كبح جماح المهاجرين غير النظاميين من المغرب خاصة من المناطق الشمالية، ولذلك احتل المغاربة المرتبة الأولى من بين الأجانب، ويشير الباحث إلى ممارستهم عدة أنشطة تتوزع بين ممارسة التجارة والعمل في الفلاحة أو البناء.

---

[43] عبد الواحد أگمير، **الهجرة إلى الموت: إسبانيا وأحداث إليخيدو**، (الرباط: منشورات الزمن، 2001).

[44] - عبد الواحد أگمير، **الجالية العربية في إسبانيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

إجمالا، أثارت العلاقة المغربية الاسبانية اهتمام الباحث أكمير نظرا لتقلبات هذه العلاقة وتطوراتها وتفاعلها ووجود إرث تاريخي ثقيل تتداخل فيه الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون إغفال القرب الجغرافي. كما لم تتمكن الذهنية الإسبانية من تجاوز فكرة الحكم العربي للأندلس وبالمقابل لم تستطع الاسطوغرافيا المغربية تجاوز لحظة الاستعمار.

2. أبحاث في تاريخ العلاقات المغربية الأمريكية

استقطب هذا الموضوع اهتمام المؤرخين المغاربة، لعدة عوامل منها الرغبة في عدم تكرار ما قيل عن علاقات المغربية الخارجية مع الدول الأوروبية وانفتاح التاريخ المغربي على بلد ظل حاضرا في المشهد الدبلوماسي المغربي منذ توقيع اتفاقية 1786 الثنائية، فبدت العلاقة بين الطرفين ودية وسلمية رغم بعض المشاكل التي تورط فيها القناصل الأمريكيون وضغطهم على المندوب السلطاني من أجل الحصول على امتيازات إضافية. لكن الملاحظ هو عدم انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في التنافس الاستعماري الأوروبي. ولعدة أسباب نذكر منها رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز حضورها وتقويته بالمتوسط والشمال الإفريقي اقتصاديا ودبلوماسيا، فلهذا ركزت اهتمامها على الدفاع عن مصالحها التجارية المتنامية في هذه المنطقة. كما كانت على استعداد للدفاع عن هذه المصالح باللجوء إلى القوة العسكرية كما حدث في الحرب الليبية الأمريكية وحملة "إيتون" على تونس.

ويمكن حصر الأبحاث[45] التي تناولت الموضوع على الشكل التالي وسنعمل على سردها وفق كرونولوجيا طبعها:

• أطروحة جامعية[46] نوقشت بفرنسا سنة 1992 للباحث المصطفى عزو، تناول فيها العلاقات الفرنسية الأمريكية بالمغرب منذ سنة 1906 إلى غاية تحقيق الاستقلال سنة 1956، تظهر أهمية هذا البحث في اعتماد صاحبه على الأرشيف الفرنسي

[45] تم التركيز هنا على الأبحاث التي تناولت هذه العلاقات في إطار إعداد شهادة أطروحة دكتوراه الدولة أو أطروحة الدكتوراه الوطنية من داخل شُعبتي التاريخ بجامعة محمد الخامس بالرباط وكليتي ظهر المهراز وسايس بفاس. مع العلم أن هناك بعض المقالات التي تناولت العلاقات المغربية الأمريكية نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر: هيفاء معلوف الإمام ، "العلاقات الأمريكية - الشمال إفريقية في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 15-16، يوليوز، (1979): 76-63؛ مصطفى بوشعراء، "أبعاد الاستيطان الأمريكي بالمغرب أواخر القرن التاسع عشر"، **دار النيابة** ، سنة 4، عدد 14، (1989): 40-52؛ مصطفى بوشعراء، "جوانب من المشاكل الدبلوماسية بطنجة"، **دار النيابة**، عدد 10 سنة 3 ربيع (1986): 57-70؛ بالإضافة إلى:

El Mustafa Azzou, "La propagande des nationalistes marocains aux Etats-Unis (1945-1956)", in *Guerres mondiales et conflits contemporains* 2008/2 (n° 230).

[46] El Mustafa, Azzou "Les relations franco- Américaines au Maroc entre 1906 et 1956", Thèse inédite de doctorat, (Université Paris I-Panthéon-Sorbonne 1992).

بشكل كبير وبالتالي فقد أبرز أهمية الموقف الفرنسي من العديد من قضايا الخلاف والتوافق بين دولتين مختلفتين من حيث أسس ومبادئ السياسة الخارجية. وينطلق الباحث من رصد المشاركة الأمريكية في مؤتمر الجزيرة الخضراء التي اعتبرها مؤشرا على دخول الولايات المتحدة الأمريكية حلبة التنافس الاقتصادي بالمتوسط عامة وبالمغرب على وجه التحديد، وهو ما تضاعف خلال الحرب العالمية الثانية بعد إنزال الحلفاء وعملية "طورش" وموقف إدارة الحماية ودوكول من هذه العملية ومن هذا التغلغل الاقتصادي والعسكري والسياسي لليانكي بالمحمية الفرنسية. فاعتبرت فرنسا ذلك تهديدا لمصالحها ولحضورها بالمغرب رغم التطمينات المقدمة من طرف إدارة واشنطن.

• بحث بنهاشم محمد،[47] الذي عمل على التأصيل للأبحاث في العلاقات المغربية الأمريكية وإبراز أهمية إسهام كل طرف منهما في التقعيد لها وترسيخها وفق ما تمليه عليه مصالحه العليا، مع التركيز على أهم القضايا والترتيبات موضوع انشغال البلدين سواء في إطار الانسجام أو الخلاف. إذ ظل المغرب حاضرا على الدوام في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها، إذ يعد أول دولة اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية ليدخل في دوائر الاهتمامات الأمريكية. وخصوصا بعد توقيع اتفاقية الصداقة والسلم بين البلدين الموقعة في العام 1786، كما لعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال إفريقيا. وظل المغرب حاضرا في الذاكرة التاريخية الأمريكية نتيجة لحادثة احتجاز الأمريكي برديكاريس رهينة في قبضة الريسوني عام 1904. وشكلت تلك الحادثة، إحدى دواعي تحقيق الأحلام الأمريكية، كإنجاز مشروع اقتصادي بالمغرب إلى غير ذلك من القضايا التي فرضت نفسها على العلاقات المغربية الأمريكية منذ توقيع اتفاقية السلم والصداقة إلى غاية توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب 1912. كما يُبرز الباحث أن المغرب كان مجالا لتطبيق مبدأين من أهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، وهما مبدأ مونرو ومبدأ الباب المفتوح. ولهذا حاول الباحث تتبع البدايات الأولى للتواجد الأمريكي ليس بالمغرب فحسب، بل في مختلف دول الشمال الإفريقي باعتبارها كتلة واحدة من وجهة نظر أمريكية في مقاربة شمولية لمعالم هذه العلاقة التي اتخذت طابعا عسكريا في بعض الأحيان، وفي أحايين كثيرة طابعا سلميا قائما على التجارة والمسالك الدبلوماسية. ثم يعرج بنا الكاتب على مسارات العلاقات المغربية الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر باعتبارها فترة حرجة من تاريخ المغرب، إذ بزغ تنافس أوروبي قوي حول هذا البلد، في الوقت الذي عرف موقفا

[47] - محمد بنهاشم، **العلاقات المغربية الأمريكية، دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب، 1786-1912**، (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2009).

سلبيا من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضايا التي تهم مستقبل الوضع الدولي الخاص بالمغرب.

ويثير الباحث مواضيع كثيرة ويحلل تجلياتها ويرصد دور الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف القضايا التي تهم المغرب خلال الفترة المدروسة. وبغية تسليط الضوء على مناطق الظل المعتمة لفترة زمنية مفصلية في تاريخ المغرب، اعتمد الباحث على مجموعة مهمة من الأرشيف والوثائق والمخطوطات سواء بالخزانة الوطنية بالرباط أو الخزانة العامة بتطوان، فتعامل معها باحترافية ومرونة، مكنته من إبلاغ أفكاره بسهولة ويسر إلى المتلقي ودون الاندفاع في إصدار الأحكام.

• كما تم انجاز بحثين جامعيين في مستهل الألفية الثالثة هما عمل الباحثة خديجة القباقبي اليعقوبي بكلية الآداب بالرباط، وعمل الباحث محمد مزيان الذي نوقش بفاس. وقد اهتمت الباحثة المذكورة بتتبع الخيوط الناظمة للعلاقات المغربية الأمريكية، منذ توقيع اتفاقية السلم والصداقة 1786، إلى غاية توقيع معاهدة فاس 1912.[48] حيث تعرضت للبدايات الأولى للعلاقات الثنائية التي جمعت بين الدولتين وبداية التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب وما عرفه من نواقص وأخطاء في الممارسة الدبلوماسية نظرا لقلة التجربة والرغبة في الانتفاع الشخصي. ومن نقط قوة هذا البحث اعتماده بنسبة مهمة على الوثائق المخزنية، مما انعكس إيجابا على محتواه وخلاصاته، وتبرز الباحثة كذلك العديد من قضايا التي تورط فيها الجهاز الدبلوماسي الأمريكي بطنجة ونوابه بالمراسي المغربية.

ومن ثمة، فقد شكل إضافة نوعية في تاريخ العلاقات الدولية للمغرب في فترة التنافس الأجنبي ظهرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثانوي حاولت التأكيد على ضرورة مصالحها التجارية الاقتصادية بالمغرب التي منحتها لها الاتفاقيات، وهو ما كان يعني دعما غير مباشر لفرنسا.

• أما عمل الباحث محمد مزيان،[49] كاتب هذا المقال، فقد حرصنا فيه على تقديم العلاقات المغربية الأمريكية خلال فترة الحماية الفرنسية باعتبار ذلك من المواضيع التي لم يتم إماطة اللثام عن تجلياتها بعد، لأسباب متعددة منها التركيز على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية للمغرب مع القوى الأوروبية خلال القرن التاسع

---

[48] خديجة القباقبي اليعقوبي، **المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأرشيف المخزني 1786-1912** (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2017).

[49] محمد مزيان، **العلاقات المغربية الأمريكية من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956** (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2015).

عشر وبداية القرن العشرين. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل غمار التنافس الأوروبي المحموم حول الانفراد بالمغرب وبالتالي لم تنخرط في اتفاقيات التسوية الثنائية مع القوى الأوروبية بشأن الوضع المغربي. بل على العكس من ذلك ظلت محافظة على حقوقها التي خولتها إياها الاتفاقيات الثنائية مع الإيالة الشريفة.

ويمتد البحث[50] على غلاف زمني يشمل فترة الحماية بدء من 1912 إلى غاية توقيع اتفاقية إخلاء القواعد العسكرية الأمريكية بالمغرب 1963، ولذلك فرض الإشكال التالي نفسه: هل يمكن الحديث عن علاقات خارجية لمغرب الحماية؟ سؤال واضح لفظا ومعقد مضمونا، ذلك أن العناصر التي يتألف منها يحمل كل منها مضمونين وبالتالي فإنه سؤال يسكنه التنازع والتدافع. لكن استعراض الأحداث التي عرفها المغرب خلال الفترة المدروسة وتحلييها قد أبان عن أن الولايات المتحدة الأمريكية -قد ظلت على خلاف باقي القوى المهتمة بالمغرب- متشبثة دوما بمبدأ الأفضلية الذي حصلت عليه بموجب مقتضيات معاهداتها السابقة مع المغرب، ورفضت الاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب، إلى غير ذلك من الممارسات التي تجاوزت في كثير من الأحيان قرارات الإقامة العامة.

ومن تم فقد تتبع هذا العمل تجليات العلاقات الأمريكية المغربية إبان فترة الحماية، وتناول بالدراسة بعض القضايا التي فرضت نفسها بُعيد الاستقلال كمسألة الامتيازات الأمريكية وقضية القواعد العسكرية الأمريكية بالمغرب. إذ يمكن الحديث عن علاقات ثلاثية الأطراف وهي مغربية، فرنسية، أمريكية في المغرب. ويتضح ذلك من محاولة أمريكا دعم الحركات الليبرالية في مواجهة المد الشيوعي خلال مرحلة الحرب الباردة.

والواقع أن هذه الأعمال تعتبر مكملة لبعضها على مستوى الحيز الزمني الذي غطته، رغم اختلافها من حيث طرق المعالجة والمنهج المتبع والوثائق المعتمدة، وعليه فلا يمكن وضع صورة عن العلاقات المغربية الأمريكية منذ توقيع اتفاقية السلم والصداقة إلى غاية السنوات الأولى من الاستقلال دون الرجوع إليها. هذا مع أهمية الإشارة إلى وجود مجالات بحثية أخرى في خضم هذه العلاقات الثنائية لم تستطع هذه الأعمال تناولها بالبحث والدراسة بشكل مستفيض إما لضعف الوثائق أو بحكم الغلاف

[50] هناك اختلاف على مستوى الفترة المدروسة بين الأطروحة التي نوقشت سنة 2013 وتغطي الفترة الممتدة من 1912 إلى 1963. وبين مضمون الكتاب الذي صدر سنة 2015 إذ تم الوقوف عند سنة 1956، وذلك لأسباب مرتبطة بإكراهات النشر.

الزمني الذي وقع اختياره وفرض حيثياته على الباحث، ويمكن أن تشكل مواضيع مفتوحة للقيام بدراسات جديدة.

وقد حظيت أمريكا الجنوبية كذلك بدراسة أنجزها الباحث سمير بوزويتة،[51] حاول أن يبرز فيها دور الدبلوماسية المغربية في صناعة المواقف والقرارات السياسية باعتماده على أرشيف التمثيل القنصلي وربائد خزانة تطوان بغية استجلاء تفاصيل انفتاح المغرب على بعض دول أمريكا الجنوبية واستكناه عمق علاقات المغرب التاريخية والدبلوماسية واستمراريتها مع هذه المجالات الجغرافية النائية، مما أكسب المغرب بعدا دوليا واستطاع بفضل ذلك الصمود وسط تقلبات القرن التاسع عشر، إذ لم يكن هذا البلد منعزلا كما قد يتصور البعض، لكنه ظل متشبثا باستقلاله، شديد الحرص والحذر أمام المناورات السياسية الدولية. ويشير صاحب الكتاب إلى أن العلاقات الرسمية بين المغرب والبرازيل تعود إلى سنة 1862، مما مكنها من الاستفادة من الأوفاق الدولية والمعاهدات الثنائية الموقعة بين المغرب والدول المعنية من الامتيازات التي خولتها لها هذه الاتفاقيات، خاصة منها التجنيس والحمايات القنصلية. كما كشفت الوثائق المستعلة عن وجود رسالة محررة بكركاس بتاريخ 30 يناير 1884 من الرئيس الفنزويلي يطلب فيها تعيين السنيور ليفي ابراهام كويهن قنصلا لفنزويلا بطنجة.[52] فقد حرصت فنزويلا أن تكون لها تمثيلية قوية بالمغرب، لهذا عينت شخصيات وازنة ومتمرسة في العمل السياسي والدبلوماسي والقنصلي أمثال ابرهام ليڤي كويهن وفيال دوكيردک شني. ولم يغفل الباحث الحديث كذلك عن الصراعات والتنافس بين ممثلي الدول الأوروبية بطنجة بهدف تحسين مواقع دولهم والحصول على حظوة من السلطان. ويمتد العمل في تغطيته الزمنية إلى وقتنا الراهن، فيرصد مشاورات السياسية بين البلدين، إذ عرض لتوقيع مذكرة التعاون بين البلدين بتاريخ 21 يوليوز 1999.[53]

امتدت علاقات المغرب الخارجية إلى دول أمريكا الوسطى وخاصة دولة المكسيک التي حدت حدو دول أمريكا الجنوبية في مسألة ربط علاقات دبلوماسية مع المغرب، فبادرت إلى إنابة الإسبان في تمثيلها ورعاية مصالح رعاياها ومصالحها التجارية، وفق ما تبوح به الوثائق.

---

[51] سمير بوزويتة، **المغرب ودول أمريكا الجنوبية (البرازيل وفنزويلا والمكسيک والارجنتين) دراسة في الوثائق الدبلوماسية**، (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2016).

[52] **نفسه**، 110.

[53] **نفسه**، 133.

3. أبحاث في تاريخ العلاقات المغربية العثمانية

ظهرت الدراسات العثمانية كتجربة جديدة في البحث التاريخي المغربي خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فبرزت أسماء ركزت جهودها على إبراز طبيعة العلاقة المغربية العثمانية، وجاء هذا الاهتمام في محاولة لتجاوز عقبتين في الوقت نفسه: أولهما محاولة تجاوز التاريخ المونوغرافي الذي سقط في التكرار؛ وثانيهما السعي إلى تجاوز التاريخ العلائقي المنصب على العلاقات مع أوروبا.[54] زفي هذا السياق، ظهرت أعمال كل من عبد الحفيظ الطبايلي[55] وعبد الرحمن المودن[56] وعبد الرحيم بنحادة[57] ومصطفى الغاشي[58] وعبد الحي الخيلي[59] الذي يمثل جيل الشباب في هذا الحقل من الدراسات.

وقد اعتمدت هذه الأبحاث على أرشيف مغاير لما اعتاد المؤرخون المغاربة التعامل معه، إذ انفتحت أمامهم إمكانيات الأرشيف العثماني الذي بدا مختلفا تمام الاختلاف عن الأرشيف المغربي أو الأوروبي، من حيث غزارته، وسمته الإدارية وإمكاناته الكمية. وهذا ما يفسر الجاذبية التي مارسها هذا "الفردوس الأرشيفي" على بعض الباحثين المغاربة. وهناك أسئلة كلاسيكية كثيرة ظلت تنقبض بسبب محدودية الأرشيف المحلي، تم استرجاعها وتناولها على ضوء هذه الأرشيفات الجديدة، فأفرزت عناصر إجابة عريضة مفتوحة على العالم المتوسطي.[60]

الملاحظ هو انفتاح هذه الثلة من الباحثين على جملة من قضايا المغرب والعالم المتوسطي الأساسية، وخاصة منها علاقاته مع الامبراطورية العثمانية، وذلك بالاستفادة من أرشيف مختلف ومتنوع وسهل الولوج، يؤكد المودن في هذا الشأن بقوله:

---

[54] عبد الرحمان المودن، "جوانب من التاريخ العلائقي: المغرب والدولة العثمانية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر"، **أسطور** (العدد 8 يوليوز 2018): 54.

[55] أنجز الباحث عبد الحفيظ الطبايلي بحثا لنيل دبلوم الدراسات العليا في موضوع، **العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر (1548-1617)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1989.

[56] A. El Moudden, *Sharifs and Padishahs: Moroccan-Ottoman Relations from the 16th through the 18th Centuries. Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*, PhD. Dissertation, Princeton University, 1992.

[57] عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي: من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر** (زغوان: منشورات مؤسسة التميمي، 1998)؛ **العثمانيون. المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، (لرباط: اتصالات سبو، 2008)

[58] Mustapha El Ghachi, *L'image de l'Empire ottoman à travers les récits de voyage français du XVIIe-XVIIIe siècles*

[59] عبد الحي الخيلي، **النخبة والإصلاح :نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين**، تقديم عبد الرحيم بنحادة، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2014). وقد صدر مؤخرا في مصر كتاب من تأليف بلال كركيش تحت عنوان: **العلاقات المغربية العثمانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، (القاهرة: مركز التاريخ العربي للنشر، 2019)، وهو في الأصل أطروحة نوقشت بكلية الآداب في تطوان تحت إشراف مصطفى الغاشي، (وحدة تكوين شمال المغرب وعلاقته بحضارات حوض المتوسط).

[60] محمد حبيدة، "إسطوغرافيات المغارب" على الرابط https://ribatalkoutoub.com/?p=479 تاريخ الاطلاع 13-7-2019.

"أن الأرشيف العثماني له ميزات الأرشيف العصري من حيث التنظيم والتصنيف والتيسير بالنسبة إلى الباحثين، إضافة إلى ثراء باهر في المادة التي يحتضنها واتصال سلاسلها وامتدادها عبر الزمان، وتغطيتها مجموعة كبرى من تواريخ الرقعة المتوسطية بين القرنين الخامس عشر والعشرين؛ مما يجعله من أكبر الأرشيفات العالمية وأنشطها بحثا وإنتاجا".[61]

ودفع تنوع هذه الأرصدة الأرشيفية الباحثين سابقي الذكر إلى الاهتمام بمجالات واسعة تتجاوز رقعة المغرب لتشمل العالم الاسلامي وبلاد المغارب، والمجال المتوسطي بضفتيه الشمالية والجنوبية، من أجل فهم سياقات وصول العثمانيين إلى شمال إفريقيا في أوائل القرن السادس عشر وما ترتب على ذلك من احتكاك بسلطة السعديين ثم بعد ذلك التوغل الأوروبي بدءا بحملة نابوليون على مصر ثم احتلال الجزائر وضعف الإمبراطورية العثمانية. ولهذا تراوحت العلاقات المغربية العثمانية بين التوتر والمواجهة العسكرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، بينما سارت نحو التهدئة والتعاون خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد أرجع الباحث عبد الرحمان المودن هذا التطور إلى التحول الحاصل في موازين القوى بين البلاد الإسلامية والبلاد الغربية المسيحية. وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان ميزان القوى في مصلحة البلاد الإسلامية، بينما انقلب بالتدريج إلى غير مصلحتها خلال القرن الثامن عشر. ولما برزت التهديدات الأوروبية ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، شعر الطرفان بضرورة التعاون والتحالف لمواجهتها. ثم انقطعت الصلات في أوائل القرن التاسع عشر.[62]

ومن الأكيد أن النافذة التي فتحها هؤلاء الباحثون المجددون على مستوى المنهجية والمقاربات قد منحت البحث التاريخي المغربي نفسا وزخما جديدين بإخراجه من بوتقة البحث المحلي الضيق إلى فضاءات أرحب، كما بينا أعلاه، وفتحت أفقا جديدا للتفكير في العلاقات المغربية مع العالم الإسلامي ومع الإمبراطورية العثمانية على وجه التحديد، والوقوف على موقع المغرب ضمن التحولات الكبرى التي عرفها العالم المتوسطي لتقدير مدى إسهامه في ذلك؟ وهذا فضلا عن فسح المجال أمام جيل من الباحثين والباحثات، ممن سجلوا أطروحاتهم الجامعية بكلية الآداب بالرباط على وجه الخصوص، تحت إشراف كل من عبد الرحمان المودن، وعبد الرحيم بنحادة، لمناقشة جملة من القضايا المطروحة، على أكثر من صعيد، أمام دولتين ينتميان للعالم الإسلامي،

---

[61] المودن، "جوانب من التاريخ العلائقي: المغرب والدولة العثمانية "، 55.
[62] **نفسه**، 56.

لكن يختلفان من حيث نظام الحكم والامتداد الجغرافي، سواء في علاقاتهما المباشرة أو علاقاتهما مع دول الضفة الشمالية للعالم المتوسطي. الأكيد أن فهم هذا التاريخ المشترك قد يسهم في ترميم الذاكرة المشتركة وفهم القضايا المطروحة في فهم العلاقات المغربية التركية في وقتنا الحالي.

4. أبحاث في تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية ومشاكل الحدود

تحتل العلاقات المغربية الجزائرية مرتبة متقدمة ضمن العلاقات العربية البينية المتوترة؛ لاكتسابها طابعا حادا لا يخلو من روح السجال ولارتباطها بأطراف متعددة ومختلفة سياسيا واقتصاديا. وقد أسهمت قضية الحدود البرية بني البلدين في تعقيد العلاقات الثنائية، وانعكس ذلک على ملف الصحراء. وزاد الوضعية تعقيدا تعدد المتدخلين، وتشابک المصالح، والتصادم بين الدول الفاعلة في المنطقة بعد مرحلة الاستعمار. ومن ثمة يظلّ الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية حبيس التناقض الحاد بينهما إزاء قضية الصحراء؛ بسبب عدة عوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية، فضلاً عن عوامل الدولية تعقدت تشكلاتها طوال الفترات السابقة.

ولهذا اهتم عدد من الباحثين المغاربة والجزائريين وغيرهم بدراسة موضوع العلاقات المغربية الجزائرية[63] في مختلف الحقب التاريخية، واهتموا ببنية هذه العلاقة وتموجاتها ومراحل التعاون أو التنافر بينهما، وامتدادات ذلک خلال الفترة الراهنة، إذ ألقت المسائل العالقة بثقلها على تجويد العلاقة البينية والرقي بها إلى علاقات أكثر تعاونا وتفاهما.

والجلي أنه يصعب الإحاطة بجميع هذه الدراسات الموزعة بين الأبحاث الأكاديمية والمقالات التاريخية المنشورة في مجلات محكمة، ناهيک عما كتبه أيضا الباحثون الجزائريون بتوجهات ومنطلقات مغايرة، ولهذا سنركز الحديث على أعمال الباحثة زهرة نظام والباحثين إبراهيم ياسين وعكاشة برحاب، وجميعهم من أساتذة التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

[63] أصدرت المندوبية السامية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير، بحثا أكاديميا سنة 2017 تحت عنوان **الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية الجزائرية** في جزئين بمشاركة باحثين من المغرب والجزائر لتوثيق الذاكرة التاريخية المغربية الجزائرية خلال فترة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال. شارك في العمل 42 باحثا أكاديميا، من بينهم 22 مغربيا و20 جزائريا. تضمن مقالات ودراسات حول الذاكرة التاريخية المشتركة في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر والحماية الفرنسية بالمغرب وتتبع مختلف أشكال التعاون بين البلدين والعلاقات التي كانت تجمع بينهما في فترة تاريخية مهمة.

• نشرت الباحثة زهراء النظام، في موضوع العلاقات المغربية الجزائرية[64] بحثا أكاديميا وضعت من خلاله عنصرين مؤطرين للعلاقات المغربية الجزائرية خلال القرن 16 هما: الإطار السياسي والإطار الثقافي. ففيما يخص الإطار الأول، انطلقت الباحثة من الحديث عن مملكتي بني مرين وبني زيان مع بداية القرن 13م، ثم مراحل النزاع بين الكيانين، وانتهاء بمرحلة التفكك الشامل للمغربين الأقصى والأوسط مع نهاية القرن 15م. بمعنى أنها حاولت الرجوع إلى جذور العلاقات لإبراز ما عاشته من قضايا شائكة أدت إلى انكماش هذا المجال سياسيا وأدرج ضمن المخططات الاستعمارية، واستفحل الأمر في ظل غياب التنسيق بين السلطات الحاكمة في المغربين الأوسط والأقصى. وتناولت الباحثة أيضا المخاض السياسي الذي أفرز مشهدا مترديا في البلدين، ولهذا سعت القوى الجديدة ممثلة في الدولة السعدية بالمغرب والإمبراطورية العثمانية، بعد أن أصبحت ولاية الجزائر تركية منذ سنة1517م، لمواجهة المد الإيبري.

أصبح البلدَان بموجب هذا التحول الجيوسياسي في أحداث البحر المتوسط، محل أطماع وتنافس بين قوى كبرى وفي مقدمتها الإمبراطورية العثمانية وإسبانيا وفرنسا بالإضافة إلى البرتغال. فبين صد ورد وانتصار القوى المحلية وانهزامها أمام الغزاة، برزت أصوات مطالبة بتحقيق وحدة المغربين لكن غياب الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك أعاق كل محاولة للتحالف وتحقيق وحدة سياسية بينهما.

في ظل هذه الأوضاع الإقليمية المتوترة، صار حتميا أن تُحدد آفاق جديدة للعلاقة المغربية الجزائرية، حسب رأي الباحثة، خاصة مع التنافس بين السعديين والعثمانيين حول السيطرة على المجالات الترابية، ولهذا أوردت مجموعة من الأحداث الدالة على ذلك، منها مثلا، غزو تلمسان سنة 1550م في عهد محمد الشيخ وتمكنه من بسط نفوذه على مستغانم وأحوازها وجميع أعمال تلمسان إلى حدود شلف، دافعه الأساس في ذلك هو إحياء أمجاد الدولة المغربية، بيد أنه سرعان ما استعاد العثمانيون سيطرتهم على تلمسان، مما أدخل المنطقة في حسابات جيوسياسية جديدة، منها مسألة الحدود التي أصبحت أحد أهم القضايا المطروحة أمام العلاقة بين المغرب والجزائر. وامتد الصراع بين العثمانيين والسعديين بشكل متواتر، فمن محاولة الدخول إلى فاس، مرورا باستغلال أزمة الحكم وتوظيف عبد المومن وعبد المالك ضد عبد الله الغالب، ثم وصول المنصور الذهبي إلى السلطة بعد معركة وادي المخازن ونهجه سياسة المناورة الديبلوماسية المناوئة للأطراف الخارجية، وغيرها من الأحداث التي استفاضت الباحثة

[64] زهراء النظام، **العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية-ثقافية خلال القرن 10هـ/16م**، (الرباط: دار الأمان، 2015).

في تغطيتها، لإبراز الوضعية السياسية وتقلب موزاين القوى وصراع الأقطاب بالمنطقة وفي المجال المتوسطي خلال القرن السادس عشر والسابع عشر.

واستطاع المنصور الذهبي التأكيد على المكانة الاستراتيجية للمغرب وإبعاد شبح حرب جديدة مع الأتراك والحد من تهديد القوى الأوروبية له خاصة إسبانيا. لتخلص الباحثة إلى حالة التفكك والتنافر الذي ميز العلاقات المغربية الجزائرية نتيجة سيطرة القوى العثمانية خاصة الانكشارية على الأوضاع بالجزائر نهاية القرن السادس عشر ودخول المغرب في حالة من الفوضى بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي سنة 1603.

أما على المستوى الثقافي فقد أبرزت الباحثة العديد من عناصر التلاقح الثقافي بين البلدين الجارين سواء على مستوى المراكز العلمية والثقافية أو المؤثرات التي تشبعت بها الحياة الفكرية، مع ذكر نماذج من الإنتاج العلمي الغزير والمتنوع المواضيع، والإجازات العلمية بين البلدين، وتقدم الباحثة نماذج من الفقهاء والعلماء من البلدين الذين لم تكن دراستهم لتستكمل على التمام إلا بالانتقال من فاس تلمسان أو العكس، لكن ذلك كان بشكل فردي وليس مؤسساتي وبذلك وفر الجانب الثقافي نموذجا مشرقا للتعاون وحسن الجوار بدل التنافر السياسي.

• ويمكن اعتبار الأعمال التي أنجزها أيضا الباحث إبراهيم ياسين، في تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية مواصلة للبحث في هذا الموضوع الذي تناولته أعلاه زهراء النظام في الفترات الزمنية السابقة عن مرحلة القرن التاسع عشر. وقد أصدر إبراهيم ياسين في هذه السنة كتابا جديدا بعنوان: **الأمير عبد القادر الجزائري والسلطان المغربي عبد الرحمان، من التعاون إلى الصراع (دراسة تاريخية: 1832-1847).**[65] ويعتبر هذا التأليف الرصين الذي أحاط فيه الكاتب بالموضوع من كل جوانبه المعقدة والشائكة، استمرارا ومواصلة في البحث لما جاء في كتاب سابق لنفس المؤلف تحت عنوان: **سلطة مغربية بغرب الجزائر** صدر سنة 2015. ويمكن القول باختصار أن النتائج التي خلص إليها إبراهيم ياسين في أبحاثه هذه عن العلاقات المغربية الجزائرية في القرن التاسع عشر، واستند في الوصول إليها على رصيد وثائقي غني من المستندات المغربية والفرنسية، قد تناولت بصفة مستفيضة أهم التطورات التي شهدتها العلاقات بين البلدين إثر الاحتلال الفرنسي للأراضي الجزائرية، وترتبت عنها أحداث متسارعة طبعت مسار العلاقة بين سلطان المغرب عبد الرحمان بن هشام والأمير عبد القادر الجزائري،

[65] إبراهيم ياسين، **الأمير عبد القادر الجزائري والسلطان المغربي عبد الرحمان، من التعاون إلى الصراع (دراسة تاريخية: 1832-1847)**، (مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2020).

فأفضت في نهايتها إلى خلق ما بات معروفا بأزمات الحدود الجزائرية المغربية التي لازالت آثارها وانعكاساتها سارية المفعول في الزمن الراهن، واهتم بالتفصيل فيها الباحث برحاب عكاشة.

• اختار برحاب عكاشة، في مجمل أبحاثه، دراسة تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية بالتركيز أساسا على القضايا التي طرحها مشكل الجوار الذي نعته بالجوار الصعب، فالمتصفح للدراسات التي أنجزها على امتداد مسيرته العلمية ومنذ عمله الموسوم بـ **الشمال الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873-1907**،[66] يجد خيطا ناظما بينها محوره رصد هذه العلاقات بتتبع مستفيض لمسألة الحدود المغربية الجزائرية وتطوراتها المتلاحقة منذ معركة إيسلي وتوقيع اتفاقية الحدود وانعكاساتها على قبائل الشمال الشرقي للمغرب وعلى غرب الجزائر خاصة مسألة تنظيم التجارة بين الطرفين، وإبراز أثرها على البنى الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وانتقال السلطة الفعلية بهذه المناطق الحدودية إلى فرنسا بعد 1907.

في حين، انفردت دراسة المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن العشرين،[67] -وهي في الأصل أطروحة جامعية بعنوان "الدولة المغربية ومشكلة الأطراف في مطلع القرن 20 نموذج عمالة وجدة من سنة 1900 إلى 1912"،- بمحاولة الكشف عن بعض جوانب سياسة المخزن المركزي إزاء الأطراف المهددة بالاحتلال، عمالة وجدة نموذجا، الأمر الذي طرح إشكالية البحث في الآليات التي تحكمت في العلاقات المغربية الفرنسية بالجزائر وبهذه المنطقة والحديث عن الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين البلدين بمناطق التخوم، فأصبحت قضايا الحدود تنعكس على سياسة الدولتين. ويتحدث الباحث بإسهاب عن قضايا الحدود استنادا إلى اطلاعه على رصيد مهم من الوثائق ذات الصلة بالموضوع سواء بفرنسا أو بالمغرب، مما أضفى على العمل قيمة علمية خاصة ضمن الاستوغرافية المغربية، كما أنه جاء مكملا، للعمل الذي سبقه وللأبحاث ذات الصلة التي قام بها زميله إبراهيم ياسين في الموضوع نفسه على الرغم من بعض الاختلافات في طرح الأسئلة وفي مقاربات البحث عن أجوبتها.

بحث آخر نشره برحاب عكاشة لا يقل أهمية عن سابقيه، بل يمكن اعتباره متمما لهما خاصة على مستوى الحيز الزمني الذي يؤطر هذه البحوث، ويتعلق الأمر

---

[66] عكاشة برحاب، **الشمال الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873-1907**، (المحمدية: منشورات جامعة الحسن الثاني، 1989)

[67] عكاشة برحاب، **المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع ق 20، (1900-1912)**، (المحمدية: منشورات جامعة الحسن الثاني، 2002).

بكتاب **المغرب والجزائر تاريخ جوار الصعب**،[68] للوقوف على حالة عدم استقرار بنية هذه العلاقة وعلى وضعية التوتر السائدة بينهما منذ أكثر من نصف قرن. وذلك بالغوص في مصادر وأرشيفات ووثائق متنوعة لاستجلاء أسباب فشل المعاهدات الثنائية الموقعة بين الطرفين، مثل بروتوكول اتفاق في 6 يوليو 1961 ومعاهدة إفران 1969. ويبرز الكاتب مدى توتر الوضع مع استقلال الجزائر سنة 1962، ثم اندلاع حرب الرمال 1963، وتنظيم المغرب للمسيرة الخضراء سنة 1975، فاتسعت الهوة بين البلدين، ولم يخلصا إلى حلول واقعية، ولم يتمكنا من تطبيع العلاقات بينهما بشكل دائم. بل الأكثر من ذلك ظل نزاع الصحراء أحد أهم أسباب توتر العلاقة بين الطرفين، إذ أدى تشبثهما بمواقفهما إلى استمرار سوء التفاهم، فتناسلت الخلافات وازداد التوتر على أكثر من صعيد. فقضيــة الصحراء في المغرب من الأولويات الحيوية، وفي الجزائر يندرج هذا الملف الساخن والمعقد ضمن صلاحيات المؤسسة العكرية وجزء من مجالها المحفوظ. كل ذلك أدى إلى انتقال الصراع من صيغته الثنائية إلى المحافل العربية والإفريقية مثل منظمة الوحدة الإفريقية والدولية الأمم المتحدة. ولهذا استوجب الأمر وضع إطار قانوني جديد تقوم عليه علاقة الجوار بين البلدين في سياق المتغيرات الإقليمية والدولية، ويمكن أن تنعكس إيجابا على الساكنة المحلية وبالأخص على سكان المناطق الحدودية.

وعموما اتجهت الكتابات المغربية حول العلاقات الثنائية إلى إبراز حالة التعاون والتنافر في بنيتها، وتوضيح العناصر المشتركة في تاريخ البلدين وتبيان حالتي المد والجزر في طبيعة هذا الجوار الذي وصف بالصعب والملتبس والمتوتر، وكان الغرض من مجملها هو بناء ذاكرة تاريخية يمكن أن تكون قادرة على تجاوز حالة الانحباس المميز للعلاقة بين البلدين.

خلاصات

وبناء على ما سبق يمكن الخروج بالخلاصات التالية:

• أن هذه الورقة لا تدعي الوقوف على جميع الأبحاث ذات الصلة بعلاقات المغرب الدبلوماسية أو التجارية أو العسكرية مع الدول الأوروبية والعربية الإسلامية أو الدول الأمريكية أو الإفريقية خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، فذلك أمر يحتاج إلى جرد وتصنيف وترتيب مفصل وبإسهاب حسب الموضوعات والفترات الزمنية المدروسة والكليات والمشرفين، ثم القيام بعملية التمحيص والتعليق.

[68] عكاشة برحاب، **المغرب والجزائر تاريخ جوار الصعب**، (الرباط: مطابع الرباط نت، 2015)

• أن هذا العمل هو محاولة متواضعة لتقديم الملامح الكبرى والخطوط العريضة المتعلقة بالإنتاج التاريخي الخاص بالعلاقات المغربية الخارجية عبر الوقوف على نماذج من الانتاجات العلمية المتاحة، حيث تم التركيز على نماذج من الأبحاث والمطبوعات التي تناولت التاريخ العلائقي للمغرب.

• الأكيد أن هناك دولا عديدة ربطت علاقات دبلوماسية واقتصادية مع المغرب وكان لها حضورها الفعلي في المشهد المغربي خلال العصرين الحديث والمعاصر مثل ألمانيا[69] وإيطاليا[70] وإسبانيا لم تتم معالجتها في هذه الورقة ليس تقليلا من قيمتها العلمية والمعرفية، ولكن فقط كما سبقت الإشارة إليه المسألة مرتبطة بعامل الوقت وبضرورة الاقتصار على بعض النماذج.

• نسجل كذلك تحقيق تراكم معرفي ومنهجي ووثائقي في دراسة علاقات المغرب مع بعض الدول مثل فرنسا وبريطانيا في حين هناك بعض الدول لم تحظ بعناية الباحثين بالشكل الكافي كالعلاقات المغربية البلجيكية أو الهولندية[71] أو الروسية أو النمساوية[72] أو العلاقات المغربية المشرقية... ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل مرتبطة بغياب أو ضعف الوثائق أو توجيه المشرف على البحث أو الجاذبية التي مارستها الموضوعات الأخرى على الباحثين.

• وقفت هذه الورقة على ضعف البحث في العلاقات المغربية المشرقية،[73] فأغلب ما قيل عن المشرق ورد في الرحلات الحجية أو الحجازية أو بعض المذكرات.

[69] خالد بن الصغير، "المغرب بين النفوذ البريطاني والألماني خلال القرن التاسع عشر"، ضمن أعمال ندوة: **الملتقى المغربي الألماني الأول، انعقدت بكلية الآداب بالرباط أيام 21-23 نونبر 1988، (الرباط: منشورات كلية الآداب بالرباط، 1991)، 51-66**؛ ففي سنتي 1991 و 1995، صدرت عن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالرّباط دراسات جماعية عن العلاقات بين المغرب وألمانيا؛ وانظر على وجه الخصوص الأطروحة الجامعية التي نوقشت بكلية الآداب بالرباط سنة 2013، وأصدرها صاحبها مؤخرا: محمد أبهي، **الأطماع الاستعمارية الألمانية في المغرب، 1871-1912**، (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2017).

[70] بهيجة سيمو، **العلاقات المغربية الإيطالية، 1869-1912**، (الرباط: منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، 2003).

[71] محمد أمزيان، **دبلوماسية البارود، دراسة في تاريخ العلاقات المغربية الهولندية، 1610-1810**، (تطوان: منشورات باب الحكمة، 2019). كما نوقشت بتاريخ 3 يناير 2020 بكلية الآداب- بنمسيك، الدار البيضاء، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ تقدم بها: بد الغني العمراني، (**المغرب وهولندا من خلال وثائق الأرشيف الوطني بلاهاي،1822 -1912**)، وذلك تحت إشراف محمد جادور.

[72] سمير بوزويتة، **العلاقات المغربية النمساوية الهنغارية، تاريخ وذاكرة مشتركة**، (الرباط: منشورات مجلس الجالية المغربية بالخارج، 2019)؛ بوزويتة، **العلاقات المغربية السويدية النرويجية، التاريخ والذاكرة المشتركة**، (الرباط: منشورات مجلس الجالية المغربية بالخارج، 2019).

[73] لمليح السعيد، **التواصل الفكري والروحي بين المغرب الأقصى والمشرق الإسلامي العربيين (مصر والحجاز): أسسه ومظاهره من بداية القرن السابع إلى أواخر القرن الثامن الهجريين**، (أبوظبي: منشورات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 2006)؛ بوشتى بوعسرية، **من مصادر تاريخ العلاقات بين المغرب وشبه الجزيرة العربية: رحلات المغاربة إلى الحرمين الشريفين** (ق. 12-18/14-20)، إعداد محمد ياسر الهلالي (الرباط: منشورات كلية الآداب، 2013)؛ وانظر أيضا أعمال **ندوة العلاقات المصرية المغربية عبر التاريخ**، نظمت بجامعة حلوان بمصر ما بين 16 و 18 فبراير 2002، بتعاون بين كليتي آداب حلوان وعين الشق بالدار البيضاء. وهناك دراسة حديثة بأقلام باحثين مصريين، عن العلاقات المغربية المصرية تحت عنوان: **المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر**، إعداد وتحرير حسام محمد عبد المعطي، ومن تقديم إسماعيل سراج الدين (الإسكندرية: منشورات مكتبة الإسكندرية، إدارة المشروعات الخاصة، 2015).

وعليه هناك علاقات وجب التطرق إليها مثل العلاقات المغربية مع الإيالات العثمانية أو الدولة الفارسية أو العلاقات المغربية الصينية وهو ما يطرح مشكل اللغة من أجل انجاز أبحاث متوازنة من حيث الوثائق والرؤى.

• وجوب انفتاح الباحثين على دراسة حالات تتعلق بالعلاقات الثنائية مع دول أخرى قد تمنح دفعة وروحا جديدتين للبحث التاريخي، وانخراط المؤرخ في التأريخ للفعل الدبلوماسي المغربي، من أجل فهم القضايا الراهنة والإسهام في النقاشات الدولية، وكذا انفتاح المؤرخ على تخصصات العلاقات الدولية والعلوم السياسية والاستفادة من مناهجها لتنويع المقاربات مع ضرورة المحافظة على روح المؤرخ ومهنته.

• القيام بأبحاث تقوم على مقارنة الممارسة الدبلوماسية المغربية بمثيلاتها الأوروبية أو الأمريكية أو الإفريقية، من أجل تعزيز البحث في التاريخ العلائقي للمغرب بتجاوز الفضاءات الضيقة إلى المجالات أرحب تنطلق من المجالات الوطنية إلى الإقليمية إلى الدولية.

• ضرورة تنسيق الجهود بين الباحثين عموديا وأفقيا واعتماد التحقيب الطويل المدى وإحداث خلايا أو مراكز بحث والانفتاح على المؤسسات الدبلوماسية الرسمية من أجل العمل المشترك للتأريخ للعلاقات الدبلوماسية المغربية في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية.

حصيلة الدراسات الإفريقية بالمغرب[1]

أحمد الشكري
معهد الدراسات الإفريقية
جامعة محمد الخامس بالرباط

غداة تحرر شعوب القارة الإفريقية، انشغلت الزعامات المحلية بأمر تأسيس هياكل الدولة الوطنية، وأيضا ببناء عمارة الاقتصاديات الوطنية (الهشة أصلا والمرتبطة بالمتروبول)، فانكفأت على نفسها مما جعل العلاقات فيما بين الدول الناشئة ضعيفة على عدة مستويات. ولعل مما زاد في تعقيد الوضع، أن الحصيلة المعرفية الموروثة عن الغرب (المستعمِر)، اجتهدت في الفصل ما بين جهات إفريقيا، وابتدعت لخدمة غايتها مجموعة من المفاهيم والمقولات من قبيل: "إفريقيا البيضاء" و"إفريقيا السوداء"، و"مجتمعات بدون دولة"، و"الإسلام الأسود" و"الإسلام البربري" ثم "الإسلام العربي الأصيل على النمط المشرقي"، إلى غير ذلك من المقولات والاصطلاحات المستجدة.[2]

وتقودنا هذه الملاحظة، للحديث عن الأدوار التي لعبتها الإدارة الاستعمارية في بلورة هذه الصيرورة، حيث عملت بكل الوسائل على كسر قنوات التواصل ما بين ضفتي الصحراء ثقافيا وسياسيا واقتصاديا. وهنا، وجب لفت الانتباه إلى أن تدهور العلاقات فيما بين ضفتي الصحراء يعود لقرون خلت قبل الاستعمار، وأن عجزنا عن متابعة التطورات التي أخذ يعرفها العالم القديم منذ القرن الخامس عشر الميلادي، شكل أحد الأسباب الأساسية لهذا التدهور.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكننا أن نتفهم الغياب شبه التام للدرس التاريخي المتعلق بإفريقيا من المقررات الدراسية الثانوية أو الجامعية طيلة العقود الثلاثة التي تلت لحظة الاستقلال عام 1956، اللهم صدفة اللقاء التي جمعت شتات الأفارقة تحت المظلة الاستعمارية، وأججت شعورهم المشترك تجاهها. وعلاوة على ذلك، نسجل استحضار الشباب المغربي (الذي ولد بعد منتصف القرن العشرين) للحظتين متميزتين من تاريخ الدولة المغربية، أجبر فيهما، أثناء الدراسة، على اجتياز الصحراء بغرض متابعة

[1] تهتم هذه المساهمة بحقل التاريخ أساسا؛ وقد سبق لبعض الباحثين تناول الموضوع من جوانب مختلفة: فاطمة الزهراء طموح، ومحمد رزوق، والحسين عماري.

[2] لا يسمح المقام باستعراض خلفيات هذه المصطلحات، غير أن واقع الحال، يفرض السؤال التالي: لماذا لا تتحدث الدراسات الأكاديمية عن "المسيحية الزنجية" قياسا على "الإسلام الأسود"؟

قصة الفتح المرابطي لمملكة غانة عند نهاية الثلث الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي، ثم قصة الحملة السعدية على مملكة سنغاي عام 1591م.[3]

ويجمع جل المتتبعين على أن التطورات السياسية التي عرفتها قضية الصحراء المغربية على امتداد العقد التاسع من القرن الماضي، سيما بعد اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) بالجبهة الانفصالية، ثم انسحاب المغرب من المنظمة عام 1984، فتح عيون الطبقة السياسية بالمغرب على مجريات الأمور بإفريقيا. ومن حسن الصدف، أن هذه الفترة تزامنت مع نهاية التكوين الأكاديمي في حقل الدراسات الإفريقية لبعض الباحثين المغاربة بفرنسا، فرحبت بهم الجامعة المغربية لحاجتها الماسة لخبرتهم في الميدان، نذكر منهم على الخصوص، فاطمة الزهراء طموح وعبد العزيز العلوي،[4] ويمكن أن نضيف إليهما مصطفى ناعمي المختص في تاريخ الصحراء.

1. مرحلة الاستنبات والتأسيس

وفي شهر رمضان من صيف 1986، شاءت الظروف أن يستعرض أحد فقهاء مالي (الشيخ علي جالو) ضمن سلسلة الدروس الحسنية، تاريخ علاقات الدولة المغربية بإفريقيا الغربية، فاستحسن آنذاك العاهل المغربي فكرة الموضوع، ثم أصدر تعليماته بخلق تخصص يهتم بإفريقيا وبالتراث المشترك ما بين المغرب وباقي دول القارة.

وتُعدّ هذه المبادرة الملكية لحظة التأسيس الفعلي لحقل الدراسات الإفريقية بالجامعة المغربية؛ على أن المتابع لمسار هذا التخصص، يجد نفسه مدعوا لاستحضار مجموعة من الاجتهادات الفردية والمتفرقة، قادها جيل الرواد من الباحثين المغاربة، حيث قاربت بعض أعمالهم قضايا تهم إفريقيا.

---

[3] لمتابع تفاصيل القضيتين، يراجع: أحمد الشكري، **هل حقا قام المرابطون بغزو مملكة غانة؟** (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 1997)؛ ومبارك آيت عدي، "**حملة أحمد المنصور الذهبي إلى بلاد السودان 999هـ/1591م**"، أطروحة دكتوراه وطنية، تخصص تاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال، السنة الجامعية 2002-2003 (مرقونة).

[4] Fatima Zahra Tamouh, *Le Maroc et l'Afrique de l'Ouest au XIX SIECLE* (*1830-1894*): *Contribution a une histoire interrégionale de l'Afrique*, (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sc. Humaines, Série: Thèses et mémoires N° 75, 2017).

أثبتنا النسخة المطبوعة من أطروحة فاطمة الزهراء طموح، علما أن تاريخ مناقشتها كان نهاية العام 1982، بمركز الدراسات الإفريقية التابع لجامعة پانتيون-السوربون (باريس 1).

Abdelaziz El Alaoui, "*Le Maghrib et le commerce transsaharien, milieu du XIe siècle- milieu du XIVe siècle, contribution à l'histoire économique, sociales et politique du Maroc médiéval*", thèse de doctorat de 3ème cycle, Bordeaux III, 1983, inédite, dactylo.

ومن الأسماء التي ارتبطت بهذا الجيل، وكانت لها مساهمة انطلاقا من المشرق (العراق)، محمد الغربي، الذي اشتغل بوزارة الخارجية، انظر: محمد الغربي، **بداية الحكم المغربي في بلاد السودان الغربي**، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر 1972).

وإذا تجاوزنا محاولة الناصري (ت. 1897م) التركيبية في **الاستقصا**، يمكننا بهذا الصدد، استحضار **النبوغ المغربي في الأدب العربي** لعبد الله گنون، الصادر عن مطبعة المهدية بتطوان عام 1938، والذي وثّق فيه بعض المراسلات التي تبودلت بين السلطان السعدي أحمد المنصور (ت. 1603م) وسلطان مملكة كانم- برنو: إدريس بن علي (1564-1596م). وعلى نفس المنوال خطى الزعيم السياسي علال الفاسي (ت. 1974)، الذي عبر عن استعدادات مماثلة حينما تحدث عن دور قبيلة إيد أوعلي في نشر الطريقة التجانية بالصحراء والأصقاع المجاورة لها جنوبا، ناهيک عن دفاعه المستميت من أجل تحرر دول القارة من الاستعمار.[5]

وفي ذات السياق، يشق على المختص أو المهتم، تجاهل المؤَلـف الجماعي الذي سهر على إنجـازه بالفرنسية كوكبة من الباحثين، نذكر منهم جان برينيون وإبراهيم بوطالب، ونقصد مؤلف **تاريخ المغرب**.[6] ففي هذا المجموع نحس اهتماما بالغا بالواجهة الصحراوية للدولة المغربية في مختلف العصور، كما نعثر فيه على ومضات واستثمارات أصيلة لبعض ما جاء في مؤلفات مختصّة في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ومنها: المؤلف الضخم لريموند موني، الذي يتمتع بعمق توثيقي بالغ الدلالة، تترجمه بكل أمانة صيغة عنوانه.[7]

واستكمالا لهذه المرحلة الجنينية، نستحضر التوجهات التي بسطت هيمنتها على بعض أعمال الجيل المؤسس للمدرسة التاريخية المغربية، مثل محمد الفاسي، ومحمد إبراهيم الكتاني، ومحمد المنوني، ومحمد حجي، وإبراهيم حركات. فقد وضعت هذه النخبة اللامعة الخمائر الأولى حين انصراف عنايتها للتعريف بالمحتويات الوثائقية ذات الصلة بموضوع علاقات المغرب بباقي الأقطار الإفريقية (المتوفرة بالخزانات العامة والخاصة)، فضلا عن نزوعهم لاستغلالها في أعمالهم، كل ذلک ساهم في توجيه الاهتمام لهذه المدخرات والمواد المصدرية المخطوطة، مما منح الجيل اللاحق من الدارسين فرصة سانحة لتشكيل قاعدة بيانات متينة، اعتُمدت كلبنة وأداة أساسية في انشغالاتهم.

---

[5] عبد الواحد أگمير، "إفريقيا جنوب الصحراء في فكر علال الفاسي"، **مجلة المغرب الإفريقي**، عدد 1، (2000): 3- 43؛ ويراجع مؤلف علال الفاسي، **النقد الذاتي**، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1952). وقد تعددت طبعاته، آخرها صدرت عن المركز الثقافي العربي 2018، تقديم: سعيد بنسعيد العلوي.

[6] Jean Brignon et autres, *Histoire du Maroc*, (Paris : Hatier, 1967).

ترجم الكتاب مؤخرا (2018)، حماعة من الأساتذة: محمد الغرايب، وعبد العزيز بل فايدة، ومحمد العرجوني.

[7] Raymond Mauny,*Tableau géographique de l'ouest Africain au moyen Age*, d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie, (Amsterdam: Mémoires de l'IFAN, n° 61, 1961).

وبالعودة إلى لحظة التأسيس العملية، التي ألمحنا إليها قبل قليل، يمكننا القول إن أهم التبعات الناجمة عن المبادرة الملكية السامية لعام 1986، تمثلت في جانبين:

أولا: احتضان شعبة التاريخ بكلية الآداب بالرباط خلال السنة الجامعية 1986-1987 للفوج الأول من الطلبة المجازين الراغبين في نيل شهادة استكمال الدروس (DEA)، تخصص: الدراسات الإفريقية. وبالنظر للتشجيعات التي قدمتها وزارة التعليم العالي حينئذ، فقد ناهز عدد الطلبة المسجلين مائة طالب وطالبة،[8] أشرف على تأطيرهم المرحوم الأستاذ محمد حجي والأستاذة فاطمة الزهراء طموح، ثم توالت الأفواج خلال السنوات الجامعية التالية إلى غاية العام 1990.

ثانيا: في العام 1987، صدر الظهير المؤسس لـ**معهد الدراسات الإفريقية** التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط (صدر المرسوم المؤسس بالجريدة الرسمية تحت رقم 3907، وذلك بتاريخ 16 سبتمبر 1987)، بيد أن المؤسسة لم تبدأ عملها بشكل فعلي إلا في شهر أبريل 1990، وذلك تحت إدارة الأستاذ أحمد التوفيق؛ ولأن الأمر لم يعد ينتظر الظروف السانحة أو الصدف المواتية، فقد توافقت هذه الفترة مع ميلاد الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)، التي كان من بين أهم أهدافها تدعيم وتفعيل فكرة تعاون جنوب-جنوب،[9] وقبل ذلك بسنتين، كان القيّمون على الشأن الديني قد وقعوا شهادة ميلاد رابطة علماء المغرب والسنغال.

وتماشيا مع توجهات هذا المناخ العام، برزت محاولات فردية بالجامعة المغربية منها:

- ماجدة كريمي، **العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي على عهد المرينيين 1269-1398م**، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا، تخصص تاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 1988-1989 (مرقونة).

- محمد بلو، **إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور**، تحقيق بهيجة الشاذلي، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا، تخصص تاريخ، كلية الآداب والعلوم

---

[8] أذكر خلال هذه المرحلة، أن لائحة الطلبة كانت تشمل بعض الباحثين المغاربيين، وقد تميز منهم باحثان من موريتانيا، كان لهما مشوار علمي رائد في تحقيق تاريخ بلاد شنقيط (موريتانيا)، وإرساء دعائم المدرسة التاريخية الموريتانية: عبد الودود ولد عبد الله (ددود) والناني ولد الحسين.

[9] لقد فرضت إكراهات مظاهر التخلف بالموازاة مع التحولات الجيو إستراتيجية الناجمة عن انهيار جدار برلين (1989) واندحار المعسكر الاشتراكي، بروز توجهات جديدة لدى الزعماء الأفارقة، وبات الهاجس الاقتصادي أكثر إلحاحا في السياسات الوطنية. ومن ثمة، نلاحظ توجها عاما لتشكيل التكتلات والتجمعات السياسية والاقتصادية في كل جهات إفريقيا، سواء في غربها (سيدياو) أو شرقها وجنوبها (الكوميسا) أو شمالها (اتحاد المغرب العربي)، ناهيك عن مبادرة نيباد. وغني عن البيان، أن هذه النزعات بدأت تظهر في حالتها الجنينة منذ العام 1975، غير أنها لم تحقق نضجا، ولم يشتد عودها كقوى جهوية صاعدة إلا في خلال العقد الأخير من الألفية الثانية والسنوات اللاحقة.

الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 1988-1989(مرقونة). وقد صدر هذا العمل ضمن منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط 1996.

وبعد حصول الطلبة المغاربة على شهادة استكمال الدروس في حقل الدراسات الإفريقية، انخرطوا في إنجاز أطروحات جامعية، تخصص تاريخ، برسم نيل ديبلوم الدراسات العليا أو الدكتوراه الوطنية (بعد اعتماد الإصلاح الجديد لنظام التعليم العالي عام 1997)، وجاءت ثمرات أعمالهم مباشرة بعد منتصف العام 1991،[10] ثم سرعان ما التحق بهم زملاؤهم من الأفواج التالية:[11]

ـ أحمد الشكري، **الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي 1230-1430م**، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، السنة الجامعية 1990-1991 (مرقونة). نُشر هذا العمل في طبعة ثانية عن مركز الدراسات الصحراوية بالرباط عام 2015.

ـ خالد شگراوي، **الدين والسلطة في إفريقيا الغربية 1230-1591م**، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 1990-1991 (مرقونة).

- محمد المختار الكنتي (الخليفة)، **الطرائف والتلائد، من كرامات الشيخين الوالدة والوالد**، تحقيق شفيق أرفاك، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، س. ج 1990-1991 (مرقونة).

- سعيد حراش، **العلاقات الفكرية بين العالم العربي الإسلامي وغرب ووسط إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرنين 10-11 هـ /16-17م: من الرحلة إلى الهوية والكتابة**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 1993-1994 (مرقونة).

ـ سعيد سامي، **مساهمة في دراسة تاريخ الحياة الدينية في السودان الغربي خلال العصر الوسيط، الدين والعلم في عصر الأسكيين 1493-1591م**، رسالة لنيل دبلوم

---

[10] ألمحنا سابقا إلى أن بعض الباحثين لم ينخرطوا في المسار المرسوم، وإنما جاؤوا لحقل الدراسات الإفريقية بعد حصولهم على شهادة استكمال الدروس أو دبلوم الدراسات العليا في تخصصات تاريخية أخرى، وهذا حال ماجدة كريمي وبهيجة الشاذلي؛ وذات الملاحظة تنطبق على أحمد الأزمي وزليخة بنرمضان، حين إعدادهما لدكتوراه الدولة.

[11] لأسباب قاهرة، نعتذر للزملاء ممن لم نتمكن من توثيق أعمالهم سواء بالنسبة لدبلوم الدراسات العليا أو الدكتوراه الوطنية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الباحثين المنتمين للنظام القديم (قبل 1997) استكملوا مشوارهم العلمي، وأنجزوا أطروحات جامعية في سبيل نيل دكتوراه الدولة.

الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-ظهر المهراز، السنة الجامعية 1994-1995 (مرقونة).

ـ عبد النبي السفيوي، **الاستعمار الفرنسي في السنغال (1854-1876)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 1995-1996 (مرقونة).

- أحمد بلمقدم، **إفريقيا الغربية من خلال الصحافة الحزبية في المغرب إبان الفترة الاستعمارية: نماذج الحرية والأمة والعلم 1937-1960**، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، السنة الجامعية 1998-1999 (مرقونة).

- **الدكتوراه الوطنية**

ـ خاليد أوشن، **النشاط الاقتصادي في النيجر الأعلى من سنة 1230 إلى سنة 1591م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2000-2001 (مرقونة).

ـ مبارك آيت عدي، **حملة أحمد المنصور الذهبي إلى بلاد السودان 999 هـ/1591م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2002-2003 (مرقونة).

- الحسين عماري، **المغرب والتجارة العابرة للصحراء من القرن 15م إلى القرن 18م: إسهام في دراسة تاريخ المغرب وعلاقاته التجارية مع السودان الغربي في العصر الحديث**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2002-2003 (مرقونة).

ـ صالح شكري، **السودان الأوسط: مملكة كانم-برنو من سنة 1085 إلى سنة 1600م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2003-2004 (مرقونة).

- **دكتوراه الدولة**

ـ ماجدة كريمي، **آثار التجارة الصحراوية على المغرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من القرن 11 إلى أواخر القرن 14م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-وجدة، السنة الجامعية 1995- 1996(مرقونة).

ـ أحمد الأزمي، **الطريقة التجانية في المغرب والسودان الغربي خلال القرن 19م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس، السنة الجامعية 1998-1999 (مرقونة). صدر هذا العمل ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2000.

ـ عبد العزيز العلوي، **تأثيرات بلاد المغرب على حضارة السودان الغربي في العصر الوسيط: الدين والفكر**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس، السنة الجامعية 1998-1999 (مرقونة).

ـ سامي سعيد، **العلماء ومجتمع السودان الغربي خلال العصر الأسكي 1493-1591م**، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، كلية الآداب - الدار البيضاء، السنة الجامعية 2000-2001 (مرقونة).

ـ بهيجة الشاذلي، **الفكر السياسي عند عثمان بن فودي (1752-1817م)، مساهمة في دراسة التاريخ السياسي بالسودان الأوسط**، جامعة الحسن الثاني- عين الشق، كلية الآداب - الدار البيضاء، السنة الجامعية 2000-2001 (مرقونة). نُشرت ضمن إصدارات مركز الدراسات الصحراوية بالرباط 2015.

ـ خالد شگراوي، **الإسلام والسلطة في السودان الغربي في القرن19م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 2001-2002 (مرقونة).

ـ فاطمة الزهراء طموح، **الأمم المتحدة والدول الأقل نموا من 1964 إلى 2001**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 2002-2003 (مرقونة).

ـ زوليخة بنرمضان، **المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية ما بين القرنين 11و16م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-وجدة، السنة الجامعية 2004-2005 (مرقونة). نشرت ضمن إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط 2015.

ـ أحمد الشكري، **الشهادات السودانية ونزعات تمثلها للتاريخ المحلي إلى غاية القرن 18م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، السنة الجامعية 2005-2006 (مرقونة). نشرت ضمن إصدارات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط (2010) بعنوان: **الذاكرة الإفريقية في أفق التدوين.**

وإذا كان الجيل الثاني (فاطمة الزهراء طموح وعبد العزيز العلوي)[12] قد استفاد من تكوين أكاديمي معتبر بالجامعة الفرنسية، فإن الجيل الثالث، الذي بدأ مشواره في حضن شعبة التاريخ بالرباط، يعدّ صناعة أكاديمية مغربية خالصة. وما كان له أن يبلغ سن الرشد، ويستقيم أمره، لولا الرعاية التي أحاطه بها المختصون أو المهتمون من جيل

[12] كلاهما حصل على دبلوم الدراسات العليا بفرنسا، وبعد مشوار رائد في ميدان التدريس سواء بكلية الآداب بالرباط أو فاس، تمكنا من إنجاز أطروحتين برسم نيل دكتوراه الدولة بالمغرب. يراجع هامش رقم 4 ولائحة أطروحات الدكتوراه.

الرواد، حيث استفاد أيما استفادة من سخاء عطاءاتهم العلمية والروحية مما مهّد لبلورة معالم مرحلة متقدمة، انتقلت بنا إلى مرحلة التخصّص الأكاديمي الرصين.

2. خصوصيات التجربة المغربية في حقل الدراسات الإفريقية

بغرض تدارك التأخر الحاصل في حقل الدراسات الإفريقية بالجامعة المغربية، حاولت جل الدراسات في بداية أمرها، تحقيق تراكم كمي، كفيل بتنمية معرفتنا العلمية بهذا الجانب. وفي هذا الإطار، أنجزت – كما أبصرنا – العديد من الدراسات الجامعية إبان العقود الثلاثة الأخيرة.[13]

وأولى المعطيات اللافتة للنظر عند استعراض لائحة الرسائل والأطروحات الجامعية المنجزة لحد الآن، تؤشر على أننا تجاوزنا صعوبات البداية بسلاسة، وولجنا مرحلة الطموحات الأكاديمية الرصينة. ولو حاولنا حصر لائحة عدد الأعمال الأكاديمية، لوجدنا أنها لا تزيد عن الثلاثين في أحسن الأحوال؛ علما أن بعض الباحثين، لهم مساهمات إن على مستوى دبلوم الدراسات العليا، أو على مستوى دكتوراه الدولة؛ زد على ذلك، أن قلة قليلة من تلك الرسائل الجامعية عرفت طريقها نحو النشر.

وأهم ما ميز هذه المرحلة، التي ما نزال نعيش مخاضها، أنها اهتمت أساسا بمجال جغرافي دون غيره، حتى إنه يمكننا القول، إن جل الدراسات ركزت على منطقة غرب إفريقيا دون غيرها. وإذا استثنينا أعمال بهيجة الشاذلي وصالح شكري، فإن الأطروحات المعنية لم تدرج في صميم عملها منطقة حوض التشاد، التي تعرف بمنطقة السودان الأوسط، واقتصرت على ما يعرف بالسودان الغربي. ويظهر أن الأسباب الثاوية خلف هذا النزوع، إنما تعود أصلا لعمق الروابط التاريخية، التي جمعت المنطقة بالمغرب خلال القرون العشرة الأخيرة، وهي روابط وثيقة وخصبة، تفوق في حجمها وثقلها علاقات المغرب مع منطقة حوض التشا أو السودان الشرقي.

وبالنسبة للمعيار الزمني أو ما يعرف لدى أهل الاختصاص بالتحقيب التاريخي، نلاحظ انجذاب الكثير من الدارسين نحو فترة العصر الوسيط والحديث، حيث حظيا بعناية بالغة. ويبدو أن سبب هذا الإغراء، يكمن في ميلهم لتأصيل البدايات أو البحث عن الدرجة الصفر في السرد التاريخي، علما أن الوفرة النسبية للمواد المصدرية

---

[13] باعتبار الخلفيات الثقافية التي كانت وراء تأسيس معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، علاوة على البنود المسطّرة في مرسوم التأسيس لعام 1987، فقد توجهت العناية للاهتمام بالجانب التاريخي في العلاقات المغربية مع باقي الأقطار الإفريقية؛ وإذا ما نجح المعهد في رسم إستراتيجية واضحة المعالم لمستقبل حقل الدراسات الإفريقية بالمغرب، فإنه لا محالة، سينتقل بنا لتغطية الاختصاصات الأخرى، مثل العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

العربية ذات الصلة بتاريخ بلاد السودان (بلاد التكرور) أو إفريقيا الغربية بحسب الاصطلاح المعاصر،[14] عززت رغباتهم وميولاتهم.

وفيما يخص النقطة الأخيرة، نود التذكير بأن مجموع المواد المصدرية المتعلقة بتاريخ بلاد السودان إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، تعاني من فقر مدقع في العناصر الإخبارية التي تطرحها؛ وبصفة عامة، يمكننا ترتيبها ضمن قسمين أساسيين: محلية وأجنبية. والمحلية منها، تشمل بجانب الرواية الشفوية والآثار المادية الصامتة، كل ما أنتجه ودوّنه السودان بغاية التصنيف التاريخي جزئيا أو كليا، عفوا أو قصدا؛ فيما يندرج تحت عنوان المصادر الأجنبية: كل ما خلفه العرب والأوروبيون من كتابات ذات الصلة بتاريخ إفريقيا.

وبالاستناد إلى المساهمات المتلاحقة والمتعددة بهذا الشأن، فقد جرت العادة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتاريخ بلاد السودان، وضع ترتيب لمختلف المواد المصدرية، يستلهم الخطاطة التالية: 1) المصادر العربية. 2)، المصادر الأوروبية. 3)، المصادر السودانية المدونة. 4)، الرواية الشفوية. 5)، ثم الأعمال الأركيولوجية.

والترتيب المرسوم أمامنا، إنما يراعي المعيار الزمني أو التواتر الزمني ليس إلا. ذلک أنه منذ القرن الهجري الثاني وإلى نهاية القرن العاشر (8-16م)، احتكرت المصادر العربية[15] جلّ معلوماتنا وأهمها عن المنطقة؛ وفيما قفزت المصادر الأوروبية للصدارة على امتداد القرن الهجري العاشر (16م)، وزادت قوة احتكارها لها مع توالي العقود والقرون، أخذت المصادر السودانية المدونة تفرض نفسها خلال القرن 11هـ/ 17 للميلاد.

وقد كان طبيعيا أن يهتدي الرعيل الأول بهدي المؤشرات التي تطرحها الشهادات المصدرية العربية، فاستغلها بشكل مكثف في تأسيس رؤيته التاريخية، ثم حاول البناء عليها بقصد إظهار حيوية العلاقات ما بين ضفتي الصحراء، مع التشديد على جوانبها المشرقة والإيجابية. من ثمة، قدّم الجيل الأول نظرة تجاوزت بكثير تلك

---

[14] تتداول الدراسات اصطلاحات موازية، تؤدي ـ تقريبا ـ نفس مفهوم بلاد السودان: السودان النيجيري، والسودان الغربي، والفضاء السنغامبي؛ ويميل بعض الباحثين العرب إلى استعمال تعبير عام: "إفريقيا فيما وراء الصحراء".

[15] سبق للأب جوزيف كيوك أن قدم دراسة قيمة برسم نيل دكتوراه الدولة، حاولت استعراض جل هذه المواد المصدرية العربية، فنشرها عام 1975، ثم أعاد نشرها بعد أن نقحها عام 1985، انظر:

Joseph Cuoq, *Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du 8è au 16è siècle* (*Bilad al-Sudan*), (Paris: CNRS, 2 éd, 1985).

وللاستزادة عن موضوع المصادر المختلفة المعتمدة في كتابة تاريخ إفريقيا، يراجع: أحمد الشكري، **الذاكرة الإفريقية في أفق التدوين إلى غاية القرن 18م (نموذج بلاد السودان)**، (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية 2010)، الفصل الأول، 39-105.

النظرة التي بسطتها أمامنا بعض دراسات الإفريقانيين (Africanistes) أو رجالات الإدارة الاستعمارية، التي اجتهدت خلال النصف الأول من القرن العشرين في التشويش على تلك العلاقات.

أما الجيل الثاني أو الذي تلاه من الباحثين المغاربة، فقد أشّر مع مطلع العقد التاسع من القرن الماضي على بداية مرحلة متطورة، تميزت برغبة ملحة في تأكيد الذات إزاء المدرسة الغربية، التي راكمت تجربة غنية على امتداد القرن العشرين. وفي هذا المسعى، عمل الباحثون على تقديم قراءة نقدية جدية لجل المصادر العربية ذات الصلة بالموضوع. ورغبة منهم في الاستقلال بخاتم التوقيع، حاولوا جهد الإمكان التخلص من تبعات مرحلة الاستهلاك والاجترار والاستتباع.[16] وفي هذا الباب، حققوا تقدما لا يستهان به في حقل الدراسات الإفريقية، حيث تمت مراجعة الكثير من التصورات المطروحة على الساحة الأكاديمية، نذكر منها:

- اجتهاد فاطمة الزهراء طموح في إعادة الاعتبار للتجارة الصحراوية خلال القرنين 18 و19م وما واكبها من تطورات ثقافية، وذلك بعد أن أجمع جل الدارسين على انتصار الكارافيلا على الجمل سفينة الصحراء نهاية القرن 16م.

- إصرار عبد العزيز العلوي على نظرة جديدة في تقييم حجم تجارة الرقيق ما بين ضفتي الصحراء خلال العصر الوسيط، ثم تأكيده على دور الخوارج في نشر الإسلام ببلاد السودان؛ وعلى هديه سار أحمد الأزمي، حيث عمل على تأصيل تاريخ الطريقة التجانية سواء بالمغرب أو إفريقيا الغربية مرورا بالصحراء الشنقيطية الفاصلة بينهما.

- إذا كان أحمد الشكري قد انشغل بقضية الرأي السائد بشأن الغزو المرابطي للمملكة غانة نهاية الثلث الثاني من القرن 11م قبل بسط القول في تاريخ مالي، فإن خالد شگراوي – مستعينا بالمنهج الأنثروبولوجي – غير زاوية النظر، وانصب جهده على التعريف بهجرات الفلان ببلاد السودان، وعلاقة هذه الدينامية بالوضع السياسي في منطقة الساحل؛ بينما انخرط سامي سعيد في توجّه يرمي إلى تقديم قراءة جديدة لتاريخ الثقافة العربية الإسلامية على عهد الأسكيين خلال العصر الوسيط.

[16] لقد كانت البداية محفوفة بصعاب غير هينة، ومن آثارها على أعمال الباحثين المغاربة، أن حصيلة أعمالهم خلال العقد الأخير من القرن الماضي، تأثرت كثيرا بالموروث المعرفي الفرنسي، واصطبغت بتوجهاته العامة.

- عبرت كل من بهيجة الشاذلي وزليخة بنرمضان عن مشاغل موضوعية موازية، بيد أنه بالنظر لهشاشة موقع الدرس العربي بالجامعة المغربية، فقد حرصتا على إقامة صرحه وترسيخ بنيانه، سواء تعلق الأمر بالسودان الغربي أو السودان الأوسط.

ومما يحسب لعناصر هذا الجيل أيضا، أنهم تمكنوا من خلال أعمالهم استحضار مجمل الأطروحات السائدة في حقل الدراسات الإفريقية، خاصة منها الرائجة في دول إفريقيا جنوب الصحراء أو أوروبا أو أمريكا.[17] وقد كان ذلک الاستحضار مثمرا للغاية، لأنه غالبا ما كان يأتي في سياق قراءة نقدية جدية، أسهمت، دون ركوب شهوة التنظير، في إبراز تعدد زوايا النظر لدى كل مدرسة بعينها (المدرسة العربية، والإفريقية، والغربية). وفوق ذلک، ساعدت على تصحيح عدد غير قليل من المعلومات التاريخية، بحيث لم يعد مقبولا الآن، القول بأن البكري زار بلاد السودان منتصف القرن 11م، أو أن ابن حوقل تجاوز في رحلته الصحراوية منتصف القرن 10م، مدينة أودغشت جنوبا.

لقد حققت الدراسات المنجزة العديد من الإشراقات المعتبرة، ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلک، موقعها المُقدّر ضمن اللوائح البيبليوغرافية للباحثين المختصين، ناهيک عن مطالبة البعض بترجمة أهم تلک الأعمال للفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

والميزة الأخيرة التي تستدعي الرصد والتأمل، تتجلى في أن جل الباحثين المغاربة، أولوا عناية خاصة لمسألة رسم الأعلام البشرية والجغرافية المنتمية لبلاد السودان، مما جعلهم يساهمون بجدية في تعريب الدرس العربي المتعلق بإفريقيا؛ ومثل هذا الأمر، لم يكن يحظى بالعناية اللازمة في الدراسات العربية السائدة، بما فيها تلک التي أشرفت عليها مؤسسات ذات ثقل ثقافي عالمي، مثل اليونيسكو. ونقصد أساسا، العمل الضخم المتمثل في "**تاريخ إفريقيا العام**"، الذي سهرت اليونيسكو مطلع عام 1982 على إنجازه في ثماني مجلدات، حيث نقع به على الكثير من التشوهات المعيبة، نسجل منها النماذج التالية: أسكيا = عسكيا / تنبكت = طنبكتو= تمبوكتو/ الأشنتي = الشنتي/ الفلان = البول، إلى غير ذلک من التشوهات مما نقع عليه في بعض الدراسات أو الترجمات العربية، مثل استعمال رسم ماكنة عوض ماسن (= ماسنة)، أو غانا عوض غانة، أو ادجني عوض جني.[18]

---

[17] نعتقد أن الوقت قد حان للاستفادة وتبادل الخبرات مع الباحثين المختصين المنتمين لآسيا؛ ذلک أن إنجازات مراكز البحث في روسيا واليابان والصين وغيرها من الدول تغري بالمتابعة.

[18] عندما نترجم اسم قبيل (Peul) عن الفرنسية أو الإنجليزية إلى البُول، فقد تؤدي بنا هذه الترجمة، إلى استدعاء قبيل بولَـلَه المنتشر في حوض التشاد أكثر مما تستدعي القبيل المقصود: أي الفلان أو الفلاته بلغة الكانوري. ونفس الخلط والتشويش يمكن أن يحدث للقارئ

وحينما ننتقل لرصد المصاعب التي يعاني منها حقل الدراسات الإفريقية سواء تعلق الأمر بالعصر الوسيط أو غيره، نجدها تبرز أولا في قلة عدد المختصين، وكما الشأن في جميع التخصصات والصناعات، فإن مثل هذا العائق، يشرع الأبواب أمام المتطفلين، مما يؤثر سلبا على المسار المعرفي.[19]

ثانيا: على الرغم مما راكمته التجربة المغربية والعربية عموما في حقل الدراسات الإفريقية، فإن الدرس العربي ما يزال غير قادر على استغلال الرواية الشفوية، أو بالأحرى لم تتهيّأ له الظروف المناسبة والإمكانيات الموضوعية، الكفيلة باستثمارها بجانب المصادر الأخرى سواء كانت عربية أو أوروبية أو غير ذلك.

وليس في هذا الاعتراف ما يحرجنا أو يضايقنا، بقدر ما يحفزنا ويساعدنا على تلمس الإمكانيات الحقيقية، المعرفية منها والمادية، المتوفرة للمشتغلين في حقل الدراسات الإفريقية بالمغرب أو في غيره من الأقطار العربية.

والواقع، أن الدرس العربي المتعلق بإفريقيا، ما يزال عالة على الدراسات الأعجمية فيما يخص استغلال الرواية الشفوية، مما يكبح نموه الطبيعي. ونأمل أن يبدأ التفـكير جـديا في المسألة، إن أردنا تجاوز الوساطة المعرفية في علاقـاتنا بإفريقيا. ولن يتأتى لنا ذلک، إلا بتعلم اللهجات واللغات الإفريقية، ذلک أن "المؤرخ الذي يدّعي كتابة تاريخ الجماعة بغير امتلاک لغتها، مقصّـر حتما في كتابته".[20]

ثالثا وأخيرا، هنالک صعوبات جدية فيما يخص التعاون العلمي ما بين مراكز البحث في القارة الإفريقية. ومثل هذه الثغرة، لا تساعد الدرس العربي المتعلق بإفريقيا على تحقيق طفرة سريعة، كفيلة بمواكبة الإنجازات المحققة في الغرب أو في غيره من الجهات، كما أنها لا تحرضنا على الاستقلال بأسئلتنا في التناول التاريخي. وترتيبا على ما تقدم، فإن الدراسات العربية عادة ما تعيد إنتاج أسئلة أو قضايا، قد لا تهمنا بصفة جدية، أو أنها لا تمت بصلة لواقع العلاقات فيما بين مختلف جهات القارة. وبذلک،

حينما نحوّر أو نشوّه المقطع الأول من اسم مدينة تنبكت: تـن، ليصبح: طـن أو طـم. ومعلوم أن العشرات من أسماء الأشخاص والمواقع في المجال المغاربي والصحراء التكرورية، تبدأ بذلک المقطع: تـن، مثل تندوف، تنمل، تنجداد، تين يسلي، تين وال؛ ومن أسماء الأشخاص نجد: تـنـيـض وتـنكل. وتـن كلمة أمازيغية الأصل، وتعني في العربية: ذات. انظر: محمد شفيق، **الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية**، (الرباط: أكاديمية المملكة المغربية 1999)، 93.

[19] جرت العادة في الكتابات السودانية والشنقيطية استعمال كلمة المغرب للدلالة على الغرب بالمعنى الجغرافي، بينما يتم توظيف كلمة الغرب لديها للدلالة على المغرب الأقصى. وتبعا لهذه التحديدات، ينخدع البعض في المقاصد المرجوة، ويتوهم قصصا لا صلة لها بتاريخ علاقات المغرب مع باقي الأقطار الإفريقية.

[20] إبراهيم بوطالب، "الذاكرة والتاريخ"، **مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي**، العدد1 (2003): 23.

يؤثر هذا المعطى السلبي على المسار، بحيث يصبح عاجزا عن تحقيق الاستمرارية أو التراكم المطلوب.

3. مقتضيات المرحلة وآفاق الاستشراف

إذا كان الغرب (بالمعنى الحضاري) يتحدث عن محاولات احتواء ثقافي بعد مرحلة الاستعمار، فإن مشاغلنا في علاقاتنا بدول إفريقيا مرتهنة بأولويات ذات خصوصية مغايرة؛ فإنها خصوصية مثخنة بثقل الماضي (التاريخ) وتحديات الحاضر(العولمة) فضلا عن هواجس المستقبل الصعبة. وفي هذا المنحى، لا يمكن لأحد أن يتنكر أو يتجاهل ما يتوفر لمعاهد الدراسات الإفريقية في الغرب من تجربة رائدة في الميدان، بات من الصعب علينا مواكبتها أو مجاراة وتيرتها. وما لم نسارع إلى رسم استراتيجية محكمة تراعي ما تقدم من معطيات، فسنظل عالة على ما ينتجه غيرنا.

بناء على ما تقدم من اعتبارات، فقد كان طبيعيا أن ينجذب الاهتمام في بداية الأمر لتحقيق تراكم كفيل بتوضيح الصورة التاريخية عن إفريقيا جنوب الصحراء وعن تاريخ علاقات المغرب بامتداداته الروحية والثقافية جنوبا. وصحيح كذلك أن الجيل الجديد، حاول جهد مستطاعه أن يرتقي بنا من مرحلة الاستهلاك والاجترار ليعانق مرحلة التفاعل المنتج والخلاق.

ومثل هذا التطور الحاصل، يدعونا لتجاوز خصوصيات المرحلة السابقة، التي انشدت إلى محاولة استعادة اللحظات المشرقة في علاقاتنا بإفريقيا بغاية التمجيد، بحيث انصرف الكثير من جهدها إلى العمل بقصد تنقية صلاتنا من الشوائب التي خلفها دهاقنة الاستعمار.[21] ويبدو أن مقتضيات المرحلة الراهنة، تدعونا لتجاوز هذه الوظائف التي طوقنا بها أنفسنا أكثر من اللازم، وتحفزنا للانتقال لمرحلة تؤهلنا للانخراط في مشروع معرفي، قادر على تأصيل موقعنا الإفريقي بمنهجية تستشرف المستقبل أكثر مما تثقل حاضره بماضيه.[22]

---

[21] ما تزال آثار تلك الشوائب حاضرة في عدد غير قليل من كتابات الجيل الجديد من الباحثين الأفارقة والأوروبيين. وينعكس ذلك بشكل جلي عند تناولهم للعلاقات فيما بين ضفتي الصحراء؛ ذلك أن الزخم الذي عرفته هذه العلاقات على جميع المستويات خلال القرون العشرة الأخيرة، يصبح غير ذي قيمة أمام لحظة صدامية استثنائية دامت أقل من أربع ساعات: غزوة أحمد المنصور الذهبي لمملكة سنغاي عام 1591م !!

[22] من القضايا المثيرة بهذا الشأن، أن الجانب الاقتصادي في التوجهات المغربية الآنية، استطاع باقتدار معتبر أن يستوعب متطلبات اللحظة، إذ حقق إنجازات رائعة في ظرف قياسي، بفضل الإستراتيجية المحكمة للعاهل المغربي الملك محمد السادس؛ ويكفي هنا أن نعلم بأن المغرب أضحى ثاني دولة إفريقية مستثمرة في القارة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تواصلت هذه الإنجازات في بعدها الروحي والإنسي، تجلت في إقامة **معهد محمد السادس لتكوين الأئمة** عام 2015، ثم تلتها مباشرة بعد ذلك مبادرة إحداث **مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة.**
ونأمل أن يساير الجانب الأكاديمي هذه الثورة الهادئة، وأن نتجاوز العتبات المعرفية المغرقة في الرد على الخطاب الاستعماري أو استهلاك تاريخ إفريقيا من خلال الوساطة المعرفية الأجنبية، فمثل هذه الانشغالات باتت متجاوزة، وربما أصبحت مضرة بنا في كثير من الأحيان.

انطلاقا من هذه الهواجس المعرفية والهموم المنهجية، نقترح أن يتوجه الاهتمام للاعتناء بقضيتين أساسيتين في حقل الدراسات الإفريقية، نعتبر الانشغال بهما والاشتغال عليهما، مدخلا غاية في الأهمية بالنسبة للدرس العربي المتعلق بإفريقيا جنوب الصحراء.

أولاهما: ضرورة الانخراط في مشروع منظم يرمي إلى تحقيق وإخراج النصوص المصدرية العربية ذات الصلة بالموضوع والعمل على تقديم قراءة علمية دقيقة لها، ثم السهر على ترجمتها إلى اللغات الحية.

ثانيهما: الاجتهاد في ترجمة الدراسات والأعمال المتميزة إلى اللغة العربية، ثم في مرحلة لاحقة يمكن أن نعتمد الترجمة من العربية إلى اللغات الحية. وفي هذا المسعى، فإن الحاجة إلى اعتماد الترجمة كهدف أساس، يمكن أن يشكل استراتيجية حاسمة في تنمية حقل الدراسات الإفريقية بالفضاء الأكاديمي العربي.

ونرى أن الإضافة القيّمة التي يمكن أن يقدمها العرب في حقل الدراسات الإفريقية، إنما تمر عبر الانخراط والاشتغال في/على هاتين القضيتين أو المحورين.

ولئن كان الداعي لتحقيق الشرط الأول، يمنح ميزة للباحثين العرب من أهل لغة الضاد، ويسلح قدراتهم في مجال التعاون العلمي مع المؤسسات الدولية الرائدة في حقل الدراسات الإفريقية؛ فإن الانخراط في القضية الثانية (الترجمة)، يرفد المحور الأول، ويغذيه بما يرقى بمستوى الدرس العربي إلى الآفاق المأمولة. وتستمد قضية الترجمة مصداقيتها من عنصرين أساسيين:

الأول، يهدف إلى ضرورة تكييف اللغة العربية مع تاريخ إفريقيا سواء على المستوى اللغوي أو الاصطلاحي. وفي هذا المجال، فإننا نعاني من نقص فادح يطال حتى الرسائل والأطروحات الأكاديمية في جل الجامعات العربية، بل يمكن أن نلمسه في أعمال أبرز الباحثين والمفكرين العرب أحيانا. ولا ريب، أن اعتماد الترجمة كتوجه جوهري، سيساعدنا أكاديميا على تأصيل وتوطين الدرس العربي المتعلق بإفريقيا، وبموازاة مع ذلك، سيسمح بتصحيح تصوراتنا الموروثة عن إفريقيا، كما أنه سيساهم في نشر الثقافة الإفريقية على نطاق أوسع بين الجمهور العربي.

ولا يسعنا بهذا الصدد، الكلام عن ضرورة تكييف اللغة العربية مع تاريخ إفريقيا دون أن نشير لمسألة غاية في الأهمية، ومفادها يتجلى فيما يمكن تسميته بطغيان اللغة الاحتمالية في أسلوب الدارس المهتم أو المختص. وباعتبار هذا النزوع، يجنح القلم لتوظيف التعبيرات الدالة عن ضعف اليقين، فيلجأ طوعا أو مكرها إلى استعمال عبارات

من قبيل: الغالب على الظن/ نعتـقد أو نرى/ يمكن القول أو المظنون، الخ. والحالة هذه، تحتل الأفعال القلبية (رأى، ظن، حسب، درى، خال، زعم. الخ)، مكانة مخصوصة في أسلوب الدارس.

حقيقة إن المختصين في التاريخ أو العلوم الإنسانية بصفة عامة، غالبا ما يستعينون بمثل هذه التعابير مخافة ظهور أو اكتشاف مصدر جديد ينسخ السابق، أو مخافة توريط أنفسهم في متاهات قد تكون مجانبة للصواب،[23] على أن الأمر بالنسبة لتاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، يأخذ مساحة أكثر من اللازم، حيث يشكل الأسلوب الظني أو الاحتمالي، ملمحا أساسيا في كتابات جل الباحثين المتمرسين من ذوي الحنكة والاختصاص الدقيق، وذلك نتيجة كمية وطبيعة المواد المصدرية المتاحة.

ومما يزيد في تأبيد الظاهرة وترسيخها، أن الواقع المحلي في فترات مختلفة من سيرورته التاريخية، تميّـز بنوع من التشظي السياسي والإثني، الأمر الذي يصعب معه إيجاد تصور واضح المعالم حول تاريخ بلاد السودان (إفريقيا الغربية)، إن على مستوى التناول الأكاديمي أو على مستوى الأداء اللغوي. وفي ضوء هذه الملاحظة، يمكننا أن نتفهم الشدائد الجمّة التي تعانيها المحاولات الرامية للترجمة، أو تلك التي تستهدف تكييف اللغة العربية مع تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء. ولعل في هذا ما يبرر الضعف الفاضح للدرس العربي في التعبير عن تاريخ مملكة جولف والفضاء الحَوْسي أو مملكة كانم-برنو خاصة قبل نهاية القرن 12 للميلاد، أو بعد ذلك خلال القرنيين 17 و18م، حيث قلما نعثر على دراسة تمكنت بوضوح وسلاسة من استعراض تاريخ هذه المناطق بما يوافق أفق انتظار القارئ العربي، فأحرى المهتم أو المختص. ولا سبيل لنا لتجاوز هذا العائق إلا بمراكمة التجارب في حقل الترجمة، والعمل على إنجاز معاجم عربية خاصة بالأعلام البشرية والجغرافية.

والعنصر الثاني الذي يستدعي الترجمة كغاية استراتيجية لتوجهاتنا، يتمثل في ضرورة مكافحة التسيّب الذي يطبع الكثير من الأعمال المترجمة (المعروضة على القارئ العربي)، وهو تسيّب لم تسلم منه حتى الأعمال التي تبنّتها مؤسسات ثقافية ذات وزن جهوي أو عالمي. وههنا، تقدم النسخة العربية للعمل الذي أصدرته اليونسكو بعنوان:

---

[23] غني عن البيان، أن للأمر علاقة وثيقة بمسألة المصداقية والموضوعية في العلوم الإنسانية؛ وقد تناولت الكثير من الدراسات هذه القضية من خلال معالجتها لإشكالية: "الذاتية والموضوعية في الكتابة التاريخية". ونرى أن الوعي باستحالة الموضوعية، هو ما يضفي على العمل التاريخي لبوسا موضوعية. انظر: إدوارد كار، **ما هو التاريخ؟** ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980)، 136.

تاريخ إفريقيا العام، شاهدا بليغا على ما نقصده ونرومه؛ إذ يكفي، الرجوع إلى المجلد الأول من ذات التأليف في نسخته العربية، ليقف القارئ على الصعوبات المختلفة الحافة بإنتاج نص عربي حول المعرفة التاريخية المتعلقة بإفريقيا جنوب الصحراء؛ فهنالك نقف على نصوص ومقالات يصعب قراءتها فبالأحرى فهمها. وفي نفس السياق، فإن رسم الأعلام البشرية والجغرافية بالكتاب، يطرح مشكلا جديا، يدعونا للنظر في أمر سحب النسخة العربية إلى حين تصحيحها.

وقصارى القول، إن قضية تحقيق المصادر العربية المتوفرة في منطقة الساحل والصحراء، ثم اعتماد الترجمة كتوجه استراتيجي، يندرجان ضمن الأولويات الملحة؛ على أن ذلك لا يمنعنا من الاهتمام بقضايا غاية في الأهمية بالنسبة للوقت الحاضر، مثل قضية التحركات البشرية (الهجرة) وعلاقتها بالنموذج التنموي المطلوب، أو التركيز على قضايا ذات طابع تقني، مثل موضوع المكاييل والموازين، أو تقنيات استغلال الماء ووسائل ترشيد استعماله.

الكتابات التاريخية في مواضيع الغرب الصحراوي

عبد الحميد فائز
باحث في علم الاجتماع

استأثر الغرب الصحراوي، كموضوع للبحث التاريخي والإثنوغرافي، باهتمام الدوائر الاستعمارية الفرنسية والإسبانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بصفة خاصة. وتحاول هذه الورقة متابعة الأبحاث والدراسات المنجزة في السياق الكولونيالي ثم المرحلة اللاحقة التي عرفت تهيئ الشروط الأكاديمية لإنجاز أبحاث متخصصة، مروراً بتقديم تجارب مؤسساتية لحقل الاشتغال في المواضيع المتصلة بالأبحاث والدراسات الصحراوية. وتغطي هذه الورقة الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1915 إلى حدود 2019، دون أن ندعي القيام بتقييم موضوعي بما يقتضيه الأمر لوضعية النشر أو الإحاطة الشاملة بكل الأعمال المنشورة. وسيتركز الاهتمام على محاورات مركزة لبعض المقاربات والإشكالات والمفاهيم الإجرائية والزوايا المنهجية المعتمدة في هذه الأبحاث والدراسات العابرة للحدود الجغرافية والتخصصات الحقلية، إذ تتوخى هذه المساهمة، الانشغال في آخر المطاف، بالأعمال المنجزة في التاريخ على وجه الخصوص.

1. الصحراء في الإنتاج الكولونيالي

تكاثفت الأبحاث التاريخية والإثنوغرافية التي أنجزها الضباط الفرنسيون حول عالم الغرب الصحراوي بصورة عامة انطلاقا من الربع الأول من القرن العشرين.[1] وقد تمت هذه الأعمال، كما هو معلوم، في السياق الاستعماري (إسبانيا وفرنسا) للمناطق الممتدة من واد نون نحو تيرس وكذا المجال الموريتاني الحالي. وفي هذا السياق انشغل بول مارتي (Paul Marty) في أعماله الموسوعية بإعادة رسم التاريخ المحلي للقبائل الصحراوية وفق تقسيم ينظر إلى الغرب الصحراوي انطلاقا من الجنوب. ويظهر ذلك في دراسته الأولى سنة 1915 عند إطلاقه على قبائل واد نون والساقية الحمراء وتيرس والقبائل الواقعة جنوب الصحراء الأطلنتية تسمية: "قبائل موريتانيا العليا".[2] وقد ظهر

[1] أنجزت قبل هذا التاريخ بعض التقارير والأبحاث المحتشمة حول المجال الجغرافي والقبلي بصفة خاصة، من بينها ما أنجزه الكولونيل فيدْرب (Faidherbe) بالسنغال حول المجال الجغرافي الممتد ما بين واد نون والسودان. وكان المقال استكشافيا وتقريريا أكثر منه دراسة متخصصة، انظر:

Louis Faidherbe, "Renseignements géographiques sur la partie du Sahara comprise entre l'oued Noun et le Soudan", *Nouvelles Annales des Voyages*, t 3, (1859): 129-156.

[2] Paul Marty, *Les tribus de la Haute Mauritanie* (Paris: Comité de l'Afrique française, 1915).

هذا النزوع في أعماله اللاحقة عندما انكب على دراسة القبائل الصحراوية بالمجال الأميري ومنطقتي الحوض والسّاحل بموريتانيا الراهنة، قبل أن ينجز في سنة 1921 مونوغرافية مختصرة حول منطقة وادي الذهب.[3] وقد واصل ألبير ليريش[4] (Albert Leriche) في سنوات الخمسينيات والستينيات هذا المسعى البحثي، بنشره دراسات لا تقل أهمية عما كتبه مارتي.

كل الدراسات التي تناولت الجزء الشمالي من الصحراء الأطلنتية كانت بأقلام ضباط عسكريين تقمصوا دور باحثين متمرسين بدرجات متباينة. وقد استطاع فريدريک دولاشابيل[5] (Fréderic de Lachapelle) وڤنسان مونتاي[6] (Vincent Monteil) أن ينجزا أعمالا ذات قيمة بحثية إثنوغرافية وتاريخية حول تكنة. بينما أسهمت المونوغرافيات – متفاوتة الأهمية – التي أنجزها ضباط وإداريون كولونياليون فرنسيون من أمثال هنري مارتن[7] (Henri Martin)، جان بيير شار[8] (Jean-Pierre Charre) ودوفورست[9] (De furst) في تقديم وصف تاريخي وإثنوغرافي لقبائل تكنة والساقية الحمراء ووادي الذهب. فضلا عن دراسات عديدة نشرها هؤلاء في المجلات الاستعمارية التي اختص جزء منها بدراسة غرب إفريقيا. وخاصة منها المجلات الصادرة عن **المعهد الأساسي لإفريقيا السوداء** (IFAN)، و**معهد الأبحاث الصحراوية**[10] (IRS) بالجزائر وأبحاث **مركز الدراسات العليا حول الإدارة الإسلامية**[11] (CHEAM) منذ تأسيسه سنة 1936. وظلت غالبية هذه الأبحاث والتقارير حبيسة الأرشيفات العسكرية الفرنسية

[3] Paul Marty, “Le Sahara espagnol (Rio de Oro)”, *Revue Monde musulman*, t.46, (1921): 161-213.

[4] انظر على سبيل المثال:
Albert Leriche, “Notes sur les classes sociales et sur quelques tribus de Mauritanie”, *Bulletin de l’IFAN*, vol. 17, no 1-2, (1955): 173-203; Albert Leriche, “Des châtiments prévus par la loi musulmane et de leur application en Mauritanie”, *Bulletin de l’IFAN*, Série B: Sciences humaines, vol. 19, no 3, (1957): 446-463.

[5] Frédéric De la Chapelle, “Les Tekna du Sud marocain: Etude géographique, historique et sociologique”, *Bulletin du Comité de l’Afrique française et du Maroc*, n° 12, (1933): 21-35.

[6] Vincent Monteil, *Notes sur les Tekna*, Institut des Hautes Etudes Marocaines, (Paris: Larose, 1948).

[7] Henri Martin, “Les Oulad bou Sba: Une tribu marocaine en Mauritanie”, *CHEAM*, n 3108, (1937); “ Les tribus du Sahel et du Rio de Oro”, *Bulletin de l’IFAN*, no 1, (1939): 587-629.

[8] Jean-Pierre Charre, “Les Reguibat L’Gouacem. Système juridique et social”, *Revue de géographie alpine*, tome 54, n°2, (1966): 343-350.

[9] Le Capitaine De Furst, *Etude sur la tribu des Aït Oussa*, 1939, Centre d’Etudes et de Recherches Entreprendre (Assa: 2011).

[10] حول مجمل الأبحاث التي أنجزت حول الغرب الصحراوي في سياق المرحلة الكولونيالية، انظر: حسن حافظي علوي ومحمد الناصري، (تقديم) ضمن بيير بونت، **الساقية الحمراء**، م س؛ رحال بوبريک، (تنسيق وتقديم)، **مجتمع الصحراء من خلال الكتابات الاستعمارية**، (القنيطرة: المطبعة السريعة، 2010)؛ محمد دحمان، "الكتابات التاريخية حول منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب: قراءة سوسيو-تاريخية"، **مجلة المناهل**، عدد رقم 89-90، يونيو، (2011): 67-86؛ **الساقية الحمراء ووادي الذهب في الكتابات الإسبانية** (1885-1933)، (الرباط: 2014).

[11] قبل أن يتحول اسم المركز إلى **مركز الدراسات العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثة** سنة 1973.

الموجودة بمركز أرشيف ما وراء البحار بإيكس أون بروڤانس (Aix-en-Provence) وأيضا في الأرشيف الديبلوماسي بنانت (Nantes) والأرشيف العسكري فنسان (Vincennes) والأرشيفات الوطنية بداكار.[12]

عرف الاهتمام الفرنسي المتزايد بحقل الدراسات الصحراوية تحولا نوعيا سنة 1930 مع تنظيم **معهد الدراسات العليا المغربية** التابع للإدارة الاستعمارية الفرنسية مؤتمرا مخصصا للصحراء بمشاركة إسبانية رسمية. وقد نشرت أعمال المؤتمر في عدد خاص من مجلة **هسبريس** (*Hespéris*) في السنة ذاتها. بمساهمة دولاشابيل وروبير مونتاني[13] (Robert Montagne) ومارتي[14] وهنري تيراس،[15] (Henri Terrasse)، ثم روبير ريكارد[16] (Robert Ricard) وكولين[17] وآخرين. مع تقديم بيبليوغرافيا خاصة بالأبحاث المنجزة حول الصحراء.

ولم تكن الإنتاجات التاريخية الإسبانية في المرحلة الاستعمارية أقل قيمة بحثية من مثيلتها الفرنسية، إذ مكنت أعمال العسكريين الإسبانيين والأكاديميين مثل أعمال ضون أنخيل دومينيك لفوينتي[18] (Ángel Doménech Lafuente) وكول أندريس[19] (Coll Andres) وأنخيل فلوريس موراليس[20] (Ángel Flores Morales) من تعميق البحث حول التاريخ الاجتماعي للمنطقة التي كانت تحتلها إسبانيا بالجنوب المغربي. بينما ظل البحث الأنثروبولوجي الراهن يُدين في التعرف الأولي على المجتمع الصحراوي في الساقية الحمراء ووادي الذهب وتيرس إلى الدراسة الأنثروبولوجية التي أنجزها خوليو كارو باروخا (Julio Caro Baroja).[21]

---

[12] انظر بخصوص هذه الأرشيفات: الجيلالي العدناني، "الوثائق الخاصة بالصحراء في إيكس أون بروفانس"، ضمن **التراث الصحراوي: التاريخ والذاكرة**، أعمال الندوة الدولية بالداخلة، 16و17 دجنبر 2011، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، (الدارالبيضاء: دار النشر ملتقى الطرق، 2011).

[13] Robert Montagne, "Les limites du Maroc et du Sahara atlantique", *Hespéris*, XI, Etudes Notes et Documents sur le Sahara occidental, VIIe Congrès de l'Institut des Hautes-Etudes marocaines, Rabat, (1930):111-118.

[14] Paul Marty, "Les Nimadi, Maures sauvages et chasseurs", 119-124.

[15] Henri Terrasse, "Notes sur l'origine des bijoux du Sud Marocain", 125-130.

[16] Robert Ricard, "Les Portugais et le Sahara atlantique au xve siècle", 97-110.

[17] Georges Séraphin Colin, "Mauritanica", 131-143.

[18] Ángel Doménech Lafuente, *Algo sobre Río de Oro*, (Madrid: Instituto Editorial Reus, 1946).

[19] Coll Andes, *Villa senoro*, (Madrid: victoriano suarez editor: 1933).

[20] Ángel Flores Morales, *El Sahara Español*: ensayo *de geografía física*, *humana y económica* (Madrid: Alta Comisaría de España, 1946).

[21] خوليو كارو باروخا، **دراسات صحراوية**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2014).

2. مقاربات عابرة للتخصصات

من الصعوبة حصر الإنتاج التاريخي الأكاديمي حول الصحراء. ويمكن القول إن جيل الباحثين الأوائل من الأكاديميين الفرنسيين قد أسهم خلال ثلاثينيات القرن العشرين في رسم المسارات الأولى للبحث في الدراسات الصحراوية بحقل التاريخ. تولى الباحث الموسوعي ثيودور مونو،[22] (Théodore André Monod) منذ توليه سنة 1938 منصب مدير المعهد الرئيسي لإفريقيا السوداء بدكار أمر الإشراف على الأبحاث المنشورة بالمجلة الشهيرة بالمعهد (*Le Bulletin de l'IFAN*). واهتم في الآن ذاته بنشر كثير من الأبحاث الأثرية والطبيعية والتاريخية. أما ريمون موني (Raymond (Mauny) ومنذ تعيينه مساعدا إداريا تحت إشراف مونو سنة 1947، فقد أنجز بصفته مؤرخا متخصصا في بلدان الساحل بغرب إفريقيا،[23] عمله الأكثر شهرة سنة 1961، والموسوم بـ **لوحة جغرافية بغرب إفريقيا بالعصر الوسيط**،[24] وهذا فضلا عن نشره العديد من الأبحاث التاريخية الرائدة في حقل الدراسات الإفريقية إلى حدود الآن.

وشهدت ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تحولا نوعيا وكميا ملحوظا في حقل الدراسات الصحراوية، إذ حضرت إسهامات ثلة من المؤرخين الأوروبيين والأنگلوسكسونيين والأفارقة المختصين في الكشف عن كثير من الفراغات التاريخية الغامضة بخصوص العلاقات بين الشمال الصحراوي وجنوبه، كما في التعرف على طبيعة الديناميات والتبادلات التجارية والثقافية بين مناطق الفضاء الصحراوي المتباعدة. وبالموازاة مع ذلک، نجد إسهامات المؤرخين الاقتصاديين حول السودان الأوسط وغرب إفريقيا، من قبيل أعمال إدوارد بوڤيل[25] (Edward Bovill)، وجون دوڤيس[26] (Jean Devisse)، وأنثوني هوبكنس[27] (Anthony Hopkins). كما في الإسهامات المشتركة

---

[22] Isabelle Jarry, I, "Monod Théodore (1902-2000)", *Encyclopædia Universalis* [en ligne], consulté le 22 juin 2019. URL: http://www.universalis.fr/encyclopedie/theodore-monod/.

[23] اعتمدنا في عرض سيرته البحثية على ما كتبه:
Jean Boulègue, "Raymond Mauny", in *Revue française d'histoire d'outre-mer*, tome 81, n°305, 4e trimestre, (1994) :501-502.

[24] Raymond Mauny, *Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen-âge*: *d'après les sources écrites*, *la tradition et l'archéologie* (Dakar: Ifan, 1961).

[25] Edward William Bovill, *The Golden Trade of the Moors* (Oxford: Oxford University Press, 1958).

[26] Jean Devisse, "La question d'Awdagust", Robert Denise, jean Devisse, (éd.), *Tegdaoust I*, (Paris: Arts et Métiers graphiques, 1970): 109-156; ibid., "Routes de commerce et échanges en Afrique occidentale en relation avec la Méditerranée: un essai sur le commerce africain médiéval du XIe au XVIe siècle", *Revue d'histoire économique et sociale*, v. 50, n. 3, (1972): 42-73.

[27] Anthony Hopkins, *An Economic History of West Africa* (New York: Routledge: 1973).

والمنفردة[28] لستيفان بايير (Stephen Baier) وبول لوڤجوي (Paul Lovejoy). ثم الأعمال التاريخية لكنوت ڤيكور[29](Knut Vikor) وآن ماكدوگل[30](Ann McDougall) وميشال أبيتبول[31] (Michel Abitbol)، وزهرة طموح،[32] وجون هونويک[33] (John Hunwick)، وجيمس ويب،[34] (James Webb) ثم مصطفى ناعمي.[35] دون أن ننسى أعمال ناهيميا ليڤتزيون (Levtzion Nehemia) وهامفري فيتشر (Humphrey Fisher)[36] حول قضايا الإسلام بغرب إفريقيا.[37]

وانخرط المستشرق البريطاني هاري نوريس (Harry Norris) في إنجاز أعمال موسوعية في غاية الصرامة حول "الملحمة المرابطية"[38] والدخول العربي إلى الصحراء.[39] وقد أدرج انتظام هذه الروايات في سياق "الملاحم الميثولوجية" التي شكلت ماضي

[28] Stephen Baier, *An Economic History of the Central Sudan*, (Oxford: Oxford University press, 1980); Paul Lovejoy. E., & Stephen Baier, "The Desert-side Economy of the Central Sudan", *The International Journal of African Historical Studies* 8.4, (1975): 551-581; Paul Lovejoy, *Salt of the Desert Sun*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

[29] Knut Vikor, *The Oasis of Salt*: *the History of Kawar*, *a Saharan Centre of Salt Production*, PhD Thesis, (University of Bergen, 1979).

[30] Ann Mcdougall, *The Ijil Salt Industry*: *its Role in the Precolonial Economy of the Western Sudan*, PhD Thesis, (University of Birmingham, 1980).

[31] Michel Abitbol, *Tombouctou et les Arma*: *de la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'empire Peulh du Macina en 1833*, (Paris: Maisonneuve et Larose, 1979); ibid., "Le Maroc et le commerce transsaharien du XVIIe au début du XIXe siècle", *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 30, no 1, (1980): 5-19.

[32] Zahra Tamouh, *Le Maroc et le Soudan au XIXe siècle* (*1830-1894*). *Contribution à une histoire inter-régionale de l'Afrique*, Thèse de doctorat de 3e cycle, (Université de Paris I, 1982).

[33] John Hunwick, *Les rapports intellectuels entre le Maroc et l'Afrique sub-saharienne à travers les âges*, (Rabat: Publications de l'institut des études africaines, 1990).

[34] James Webb, *Shifting Sands*: *an Economic History of the Mauritanian Sahara 1500-1850*, PhD Thesis, (John Hopkins University, 1984); ibid., "The Trade in Gum Arabic: Prelude to French Conquest in Senegal", *Journal of African History*, XXVI, (1985): 149-168.

[35] Mustapha Naimi, *Le pays Takna*, *Commerce*, *histoire et structures*, thèse de doctorat d'État, (Université Mohammed V, 1987), ibid., "*Le pays Tekna*: *centre ou périphérie*?", *Bulletin économique et Social du Maroc*, CLIX-CLXI, (1988): 231-245.

مصطفى ناعيمي، **الصحراء من خلال بلاد تكنة، تاريخ العلاقات التجارية والسياسية**، (الرباط: منشورات عكاظ، 1988).

[36] Nehemia Levtzion et Humphrey Fisher, (eds.), *Rural and Urban Islam in West Africa*, *Boulder*, op.cit.

[37] معظم الأعمال البيبليوغرافية المأخوذة في هذه الفقرة مقتبسة من:

Ann Mcdougall, "Recherches en histoire saharienne: Bref état des lieux autour de la publication du livre Desert Frontier, Ecological and Economic Change along the Western Sahel de James L.A. Webb (1995", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, IREMAM, tome XXXVIII, (1991): 73.

[38] Harry Thirlwall Norris, *Saharan Myth and Saga*, (Oxford: Clarendon Press, 1972).

[39] Harry Thirlwall Norris, *The Arab Conquest of the Western Sahara*: studies of the historical events, religious beliefs and social customs which made the remotest Sahara a part of the Arab World (Harlow Essex and Beïrut: Longman and Librairie du Liban, 1984).

الغرب الصحراوي. كما انهمك في مهمات بحثية استهدف منها جمع العديد من المرويات المحلية ونشر عدد من النصوص الصحراوية المحلية مع ترجمتها والتعليق عليها.

واندمج المؤرخون الأنگلوسكسونيون في مسايرة حركية الإنتاج الأكاديمي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. ويُظهر المؤرخ طوماس ويثكوم[40] (Tomhas Whitcomb) من خلال استثماره للمخطوطات المحلية حول قبيلة كنتة، استراتيجيات إعادة كتابة الأصول النّسابية واستعمال هذه المدونات في إعادة تشكيل شجرات الأنساب والتّحالفات السّياسية بين القبائل. وبينما عمل فيليب كارتين[41] (Philip Curtin) على دراسة التقاليد الجهادية لفئة الزْوايا من خلال حركة الجهاد التي أعلن عنها ناصر الدين ضد فوتا تورو والكور، والوُلوف سنة 1670م، ومغامرته الثانية المناوئة لقبائل بني حسّان في سياق حرب شُرببه في النصف الثاني من القرن 17م.

واستمرت الأبحاث التاريخية الأنگلوسكسونية المهتمة بدراسة أحوال الغرب الصحراوي مع تزايد اهتمام المختبرات الجامعية ومجموعات البحث بالعالم الإسلامي ومناطق الشمال إفريقي والغربي. ونذكر في هذا الصدد أعمال دافيد روبنسون (David Robinson) حول الإسلام والطريقة التيجانية.[42] وزاد الاهتمام من منطلقات منهجية متجددة على دراسة موضوعات قديمة وفق رؤى جديدة؛ إذ أبدت المؤرخة گيلان ليدن (Ghislaine Lydon) في أطروحتها حول التجارة الصحراوية[43] تركيزاً مكثفا حول دينامية الصيغ القانونية والإجرائية التي تضبط وتنظم المعاملات التجارية في ظل غياب الدولة المركزية.

وقدم الباحث مصطفى ناعمي، من منظور عابر للتخصصات، في سلسلة أعمال رصينة اهتمت بالمجال الممتد من واد نون بداية ثم الانتقال إلى الاهتمام بعوالم الغرب الصحراوي. وانكب في دراسته الموسومة: **الغرب الصحراوي: تصورات المجال في الفكر**

---

[40] Thomas Whitcomb, “New Evidence On The Origins Of The Kunta-I”, *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 38, no 1, (1975): 103-123; ibid., “New Evidence On the Origins of the Kunta–II”, *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 38, no 2, (1975): 403-417.

[41] Philip Curtin, “Jihad in West Africa: early phases and inter-relations in Mauritania and Senegal”, *The Journal of African History*, vol. 12, no 1, (1971): 11-24.

[42] David Robinson, *Paths of Accommodation*: *Muslim Societies and French Colonial Authorities in Senegal and Mauritania*, *1880-1920*, (Athens and Oxford: Ohio University Press, 2000); Jean Louis Triaud, J., David Robinson (éd)., *La Tijâniyya. Une confrérie musulmane à la conquête de l'Afrique*, (Paris: Editions Karthala, 2000).

[43] Ghislaine Lydon, *On Trans-Saharan Trails*: *Islamic law*, *Trade Networks*, *and Cross-cultural Exchange in Nineteenth-century Western Africa*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

السياسي القبلي، على تحليل القيم القبلية وأبعادها الهوياتية والسياسية في ضوء التجارب السياسية الجهوية ما قبل الاستعمار. مع الاهتمام بتحليل مركز، في القسم الثاني من كتابه، تناول فيه بالتحليل مسألة الاستمرار في استثمار تعبئة التعقيدات التاريخية الماضية في القضايا السياسية المرتبطة بنزاع الصحراء.[44] ثم عاد في دراساته الأخيرة،[45] مستعينا بأدوات البحث الأنثروبولوجي والتاريخي، إلى تحليل دينامية التحالفات السياسية وآليات التحكم في المجال وتشكل السلطة السياسية بأجزاء مهمة من الغرب الصحراوي منذ التاريخ القديم إلى المرحلة الوسيطية؛ مرورا بالقرنين 18 و 19م.

وانكب، منذ بداية التسعينيات، جيل متمرس من المؤرخين، ولا زالوا، على إعادة كتابة تاريخ عالم الغرب الصحراوي من منظورات وزوايا إشكالية جديدة. ومن الضروري التنويه بأعمال الباحث حسن حافظي علوي في دراسته للدور التاريخي للمناطق الواحية في العلاقات التجارية والثقافية والسياسية بين ضفتي الصحراء بالعصر الوسيط. كما أسهمت أعماله اللاحقة في التعرف على الأهمية التاريخية لمصادر أخرى لكتابة تاريخ الغرب الصحراوي.[46] وعلى المنوال نفسه، أولى يحيي ولد البرا اهتمامه بنوازل الغرب الصحراوي لكتابة التاريخ الاجتماعي الصحراوي. واهتم بشكل خاص بالتسويات والتعديلات التي خضع لها الفقهاء البيضانيون في تكييفهم لنوزالهم مع الظروف السياسية للبلد.[47]

ولا تفوتنا أيضا الدينامية البحثية التي خلقها جيل جديد من المؤرخين المتخصصين. لقد اشتغل الجيلالي العدناني في معالجاته المعمقة بدراسة أصول التصوف الطرقي لدى أتباع الطريقة التجانية مع اقتفاء حثيث لامتداداته المجالية بالمغرب والغرب الصحراوي.[48] كما اهتم مؤخرا، عبر القيام بقراءة فاحصة ودقيقة للأرشيفات

---

[44] Mustapha Naimi, *L'Ouest saharien*: *la perception de l'espace dans la pensée politique tribale*, (Paris: Karthala, 2013).

[45] Mustapha Naimi, *La dynamique des alliances ouest-sahariennes*: *De l'espace géographique à l'espace social*, (Paris: Editions de la Maison des Sciences de l'Homme, 2004).

[46] حسن حافظي علوي، **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي**، (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1997)؛ نفسه، **واحات بلاد المغرب من القرن 10/4 إلى القرن 14/8**، بحث لنيل دكتوراه الدولة، مرقون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2005؛ **نفسه، دراسات صحراوية: الماء والإبل والتجارة**، (الرباط: منشورات وكالة الجنوب، 2014).

[47] يحيي ولد البرا، **الفقه والمجتمع والسلطة**، (انواكشوط: المعهد الموريتاني للبحث العلمي، 1993).

[48] Jilali El Adnani, *Entre hagiographie et histoire. Les origines d'une confrérie musulmane maghrébine*: *la Tijâniyya* (*1781-1880*), Doctoral dissertation, (Aix-en-Provence 1998); ibid,. *La Tijâniyya* (*1791-1880*): *les origines d'une confrérie maghrébine*, (Rabat: éditions Marsam, 2007).

والوثائق الأجنبية بالرهانات السياسية والترابية التي ارتبطت بقضية الصحراء منذ الحقبة الاستعمارية.[49]

ومن بين المؤرخين ممن اشتغلوا بكثافة وعمق حول مجال واد نون[50] نجد أحمد جوماني الذي رواح في اشتغالاته بين المقاربة الميكروتاريخية مستعملا أدوات متعددة التخصصات؛ من الأنثروبولوجيا إلى اللسانيات مرورا بأدوات الديمغرافيا التاريخية.[51] وقد تبنى في أطروحته منظورا متجددا انطلق فيه من مساءلة أصول تكوين المجال القروي الواحي (واحة آسرير بواد نون) باعتماد منهجية تفكرية "من الأسفل"، لاستخراج الخصائص المحدِّدة للعبور من "الجماعة القروية" إلى الهيكل القبلي من خلال التنقيب في أثريات ظهور وتكوين الكيانات القبلية بتكنة. وهو يُظهر إلى أي حد مدى تعقد وكثافة ثنائية "القرية/القبيلة".

لا يمكن أيضا أن نعطي مكانة هامشية للأبحاث التاريخية التي أنجزها المؤرخ جون لويس تريود، (Jean-Louis Triaud) في موضوع التيجانية والإسلام بغرب إفريقيا، والإسهامات التاريخية المطولة والدقيقة لصاحبها تادوز ليفيتسكي[52] (Tadeusz Lewicki) حول الدور الذي لعبته الصحراء الكبرى في العلاقات بين شمال أفريقيا والسودان في الفترة الممتدة ما بين القرن 8 م إلى القرن 12م. كما لا يمكن التغاضي عن الإشارة إلى القاموس التاريخي الذي أعده طوني هودجز[53] (Tony Hodges) والمجلد المخصص للصحراء في موسوعة **معلمة المغرب**.[54]

3. نحو تأسيس أنثروبولوجيا تاريخية

اقتحم الأنثروبولوجيون أيضا ومن زاوية أخرى مضمار المؤرخين وفق منهجية تركيبية تجمع بين التاريخ والأنثروبولوجيا. وفي هذا الصدد، أعاد كل من بيير بونت (Pierre Bonte)، وعبد الودود ولد الشيخ ورحال بوبريك في أعمال تركيبية معمقة تركيب ماضي الغرب الصحراوي. وقد أسهمت هذه الأعمال الثلاثة، على الرغم من

[49] Jilali El Adnani, *Le Sahara à l'épreuve de la colonisation: un nouveau regard sur les questions territoriales*, (Rabat: Editions Bouregreg, 2014).

[50]- Ahmed Joumani, *Espaces villageois et entités tribales du Sud-Ouest marocain: contribution à l'histoire sociale de l'Oued Noun précolonial (le cas du village d'Asrir)*, Doctoral dissertation, (Paris 1, 2006).

[51]- Ahmed Joumani, *Village et lignages. Eléments d'histoire sociale de l'Oued Noun précolonial*, (Rabat: Centre des études Sahariennes, 2017).

[52]- Tadeusz Lewicki, "Le rôle du Sahara et des Sahariens dans les relations entre le Nord et le Sud", *Histoire générale de l'Afrique*, vol. 3, (1990): 303-339.

[53]- Tony Hodges, *Historical Dictionary of Western Sahara*, (New Jersey and London: Scarecrow Press, 1982).

[54] - **معلمة المغرب** (جماعي)، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، (الرباط: دار الأمان، ج.26-27، ملحق، 3-4، 2014).

اختلاف مسارات التحليل التي سلكوها، في ترسيم اتجاه بحثي جديد لمقاربة عابرة للتخصصات في إطار الأنثروبولوجيا التاريخية.

لقد قضى بونت زهاء الأربعين سنة من العمل الميداني متنقلا بين مجالات واسعة ومتنوعة من فضاءات غرب الصحراء.[55] ونذكر من بين أعماله المتعلقة بالصحراء الأطلنتية، مؤلَّف **الساقية الحمراء: مهد ثقافة الغرب الصحراوي.**[56] وقد تنوعت انشغالاته الأنثروبولوجية تبعا لمقاربات منهجية[57] تستند إلى الأنثروبولوجيا التاريخية وتاريخ الأعراق.[58] وانطلاقا من تحليله لمنظومة النصوص المصدرية (الشفوية والمدونة) وتجميعه الميداني طيلة عقود لمرويات الغرب الصحراوي توجه في عمله الضخم والموسوعي[59] إلى بناء مقاربة أنثروبولوجية بالاعتماد على المنهج البنيوي في دراسة الأساطير.

وتندرج الأعمال المرجعية الرائدة التي وقعها الأنثروبولوجي عبد الودود ولد الشيخ منذ ثمانينيات القرن الماضي ضمن مسار تدشين البحث الأنثروبولوجي والتاريخي بجزء هام من المجال البيضاني (موريتانيا الراهنة). ومكنت أطروحته بعنوان: **البداوة والإسلام والسلطة السياسية في المجتمع البيضاني قبل الاستعمار: مساهمة حول بعض أبعاد القبلية**[60] من رسم معالم أنثروبولوجيا تاريخية قيد التشكل. لقد كرس ولد الشيخ الجزء الثالث من أطروحته لمحاولة دعم وجهة نظر خاصة تعالج دور الرؤية المستندة إلى الزَّاوية عبر استثمار الإسلام وإدارة غير المرئي، للعبور من سيادة القرابة الانقسامية؛ إلى الانتقال نحو هيكل سياسي قيد التمكين.[61] واستمر في أعماله اللاحقة في تحليل موضوعات وإشكاليات متجددة ذات صلة بالتاريخ الشفوي والمدون ورهانات الخطابات المحلية، بالإضافة إلى اهتماماته الموسعة بإشكاليات راهنية مثل الإثنية والقبيلة والدولة.

---

[55] عبد الحميد فائز وأناس بن الشيخ، "مقدمة"، ضمن، عبد الحميد فائز وأناس بن الشيخ، (تنسيق)، "بيير بونت: أنثروبولوجيا مجتمعات غرب الصحراء"، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2017)، 13.

[56] نشرت نسخة أولى من الكتاب بالفرنسية وأشرفت وكالة الجنوب على الترجمة العربية التي أنجزها كل من حسن حافظي علوي ومحمد الناصري، سنة 2014. انظر: بيير بونت، **الساقية الحمراء**، م س.

[57] عبد الحميد فائز وأناس بن الشيخ، "مقدمة"، ضمن، عبد الحميد فائز وأناس بن الشيخ، 13.

[58] بيير بونت، **إمارة آدرار الموريتانية: الحريم التنافس الحماية في مجتمع قبلي صحراوي**. ترجمة محمد بن بوعليبه بن الغراب، (نواكشوط: دار النشر جسور، 2012)، 12.

[59] أقصد أطروحته لدكتوراه الدولة الموسومة بـ **إمارة آدرار: تاريخ وإناسة مجتمع قبلي بالصحراء الغربية**، وقد ناقشها بمدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية سنة 1998، وقد تضمنت 2252 صفحة موزعة حول أربعة مجلدات ضخمة.

[60] Abdel Wedoud Ould Cheikh, *Nomadisme*, *islam* et *pouvoir politique dans la société maure précoloniale*, *XIe-XIXe siècles*: *essai sur quelques aspects du tribalisme*, V thèse de doctorat 3.v, (Université de Paris, 1985).

[61] Abdel Wedoud Ould Cheikh., *La Société maure*, 53.

وفي سلسلة أعمال لا تقل أهمية عما قدمه ولد الشيخ وبونت انتظمت أعمال الأستاذ رحال بوبريك حول ميادين إثنوغرافية موسعة من الغرب الصحراوي. وبعد أن وضع في أطروحته معالم لوحة دقيقة لخريطة الصلاح والقداسة لدى أتباع الطريقة الفاضلية،[62] من خلال تتبعه لرمزين اثنين من شخصياته البارزة (محمد الفاضل والشيخ ماء العينين). ويضيء في دراسته الصلة بين الأيديولوجية والتراتب الاجتماعي وأنماط التدين.[63] ثم نكب في عمله اللاحق بعنوان: **بين الإله والقبيلة**[64] على تعميق تحليل التقاطعات السياسية والدينية في المشاريع السياسية بالصحراء منذ التجربة المرابطية بالقرن 11 م إلى نشوء التجارب التصوفية في الغرب الصحراوي؛ ثم تحول إلى الاهتمام بتجارب الإمامة والتقاليد المهدوية منذ القرن 17 و 18. ولم تنح قراءته تقديم تحقيق تاريخي لجملة الأحداث التي كان مسرحها التاريخ الحدثي، وإنما سعى عبر القيام بقراءة حصيفة للتراث المحلي المخطوط أن يُظهر أنماط "التمثل المحلي للذاكرة الجماعية والفردية وإعادة كتابة التاريخ المحلي وفق الرهانات المحلية المرتبطة بسياقات الأسلمة والتعريب كما في أسطورة القادم من بعيد".[65] وهذا فضلا عن توسعه في اختبار العلاقات التراتبية وأنماط تشكل السلطة في الفضاء "الحضري" من خلال نماذج مخصوصة؛ إذ تناول في كتابه: **المدينة في مجتمع البداوة: التاريخ الاجتماعي لولاتة خلال القرنين 18و 19م**[66] الرهانات السياسية المتعلقة بالتقنينات التراتبية ونتائجها الاجتماعية والسياسية.

واستمر هذا العطاء الأكاديمي الوافر منذ سنوات التسعينيات، وساهم بصورة محددة، من خلال أعماله، في ترسيخ الاشتغال على المجال البيضاني بصفته مجالا ثقافيا وتاريخيا متجانسا. أظهرت أعماله الأنثروبولوجية الخالصة هذا المنحى المنهجي. ففي كتابه **زمن القبيلة: السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي** انكب على دراسة الآليات السياسية والقضائية لاشتغال القبيلة والأنماط المؤسساتية لتدبير العنف في ظل غياب سلطة الدولة المركزية في الماضي، ثم تتبع في القسم الثاني من كتابه، تحليل

---

[62] صدر جزء من هذه الأطروحة سنة 1999 تحت عنوان:
Rahal Boubrik, *Saint et Société en Islam*, *la confrérie ouest africaine saharienne Fadiliya*, (Paris: CNRS éditions, 1999).

[63] Mustapha Naimi, "Boubrik Rahal, *Saints et société en islam. La confrérie ouest-saharienne Fâdiliyya* ", *Archives de sciences sociales des religions* [En ligne], 110 | avril-juin (2000), document 110-10, mis en ligne le 19 août 2009, consulté le 24 juin 2019. URL: http://journals.openedition.org/assr/20525.

[64] Rahal Boubrik, *Entre Dieu et la tribu*, *hommes de religion et pouvoir politique en Mauritanie*, (Rabat: Centre des études Sahariennes et faculté des lettres et des science humaines, 2011).

[65] انظر: محمد القادري، "مجتمع الصحراء سيرورة وتحولات: قراءة في كتابات رحال بوبريك"، **هيسبريس-تمودا**، عدد 47، (2012): 33.

[66] رحال بوبريك، **المدينة في مجتمع البداوة: التاريخ الاجتماعي لولاتة خلال القرنين 18و 19**، (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2002).

التغيرات المرتبطة بنظام السلطة السياسية والتنظيم القبلي في سياقات تواجد سلطتي المخزن والاستعمار.[67]

وقد اهتم في آخر أعماله الأنثروبولوجية والتاريخية بدراسة المجتمع الصحراوي بالاستناد إلى الزمن الممتد. وفي كتابه بعنوان: **من الخيمة إلى المدينة: المجتمع الصحراوي ونهاية الترحال،**[68] تناول الباحث هذه السيرورة المركبة من التغيرات الاجتماعية والثقافية المصاحبة للانتقال في المجتمع الصحراوي من الخيمة إلى المنزل في "المدينة" من خلال دراسة "التفاعل بين التنظيم المجالي والتنظيم الاجتماعي". وقد أوضح الباحث مدى إسهام الدولة الاستعمارية (فرنسا وإسبانيا)، وما بعد الاستعمارية، في إحداث هذا الانتقال إلى "الواقعة الحضرية وعملية التوطين المكثف في الصحراء"، دون أن يهمل تأثير تدهور الشروط الإيكولولوجية التي أفضت إلى تقويض نظام الإنتاج الرعوي المتمثل في الترحال الرعوي. وفي القسم الثاني من دراسته، انصب اهتمامه على دراسة هذه التغيرات من خلال نماذج محددة. وكانت مدينة العيون، بدرجة أولى، وگلميم وسْمارة، مختبرا لفحص هذه التحولات وتحليل الظاهرة الحضرية. ومع ذلك، لا يتبنى الباحث، من منظور منهجي خالص، مفهوم المدينة في دراسته لنماذج الاستقرار والإقامة بحواضر الأقاليم الجنوبية. وقد خلص في نهاية دراسته إلى أن تتبع أنماط التطور الحضري من زمن الخيمة إلى زمن الاستقرار والتحضر، هو اختيار منهجي لفهم ثقافة البيضان على مستوى المدى الطويل. مما سمح له بالتتبع العميق للتغيرات التي حدثت في المجتمع الصحراوي منذ منتصف القرن الماضي إلى أواخر السبعينيات (زمن الدراسة).

4. مأسسة البحث: نموذج مركز الدراسات الصحراوية

شكل تأسيس **معهد الدراسات الإفريقية** سنة 1989 وجود أول نواة مؤسساتية جامعية اهتمت بنشر الأعمال التاريخية المتعلقة بالغرب الصحراوي في سياق انشغال المعهد بالدراسات حول مجالات شمال وغرب إفريقيا بصفة عامة. وقد توجت هذه التجربة الأكاديمية بتنظيم ملتقيات وندوات متخصصة ونشر أعمال وتحقيقات همت المجالين الموريتاني والساحل الإفريقي بصفة خاصة.[69]

غير أن الدينامية الأكاديمية التي خلقها إنشاء **مركز الدراسات الصحراوية** في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بداية سنة 2012 كانت دون أدنى شك أكثر إثراءً وتميزاً،

[67] رحال بوبريك، **زمن القبيلة: السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2012)، 54.

[68] Rahal Boubrik, *De la tente à la ville* : *la société sahraouie et la fin du nomadisme*, (Casablanca: Centre des études Sahariennes, La Croisée des chemins, 2018).

[69] انظر ورقة أحمد الشكري لمزيد من التفصيل ضمن هذا الملف، بعنوان: "حصيلة الدراسات الإفريقية بالمغرب"، ص 97.

إذ مثل هذا المشروع الأكاديمي الذي أشرف عليه الأنثروبولوجي رحال بوبريك ما بين سنتي 2012 و 2018 أول مأسسة قوية الأبعاد للبحث في حقل الدراسات الصحراوية.

ولا تكمن مهمة هذه الدراسة في تقويم وتقييم الإنتاجات التاريخية التي نشرها المركز. لكن يجدر القول، إن ظروف إنتاج هذه الكتابات كانت صارمة من الناحية العلمية، ولم تنفصل عن الحيز التخصصي المعمق. وقد بلغ عدد الدراسات والأبحاث المنشورة ما قدره 64 دراسة منشورة في مجالات وحقول متعددة. واهتم الإنتاج التاريخ، البالغ في المجموع 21 كتابا، بدراسة مواضيع وحقب تاريخية مختلفة، وبمعالجة قسم منها للأنظمة التبادلية بين ضفتي الصحراء، أو للعلاقات بين الغرب الصحراوي والمجتمعات الأخرى في المشرق العربي وأوروبا. وقد تناول المؤلّف الصادر بعنوان: **التواصل بين بلاد البيظان والمشرق العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، وكتاب **الصحراء في العلاقات المغربية الإفريقية**[70] الأبعاد الاقتصادية والثقافية ذات الصلة بهذه المجالات. وانطلاقا من قراءة فاحصة ومعمقة للأرشيف البريطاني والمخزني قام المؤرخ والمترجم خالد بن الصغير بإنجاز دراسة تاريخية موثقة حول الحضور البريطاني بسواحل طرفاية من خلال تجربة المحطة التجارية التي أسسها دونالد ماكنزي. وتتناول هذه الدراسة الظروف الدقيقة المحيطة بنشأة المشروع وتداعياته المختلفة على المجتمع المحلي وسلطة المخزن.[71]

وانشغلت، من جهة ثانية، ثلاثة مؤلفات في إشكالياتها الرئيسية بقضايا الإسلام والمجتمع من زوايا تاريخية مختلفة. انطلق المؤرخ أحمد شكري من نقد تحقيقي صارم للمصادر العربية والسودانية والأجنبية. بينما اهتمت الباحثة المؤرخة بهيجة الشاذلي بتقاطعات الديني والسياسي في المشروع الذي أقامه عثمان بن فودي بصكتو (بنيجيريا

---

[70] محمد بوزنكاض، **التواصل بين البلاد البيظان والمشرق العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2014).

[71] خالد بن الصغير، **طرفاية: المخزن ومحطة مكنزي التجارية برأس جوبي، 1876-1895**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2015). بالإضافة إلى المجموع الوثائقي المتكون من وثائق بريطانية غير منشورة في الموضوع نفسه:

Khalid Ben-Srhir (Edited by), *British Documents Respecting the Establishment of the North-West African Company by Donald Mackenzie in Tarfaya* (*Cape Juby*) *1878-1895. Cahiers Hespéris-Tamuda*, 2012, 500.p

ولابد من الإشارة هنا إلى كتابين أساسيين للمؤلف نفسه صدرا عن المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب أولاهما باللغة العربية: خالد بن الصغير، **واحات التخوم وحدود المغرب الشرقية، (1800-1903)، وثائق وخرائط**، (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، وثائق ونصوص رقم 1، 2013)؛ وثانيهما باللغة الإنجليزية، يتضمن وثائق غير منشورة عن واحات توات وغيرها، انظر:

Khalid Ben-Srhir (Edited by), *Moroccan Confines Oases and Eastern Borders*, (*1882-1903*), Prefaced by Mohamed Kably, (Rabat: Publications de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire du Maroc, 760.p, Série Textes et documents n° 2), 2013.

الحالية) في القرن التاسع عشر.[72] في حين انشغل الباحث الحسين حديدي بدراسة مؤسسة المْحَضْرة خلال القرنين 18 و 19.[73]

تولت أربعة دراسات أخرى مهمة تحقيق مخطوطات محلية ووثائق أجنبية.[74] بينما اهتمت بعض الدراسات التاريخية الأخرى بإنجاز مونوغرافيات تاريخية تناولت بالدراسة عددا من الحواضر الصحراوية من منظور تاريخي وأثري متكامل، فأنجز محمد مولود ولد ايدّه دراسة تاريخية للحواضر الموريتانية التقليدية،[75] بينما قاربت ثلاثة مؤلفات التاريخ الاجتماعي[76] والأسطوري لتُمْبُكتُو.[77]

وفي التاريخ السياسي المعاصر للصحراء اهتم مؤلف **إسبانيا والصحراء** بدراسة الديناميات السياسية والتاريخية التي صاحبت المشروع الاستعماري الإسباني بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب.[78] بينما تفحص كتاب **القبيلة والسلطة: مقدمة في التاريخ السياسي للصحراء**[79] سيرورة تشكل الفعل السياسي من الزمن المرابطي إلى التاريخ الراهن. وقد ركز في النهاية، على مسارات تشكل "النخب" السياسية الحديثة والمعاصرة وخطاباتها.

واهتمت بعض الإنتاجات التاريخية بمعالجة قضايا متجددة بالمجتمع البيضاني ما قبل الاستعمار. وفي هذا الإطار، استثمر لمّين ولد محمد بابا حقل الأعلام لتجاوز الفراغ المصدري والغموض التاريخي من أجل كتابة جزء من تاريخ الجنوب الغربي الصحراوي.[80] بينما قام المؤرخ حماه الله بدراسة الخطاب التاريخي للامتدادات الصحراوية للحركة

---

[72] بهيجة الشاذلي، **الاسلام والدولة في إفريقيا جنوب الصحراء، الفكر السياسي عند عثمان بن فودي خلال القرن 19م**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2015).

[73] الحسين الحديدي، **الحياة الفكرية والروحية بالمجال البيظاني خلال القرنين 18 و19م**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2015).

[74] سيدي بن الزين العلوي، **كتاب النسب في أخبار الزوايا والعرب**، تحقيق ودراسة حماه الله ولد سالم، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2014) ؛ محمد صالح بن عبد الوهاب، **الحسوة البيسانية في علم الأنساب الحسانية**، تحقيق حماه الله ولد السالم، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2018) ؛ مجهول، **امروگ الحرف**، تحقيق وتعليق: سيدي أحمد ولد الأمير، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2016) ؛ محمدو محمدن أمين، **وثائق من التاريخ البيضاني: نصوص فرنسية غير منشورة**، ترجمة وتحقيق وتعليق، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2016).

[75] أحمد مولود ولد أيده الهلال، **مدن موريتانيا العتيقة: قصور ولاتة ودان وتيشيت وشنقيط**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2014).

[76] أوگوسطان هاكار، **مونوغرافية تمبوكتو**، تقديم وترجمة زليخة بنرمضان وحسن أميلي، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2017).

[77] نشر المركز نسختين من الكتاب بنفس العنوان: الأولى مختصرة لمحاضرة قامت بإلقائها في المركز ، والثانية موسعة من 293 صفحة. Simona Corlan-Ioan, *Tombouctou- Lieu de mémoire l'histoire d'une légende partagée*, (Rabat: Centre des études Sahariennes, 2014).

[78] محمد سبى، **إسبانيا والصحراء: 1934-1975: دراسة تاريخية واجتماعية**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2015).

[79] شغالي حريش، **القبيلة والسلطة: مقدمة في التاريخ السياسي للصحراء**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2015).

[80] Elemine Ould Mohamed Baba, *Toponymes et anthroponymes du sud-ouest Sahariens*: *Approche chronologique*, (Rabat: Centres des études Sahariennes, 2014).

المرابطية في القرن 11م.[81] وقدم المؤرخ محمد المختار ولد السعد في كتابه كرونولوجيا تاريخية لظروف نشأة الإمارات الموريتانية في القرنين 17م و18م من خلال تفحصه للمسار السياسي للتحالفات والصراعات في المجتمع القبلي الأميري في مرحلتي ما قبل الاستعمار وأثناءه.[82] بينما انكب المؤرخ عبد الله ولد عبد الله ددُّود على دراسة الصراعات والحركية الفكرية في المجال الموريتاني من المرحلة المرابطية إلى حدود القرن 18م.[83] واستطاع أحمد ولد الأمير في مقالات متفرقة أن يستعرض في كتابه لمحات تاريخية من التاريخ الموريتاني.

وبعد هذا العرض التركيبي المقتضب للمؤلفات التاريخية التي نشرها المركز المذكور، يمكن أن نسجل من زاوية منهجية، أن جزءاً مهما من هذه الدراسات، قد اهتم بالمعارف والمقاربات السوسيولوجية والأنثروبولوجية بوجه خاص. بينما ظلت بعض الكتابات الأخرى متمسكة بمنهجية التحقيق التاريخي والتأريخ الحدثي. ونلاحظ أيضا تحولا نوعيا في الاعتماد على شبكة مكثفة وموسعة من المصادر. لقد استثمرت بعض الإنتاجات التاريخية المصادر المحلية المخطوطة والروايات الشفوية والمدونة، بينما اعتمد جزء مهم من هذه الدراسات على الأرشيفات الأجنبية والمصادر الوثائقية والتحقيقات الميدانية، في حين اكتفى جزء آخر باستنطاق المصادر المكتوبة.

على سبيل الختم

يمكن القول إن حقل الدراسات الصحراوية قد انتقل منذ بداية القرن العشرين من فضاء الإنتاج الكولونيالي الضيق، إلى النطاق الأكاديمي العابر للتخصصات والحدود الجغرافية. وأسهم اهتمام المختبرات الجامعية والمراكز المتخصصة، وتكثيف الانشغالات البحثية الفردية في إرساء هذا المسار منذ ستينيات القرن الماضي على الأقل. وقد نتج عن هذا التراكم النوعي إنشاء رصيد بيبليوغرافي مكثف يمكن الاطمئنان إليه لإنجاز بحوث متجددة. وقد ساعدت ظروف المأسسة المرتبطة بإنشاء **مركز الدراسات الصحراوية** في ترسيم اتجاه مؤسسي أكاديمي في حقل الدراسات الخاصة بالغرب الصحراوي.

[81] حماه الله ولد السالم، **الحركة المرابطية بين العصبية والدعوة**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2015).

[82] محمد المختار ولد السعد، **الإمارات والنظام الأميري**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2014).

[83] عبد الودود ولد عبد الله ددود، **الحركة الفكرية في بلاد شنقيط حتى نهاية القرن الثاني عشر (18م)**، (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2015).

النهضة اليابانية وتاريخها بعيون مغربية

يحيى بولحية
جامعة محمد الأول بوجدة

مثلت اليابان بنموذجها التحديثي مادة للتحليل والدراسة والمقارنة على أكثر من منحى واتجاه؛ وأثيرت تساؤلات شتى، تبحث في أسباب نجاح نموذجها التنموي. وتم اعتبارها مثالا وقدوة في سيرورة التنمية والتقدم، كما أصبح هذا النموذج مرآة عاكسة للإخفاقات الذاتية ووسيلة للمراجعة والنقد وإعادة البناء، وقد حاولت الدراسات التاريخية المغربية على غرار نظيراتها المصرية والتونسية تمثل التجربة برؤى مختلفة ومتعددة. ضمن هذا السياق نتساءل عن درجة حضور التجربة التنموية اليابانية في مخيال وفكر النخب السياسية والفكرية في الفترة المعاصرة، وكيف تم النظر إلى التجربة ومقوماتها ومقارنتها مع العلل التي كان يشكو منها المغرب في نفس الفترة التي برزت فيها دولة اليابان الحديثة.

1. الرحلة المغربية والموضوع الياباني

نودُ في بداية المبحث التنقيبَ في المقدمات الأولى لاحتكاك المغاربة مع الموضوع الياباني، وإثارة السؤال حول درجة المعرفة بالمجال الجغرافي والبشري لبلد النيبون. ويحضرُ الموضوعُ الآسيوي لدى أعلام مغاربة يُصنفون ضمن النخب الجغرافية العالمية، وفي مقدمتهم الشريف الإدريسي (493هـ/1100م-560هـ/1166م)، الذي وصف بلاد الصين والهند وغيرهما من البلدان، ولا نجد في متن **نزهة المشتاق** إشارة إلى اليابان، وقد فصل الإدريسي في وصف المدن الصينية وتجارتها وملوكها وتحدث، مثلا، عن مدينة "سعلا وهي عامرة بالساكن حسنة المساكن كثيرة التجارات موفورة العمارات وإليها مقصد التجار من كل الأقطار المجاورة لها والمتباعدة .."[1] ولا شك أن الصين، بهيمنتها الثقافية في الشرق الأقصى، حجبت الحديث عن بلدان وشعوب أخرى مثل كوريا واليابان باعتبارها ملحقات ثقافية تابعة لها. وقد اقتبس صاحب **النزهة** معلوماته عن الصين ممن سبقه من الجغرافيين من أمثال المسعودي وابن خرداذبة وابن حوقل..[2] وكانت آسيا الصغرى أقصى ما وصله في رحلاته بهذه القارة.[3] وكان يأخذ

---

[1] الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، المجلد الأول، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، دون تاريخ)، 211.
[2] **نفسه**، 5.

بعض معلوماته من الرواد الذين بعث بهم روجر إلى أقاصي أطراف أوربا... ولما قيده.. من أحاديث الرحالة والتجار والحجاج في السفن التي كانت ترسو بموانئ صقلية..".[4]

ولعل أقدمَ تواصل مغربي وإسلامي مباشر مع الشرق الأقصى تم من خلال **نزهة المشتاق** لابن بطوطة (1304-1377م)؛ فقد وصل هذا الأخيرُ إلى الهند والصين وجزر الفلبين... ومن ثنايا متن النص السفاري، لم يشر الجغرافي المغربي إلى وصوله إلى اليابان؛ لقد فصل ابن بطوطة في وصفه للصين وأبرز مدنها وعادات سكانها وغرائب أحداثها.

ويُثار أمامنا سؤال يتعلق بالأسباب التي تفترض عدم سفره إلى اليابان، وهو الذي اشتهر بمغامراته الفريدة وجرأته المتزايدة في المعرفة والاطلاع على غرائب البلدان وعجائبها، ولم تكن تفصله سوى مسافةٌ محدودة عن أرض الميكادو وكان له أصدقاؤه من الصينيين الذين يعرفون المسالك التي تفضي إلى اليابان وجغرافيتها.

وتتزامن رحلة ابن بطوطة مع فترة حكم ميروماشي (1537-1336م) وهي مرحلة سيطرت خلالها على الحكم أسرة أشيكاجا؛ وشهدت هذه الفترةُ العديدَ من الصراعات الدموية على السلطة، اضمحلتْ وانهارت، معها سلطة الإمبراطور، وتمت عسكرة المجتمع بتجنيد عناصر الدايميو للفلاحين في صفوف المحاربين[5].

و"حاول الإمبراطور كو دايكو (Go-Daigo) منذ 1333م استرجاع السلطة من العسكريين، وثلاث سنوات بعد ذلك تعرض للخيانة من قبل قائده أشيكاكا تاكوجي (Ashikaga Takauji)"،[6] وفرض على البلاد نظام الشوگونات مع ما أنتجه من عنف هائل في تصريف المشاكل الداخلية.

فهل كان ابن بطوطة على معرفة، عن طريق الصينيين، بحقيقة الأوضاع في اليابان مما منعه من التوجه إلى بلد انتفتْ فيه عناصر الاستقرار؟ نعدم الإشارات في هذا الموضوع؛ لكننا مع ذلك نرجح القول بهذه الفرضية. توجه ابن بطوطة نحو الصين ابتداء من سنة 1346م، وهي الفترة التي تناسب مرحلة حكم أسرة يان (dynastie Yuan) المنغولية (1271م-1368م)، وبالضبط الحاكم المنغولي (togoontomor) (1320م-1370م).[7] وينظر الشعب الصيني ونخبه إلى فترة حكم

---

[3] عبد الرحمن حميدة، **أعلام الجغرافيين العرب ومقتطفات من آثارهم**، (دمشق: دار الفكر، 1416هـ/1995م)، 388.
[4] **نفسه**، 389.

[5] http://forum.otaku-net.info/viewtopic.php?t=1586
[6] Histoire du Japon, dans http://www.kokeshi.fr/pages/histjapon.php
[7] Togoontomor, http://fr.wikipedia.org/wiki/Togoontomor

هذه الأسرة بامتعاض شديد.[8] وربما تلقى ابن بطوطة إشارات تحثه على عدم السفر إلى اليابان الذي كان يعيش دوامة عنف سياسي وعسكري رهيب؛ فقد اعتاد ابن بطوطة على الامتثال لنصائح العارفين بشؤون الأمن، ففي الفصل الخاص "من الصين إلى جاوة" يذكر: "ولما وقع الخلاف وتسعرت الفتن أشار علي الشيخ برهان الدين وسواه أن أعود إلى الصين قبل تمكن الفتن".[9]

ويبدو أن اليابان، بنهجها لسياسة العزلة الطوعية، لم تكن سبل استكشافها ومعرفتها متيسرة للعديد من الشعوب والدول باستثناءات اقتصرت على الهولنديين وعلى بعض التجار الصينيين والأوروبيين في منطقة محدودة مثلها ميناء ناكازلكي؛ كما تعرض معتنقي الديانة المسيحية لعمليات قتل وتصفية أعقبها نهج سياسة العزلة الطوعية. لم تثر اليابان انتباه ابن بطوطة، الذي اكتفى بتركيز رحلاته على الصين؛ كما أن دموية النظام السياسي الياباني، خلال فترة حكم ميروماشي، لم تسترع انتباه أحد أبرز الرحالة العالميين المغاربة.

2. الحضور الياباني في مضامين دستور الشيخ مراد

نعدم الإشارات المتعلقة باليابان في الكتابات المغربية إلى حدود أواخر القرن التاسع عشر في مذكرات بعض الطلبة الموفدين إلى أوروبا؛ فقد بدأ الحضورُ الياباني خافتا وغامضا، حين يتحدث العيدوني، أحد أفراد البعثات التعليمية الموفدة إلى إيطاليا، عن وجود بعثات أخرى من بلغاريا وأرمينيا والجبل الأسود واليابان ومصر وإيثيوبيا،[10] وهي إشارة عابرة لا تحمل ما يدل على إثارة الموضوع الياباني لدى أفراد البعثات التعليمية المغربية.

ويحضر موضوع تجربة التحديث الياباني، لأول مرة، في العصر الحديث من خلال الدستور الذي اقترحه الشيخ عبد الكريم مراد،[11] ونظرا لأهمية النص نورد مقتطفات منه للاستقراء والتحليل واستنتاج القواعد والتمثلات الخاصة بالموضوع الياباني.

قال الشيخ عبد الكريم مراد:

---

8 Dynastie Yuan,dans: http://fr.wikipedia.org/wiki/Dynastie_Yuan

9 ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، المسماة **تحفة النظار في غرائب الأمصار**، شرحه وكتب هوامشه، طلال حرب، (لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1407هـ-1987م)، 649.

10 مذكرة أحمد الجبلي العيدوني، أوردها مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية**...، ج4، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1394).

11 عرف الأستاذ محمد المنوني عبد الكريم مراد بأنه شخصية معروفة، الوافد العقيم بفاس من عام 1324هـ/1906-1907م، مكث طويلا بفاس ثم انتقل منها إلى النيجر، فتوفي بها في مدينة كانو التي استوطنها عام 1347هـ/1928م. انظر: **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج2، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1985)، 312-406.

"...أما بعد، فلما تشرفت بالأقطار المغربية وتطلعت على أحوالها: سرني ما رأيته منهم من اتحاد الجنس والتمسك بالدين وحب السلطان...

وبسبب توافر هذه الصفات في أفراد دولة اليابان، مع اقتفائهم إثر شريعتنا المطهرة، من التعاون وحب الوطن وحفظه بالمال والنفس والتحرز من الأعداء وأخذهم الحكمة ممن كان: فاز وأعلى ملوك زمانهم.

وعلى ذلك يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت إذا اقتفت أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية والوقتية الموافقة للأحكام الشرعية من أوربا، على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع العلوم النافعة ومكافأة من يبرز شيئا من ذلك، لأن الذي يعلم أسرار الشريعة الإسلامية وما احتوت عليه من الحث على نشر العدالة والمشورة في الأمور وتعلم المعارف اللازمة للوقت والدين بكل شيء يستغني به المسلمون عن الأجانب...

ولا ينكر ما كان عليه اليابان قبل ثلاثين ستة من "الانحطاط" وتفرق الكلمة بسبب الاستبداد وهجوم ملوك أوربا على مملكة اليابان، وطلبوا منها إجراء الإصلاح الوقتي من سلطانها، حتى استأجروا مدخول الجمارك بثمن زائد عما كانت تحصله اليابان على جملة سنين، لأجل إدخال التمدن الأورباوي: من نشر السكك الحديدية والدبيش، وغير ذلك من تشكيل البوليس، فصار لأوروبا نفوذ وكلمة في مملكتهم، فعند ذلك تيقظوا لما لأوربا من الطمع في استملاك بلادهم بطريق سياسي، فجمعوا كلمتهم، ورجع سلطانهم عن الحكم المطلق إلى المشورة، فأسس مجلس نواب الأمة، وانتخب له أعضاء من كل بلد وشعب في المملكة... وعملوا قانونا للحكومة فنفذ على الحاكم والمحكوم.

ثم أرسلوا البعثات من أولادهم إلى بلاد أوربا لتعليم العلوم اللازمة: من الحربية والهندسية والصنائع...وشرعوا في فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لأجل تعليم ذلك، حتى بلغت الآن في مملكة اليابان إلى أربعين ألف مدرسة، فلما استكملوا المعرفة في مدة عشرين سنة أوقفوا الامتيازات الأورباوية وغلبوا دولة الصين وطردوا دولة المسكوف من كوريا ومنشوريا وصاروا بالدرجة العليا بين الملوك، حتى دولة انكلترا وألمانيا

أرسلتا تلاميذ إلى مدارس اليابان لكي يتعلموا منهم اختراعاتهم التي أظهروها وقت المحاربة".[12]

هل يمكن اعتبار النص إنتاجا مغربيا في مقاربة الظاهرة اليابانية؟ أورد الأستاذ المنوني معلومات بخصوص صاحبه قائلا عنه: "الشيخ العالم السوري عبد الكريم بن السيد عمر ابن مصطفى بن الشيخ مراد الشامي الطرابلسي ...مبعوث الشرق إلى المغرب...كان يهدف ليقوم، في المغرب، بعمل إصلاحي في حقل التعليم الابتدائي، فيضع هذا التأليف في مستوى المتعلمين الصغار ويحاول فتح مدرسة ابتدائية لتلقين العلوم الدينية والعصرية. وإذا كانت آماله في فتح مدرسة المقاصد العزيزية لم تتحقق، فهو قد نجح، إلى حد، في إلقاء دروس علمية تناولت مبادئ السياسة والجغرافيا والحساب والتاريخ".[13]

تعرفت النخب المغربية على التجربة التحديثية اليابانية بواسطة العالم السوري، الذي وجد، أثناء إقامته، فراغا ثقافيا وتعليميا في فترة تاريخية تراجعت فيها سياسة الإصلاح التي بدأها، بشكل واسع، المولى الحسن منذ بدايات حكمه الأولى. ولا نعتقد في أن الموضوع الياباني تبوأ مكانته الحقيقية ضمن الاهتمامات المركزية للنخب المغربية خلال الفترة التي تمت خلالها صياغة الدستور المذكور. ويبدو أن تركيز واضع الدستور على النموذج الياباني مرتبط بالرؤية المشرقية التي هللت لانتصارات اليابان على روسيا، ألد أعداء الدولة العثمانية، التي بدأت في نسج علاقات دبلوماسية مع نظام الميجي منذ بعثة إيواكارا المشهورة وانتداب فوكوشيرو للقيام بدراسة أولية للوضع العام التركي خلال سبعينيات القرن التاسع عشر.

وقد كتب الجابري في موضوع الدستور قائلا: "لقد بات حضوُر اليابان في الفكر السياسي العربي الحديث مباشرا وقويا، ومثالا على ذلك أشير إلى أن أحد المشاريع الدستورية التي قدمت لملك المغرب ...، حينما أخذت النخبة العصرية في هذا البلد تطالب بإقامة حياة دستورية وتدشين نهضة عصرية، طرح في مقدمته بإلحاح وتفصيل تجربة اليابان وإصلاحات الميجي مطالبا بالاقتداء بها".[14]

أدمج الجابري المغرب ونخبه العصرية ضمن دائرة العرب المهتمين بالنموذج الياباني مستدلا على ذلك بمشروع الدستور الذي تم تقديمه للسلطان عبد العزيز.

---

[12] **المرجع نفسه**، صفحات: 422-423-424.

[13] **نفسه**، 311-312.

[14] محمد عابد الجابري، "اليابان في الفكر العربي المعاصر"، **الموقف**، العدد1، (يوليوز-غشت 1992م): 46.

وبالنظر إلى هوية صاحب المشروع وانتمائه المشرقي يصعب الحديث عن تمثل مغربي حقيقي للتجربة اليابانية في بداياتها الأولى، ويبدو أن صاحبه واجهته مجموعة من العراقيل، دفعته إلى مغادرة المغرب في اتجاه جنوب الصحراء. كما أن تنبيهه لمقدمات التطور الياباني لم تجد آذانا صاغية داخل مكونات النخبة المخزنية التي كانت تعيش آخر لحظاتها السياسية والإدارية.

ومن دلائل ذلك، أن النموذج الياباني لم يحضر في الكتابات التاريخية المغربية المعروفة (المشرفي والناصري وابن زيدان والأعرج السليماني، وغيرهم) إلا باستثناءات محدودة جدا، وظل الأمر كذلك إلى ما بعد الاستقلال، بل إلى فترات قريبة من زماننا. كما كانت المعلومات الخاصة باليابان سطحية وأحيانا مضللة، ومن ذلك ما ذكره أحد رجال الحركة الوطنية المغربي، قائلا: "لقد ردد المناضلون داخل الخلايا الوطنية ما يربو على ثلاثين سنة، رفعا لمعنويات الجماهير ضد الاستعمار وتمكينا لرصيد الثقة الإنساني بأنفسهم، أن المغرب بعث البعوث إلى أوربا في الوقت نفسه الذي وصلت إليها بعوث اليابان، وقد أثمرت جهود اليابان فأصبحت، بفضلها أعظم دولة شرقية في العالم بينما أخفقت جهود المغرب لسوء حظه فسقط تحت براثن الحكم الأجنبي فريسة للاستعمار".[15]

وعلى الرغم من هذه الملاحظات، يمكن القول إن الخطوط العامة لتجربة التحديث اليابانية وصلت أصداؤها إلى المغرب، لكنها لم تتعمق في وجدان الأنتلجانسيا المغربية، ولم تتحول إلى نموذج قابل للدراسة والتمثل، في وقت شهدت فيه هذه الفترة انتعاشا في الثقافة الصحفية وإشاعة الأخبار عن طريق المبادرات المشرقية والأوروبية. ومن هذه الزاوية يمكن التعامل مع النص الدستوري بتفكيك عناصره واستنتاج طبيعة نظرته للنموذج الياباني.

في البداية يجانب الشيخ مراد الصواب عندما وصف المغاربة باتحاد الجنس والتمسك بالدين وحب السلطان. ولعله أراد بذلك التمهيد بالقول بتشابه المقدمات بين المغرب واليابان، حيث قال بتوفر "هذه الصفات في أفراد دولة اليابان" كما أنهم، أي اليابانيون، مسلمون بالفعل والممارسة بحكم "التعاون وحب الوطن وحفظه بالمال والنفس والتحرز من الأعداء وأخذهم الحكمة ممن كان".

وإذا كانت المقدمات متشابهة، في نظره، فما المانع من وصول المغرب إلى ما وصلت إليه اليابان بأقرب وقت؟ ويضع لذلك شرطا أساسا وهو أن يتم اقتفاء "أثر

---

[15] نفسه، 46-47.

اليابان بالاجتهاد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية والوقتية الموافقة للأحكام الشرعية من أوربا، على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع العلوم النافعة ومكافأة من يبرز شيئا من ذلك".

وبالنظر إلى الواقع المتردي للمغرب في عهد المولى عبد العزيز، يستدرك صعوبة التمثل، لكنه يقابل ذلك بما "كان عليه اليابان قبل ثلاثين ستة من الانحطاط وتفرق الكلمة" ويرجع أسباب ذلك إلى "الاستبداد وهجوم ملوك أوربا"، وهو بذلك يطابق بين العوامل الذاتية والموضوعية وينبه المخزن العزيزي إلى بناء سياسة إصلاحية بمقتضاها.

حاول الشيخ مراد التلميح للحالة المغربية من خلال بسط نموذج تعامل القوى الغربية مع اليابان بعد سلسلة الاتفاقات اللامتكافئة التي عقدت معها؛ فقد طلبوا منه، كما فعلوه مع المغرب، إدخال الإصلاحات التي تناسب مصالحهم وسيطروا في كلا البلدين على مداخيل الجمارك بشروط قاسية، ولا شك أن ذلك تسبب، كما يبدو من ثنايا النص، في استفحال نفوذ الغربيين داخلهما، مما أدى إلى تفطن اليابانيين "لما لأوربا من الطمع في استملاك بلادهم بطريق سياسي". وفي مقابل ذلك، بقي المغرب خاضعا للوصاية الأجنبية، ولم يحصل لقادته الاستبصار بالواقع والمآل.

لا يمكن للإصلاح أن يتأسس دون معرفة وتعليم، وفي غياب الإمكانات الذاتية لتحقيق ذلك يتم الانفتاح على التجارب العالمية الرائدة التي يمكنها أن تفيد الداخل في بناء قدراته المعرفية. ومن هذه الزاوية، يوضح واضع المشروع الدستوري قيام رجال الحكم الياباني بإرسال "البعثات من أولادهم إلى بلاد أوربا لتعليم العلوم اللازمة، من الحربية والهندسية والصنائع... وشرعوا في فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لأجل تعليم ذلك، حتى بلغت الآن في مملكة اليابان إلى أربعين ألف مدرسة".

ويقول الشيخ مراد إن كل هذه الإجراءات حققت لليابان، على امتداد عشرين سنة، ما سماه بالمعرفة، مع ما تعنيه من امتلاك السلطة والقوة، مما أدى إلى مراجعة الاتفاقات غير المتكافئة والانتصار على الصين وطرد روسيا من كوريا ومنشوريا وهزيمتها عسكريا سنة 1905م.

وأصبحت اليابان رقما أساسا في المعادلة العلمية وقامت إنجلترا وألمانيا بإرسال طلبتهما إلى مدارس اليابان "لكي يتعلموا منهم اختراعاتهم التي أظهروها وقت المحاربة". بهذه الصورة حضر موضوع التحديث الياباني في ذهن الشيخ مراد، الذي

حاول جاهدا، إقناع السلطة العزيزية في تبني إصلاحات دستورية. ونعتقد أن المثقفين المغاربة اطلعوا على محتواه فجاءت انطباعاتهم مختلفة ومتباينة.

3. اليابان في فكر الأعرج السليماني وابن زيدان ومحمد داود.

أورد الأعرج السليماني موضوعَ البعثات التعليمية، مستنتجا العوامل التي أدت إلى الأزمة وأسست لمرحلة الإفلاس، وفي مقدمتها، في نظره، بطانة السوء التي تم تكن تساير تصورات السلطان الإصلاحية. ويستدل ذلك من خلال مقارنة الأمر بضده الياباني، ويفصح عن ذلك بكتابة ما يلي:

"... ولما زاولوا دروسهم وملئوا بكل نافع حقائبهم يمموا بلادهم ليبثوا فيها ما ينفع نستقبلهم فلم يعدموا معاكسا وقف في سبيلهم وحرم البلاد والعباد ما كان يرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل كما سلكه أهل اليابان ...فكانت النتيجة أن تقدم اليابانيون وتأخرنا".[16]

اتسم حكم السليماني بالتريث ولم يصدر حكما نمطيا على اليابان ولم يقل بتأخره كما ورد ذلك عند ابن زيدان في العلائق السياسية.. واقتبس صاحب الإتحاف نفس العبارة التي وردت في زبدة التاريخ...[17] وصلت هذه المعلومات (مشروع دستور الشيخ مراد وما ذكره الأعرج السليماني) إلى رجال ثقافة وسياسة قليلين ومنهم المؤرخ عبد الرحمن بن زيدان؛ فقد أشار للموضوع الياباني، في سياق حديثه عن فشل تجربة إرسال البعثات التعليمية التي أوفدها الحسن الأول إلى أوربا، قائلا:

"...، فانظروا إلى همة هذا الملك الجليل، فلو جرى العمل على ما اقتضته همته في هذا الشأن الخطير لكان للدولة المغربية شأن غير هذا الشأن ولحلقت في جو الترقي... ولفاقت في تقدمها ورقيها اليوم دولة اليابان، لما فطر عليه المغربي من الذكاء النادر والنبوغ الطبيعي والشجاعة المفرطة... نحن نعلم أن الوقت الذي اتجهت فيه همة هذا الملك العظيم هذا الاتجاه الخطير كانت اليابان أحط من المغاربة بكثير، بل لا نسبة إذاك بين اليابان والمغرب في الانحطاط، ففي ذلك الوقت اتجه ملك اليابان هذا الاتجاه نفسه، فوجه المتعلمين من اليابانيين وأعانته بطانته الحسنة النية

---

[16] محمد بن الأعرج السليماني (1285-1344هـ/1868-1925م) **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، إعداد عبد الرزاق بنواحي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، السنة 1417هـ/1997م، القسم الأول، 392.

[17] عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، الجزء 2، (الرباط: المطبعة الوطنية، 1990)، 465.

الطيبة القصد، فحصلت النتيجة المنتظرة وصارت دولة اليابان تقر بعظمتها أعظم الدول، وتخشى بأسها، وتحسب لها عدة ملايين من الخلق حسابها، والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد. وقد كان قصده... بتوجيه هذه البعثات للتعلم بأوربا أن تكون المصلحة مزدوجة، فتتحسن العلائق من جهة، وتتمكن مهابة الدولة المغربية من نفوس دول أوربا وتحسب لها حسابها".[18]

ويعتبر ابن زيدان موضوع إرسالَ البعثات التعليمية بالشأن الخطير باعتبارها تؤرخ لمرحلة فاصلة في تاريخ الإصلاحات بالمغرب. وأضاف حكما انطباعيا لم يرد فيما اقتبسه سالفا من كتاب زبدة التاريخ...

وحضر هاجس المقارنة بقوة وتركيز واقتضاب لدى صاحب **العلائق السياسية**، وظن أن اليابان كانت أشد انحطاطا من المغرب. وأظن أن هذا الحكم متسرع ومجانب للحقيقة التاريخية. فالأكيد أن ابن زيدان كانت لديه معلومات ضئيلة حول حقيقة تجربة التحديث الياباني، وقواعدها وتراكماتها التاريخية التي صهرت المكونات الداخلية على امتداد فترة العزلة الطوعية التي استمرت لأزيد من 250 سنة. كما أن عناصر القوة السياسية والإدارية والمجتمعية والثقافية التي نشأت في فترة حكم التوكوگاوا ظلت غائبة بالمطلق لدى من قال بانحطاط اليابان خلال الزمن المذكور.

ومن جانبه وفي سياق حديثه عن تداعيات معركة تطوان وآثارها النفسية الوخيمة على نخب الفكر والسياسة في المغرب، سجل الأستاذ محمد داود انطباعه الآتي:

"لقد عرف المغرب أنه قد انتهى العهد الذي يهاب فيه الناس كبر العمائم وطول اللحى وتضخم البطون وسدل السلاهيم على العراقيب...

لقد كانت الفرصة سانحة أمام المغرب ليتقدم إلى الأمام خطوات لو أنه خطاها لصار أعلم وأقوى حتى من بلاد اليابان التي كانت تغرق في حمأة التخلف والخرافات والتمسك بمقدسات وهمية كانت كالقيود في الأرجل والسلاسل والأغلال في الأعناق".[19]

---

[18] عبد الرحمن بن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**. تحقيق وتقديم عبد اللطيف الشاذلي، (الرباط: المطبعة الملكية، 1999)، 149-150.

[19] محمد داود، **تاريخ تطوان**، القسم الثالث من المجلد الخامس، (تطوان، 1386هـ-1960م)، 359.

كانت اليابان، في منطق النص، متخلفة وكانت الخرافة والمقدسات الوهمية متفشية في المجتمع، وبالرغم من ذلك لم تمنع هذه القيود من تحقيق "المعجزة اليابانية" مع بداية القرن العشرين عندما وجه الجيش الياباني درسا عسكريا بليغا لكل من الصين وروسيا على التوالي سنتي 1894م و1905م. ونتساءل هنا عن حجم القيود والعراقيل التي عطلت، في الحالة المغربية، البناء المجتمعي السليم على امتداد فترات طويلة من الممارسة السياسية ونمط التفكير والعلاقة التي نسجتها السلطة مع أطياف المجتمع.

لم يكن تاريخ اليابان معروفا لدى النخب المغربية التي أصدرت هذه الأحكام بدون مقدمات سليمة وموضوعية؛ ونرجح أن المعلومات الخاصة بهذا التاريخ كانت شفوية ويتم تناقلها والزيادة فيها بالشكل الذي يثير الاستغراب حول ثنائية تقول إن المغرب كان متقدما على اليابان وبالرغم من ذلك كان مآله السقوط أمام القوة العسكرية الغربية بعدما فشل في سياسة الإصلاح. في حين كانت اليابان بلدا متخلفا وذا اعتقادات أسطورية، لكنه حقق إنجازات عظمى أمام طاقة الغرب العنيفة والقوية والمنظمة.

ويصيب ابن زيدان عندما يربط بين آلية البعثات التعليمة، ووجود مستشارين أكفاء للميجي، وحصول النتيجة المنتظرة حيث صارت دولة اليابان "تقر بعظمتها أعظم الدول، وتخشى بأسها، وتحسب لها عدة ملايين من الخلق حسابها".

ينطلق صاحب العلائق لسياسية، في مقارنته، من مقولة تؤكد على تشابه المقدمات واختلاف النتائج. ويُحمِّل بطانة السوء في المغرب، وبطانة الخير والنصح في اليابان تباين عناصر الثنائية المفترضة. قدم ابن زيدان خدمة جليلة لتاريخ المغرب، وأمدنا بمعلومات نفيسة؛ كما نلمس من دفات مصنفاته صفات المواطن والمثقف القلق على مصير أمته، وكان يبحث، مثل الأستاذ المنوني وعبد الله كنون، رحمهم الله، عن عناصر اليقظة الفكرية والعلمية والسياسية، ليجعل منها حالة من اللحظات الإيجابية في ليل حضاري مظلم.

ومن حسن إكرام هؤلاء أن يُبحث في مصنفاتهم التاريخية والحضارية عن الشوائب التي يمكنها أن تذهب بجمالها ووظيفتها. ونحتاج، في ذلك، إلى مؤسسات ونخب متمرسة في النقد الذاتي الهادف والبناء. ولا يمكن التعاملُ مع ذاكرتنا التاريخية والمدونات التي أرخت لها بطابع القداسة؛ ويجب التمييز، في هذا المقام، بين المقدس والجهد البشري الذي يمسه النقص والخطأ. ولا شك أن ممارسة النقد الواعي خطوة

أساسية في البناء الحضاري ولبنة مؤسسة لقواعد التراكم التاريخي الإيجابي الذي يمنح المعنى والغاية لأي محاولة تنموية تروم الفعالية والنجاعة. وتتجلى ملامحُ النقد من خلال رواية الأستاذ العروي، حيث تحضر الذهنية المغربية التي تبحث عن أجوبة محددة لأسئلة الهوية وإشكالية التقدم والتأخر.

4. اليابان في أوراق عبد الله العروي.

أورد عبد الله العروي في سيرته الذهنية مايلي:

"فسرت لأبي تاريخ اليابان الحديث، العوامل الاقتصادية والدوافع النفسية، وركزت على أنه لم يأخذ من الغرب إلى الوسائل المادية، ووسائل المناعة والتوسع. لاحظ أبي:

- قلت إن خيرات اليابان الطبيعية محدودة ومع ذلك حقق ما حقق. خيراتنا نحن أهم. لو حكمتنا دولة أقل نهما من فرنسا لاستثمرنا تلك الخيرات وسرنا في طريق الرقي وكنا دولة يحسب لها حساب. ويكون هذا في صالح الدولة الحامية.

- سوء حظنا هو موقعنا الجغرافي وقلة عددنا واعتدال مناخنا، مما جعل من بلادنا مستعمرة سكنية".[20]

يثير النص الروائي قدرة العقل الياباني على الملاءمة بين الأصالة والمعاصرة؛ فاليابان لم يأخذ، في نظره، سوى الوسائل التقنية/المادية، وتمكن من توظيف ترسانة الرموز الثقافية والمجتمعية والأسطورية في بناء ذات لم تخرج عن نسق تطور الرأسمالية الغربية، حيث توجت مسيرة تحديثها بالتوسع على حساب دول الجوار الإقليمي (كوريا والصين وغيرهما من البلدان) كما فعلت القوى الغربية مع شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا.

ويستدرك بطل الرواية/إدريس قائلا، وربما منتقدا التفسير السالف: "بيد أن المشكل غير هذا، المشكل هو نفسانية المغربي، هل يستطيع أن يفعل ما فعله الياباني؟ هل نجد بيننا من يكون طيارا انتحاريا؟ أين عقلية التضحية، إنكار الذات التي تميز قادة اليابان؟ قد أضاعوا ما شيدوه طيلة خمسين سنة ولكنهم عاشوا فترة مليئة

---

[20] عبد الله العروي، **أوراق**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، 2000م)، 50.

بالأمجاد حتى في أحلك فتراته، هل يستطيع المغرب أن يرقى إلى هذا المستوى حتى لو كان حرا؟".[21]

يتبين من نص الرواية حضور ذهنية المؤرخ المفسر للأحداث حيث يحمل أصل الانتكاسة التحديثية بالمغرب إلى عوامل أخلاقية/نفسانية، كما يشير إلى أخلاق الساموراي وقيم التضحية والشهامة التي ميزت اليابانيين في فترة التوكوگاوا ولجوئهم إلى ممارسة شعيرة الهيراكيري/طقس الانتحار عندما كانوا يعجزون عن القيام بما كانوا يعتقدونه واجبا أخلاقيا، ورافقتهم قيمهم هذه إلى المقاولة والمصنع في يابان الميجي وتايشو وشوا.

وربما يكون ذلك ما دفع إدريس إلى الاسترسال في الحديث قائلا: "أنا مقتنع بذلك، بيننا عباقرة يستطيعون أن يحققوا المعجزات لو كانوا أحرارا في تصرفاتهم".[22] يحضر بعدُ المقارنة بقوة في ذهنية إدريس، حيث يقول: "علينا أن نتبع طريق اليابان وأن نستمد من الغرب **كل** ما يعيد لنا قوتنا العسكرية، وبذلك أن نؤسس حضارة جديدة تحتفظ بشيء من الماضي".[23] فهل يعني إدريس بذلك مقولة رفعها رواد الإصلاح الياباني خلال عهد الميجي: "تقنية غربية وأخلاق يابانية"؟ ويدعو، مقابل ذلك، النخبة المغربية إلى أخذ **الكل** التحديثي من الغرب مع الاحتفاظ بشيء من الماضي، لكن ما طبيعة الماضي وما معنى حضوره لدى بطل الرواية؟

يرفض إدريس العيش وسط "عدد من الطلبة المغاربة الذين قضوا سنوات في باريس دون أن يحرزوا على أية نتيجة"،[24] بسبب أنهم "كانوا لا يبرحون الحي الجامعي.. من الغرفة إلى المطعم ومنه إلى المقهى ثم إلى قاعة الاجتماع. يلعبون الكارتة، يشربون البيرة، يتذاكرون في أخبار المغرب، الحقيقية والملفقة".[25] يرفض إدريس واقعه بباريس حيث كان يتابع دراسته مثلما تابع ذلك طلبة أواخر القرن التاسع عشر ببعض البلدان الأوروبية؛ ويعجز عن تغيير نمط العلاقات وموضوع الاهتمام الطلابي، ويقرر الهروب إلى أرضية أخرى؛ فقد تأذى "من جوارهم حتى أنه فضل بعد سنة أن ينتقل إلى **دار اليابان** حيث لم يكن يعرف أحدا، حيث كان يسمع حس الريشة إذا لمست الأرض".[26]

[21] **نفسه**، 50-51.
[22] **نفسه**، 51.
[23] **نفسه**، 61.
[24] **نفسه**، 79.
[25] **نفسه**، 79.
[26] **نفسه**، 79.

أبدى إدريس إعجابه بالطلبة اليابانيين بباريس، وفضل أن يكون واحدا منهم؛ وأراد، من خلال ذلك، أن يجد راحة ذاته القلقة. ألا يدل تفضيله الانتقال إلى دار اليابان دليلا على قصور المثقف "الملتزم" عن الاندماج وتوفير فرص وإمكانات التغيير؟ لكن ألا يشير ذلك إلى ضرورة الانتقال إلى رؤية تنموية جديدة تنتقد الحاضر والذهنيات المنتجة للأزمة والانحطاط؟

ظل النموذجُ الياباني حاضرا في الفكر الأكاديمي المغربي، ضمن هذا السياق يمكننا تناول أطروحة محمد أعفيف الخاصة بأصول التحديث الياباني.

5. اليابان في الدراسات الجامعية

تعد أطروحة محمد أعفيف أول دراسة أكاديمية أنجزها باحث مغربي خصص موضوعها لتاريخ اليابان،[27] واستهدفت "البحث في الأسباب البعيدة والقريبة التي هيأت اليابانيين، في نهاية القرن التاسع عشر، للانخراط في حركة تحديث عجز غيرهم عن الدخول فيها أو تحقيق المرتجى منها".[28] وإذا كان بُعد المقارنة حاضرا من ثنايا مقدمة دراسته، فإنه ينتقد (دون أن يذكرها) دراسة مسعود ضاهر،[29] ويقول عن ذلك: "لا نجد نعتا آخر نصف به هذا الاطمئنان إلى المقارنة الممكنة (بل والأكيدة عند ثلة من مؤرخينا ومفكرينا العرب) بين النهضة العربية والنهضة اليابانية سوى نعت المقارنة الساذجة".[30]

يقول أعفيف: "تشكل في وعينا إحباط تاريخي قوي وأسى عميق لعدم استفادتنا على عهد محمد علي والسلطان المولى الحسن الأول من الفرصة التاريخية التي لا يمكن أن تعوض والمتمثلة في عدم استفادتنا من البعثات العلمية الموفدة إلى أوربا للمتح من معين الحضارة ومنابع التقدم الذي نجح فيه غيرنا (اليابان)".[31]

ومن جانب آخر يقول الباحث نفسه أيضا إن إصلاحات عهد الميجي لا تتعلق "بمعجزة تحققت بفعل الاحتكاك بالحضارة الأوربية واستنساخها، وإنما بنتيجة لتطور

---

[27] محمد أعفيف، **أصول التحديث في اليابان (1568-1868)**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2004-2005. وقد نشرت بالعنوان نفسه في لبنان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

[28] **نفسه**، 1.

[29] مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية**، عالم المعرفة، عدد 252، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999م).

[30] أعفيف، **أصول التحديث في اليابان (1568-1868)**، 3.

[31] **نفسه**، 4

عميق وطويل في تاريخ اليابان".[32] وهو الموقف ذاته الذي ذهب إليه مسعود ضاهر، ومن قبلهما كثير من المؤرخين اليابانيين والغربيين، ومنهم كوهاشيرو طاكاهاشي وبيير رونوڤان وأدوين رايشاور وباتريک سميث...

يطمح محمد أعفيف "إلى تخليص قراءتنا للتاريخ الياباني المعاصر من خرافة القطيعة التامة والمطلقة بين عصر الميجي والعصور المتقدمة عليه".[33] وأعتبرُ أطروحته إضافة كمية للكتابات الغربية والآسيوية ومن بعدها العربية في هذا المجال. ويعترف بذلك متواضعا بقوله: "لا ندعي في هذه الدراسة أننا قمنا بفتح جديد في تاريخ اليابان أو أننا أضفنا إليه شيئا جديدا".[34]

لقد أضاف أعفيف إلى الخزانة المغربية بحثا جديرا بالقراءة والتمحيص، بعد أن سيطر الدارسون المشارقة على معظم الإنتاجات التاريخية المتعلقة بتاريخ اليابان، وتبقى الاستنتاجات التي خرج بها في حاجة إلى دراسة ونقد لتطوير البحث التاريخي حول الآخر ومعرفة كنْهَ حضارته ومقومات نهضته المعاصرة.

وتنضاف إلى دراسة أعفيف أطروحة أنجزها محرر هذه الورقة، تتناول موضوعا خاصا بالبعثات التعليمية اليابانية ومقارنتها بالبعثات التعليمية المغربية.[35] حاولت هذه الأطروحة إثارة بعض الإشكاليات التي تتكرر على المسامع ومنها مسألة تباين المقدمات واختلاف النتائج الخاصة بموضوع البعثات التعليمية المغربية واليابانية من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين وتناول فيها برؤية مقارنة إشكالية الموضوع بجرد الكتابات الخاصة به وتبيين عناصره الاساسية. وإثر تفصيل واسع في كرونولوجية البعثات في كلا البلدين واستقراء الظروف المحيطة بها سياسيا ومجتمعيا واقتصاديا وتربويا وتعليميا تبين أن المقدمات التي أفضت إلى بروز دولة اليابان الحديثة اختلفت جوهريا عن مثيلتها المغربية؛ وأن اختيار التحديث وسيرورة التنمية تقتضيان الأخذَ بعين الاعتبار تغيير آليات اشتغال الدولة وصناعة نخب الإصلاح والتغيير من ثنايا مطلب التربية والتعليم وإطلاق العنان للمبادرات الفردية الجادة.

[32] **نفسه**، 5.
[33] **نفسه**، 5.
[34] **نفسه**، 712.
[35] يحيى بولحية، **البعثات التعليمية في اليابان والمغرب، من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين تباين المقدّمات واختلاف النتائج** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

وقدم هذا الكتاب للقارئ العربي معلومات مفصلة تخص البعثات التعليمية اليابانية نحو دول الغرب الرأسمالي، فحدد عينة من أسمائهم، وتتبع مسارهم التكويني إلى حين اضطلاعهم بالمهمات السياسية الكبرى والاستراتيجية في اليابان المعاصرة، كما حاول فهم مختلف الظواهر الاجتماعية والتربوية والأسطورية التي رافقت عملية النهوض اليابانية، ومنها مسألة الجماعية ودور التربية والتعليم وأهمية استلهام الأساطير القديمة في بناء الدولة وصياغة الدستور.

حصيلة البحث في التاريخ الديني للمغرب

ربيع رشيدي

أستاذ مكون (باحث في التاريخ الديني والأنثربولوجية الثقافية)

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة

تمهيد

أسهم الإنتاج العلمي للفرنسيين من رحالة ومخبرين وضباط الشؤون الأهلية، وإلى جانبهم، فيما بعد، الإنتاج الأنثروبولوجي للباحثين الأكاديميين، الأنگلو-أمريكيين، إلى حث الباحثين المغاربة على إعادة النظر في مقولاتهم وخلاصة أبحاثهم، ووضع استنتاجاتهم على محك المزيد من التساؤلات. ومهما قيل عن الغاية والأهداف المتوخاة من هذه البحوث والتقارير التي أنجزت عشية الاستعمار الفرنسي،[1] أو خلال ثلاثينيات القرن الماضي وستينياته، إلا أنها تعتبر وبحق دعامة أساسية لإعادة كتابة التاريخ الديني للمغرب وفق مقاربة أنثروبولوجية-تاريخية على يد الجيل الأول من المؤرخين المغاربة، ممن تعتبر أبحاثهم اليوم أجود ما أنتجته الجامعة المغربية على مدى خمسة عقود من الزمن. وفي هذا السياق ألح إبراهيم بوطالب على ضرورة العودة إلى البيبليوغرافيات الكولونيالية وعدم التسليم بجحد ما تحتوي عليه أو "نفي ما تتضمنه من صفحات تاريخنا مما لا غنى عنه لكتابة شمولية للتاريخ".[2] والملاحظ أنه منذ استعادة الاستقلال وإلى اليوم سجلت الدراسات التاريخية تحولا نوعيا على مستوى الكم والكيف، وعلى مستوى النظريات والاتجاهات المطبقة عليها؛ إذ يختلف ما كتبه الجيل الأول من المؤرخين تماما عما أنجزه رواد الجيل الثاني والثالث؛ سيما أن هذه البحوث تتبابن على مستوى القضايا المطروحة وجودة الكتابة.[3] وضمن هذا السياق تأتي هذه الورقة في محاولة متواضعة لتقريب القارئ من وضعية البحث في التاريخ الديني الذي هيمن

---

[1] إبراهيم بوطالب، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر: دراسات وبحوث**، ج 1، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 65، 2019)، 280.

[2] بوطالب، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، 280.

[3] أعمال الندوة الجماعية التي عقدت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1986م تحت عنوان: **ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب**، وأعمال اليوم الدراسي الذي نظمته **الجمعية المغربية للبحث التاريخي** سنة 2001م، والتقرير العام الذي أنجز سنة 2009م حول "أوضاع العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب" بإشراف محمد الشرقاوي.

على الأبحاث التاريخية إبّان الفترة الكولونيالية وما بعدها؛ إذ لا نجد بحثا يخلو من فصل أو مبحث يهم هذا التخصص سواء باعتباره موضوعا رئيسيا؛ كما هو حال البحوث في التصوف،[4] والنوازل والفتاوى،[5] أو كموضوع ثانوي في الأطاريح التي اهتم أصحابها بقضايا التاريخ السياسي والاقتصادي للمغرب انسجاما مع الموضة الجديدة الجاري بها العمل في البحث التاريخي، حيث تم تناول تيمة الدين بغية سد ثغرة في أبحاثهم دون الوعي بأهميته في تفسير عدة ظواهر ظلت تشكل حلقة مفقودة في خلاصاتهم واستنتاجاتهم. ومن جهة، تعكس هذه الأبحاث مدى تأثر الباحثين المغاربة بالدراسات الأجنبية إما من باب النقد، أو الاعجاب بالمناهج والنظريات الموظفة، ومحاولة أجرأتها في مونوغرافيات تتخذ من مسقط رأسهم مجالا لها.[6] ومن جهة أخرى، تسعى هذه الورقة إلى تسليط مزيد من الأضواء على حصيلة البحث في التاريخ الديني المغربي، ومحاولة المقارنة بين المدرستين الأجنبية والوطنية على مستوى الحصيلة والآفاق للتأكد فيما إذا كان الإنتاج المغربي يتسم بالإبداعية والخصوصية المحلية، أم مجرد محاكاة للمناهج والنظريات الاستعمارية المتجاوزة.

أولا. الدراسات الأجنبية السابقة حول التاريخ الديني: السوسيولوجيا الكولونيالية والأنثربولوجيا الأنگلو-أمريكية

1. السوسيولوجيا الدينية الكولونيالية، رصيد متنوع ورؤى متضاربة

يمكن التمييز في هذا السياق بين محطتين كبريتين شهدهما البحث من قبل الدارسين الأجانب في التاريخ الديني المغربي؛ الأولى تمتد ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حدود ثلاثينيات القرن الماضي، حيث كانت فرصة سانحة للفرنسيين ممن أنجزوا مونوغرافيات دينية، تؤيد الزعم الاستعماري عبر تحليل أصحابها للظاهرة الدينية مستخدمين في ذلك جهازا مفاهيميا، ونظريات متوارثة عن الرواد الكبار في السوسيولوجيا وعلم النفس. أما الثانية، فتأتي بعد الاستقلال؛ وبالضبط خلال ستينيات القرن الماضي حيث تمكن الدارسون الأنگلو-أمريكيون من إنجاز أبحاثهم مستفيدين من تراخيص قدمتها لهم السلطات المحلية، ومن منح أغدقتها عليهم جامعاتهم لتمكينهم

[4] من بين أجود الدراسات التي أنجزت حول مادة التصوف نجد على سبيل المثال لا الحصر: عبد اللطيف الشاذلي، **التصوف والمجتمع نماذج من القرن التاسع الهجري،** (الدار البيضاء: سلسلة اطروحات ورسائل العدد الرابع، منشورات جامعة الحسن الثاني، 1989)؛ عبد الله نجمي، **التصوف والبدعة: طائفة العكاكزة القرن 16-17** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة أطروحات ورسائل رقم 47، 2000).

[5] عمر بن ميرة، **النوازل والمجتمع مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط،** القرنان الثامن والتاسع/14 و 15 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012).

[6] محمد حبيدة، **بؤس التاريخ، مقاربات ومراجعات** (الرباط: منشورات دار الأمان، 2014).

من إنجاز دراسات لنيل درجة الدكتوراه. وقد وضع هؤلاء تصورهم على أساس اعتبار المجال المغربي حقلا تجريبيا لأجرأة النظريات الانقسامية والتأويلية والدينامية ونظرية الاقتصاد السياسي، أو بالأحرى تمت موالمته لإسقاط جهازها المفاهيمي الرائد في الأنثربولوجية الدينية.

وعلى عكس ما صرح به المؤرخ الفرنسي دانييل ريڤي بأن البعثات الأجنبية لا تعدو أن تكون مجرد بطولات فردية لمستكشفين أجانب،[7] فإن الوقائع تشير خلافا لذلك، أن ظروف المرحلة (ما قبل الاستعمارية) أملت تجنيد الحكومة الفرنسية لمخبرين ومستكشفين مسلحين بأدوات البحث السوسيولوجي الميداني بغية تحرير تقارير محكمة حول الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي، وهو ما تعززه شهادة ألفرد بِل ومفادها أن: "بسط السيطرة على الأهالي وإخضاعهم للوصاية الفرنسية يقتضي معرفة معتقداتهم، وعاداتهم لأن عقليتهم هي عقلية دينية بالأساس".[8] وانطلاقا من هذا التوجيه استغل الدارسون الأجانب سذاجة الساكنة القبلية للتستر عن حقيقة أمرهم على أساس القول بأن عملهم لن يتجاوز استكشاف جمال المغرب وخيراته وعاداته وتقاليده. وفيما يخص التاريخ الديني موضوع هذه الورقة، لابد من تقديم جرد كرونولوجي لبعض الأعمال الرائدة في هذا المجال. ومنذ سنة 1830، وتزامنا مع احتلال الجزائر اهتم الفرنسيون بالتاريخ الديني للمغرب وخاصة الزوايا باعتبارها مركز القبيلة ومحرك أحداثها، وباعتبارها، في الوقت ذاته، الذراع الأيمن للمخزن، مما يعني أن الزاوية أضحت في المنظور الكولونيالي وسيلة سلمية لبسط نفوذها في مجال وَعِرْ ضمن ما عرف بسياسة "التمهيد"، "La pacification"، سيما أن الزوايا كان لها تأثيرها البالغ على المجتمع القبلي خلافا لما كان عليه الأمر في الجزائر.[9] ومع حلول سنة 1904، تأسست بعثة خاصة أنجزت مجموعة من الدراسات نشرها فيما بعد ألفريد لوشاتولييه[10] (1855-1929) وجورج سالمون (ت.1906)[11] وميشو بيلير. وقد تستر هذا الأخير عن الأهداف الحقيقية وراء هذه البعثة بقوله: "إن موضوع هذه البعثة هو البحث عن الوثائق لدراسة المغرب، لإعادة تنظيم الحياة، من خلال جمع الروايات الشفوية وحصر

[7] Daniel Rivet, "Exotisme et pénétration scientifique: l'effort de découverte du Maroc par les Français au début du XX siècle", in *Connaissances du Maghreb* (Paris: Editions du CNRS. 1984), 93-109.

[8] Alfred Bel, *La religion musulmane en Bérberie* (Paris: Paul Geuthner 1938), 9.

[9] Edmond Doutté, *Des moyens de développer l'influence française au Maroc* (Paris: Imprimerie. F. Levé.1900), 46.

[10] متخصص في علم الاجتماع الكولونيالي السياسي، وقد شغل منصب ضابط الشؤون الأهلية بالجزائر وأنشأ البعثة العلمية بطنجة، حيث توجت أعماله بإصداره **مجلة العالم الاسلامي** بمعية زميله ماسينيون.

العادات والتقاليد وأرشفتها، على شكل كشاف (le catalogue du Maroc) يشمل القبائل وتفرعاتها ومؤسساتها من مساجد وزوايا والصراعات الحلفية التي تنشب بينها بين الفينة والفينة الأخرى تحسبا للوقوع في أخطاء جسيمة".[12]

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات[13] في الدراسات السوسيولوحية والتاريخية المتعلقة بموضوع الدين تتصل بالتطور الكرونولوجي لتاريخ المغرب، قد نحصرها في نماذج بعينها من الأبحاث أنجزها إدوارد فيسترمارك[14] واستمرت خلال العشرية الأولى من القرن العشرين.

ويعتبر فيسترمارك واحدا ممن سلطوا الضوء على التاريخ الديني انطلاقا من أعمال البحث الميداني، وهو الإنجاز الذي طوره فيما بعد تلميذه مالنوفسكي.[15] ويتيح رصيده العلمي إمكانية اقتفاء آثار الظواهر الدينية انطلاقا من مثيلتها الاجتماعية التي شكلت رحى هذه الأبحاث. ويمكن القول إن الأبحاث التي أنجزها على مدى عقدين من الزمن تمكن من رصد ومعرفة المنهج المحكم الذي اتبعه في أبحاثه، والجهاز المفاهيمي الذي وظفه بغية رصد الثابت والمتحول في معتقدات المغرب المعاصر.[16] ومن أهم الخلاصات التي توصل إليها، وتعتبر وبحق طفرة نوعية في التاريخ الديني؛ رصده لمظاهر الاختلاف بين الدين الشعبي ومثيله العالم أو الفقهي، وإبرازه مدى التداخل بين الأسطورة والطقوس، والحضور القوي للبقايا الوثنية داخل الممارسات الدينية. وكلها إجابات عن سؤاله المتعلق بمدى ارتباط الدين الذي يمارسه المغاربة بالمذهب المالكي المنتسبين إليه، أم أن الأمر يتجاوز ذلك حينما يتعلق الأمر بإسلام شعبي يمتزج فيه ما هو واقعي بالخرافي،[17] حيث ترجحه بعض المعتقدات من قبيل، الاعتقاد بالشر والعين، وتقديس الأولياء، والسحر والجن والبركة؟ ويبدو ظاهرا من هذه النتائج أن فيسترمارك عبر عن تأثره بالمنهج السوسيولوجي والمدرسة التطورية البريطانية باعتبارها موضة البحث الجاري بها العمل خلال تلك الفترة.

---

[12] Michaux-Bellaire, Edouard, "Sociologie marocaine", *Archives marocaines*, T.XXVI, 1927; Salmon Georges, in *Dictionnaire des Orientalistes de Langue Française*, François Pouillon et Jean-Claude Vatin (éd.), (Paris: Khartala, 2008).

[13] عبد الغني منديب، **الدين والمجتمع: دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب**، (الدار البيضاء: افريقيا الشرق، 2006)، 15.

[14] يعرف في الأوساط العلمية بأنه رائد للأبحاث الميدانية، ويتميز عن غيره برباعيته المتكونة من العناوين التالية:
Edward Wesermarck, *Marriage ceremonies in Morocco* (1914), *Ritual and Belief in Morocco* (1926), *Wit and Wisdom in Morocco* (1930), *Pagan Survivals of Mohamed and civilization* (1933).

[15] منديب، **الدين والمجتمع**، 16.

[16] **نفسه**، 18.

[17] Edward Wesermarck, *Ritual and Belief in Morocco*, Tome I. (New-York University Books. 1958),10.
نقلا عن منديب، **الدين والمجتمع**، 18.

أما إدموند دوتي، فقد ركز على دراسة المعتقدات الدينية بالمجتمع المغربي؛ وتروم أطروحته فحص فكرتين أساسيتين هما: أسلمة المعتقدات الوثنية القديمة، والتوحيد المفرط للإسلام الذي أدى إلى بروز الوسطاء.[18] هكذا فإن استمرار الطقوس على الرغم من تغير المعتقدات، من خلال تكييف سكان شمال إفريقيا لمعتقداتهم مع الدين الإسلامي العالم قد أسهم في أسلمتها، كما أن عبادة الأولياء لا تعدو أن تكون عبادة للإنسان وتظل مرتبطة بالتوحيد المفرط للإسلام. ومن الوجوه الرائدة في هذه الفترة نجد إدوارد مونتي المتخصص في الأنثروبولوجيا الدينية بالمجتمع المغربي، وقد اهتم بدراسته لحالات تقديس الأولياء، وتاريخ الزوايا والإخوانيات الدينية وأدوارها المتضمنة في كتابه **عبادة الأولياء المسلمين في إفريقيا الشمالية وفي المغرب على وجه الخصوص**،[19] وتتمحور خلاصته في ما مفاده أن عبادة الأولياء تمثل الخاصية المميزة للإسلام في المغرب منذ تاريخ دخوله إلى أراضيه حتى سنوات القرن العشرين. وفي السياق نفسه، أنجز هنري با بحثا موسوما بـ **عبادة المغاربة بالمغرب**، فاهتم بجرد وتصنيف مجمل الممارسات المرتبطة بالمعتقدات في بلاد المغرب مع تحديد وظائفها، ومع ترجيحه لارتباطها بكل ما هو وثني سابق على دخول الإسلام إلى المغرب، بالتنصيص في ذات الوقت على أن الإسلام شكل خطرا على هذه المجتمعات بحكم ما أثاره من صراع محتدم بين هذه المعتقدات حتمت على المغاربة التشبث بممارسة طقوسهم على الرغم من أسلمتهم.[20] أما إيميل لاووست فقد تناول في كتابه: **كلمات وأشياء بربرية** الحياة الاجتماعية للقبائل البربرية، وركز على المعتقدات والتقاليد والعادات المرتبطة بالمجتمع الزراعي القروي، فارتأى أنها سبقت دخول الإسلام إلى المغرب[21] فظل المغاربة متشبثين بها من قبيل، الاستسقاء وافتتاح الموسم الفلاحي بتقديم القرابين، وهو ما عرض استنتاجاته وخلاصاته لانتقاد لاذع من قبل جاك بيرك المتخصص في مجتمعي بني مسكين وسكساوة.

ومن بين الباحثين البارزين أيضا في حقل السوسيولوجية الدينية نجد ألفريد بيل المشهور في الأوساط الفرنسية بكتابه: **الإسلام في بلاد البربر**،[22] والذي تتمحور مضامينه حول التركيب الديني للإسلام بمجتمعات شمال إفريقيا؛ ويتعلق الأمر

---

[18] منديب، **الدين والمجتمع**، 30.

[19] Edouard Montet, *Le culte des saints musulmans dans L'Afrique du Nord et plus spécialement au Maroc* (Genève: Librairie George et Cie, 1909).

[20] Henri Basset, *Le culte des grottes au Maroc* (Alger: Ancienne maison Bastide, 1920), 80.

نقلا عن منديب، **الدين والمجتمع**، 37.

[21] Emile Laoust, *Mots et choses berbères. Notes de linguistique et d'ethnographie. Dialectes du Maroc* (Paris: Augustin Challamel-Editeur 1920), 38.

نقلا عن منديب، **الدين والمجتمع**، 37.

[22] Alfred Bel, *La religion musulmans en Bérberie* (Paris: Paul Geuthner 1938).

بمحاضرات حول الإسلام ألقاها كأستاذ محاضر بالجزائر في ثلاثينيات القرن الماضي. والملاحظ أن مضامين هذا الكتاب ما لبثت أن أصبحت متجاوزة بعد نشره سنة 1938 رغم تأثيراته على توجه ضباط الشؤون الأهلية والاستخبارات العامة، إذ شكل مادة موجهة لتكوينهم النظري والعسكري.

ومن جهة أخرى حاول جورج دراك المعروف بسبيلمان (Spillmann) من خلال كتابه: **مجمل التاريخ الديني للمغرب**[23] الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في السؤال التالي: لماذا ظل نشر الإسلام في المغرب معاقا؟[24] وتبريرا لأحكامه، انطلق من حدثين فقط؛ أولهما ادعاء صالح بن طريف النبوة ببرغواطة، معتبرا إياه أنه جاء بدين على مقاس عقلية القبائل الأمازيغية.[25] أما الثاني، فيرتبط بمبادرة المولى سليمان الرامية إلى منع البدع ومحاربة الإسلام الشعبي باعتباره مخالفا للشرع. ويعتقد جورج دراك أن رسالة المولى سليمان التي تمت تلاوتها في المساجد كادت أن تعصف بالدولة العلوية المالكة لأنها أشرت على إعلان حرب استهدفت الزوايا وشيوخها، وسعت إلى إحداث قطيعة مع مكتسباتهم الكلاسيكية الموروثة عن الدولة السعدية.[26]

إن ارتكاز جورج دراك على هذين الحدثين دون سواهما يتماشى ومقولاته المتمحورة على عدم اكتمال نشر الإسلام بالمغرب، وأن الحياة الدينة للساكنة تنسجم ضمنيا مع عقليتهم، مما يتناسب كذلك مع الطرح الكولونيالي القائل بأن هناك استمرارا لوجود المعتقدات الوثنية داخل الحياة الدينة السارية بالمجتمع المغربي. والواقع أن قراءة جورج دراك لهذين الحدثين لم يتم ربطها بالسياق العام للأحداث، ومثال ذلك أن مولاي سليمان المعروف بنزعته العدائية تجاه الزوايا وشيوخها قد تحالف مع أحمد التجاني لتقويض الزوايا المناوئة له (الوزانية، الدرقاوية) بغية تطويعها. والواقع كما أثبته أحد الباحثين[27] أن سياسته المنغلقة كانت مناوئة لمواسم أكثر منها معادية للزوايا والطرق

[23] George Drague, *Esquisse d'Histoire religieuse du Maroc*: *Confréries et Zaouias* (Paris: Peyron et Cie, édition, 1951). تجدر الإشارة إلى أن كلية الآداب والعلوم الإنسانية أعادت طبع هذا الكتاب سنة 2011، فقدم له العدناني الجيلالي، سلسلة كنوز الخزانة، ع 7. ويعكس هذا الكتاب الجهد المضني الذي بدله سبيلمان في إحصاء الزوايا والطرق المتفرعة عن الشاذلية في بلدان المغرب الكبير.

[24] منديب، **الدين والمجتمع**، 42.

[25] Drague, *Esquisse d'Histoire religieuse*, 24.

[26] **نفسه**.

[27] El Adnani, *La Tijjaniyaa*, 114.

الصوفية. وهذه معطيات تم تغيبها بقصد أو عن غير قصد من قبل جورج دراك في كتاباته، أو ربما لم يتأتَّ له فحص الإرث التجاني الذي نشره فيما بعد أحمد سكيرج.[28]

أما جاك بيرك، فتُعَدُّ أطروحته حول الوظيفة الاجتماعية للظواهر التقديسية ونهاية أسطورة المعتقدات الوثنية،[29] أجود الدراسات المتعلقة بالقبيلة والتاريخ الديني نظريا ومنهجيا. ومن المعروف عن هذا الباحث أنه كان مراقبا مدنيا بمنطقة البروج نواحي مدينة سطات، ثم تقلد المهام نفسها فيما بعد بإمِنْتانوت، حيث حضَّر أطروحته في موضوع البنيات الاجتماعية بمنطقة الأطلس الكبير.[30] وقد تناول فيها المعطى الديني، وميز ضمنه بين مستويين من المعتقدات والممارسات الدينية بالمجتمع المغربي، وهما أولا المقدس المجسد (sacré figuratif) باعتباره يمثل منظومة من الطقوس والمعتقدات المرتبطة بعبادة الأولياء وأضرحتهم؛ حيث تتم عبادة الله بوساطة الولي الصالح أو المرابط أو شيخ الزاوية. والثاني هو المقدس غير المجسد (sacré nonfigurative)، ويشمل الشعائر الدينية الممارسة في المساجد والجوامع حيث عبادة الله الواحد دون اللجوء إلى أي واسطة.[31] وقد ركز جاك بيرك على المستوى الأول عبر اهتمامه بنموذج ضريح لالة عْزيزَة، وعلى عكس ما ذهبت إليه الأطاريح السابقة من اختلاط الأسطوري بالإسلام، فهو يرى أن تناغما حدث بين هذه الطقوس والدين الإسلامي، مما يجعل استنتاجه تجسيدا لأرقى ما وصلته الدراسات الكولونيالية. فمن خلال أدوار ووظائف الزاوية والولي الصالح، وانطلاقا من اعتماده للمنهج الوظيفي الدوركايمي، توصل جاك بيرك إلى أن كل الطقوس والعادات والتقاليد التي ظل المجتمع المغربي يمارسها على مدى قرون من الزمن ودون انقطاع، قد تعتبر إبداعا جماعيا يدخل ضمن نسق مترابط من صنع التاريخ.[32]

لقد شدد جاك بيرك على الوظيفة الاجتماعية لشيوخ الزوايا والأولياء والصالحين متأثرا في ذلك بالمذهب الدوركايمي، مما يعكس أن نتائج دراسته للدين استناد إلى نموذج مجتمع سكساوة تبدو متأثرة إلى حد ما بنظريات عصره. لقد أثبت وبوضوح مدى قصور المناهج التي اعتمدها سلفه انطلاقا من ڤيسترمارك ومرورا عبر

[28] ويعتبر أحمد سكيرج من أبرز مؤرخي الطريقة التجانية، وقد مكنه منصبه كقاض ومقرب من الدوائر المخزنية من الحصول على وثائق العائلات التجانية، وقد ساهم الأستاذ الراضي كنون الحسني في نشر التراث السكيرجي من خلال تحقيقه لعدة نصوص كانت فيما مضى غير متاحة للباحثين في تاريخ الطريقة التجانية.

[29] Jacques Berque, *Contribution à l'étude des contrats Nord-africains* (*les pastoraux de Beni Meskine*), (Alger: Impr. La Typo-Litho et Jules Carbonel, 1936).

[30] Jacques Berque, *Structures sociales du Haut-Atlas* (Paris: PUF, 1955), 256.

[31] منديب، **الدين والمجتمع**، 4.

[32] Berque, *Structures sociales du Haut-Atlas*, 392.

دوتي ولاووست لعدم قدرتهم على ربط الطقوس الدينية المغربية بالممارسات الدينية العالمة؛ أي بين ما هو مقدس مجسد وغير مجسد. والواقع أن اجتهاد جاك بيرک لم يذهب بعيدا عما روجت له الأطروحة الكولونيالية من إبراز هذه الطقوس الدينية وطبيعة المعتقدات المغربية لمدى التعايش الذي حصل بين ما هو أسطوري وما هو حقيقي.[33]

2. نماذج من المونوغرافيات الفرنسية حول التاريخ الديني

من أبرز الإنتاجات الكولونيالية الخاصة بالمؤسسة الدينية في المغرب نخص بالذكر:

. نشر كتاب **التشوف إلى رجال التصوف** لابن الزيات التادلي،[34] حيث اعتنى بنشره أدولف فور[35] بالاعتماد على ثماني نسخ مخطوطة.

. ترجمة كولان لكتاب **المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف** لمؤلفه عبد الحق الباديسي.[36]

. ترجمة **نشر المثاني** للقادري على يد ميشو بلير وسالمون.

. مقالة "حول الطوائف الدينية بالمغرب" لميشو بيلير.

. **ممتع الأسماع في ذكر الجزولي والتباع ومالهما من الأتباع**، و**دوحة الناشر** لابن عسكر.

. ترجمة رحلة التاسفتي من قبل الضابط جوستينار وعنونها برحلة **مرابط تاسافت**،[37] وترجم جزء من كتاب **الفوائد الجمة بإسناد علوم الأمة** لأبي زيد عبد الرحمان التمنارتي؛ ويهم هذا القسم مناقب المتصوفة والصلحاء ممن أهملهم التاريخ على حد قوله.

. كتاب **الطوائف الدينية**، لكل من كزافيي كوبولاني (Xavier Coppolani) واكتاف دوبون (Octave Deppont).

. **الأدوار السياسية والاجتماعية للزوايا في المغرب** لبول أدينو (P. Oudinot)

---

[33] منديب، **الدين والمجتمع**، 48.

[34] أبو يعقوب ابن يحي التادلي، **التشوف الى رجال التصوف**، أحمد التوفيق (محقق)، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1997).

[35] Adolphe Faure, *Abu Yakub ibn Yahya a Tadili*: *Attachawouf ila rijal Attasawwuf.* Texte publié avec une introduction (Rabat: éd, Technique nord-africaine, 1958).

[36] Georges Colin, *El Maqsad vie des saints du Rif.* Traduction annotée de (Colin, G.S), (Paris: libr. ancienne Honoré Champion, 1926).

[37] Léopold Justinard, *La Rihla du marabout de Tassaft, journal de route du marabout de Tasaft. Notes sur l'histoire de l'Atlas, texte arabe du XVIIIe siècle* (Paris: Geuthner, 1940).

. **الطوائف والزوايا في المغرب**، لويس ڤوانو (Louis-Voinot)

. **إسهام في دراسة الطوائف الدينية الإسلامية** للجنرال أندي (P. Andeé)

. **التصوف والمدرسة الزهدية ما بين القرنين 11و13**، المنشور في متنوعات لويس ماسينيون. **تعاليق حول الرباطات والزوايا في بلاد الأمازيغ** لجورج مارسي (George Marçais) و**رباط كوز**[38] لروزنبيرجي، و**تعاليق حول مصطلح رباط**[39] للويسيان گولڤان.

. **الزاوية الناصرية** بتامگروت[40] لجورج سالمون ومارسيل بودان. وتعتبر هذه الدراسة قيمة للغاية، حيث أماط الباحثان اللثام فيها عن الأدوار السياسية لهذه الزاوية. كما ألف (R. Henry) عن **زاوية الدلاء**[41] وسبيلمان ومورسي (P. M. Morsy) عن **زاوية أحنصال**، وميشوبيلير عن **زاوية أحنصال وأمهاوش**[42] و**توات ووزان**[43] **والزاوية الدرقاوية في طنجة**،[44] وكولان عن **زاوية أملي** وبول مارتي[45] (Paul Martey) عن **الزوايا المغربية والمخزن**[46] **ودرقاوة بين اليوم والأمس**[47] للاكروا.

. **حمادشة والدغوغيين**[48] لهربر (J. Herber) **وهداوة**[49] **وعيساوة**[50] لبرونيل.

. **الإسلام المغربي والصلحاء**[51] لإدموند دوتي.

. **صلحاء وشرفاء الريف وجبالة**[52] لروبير مونطان.

---

[38] Bernard Rosenberger, “Notes sur Kouz, un ancien port à l’embouchure de l’oued Tensift”, *Hespéris-Tamuda*, vol. 9 (1967): 23-66.

[39] Lucien Golvin, “Notes sur le mot “ribat” Terme d’architecture et son interprétation en occident musulman”, *Revue de l’Occident musulman et de la méditerranée*, vol. 6 (1969): 95-101.

[40] Marcel Bodin, “La Zaouia de Tamegrout,” *Archives berbères*, vol. 4 (1918): 49-54.

[41] R. Henry, “Où se trouve la Zaouia de Dila”, *Hespéris*, vol. 31 (1944): 49-54.

[42] Magaly Morsy, *Les Ahensala examen du rôle historique d’une famille maraboutique de l’atlas marocain* (La Haye: Mouton, 1972).

[43] Michaux Bellaire, “Notes Mérinides sur les Amhaouches et les Ahensales”, *Archives marocaines*, vol. 27 (1917): 208-218.

[44] Michaux Belaire, “Les Derquawa de Tanger”, *Revue du Monde musulman*, juin, (1920): 86-114.

[46] Paul Martney, “Les Zaouia Marocaines et le makhzen”, *Revue des études islamiques*, cahier 5 (1992): 475-600.

[47] N. Lacroix, “Les Derquawa d’hier et d’aujourd’hui”, (Alger, 1920).

[48] J. Herber, “Une fête a Moulay Idriss: Les Hmadcha et les Dghoughiyyin”, *Hespéris*, T.3 (1923) :217-236.

[49] René Brunel, *Le monachisme errant dans l’Islam. Sidi Hedi et les Heddawa* (Paris: Publication de l’Institut des Hautes Etudes marocaines, t XLVIII, 1955).

[50] René Brunel, “*Essai sur la confrérie religieus des Aissawa au Maroc* (Paris: Geuthner, 1926).

[51] Edmond Doutté, “Note sur l’Islam maghribin. Les Marabouts”, *Revue de l’histoire des religions*, vol. 60-61, (1899): 343-369 et aussi in (Paris: Ernest Leroux, 1900).

[52] Robert Montagne, “Notes sur les marabouts et les chorfas du Rif et des Jbala”, Archives D.A.I, (1926).

. مقالة حول قبيلة "أيت عبد الله أسعيد القبيلة المرابطة والصالحة"[53] لجون شوميل، ومقالة جاك مونييه حول "تقديس الأولياء والطقوس الاحتفالية في درعة الوسطى ومنطقة تازارين".[54] فتقديس الأولياء ممتد في العالم الطبيعي على حد زعم مونييه، والإسلام هو الآخر اقتبس تقديس الأولياء من الطبيعة نفسها.

كما خصصت الدراسات الأجنبية صفحات عديدة حول مونوغرافيات أولياء وصلحاء بعينهم ونخص بالذكر هنا:

. **مونوغرافية مولاي بوشتى الخمار**[55] لصاحبها ليڤي إڤاريس.

. **مونوغرافية سيدي بومدين الدقاق لفاسي**[56] لكاتبها ألفرد بل.

. **مونوغرافية أبي العباس السبتي**[57] لصاحبها أدولف فور.

. **مونوغرافية سبع رجال المراكشيين** لهنري دوكاستري(Henri de Castries)

. **تقييدات حول سيدي بوزرقطون**، وسيدي **وساي، في عادات وتقاليد الساحل الامازيغي للمغرب**[58] لروبير مونطان.

. **مونوغرافية الولي الصالح سيدي احماد اوموسى التازروالتي**، من تأليف القبطان الشلح جوستينار.[59]

. مونوغرافية أحمد بن عجيبة لكاتبها جون لوي ميشون.[60]

---

[53] Jean Chaumel, "Histoire d'une tribu maraboutique de l'Anti-Atlas. Les Ait Abdellah Ou Saïd", *Hespéris*, vol. 39 (1952).

[54] Jacques Meunié, "Sur le culte des saints et les fêtes rituelles dans le moyen Dra et la région de Tazarine", *Hespéris*, vol. XXXIVIII (1951): 365-81.

[55] Levi-Provençal Evariste, "Moulay Bouchta El Khamar un marabout marocain du 16eme siècle", *Archives berbères*, vol, 2, (1917): 260-269.

[56] Alfred Bel et René Basset, "Sidi Boumdyan, Ed Daqaq à Fès, notes hagiographiques et épigraphiques", *Revue Africaine. Bulletin de la Société Historique Algérienne*, (1923) :31-68.

[57] Adolphe Faure, "Abou l Abbas Sabti (524-601/1130-1204) la justice et la charité", *Hespéris*, Vol. XLIII (1956): 448-456.

[58] Robert Montagne, "Coutumes et légendes de la côte berbère du Maroc", *Hespéris*, vol. 4, (1924) :101-116.

[59] Léopold-Victor Justinard, "Note d'histoire et de littérature berbères", *Hespéris*, vol. 3-4, (1928) :321-332.

وانظر كذلک كتابه:

Léopold-Victor Justinard, "Poème chleuhs recueillis au souss", (Paris: Librairie E. Leroux, (extrait de *la Revue du Monde musulman*, vol. LX, p. 63-112.

[60] Jean-Louis Michon, *Le soufi marocain Ahmed ibn Ajiba et son Miraj 1766-1809. Glossaire de la mystique musulmane* (Paris: J. Verin, 1973).

ثانيا. تطور مناهج البحث في التاريخ الديني وميلاد الأنثروبولوجيا الأنجلو-أمريكية

1. عودة الدين كموضوع رئيس للأبحاث الأنثربولوجية

تحول الاهتمام بالبحث في التاريخ الديني للمجتمع المغربي منذ ستينيات القرن الماضي من الفرنسيين إلى الأنجلو-أمريكيين، وظهر في الساحة متخصصون جدد يمتلكون أدوات ومناهج إجرائية، ويرجح سبب ذلك إلى التساهل الذي أبدته السلطات المغربية في توزيعها لرخص البحث، فضلا عن عدم وصول الكم الهائل من الدراسات الفرنسية حول التاريخ الديني إلى مستوى التركيب وإنتاج معرفة تاريخية رصينة؛ إذا ما استثنينا أطروحة ريمي لوڤو (Rémy Leveau) الموسومة بـ **الفلاح المغربي المدافع عن العرش.**[61] لقد تمكن الأنثربولوجيون الأنكلو-أمريكيون من تجديد المرجعيات الأكاديمية لدراسة المجتمعات الإسلامية والمغاربية على وجه الخصوص[62] باعتبارهم المجال المغربي مسرحا لتطبيق نظرياتهم وإسقاط ما توصلوا إليه سابقا من نتائج تخص مجتمعات الشرق الأوسط.

توزع البحث الأنكلو-أمريكي في مواضيع التاريخ الديني على أربع اتجاهات كبرى؛ أو كما يسميها البعض بـ "الرباعيات الجديدة"[63] والمقصود بها الاتجاه الانقسامي، والدينامي والتأويلي، ثم اتجاه الاقتصاد السياسي، ويهمنا بالخصوص في ما نحن بصدده الاتجاهان الأول والثالث. وتنضوي تحت الاتجاه الأول أعمال كل من إرنست گيلنر (Ernest Gellner) ودافيد هارت (David Hart) وجون واتربوري (John Waterbury) وجيمس ميلر (James Miller)، وقد خلصت أبحاث هؤلاء إلى أن المجتمع المغربي ظل انقساميا وسكونيا يحكمه الجمود. والملاحظ حسب نتائج هذه الدراسات أن النظرية الانقسامية[64] كانت جاهزة لأن أصحابها اعتبروا مجتمعات شمال إفريقيا وفي مقدمتها المغرب، نموذجا لأجرأة نتائجهم مما جعلها نظرية محدودة،[65] سيما

[61] ريمي لوڤو، **الفلاح المغربي المدافع عن العرش**، محمد بن الشيخ (مترجم)، مراجعة عبد اللطيف حسني (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، منشورات وجهة نظر، 2011).

[62] Jean Claude Vatin, "Religion et politique au Maghreb, renversement des perspectives dans l'étude de l'islam", in *Islam et politique au Maghreb*, Ernest Gellner et J.-C. Vatin (dir.), (Paris: Ed, C.N.R.S, 1980), 2.

[63] منديب، **الدين والمجتمع**، 53.

[64] حول النظرية الانقسامية راجع كتاب: **الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي** (جماعي)، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (مترجمين)، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988).

[65] Clifford Geertz, *In search of North Africa* (New-York: 1991), 21

وأنها لم تأخذ الخصوصيات الدينية والإثنية للمغارب بعين الاعتبار. وهذا فضلا عن الاسقاطات التي تعمدها هؤلاء من خلال نمذجة المغرب بباقي دول المشرق العربي.

ومن جهة أخرى حاول رواد الاتجاه التأويلي، وفي مقدمتهم كليفورد گيرتز ورفيقة دربه هلدر گيرتز (Helder Geertz)، وأيضا ديل إيكلمان (Dale. Eickelman) ولورانس روزن (Lawrence Rosen) وبول رابنو (Paul Rabino) تفكيك طبيعة النظام الاجتماعي المغربي، ومعرفة الآليات المتحكمة فيه بالتركيز على تصورات الأفراد وتمثلاتهم الثقافية بخصوص الدين، وعلاقاتهم الاجتماعية. وللوصول إلى نتائج شافية ركز هؤلاء على تيمة المعتقدات الدينية وما يرتبط بها من ممارسات كمفتاح لفك شفرة النظام الاجتماعي للمغرب. ويعد الاتجاه الرابع للدراسات الأنثربولوجية ذروة ما وصلت إليه المدرسة الأنگلو-أمريكية، وقد لمع في هذا الباب نجم دڤيد صيدان (David Sedan) كأبرز روادها، حيث ركز على تحليل المحددات البنيوية للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والسيرورات التاريخية، ومدى تأثيرها على تطور العلاقات الاجتماعية وطبيعة النسق الاجتماعي. ومهما قيل عن نجاعة المنهج الذي وظفته هذه المدرسة إلا أن بعض النواقص اكتنفت طريقة تطبيقها وإسقاطها؛ فگيلنر مثلا أخفى التناقض الحاصل في المجتمع القبلي عبر توظيفه لمتتالية الأولياء، أما كربنزانو فقد اختزل الطقوس الدينية عند احْمادْشَة في بعدها الاستشفائي المحض. ونظرا لأن المقام لا يتسع هنا لجرد كل هذه التجارب، ارتأينا عرض نماذج الاتجاه التأويلي باعتباره من النماذج الرائدة في البحوث التي تناولت تيمة الدين نظرا لعمقها وشموليتها.

2. تيمة الدين بين الرمز والتمثل الثقافي

كان للأبحاث التي أنجزها الأنثروبولوجي الأمريكي كليفورد گيرتز[66] وقعا كبيرا على المؤرخين المغاربة المهتمين بموضوع التاريخ الديني، نظرا لرصانة المنهج والنظريات التي طبقها هذا الأنثروبولوجي سواء في دراسته للمجتمع الأندونيسي أو المجتمع المغربي.[67] وقد سعى جاهدا إلى دحض كل النظريات الأنثربولوجية الكلاسيكية، كما شكك في نتائج الأبحاث التي أنجزت بعد الحرب العالمية الثانية معتبرا إياها وليدة لظروف المرحلة؛ إذ أنها لم تقدم جديدا يستحق ذكره على مستوى تطوير النظريات أو

---

[66] يرى رحال بوبريك أن أصول الاتجاه التأويلي تستدعي منا العودة إلى الدراسات التي أنجزها ماكس ڤيبر باعتبار أنه أول من دعا إلى ضرورة العودة إلى المعنى والرموز والفهم قبل التفسير، انظر:
رحال بوبريك، **الأنثربولوجيا نظريات وتجارب**، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2019)، 98.

[67] قدم گيرتز إلى المغرب مع باحثين أمريكيين منهم، زوجته هلدريد، گيرتزوديل، إيكلمان ولورانس روزن، وبول رابينوڤ، وكينث براون وڤانسون كرابانزانو، فأنجزوا دراساتهم انطلاقا من ميادين أبحاث وقع عليها اختيارهم.

المنهج، بل طغى عليها جهاز مفاهيمي سبق وأن وظفه كبار الرواد من أمثال إيميل دوركايم وماكس ڤيبر، وسيگموند فرويد، وبرونيسلاو كاسبر مالونوڤسكي (Bronislaw Malinowski Kaspe)، وبالتالي فهو يرى أن أي دراسة جادة تهم الدين تستلزم من الباحث تطوير مفاهيمه باعتبارها قاعدة للمعرفة الأنثربولوجية.[68] ومن جهة أخرى، تكشف أبحاثه مدى تأثره بأساتذته في الجامعات الأمريكية، وبناء على حمولاتها النظرية فإن الدين في تصوره نسق من الرموز يفسر عدة ظواهر اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وبالتالي فالمعتقدات الدينية عنده هي أسلوب الناس في الحياة، والتي تلعب فيها الطقوس والعادات والتقاليد دورا محوريا داخل النسق الديني باعتباره نسقا من الرموز والأشكال الرمزية؛ مثل نظرة المؤمن للكون، والزواج داخل القبيلة بين أبناء العمومة. وللدفاع عن طرحه هذا استخدم گيرتز مفهوم "الوصف المكثف"، فاعتبر رمشة العين القصدية مثلا بأن لها معنى أكثر عمقا من رمشة العين العفوية.

ويرى گيرتز أن تاريخ المغرب يبتدئ بدخول الإسلام خلال القرن السابع للميلاد، مما يعني لديه ضرورة إعادة النظر في عملية التحقيب التاريخي باعتماد تيمة الدين، ومرده في ذلك أنه بعد ثلاثة قرون من دخول الإسلام أرض المغرب أصبح الدين القوي دون منازع، فتاريخ المغرب تاريخ ديني بالأساس لأن الشخصية الصانعة للتاريخ شخصية دينية بامتياز، وينطبق هذا على شخصية ادريس الأول، كما يصدق الشيء نفسه مع مؤسسي دولة المرابطين والموحدين عبد الله بن ياسين ومحمد بن تومرت. ويخلص گيرتز إلى أن تشكل الحضارة الإسلامية بالمغرب قد تم على يد ساكنة القبائل الرحل وليس على يد ساكنة الحواضر، ومع بداية القرن العشرين تجسدت نظرية گيرتز المتعلقة بالمسألة الدينية، وخاصة مع صدور الظهير البربري الذي حسم في أن "الأمازيغ ليسوا بمسلمين وأن السلطان ليس الحاكم الوحيد للبلاد"، ويرى گيرتز، في معرض حديثه هذا، أنه إذا تحكمت الظروف في تجسد الإسلام بالمغرب في الماضي فإن القوة السياسة قد تحكمت مع بداية القرن العشرين في نبوغ الحماسة الدينية لدى السلفيين والوطنيين.[69]

لقد ركز كيلفورد گيرتز على المعطيات الميدانية والتاريخية لتفسير التغيرات التي عرفتها الحياة الدينية منذ دخول الإسلام إلى المغرب حتى التاريخ الذي حرر فيه أطروحته. ويتضح تبعا لذلك، أن الدين في منظوره يمثل مؤسسة اجتماعية وأن العبادة

---

[68] يمكن الرجوع إلى أجود دراسة لصاحبها كليفورد گيرتز، **تأويل الثقافات**، محمد بدوي (مترجم)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، دجنبر 2009).

[69] Clifford Geertz, *Islam Observed. Religious development in Morocco and Indonesia* (Chicago: University of Chicago Press, 1971), 65.

نشاط اجتماعي والاعتقاد بها قوة اجتماعية، وبالتالي لابد من تحليل هذه الأنساق كلا على حدة لفهم الحياة الدينية. وفي محاولة لأجراة هذه المعطيات تناول البركة كنسق تفاعلي من خلال نموذج قصة العالم المغربي الحسن اليوسي[70] الذي امتلك بركة إعجازية، والسلطان المغربي مولاي إسماعيل الذي تمتع ببركة جينيالوجية؛ ليتوصل إلى أن بركة العالم هي تعبير عن روحانية تحولت إلى شخصية أسطورية ذات دلالة ثقافية واسعة؛ فبركته هاته تحولت إلى عقيدة لأنها هبة ربانية يؤتيها الله لمن يشاء، ويخص بها أشخاصا بعينهم، مما يعكس التضارب الذي حدث عبر التاريخ بين البركة الموروثة والبركة الاعجازية.

3. ديل إيكلمان مجدد النظرية الأنثربولوجية التأويلية

يعد ديل إيكلمان من الوجوه المجددة في الأنثربولوجية التأويلية، وقد انطلق من مجتمع أبي الجعد والزاوية الشرقاوية ليبلور أطروحته التي ارتكزت على معطيين إثنين؛ أولهما تحليل النظرة المغاربية للكون، وثانيهما تفكيك وإعادة تركيب المعتقدات الدينية. وفيما يتعلق بالمعطى الأول، تتحكم فيه خمسة مفاهيم متوارثة وهي: المكتوب، والحّشُّومِيَة، والعار، والحق، وكلها متممة لبعضها البعض، وقد شبهها بقطعة "البَّازْلْ" التي لا تعني شيئا إلا إذا تم تركيبها فتعطي صورة متكاملة ومعنى أدق. ويتحدث في سياق آخر، عن الزوايا باعتبارها إيدولوجية؛ فما يعبر عنه المريدون وشيوخ الزوايا يخفي في طياته أشياء مسكوت عنها، وهنا تبدأ مهمة الأنثروبولوجي لإدراك هذا المنطق الاجتماعي المخفي وفهمه، فالبركة التي يمتلكها شيخ الزاوية ويوهم أتباعه بإمكانية توريثها لمن يستحق هي أساس الاعتقاد الديني ونواته عندهم، إذ تبرز الدهاء السياسي الخارق، والعيش الرغيد عند بعض الأفراد. ومن جهة أخرى، نفى إيكلمان فرضية وجود مدرسة تأويلية بقدر ما يتعلق الأمر فيها باتجاه عام في التحليل يتفق الباحثون فيه حول قضايا بعينها كالدين مثلا. والملاحظ هو وجود توافق كبير بين الخلاصات التي توصل إليها إيكلمان، وتلك التي أكد عليها قبله گيرتز.

[70] الحسن اليوسي، **المحاضرات**، أعدها للطبع محمد حجي، (الرباط: مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الآدب 1، 1976).

ثالثا. مميزات البحث في التاريخ الديني، نحو دحض الإنتاج الكولونيالي وبناء الرؤية المغربية

تعتبر الدراسات والأبحاث الكولونيالية في موضوع التاريخ الديني مرجعا أساسيا لأبحاث ما بعد ستينيات القرن المنصرم، ولعل هناك إجماعا اليوم مفاده أنه رغم التوجه الاستعماري لهذه الدراسات فإن أصحابها قد استعملوا أدوات تحليلية، ووظفوا نظريات علمية عززوها بجهاز مفاهيمي ارتبط بفترات إنجاز بحوثهم. ولعل هذه المونوغرافيات الأجنبية مهدت الطريق للباحثين المغاربة وغيرهم، لإقحام مواضيعهم التاريخية في مواضيع ظلت حكرا على الأنثربولوجين وعلماء الاجتماع القروي.

وتبرز إلى حد ما، المونوغرافيات التي اهتم بجردها محمد حبيدة مصنفا إياها حسب الموضوع والمجال،[71] أن أصحابها تناولوا المعطى الديني كموضوع ثانوي عزز موضوعات ذات قيمة رئيسية في منظورهم تتوزع على التاريخ السياسي والاقتصادي. ولهذا كانت أطروحة المرحوم محمد حجي عن زاوية الدلاء منطلقا للبحث في تخصص تاريخي مستقل، هو تاريخ الزوايا كمؤسسات فاعلة في بناء الحدث التاريخي. لقد أعاد الباحثون في التاريخ الديني المونوغرافي هاجس إعادة تركيب الخلاصات وعقدتها، والاستنتاجات المتوصل إليها، والتي تمثل عصارة للمنهج التاريخي أو بالأحرى أساس تطوير المعرفة التاريخية العالمة التي أسهمت لامحالة في بناء مشروع تاريخي وطني قائم الذات مستقل عن تجارب الأجانب.

1. الكشف عن قصور المنهج والمرجعية الإيديولوجية الاستعمارية

إذا كانت كتابة التاريخ المغربي تستحضر مسؤولية المؤرخ، كأمانة على عاتقه، وإذا كان الكل يشكك في مدى جدوى الدراسة الكلونيالية وموضوعيتها؛ فإن إعادة كتابة التاريخ الديني المغربي يستدعي التزام الموضوعية، أثناء قراءة مضان أهم الكتابات الأجنبية وتحليلها بخصوص التاريخ الديني، سيما و أن تاريخ المغرب هو تاريخ الزوايا كما يحلو للبعض القول، ويمثل التخصص الذي شكل باستمرار نوعا من الموضة عند المهتمين بالعلوم الانسانية ضمن الجيل الأول والثاني من المؤرخين والباحثين المغاربة. غير أن الاهتمام بهذا التخصص يأتي عرضيا أحيانا؛ إذ يقع القفز على شخصية دينية في وثيقة، ولا تعطى لها ما تستحق من العناية والدراسة لأنها لا تشكل في نظر الباحث وزنا كبير لبناء الحدث التاريخي أو أثناء إعادة التركيب. ويتضح من خلال الجرد الكرونولوجي والموضوعاتي الذي اعتمدناه سلفا، أن ظاهرة الأولياء والصلحاء والإسلام

[71] محمد حبيدة، "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب، من المونوغرافية الى التركيب"، **البحث التاريخي**، 8-7، (2010-2009): 23-11.

الطرقي، نالت اهتمام الأجانب منذ فترة الحماية، باعتبارها مؤسسة يجب احتواؤها عن طريق إغرائها بالمسؤوليات المخزنية (جابي الضرائب والأعشار، أو قيادة قبيلة) أو بالأعطيات والهدايا والهبات السلطانية، أو توقيرها واحترامها بظهائر شريفة متوارثة، والحذر والاحتراز من بعض أنشطتها عبر تتبع متواصل لرجالاتها خاصة المناوئين منهم للمخزن والاقامة العامة الفرنسية في فترة الاستعمار. وهو ما يفسر تحريض المستعمر للسلطان بغية مواجهة هذه المؤسسة التي أصبحت تمثل معارضة سياسية داخل الدولة (دولة داخل دولة)[72] نظرا للأدوار الطلائعية التي أصبحت تمارسها.

وتظهر الكتابة الوطنية في هذا الصدد المجهود الجبار الذي بدله روادها وهم يحققون ويعتنون بالنص المنقبي، لكن العديد منهم لا يربط عمله المضني بالقضايا التاريخية الكبرى التي قد تتجلى في مصادرهم الأصيلة. وأظن أن التعريف البيوغرافي بشخصية من بين الصلحاء، لم يعد من اختصاص عمل المؤرخ لوحده، بل إن ربطها بالوسط السياسي والاجتماعي في إطار نوع العلاقة التي تجمعها به،[73] هو أهم من تسليط الضوء على الجانب البيوغرافي للشخصية.[74] بمعنى أن تتبع كرونولوجيا ونوستالجيا الشيخ والصالح والولي والمرابط،[75] لا تقدم للمؤرخ أي جديد ولا يجد فيها ضالته إلا إذا تم توظيفها في سياقها التاريخي، وفهمها وفق سيرورة الأحداث والظروف التي أنتجتها في مجال قبلي محدد.[76] وتبعا لذلك، فإن هذه الدراسات سرعان ما أسقطت أصحابها في هذا المنزلق الذي أعيد تكريسه في بعض الكتابات الوطنية، ذلك

---

[72] ينطبق هذا على حالة الزاوية الكتانية والمخزن، إذ يظهر شيخ الزاوية كناصح للسلطان ومساجلا له (مولاي عبد العزيز ومحمد بن جعفر الكتاني = النصيحة) و(المولى عبد الحفيظ ومحمد بن عبد الكبر الكتاني= المناظرة).

[73] راجع بهذا الخصوص ربيع رشيدي، "الحاج الحسين الافراني بين المركز والمحيط: السلطة الدينية والسلطة السياسية"، **مجلة أمل**، العدد 51، الذي تم تخصيصه لإشكالية **البيوغرافيا والتاريخ**، 137-156.

[74] ظهر خلال الآونة الاخيرة توجه أنثروبولوجي ينهل من السيرة لكتابة التاريخ المحلي ، انظر في هذا الصدد: الجيلالي العدناني، "استعمالات السيرة عند رواد الأنثروبولوجيا التأويلية"، لقاء علمي حول "كليفورد غيرتز والأنثروبولوجيا التأويلية": **مجلة رباط الكتب** كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، 28 ماي 2011.

[75] لعل هذا من آفات الدراسات الأنثربولوجية التي لم يستطيع أصحابها ربط سيرة المُسْتَجوَب بمحيطه التاريخي والسياق العام للأحداث التي يدلي بها للمستجوِب.

[76] مثلا أسرة بودميعة بتازروالت تحول رأس مالها الرمزي المكتسب من بركة الولي الصالح سيدي أحماد اوموسى إلى رأسمال مادي؛ فمنذ مطلع القرن العشرين أصبحت قوة اقتصادية تتحكم في معابر تجارة السودان الغربي، أما الأسرة الإلغية السعيدية فوسطها القبلي لم يساعدها على بناء قوة مادية وروحية إلا من خلال الحماية التي قدمتها مجاط وحربيل والاستعمار الفرنسي خلال فترة الحماية، اما هيبة العائلة ومكانتها اليوم فهي رهينة بالرأسمال الثقافي الذي قدمه الابن المختار السوسي. بخصوص هذه النقطة الأخيرة يراجع:

الجيلالي العدناني وكنبيب محمد، **المحلي والشمولي في كتابة التاريخ الاجتماعي**، أعمال مهداة للعربي مزين، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012).

أن بعضها لا تعدو أن تكون مجرد إشارات عابرة في سطور ضمن تخصص التصوف، إذ لا تتعدى صفحة إلى صفحتين أو ثلاثة،[77] على الأكثر.

2. نماذج من البناء النظري الجديد حول موضوع الدين: محاولات مغربية متأرجحة بين التاريخ والأنثربولوجيا

حاول العديد من الباحثين المغاربة، وفي مقدمتهم عبد الله العروي،[78] الذي أكد في أطروحته حول **جذور الحركة الوطنية**،[79]على دحض الأطروحة الكولونيالية المتعلقة بالزاوية والمخزن من خلال إعادة قراءة تاريخ هذه العلاقة بما يستجيب والموضوعية التاريخية، إذ خلص إلى أن السيرورة التاريخية لتطور الدولة المغربية جعلت الزاوية جزءا لا يتجزأ من مؤسسة المخزن، ويذهب البعض إلى أن استمرار مؤسسة المخزن متوقف على مدى استمالة الهوامش[80] (القبيلة ومكوناتها الدينية: الزاوية، العرف، الفقهاء، الصلحاء...) أو ممارسة حرب كلامية لتطويعهم. لقد اجتهد عبد الله العروي ونجح في تقويم وتصحيح الجهاز المفاهيمي الموظف من لدن أصحاب الدراسات الأجنبية؛ وعلى مستوى المخزن يميز بين مفهومه البسيط والمركب، فالمخزن بمفهومه المركب متجذر وحاضر في جميع بنيات الدولة، وذلك أمر متوقف على استناده إلى قوى محلية خاصة "المؤسسة الدينية". أما بمفهومه البسيط، فينحصر في المركز والحاشية. إذن المخزن بالمفهوم المركب يجعل من القبيلة خاضعة له عبر وسيط معين هو المؤسسة الدينية المتمثلة في مؤسسة العلماء، أو مؤسسة الزاوية،[81] وهو ما تؤكده الهدايا المتبادلة بين المركز والهامش أي بين الزاوية والمخزن.[82] إن الزاوية من منظور عبد الله العروي قد

---

[77] مثلا أطروحة محمد حنداين "**المخزن وسوس**" لم يركز فيها صاحبها على موضوع التاريخ الديني، وذلك في معرض حديثه عن الطريقة الناصرية في منطقة رأس الواد (أولوز) إذ لم يفرد له إلا بضعة صفحات في عمل من حجم أطروحة الدولة.

[78] أشار عبد الله العروي في أطروحته إلى أن التلاحم العضوي بين المخزن والزاوية حدث بعيد الانتصار في معركة واد المخازن عام 1578؛ رغم أن العلاقة اتسمت بنوع من الحيطة والحذر من كلا الجانبين. ويراجع بخصوص هذه النقطة قراءة جديدة لمشروعية الدولة السعدية باعتبارها زاوية تؤسس لدولة مركزية: لطفي بوشنتوف، **العالم والسلطان، دراسة في انتقال الحكم ومقومات المشروعية: العهد السعدي الأول**، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة أطروحات ورسائل، 2004). ويمكن الإشارة إلى أن دولة السعديين، نهجت مبدأ العائلات الأكثر تفضيلا؛ ففي سوس استفادت عائلة "فيلالة" المنحدرة من ذرية سيدي عبد النعيم بحاحة، وكذلك السملاليين المنحدرين من ذرية سيدي أحماد أوموسى، إلا أن العائلة الأولى كانت أكثر تفضيلا مقارنة بالثانية، إلى درجة أن علي التازروالتي وهو أحد حفدة سيدي أحماد أوموسى مات سجينا بتارودانت، وهو ما فسره محمد حنداين بتوجهه الخارج عن الطاعة أن الرجل كان تواقا "للاستقلال" عن المركز، والواقع أنه لم يكن ينوي ذلك، حسبما استفدناه من شهادة المختار السوسي، انظر بخصوص هذه النقطة: محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا**، هيأه للطبع وعلق عليه، محمد بن عبد الله الروداني، (الرباط: المطبعة الملكية 2005)، 62-27.

[79] Abdellah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain* (*1830-1912*), (Paris: Maspero, 1980).

[80] رحمة بورقية، **الدولة والمجتمع دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، (بيروت: دار الطليعة، 1992)، 7.

[81] Laroui, *Les origines*, 120-121.

[82] Laroui, *Les origines*, 125.

كانت تابعة للمخزن في إطار علاقة المركز بالهامش والأطراف،[83] ودائما ترقى إلى السمو الذي لم يتجاوز تمثيلها للمخزن[84] في أحسن الظروف. أما نعت الزاوية بـ "الإمارة الإسلامية" في الدراسات الأجنبية، ففيه تحامل على مدى موضوعية الموضوع؛ واعتبر العروي هذه الوضعية الأخيرة طبيعية خاصة لما أَطْلَع عبد السلام الوزاني، المحمي من قبل فرنسا، الفرنسيين على ظهائر التوقير والاحترام الموجودة بحوزته، حيث درست كصكوك للغفران،[85] وهو ما ولد في نظره هذه الفكرة.[86] وبهذا اختزل أدوار الزاوية في دورين رئيسيين هما: الدور الاجتماعي والمتمثل في الضبط الاجتماعي للقبيلة، ومهمة التحكيم لإعادة التوازن الأمني داخلها. هذا الدور الأخير هو الذي يهم المخزن وكان يشجع عليه السلطان لأنه يطمح إليه دائما.[87] أما الدور السياسي للزاوية، فلا يمكن أن يوصلها إلى حالة "الاستقلال" عن المركز إلا بتوفر ظروف تاريخية محددة[88] ووجود قاعدة محلية. ومع ذلک، فشريف الشرفاء المجسد في شخص "السلطان" هو المفوض الوحيد للسلطة السياسية للزاوية.[89] وبمعنى آخر، لم تشكل الزاوية حسب عبد الله العروي، قوة سياسية إلا في حالة تحولها إلى جهاز للإدارة المخزنية.[90]

وأما الأنثربولوجي المغربي حسن رشيق، فيرى أن إعادة كتابة التاريخ الديني للمغرب تستدعي مراجعة شاملة لمقولات رواد الأنثربولوجيا الدينية الكبار مؤكدا على ضرورة إنتاج مفاهيم ونظريات أنثروبولوجية محلية وأصيلة بعيدا عن اجترار ما ألفه

---

[83] من أبرز مظاهر هذه التبعية، مرافقة شيوخ الزوايا الكبار للحركات والمحلات السلطانية، حيث أصبح من العوائد المخزنية مرافقة شيخ الوزانية والناصرية السلطان أينما حل وارتحل،انظر بخصوص هذه النقطة: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى**، ج 7، (الدار البيضاء: المطبعة الجديدة، 1997) 141؛ لويس أرنو، **زمن المحلات السلطانية، الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860و1912**، محمد ناجي بن عمر(مترجم)، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2002).

[84] Laroui, *Les origines*, 39.

[85] اعتقد الأوربيون أن ذنوبهم تغتفر بمجرد شرائهم لصكوك الغفران، وكانت هذه الظاهرة من دواعي الإصلاح الديني الذي عرفته أوروبا والذي توج بالإصلاح اللوثري ثم الكلفاني فالأنگليكاني.

[86] لما وصل شارل دوفوكو إلى المغرب وضع نظرية الزوايا الخمس الكبرى : (الناصرية والشرقاوية والوزانية والمدغرية وزاوية تازروالت)، فتمت مماثلة هذه الزوايا بالمقاطعات الكنسية الخمسة، ولتبرير ذلک كان لابد من حيازة وثائق تثبت سيادة هذه الزوايا، وهي الوثائق نفسها التي وظفت لفرض عقد الحماية على المغرب بتاريخ 30 مارس 1912.

[87] القبيلة في نظر المخزن هي محيط ضرائبي، لهذا كان لابد من وجود عين من عيون المخزن في هذا المجال، ولابد من انتمائه للحقل الديني لأن أصحابه لا ترد شفاعتهم، لهذا اعتمد السلطان المولى الحسن على مكانة الحسين أهاشم وابنه محمد للتحكم في حلف تاكزولت. وبالمقابل فالزاوية كان لها نصيبها المادي وهي تقوم بهذا الدور، إذ أعفيت من أداء الضريبة وتقديم الكلف المخزنية، ولا ينبغي تعميم هذه الحالة، فالحاج علي الدرقاوي الإلغي كانت مكانته الروحية (الصوفية) أرقى وأسمى من مكانة شريف تازروالت، ومع ذلک لم يستفد هذا الأخير من تنازلات المخزن إلا بوساطة القواد الحاحيين خاصة الكيلوليين.

[88] الفراغ السياسي أو المسغبات أو الطاعون أو الصراع حول الحكم.

[89] Laroui, *les origines*, 97.

[90] عبد الله العروي، **العلاقة بين الزوايا والمخزن في مغرب القرن التاسع عشر**، نوال متزكي (مترجم)، ضمن **مجلة أمل** عدد مزدوج، 22-23؛ ويركز عبد الله العروي على المظهر السياسي في الزاوية، فيؤكد على ضرورة دراسته أكثر من المظاهر الأخرى. وقد اتضحت أهمية هذا العنصر لما برز في صفوف شيوخ الزاوية دورهم الأساسي المتمثل في تدخلهم في الصراع المحتدم حول المطالبة بالسلطة، ومثال ذلک استشهاد العروي بمساندة شيخي الوزانية والدرقاوية ما بين (1819و1820) إبراهيم بن اليزيد ضد عمه المولى سليمان. كما توسط شيخ الزاوية الشرقاوية بين محمد بن عبد الله وابنه اليزيد سنة 1789، وكذلک فعل لتحقيق الصلح بين موحا أحمو الزياني والمولى الحسن.

الفرنسيون والأنكلو-أمريكين في هذا الصدد، باعتبار أن الأنثربولوجي المغربي قادر على تأسيس مدرسة وطنية كفيلة بالرد على الطرح الأجنبي وتصحيح بعض مغالطاته أو أطروحاته التي زاغت عن الحقيقة العلمية. وفي هذا الصدد، جاء كتابه الموسوم بـ **القريب والبعيد: قرن من الانثربولوجيا** - ترجمه إلى العربية مؤخرا حسن الطالب فلقى استحسان عموم الباحثين- حيث فتح رشيق، الذي كرس حياته المهنية للخوض في مواضيع الانثربولوجية الدينية، ليس من باب انتقادها فحسب، وإنما أيضا من باب التأسيس لرؤية مغربية أصيلة تتجاوز الرصيد الأجنبي الركيك، ملحا على أن ما تم انتاجه لحدود الساعة لا يتجاوز دائرة المعارف الأنثربولوجية الأهلية. ثم حدا حدوه السوسيولوجي المغربي عبد الغني منديب الذي عالج موضوع الدين والتدين في فصول كتابه المحال عليه سلفا، على الرغم من أن طرحه لا يعدو أن يكون دراسة وصفية للحالة الدينية للمغرب انطلاقا من الإنتاج الكولونيالي والإنتاج الأنكلو-أمريكي.

وعلى مستوى التاريخ الديني برز في الساحة التاريخية اسم الباحث العدناني الجيلالي الذي أماط اللثام عن قضايا لم تتم معالجتها، إما تحسبا لحساسيتها أو لندرة المادة المصدرية؛ وفي هذا السياق استطاع انطلاقا من وثائق الأرشيف الوطني والعربي والأجنبي تقديم قراءة جديدة لتجربة الطريقة التجانية؛ ويعد مؤلفه الموسوم بـ **الجذور الاجتماعية والثقافية للطريقة التجانية**[91] زبدة الإنتاج الأدبي حول الطريقة، حيث كشف النقاب عن المسكوت عنه في تاريخ الطريقة وأثار عدة قضايا ظلت عالقة في كتب ألفوا في تاريخ الطريقة التجانية. ومن جهة أخرى، لم يبق الباحث حبيس البحث في تاريخ هذه الطريقة، بل اهتم أيضا بإعادة قراءة جديدة للطريقة الدرقاوية بقبيلة أيت عبد الله أوسعيد الواقعة في سوس وذلك بخلخلة الكتابة الأجنبية التي ربما زاغت عن الصواب،[92] أو تصحيح المنزلقات التي وقع فيها الأنثربولوجيون أثناء مقاربتهم لموضوع التاريخ الديني بدراستهم لنموذج الطريقة الدرقاوية. وفي محطة أخرى، أعاد العدناني النظر في مقولات جاك بيرك المتعلقة بالطريقة الوزانية انطلاقا من مقارعته لوثائق الزاوية التي اعتمدها بيرك بوثائق الأرشيف الأجنبي، مما مكنه من إعادة قراءة تاريخ الزاوية اعتمادا على معطيات أخرى تتعلق بالوضعية العقارية للزاوية وممتلكات شرفائها.[93] كما حاول الباحث نفسه الرد على مزاعم الطرح الأنثربولوجي، سيما ما يتعلق

[91] Jillali El Adnani, *Les origines de la Tijaniyya au Maghreb et sa branche la Hamawiyya en Afrique subsaharienne* (Rabat: Publications de la FLSH, UM V, 2012).

[92] Jillali El Adnani, “Les saints à l’épreuve du pouvoir: histoire d’une sainteté et anthropologie d’une culture”, *Hespéris-Tamuda*, vol. 31 (2008): 61-98.

[93] Jillali El Adnani, *L’Anthropologie coloniale de Jacques et Augustin Berque ou le dilemme de la modernisation* (Rabat: Publications de la FLSH, UM V,, 2012): 160.

منه بالنموذج الدرقاوي المُعتمد في كتاب **الشيخ والمريد** لصاحبه عبد الله حمودي، على اعتبار ّأن هذا الطرح يجب أن تعاد قراءته انطلاقا من خصوصيات المجال واعتماد وثائق العائلة والتركيز على علاقة هذه الأخيرة بمحيطها القبلي؛ وخاصة بفئة القواد.[94] وفي السياق ذاته، أعاد الباحث النظر في مقولات جون شوميل الذي سبق له أن حرر مقالته حول التاريخ الديني لقبيلة أيت عبد الله أسعيد، دون إدراكه لخصوصيات المجال في علاقته بقبائل الجوار؛ وخاصة قبيلتي حربيل ومجاط الواقعتين في سوس الأقصى. وهذه هي النقطة التي عمق فيها الباحث العدناني النظر، ليتوصل في النهاية إلى التناغم الذي حصل بين الطريقتين الدرقاوية والتجانية اللتان انتمى إليهما أفراد الأسرة السعيدية الإلغية،[95] وهي حالة قل نظيرها مقارنة بنماذج بعينها في الشمال. مما يعني أن كتابة التاريخ الديني للمغرب، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية للزوايا الفروع وعدم إسقاط نتائج نمطية تستخلص من وضعية الزوايا الأم. وغير بعيد عن مقاربته للزاوية الدرقاوية الالغية، حاول الباحث المقارنة بين خصوصيات الطريقة التجانية والطريقة الحموية في الغرب الافريقي، مركزا في ذلک على الصراع الذي طبع الطريقتين ومؤكدا من جديد على خصوصيات الطريقة التجانية بالسودان الغربي[96] إذا ما قورنت مع الشمال، وخاصة خلال فترة الاستعمار الفرنسي.

يصنف الباحث العدناني ضمن الباحثين[97] الذين حاولوا التوفيق بين المنهج التاريخي والانفتاح على بعض العلوم الاجتماعية وخاصة الانثربولوجيا؛ ففي مقالته حول "استعمالات السيرة الاجتماعية عند الانثربولوجيين التأويليين" من خلال حصيلة البحث في السيرة عند كبار الانثربولوجيين والعراقيل التي واجهتها، تساءل إلى أي حد تعكس السيرة حياة الإنسان المغربي، ومن تم تعميمها، مؤكدا أن هذه التجربة التي قادها هؤلاء أفرزت انسجامات وأحيانا اختلالات أثناء دراسة المجتمع المغربي. مما يعني أنه وضع نتائج الدراسات الأنثربولوجية حول تيمة الدين على محک الجدل، وذلک بإثارته قضايا مهمة وقع القفز عليها من قبل أصحاب هذه الدراسات.[98]

[94] El Adnani, *Les saints à l'épreuve du pouvoir*, 69.

[95] Ibid, 71.

[96] Jillali El Adnani, "Le projet de Mohamed Lakhdar ou les origines de la Hamawiyya", *in Islam et sociétés en Afrique subsaharienne à l'épreuve de l'histoire*: Un parcours en compagnie de Jean-Louis Triaud. Mélanges Jean-Louis Triaud, dir. Odile Goerg, Anna Pondopoulo (Paris: Karthala, 2012), 115-151.

[97] Jillali El Adnani, *La Mosquée de Paris*: *œuvre marocaine et patrimoine mondiale* (Casablanca: La Croisée des Chemins, CCME, 2016).

[98] الجيلالي العدناني، "استعمالات السيرة"، مجلة رباط الكتب الإلكترونية: https://ribatalkoutoub.com/?p=941

وختاما لما سبق، يمكن القول إن البحث في التاريخ الديني تكتنفه صعوبات جمة منها صعوبة فهم المصطلح الصوفي وإدراكه كالذوق والرمز والتلويح ولغة الإشارة والمجاز، مما يخلق لدى القارئ المتخصص نوعا من الارتباك، بل إن فهمه للنص الصوفي ربما يزيغ عن المقصود والمعنى.[99] وهو الطرح الذي سبق أن تناوله أحمد الأزمي، المتخصص في دراسة الطريقة التجانية، ومفاده أن كتابة تاريخ حقيقي للطريقة التجانية يستلزم في نظره الخوض في معاني الطقوس الممارسة، وعدم التسليم بنتائج الأبحاث الأجنبية المنجزة في هذا الموضوع،[100] وهو الطرح نفسه الذي نجده عند أحمد عمالك المتخصص في دراسة الطريقة الناصرية، وعند الباحث بوكاري المتخصص في دراسة الطريقة الشرقاوية.

وتستدعي الكتابة الرصينة لموضوع التاريخ الديني للمغرب، الاهتمام بإعادة قراءة الإنتاج الكولونيالي بعيدا عن أي تحيز أو حساسية ومقارنته بالوثائق المحلية؛ وخاصة منها الرسائل الإخوانية الكفيلة بتصحيح الطرح الأجنبي الذي ربما زاغ عن الصواب على الرغم من الصرامة العلمية في بعض الأحيان. ولعل هذا الإنتاج قد يعد الدعامة الأساسية لإعادة كتابة تاريخ المغرب الديني بما يحترم الخصوصيات المجالية والإثنية. وعلى مستوى البنيات واللوجيستيك، لابد من الاستعانة بتخصصات علمية دقيقة في الجامعات على مستوى الاعتماد في الدراسات العليا تهم هذا التخصص من التاريخ بتوجيه من الأساتذة المشرفين على الأطاريح، لتسويد البياض الشاغر أو سد الثقوب التي اعترت الدراسات والأبحاث المغربية السابقة، أو لملء فراغاتها، وهذا لن يتحقق إلا بإرادة جماعية تشمل المؤسسة الوصية من أساتذة و باحثين وطلبة ممن ينتمون في عمومهم إلى أقاليم تزخر بوثائق ومخطوطات محلية قادرة على بلورة رؤية مغربية أصيلة تصحيحية لتاريخ المغرب الديني، تتمفصل بين الإنتاج الأجنبي، وما أنتجه الجيل الأول من المؤرخين المغاربة خلال سبعينيات القرن الماضي، والذي يعد وبحق زبدة ما كتب حول هذه المادة.

---

[99] أحمد الأزمي،"صعوبات البحث وعوائقه في المجال الصوفي: الطريقة التجانية نموذجا"، ممارسة العلوم الاجتماعية في البلدان المغاربية، نصوص مهداة إلى إدريس المنصوري، (الرباط: مركز جاك بيرك بتعاون مع كلية الآداب بالرباط، ومؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، 2014)، 77ـ88.

[100] الأزمي، "صعوبات البحث وعوائقه في المجال الصوفي"، 81.

المنجز في تاريخ الأقلية الدينية اليهودية المغربية: حصيلة تركيبية

عمر لمغيبشي
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

لم يحظ موضوع تاريخ الأقليات الدينية في المغرب[1] بنفس حجم الاهتمام الذي حظيت به باقي المواضيع في الدراسات التاريخية المتعلقة بالمغرب، ويعود ذلك، عموما، إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، منها ما هو مرتبط بطبيعة البحث فيه وبالمادة المصدرية، ومنها ما هو لصيق بخصوصيات يهود المغرب وما هو متاح من دراسات ومناهج بحثية.

وإذا كان ولا بد من القول بأن الدراسات الإسطوغرافية المخصصة لتاريخ الأقلية الدينية اليهودية بالمغرب قد نالت الحظ الأوفر مقارنة مع باقي الأقليات الدينية الأخرى (المسيحيين-الشيعة)،[2] فإن ذلك راجع دون أدنى شك إلى أهمية هذه الأقلية وديناميتها في تاريخ المغرب.

ولا غرو أن الاهتمام المتزايد بتاريخ يهود المغرب في الآونة الأخيرة قد أسهم في حدوث تراكم مهم على المستويين الكمي والكيفي، سواء على صعيد الدراسات الأكاديمية بالجامعات أو على مستوى الكتابات والإنتاجات الفردية، بل وحتى عبر الأشكال الأدبية والفنية الأخرى، مثل الرواية والمسرح والسينما. وبديهي أن تكون التحولات العميقة التي عرفها تاريخ المغرب منذ الاستقلال، وحصول اليهود على وعد بلفور، وما تلى ذلك من هجرات وراء هذا الاهتمام، وبالتالي حدوث تراكم نوعي في هذا المجال. ولكن هذا التطور – ولنقل ذلك بصراحة – اصطدم بمجموعة من العراقيل، ارتبطت أولا بحساسية

---

[1] لن نخوض في تحديد مدلول الأقلية الدينية بسبب اختلاف الباحثين وتعددت المحاولات لحصر هذا المفهوم. لذا، نكتفي بالإحالة على: سميرة بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**، (القاهرة: مكتبة الأنكلو-المصرية، 1982). غليون برهان، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة** (بيروت-الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990م).

Joseph Yacoub, *Les minorités dans le monde*: *Faits et analyses* (Paris: Desclée de Brouwer, 1998).

[2] نشير هنا إلى شح الدراسات التي اهتمت بالأقليات الدينية الأخرى، خاصة المسيحية، إذ لا نجد دراسات مماثلة لما أنجز حول اليهود. نذكر من بين الدراسات المهمة حول المسيحية بالمغرب: لحسن الغرايب: **الإسلام والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995م).

Jamaâ Baida et Vincent Féroldi, *Présence chrétienne au Maroc, XIX^{E} -XX^{E} siècles* (Rabat: Bouregreg, 2005).

الموضوع، وثانيا بالمادة المصدرية وطبيعة البحث في الموضوع نفسه، وأخيرا بالمنهجية الواجب اتباعها.[3]

لن نسترسل، في دراستنا هاته، في تفصيل حصيلة البحث في مواضيع تاريخ يهود المغرب لأن ذلك يحتاج إلى دراسات عامة وشاملة تحيط بكل ما أنجز في الموضوع على المستويين الكمي والكيفي، على الأقل منذ الاستقلال إلى الآن.[4] ولذلك، سنكتفي بالحديث عن تطور الكتابة في الموضوع، مرورا بحصيلة البحث وآفاقه، من خلال استعراض مسهب لأهم المحطات والمنجزات التي تحققت، في ظل ما تتيحه المعطيات المحصل عليها.

أولا. حول تطور الكتابة في تاريخ "يهود المغرب"

لقد بدأ الاهتمام بتاريخ يهود المغرب بشكل عرضي منذ قرون، فكثيرة هي النصوص الجغرافية والرحلية[5] والمصادر العبرانية والكتب الفقهية والنوازل والفتاوى الإسلامية منها والعبرية التي تضمنت معطيات شتى تخص، ولو بشكل عام، الجماعات اليهودية المغربية؛ ولكنها للأسف ظلت ذات صبغة عامة وشمولية.

---

[3] تظافرت جملة من العوامل والظروف، فأسهمت بطرق مختلفة في تزايد الاهتمام بدراسة هذا الموضوع والكتابة فيه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ترميم بعض المعابد اليهودية، وإنشاء المتحف اليهودي بالدار البيضاء (في انتظار فتح متحف آخر بفاس)، والاعتناء بالملاحات والمقابر اليهودية. وقد توج هذا الاهتمام مؤخرا بحدثين بارزين: يتمثل الأول في تنصيص دستور 2011م على أهمية المكون العبري كرافد من روافد الثقافة المغربية، أما الثاني فيتمثل في إعطاء تعليمات ملكية لإجراء انتخابات جماعية لليهود المغاربة.

[4] تحدث العديد من الباحثين قبلنا كثيرا عن هذا الموضوع، وفي مقدمتهم جرمان عياش، عام 1978م، وكان من الأوائل المؤسسين في هذا الباب، ثم تعاقبت أسماء متخصصين آخرين نذكر من بينهم محمد كنبيب (1989) وجامع بيضا (2016) وغيرهم. كما كان لمجلة **هسبريس-تمودة** الفضل في تخصيص حيز كبير للنشر في هذا الموضوع، خاصة في العددين (عدد 32 الصادر في عام 1999م والذي ضم أعمال ندوة 1995م حول الأقليات الاثنية والدينية في العالم العربي الإسلامي، والعدد الخاص الذي صدر عام 2016م في جزأين)، وسيأتي الحديث عن هذه الأعمال ضمن هذه الدراسة. ومن المقالات المباشرة التي اهتمت بالمنجز في تاريخ يهود المغرب، نذكر:

Mohammed Kenbib, "Recherches sur les Relations judéo-musulmanes au Maroc : Esquisse et bilan" in *Recherches sur l'histoire du Maroc*: *Esquisse et bilan*, Ed. Mohammed El Mansour et al., (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1989), 35-49; ibidem, "Les relations judéo-musulmanes au Maroc, 1860-1945. Essai bibliographique", *Hespéris-Tamuda* XXIII (1985), 83-104; idem, "Recherches sur les Juifs du Maroc. Esquisse de bilan", in *Les sciences humaines et sociales au Maroc. Etudes et arguments*, coord; ibidem," Etudes et recherches sur les Juifs du Maroc: Observations et réflexions générales", *Hespéris-Tamuda*, (Jews of Morocco and the Maghreb: History and Historiography), Vol. LI-Fascicule 2 (Numéro spécial-Partie I), 2016, 21-55; "Jamaâ Baida, Academic Research on Moroccan Judaism: Historiography, Sources and Archives", *Hespéris-Tamuda* (ibid,143-155).

[5] جل الكتابات الرحلية والنصوص الجغرافية العربية منها والأجنبية تحدثت عرضا عن يهود المغرب والمدن التي سكنوها، منها: مصنفات كل من البلاذري وابن خرداذبة والمقدسي وابن حوقل والبكري والإدريسي وياقوت الحموي وابن أبي زرع وابن عذارى وابن خلدون والناصري . أما النصوص الأجنبية، فمنها: كتابات مارمول كربخال ودي الطريس وجون موكي وأدريان ماتان وسانت أولون والكولونيل سكوط وشارل دو فوكو . وتبقى أهمها على الإطلاق:

Xavier Durrieu, *The Present State of Morocco*: *A Chapter of Mussulman Civilisation* (London: Longman, brown, green, and Longmans 1854); Samuel Romanelli, *Travail in an Arab Land*, Translated from Hebrew with an Introduction and Notes by Yedida K. Stillman and Norman A. Stillman (Tuscaloosa: University of Alabama Press, 1989).

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن هذا التطور يقتضي بالضرورة دراسة مختلف الكتابات الأجنبية والمغربية الصادرة في هذا الباب. فبخصوص الكتابات الأوروبية، لا بد من التذكير باستحالة إنكار الدور الذي اضطلعت به الدراسات الكولونيالية الفرنسية التي تناولت جوانب مهمة من حياة يهود المغرب، وفي مقدمة هذه الأعمال سلسة **المصادر الغميسة لتاريخ المغرب** التي أشرف عليها هنري دوكاستر. ولا يعدم طالب الكتابات الإسبانية، في المقابل، أن يعثر على مبتغاه، بخصوص مواضيع مهمة جدا، فالذي يجب ألا ننساه أن وجود الإسبان بسبتة ومليلية واحتلالهم مدينة تطوان عام 1860م، وغير ذلك من العوامل الأخرى قد أسهمت بشكل مباشر في اهتمام الإسبان المبكر بيهود المغرب (خاصة يهود الشمال كما سنرى)، حيث برز باحثون اهتموا منذ منتصف القرن التاسع عشر بهذه الأقلية، نذكر منهم جون أمادور دي لوس ريوس (1848م) وبدرو ألاركون وماريانو فورتوني إبان احتلال تطوان (1859-1860م) وبعدها. وازداد هذا الاهتمام أكثر بعد احتلال المغرب مع كتاب بعينهم، أهمهم: مانويل أورتيكا (1919م) وفرنانديز (1918م) وأنخيل بوليدو (1904م)، وغيرهم ممن فتحوا الباب على مصراعيه في وجه باحثين آخرين جاؤوا من بعدهم، أمثال ألونصو ألونصو وأبراهام لاريدو في الثلاثينات من القرن الماضي.[6] وكان لهؤلاء الفضل الكبير في تقديم دراسات همت مجالات بحثية دقيقة بالنظر إلى الفترة التي عاشوا فيها، خاصة على المستوى الاثنوغرافي والثقافي واللغوي.

ومع إحداث "معهد أرياس مونطانو (Arias Montano) للدراسات العربية والعبرية" بمدريد والمعروف اختصارا بـ (AMEAH) سنة 1941م وإصدار مجلة (*Sefarad*)، ظهرت دراسات جديدة ركزت بشكل أساسي على الجوانب اللغوية والفيلولوجية لليهود السفرديم (الحكيتيا واللادينو)، وبرز بذلك جيل من الباحثين المتميزين، أمثال لاريا بالاسين (1952م) ومانويل ألفار (1971م) وج. بنعوليل (1977م). وقد أثرت نتائج دراساتهم على الباحثين الآخرين، بمن فيهم غير الناطقين باللغة الإسبانية، مثل ستيلمان وشطريت والزعفراني والتيدغي.

وهكذا، تعاقبت الأبحاث الإسبانية، وبدأ الاهتمام أكثر بالدراسات السوسيوثقافية في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينات من القرن الماضي مع صدور مجلة **دفاتر الدراسات الإفريقية** (*Cuadernos de Estudios Africanos*) (الأعداد ما بين 1949م و1957م). وقد يجد المطلع على محتويات هذه الأعداد ضالته في كثير من

[6] نشير هنا إلى أنه بالنظر إلى كثرة المراجع المعتمدة، وأمام استحالة إيرادها بشكل كلي، نكتفي بذكر بعضها فقط مع أسماء أصحابها.

البحوث والمقالات، نذكر من بين أقلامها: خوسي ماريا ميلاس فاليكروسا وأبراهام لاريدو. وتكاثفت الجهود أكثر بين الباحثين بعد صدور العدد الأول من مجلة **متنوعات من الدراسات العربية والعبرية** (*Miscelánea de Estudios árabes y Hebraicos*) سنة 1952م، وازداد الاهتمام بتاريخ اليهود المطرودين من الأندلس وبالجوانب اللغوية والفيلولوجية أكثر فأكثر، نذكر من بينها دراسات لاريا بالاسين (1953) ويوسف نيهاما (1977) وأليگريا بن دلاک (1987).

ومع اشتداد المنافسة بين الكتابات الفرنسية والعبرية بالقدس، عرفت سنوات السبعينات والثمانينات تضخما في بعض المواضيع، فعلى المستوى اللغوي واللساني ستبرز أعمال يعقوب حسان الذي اهتم بإطلاق مشروع انصب حول تعزيز الدراسات الفيلولوجية حول اليهود السفرديم، وظهرت كتابات فاقت نظيرتها السابقة، منتجة أعمالا لا يمكن الاستغناء عنها إلى الآن، مثل كتابات أنطونيو سالفادور بلان (1970م) وكارلوس بن عروش (1981م) وبالوما دياز ماس (1986م)، ودراسات كوزالبيس كرافيوطو (1982) وكانطيرا مونطينيگرو (1987م). وتوسعت دائرة الاهتمام بدقائق أمور حياة يهود المغرب (خاصة من الشمال)، وبالتاريخ البيوغرافي (عائلة بالاش والموسنينو مثلا)، وبالمونوغرافيات المحلية والجهوية، والشريعة اليهودية "الهالاخا"، والتصوف اليهودي "القبالة" والهجرة، وغيرها من مواضيع أخرى ظلت محجوبة إلى غاية ذلک التاريخ.[7]

وبالتالي، فلا مندوحة من الاعتراف بفضل لغة سيرفانتس في تشكيل مداخل جديدة للبحث في تاريخ يهود المغرب، وإن كان التركيز قد انصب -كما سبق وقلنا- بشكل مبالغ فيه على يهود الشمال. كما لا يجب أن ننسى مدى الانسجام الذي حدث بين الباحثين الإسبان ونظرائهم من اليهود بجامعات القدس.

ولكن الملاحظة الأساسية التي يجب تسجيلها، بعيدا عن أي انحياز أو تموقع، تتعلق بكون حصة الأسد مما كتب في الموضوع كانت من نصيب الباحثين اليهود، وخاصة المغاربة منهم. فقد تشوفت رغبة هؤلاء على الأقل منذ خمسينات القرن الماضي في نقل تاريخهم وتاريخ أجدادهم، وفي ذلک (حتما) استدراک للتأخر الذي عرفوه في هذا المجال. ولهذا، فإن هؤلاء اليهود ذووا الأصول السفردية في الغالب من الذين حلوا

[7] يكفي أن نشير هنا لدراسات كل من كوزالبيس كرافيوطو وكارلوس بوساک مون وريكا عمران وفرناندز دياس وأوخيدا ماطا ولويس بارصيلو وصول طاريس حول يهود سبتة ومليلية؛ ولوريدو دياس حول يهود المغرب في عهد سيدي محمد بن عبد الله. وكان لهذه المنعطفات التاريخية البارزة الأثر البالغ في ظهور باحثين متميزين في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: يعقوب كارسون وخوان فيلار وآنا ألفاريس.

بالقدس واستقروا بها مع بداية الأربعينيات قد سلكوا درب الباحثين الأجانب، مستفيدين مما أنجز من دراسات قبلهم ومتابعين لها، مع فارق مهم وحاسم هو معرفتهم الجيدة بأمور ملتهم وثقافتهم وتوفرهم على وثائق غميسة، بالإضافة إلى تمكنهم من اللغة العبرية التي سهلت عليهم العمل أكثر والتخصص أكثر، لتعطي السبق لهم في كثير من الدراسات.

ولا يخامرنا أدنى شك في قيمة أعمال هؤلاء (أي الباحثين اليهود)، وما خلفوه من أبحاث نوعية وبلغات مختلفة حول تاريخ يهود شمال إفريقيا ويهود المغرب على الخصوص، نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر أعمال كل من ناحوم سلوش (1906م)[8] وحاييم طوليدانو (1913م) وجولفين (1927م) وحاييم هيرشبيرگ (1946م) وأندري شوراقي ويوسف بينيخ (1950م) وبيير فلامان (1952م) وإسحاق عبو (1953م) وإيلي مالكا (1954م) وداود أوڤاديا (1964م) وشلومو گويتن (1967) وناتان شوراقي (1970م) وأفراهام شطال (1974م) وميشيل أبيطبول (1977م) وشلومو ديشن (1983م) وموسى عمار (1987م) وإسخار بن عمي وأندري ليڤي (1990م)، وغيرهم.

والمثير للانتباه أن حصة الأسد من كتابات هؤلاء الدارسين اهتمت منذ البداية بمجالات واسعة من تاريخ اليهود وعلاقاتهم التاريخية، سواء من حيث المجال الجغرافي (يهود شمال افريقيا-يهود المغرب والأندلس...)، أو من حيث التحقيب لاشتغالهم على التاريخ الطويل الأمد. كما يلاحظ مدى التركيز على تأليف الكتب الجماعية كسياسة لجمع شتات تاريخ اليهود. ولا يفوتنا التذكير بمدى إسهام أشخاص بعينهم في تسريع وتيرة البحث في هذا المجال، خاصة أندري شوراقي بأمريكا وميشيل أبيطبول بكل من فرنسا وإسرائيل وحاييم الزعفراني بالمغرب وفرنسا، إذ كان لكل واحد من هؤلاء الفضل في إحداث مراكز بحثية أو تأطير دراسات (دبلومات الدراسات العليا ورسائل الدكتوراه) وعقد ندوات.

وعموما، تأكد بالملموس، بعد جرد محتويات هذه الكتب، جدة المواضيع التي عالجوها بالدراسة والتقصي ونوع المقاربات التي اعتمدوها، حيث نعثر بين الفينة والأخرى على مواضيع لا يمكن لغير الباحث اليهودي الخوض فيها أمام غياب الوثائق والأرشيفات العبرانية. ودليل ذلك، أنها تطلعنا على عدد من القضايا الجديدة، مثل مواضيع السحر والتصوف اليهودي والأعلام اليهودية البارزة في تاريخ المغرب، وعلى

[8] يعتبر ناحوم بن داود سلوش من أوائل الباحثين اليهود ممن قاموا بدراسات حول يهود شمال إفريقيا والمغرب، حيث انتقل إلى المغرب سنة 1906م، وعاش مرتحلا بينه وبين الجزائر وتونس وليبيا للبحث في تاريخ يهود المنطقة، انظر:

Nahum Slouschz, *Etude sur l'histoire des Juifs et du judaïsme au Maroc*, 2 vol. (Paris: E. Leroux, 1906).

وثائق لم يتم استثمارها كوثائق الكنيزا، والوثائق الخاصة بالعائلات اليهودية المغربية (كوثائق الزواج والطلاق وعقود البيع والشراء وسجلات الختان).[9] إلا أنه على الرغم من قيمة هذه البحوث وحجم مؤلفيها، فإن غالبيتها ظلت على حالها مكتوبة باللغة العبرية، مثل كتابات داود أوڤاديا وناتان شوراقي وأفراهام شطال وموسى عمار، وكتابات أخرى لا يتسع المجال لذكرها؛ مما جعل أمر الاستفادة منها من غير الملمين بلغتها صعب التحقيق.

علاوة على ذلک، أسهمت الكتابات الأنكلوساكسونية، وخاصة الأمريكية منها، منذ سبعينيات القرن الماضي على الأقل في توجيه دفة البحث في هذا الموضوع، مع اعتماد مقاربات أنثروبولوجية وسوسيولوجية بشكل أكثر عمقا. وأنشئت مراكز البحث بأمريكا، وبرز باحثون متميزون أمثال دانييل شروتر وشلومو ديشين وداود قرقوز ونورمان ستيلمان وسوزان ميلار وإيميلي گوتريک وشانا كوهن، وغيرهم كثير.

وقد أسهمت في هذا التطور، إلى جانب مراكز البحث والدراسات الفردية والجماعية والمجلات العلمية والدوريات، مختبرات وتكوينات الدكتوراه بالجامعات الغربية في تخصصات مختلفة: في التاريخ اليهودي وفي الدراسات العبرية وفي القانون وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ونوقشت رسائل دكتوراه في مواضيع مهمة كان لها بالغ الأثر في حدوث دينامية بحثية في هذا المجال. ويتعلق الأمر إذن، بوضع جديد خلف كثيرا من الارتياح داخل أوساط المهتمين والمؤطرين، حيث نوقشت رسائل مهمة، نكتفي بعرض عناوين بعضها فقط.

الاسم	الموضوع	السنة	التخصص	الجامعة
Edouard Mouillefarine	Etude historique sur la condition juridique des juifs au Maroc (Thèse doctorale)	1941	القانون	باريس
Pinhas Karitz	L’Organisation et les tendances politiques des juifs au Maroc depuis l’indépendance (Thèse doctorale)	1967	القانون وع السياسية	باريس
Albert Guigui	Monographie d’une communauté juive marocaine: Meknès 1912-1956 (Thèse du 3éme siècle)	1974		باريس

[9] من بين الأمثلة الدالة على ذلک، ما قام به داود قرقوز عند انتقاله من الصويرة إلى القدس عام 1959م، حيث نقل وثائق عائلة قرقوز والكثير من الأرشيفات المهمة التي تؤرخ لطائفة اليهود بالصويرة والمدن المجاورة.

Yehuda Zvi	Organized Zionism in Morocco 1900-1948 (Thèse doctorale)	1981	الفلسفة	الجامعة العبرية بالقدس
Margaret Landenberger	United States Diplomatic Efforts on Behalf of Moroccan Jews 1880-1906 (Thèse doctorale)	1981	-----	نيويورك
Roy Mittelman	The Meknès Mellah and Casablanca Ville Nouvelle: A Comparative Study of Two Jewish Communities in Transition (Thèse doctorale)	1987		نيويورك
Ana María López Álvarez	Estudio onomástico y sociológico del libro registro de circunstancias de R. Isaac ha-Serfaty (Thèse doctorale)	2000	تاريخ	مدريد

الجدول 1: نماذج من رسائل السلك الثالث والدكتوراه نوقشت خارج المغرب

أما على المستوى الوطني، فقد كان من اللازم انتظار نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي حتى تبدأ رحلة البحث في هذا الموضوع، مع بروز جيل من المؤرخين استطاع، بفضل إلمامه باللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية، وتأثره بمدرسة الحوليات، واستفادته من تأطير أوروبي، وتتبعه للدراسة بالجامعات الغربية، من خوض غمار البحث في هذا الموضوع، بالرغم من الإكراهات والعراقيل التي واجهته.

وعلى العموم، وعلى سبيل الاختصار، يمكن القول بأن الدراسات التاريخية المغربية التي قاربت هذا الموضوع قد مرت على الأقل بثلاث مراحل تاريخية كبرى: مرحلة التأسيس (أو لنقل البداية الفعلية) مع حاييم الزعفراني وجرمان عياش ومحمد كنبيب، وقد هيمنت عليها الكتابة باللغة الفرنسية. ومرحلة ثانية، كانت تعبيرا عم حدوث تحول نوعي وملحوظ جدا بعد بروز دراسات باللغة العربية لمغاربة شقوا عصى الطاعة عن لغة ڤولتير، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: محمد الغرايب (2002م) وعبد الله الغمائد (2003م) ومحمد براص (2004) ومحمد باكوري (2005م) ومحمد حاتمي (2007م). أما المرحلة الثالثة، فيمكن تسميتها بمرحلة الانفتاح على الدراسات الأنثروبولوجية وتبني أدوات منهجية ميدانية، وتبرز بشكل أساسي مع الباحث المغربي عمر بوم (2013م) الذي استفاد كثيرا من المدرسة الأمريكية في حقل البحث التاريخي، وبشكل أقل مع محمد لغمائد المذكور آنفا.

وكما سبقت الإشارة، وفرت الكتابات الأجنبية، خاصة الكولونيالية منها الإطار النظري العام لكل الدراسات التي جاءت بعدها، سواء المغربية منها أو الأجنبية، والتي استندت إليها بشكل كبير، ذلك أن الدراسات والأبحاث التي أنجزت في الحقبة الاستعمارية - على يد الباحثين الفرنسيين والإسبان وغيرهم من باقي الأجانب المنتمين إلى جنسيات مختلفة، إلى جانب اليهود أنفسهم -شكلت الوعاء الذي انتظمت داخله وتبلورت فيه جل المواضيع. وإذا كان أندري أدام أول من اهتم بتقييم الدراسات التي عنيت بيهود المغرب، من خلال دراسته التي غطت الفترة الممتدة ما بين المرحلة الكولونيالية إلى ستينيات القرن الماضي،[10] فإن أول مغربي يهودي لفت الانتباه إلى مسألة المنجز حول هذا الموضوع، كان دون منازع هو جرمان عياش بمناسبة مشاركته بورقة بحثية في المؤتمر الدولي الذي عقد بباريس عام 1976م.[11] دون أن ننسى، بطبيعة الحال، التأثير البين الذي خلفته كتابات الباحث الموسوعي المغربي حاييم الزعفراني منذ الستينيات (حوالي 15 كتابا و150 مقالا). ثم برزت بعد ذلك الأعمال الرائدة للباحث محمد كنبيب الذي يعد من الرعيل الأول من المؤرخين المغاربة الذين بحثوا بعمق في الموضوع بشكل مستقل، باللغة الفرنسية، في تلك الفترة الزمنية الفارقة،[12] إذ يعود إليه الفضل في فتح المجال أمام المؤرخين المغاربة لتمكينهم من الشروع في خوض غمار هذا الموضوع الذي ظل حكرا على الأجانب إلى غاية نهاية السبعينيات من القرن الماضي. وهكذا بدأ الاهتمام تدريجيا في بداية الثمانينيات بالدراسات اليهودية مع ثلة من الباحثين المتميزين، لكن أعمالهم ظلت، للأسف الشديد، حكرا على القارئ باللغة الفرنسية.

علاوة على ذلک، ألف مؤرخون وباحثون عرب عدة كتب انصبت على دراسة أوضاع يهود المغرب منذ السبعينات، مثل علي إبراهيم عبده، وعبد المجيد محمد بحر، لكنها لم تحظى بكثير من الرواج في أوساط الباحثين المغاربة إلا لماما، كما تعرضت لكثير من الانتقادات لإغراقها في التعميمات. أما من جانب المغاربة، لابد من التذكير بدراسات شمعون ليفي وجهود كل من أحمد شحلان في التأليف والكتابة، وفي الترجمة من العبرية

[10] André Adam, *Bibliographie critique de sociologie, d'ethnographie et de géographie humaine du Maroc* (Alger: mémoires du C. R. A. P. E, 1972).

[11] Germain Ayache, "La recherche au Maroc sur l'histoire du judaïsme marocain", in *Identité et dialogue*: *Juifs du Maroc. Actes du Colloque International sur la communauté* juive marocaine (Paris: La Pensée sauvage, 1980), 31-35.

[12] Mohammed Kenbib, *Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948. Contribution à l'histoire des relations inter communautaires en terre d'Islam* (Rabat: Publications de la FLSH, 1994); ibidem, *Les protégés*: *contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, (Rabat: Publications de la FLSH,1996).

إلى العربية، وقيامه بترجمة كتابي الزعفراني: **يهود المغرب والأندلس** و**ألف سنة من حياة اليهود**، وكذلك أحمد المدلاوي وعبد العزيز شهبر وادريس عبيزة، وغيرهم ممن نعتذر عن ذكر أسمائهم.

وبطبيعة الحال، أسهمت عدة عوامل في تطور البحث في هذا الموضوع وتسريع وتيرته، والاهتمام بجوانب اعتبرت لفترة طويلة غير مدروسة، ومن أهمها:

• تأسيس جامعة محمد الخامس سنة 1957م، وبداية التاريخ الوطني حسب تعبير محمد المنصور.[13]

• استفادة العديد من الطلبة المغاربة من التأطير الأوروبي، وخاصة في فرنسا.

• انعقاد ندوات تعنى بتاريخ يهود المغرب: ندوة تحت إشراف جان لوي مييج (1978م) بباريس حول العلاقات بين اليهود والمسلمين بشمال إفريقيا، وندوة في السنة نفسها حول الطائفة اليهودية المغربية، وندوة (1982م) بباريس حول الموضوع طاته.

• تأسيس "مركز البحث في تاريخ يهود المغرب" (CCJM) في ماي 1994م بمبادرة من روبير أصراف. وقد نظم برئاسة ميشيل أبيطبول مؤتمره الأول في مراكش وباريس في شتنبر 1995م، وكان موضوعه "العلاقات بين اليهود والمسلمين في المغرب". وتوبعت أعمال هذا المركز بعقد ندوات أخرى حول التسامح وهجرة اليهود المغاربة. كما أسهم في توفير المنح لأكثر من أربعين طالبا لتمكينهم من تحضير شهادات الدكتوراه والدراسات العليا ما بين عامي 1995 و1998م، ومواصلة أبحاثهم في فرنسا والمغرب وإسرائيل. وخلق المركز علاقات وشراكات بحث بين العديد من الدول، بعد أن تم إحداث "كرسي تاريخ المغرب ويهود المغرب" بالجامعة العبرية بالقدس، وإبرام اتفاقية مع الأكاديمية الإسرائيلية للغة العبرية من أجل تطوير البحث في مجال دراسة المخطوطات اليهودية-المغربية.

• تأسيس "مجموعة البحوث والدراسات حول اليهودية بالمغرب" (GREJM) بالرباط سنة 1997م، حيث نشرت ستة أعمال، لكنها توقفت عن الإنتاج الفكري بعد انتقال منسقها جامع بيضا للقيام بمهام إدارية.

[13] محمد المنصور، "الكتابة التاريخية بعد الاستقلال: ملاحظات عامة"، ضمن: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب بالرباط، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1989م)، 17.

• ترجمة بعض الكتب إلى العربية أو إلى الفرنسية سواء من العبرية أو من لغات أخرى، مما أتاح إمكانية الاطلاع على بعض الأبحاث التي ترجمت مثل كتابات حاييم الزعفراني ومحمد كنبيب ودانييل شروتر وعمر بوم.

وطبيعي أن تتأثر الحصيلة بهذه الندوات المهمة التي شهدها الحقل التاريخي إلى جانب التخصصات والحقول المعرفية الأخرى، خاصة تلك التي أشرف على تنظيمها جان لوي مييج وأباي دو سينانک بباريس في أكتوبر عام 1980م، وأن تصبح موضع اهتمام من قبل الطلبة والباحثين، مما مهد السبل أمام صعود باحثين سيعمل كل من جانبه على الغوص أكثر في هذا الموضوع، وهذا ما سنراه عند الحديث عن الحصيلة.

وعموما، يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات بخصوص مسلسل تطور الكتابة في هذا الموضوع، أهمها أن البدايات الأولى هيمن عليها الباحثون الأجانب والكتابات باللغات الأجنبية، وظل الأمر كذلك إلى غاية بداية العقد الأخير من القرن العشرين على الأقل. كما يلاحظ وجود تفاوت جغرافي كبير، إذ هناك من اهتم بيهود جنوب المغرب مثل بيير فلامان وبينيخ مثلا، ومن أصبح تاريخ يهود شمال المغرب يشكل محور أبحاثه الأساسية، كما هو الحال مع يعقوب كارسون وآنا ألفاريس وباوطيسطا فيلار. كما يظهر تطور الكتابة في هذا الموضوع مدى إسهام الكتابات العبرية والأنگلوسكسونية في توسيع مجال البحث لتركيزها على مناهج وأدوات بحثية جديدة ومستحدثة، لعل أهمها كتابات الجيل الجديد من الباحثين المتمكنين من اللغة العربية أيضا أمثال عمر بوم وجيسيكا مارجلين وإميلي گوتريک. وأخيرا، وهذا هو المهم بالنظر إلى ما نحن بصدده، فإنه من اللافت للنظر وجود بون شاسع بين الباحثين فيما يتعلق مسألة التعامل مع المصادر، إذ تطغى أحادية اللغة، في معظم الأوقات، على المواضيع والأبحاث المنجزة؛ فالمكتوب بالفرنسية مثلا يهمل المكتوب بالإسبانية وأحيانا المكتوب بالإنجليزية، والعكس صحيح، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة في هذا الباب.

ثانيا. الحصيلة والآفاق

أمام تطور الكتابة التاريخية في المواضيع ذات الصلة بيهود المغرب وكل ما تم نشره إلى اليوم: كيف يمكننا تقييم الحصيلة؟ وهل يمكن الحديث عن تقدم كمي وكيفي حقيقي؟ وهل يمكن الحديث عن آفاق للبحث في هذا المجال؟

1. عن حصيلة البحث في تاريخ يهود المغرب

لقد نشرت العديد من المقالات والمونوغرافيات والدراسات التركيبية سواء كأعمال الندوات أو في إطار الأبحاث الجماعية بأقلام مؤرخين تناولوا في كتاباتهم حقبا مختلفة راهنة وقديمة، ودراستهم لحياة شخصيات يهودية بارزة. كما اهتم أيضا الأدباء بشكل خاص بالكتابة البيوغرافية. ومن الإجحاف أن يتم الحديث فقط عن حصيلة المؤرخين وإغفال كتابات الجغرافيين واللغويين والأنثروبولوجين والسوسيولوجيين، وغيرهم ممن قدموا دراسات في غاية الأهمية مثل المتخصصين في الدراسات السياسية.

ومن الواجب التأكيد، كذلك، على أن الحقب التاريخية التي شغلت اهتمام المؤرخين قد اختلفت كثيرا، فإذا كان بعضهم يفضل التاريخ الطويل الأمد، فإن آخرين قد آثروا أن تكون فترة الحماية الجناح الذي يغطوا به مواضيعهم (دوريس بنسيمون دونا وجاك الطيب)، فيما فضلت كتابات أخرى التركيز على فترة محددة أو شخصية محددة (روبير أصراف عن محمد الخامس واليهود وأنييس بن شيمون عن الحسن الثاني واليهود). والمهم من هذا وذك، أن الاهتمام انصب بالأساس على القرنين 18 و19م، فيما ظل التاريخ القديم مغيبا بشكل شبه كامل.

ومع ذلك، يبدو أن موضوع علاقات اليهود والمسلمين في المغرب ووضعيتهم قبل الحماية قد استقطبت بكثير من الاهتمام،[14] وانقسم في شأنها الباحثون بين مؤيد لفكرة التعايش ومنكر لها، بل إن هناك من وقف بين المنزلتين، معبرا تارة عن قوة هذا التعايش وتارة أخرى عن انعدامه بالمرة. فأصبح الحديث عن أهل الذمة والجزية، وعن تفرد اليهود بمعاملات الربا واحتكار بعض البضائع من المواضيع الأكثر استهلاكا. وهذا كله جاء ليصب لمصلحة في نفس أولئك الباحثين، فهذا مثلا برنارد لويس متحدثا عن يهود المغرب، يرى وهو بعيد عن واقع حياتهم، أن الفترة المرينية كانت أحلك فترة على الإطلاق لا لشيء إلا لبناء أول ملاح في فترة حكمها، وهذا طبعا غير صحيح. كما أن فترة الموحدين اعتبرت بالإجماع تقريبا الأحلك في تاريخ يهود المغرب، وهو كلام كذلك غير

[14] يكفي الرجوع إلى مواضيع الندوات التي نظمت بالمغرب وإلى كتابات الباحثين (محمد كنبيب، محمد أورحو، أندري شوراقي، ميشيل أبيطبول ...) للاستدلال على ذلك.

صحيح. فأصبح التعميم سيد هذه الدراسات، لدرجة أن ما كتب بعدها أصبح يكرر هذه المعلومات معتبرا إياها مسلمات تاريخية، وهذا في الحقيقة ما أفقد هذه الكتابات كثيرا من بريقها العلمي وشرعيتها التاريخية. كما يجب ألا يغيب عن بالنا ما حدث من تداخل بين هذه الكتابات والتلاوين التي أخذتها ضدا عن الأدبيات المتعارف عليها، حيث توغلت –بل وتغولت أحيانا– في تقديم تاريخ اليهود بشكل دراماتيكي.

• **يهود المغرب، بين التاريخ والمجال:** استفادت أغلب الأبحاث مما كتب عن يهود المغرب بشكل عام، حيث أنجزت العديد من الدراسات، أهمها كما سبقت الإشارة أعلاه، كتابات حاييم الزعفراني وداود قرقوز وإيلي مالكا وشمعون ليفي وأندري شوراقي، إلا أن بعضها لم يسلم من السقوط في العموميات، حيث غلب عليها البعد العام، ولربما كان أصحابها يتغيون من خلال كتاباتهم هاته تقديم تاريخ عام للقارئ غير اليهودي بغرض التعريف بأهم المحطات التاريخية ليهود المغرب، وكان من بينهم موريس إزنبيت وأرمون ليڤي وأندري كولدنبرگ.

ويبدو من استقراء مضمون هذه الكتابات أن الفرنسية منها ركزت على يهود الجنوب والوسط والشرق (في إطار التقسيم الترابي الذي خضع له المغرب بعد الحماية)، فيما اهتم الإسبان بمناطق الشمال. كما اعتمدت كثير من هذه الكتابات على القالب المونوغرافي لتفريغ المعطيات المتعلقة بمدينة أو جهة بشكل شمولي. ولم تسلم العديد منها من السقوط أحيانا في الاستنتاجات الأفقية التي تنجرف مع التاريخ العام على حساب تاريخ المدينة أو الجهة المعنية بالدراسة. وهذا القالب لم يكن جديدا على هذه الدراسات، فقد بدأ الاهتمام به منذ بداية القرن العشرين مع ناحوم سلوش الذي خصص دراسة مهمة عن يهود دبدبو.

وشملت الدراسات المونوغرافية جل المدن المغربية، مثل فاس التي استأثرت باهتمام أكبر [(جين جربر (2004) وروبير أصراف (2009)]، ودبدو (إلياهو مارسيانو (2000)، والدار البيضاء [(موسى بن عطار (1939) وداود كوهن (1982) وأندري ليڤي (1990)]، وتطوان [(فيلار (1969 و1979م) وسارة ليبوڤيتشي (1995) وشهبر (2000) وعمر لمغيبشي (2019)]، وسبتة (كرافيوطو 2007)، والجديدة (مصطفى الجماهري 2015)، ومراكش [(أفيفا مولر (1983) (بالعبرية) وأصراف (2010)]، وطنجة [(أبراهام لاريدو (1953) وميشيل سريلس (1991) وكارلوس ندي نسري (1956)، والرباط وسلا (جولفين 1927م)، وفگيگ (الهلالي وبنعلي 2016)، وصفرو (داود أوڤاديا 1973)،

وإفران، ومكناس. وسدت المونوغرافيات الجهوية ثغرات كثيرة ظلت ثاوية في حقل الدراسات التاريخية المهتمة بيهود المغرب.

ومع ذلك، أصبح الحديث عن التاريخ العام اليهودي يحظى مؤخرا بالاهتمام الواسع سواء من جانب المؤرخين المغاربة أو الأجانب، فيما يمكن تسميته بالعودة إلى "التاريخ الشمولي". ونشير هنا إلى آخر عمل لصاحبه محمد كنبيب (2016) والعمل المشترك بين بنيامين سطورا وعبد الوهاب مداد (2013)، إلى جانب عملي كل من داود بن سوسان (2012) وسارة طيب كرلين (2010).

• **التاريخ البيوغرافي وإسهامه في التأريخ للطوائف اليهودية المغربية:** لعل أهم ميزة طبعت ما كتب حول يهود المغرب هي ذلك الكم الهائل من الدراسات التي اهتمت بأعلامهم وتجارهم وحاخاماتهم، بل وحتى بأسمائهم (نذكر منها أعمال إسماعيل حاميت وأبراهام لاريدو ويوسف طوليدانو). وهذا بكل تأكيد نابع من رغبة اليهود في حفظ ذاكرتهم الجماعية، إذ نسجل بكثير من الدهشة إيغال كثير منهم في تقديم أسماء يهودية سواء لأشخاص مرموقين أو أقل شأنا منهم. وهمت هذه الدراسات البيوغرافية الثرية أعلاما بعينهم، فيما اتجهت أخرى لدراسة وتحليل مسارات شخصيات تاريخية أثرت في تاريخ المغرب واليهود، مثل الدراسة البيوغرافية التي أنتجتها گارسيا أرينال مرسيديس وروبير عطال حول السموأل بالاش، ودراسة جورج فاجدا عن بن مالكا، فيما اهتمت أخرى بيهود مغاربة عاشوا الشتات وأثروا على المستويين الديني والتشريعي وميادين أخرى.

ومما لا ريب فيه، فقد توزعت حصيلة ما كتب بين دراسات اهتمت بالعائلات اليهودية الغنية والمؤثرة من خلال تسليطها الضوء على النخب الاقتصادية (مثل أعمال دراسات كل من دانييل شروتر وميشيل أبيطول وإلياس حروس ونيكولا السرفاتي وحاييم هشبيرگ، وجان لوي مييج)، وأخرى بالحياة الدينية والسياسية والدبلوماسية. كما تضمنت العديد من هذه الكتابات دراسات ركزت على الجوانب الاجتماعية والأنثروبولوجية والثقافية والذهنية، مثل العادات والتقاليد اليهودية (جزلدبرگ وهيريبرتو هابيري وألبير گيگي وبيير دوسينيڤال)، ومسألة المزارات اليهودية والأولياء "التصاديقيم" (إسخار بن عمي ولوي ڤوانو وشارون ڤانس)، والتصوف اليهودي (محمد الغرايب وإيلي مويال)، وكذلك موضوع المحميين (محمد كنبيب)، والمرأة اليهودية (داود رواش)، والأغاني والأشعار والموسيقى اليهودية (مانويل ألڤار ولاريا بلاسين ومحمد الحداوي وڤنيسا بّالوما)، والدين الموسوي والأحوال الشخصية (دي كويباس وأبراهام

لاريدو وليون بن عليل وألونصو ألونصو وجيسيكا مرجلين وألان عمار حنانيا)، والتعليم العصري اليهودي (حاييم طوليدانو وميشيل أنسكي ونارسيس ليڤن وشارل بنشيمون وإيشتر بن باسا)، والصحافة اليهودية (بيير كوهن وجامع بيضا)، ومعاداة السامية (ڤيلار وبودجيت).

وبما أن الملاح قد شكل الفضاء الذي انتظمت فيه جل الأنشطة اليهودية، وما رافق ذلك من كلام حول أسباب بنائه وتطوره كشكل من أشكال النظام العام بين الملتين، فقد استأثر هو الآخر باهتمام بالغ (جولفين وبيير فلامان وإيلي مالكا)، فيما اهتمت كتابات أخرى بهجرة اليهود (ليبوڤيتشي وڤيلار وماتيلد طاگير وإيستر بن ساسا وروبير ريكارد، وبالهجرة الأخيرة إلى القدس (كارلوس دي نسري ودوريس بنسيمون دوناط ورافاييل بن شوشان وشلومو الباز). ولربما كان الغرض من التركيز على موضوع الهجرة هو محاولة حفظ الذاكرة الجماعية وشرعنة الهجرة الأخيرة إلى القدس.

وإلى جانب هذه المواضيع، اهتمت دراسات أخرى بعلاقات اليهود بالسلاطين والملوك المغاربة، وبالجانب العمراني والديني كالبيع (جويل زاك وشهبر)، وأخرى بالمد الصهيوني بالمغرب (لاسكيي وأبراهام السرفاتي ويهودا زڤي ومحمد حاتمي). ثم جاءت كتابات أخرى لتهتم بالجانب الأنثروبولوجي كالطبخ اليهودي (أهمها كتابي روزا عمار ومور يوسف).

ولا تعوزنا الأدلة للتأكيد على الدور الذي لعبته مراكز البحث بالجامعات في تعزيز الحصيلة على المستوى الوطني، فقد أنجزت الكثير من الدراسات ونوقشت العديد من الرسائل الجامعية المهمة، وفي شعب من غير التاريخ، كاللغة العبرية واللسانيات وعلم الاجتماع، والقانون والاقتصاد والعلوم السياسية والأنثروبولوجية؛ إذ لم تتوقف وتيرة البحث في تاريخ يهود المغرب بالخارج والداخل، فحسب المعلومات التي استقيناها، نوقشت 21 رسالة دكتوراه لمغاربة يهود ومسلمين في فرنسا ما بين 1992-2003م،[15] وهناك رسائل مسجلة توجدفي طريقها للمناقشة (أقلها 4). أما الرسائل التي تمت مناقشتها في المغرب، فلا نعرف عنها إلا القليل بسبب غياب قاعدة معطيات خاصة بذلك، وهي عموما لا زالت ضعيفة.

[15] في سنة 1992م ناقش محمد كنبيب رسالته؛ أما 2003م، فكان تاريخ مناقشة الباحثة مباركة العفو لرسالتها في شعبة الدراسات العبرية.

الاسم	الموضوع	السنة	الجامعة
محمد الغرايب	"يهود مجتمع الغرب الأقصى الوسيط"، أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،	2002	ظهر المهراز، فاس
عبد الله لغمائد	"جماعات يهود منطقة سوس: المجال والتمثلات الاجتماعية والسياسية، (1860-1960)".	2003	كلية الآداب بالرباط
محمد براص	"الأحزاب الوطنية واليهود المغاربة بين تطور الأوضاع الداخلية وأصداء القضية الفلسطينية (1934-1967م)".	2004	ك. الآداب بالرباط
محمد باكوري	"اليهود والمخزن في عهد السعديين".	2005	ك. الآداب بالرباط
محمد حاتمي	"الجماعات اليهودية المغربية والخيار بين نداء الصهيونية ورهان المغرب المستقل: 1948-1961م".	2007	فاس-سايس
الحاج محمد الناسک	"الحياة الثقافية والاجتماعية للطائفة اليهودية في عهد الحماية"، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الأول، وجدة، الموسم الجامعي 2012-2013.	2013	وجدة
هشام الرگيگ	"الملاحات خلال العصر الوسيط- فصول من التاريخ والعمران والآثار"، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، الموسم الجامعي 2015-2016.	2016	القنيطرة

الجدول 2: نماذج من رسائل الدكتوراه (تخصص تاريخ) نوقشت بالمغرب

ومما نأسف له، أن جملة من الرسائل والأطروحات ذكرناها أم غيرها ظلت حبيسة لرفوف المكتبات الجامعية ولم يتم نشرها (مثل أطروحات محمد حاتمي ومحمد بوراس وهشام الرگيگ). أما المكتوبة منها باللغة الأجنبية فمشكلتها مزدوجة، فبالإضافة إلى عدم نشرها فإنها لم تترجم قط. ولولا قيام بعض الباحثين المتطوعين بترجمة بعض منها لطالها الإهمال والنسيان، فقد مكنت الترجمة المتلقي العربي من التعرف على الكتابات الأجنبية، وبداية التحول للتفكير، تبعا لذلک، في الاشتغال على مناهج ومعطيات جديدة.[16]

[16] نذكر هنا المجهودات المشكورة التي قام بها الباحث خالد بن الصغير بترجمته لمجموعة من الدراسات الرائدة الصادرة باللغة الانجليزية، ومنها كتابين من تأليف دانييل شروتر (سنة 1997 و 2011) وآخر لكاتبه عمر بوم (سنة 2015)، وإعداده لترجمة إيميلي گوتريک إلى الفرنسية:

Emily Gottreich, *Le Mellah de Marrakech, un espace judéo-musulman en partage.* Traduction de Mohammed Hatimi (Rabat: Publications de la FLSH, 2016).

ولحسن الحظ كذلک أن كتابات أخرى تمت ترجمتها إلى اللغة العربية، منها: كتاب المحميون لمحمد كنبيب.

• إسهام الدراسات البيبليوغرافية عن يهود المغرب في تطوير البحث في الموضوع

لا شك أن الدراسات البيبليوغرافية قد أسهمت بقسط وافر في تمكين الباحثين والمهتمين بدراسة القضايا المتصلة بتاريخ اليهود من الانضباط لمجموعة من المواضيع ومن تقريبهم من المواضيع التي تمت مناقشتها.

وغني عن البيان، مدى الإسهام الذي تقدمه هذه الدراسات، سواء من حيث التصنيفات التي تبنتها أو من حيث طبيعة المواضيع المتضمنة فيها. ويعتبر هذا في نظرنا من الأمور الواجب الحرص على القيام بها في جامعاتنا المغربية، بغية القطع مع تكرار المواضيع المدروسة، والتمكن في الوقت ذاته من تحيين المواضيع والبحث عن الجديد. كما نسجل -حسب علمنا- غيابا لوجود بيبليوغرافية شاملة تهم يهود المغرب باللغة العربية، مما يستدعي التعجيل بالقيام بهذه المهمة في أقرب الآجال على غرار ما قام به مثلا أريك ديلويا وروبير عطال وغيرهم.[17]

2. استشراف للآفاق

تصطدم دراسة تاريخ يهود المغرب بمجموعة من العراقيل والصعوبات، ناهيك عن خصوصيات محددة تتميز بها دراسة الأقليات الدينية وما يرتبط بها من مشاكل تتعلق بالمادة المصدرية وطبيعتها. وتعتبر هذه المعطيات من الأمور الواجب التعامل معها من أجل الوصول إلى آفاق بحثية أرحب، حتى يكون الباحث قادرا على تجاوز مختلف المعيقات.

وفي واقع الأمر، فإن ما تأتّى تحقيقه في هذا الشأن يشي بسعة الإنتاج وتعدد المجالات والمواضيع التي تسمح بالاستنتاج بأن هناك فرصا في غاية الأهمية ربما تتيح استكمال البحث في هذا الدرب بطريقة تتجاوز ما هو موجود. لقد أسهمت عوامل بعينها في تيسير البحث في هذا الموضوع، وستسهم عوامل أخرى دون شك في توسيع آفاق البحث فيه، مع ما أصبحت توفره المكتبات المغربية من قاعدة معطيات رقمية قيمة وسهلة الولوج، ووجود أرشيفات ووثائق أصبح في الإمكان الحصول عليها الآن، بعد

[17]- Robert Attal, *Les Juifs d'Afrique du Nord*: *Bibliographie*, Edition refondue et élargie, (Jérusalem: Institut Ben-Zvi, Yad Izhak Ben-Zvi et Université hebraique, 1993); Arrik Delouya, *Nouvel inventaire bibliographique des travaux sur les Juifs du Maroc*, tome 1 (Paris: A. Delouya, 1978); ibidem, *Les juifs du Maroc bibliographie générale*: *Résumés annotations*, *recensions*, (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 2001).

أن كان الباحث يضطر إلى تحمل أتعاب التنقل المادية والمعنوية إلى عواصم الدول الأخرى للاطلاع عليها ونسخ بعضها.[18]

بيد أن الآفاق البحثية في المواضيع المتصلة بتاريخ يهود المغرب، وإن توفرت الوثائق والأرشيفات، ستظل مقيدة، ما لم يتم تأسيس مراكز بحثية وتكوين دارسين ملمين باللغات الأجنبية، وخاصة باللغة العبرية. كما يجب العمل على إنشاء مراكز تناط بها مهمة ترجمة الكتب المهمة والتشجيع على ذلك، بدل الاكتفاء بالمبادرات الفردية التي لا يمكنها، وإن نجحت في بعض مساعيها، استدراك التأخر الحاصل في هذا الشأن.

ويقتضي التطلع إلى آفاق مشجعة لمواصلة البحث في هذا الموضوع الانخراط الكامل بالضرورة للجامعات المغربية في مشروع حفظ التراث اليهودي، والاقتناع بأنه لا يمكن الاستمرار في كتابة تاريخ اليهود من قبل الباحثين الأجانب فقط، وأن الوقت قد حان لتظافر الجهود لإعادة كتابة تاريخ المغرب استنادا إلى ما يمكن أن يقدمه الرافد العبري.

خلاصات واستنتاجات

أمام التطورات الحاصلة على مستوى توفر المعارف والمعلومات وتداولها، فإن التاريخ، شأنه في ذلك شأن تخصصات أخرى، لم يعد حكرا على الكتابة من قبل المؤرخ. بل صارت كتابة التاريخ متاحة لكل باحث مسلح بالمنهجية العلمية الصارمة يريد أن يبدع في نقل الأحداث أو التحقيق فيها أو دراسة الوثائق وتحليلها. ولهذا، فإن كتابة تاريخ اليهود سرعان ما خاض فيه السوسيولوجيون واللغويون والروائيون كل حسب احتياجاته وأهدافه.

وفي الوقت الذي تزداد فيه رغبة المؤرخين، خاصة الأوروبيين منهم، في مقاربة مواضيع ترتبط بالقضايا الاجتماعية والأنثروبولوجية والاقتصادية، يبدو أن نظراءهم في المغرب لازالوا، مع كل أسف، بعيدين عن تحقيق الثلث مما حققه هؤلاء. وقد يبدو للمطلع على فحوى هذا الكلام أنه يعبر عن واقع مغاير، باعتبار أن الإسطوغرافية المغربية قد قاربت بما يكفي مثل هذه المواضيع.

[18] نذكر أن أرشيف المغرب قد حصل مؤخرا على وثائق ومستندات "الرابطة اليهودية العالمية" ووثائق "الهولوكوست" الخاصة بالمغرب. وقد تسمح هذه الوثائق-لا محالة- للباحثين بالحصول عل معلومات في غاية الأهمية تخص الفترة الممتدة ما بين 1862م و1973م. ومن باب التسليم أن هذه الوثائق تعتبر مركزية وحاسمة في معالجة عدة أمور لها ارتباط بحياة الطوائف اليهودية المغربية وعلاقاتها الخارجية، وفي التشكلات الثقافية والاجتماعية والدينية التي عرفتها خلال القرن الماضي.

لسنا مشككين أو منكرين لمجموع ما تحقق من إيجابيات في هذا المجال، فإنكار المنجز منه يعد من باب "تبخيس الناس أشياءهم". ولكن مع ذلك يجب الاعتراف -والاعتراف هنا سيد الأدلة- بوجود نقص في الكتابات المحررة باللغة العربية في عدة مواضيع مرتبطة بهذا الموضوع. صحيح أن المنجز المكتسب -إلى حد الآن- من هذه الدراسات قد نجح في معالجة الكثير من المواضيع المرتبطة بتاريخ هذه الأقلية، (خلافا لما هو معروف في جل البلدان العربية باستثناء تونس) والتي ظلت إلى زمن قريب محجوبة عن الدراسة، كتلك المتعلقة بحياة اليهود الاجتماعية والدينية وعلاقتهم بالصهيونية فإنه -وكما هو الحال مع كل المجالات البحثية- لا زال يعرف نقصا في جملة من المواضيع المهمة والشائكة.

إن عدد الدراسات المنجزة عن موضوع اليهود وتاريخهم في الكتابات العربية لا ترقى إلى مستوى التطلعات إذا ما قورنت بما ينشر في دول أخرى. فما تنشره الجامعات الغربية يتضاعف بشكل كبير كل سنة بسبب تنبههم إلى أن المكون اليهودي يعد تاريخيا مكونا مهما في كتابة التاريخ العام لدولهم، والعكس عندنا. أليس من اللازم إذا الانتباه إلى هذه المسألة والكف عن جعل الأقلية هي التي تكتب تاريخ الأغلبية؟

الدراسات الأندلسية بالمغرب: حصيلة وآفاق

عبد السلام الجعماطي
أستاذ مؤهل بالمركز الجهوي لمهن التربية
والتكوين جهة طنجة تطوان الحسيمة

توطئة

إنّ تتبّع سيرورة نشأة الدراسات الأندلسية بالمغرب، وتطورها منذ أواسط القرن العشرين، لا يمكن أن يفصلها عن السياق العامّ الذي شهده البحث التاريخي منذ فرض الحماية على المغرب سنة 1912، وقدوم عدد من رواد المدارس الاستشراقية الأوروبية، وكان في طليعتهم المستعربون الفرنسيون والإسبان، بحكم أنّ اهتماماتهم انصب قسم كبير منها صوب الحضارة الأندلسية، ولا بدّ أن نتساءل أولا عن الدوافع الفكرية والنفسية، وعن الظروف التاريخية لهذا التوجه الاستشراقي نحو الأندلس تحديدا؟ ثم نتساءل مرة أخرى عن كيفية انتقال الشغف بالأندلس وتراثها وثقافتها إلى صميم انشغالات المؤرخين المغاربة منذ أواسط القرن العشرين؛ فهل كانت الحماية الأجنبية بالمغرب تضمر أهدافا من وراء إحياء الإرث الأندلسي بالمعاهد العليا التي أقامها الفرنسيون والإسبان بمناطق نفوذهم؟ وما رهانات اهتمام إسبانيا - تحديدا - بالتراث الأندلسي بعد قرون من الإقصاء والنكران؟

أولا: جذور المدرسة التاريخية الأندلسية بالمغرب

وعلاقتها بالاستشراق الأوروبي

تمثل المدرسة التاريخية الأندلسية بالمغرب اتجاها في الكتابة التاريخية موضوعا ومنهجا، تولد باعتباره فرعا مستقلا في البحث التاريخي منذ فجر الاستقلال، نتيجة وجود أجواء ثقافية أعادت الإرث الأندلسي إلى الواجهة، عقب ظهور مراكز أبحاث، ومعاهد وشخصيات مثقفة وسياسية دعمت البحث في هذا المضمار بشكل عميم، ووفرت له مؤسسات علمية لاحتضانه، وقدمت للمشتغلين به إمكانيات مادية ومناخا فكريا مناسبا لإحياء هذا التراث، وإعادة الاعتبار لقيمته المادية والروحية. وقد قدّم امحمد جبرون مفهوما لهذه المدرسة التاريخية، بقوله: "إن المدرسة التاريخية الأندلسية – المغربية من حيث النسب، هي امتداد للمدرسة التاريخية المغربية، واستلهام لروحها في مجال حيوي

من مجالات البحث التاريخي في المغرب وهو المجال الأندلسي، الذي يشكل مكونا تقليديا في الكتابة التاريخية المغربية منذ زمن بعيد، وبالرغم من ارتباط المدرسة التاريخية الأندلسية بالمدرسة المغربية العصرية، فإنّ ظهورها كهوية مستقلة تأخر بعض الشيء، ويمكن تفسير هذا التأخر بهيمنة البعد الوطني بمعناه المجالي على البحث التاريخي عقب الاستقلال"[1]؛ فهذا التأخر في بداية التأليف في مواضيع التاريخ الأندلسي، يجد تفسيره في عدم إدراجه ضمن أولويات مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي وصفها الباحث محمد المنصور بمرحلة "ضعف الإنتاج التاريخي" ما بين 1956و1975،[2] ويمكن القول إنّ التوجه العام للبحث التاريخي الوطني خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، ميّزه الاهتمام أكثر بالقرن التاسع عشر لفهم مسألة خضوع المغرب للاستعمار.

لقد كانت المدرسة الاستشراقية الفرنسية[3] بالمغرب سبّاقة نحو توجيه الجيل المبكر من المؤرخين المغاربة إلى الاهتمام بالدراسات الأندلسية، من أمثال جورج كولان الذي نشر بمعية ليڤي بروڤنسال كتاب **البيان المغرب** لابن عذاري المراكشي،[4] ثم نشر بروفنسال ثلاثة نصوص أندلسية في الحسبة،[5] وكتاب آخر للسقطي،[6] والجزء الأندلسي من كتاب **أعمال الأعلام** لابن الخطيب،[7] وكان قد أتم في سنة 1953، إصدار موسوعته **تاريخ إسبانيا الإسلامية**،[8] كما نشر كتاب **المرقبة العليا**.[9]

لقد حدث الأمر بعينه بالنسبة للمثقفين بشمال المغرب مع الاستعراب الإسباني، حيث تأثر أغلب من كان منهم منفتحا على اللغة والثقافة الإسبانيتين، وعلى مناهج

---

[1] امحمد جبرون، **فصول من تاريخ المغرب والأندلس: دراسات في الفكر والمنهج والمجتمع**، (الرباط: دار أبي رقراق، 2013)، 211-212.

[2] محمد المنصور، "الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956-1986): ملاحظات عامّة"، ضمن مجموع: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات (14)، 1989)، 17.

[3] استند الاستشراق الفرنسي بالمغرب إلى تجربة فرنسا في العالم العربي الإسلامي، منذ حملة نابوليون بونابارت على مصر سنة 1798، ولهذا كانت سبّاقة إلى إنشاء المؤسسات البحثية التي تُعنى بالمغرب والأندلس، بخلاف إسبانيا التي لم تكن في واقع الأمر إلا مقلدة للتجربة الاستعمارية في المغرب في هذا المجال. كما لا ننسى أن حركة الاستعراب كانت قد ازدهرت في فرنسا قبل إسبانيا في العصر الحديث، نظرا للعلاقات التي كانت تربط فرنسا بمسيحيي المشرق العربي في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا مركزة اهتمامها على مستعمراتها في القارة الأمريكية.

[4] أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج. 1و2، تحقيق ج. س. كولان وإ. ليڤي بروڤنسال؛ ج. 3، تحقيق ليڤي بروڤنسال؛ ج. 4، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: الدار العربية للكتاب ـ دار الثقافة، 1983).

[5] صدرت بعنوان: **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تحقيق إ. ليڤي بروڤنسال، (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955).

[6] كتاب **في آداب الحسبة والمحتسب**، طبع بمطبعة إرنست لورو في باريس، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، سنة 1931، ج. 21.

[7] نشر بعنوان: **تاريخ إسبانية الإسلامية أو أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق إ. ليڤي بروڤنسال، (بيروت: دار المكشوف، 1956)؛ نشير إلى اقتراح الأستاذ مصطفى بنسباع أن يقرأ العنوان على النحو التالي: "إِعْمَالُ الإِعْلَامِ".

[8] Evariste Levi-Provençal, *Histoire de l'Espagne Musulmane*, t. III, *le siècle du Califat de Cordoue*, (Paris: L'Institut français, 1953).

[9] نشر عدة مرات بعنوان: **تاريخ قضاة الأندلس المسمى كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، لأبي الحسن النباهي أو البناهي المالقي الأندلسي، تحقيق ليڤي بروڤنسال، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1403هـ/1983م).

التعليم الحديثة وقتئذ، وعلى إنتاجات رواد الدراسات الأندلسية من المستعربين الإسبان، الذين كان بعضهم قد استقر بطنجة وتطوان والعرائش لمدة معينة، أو ترددوا على المدن الشمالية أكثر من مرة؛ فمع عهد الحماية، وفد على شمال المغرب جيل جديد من المستعربين الإسبان أسهموا في إحياء الدراسات الأندلسية بشمال المغرب، وربما ازداد تيارهم قوة بعد الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) بالنظر إلى استقرار الأحوال السياسية بإسبانيا في ظل ديكتاتورية الجنرال فرانكو (1939-1975)، والذي عمل على استقطاب النخبة المغربية المثقفة بالتركيز على الإرث المشترك بين البلدين والشعبين، عبر إحياء التراث المغربي الأندلسي، مستندا إلى نظرية ما سمي بـ "الأخوة الإسبانية المغربية" (La hermandad hispano marroquí)، المنبنية على العلاقات التاريخية التي تربط بين سكان العدوتين، وهو ما يجعل التدخل الإسباني في شمال المغرب مختلفا عن باقي الطروحات "الاستعمارية"، بل يضع نفسه خارجها،[10] دون أن نغفل المجهود الذي قام به فرانكو في استعمال "الأندلس" باعتبارها مشتركا تاريخيا وحضاريا بين إسبانيا والعرب، من أجل تمتين العلاقات مع العالم العربي عبر توظيف "الأندلس" في ذلك السياق.[11]

ويمكن القول إنّ أفضل ممثل لهذا الطراز من المستعربين الإسبان هو أمبروسيو هويثي ميراندا (Ambrosio Huici Miranda)، الذي كان يتقن اللغة العربية، واستطاع أن يقدم للقراء الإسبان بلغتهم الأم مجموعة من المصادر العربية الأندلسية، حيث اكتشف ونشر قطعتين من **البيان المغرب**،[12] وترجم كتاب **الحلل الموشية**[13] إلى الإسبانية، واستمرت سلسلة النشر بُعَيْد عهد الحماية، مع كتاب **الجغرافيا** لابن سعيد المغربي، الذي حقّقه المستعرب الإسباني خوان برنيط خينيث،[14] و**كتاب الفلاحة** لابن

[10] عن موضوع توظيف "الأندلس" في ترسيخ الحماية الإسبانية بالمغرب؛ يمكن الرجوع إلى:
Eric Caldewood, *Colonial al-Andalus*: *Spain and the making of modern morrocan culture*, (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 2018), 167-207.

[11] فيما يتعلق بالرؤية الإسبانية للإسلام المغربي: والتوظيف السياسي للماضي الأندلسي، استنادا إلى نظرية الأخوة المغربية الإسبانية من أجل ترسيخ نظام الحماية بالمغرب، انظر:
Josep Lluís Mateo Dieste, *La "hermandad" hispano-marroquí*: *Política y religión bajo el protectorado español en Marruecos* (1912-1956), (Barcelona: Bellaletra, 2003), 223-225; 23-29.

[12] أعيد نشره بتحقيق مجموعة من الدارسين، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة 1985).

[13] Ambrosio Huici Miranda, *Colección de crónicas árabes de la reconquista*, *T. 1*: "*Al-Hulal Al Mawšiyya*", *crónica árabe de las dinastías Álmoravide*, *Almohade y Benimerín*, traducción española, (Tetuán: Editora Marroquí, 1952).

[14] أبو الحسن علي بن موسى ابن سعيد المغربي، **كتاب بسط الأرض في الطول والعرض**، تحقيق خوان برنيط خينيس، (تطوان: منشورات معهد مولاي الحسن، مطبعة كريماديس، 1958).

بصّال الطليطلي، من قِبَل خوسي ماريا مياس بييكروسا.[15] كما صدرت عدة من مجلات ودراسات أنجزها الباحثون المغاربة في ظل الحماية الإسبانية بشمال المغرب، والتي كانت تهتم بالتاريخ الأندلسي وبالشعر والنثر الأندلسيين، وكانت مجلة **المعتمد** أقدم منصة أدبية تصدر في عهد الحماية الإسبانية بالمغرب. وظهرت كذلك بتطوان مجلات أدبية إسبانية أخرى، نذكر من بينها المجلة الإسبانية المغربية **كتامة**[16] التي رأت النور إلى جانب مجلة **تمودة**. كما صدرت بطنجة مجلة تسمى **العدوتان**، سنة 1951.[17]

ثانيا: بوادر الدراسات الأندلسية بالمغرب

منذ عهود الاستقلال، سطعت الأندلس على أساس اعتبار مواضيعها مبحثا مغريا للدارسين المغاربة، مع الرعيل الأول من الأدباء والمؤرخين المخضرمين. وكان من بين رجالاته، العلامة عبد الله كنون الحسني، الذي كتب عن أدباء الأندلس في علاقتهم بسلاطين المغرب وأدبائه،[18] وسعيد أعراب الذي نشر بحثا عن القاضي أبي بكر ابن العربي،[19] وعبد السلام أحمد الطود الذي قدم أطروحة لنيل الدكتوراه بجامعة الأزهر، نشرت فيما بعد، بعنوان: **بنو عباد بإشبيلية**،[20] وعبد الوهاب بن منصور، الذي نشر رسالة **مثلى الطريقة، في ذم الوثيقة** لابن الخطيب.[21] كما نشر محمد المنوني عددا من الدراسات والرسائل الأندلسية،[22] مثل رسالة **مقنعة السائل، عن المرض الهائل**،[23] ونشر محمد ابن تاويت عدة نصوص[24] ودراسات عن التراث الأندلسي،[25] وحقّق بعض المغاربة

---

[15] ابن بصال، **كتاب الفلاحة**، نشره وترجمه وعلق عليه: خوسي مارية مياس بييكروسا، ومحمد عزيمان، (تطوان: منشورات معهد مولاي الحسن، 1955).

[16] كانت بمثابة ملحق أدبي لمجلة **تمودة**، أسسها في تطوان، وتولى إدارتها خاثينتو لوبيث كورخي، صدر عددها الأول باللغة العربية والإسبانية في يونيو 1953، واستمرت في صدورها إلى غاية سنة 1959، قبل أن تتوقف عن الصدور؛ عبد العزيز الساوري، **المجلات الثقافية المغربية: الذاكرة والامتداد**، (الدار البيضاء مديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات، وزارة الثقافة، 2014)، 84.

[17] **نفسه**، 16.

[18] عبد الله كنون الحسني، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1395هـ-1975م)، 1ج/ 134.

[19] صدرت له عدة أعمال بين تحقيقات لكتب أندلسية ودراسات عن تاريخ الأندلس حضارتها؛ من بينها: **كتاب مع القاضي أبي بكر ابن العربي؛ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، للحافظ يوسف بن عبد البر القرطبي، ج. 4؛ تحقيق **الأحكام الصغرى**، لابن العربي، ج. 1؛ تحقيق جزئين من **المقدمات الممهدات**، وأربعة أجزاء من **البيان والتحصيل**، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي.

[20] عبد السلام أحمد الطود، **بنو عباد بإشبيلية**، (تطوان: معهد مولاي الحسن، 1946؛ امحمد بن عبود، **التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف**، تقديم وليام مونتگومري واط، (تطوان: مطابع الشويخ، 1983)، 7.

[21] محمد ابن الخطيب السلماني، **مثلى الطريقة في ذم الوثيقة**، (الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973).

[22] نشر دراسة عن مخطوطات دير الإسكوريال بإسبانيا، محمد المنوني، "ترجمة مغربية لفهرس الإسكوريال"، مجلة **البحث العلمي**، ع. 6، السنة الثانية، (1385 هـ/1965م): 16-23.

[23] نشر رسالة في الطاعون: محمد ابن تاويت، "مقنعة السائل عن المرض الهائل"، لابن الخطيب، **مجلة لسان الدين**، ج. 2، السنة الأولى، رمضان 1365هـ/غشت 1946م (تطوان).

[24] محمد ابن تاويت، **ديوان ابن عبد ربه الأندلسي**، (الدار البيضاء: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1978).

[25] محمد ابن تاويت، "المغرب والأندلس في كتاب "صبح الأعشى" "، مجلة **المناهل**، ع. 8، (1977): 214-230.

كتب الأندلسيين، في التاريخ والتراجم، والرسائل الديوانية، والأشعار والأنغام، أمثال عبد السلام الهراس،[26] وعباس الجراري،[27] وعبد القادر زمامة،[28] وغيرهم.

وبعد العقد الأول من نيل الاستقلال، شهدت الجامعة المغربية وأوساط الدارسين من الرعيل الأول نوعا من الخمول والعزوف عن الدراسات الأندلسية، وما يتصل بها من تراث مخطوط، بالنظر إلى التوجه العامّ الذي تأثر به معظم الدارسين، وهو إعطاء الأهمية القصوى لكتابة التاريخ الوطني، والانصراف مؤقتا عن الانشغالات الأخرى التي ظلت خارج دائرة العناية، ومن بينها الدراسات الأندلسية. غير أنّ زمرة من الباحثين المغاربة المخضرمين اتجهت نحو العناية بتحقيق الإرث الأندلسي المخطوط، مثل عبد الهادي التازي، الذي حقّق كتاب **المن بالإمامة** لابن صاحب الصلاة الإشبيلي،[29] وعبد السلام الهراس الذي حقق **ديوان ابن الأبار**،[30] ومحمد بنشريفة محقق **أمثال العوام** للزجالي، وحقق الأستاذ محمد بن تاويت الطنجي[31] كتاب **جذوة المقتبس** للحميدي. وبذلك تكون هذه الأعمال تعبيرا عن مرحلة استهدفت التعرف على الأندلس من خلال آثارها المكتوبة بتحقيقها ونشرها، وهي خطوة أولية في الدراسات التاريخية، واءمت ما عُرف عند المؤرخين الوضعانيين والباحثين الفيلولوجيين بأهمية الوثيقة وضبط النصوص.

وصدرت المجلات المغربية الأولى قبيل الاستقلال وبعده مباشرة، مثل مجلة **لسان الدين** التي كانت تصدر من تطوان خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، و**مجلة تطوان**،[32] التي اهتمت بتاريخ المغرب والأندلس، فنشرت على صفحاتها جملة من النصوص الأندلسية المكتشفة، مثل الشذرات التي نشرها محمد إبراهيم الكتاني من كتاب **السياسة**، لابن حزم الأندلسي،[33] ومجلة **دعوة الحق** التي نشرت أبحاثا عن الأندلس

---

[26] عبد السلام الهراس، "ابن اللبانة"، **البحث العلمي**، ع. 2، (1964): 213-240؛ ونشر بالاشتراك مع الأستاذ سعيد أعراب كتاب **درر السمط في خبر السبط**، (تطوان: مطبعة كريماديس، 1972).

[27] عباس الجراري، **أثر الأندلس على أوروبا في مجال النغم والإيقاع**، (الرباط: مطبعة المعارف، 1982).

[28] حقق عبد القادر زمامة بمعية الباحث السوري سهيل زكار كتاب **الحلل الموشية، في ذكر الأخبار المراكشية**، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1979)، ونسباه إلى مؤلف أندلسي مجهول؛ ونشر دراسة بعنوان: "اكتشاف نص جديد من البيان المغرب يتعلق بتاريخ الموحدين"، **مجلة كلية الآداب بفاس**، ع. 4-5، (1980)؛ ومقالا عن "المعتمد بن عباد"، مجلة **البحث العلمي**، العددان 11-12، (1967): 127-136.

[29] عبد الهادي التازي، **المن بالإمامة** لابن صاحب الصلاة الإشبيلي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1964).

[30] أبو عبد الله محمد بن الأبار القضاعي البلنسي، **ديوان ابن الأبار**، تحقيق عبد السلام الهراس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (المحمدية: مطبعة فضالة، 1420هـ/1999م).

[31] هو ابن عم محمد ابن تاويت، الذي أشرف على مجلة **تطوان**؛ وقد حقق ونشر كثيرا من الكتب والدراسات حول الأندلس؛ مثل: كتاب **جذوة المقتبس**، لأبي عبد الله الحميدي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت).

[32] مجلة **تطوان**، فصلية تتناول الأبحاث المغربية الأندلسية أسسها في تطوان محمد بن تاويت التطواني، وكان يصدرها معهد مولاي الحسن بتطوان. صدر عددها الأول في سنة 1956ثم توقفت عن الصدور سنة 1971، وبلغ مجموع أعدادها الصادرة 11عددا؛ عبد العزيز الساوري، معرض نظمته وزارة الثقافة: "المجلات الثقافية المغربية: الذاكرة والامتداد"، 20-21.

[33] محمد إبراهيم الكتاني، **شذرات من كتاب السياسة**، (ابن حزم)، نشر في مجلة **تطوان**، ع. 5، (1960): 95-107.

وأعلام الفكر والسياسة بها،[34] ومجلة **المناهل** التي نشرت في عددين من أعدادها أعمال الندوة العلمية الدولية حول ابن حيان القرطبي.[35] وقد نشر في أعدادها المتلاحقة جيل من الدارسين المغاربة؛ من قبيل دراسة الأستاذ إدريس العلوي البلغيثي بعنوان: "مجموع رسائل الكاتب البارع أبي المطرف ابن عميرة"؛[36] ودراسة علي لغزيوي بعنوان: "حركة عمر بن حفصون في الشعر الأندلسي"؛[37] كما أصدرت أكاديمية المملكة المغربية سلسلة من أعمال ندواتها، فخصصت إحداها لحضارة الأندلس، ونشرت ضمنها بعض الدراسات الرصينة في الفكر الأندلسي، من قبيل دراسة: "نظرية البرهان ودلالتها في الفكر الفلسفي لابن رشد" التي أنجزها الأستاذ جمال الدين العلوي،[38] ودراسة الباحث التركي فؤاد سزكين، بعنوان: "نقل الفكر العربي إلى أوروبا اللاتينية، ودور ابن ميمون في ذلك".[39] وفي تسعينيات القرن الماضي، صدرت مجلة **التاريخ العربي**، وهي مجلة علمية محكمة تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة، فنشرت عن تاريخ الأندلس وحضارتها دراسات متخصصة في مجالات متنوعة، وحررت معظمها بأقلام ثلة من رواد المدرسة التاريخية الأندلسية بالمغرب.[40] كما خصصت هذه المجلة عددا لتقييم حصيلة الدراسات الأندلسية بالمغرب إلى حدود مطلع العقد الثاني من هذا القرن.[41]

أمّا على مستوى القضايا المدروسة، فقد انفتحت هذه المدرسة على موضوعات ومجالات جديدة؛ حيث "أعطت المدرسة التاريخية الأندلسية في المغرب الأولوية لمجموعة من القضايا والإشكالات التاريخية التي غفل عنها الباحثون في التاريخ الأندلسي، خاصة المشارقة، ومن أبرز هذه القضايا: القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، والفكرية - الثقافية، ثم القضايا السياسية بالدرجة الثانية".[42] أمّا على المستوى التوثيقي،

---

[34] من بين هذه الدراسات: المهدي البرجالي، **تأملات حول إشكالية الطائفية بالأندلس**، ع. 70، (1988).

[35] من بين الدراسات المنشورة في أعمال هذه الندوة: التهامي الراجي الهاشمي، "نظم وإدارة بني أمية بالأندلس من خلال كتاب **المقتبس** لابن حيان"، فصلة من مجلة **المناهل**، ع. 29، (1405هـ- 1984م): 356-417.

[36] إدريس العلوي البلغيثي، "مجموع رسائل الكاتب البارع أبي المطرف ابن عميرة"، **المناهل**، ع. 40، (شتنبر 1992): 62-94.

[37] علي لغزيوي، "حركة عمر بن حفصون في الشعر الأندلسي"، **المناهل**، ع. 37، (ماي 1989): 194-211.

[38] ندوة أكاديمية المملكة المغربية: **"حلقة وصل بين الشرق والغرب: أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون"**، أكادير: 14-16 ربيع الأول 1406 هـ 27-29 نونبر 1985: 43-105.

[39] صدرت ضمن أعمال الندوة نفسها: 285-297.

[40] نذكر من بينها على سبيل المثال: إبراهيم القادري بوتشيش، "النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي"، مجلة **التاريخ العربي**، ع. 22، (ربيع 1423هـ - 2002م): 247-272؛ عبد العزيز بنعبد الله، "الأساطيل العربية الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط المعروف بالبحر الشامي والعربي"، مجلة **التاريخ العربي**، ع. 13، (صيف 1418-1997): 99؛ أحمد شحلان، "مكونات المجتمع الأندلسي"، مجلة **التاريخ العربي**، ع. 1، (1997)؛ محمد عبد الواحد العسري، "قواعد المناظرة وأخلاقياتها، من خلال مجادلة محمد القيسي ومحمد الأنصاري"، أحمد شحلان، "مكونات المجتمع الأندلسي"، مجلة **التاريخ العربي**، ع. 1، (1997)؛ ع. 15، 2000.

[41] **مجلة التاريخ العربي** ع. 58، (2011).

[42] **فصول من تاريخ المغرب والأندلس**، 216.

فيمكن القول إنّ المدرسة التاريخية الأندلسية بالمغرب قد حققت طفرة على مستوى مفهوم الوثيقة، من جانبين اثنين: أحدهما نوعي؛ يتمثل في توسيع مجال الوثائق لتشمل أنواعا جديدة، مثل مصنفات الفقه والأحكام، والملل والنحل، وكتب الفلاحة والنبات، والتصوف والكرامات.. وآخر تركيبي؛ يتجسد في إنتاج وثائق جديدة كجداول الأسعار مثلا.[43]

ثالثا: تأسيس المدرسة التاريخية الأندلسية بالجامعة المغربية

كان الجيل الثاني من الأكاديميين المتخصصين في التاريخ الأندلسي محصورا في ثلة من الدارسين الشباب؛ من أبرزهم امحمد ابن عبود الذي كان قد أنجز في سنة 1978 أطروحته لنيل الدكتوراه في جامعة أيدينبرغ في اسكوتلاندا (المملكة المتحدة)، بعنوان **التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية، في عهد دول الطوائف**،[44] فالتحق بالمعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط كأستاذ باحث سنة 1979، ثم انتقل منذ سنة 1987 إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، التي كانت آنئذ تتبع إداريا لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، قبل تأسيس جامعة عبد المالك السعدي بتطوان سنة 1989. حينها لم يكن الوسط الجامعي المغربي مهتما بالتاريخ الأندلسي بشكل منهجي، وإنما كانت بعض الأبحاث تنشر متفرقة ومتباعدة بين الآن والآخر.[45] وقد عمل ابن عبود على تأسيس مدرسة تاريخية أندلسية بالمغرب، منذ عودته إليه، فنشر عدة أبحاث باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، ترجمت من قبل زملائه بالمعهد، ونشرت لاحقا باللغة العربية.[46] كما نشر عدة دراسات متخصصة في التاريخ الأندلسي، في أعداد من **مجلة البحث العلمي**[47] الصادرة عن المعهد نفسه، وكذلك ضمن سلسلة "المعتمد ابن عباد"، التي صدرت عن دار عكاظ بالرباط.

وعقب انتقاله إلى تطوان، وجد ابن عبود تربة خصبة في حقل الدراسات الأندلسية، رفقة بعض الزملاء من تخصصات أدبية وفكرية، وفي طليعتهم حسن الوراكلي، وعبد السلام شقور، ومحمد عبد الواحد العسري، وعبد الله المرابط الترغي،

---

[43] **نفسه**، 217-218.

[44] محمد ابن عبود، **التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية، في عهد دول الطوائف**، نشرت بتقديم وليام مونتگومري واط، (تطوان: مطابع الشويخ، 1983)، وحازت على جائزة المغرب للكتاب في السنة نفسها.

[45] سبق لامحمد جبرون أن نشر دراسة حول إسهاماته بعنوان: "المدرسة التاريخية المغربية الأندلسية: مساهمة امحمد بن عبود"، ضمن كتابه: **فصول من تاريخ المغرب والأندلس**، م. س.

[46] صدرت في كتاب: **جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري**، تقديم محمد المنوني، (تطوان: مطبعة النور، 1987).

[47] صدرت للباحث ابن عبود أبحاث ودراسات متعددة بمختلف أعداد المجلة؛ من بينها مقال بعنوان: "جوانب من العلاقات المرابطية الأندلسية في نهاية عصر الطوائف"، **البحث العلمي**، ع. 41، (1992-1993): 17-35.

ومحمد مفتاح الخمسي،[48] ومحمد رزوق،[49] وجعفر ابن الحاج السلمي، ومحمد الشريف، ومصطفى بنسباع، وميلودة الحسناوي الشرويطي. وكان للتعاون القائم بين شعبتي اللغة العربية والتاريخ دور رئيس في انتعاش الدراسات ذات الصلة بهذا الحقل، فأثمرت مجهودات هذا الرعيل المخضرم بين الجيل الأول والثاني من المتخصصين في الدراسات الأدبية والتاريخية الأندلسية بذورا طيبة، تتجلى في تنظيم مجموعة من الندوات والملتقيات الدولية التي جمعت أبرز المتخصصين في الوطن العربي وإسبانيا وفرنسا، وباقي دول العالم. ومن أشهر هذه الملتقيات، ملتقى الدراسات المغربية الأندلسية الذي احتضنت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان أول نسخة منه سنة 1986.

وفي إثر تعدّد الجامعات بربوع مختلف جهات المغرب، تم افتتاح شعب ومسالك للأدب الأندلسي ولتاريخ الأندلس وحضارتها في عديد منها، وشرعت وحدات التكوين والبحث في تسجيل رسائل وأطروحات في الدراسات الأندلسية، وشهدت في أعقابها الجامعة المغربية إقبال أجيال جديدة من الباحثين والباحثات على الدراسات الأندلسية، وكان شغفهم مدفوعا بما كشفت عنه الأبحاث الأثرية والنصوص المخطوطة المحقّقة، من حقائق ودقائق كاد يطمسها حجاب النسيان.

غير أنّ البحث في التاريخ الأندلسي لم يشهد إقبالا مكثفا بجل الجامعات المغربية إلا انطلاقا من العقد الأخير من القرن العشرين، ومطلع الألفية الثالثة؛ فعلى المستوى التخصصي في تاريخ الأندلس إلى حدود سنة 1990، واعتمادا على دراسة بيبليوغرافية، فإنّ الأبحاث المنجزة بالجامعات المغربية في هذا المبحث، لم يتجاوز عددها خمسة عناوين.[50] ويضاف إليها قائمة الأطروحات والرسائل التي أنجزها باحثون مغاربة بالجامعات الأوروبية؛ فإلى حدود السنة المذكورة، تمت مناقشة أطروحتين لنيل الدكتوراه هما أطروحة: "**إشبيلية في عهد ملوك الطوائف**" لصاحبها امحمد بن عبود (1978)، **وأطروحة: العلاقات بين إسبانيا الإسلامية والمغرب 756-1031م** للباحث صلاح الدين الشاوش بجامعة تولوز لوميراي بفرنسا (1988)، ورسالتي ماجستير، إحداها للباحثة حليمة فرحات عن **نوازل ابن سهل الأندلسي** نوقشت بجامعة السوربون في باريس

---

[48] حقق كتاب **العطاء الجزيل، في كشف غطاء الترسيل**، لأبي القاسم أحمد البلوي الإشبيلي (ت:657هـ)، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، (بيروت: دار ابن حزم، 1441هـ/2019 م) .

[49] رغم أنه كان أستاذا منتسبا إلى جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء – عين الشق، إلا أنه درّس في السلك الثالث بكلية الآداب بتطوان، وحظينا بالدراسة عليه خلال الموسم الجامعي 1993-1994 في دبلوم الدراسات المعمقة تخصص: التاريخ الوسيط.

[50] عثمان المنصوري، ولطفي بوشنتوف، **دليل أساتذة التاريخ بالجامعات المغربية (موسم: 1989-1990)**، منشور في حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية 1، جامعة الحسن الثاني، عين الشق-الدار البيضاء، ع. 7، 1990، عدد خاص: دراسات في تاريخ المغرب، (المحمدية: مطبعة فضالة، 1990)، 254 (انظر الجدول).

(1968)،[51] والأخرى للباحث عبد الحق بناني في موضوع: **العلاقات والتأثيرات بين مملكة غرناطة والمغرب المريني خلال القرنين 13-15م**، وقد نوقشت بجامعة بوردو3 بفرنسا (1985).[52] وحسب الإحصاء الذي قام به امحمد جبرون، فإنّ مجموع الرسائل الجامعية المغربية التي تهم تاريخ الأندلس ونوقشت ما بين 1955 و2008، بلغت 36 أطروحة ورسالة جامعية؛ إضافة إلى عدد آخر من الدراسات والأبحاث التي حررها باحثون مغاربة متخصصون في التاريخ الأندلسيّ، يمكن إلحاقها بالحصيلة السابقة.[53]

وفيما يخص الباحثين الذين كان تخصصهم الدقيق هو تاريخ الأندلس العاملين بشعب التاريخ في الجامعات المغربية، لم يتجاوز عددهم سنة 1990 عشرة أفراد أو أكثر قليلا. بيد أن عدد الذين كانوا قد التحقوا حديثا بالكليات المغربية، فقد تحمسوا لتسجيل أطروحاتهم في دراسات عن التاريخ الأندلسي، أو في تحقيق نصوص تاريخية وفقهية وأدبية أندلسية.

أمّا على المستوى المجالي، فنلاحظ تفاوتا في التوجه نحو الدراسات الأندلسية بين جامعات المغرب وكلياته، لكن المناخ العام للبحث الجامعي بالمغرب سجل مبادرات متعددة لإنشاء نواة مدارس للدراسات الأندلسية بكل من جامعات محمد الخامس بالرباط، وسيدي محمد بن عبد الله بفاس، والمولى إسماعيل بمكناس وعبد المالك السعدي بتطوان، ومحمد الأول بوجدة، والحسن الثاني بالمحمدية.

وفي جامعة محمد الخامس بالرباط، انتعشت الدراسات الأندلسية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بفضل مساهمة أساتذة من شعبتي التاريخ والأدب العربي، كانت اهتماماتهم تنتظم وتتقاطع في الاشتغال بالأندلس تاريخا وأدبا؛ من طينة الأستاذين عباس الجراري ومحمد بنشريفة، اللذين أطرا عددا من الأطروحات في الأدب الأندلسي وتحقيق تراثه المخطوط، ومحمد حجي،[54] ومحمد زنيبر،[55] وإبراهيم حركات،[56] وعبد الهادي التازي،[57] وثريا لهي التي أشرفت على رسالتين الأولى في موضوع: "**شعر**

---

[51] **نفسه**، 268.

[52] **نفسه**، 276-277.

[53] انظر الجدول الملحق بكتابه: **فصول من تاريخ المغرب والأندلس**، 214.

[54] **دليل الأطروحات والرسائل الجامعية**، 81؛ أشرف على أطروحة دكتوراه دولة في موضوع: "**الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16و17م**"، لمحمد رزوق.

[55] **نفسه**، 295؛ أشرف على رسالة "**التنظيم العسكري في الغرب الإسلامي أواخر العصر الوسيط**"، للطالب أحمد أدريوش.

[56] **نفسه**، 84؛ أشرف على دكتوراه دولة في موضوع: "**بنو هلال في المغرب والأندلس (452-668)**".

[57] **المرجع والصفحة نفساهما**؛ أشرف على أطروحة دكتوراه في موضوع: "**الوضع السياسي والاجتماعي لغرناطة في القرن الخامس الهجري**"، لعبد القادر عثمان محمد جاد الرب.

الجهاد الأندلسي في عهد بني الأحمر"، والأخرى هي "**رسالة الحركة الصوفية وأثرها في الشعر الأندلسيّ خلال القرن الثامن الهجري**".[58]

وبجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، التي كان عدد من أساتذتها يشتغلون في مجال الدراسات التاريخية والأدبية الأندلسية، وفي طليعتهم الأستاذ العميد محمد الكتاني، ومحمد السرغيني، وعبد القادر زمامة، وعبد السلام الهراس، الذي أشرف على عدة أطاريح ورسائل جامعية في الأدب الأندلسي؛ مثل أطروحة علي لغزيوي "**أدب السياسة الحرب في الأندلس**"، (ناقشها سنة 1981)،[59] وأطروحة في موضوع: "**الفتح بن خاقان: دراسة في حياته وآثاره الأدبية**" لعبد المالك الشامي (1982)، وأطروحة "**الرق في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6هـ/11-12م**"، للباحث عبد الإله بنمليح (2000).[60]

وفي مكناس، تم تسجيل أطروحتي دكتوراه لكل من أحمد الطاهري[61] وإبراهيم القادري بوتشيش،[62] وكلاهما كان بإشراف الأستاذ المصري الزائر بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس محمود إسماعيل عبد الرازق، الذي كان توجهه المنهجي والإيديولوجي ماركسيا صرفا، وأشرب تلميذاه معا منهجه المادي في التاريخ،[63] فظل يبصم أعمالهما بدرجة عميقة لمدة معينة، فصدرت لهما عدة دراسات تاريخية متسلحة بعدة المنهج المادي التاريخي،[64] قبل أن يحيد القادري بوتشيش عن هذا النهج، ويتبنى طرحا جديدا ومفهوما مبتكرا لنمط الإنتاج السائد بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط وهو "نمط اقتصاد المغازي".[65] وقد تميزت أبحاثه على المستوى المنهجي بالانفتاح على مدارس تاريخية أخرى، انطبعت اهتماماتها بتاريخ الذهنيات وتاريخ المهمشين، فصدرت له أبحاث تصب في نفس التوجه المنهجي؛ من بينها كتابه **المهمشون**

---

[58] **نفسه**، 152.

[59] علي لغزيوي، **أدب السياسة الحرب في الأندلس** (الرباط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1987).

[60] عبد المالك الشامي، **الفتح بن خاقان: دراسة في حياته وآثاره الأدبي** (بيروت: دار الانتشار العربي، 2004).

[61] أحمد الطاهري، **عامة إشبيلية في عصر بني عباد**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة مولاي إسماعيل-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (مكناس، 1995).

[62] إبراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات، الأولياء**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، (مكناس، 1994).

[63] **فصول من تاريخ المغرب والأندلس**، م. س، 219.

[64] من بينها كتابان لأحمد الطاهري: **دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس: عصري الخلافة والطوائف**، (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1993)؛ وبالنسبة للأستاذ إبراهيم بوتشيش القادري، يمكن الإحالة على رسالته لنيل الماجستير بعنوان: "**أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة [250هـ-316هـ]**"، سلسة المعتمد بن عباد (4)، (الرباط: منشورات عكاظ، 1992)؛ وعلى كتابيه الآخرين: **تاريخ الغرب الإسلامي: قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة**، (بيروت: دار الطليعة، 1994)؛ **وإضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي**، (بيروت: دار الطليعة، 2002).

[65] راجع: إبراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات، الأولياء**، (بيروت: دار الطليعة، 1993)، 17.

في تاريخ الغرب الإسلامي: إشكاليات نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل،[66] ودراسة بعنوان: "ثلاث رسائل تؤرخ لثقافة الاحتجاج بالأندلس خلال القرنين 5 و6 الهجريين،"[67] وهما من صميم اهتمامات هذه المدرسة. فيما اتجه أحمد الطاهري في منتصف التسعينيات نحو إسبانيا للتعريف بالتراث العلمي العربي الإسلامي بالأندلس، وقد صدر له في هذا الصدد كتاب بعنوان: **الطب والفلاحة في الأندلس بين الحكمة والتجريب: مساهمة في التأصيل التاريخي للتراث العلمي بالغرب الإسلامي،**[68] ثم اتجه نحو الدفاع عن مفهوم جديد لتفسير التاريخ الاقتصادي للأندلس، سمّاه بـ "نمط التثمير التعاقدي"، الذي اعتبره نظاما اقتصاديا رأسماليا مبكرا في بيئة عربية إسلامية؛ وقد أصدر عدة دراسات في هذا الاتجاه، من بينها، كتابه: **الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلال عصر بني عباد: من نظام التثمير التعاقدي إلى نمط الإنزال الإقطاعي.**[69] وفي مطلع الألفية الثالثة، تحول اهتمامه إلى الدفاع عن الرافد الأمازيغي بوصفه مكونا أساسيا للحضارة الأندلسية، فظهر توجهه هذا بشكل واضح مع كتابه عن **إمارة بني صالح في بلاد النكور،**[70] وفي كتاب آخر بعنوان: **فتح الأندلس والتحاق الغرب بدار الإسلام: موسى بن نصير وطارق بن زياد.**[71]

وفي وجدة، ظهرت إرهاصات مدرسة أندلسية فتية، على يد العلامة محمد بنشريفة مع تحقيقه لكتاب: **ري الأوام، ومرعى السوام، في أمثال العوام.**[72] وقد أشرف الراحل على أطروحة الأستاذ رابح المغراوي بعنوان: **منهج ابن الخطيب في التأريخ للمشرق من خلال: إعمال الأعلام لابن الخطيب؛**[73] وفي إثر انتقال بنشريفة إلى الرباط، شهدت الدراسات الأندلسية نَفَسًا جديداً، مع إشرافه على أطروحات ورسائل جامعية

---

[66] إبراهيم القادري بوتشيش، **المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي: إشكاليات نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل،** (القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع، 2014).

[67] إبراهيم القادري بوتشيش، "ثلاث رسائل تؤرخ لثقافة الاحتجاج بالأندلس خلال القرنين 5 و6 الهجريين"، ضمن كتاب: **سؤال الوثيقة في التراث الأندلسي والأرشيف الإسباني،** (مكناس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، 2019).

[68] أحمد الطاهري، **الطب والفلاحة في الأندلس بين الحكمة والتجريب: مساهمة في التأصيل التاريخي للتراث العلمي بالغرب الإسلامي،** (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مجموعة البحث في الأرشيف المغربي الأندلسي، 1997).

[69] أحمد الطاهري، **الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلال عصر بني عباد: من نظام التثمير التعاقدي إلى نمط الإنزال الإقطاعي،** (الإسكندرية: مركز إسكندرية للكتاب، 2004).

[70] من أبرز أعماله التي تعكس هذه النزعة: أحمد الطاهري، **إمارة بني صالح في بلاد النكور: الأصول التاريخية وبواكير النمو الحضاري والعمراني بالغرب الإسلامي،** (الدار البيضاء، 1419هـ- 1998م).

[71] صدر باللغتين العربية والإسبانية عن المركز الثقافي الإسلامي ببلنسية، ومؤسسة الإدريسي المغربية الإسبانية للبحث التاريخي والأثري والمعماري، 2011، انظر:

(*Fath Al-Andalus y la incorporación de Occidente a Dar al-Islam*: *Musa b. Nusayr y Tariq b. Ziyad*)

[72] محمد بنشريفة (تحقيق)، **ري الأوام، ومرعى السوام، في أمثال العوام،** (فاس: منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، 1971)، (قسمان).

[73] رابح المغراوي، **منهج ابن الخطيب في التأريخ للمشرق من خلال: إعمال الأعلام لابن الخطيب؛** أطروحة نوقشت بكلية الآداب في وجدة سنة 2000.

في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق التراث الأندلسي؛ من قبيل رسالة تقدمت بها الباحثة نعيمة عفوان، سنة 1988 لتحقيق كتاب: **أمثال الخواص في الأندلس**، لأبي يحيى الزجالي.[74] وسجلت تحت إشرافه كذلك رسائل تدرس بعض الظواهر التاريخية في الشعر الأندلسي، مثل: **رسالة الحيوان في الشعر الأندلسي** للباحث سعيد التقيفي خلال السنة نفسها،[75] **ورسالة المدن في الشعر الأندلسي** للباحثة ليلى موراي سنة 1989،[76] ورسالة **الأدب الأندلسي في المصادر المشرقية من أوائل القرن السادس إلى منتصف القرن التاسع الهجري**، للباحثة رقية علام سنة 1992. [77]

ونشأت في كلية الآداب الدار البيضاء-عين الشق، نواة للبحث في التاريخ الأندلسي، تولى أمر رعايتها أستاذنا محمد رزوق، الذي أشرف على أطروحة من إنجاز الباحث المبروك غنية الأسطي، في موضوع: **البحرية الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي بين القرنين السادس والثامن للهجرة.**[78]

وحاول الأستاذ أحمد الطاهري تأسيس مدرسة تاريخية أندلسية في كلية الآداب بالمحمدية، بمعية زميله الأستاذ بوشتى السكيوي، المختص في الأدب الأندلسي، وقام في سبيل تحقيق هذا المسعى، بالإشراف على أطروحة زميله الآخر محمد الحناوي، بعنوان: **النظام العسكري بالأندلس خلال عصري الخلافة والطوائف** بالاشتراك مع امحمد ابن عبود سنة 1995. [79] كما انتسب الطاهري – عقب انتقاله إلى تطوان – إلى وحدة التكوين والبحث في تاريخ وحضارة الأندلس، بكلية الآداب، فأشرف على ثلاث أطاريح للدكتوراه كانت إحداها من إنجازنا؛ وهي بعنوان: **النقل والمواصلات بالأندلس**،[80] بينما أنجزت الباحثة ثريا الزرهوني أطروحتها عن: **المرأة في الأندلس**، وقدمت الباحثة مريم العمري في أطروحتها دراسة وتحقيق: **كتاب الفلاحة** لابن بصال الإشبيلي.

وفي كلية الآداب بتطوان، كانت شعبة التاريخ قد أَحدَثَت منذ سنة 1993 وحدة التكوين والبحث: "الأندلس تاريخ وحضارة"، فتم تسجيل أطروحات بإشراف امحمد بن عبود، من قبل مجموعة من الدارسين، ومن بينهم امحمد جبرون الذي قدم أطروحته

---

[74] عمر أفا، **دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب: 1961-1994**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، (الرباط، سلسلة دراسات بيبليوغرافية، رقم: 4، الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 1416-1996)، 143.

[75] **المرجع والصفحة نفسهما.**

[76] **نفسه**: 145.

[77] **نفسه**، 151.

[78] **دليل الأطروحات والرسائل الجامعية** (ملحق 1995)، 66.

[79] محمد الحناوي، **النظام العسكري بالأندلس خلال عصري الخلافة والطوائف**، (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2003).

[80] عبد السلام الجعماطي، **النقل والمواصلات بالأندلس**، (بيروت: دار ابن حزم ـ الرباط: دار الأمان، 1431هـ/2010م).

حول: **الفكر السياسي بالمغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري.**[81] ثم أحمد بوخبزة عن أطروحته حول: **موقف علماء الأندلس من القضايا السياسية والاجتماعية خلال عصر الطوائف**، وحميد الحداد في أطروحته حول: **السلطة والعنف بالأندلس.**[82]

كما دأبت شعبة التاريخ والحضارة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، على إصدار سلسلة من الكتب الجماعية تحت عنوان موحد: "المغرب والأندلس"، والتي ضمت بعض الدراسات المتخصصة في تاريخ الأندلس وحضارتها، مثل دراسة امحمد ابن عبود عن **البنية الاقتصادية في الأندلس خلال عصر الطوائف،**[83] ودراسة الأستاذ مصطفى بنسباع في موضوع: **الظهور المبكر للزهد في الأندلس.**[84]

وظهرت بوادر مدرسة تاريخية أندلسية مع الأستاذ محمد المغراوي، في جامعة ابن زهر بأگادير، والذي سبق له أن سجل أطروحته لنيل دكتوراه الدولة سنة 1993، بإشراف الأستاذين المصري عز الدين عمر موسى والمغربي أحمد التوفيق، في موضوع: **العلماء والصلحاء والسلطة في المغرب والأندلس**، ثم مع الباحث مبارك لمين، الذي قدم أطروحة دكتوراه في موضوع: **الرحلة العلمية الأندلسية إلى المشرق خلال القرن الخامس الهجري بين الاستفادة والإفادة؛**[85] كما نشر دراسة أنجزها عن الكتابة التاريخية الأندلسية بالمشرق.[86]

وتعكس موضوعات هذه الأطروحات الجامعية المنجزة في إطار ما يمكن وصفه بالمدرسة التاريخية الأندلسية بالجامعة المغربية، تنوعا في اهتماماتها، وتلون معظمها بمناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية، في انفتاحها على مختلف أصناف الوثائق، وفي مقارباتها لمجالات شتى، جغرافية واجتماعية وسياسية وسيكولوجية واقتصادية وفكرية. وهذا فضلا عن تاريخ الذهنيات وتاريخ المهمشين، وتاريخ الأقليات الإثنية والدينية، وتاريخ التأريخ الأندلسي، على غرار الدراسة التي أنجزها الباحث الليبي عبد الواحد عبد السلام شعيب في موضوع: **الكتابة التاريخية ومناهجها في الأندلس، خلال عصري**

---

[81] امحمد جبرون، **الفكر السياسي بالمغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري** (الرباط: منشورات دار أبي رقراق، سنة 2008).

[82] حميد الحداد، **السلطة والعنف بالأندلس** (سوريا: دار النايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2001).

[83] مجموعة من المؤلفين، **المغرب والأندلس: دراسات في التاريخ والأركيولوجية**، تنسيق محمد الشريف، (تطوان: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، 2006).

[84] مجموعة من المؤلفين، **المغرب والأندلس 2: نصوص دفينة ودراسات**، تنسيق محمد الشريف، (تطوان: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، 2008).

[85] نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، بإشراف امحمد بن عبود، سنة 2002.

[86] مبارك لمين، "التأليف الأندلسي بالمشرق خلال القرن الخامس ومطلع السادس الهجريين"، مجلة **المناهل**، السنة 26، ع. 68، جمادى الأولى 1424/يوليوز (2003): 121-145.

الخلافة والطوائف، بإشراف امحمد بن عبود.[87] وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانفتاح على مستوى المنهج والموضوع في الدراسات الأندلسية، جاء تدريجيا مع جيل الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، واستمر تطوره مع هذه المدرسة حتى الآن، وكان مرده إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، التي شهدت عودة جيل كامل من الباحثين المغاربة ممن درسوا بأوروبا والولايات المتحدة، وتأثروا بالمناهج المعاصرة في البحث التاريخي؛ مثل المنهج البنيوي، ومناهج البحث في تاريخ المهمشين والذهنيات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، التي طبعت المدرسة التاريخية الأوروبية، متمثلة في مدرسة الحوليات، ووريثتها مدرسة التاريخ الجديد.

وعلى مستوى تحقيق التراث الأندلسي المخطوط ونشره، نلاحظ منذ تسعينيات القرن العشرين، تكاثفا بين جهود الباحثين المغاربة المتخصصين في تحقيق التراث الأندلسي المخطوط، أو المنشور في طبعات غير محققة والتي حظيت بإعادة تحقيقها وفق مناهج التحقيق العلمي المعاصرة، وصدرت عدة أعمال محققة؛ من قبيل كتاب **مفاخر البربر**، بدراسة وتحقيق محمد يعلى.[88]

ونشر الدارسون المغاربة في مواضيع الطب وعلم الأعشاب والعقاقير الطبية، وفي تاريخ العلوم الحقة بالأندلس، عددا من النصوص والأبحاث، فحقّقوا مخطوطات أندلسية في هذا الشأن من قبيل كتاب: **التيسير في المداواة والتدبير**، لأبي مروان عبد الملك ابن زهر الإشبيلي،[89] و**عمدة الطبيب في معرفة النبات** لأبي الخير الإشبيلي.[90] و**كتاب المجالس في الطب**، لأحمد بن عيسى الهاشمي (470هـ-1077م)، الذي نشر بتحقيق الباحث سمير قدوري،[91] وفي موضوع الفلاحة، حقق أحمد الطاهري كتاب **اختصارات من كتاب الفلاحة** لابن ليون التجيبي،[92] وفي ميدان الفروسية، حقق الباحث المخضرم محمد العربي الخطابي **كتاب الخيل** لابن جزي الغرناطي،[93] كما وضع عبد العزيز

---

[87] عبد الواحد عبد السلام شعيب، **الكتابة التاريخية ومناهجها في الأندلس، خلال عصري الخلافة والطوائف**، (الرباط: دار الأمان، 2014).

[88] صالح ابن عبد الحليم، مؤلف مجهول، أبو بكر ابن العربي، **ثلاثة نصوص عربية عن البربر في الغرب الإسلامي**، (مدريد: المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، 1996).

[89] أبو مروان عبد الملك ابن زهر الإشبيلي، **التيسير في المداواة والتدبير**، صدر بتحقيق محمد عبد الله الروداني، (الرباط: منشورات أكاديمية المملكة المغربية، 1411هـ- 1991م).

[90] أبوالخير الإشبيلي، **عمدة الطبيب في معرفة النبات**، نشر بتحقيق محمد العربي الخطابي، (الرباط: منشورات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة تراث، 1990).

[91] أحمد بن عيسى الهاشمي، **كتاب المجالس في الطب**، تقديم وتحقيق سمير قدوري، (مدريد: منشورات المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، 1996).

[92] ابن ليون التجيبي، **اختصارات من كتاب الفلاحة**، تحقيق أحمد الطاهري، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001).

[93] عبد الله بن محمد ابن جزي الغرناطي، **كتاب الخيل: مطلع اليمن والإقبال في انتقاء كتاب الاحتفال**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986).

الساوري دليلا بيبليوغرافيا في كتب الخيل والفروسية.[94] واشتغل محمد أبطوي على كتاب **الاستكمال** في الهندسة، من تأليف المؤتمن بن هود.[95] كما نشرنا دراسة بعنوان: "أثر المعرفة الفلكية الأندلسية في أوروبا: كروية الأرض نموذجا".[96]

وفي الفقه والقضاء الإسلامي، حقق محمد بنشريفة كتاب: **مذاهب الحكام** للقاضي عياض وولده محمد،[97] ونشر محمد حماد كتاب: **منتخب الأحكام** لابن أبي زمنين (ت. 399هـ)، في مجلدين، وحققت الباتول بن علي كتاب: **فصول الأحكام** لأبي الوليد الباجي، وحقق العلامة الراحل محمد الحبيب التجكاني: **مسائل ابن رشد الجد**. ونشرنا، بالاشتراك مع رضوان الحضري كتاب: **النفقات** لأبي عمر أحمد بن رشيق التغلبي الأندلسي (ت. 446هـ)،[98] وحقق محمد النمينج كتاب: **القضاء بالمرفق في المباني ونفي الضرر**، لابن الإمام التطيلي.[99] وقام أحمد شعيب اليوسفي بتحقيق كتاب: **نوازل ابن الحاج القرطبي** (ت. 529هـ).[100]

وفي التراجم والطبقات، حقق عبد السلام شقور جزءا مستدركا على كتاب: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، لابن الخطيب، ونشر عبد السلام الهراس كتاب: **التكملة** لابن الأبار، ونشر محمد بنشريفة كتاب: **الذيل والتكملة** لابن عبد الملك المراكشي،[101] كما أصدر الباحث عبد العزيز الساوري مجموعة: "تراجم مغربية أندلسية تنشر لأول مرة"،[102] وحقّق عبد الله المرابط الترغي كتاب: **أعلام مالقة**، لابن عسكر وابن خميس.[103]

وفي حقل التاريخ، ظهرت نصوص متون أندلسية جديدة، من بينها ما كان مفقودا، وتم جمعه وصنعه من جديد، على غرار كتاب: **المغرب، في محاسن المغرب**،

---

[94] **دليل مخطوطات الفرس والفروسية في الخزانات المغربية**، (الرباط: وزارة الثقافة، 2003).

[95] محمد أبطوي، "علوم الميكانيكا في الغرب الإسلامي الوسيط: دراسة أولية"، ضمن **ندوة الفكر العلمي في المغرب: العصر الوسيط المتأخر**، تنسيق بناصر البعزاتي، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، 91-121.

[96] مجموعة من المؤلفين، **تحولات الفكر الأندلسي**، تنسيق جعفر ابن الحاج السلمي، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 1438هـ/2017م)، 223-239.

[97] القاضي عياض وولده محمد، **مذاهب الحكام في النوازل الأحكام**، تحقيق محمد بنشريفة، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990).

[98] ابن رشيق، أبو عمر أحمد التغلبي، **كتاب النفقات**، دراسة وتحقيق عبد السلام الجعماطي ورضوان الحضري، (الرباط: منشورات المجلس العلمي الأعلى بالمملكة المغربية، 2012).

[99] ابن الإمام التطيلي، **القضاء بالمرفق في المباني ونفي الضرر**، تحقيق محمد النمينج، (الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، 1420هـ- 1999م).

[100] أبو عبد الله محمد ابن الحاج التجيبي القرطبي، **نوازل ابن الحاج التجيبي**، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2018، (3ج)).

[101] ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، السفر الثامن، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984).

[102] عبد العزيز الساوري، "تراجم مغربية أندلسية تنشر لأول مرة"، **دعوة الحق**، ع. 338، (جمادى 2 1419هـ/أكتوبر 1998م): 101-109.

[103] أبو عبد الله بن عسكر، وأبو بكر بن خميس، **أعلام مالقة**، تحقيق عبد الله المرابط الترغي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1420هـ-1999م).

لأبي يحيى اليسع الغافقي الجياني (ت. 575هـ)، بدارستنا،[104] وكتاب: **المؤتمن، على أنباء أبناء الزمن**، لأبي البركات البلفيقي (680-771هـ) الذي جمعه جعفر ابن الحاج السلمي.[105]

وفي التصوف الأندلسي، حققت حليمة فرحات كتاب: **السر المصون، فيما أكرم به المخلصون**، لطاهر الصدفي،[106] واهتم رشيد المصطفى بتحقيق كتاب: **بغية السالک في أشرف المسالک**، لأبي عبد الله الساحلي المالقي،[107] ونشر عبد الله التوراتي كتاب: **سراج المريدين، في سبيل الدين** لابن العربي.[108] كما حقق محمد العدلوني الإدريسي كتاب: **بُدِّ العارِف**، لابن سَبعين (ت. 668هـ)،[109] ثم أصدر أيضا عدة دراسات عن التصوف الأندلسي؛[110] وترجم مصطفى بنسباع دراسات عديدة عن التصوف الأندلسي المبكر لكل من المستعربتين الإسبانيتين مانويلا مرين،[111] وماريبيل فييرو.[112] وترجم محمد الشريف دراسة في التصوف بالغرب الإسلامي.[113] وقدّم الباحث محمد رضى بودشار أطروحته لنيل الدكتوراه بعنوان: **"التصوف في الغرب الإسلامي: الإنسان والعالم"**.

وفي مجال الفكر والفلسفة وعلم الكلام، حقّق الدارسون المغاربة أعلاقا من التراث الفلسفي الأندلسي وعلم الكلام والجدل والفكر السياسي ، مثل كتاب: **الكشف عن مناهج الأدلة** لابن رشد الفيلسوف،[114] وكتاب: **قانون التأويل** لابن العربي، و**شرح كتاب العلم**، لأبي بكر بن ميمون العبدري القرطبي (ت. 567هـ)،[115] ونشروا دراسات عن

---

[104] **عبد السلام الجعماطي**، أبي يحيى اليسع الغافقي الجيان، **المغرب في محاسن المغرب**، (الرباط: دار الأمان، 2016).

[105] **المؤتمن، على أنباء أبناء الزمن**، لأبي البركات البلفيقي (680-771هـ) جمعه جعفر ابن الحاج السلمي، (تطوان: منشورات جمعية تطاون أسمير، والجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، سنة 1440هـ/2018م)، بتقديم المستعربة الإسبانية مربيل فييرو.

[106] طاهر الصدفي، **السر المصون، فيما أكرم به المخلصون**، تحقيق حليمة فرحات، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة 1998).

[107] أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الساحلي المالقي، **بغية السالك في أشرف المسالك**، تحقيق رشيد المصطفى، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2004).

[108] أبو بكر بن العربي المعافري، **سراج المريدين في سبيل الدين**، سلسلة مؤلفات الإمام أبي بكر ابن العربي: أعلاق أندلسية إشبيلية (4) (طنجة: دار الحديث الكتانية، 2017).

[109] ابن سبعين، **بد العارف**، تحقيق محمد العدلوني الإدريسي، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1440 هـ/2019م).

[110] محمد العدلوني الإدريسي، **التصوف الأندلسي: أسسه النظرية وأهم مدارسه**، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2005).

[111] منويلا مرين، **الزهاد والصوفية والسلطة في الأندلس**، تعريب مصطفى بنسباع، (تطوان: منشورات جامعة عبد المالك السعدي، مطبعة الخليج العربي، 2010).

[112] ماريبيل فييرو، **التصوف والباطنية في الأندلس**، تعريب مصطفى بنسباع، (تطوان: منشورات جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة الهداية، 2016).

[113] فرانثيسكو رودريغيث مانياس، "عودة إلى الجدل بين المتصوفة والفقهاء في العصر الوسيط: انتقاد آليات تمويل الطوائف الصوفية"، ترجمة محمد الشريف، مجلة **المناهل**، ع. 91-92، (أبريل 2012،): 247-267.

[114] أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد، **الكشف عن مناهج الأدلة**، تقديم محمد عابد الجابري، (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

[115] أبو بكر ابن ميمون العبدري القرطبي، **شرح كتاب العلم**، تحقيق محمد عبد السلام مهماه، في جزئين (طنجة: سليكي إخوان، 2006).

فلاسفة الأندلس ومفكريها، أمثال ابن رشد وابن باجة،[116] وابن حزم. ومن بين هذه الدراسات، أطروحة عبد الإله الجامعي بجامعة تيلبورغ بهولندا عن "الجدل الديني الإسلامي المسيحي من خلال نموذج ابن حزم"،[117] وأطروحة سمير قدوري، عن "الجدل الديني بالأندلس من خلال كتاب الفصل لابن حزم"، تقدم بمناقشتها في جامعة ليدن بهولندا،[118] وكتاب **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس: نشأتها، أعلامها، أصولها وأثرها**، الذي وضعه توفيق الغلبزوري.[119]

وفي مواضيع المكاييل والأوزان والنصب الشرعية، نشرت حياة قارة عدة رسائل في الموضوع، ومنها "مقالة في فرض النفقات للزوجات المطلقات" لأبي عَمرو ابن منظور القيسيّ المالقيّ (ت.888هـ أو889هـ).[120]

وفي الأدب الأندلسي، نشر عدد من الدارسين المغاربة دواوين الشعراء الأندلسيين، كابن هانئ،[121] وابن الأبار،[122] ونشر بعض الدارسين المغاربة كتب الفهارس والأثبات الأندلسية، من أمثال عبد الله العمراني الذي أصدر **ثبت الوادي آشي**،[123] وسمير قدوري الذي نشر مؤلف **برنامج التجيبي**،[124] و **فهرسة أبي جعفر اللبلي**.[125]

ومن جهتها، قدمت الرابطة المحمدية لعلماء المغرب خدمات جليلة في حقل الدراسات الأندلسية، خاصة في مجال التحقيق؛ فنشرت في هذا الصدد عددا من الأبحاث والتحقيقات، اتصل الكثير منها بالأندلس، مثل كتاب: **الانتصار لأهل المدينة**، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر ابن الفخّار القرطبي،[126] وكتاب: **المُفيد في الفقه والسُّنن** لأبي

---

[116] جمال راشق، **ابن باجّه، أبو بكر محمد بن يحيى ابن الصائغ التّجيبي السَّرَقُسْطي الأندلسي: سيرة وبيبليوغرافية**، (الرباط: منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء، ضمن كتاب مجلة مرآة التراث (6)، 1438هـ/2017م).

[117] Abdelilah Ljamai, *Ibn Hazm et la polémique islamo-chrétienne dans l'histoire de l'Islam*, (The Medieval and Early Modern Iberian World), (Brill: Leiden-Boston, 2003).

[118] صدر بعنوان: **تاريخ نص الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، وسبب اختلاف نسخه وبسط خطة تحقيقه**، (الدوحة: سلسلة إصدارات مكتبة عبد العزيز بن خالد بن حمد آل ثاني، 2015).

[119] توفيق الغلبزوري، **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس: نشأتها، أعلامها، أصولها وأثرها** (الرياض: دار ابن حزم، 2006).

[120] أبو عَمرو ابن منظور القيسيّ المالقيّ، مقالة في فرض النفقات للزوجات المطلقات"، تحقيق حياة قارة، سلسلة أعلاف أندلسية: مالقة (2)، (طنجة: دار الحديث الكتانية، 2019).

[121] ابن هانئ، **ديوان محمد بن هانئ الأندلسي**، تحقيق محمد اليعلاوي، طبعة مزيدة، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994).

[122] أبو عبد الله محمد بن الأبار القضاعي البلنسي، **ديوان ابن الأبار**، تحقيق عبد السلام الهراس، (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة بالمحمدية، 1420ه/1999م).

[123] أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، **ثبت الوادي آشي**، تحقيق عبد الله العمراني، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1403ه/1983م).

[124] علي بن محمد بن رزين الجيبي، "برنامج شيوخ علي بن محمد بن رزين التجيبي الأندلسي (692ه)"، تقديم وتحقيق سمير قدوري، في مجلة **آفاق الثقافة والتراث**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، السنة الرابعة عشرة، ع. 56 (ذو الحجة 1427ه/يناير2007م): 171-207.

[125] أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي، **فهرسة أبي جعفر اللبلي**، تحقيق نور الدين شوبد، (بيروت: دار ابن حزم، 2013).

[126] أبو عبد الله محمد بن عمر ابن الفخّار القرطبي، **الانتصار لأهل المدينة**، تحقيق محمد التمسماني الإدريسي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث ـ سلسلة نوادر التراث (7)، الرابطة المحمدية للعلماء، (الرباط: دار الأمان، 1430ه/2009م).

مروان القرطبي المعروف بابن المش،[127] وكتاب: **نوازل الأسرة بالمغرب الأقصى والأندلس**، تأليف ميلود كعواس.[128] واتبعت مراكز الأبحاث المنبثقة عن الرابطة، منهاجها في تحقيق التراث الأندلسي المخطوط، فحقّق الشيخ محمد بن الأمين بوخبزة كتاب: **سراج المهتدين، في آداب الصالحين**، لابن العربي (ت. 543هـ)،[129] وكتاب **أجوبة ابن ورد الأندلسي** بمشاركة بدر العمراني.[130]

كما لا يغيب عن أذهاننا ملتقى الدراسات المغربية الأندلسية، الذي كان من ثمرات الجهود المبذولة من قبل أساتذة الأدب والتاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، وفي مقدمتهم العميد محمد الكتاني، والراحل الشيخ العلامة حسن الوراكلي رحمه الله. والذي نشرت معظم أعماله ضمن منشورات الكلية نفسها. كما عمل الوراكلي بشكل فردي على نشر الكثير من الأبحاث والنصوص الأندلسية، من قبيل كتابه بعنوان: **أبحاث أندلسية**؛[131] ومقالته بعنوان: "المقامة المشرقية بالأندلس"؛[132] ودراسته أيضا بعنوان: **الاستعراب الإسباني والتراث الإسلامي الأندلسي**.[133]

وتأسس إلى جانب الجامعات والمعاهد العلمية العليا، مركز الدراسات والأبحاث الأندلسية بشفشاون، والتابع لوزارة الثقافة، وكان الفقيد محمد مفتاح من الرواد الأوائل الذين أداروه، فنظّم المركز عددا من الندوات واللقاءات العلمية بشكل دؤوب. ومن المؤسسات الثقافية التي أسهمت بقدر طيب من البحث في الدراسات الأندلسية؛ مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، سواء من خلال إصدارها لمجلة دراسات مغاربية، وهي مجلة نصف سنوية صدرت ما بين 1996-2005، وتعنى بنشر أبحاث في التاريخ واللغويات والفكر والسياسة؛ ومن الدراسات التي نشرتها حول أندلسيي المشرق، دراسة للباحثة

---

[127] أبو مروان القرطبي المعروف بابن المش، **المُفيد في الفقه والسُّنن**، تحقيق محمد بن عبد الله البخاري، ضمن سلسلة نوادر التراث (33)، (الرباط: دار الأمان، 1439هـ/2018م).

[128] ميلود كعواس، نوازل الأسرة بالمغرب الأقصى والأندلس، سلسلة دراسات وأبحاث (19)، (الرباط: دار الأمان، 1438هـ/2017م).

[129] أبو بكر ابن العربي، **سراج المهتدين، في آداب الصالحين**، تحقيق محمد بن الأمين بوخبزة، (تطوان: منشورات جمعية البعث الإسلامي، 1992)؛ ثم صدر بآخرة بعناية بدر العمراني (بيروت: دار ابن حزم، سنة 2009).

[130] أبو القاسم أحمد بن ورد الأندلسي، **أجوبة ابن ورد الأندلسي**، تحقيق محمد بن الأمين بوخبزة وبدر العمراني، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، سلسلة نوادر التراث، رقم: 6، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، (الرباط: دار الأمان، 1439هـ/2008م).

[131] حسن الوراكلي، **أبحاث أندلسية**، (طنجة: المطابع المغربية والدولية، سنة 1411هـ/1990م).

[132] مجلة **المناهل**، ع. 37 (ماي 1989): 150-166.

[133] مجلة **المناهل**، ع. 56، (دجنبر 1997): 59-82.

[134] مثل: ندوة "**التواصل بين المغرب والأندلس**"، سنة 1995؛ وندوة "**تاريخ الفكر الأندلسي ومصادره من النشأة إلى النكبة**"، 30 شتنبر 2018؛ وندوة "**جماليات الإبداع الشعري في الأندلس**"، بمدينة شفشاون، 9 فبراير 2019.

حياة قارة بعنوان: "أندلسي في حلب، دراسة لترجمة خطية نادرة لابن شاؤول الحريزي الطليطلي".[135]

كما تأسس بالرباط، مركز **دراسات الأندلس وحوار الحضارات**، بمبادرة من بعض المتخصصين في التراث الأندلسي، وأصدر المركز منذ تأسيسه عددا من الكتب؛ من بينها كتاب: **الزراعة في الأندلس** ليوسف نـكّـادي،[136] وكتاب: **المرأة في الأندلس**، لسناء الشعيري،[137] وكتاب: **الموسيقى الأندلسية المغربية**، لعبد العزيز ابن عبد الجليل، وكتاب: **كراسات أندلسية - 2** من تأليف محمد مصطفى القباج.[138]

وعلى مستوى جمعيات ومؤسسات البحث؛ دأبت **الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية**، بوصفها إحدى الهيئات المدنية التي تعنى بدراسة الحضارة الأندلسية بمختلف أبعادها وجوانبها العلمية، على طبع دراسات الدارسين المتخصصين في تاريخ الأندلس وحضارتها،[139] وعلى تنظيم ندوات ولقاءات علمية عن الأندلس منذ تأسيسها؛ كما نشرت معظم أعمال هذه الندوات في شكل كتب، وعملت الجمعية على التأسيس لتقليد سنوي بمدينة تطوان، وأحيانا بمدن مغربية أخرى، وهو تخصيص كل ندوة علمية من أجل تكريم أحد رواد التاريخ المغربي والأندلسي من بين المغاربة والمستعربين الإسبان؛ فتم تكريم الباحثين امحمد ابن عبود،[140] ومحمد رزوق، وماريا خيسوس فيگيرا، وإبراهيم القادري بوتشيش، كما تم إصدار عدد من الأعمال المهداة إلى الباحثين في التراث الأندلسي، مثل جعفر ابن الحاج السلمي، وأحمد شعيب اليوسفي.[141] ومن جهة أخرى، بادر عدد من الباحثين المغاربة والأجانب إلى نشر أطاريحهم وأبحاثهم ضمن

---

[135] حياة قارة، "أندلسي في حلب، دراسة لترجمة خطية نادرة لابن شاؤول الحريزي الطليطلي"، مجلة **دراسات مغاربية**، ع. 8، (1998): 7-23.

[136] يوسف نكادي، **الزراعة في الأندلس**، مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، سلسلة المعرفة الأندلسية رقم: 2، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2009).

[137] سناء الشعيري، **المرأة في الأندلس**، منشورات مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، (الرباط: مطبعة الأمنية، 2009).

[138] محمد مصطفى القباج، **كراسات أندلسية**، منشورات مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006).

[139] من قبيل كتاب محمد الشريف، **الغرب الإسلامي: نصوص دفينة ودراسات**، 1999؛ وكتاب: **السلطة بين التسنن و"التشيع" والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين**، لصاحبه مصطفى بنسباع، (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، 1999).

[140] صدرت أعمال الندوة التكريمية للدكتور امحمد بن عبود، التي جرت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان أيام 14-16 دجنبر 2010 بعنوان: **من الأندلس إلى تطوان**، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2013). (مجلدان).

[141] مجموعة من المؤلفين، **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ومباحث في التراث الإسلاميّ**، أعمال مهداة إلى الأستاذ أحمد شعيب اليوسفيّ، تنسيق امحمد بن عبود، ومحمد الشريف، وإدريس بوهليلة، (تطوان: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2018).

منشورات الجمعية؛ من قبيل كتاب: **ناصر الدين على القوم الكافرين** لشهاب الدين أفوقاي الحجري.[142]

أمّا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، فلم تؤل جهدا في نشر الدراسات والأبحاث المتصلة بتاريخ الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية في الأندلس، فقد نشرت أطروحة حول موضوع: **تطور المذهب المالكي بالغرب الإسلامي**؛[143] واهتمت أيضا بنشرت كتاب: **ترتيب المدارك**، للقاضي عياض،[144] وهو عبارة عن موسوعة في تراجم أعلام المالكية حتى القرن الخامس الهجري، وقد ضمّ بين دفتيه معظم أعلام مذهب إمام دار الهجرة بالأندلس، منذ تلامذته الأوائل.

ونشر المجلس العلمي الأعلى بالمملكة المغربية كتاب: **النفقات**، لأبي عمر أحمد بن رشيق التغلبي الأندلسيّ، بتحقيقنا.[145] وعلى مستوى الدراسات المتصلة بالفقه المالكي في الأندلس، نشر عمر الجيدي كتاب: **محاضرات في المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**،[146] كما نشر كل من أحمد شعيب اليوسفي دراستين عن **أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية: نوازل ابن الحاج نموذجا**،[147] وإبراهيم القادري بوتشيش: **النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي**.[148]

رابعا: آفاق الدراسات الأندلسية بالمغرب

رغم التقهقر الذي تشهده المدرسة التاريخية الأندلسية حاليا، فلا يسعنا أن نغفل جهود ثلة من الدارسين الأوائل، الذين ما زالت تربطهم بهذا المجال علائق البحث والحنين إلى الماضي، والرغبة في الحفاظ على أحد المكتسبات التي حققتها الجامعة المغربية، والذاكرة الجماعية للمغاربة، ألا وهي الحرص على تثمين الارتباط الروحي

---

[142] **ناصر الدين على القوم الكافرين** لشهاب الدين أفوقاي الحجري، صدر بتحقيق بيتر شورد فان كوننكزفيلد، وقاسم السّامرّائيّ، وجيرارد فيخرزّ، ترجم المقدّمةَ من بالإنجليزية ووضع الفهارسَ جعفر ابن الحاجّ السُّلَميّ، وراجعت المقدّمة سلوى عزيز الوزّاني، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 1440هـ/2019م).

[143] محمد بن حسن شرحبيلي، **تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**، (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية، مطبعة فضالة، 1421هـ/2000م).

[144] القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (تطوان-المحمدية: فضالة،1402هـ/1982م. (8 أجزاء).

[145] أبو عمر أحمد بن رشيق التغلبي، **كتاب النفقات**، تحقي عبد السلام الجعماطي ورضوان الحضري، منشورات المجلس العلمي الأعلى، (الرباط: مودرن برينت، 2012).

[146] عمر الجيدي، **محاضرات في المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**، منشورات عكاظ، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ت).

[147] أحمد شعيب اليوسفي، **أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية: نوازل ابن الحاج نموذجا**، ضمن: **السجل العلمي لندوة الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات**، القسم الأول، 1417هـ-1996م.

[148] إبراهيم القادري بوتشيش، **النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي** مجلة **التاريخ العربي**، ع. 22، (ربيع 1423هـ-2002م): 247-272.

والثقافي بالأندلس تاريخيا ووجدانيا، والذي تمت في الوقت الحالي إعادة إحياء مظاهره الملموسة، من خلال ممارسة بعض الطقوس والتقاليد المشتركة بين الأمتين المغربية والأندلسية، سواء على مستوى التراث الموسيقي والغنائي، أو على صعيد البحث العلمي في المشترك الاجتماعي والأدبي، والعرقي السلالي، وإعادة الاعتبار للعوائد الموروثة عن العصور الوسطى في الغداء والثياب والحلي، والأعراس والأعياد، والبناء والزخرفة والنقش، والأمثال الشعبية، والتمثلات والذهنيات، والتصوف والتعبد...

ولا بدّ مع ذلك، من التنويه في هذا الصدد بنخبة من الدارسين والمحققين الشباب، ممن التحقوا حديثا بالجامعات والمعاهد العليا للتكوين والبحث بالمغرب، أو أولئك الذين يشتغلون في مواقع إدارية تابعة إلى وزارات التربية الوطنية والثقافة والأوقاف، وبالمجالس العلمية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة، وبالخزانة الحسنية بالرباط، وبمختلف المراكز التابعة للرابطة المحمدية للعلماء. وقد اهتم بعضهم بنشر أبحاثهم وتحقيقاتهم في حقل الدراسات الأندلسية بشكل فردي وبدوافع ذاتية وعلمية، وأحيانا أخرى يجمعون بين هاتين الصفتين، أمثال محمد رضى بودشار،[149] ومحمد البركة،[150] وسعيد بن حمادة،[151] وعبد الهادي البياض،[152] ورشيد العفاقي،[153] وعبد الله التوراتي،[154] وعلي راضي،[155] ومحمد ياسر الشعيري،[156] وبدر العمراني،[157] وفطيمة الكنوني،[158] وثريا الزرهوني،[159] وغيرهم ممن لم نوردهم بأسمائهم من الدارسين الواعدين

---

[149] محمد رضى بودشار، "**الطفل والطفولة في الأندلس من خلال الدراسات الإسبانية**"، ضمن أعمال ندوة **من الأندلس إلى تطوان**،-261.

[150] محمد البركة، **القضاء في الأندلس: الأمويون وخطة الرد**، (الرباط: منشورات الزمن، سلسلة شرفات، 2017).

[151] سعيد بن حمادة، **المدرسة الفلاحية الأندلسية بين التنظير العقلاني والممارسة التجريبية**، سلسلة الباحثين الشباب (رقم: 1)، منشورات ألوان مغربية، (مكناس 2005م)؛ **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين (7، 8هـ/13، 14م)، إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات**، (بيروت: دار الطليعة، 2007)؛ **النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط**، (منشورات الزمن، 2010م)؛ وكتاب: **الغرب الإسلامي: مباحث في العلوم التجريبية**، (القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع، 2013).

[152] عبد الهادي البياض، **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوكيات وذهنيات الإنسان في المغرب والاندلس**، (بيروت: دار الطليعة، 2008)؛ **أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط**، (مكناس: مطبعة سجلماسة، 2010).

[153] رشيد العفاقي، **الأندلسيون في القصر الكبير**، (طنجة: دار سليكي إخوان، سنة 2015).

[154] عبد الله التوراتي، (تحقيق)، **الأمد الأقصى، في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى**، لابن العربي المعافري، دار الحديث الكتانية، سلسلة أعلاق أندلسية: إشبيلية (1)، (الرباط: دار الأمان، 1436هـ-2015م).

[155] علي راضي، **الأثر الصوفي في النظر المقصدي عند الإمام الشاطبي**، (وجدة: مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة ضمن سلسلة مباحث السلوك، 2018).

[156] ياسر الشعيري، (تحقيق)، نشر تحقيقا لكتاب أندلسي فريد في بابه، بعنوان: **الآثار المروية في الأطعمة السرية والآلات العطرية**، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، 1425هـ/2004م).

[157] بدر العمراني، (تحقيق)، **تبيين الصحيح، في تعيين الذبيح**، لابن العربي، (بيروت: دار ابن حزم، 2007).

[158] أصدرت مجموعة من الدراسات الأندلسية تحت عنوان: **الأندلس: دراسات في الفكر والاقتصاد والنوازل**، (طنجة: منشورات دار سليكي إخوان، 2018).

[159] أعدت أطروحة لنيل الدكتوراه في موضوع: "**المرأة في المجتمع الأندلسي من عصر الخلافة إلى سقوط غرناطة (ق4هـ-9قهـ)**"، رسالة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، جامعة عبد المالك السعدي، الموسم الجامعي 2005-2006؛ ونشرت دراسة بعنوان: "مسألة الإخدام بين الفقه والواقع الأندلسي"، ضمن أعمال ندوة **من الأندلس إلى تطوان**، 223-233.

في هذا الحقل؛ فمعظم هؤلاء الباحثين باتوا يسهمون بشكل كثيف في إغناء المكتبة التاريخية الأندلسية بدراساتهم وتحقيقاتهم المتصفة بالعمل الفردي في الغالب، فضلا عن إصدار بعضهم لأعمال جماعية في مبحث تاريخي دقيق، مثل الكتاب الجماعي الذي صدر بعنوان: **النظام الغذائي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: دراسات في سوسيولوجيا الأحكام والقيم والعوائد.**[160]

وعلى سبيل الاستئناس والحرص على تعميم الفائدة، لابد من الإشارة إلى عمل جماعي رصين تم إصداره مؤخرا باعتماد نهج تركيبي غير مسبوق، ضمن منشورات مديرية الوثائق الملكية بالرباط، في مجلدين ضخمين، تحت عنوان **الأندلس: تاريخ وحضارة**؛ فخصص الأول للتاريخ الأندلسي السياسي في 324 صفحة، والثاني لدراسة المجتمع والحضارة في 576 صفحة. ويكتسي هذا العمل التركيبي أهميته من محاولة استثماره لتجربة تسعة عشر باحثا من تخصصات مختلفة، عملوا جاهدين وبتنسيق محكم على توظيف نتائج المنجز الإجمالي المتعلق بتاريخ الأندلس خلال العقود الأخيرة، واستثمار رصيد وثائقي متنوع، مع الحرص على التجديد في السؤال وتنويع زوايا النظر والتحليل.[161]

خاتمة

لقد أنجبت المدرسة التاريخية المغربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومطلع الألفية الثالثة، نخبة من المتخصصين في الدراسات الأندلسية، ممن ذاع صيتهم، وطبقت شهرتهم الآفاق؛ من أمثال امحمد ابن عبود، والراحل حسن الوراكلي، ومحمد بنشريفة، ومحمد رزوق، وإبراهيم القادري بوتشيش، كما راكمت على مستوى الدراسات والتحقيقات رصيدا طيبا ومتنوعا من الكتب والمقالات المنشورة عن تاريخ الأندلس وتراثها وأعلامها وقضاياها الأدبية والفنية. بيد أننا أحوج ما نكون إلى جمع وتنسيق جهود الباحثين المتخصصين في الدراسات الأندلسية، بغية تحقيق تكاملها سواء من حيث المناهج والرؤى، أو الموضوعات المدروسة والنصوص المحققة. ويمكن إيجاد سبل عملية لهذا التنسيق وذلك بإحداث معاهد ومراكز دراسات متخصصة في التاريخ الأندلسي وحضارته، وكذلك عبر عقد ملتقيات سنوية لتبادل نتائج الأبحاث والتوجهات

[160] محمد البركة، وسعيد بن حمادة، وعبد الهادي البياض، **النظام الغذائي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: دراسات في سوسيولوجيا الأحكام والقيم والعوائد**، (الرباط: منشورات الزمن، سلسلة شرفات -77، 2016).

[161] بهيجة سيمو وحسن حافظي علوي (تنسيق وإشراف)، **الأندلس تاريخ وحضارة.** الجزء الأول: **التاريخ السياسي**؛ الجزء الثاني: **المجتمع والحضارة**، (الرباط: منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2018).

وتقاسمها بين فرق البحث في هذا المجال، ومحاولة خلق شراكات مع مراكز خارج المغرب، سواء بإسبانيا والبرتغال، أو بالمشرق العربي وباقي دول المعمور.

حصيلة دراسات الأندلسيين المتأخرين (الموريسكيين) بالمغرب

محمد رضى بودشار
باحث في التاريخ، تطوان

أثار موضوع "الموريسكيين" (كما هو وارد في التداول الإسباني) أو الأندلسيين المتأخرين أو المطرودين أو المهجرين أو الغرباء أو المنفيين (كما هو متداول في المدونات العربية) اهتمامَ الباحثين المغاربة؛ فظهرت على إثر ذلك دراسات وأعمال أنجزها باحثون على اختلاف تخصصاتهم وتنوع اللغات التي يكتبون بها.

ومن المعروف أنّ هؤلاء الأندلسيين المتأخرين استمروا في الوفود على المغرب فرادى وجماعات هروبا من عمليات التنصير بعد سقوط غرناطة إلى غاية الجلاء الأخير الذي شُرع فيه سنة 1609م. فشكلوا بذلك استمرارا للتأثير الأندلسي الذي عرفته البلاد في العصر الوسيط، منذ استقرار القرطبيين بفاس بعد طردهم من قبل الحكم بن هشام على إثر ثورة الربض سنة 202هـ/818م.[1] وشمل هذا التأثير جميع مناحي الحياة: البشرية والثقافية،[2] والعمرانية والمعمارية، والتقنية والاقتصادية.[3] بل تعدى ذلك إلى الدور الذي اضطلعوا به في المجال السياسي والديبلوماسي والعسكري؛ فقد كانوا روادا للجهاد البحري ونشاط القرصنة،[4] وترأسوا السفارات المغربية إلى الخارج لتسوية الخلافات وإبرام الاتفاقيات، إلى جانب ذلك ساهموا مساهمة كثيفة في الجيش المغربي خلال العصر السعدي،[5] وكان قائد الجيش المغربي عند غزو السودان الغربي أندلسيا

---

[1] ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب**، ج. 2، تحقيق وضبط وتعليق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، (تونس: دار الغرب الإسلامي، 2013)، 90.

[2] سمير أيت أومغار، "الأندلسيون والحركة العلمية بمدينة مراكش (المغرب) في العهد السعدي نموذجا"، **مجلة الوعي الإسلامي** (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،)، العدد 609، (جمادى الأولى 1437هـ/فبراير مارس 2016م): 44-46.

[3] يقول عبد المجيد القدوري: "لا يمكن فهم الشخصية المغربية دون الوقوف عند مساهمة النمط الأندلسي فيها. إن تتبع المأساة الموريسكية انطلاقا مما تركه أحمد بن قاسم الحجري المعروف بأفوقاي. فدراسة مسار هذا الموريسكي قد تساهم في إبراز مساهمة النمط الأندلسي، سواء تعلق الأمر بالمرحلة التي سبقت الطرد الموريسكي أو تلك التي تلته، إذ لا تفهم الشخصية المغربية بعيدا عن هذا التأثير والتأثر"، انظر: "الحديث عن الشخصية المغربية التاريخية"، ضمن **الشخصية المغربية: دينامية التنوع**، (سلا: منشورات الجالية المغربية بالخارج، 2016)، 8. وانظر أيضا للمؤلف نفسه: "الموريسكيون والشخصية المغربية: أبو القاسم الحجري نموذجا"، ضمن **الكتاب نفسه**، 8-9.

[4] نذكر على سبيل المثال الدراسات التي أعدتها ليلى مزيان، انظر:

Leila Maziane, *La course dans les relations entre le Maroc et la Péninsule Ibérique au XVIIe-XVIIIe siècles*, in *Marrocos, España y Portugal*, (Universidade do Algarve, 2004), 237-238; Leila Maziane, *Course salétine et contre-course européenne en Méditerranée atlantique aux XVIIe et XVIII siècles*, in revue *IBLA*, n° 202, (2002): 279-303.

[5] Adila Mustapha, *Observaciones sobre el papel de los moriscos en el ejército saadi*, in Miscelánea histórica hispano-marroquí, (Tetuan: Pub. Facultad de Letras, 2007), 21-35.

وهو جؤذر باشا.[6] كما أسند السلطان السعدي عبد الله الغالب مهمة الإشراف على الفيلق الأندلسي في الجيش السعدي إلى القائد سعيد بن فرج الدغالي، وهو أندلسي متأخر من أصل غرناطي، كان قد عمل في البداية ضمن طواقم الجهاد البحري بمرسى تطوان.[7] ويذكر محمد نبيل ملين في كتابه ثلاثة قادة أندلسيين في الجيش السعدي بقوله: "فبعد أسابيع فقط من وصوله إلى الحكم سنة 1578 تمكن السلطان الشريف من إحباط مؤامرة مدبرة من قبل قادة ثلاث فرق أندلسية وهم سعيد بن فرج الدُغالي ومحمد زرقون وأبو الفضل الغري. وتؤكد المصادر المحلية والأوروبية التّي في حوزتنا أنّ القادة كانوا يطمحون إلى مبايعة الفتى مولاي إسماعيل ابن عبد الملك سلطانا للبلاد تحت الخلافة العثمانية".[8]

وبذلك تكون هذه الدراسات[9] استمرارا للدراسات الأندلسية، وإن كانت لها مميزات ووثائق مختلفة، وإشكاليات متباينة، وإطار زمني له حيثياته وظروفه الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من التواريخ كانت محفزة للتفكير في الموضوع، والانتباه إليه، والخوض فيه، وهي كالآتي:

1. 1992، مرور 500 سنة على سقوط غرناطة وبداية تنصل الدولة الإسبانية الناشئة عصرئذ من معاهدة تسليم المدينة؛
2. 2009، مرور 400 سنة على طرد الأندلسيين بقرار من الملك فليبي الثالث؛
3. 2011، صدور دستور بالمغرب يعتبر العنصر الأندلسي رافدا من روافد الهوية الثقافية المغربية؛
4. 2018، الذكرى 450 على اندلاع الثورة الأندلسية الكبرى بجبال البشرّات جنوبي غرناطة.

وقد واكب هذه التواريخَ تنظيمُ ندوات وإصدارُ مقالات ومؤلفات، كما أسهمت الصياغة الجديدة لدستور 2011 في ترسيخ أهمية هذا العنصر البشري والثقافي وتسليط الضوء عليه، وشكل الأرضية المناسبة لتشكيل جمعيات تهتم بالشأن الأندلسي

---

[6] Antonio Llaguno, *La conquista de Tombuctú*, (Cordoba: Almuzara,2006).

[7] إبراهيم حركات، **السياسة والمجتمع في العصر السعدي**، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1408هـ/1987م)، 214.

[8] محمد نبيل ملين، **السلطان الشريف: الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، ترجمة عبد الحق الزموري وعادل بن عبد الله، (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، 2013)، 302.

[9] يستعمل عبد الجليل التميمي مصطلح "**الموريسكولوجيا**" للتعبير عن الدراسات التي جعلت من الأندلسيين الموريسكيين موضوعا لها، انظر مقالته: "الحصيلة والتوجهات المستقبلية للدراسات الموريسيكية (1983-2009)"، ضمن كتاب: **تراجيديا طرد الموريسكيين من الأندلس والمواقف الإسبانية والعربية الإسلامية منها**، سلسلة تاريخ الموريسكيين الأندلسيين رقم 29، (تونس: منشورات مركز الدراسات والترجمة الموريسكية ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2011)، 43.

بالمغرب. وهكذا تأسست: "**مؤسسة ذاكرة الأندلسيين**" بالرباط التي تسعى – حسب قانونها الأساسي – إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفي مقدمتها: تنظيم لقاءات وطنية ودولية للتعريف بتاريخ الإسلام في شبه الجزيرة الإيبيرية، وبقضية الأندلسيين المهجرين، وعقد اتفاقيات مع المراكز العلمية الوطنية والدولية المهتمة بالموضوع لتشجيع الدراسات المتخصصة، وصون الذاكرة بجمع البحوث العلمية في مركز للتوثيق وإحداث متحف لتثبيتها. في حين تأسست بتطوان: "**الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية**"، وهي امتداد عضوي لمجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، وقد وجّهت اهتمامها إلى ما هو أكاديمي محض، بحيث تنظم ندوات دولية مرة كل سنتين بالتناوب على تاريخ الأندلس قبل سقوط غرناطة، وتاريخ الأندلسيين المتأخرين.

وأمام تراكم الدراسات المتعلقة بالأندلسيين المتأخرين بالمغرب، يجدر بنا أن نقف وقفة تأمل في حصيلتها، التي يمكن أن نقول عنها، منذ البداية، إنها متواضعة مقارنة مع ما تم إنجازه في بلدان أخرى، وفي مقدمتها:

تونس: استقرت بها جالية أندلسية مهمة انسجمت مع البيئة التونسية، وازدهرت بها تلك الدراسات نظرا لوفرة الوثائق والمادة المصدرية بما في ذلك الوثائق العثمانية بحكم خضوع هذا البلد للدولة العلية التي احتضنت بدورها عناصر بشرية تنتمي لتلك الجالية. كما أسهم العامل المؤسَّسي في هذه الحركية؛ فإلى جانب الجامعات كان **لمركز الدراسات والترجمة الموريسكية** و**مؤسسة التميمي** دور فعال في تطوير الدراسات المتعلقة بالموضوع وربط علائق مع المتخصصين فيه من مختلف مناطق المعمور.[10]

إسبانيا: من الطبيعي أن يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل الدارسين الإسبان لعدة عوامل وفي مقدمتها أن أرضها كانت مسرحا لسلسلة من الوقائع والتطورات قبل الطرد، وبعده بدرجات أخف. ومن الناحية المصدرية، تزخر خزائنها بالوثائق الأرشيفية الكنسية والمركزية والبلدية التي شكلت مادة وفيرة لدراسة

---

[10] ونظرا للتراكم الذي حققته الدراسات الأندلسيين المتأخر، فقد أصدر عبد الجليل التميمي "**الفهرس العام للدرسات الموريسكية**"، انظر: Abdeljelil Tememi, *Bibliographie général d'études morisques*, (Zaghouan: Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, 1995).

كما تم إصدار المدونة الموريسكية التونسية، جاء فيها: "[...] يمكن اعتبار هذه المدونة، الموثقة لمائة وخمسين مادة، تتويجا لأعمالنا المعروفة عن الموريسكيين في تونس والمستفيدة من دراسات أعلام الموريسكيات المختلفي الاختصاصات واللغات والجنسيات حسب البيبليوغرافيا العامة التي أنجزها التميمي والبيبليوغرافيا الخاصة التي أنجزناها"، انظر: أحمد الحمروني، **المدونة الموريسكية التونسية**، (تونس، 2016)، 5. وانظر كذلك: أحمد الحمروني وآخرون **الموريسكيون الأندلسيون في تونس: دراسة بيبليوغرافية**، (تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، 1998)، 43-53.

الأندلسيين المتأخرين. وفي هذا السياق قدمت بعضُ تلك الوثائق مادةً مصدرية للتأريخ حتى لبعض القرى والبلدات المغمورة، فأسهمت بذلك في التعريف بها وإبراز دورها في التاريخ، مما شكل في الوقت ذاته دعامة أساسية للنهوض بالقطاع الثقافي والسياحي بها. أما من الناحية الإيديولوجية، فقد اهتم الإسبان بموضوع الأندلسيين المتأخرين إما لإثبات خيانة هؤلاء لبلادهم باعتبارهم طابورا خامسا كما هو حال بلريَنو سانتشث رموس (Valeriano Sánchez Ramos)، أو لإبراز فظاعة المحافظين والتيار التقليدي الإسباني الذي ترعاه الكنيسة الكاثوليكية والدولة الإسبانية العتيقة كما يذهب إلى ذلك منويل بريوس أگيلِرا (Manuel Barrios Aguilera).[11]

أما على المستوى المؤسَّسِي، فيعود الفضل في ذلك إلى قوة الجامعات الإسبانية وتنظيمها وانفتاحها على محيطها، موازاة مع وجود مؤسسات أكاديمية مثل المجلس الأعلى للأبحاث العلمية (Consejo Superior de Investigaciones Científica) بمدريد وغرناطة، ومساهمة البلديات والحكومات المحلية في طبع الأبحاث. ولهذا فإن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع هائلة جدا كما تبين ذلك الفهارس العديدة المنجزة.[12] وعلى عكس إسبانيا، تظل حصيلة هذه الدراسات بالبرتغال هزيلة كما يذهب إلى ذلك أحمد بوشرب.[13]

ولعل ضعف دراسة الأندلسيين المتأخرين بالمغرب يرجع إلى عوامل مرتبطة أولا بقلة المادة المصدرية والتوثيقية الوطنية المتعلقة بالموضوع. وثانيا بانصراف همة الباحثين إلى التركيز على القرن التاسع عشر،[14] ورغم ذلك فإن وتيرة الانفتاح على هذا الموضوع آخذة في التنامي.

1. بدايات دراسة تاريخ الأندلسيين المتأخرين

لم تعتنِ الكتابة التاريخية المغربية في النصف الأول من القرن الماضي، بموضوع الأندلسيين المتأخرين والمهجَّرين إلى المغرب بشكل مباشر، وإنما تطرقت إليه في سياق التأريخ للمدن؛ إذ لا نجد مصدرا مغربيا يتضمن عنوانا خاصا بالأندلسيين المتأخرين، بل

---

[11] يقول أنخيل بونيس إيبارا: "وهنا ينبغي إفراز إحدى النقط حتى يتسنى لنا فهم هذه الدراسات التأريخية، حيث إن المؤرخين المشتغلين بالسياسية – وقد كانوا متوافرين بكثرة في القرن المنصرم – هم الذين عنوا بذلك الأمر في بدايته، وهو ما يبرز النية المبيتة للكتّاب أنفسهم. فهم لا يدرسون حدثا تاريخيا فحسب بل يدافعون عن عدة نقط فكرية بعينها من خلال دراسة لتلك الأقلية"؛ ميگيل أنخيل بونيس إيبارا، **الموريسكيون في الفكر التاريخي**، ترجمة وسام جزر، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2005)، 100.

[12] María Jesús Rubiera Mata, *Bibliografía general de moriscos*, Biblioteca virtual Miguel de Cervantes, Alicante, 2006. www.cervantesvirtual.com/obra/bibliografia-general-de-moriscos--0/

[13] أحمد بوشرب، "الدراسات الموريسكية في البرتغال: حصيلة هزيلة"، ضمن: **الموريسكيون في المغرب**، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، لجنة التراث، مطبعة المعارف الجديدة، 2001)، 71.

[14] محمد حبيدة، **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات**، (الرباط، دار الأمان، 2015)، 57.

حتى المؤرخين المنحدرين من أعقاب هؤلاء الأندلسيين لم يخصصوا مؤلفات بعنوان صريح ومباشر يتناول الموضوع بالبحث.

لقد عالج محمد داود هذا الأمر من داخل أعماله المتعلقة بتطوان في كل من كتابه: **تاريخ تطوان**[15] وكتاب: **عائلات تطوان**؛[16] وشكلت لديه الوثائق العدلية إحدى المصادر الرئيسة لكتابة تواريخ العائلات الأندلسية المهجرة وغيرها. كما نجد أبا عبد الله محمد بوجندار يؤرخ في كتابه: **مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح** للقصبة، ولاستقرار الأندلسيين بها والدور الذي قاموا به مع ذكره لأسماء أبرز بيوتات المدينة،[17] ومحمدا بن عبد السلام السايح يتناول قضية الأندلسيين المستقرين بالرباط رادّا على الانتقادات التي طالتهم، عبر تأليف كتاب في تاريخ مدينة الرباط عنونه بـ: **الغصن المهصور في مدينة المنصور**،[18] ومحمدا الدكالي الرباطي يترجم في كتابه: **الإتحاف الوجيز: تاريخ العدوتين** لعدد من الأندلسيين المتأخرين.[19]

والحاصل أن هذه المؤلفات الثلاثة الآخيرة إن كانت توحي من خلال عنوانيها بأن الأمر يتعلق بمدينة الرباط، أو الرباط وسلا؛ أي بمدونات في التاريخ البلداني، فقضيتها تتجلى في إبراز مكانة الجالية الأندلسية التي استقرت بهذه المدينة والأعمال التي قامت بها، وإعادة الاعتبار لها لما تعرضت إليه من انتقادات في الماضي والحاضر. وعلى هذا الأساس تكون الكتابة التاريخية المغربية الأولى المتعلقة بالموضوع جاءت في سياقات التاريخ البلداني لمدينتين (تطوان والرباط) استقبلتا النصيب الأوفر من المهجرين. إلا أن هذه المؤلفات لا يمكن اعتبارها دراسات بالمعنى الحديث، لأنها تقف في المنزلة بين المنزلتين؛ بين الكتابات التقليدية والدراسات الحديثة.

لقد كانت فاتحة دراسات الأندلسيين المتأخرين صادرة عن منطلق عاطفي وجداني مثله كل من محمد قشتليو صاحب **الموريسكيون في الأندلس وخارجها** باعتباره من أعقاب الأندلسيين المطرودين، والذي حاول أن يبرز من خلال كتابه انتماءه إلى الدولة الإسبانية، وكونه لا يختلف عن غيره من الإسبان المعاصرين، والثاني لمحمد المنتصر الكتاني في كتابه: **انبعاث الإسلام في الأندلس** الذي يسعى إلى تأصيل الإسلام في إسبانيا

---

[15] محمد داود، **تاريخ تطوان**، في 12 جزء، مراجعة وتصحيح حسناء داود، (تطوان: منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، 2013).

[16] محمد داود، **عائلات تطوان**، في ثلاثة أجزاء، مراجعة وتحقيق وإضافات، حسناء محمد داود، (تطوان: منشورات جمعية تطاون أسمير ومؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، 2016).

[17] محمد بوجندار، **مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح**، تقديم عبد العزيز الخمليشي، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012).

[18] محمد بن عبد السلام السايح، **الغصن المهصور في مدينة المنصور: تاريخ مدينة الرباط**، محمد بن عبد السلام السايح، عبد القادر سعود، (الرباط: منشورات وزارة الثقافة، 2012)، 53-56.

[19] محمد بن علي الدكالي، **الإتحاف الوجيز في تاريخ العدوتين**، تحقيق مصطفى بوشعراء، (سلا: منشورات الخزانة الصبيحية، 1996).

الكاثوليكية في ظل وجود إسبان حافظ أجدادهم على الإسلام رغم شراسة محاكم التفتيش وما ارتبط بها من اضطهاد وملاحقة ومصادرة وتنكيل وتعذيب، وإسبان تحولوا إلى الإسلام في الراهن؛ لقد أوصل الحاضر بالماضي بعد الفصل الذي سعت إلى تحقيقه الدولة الإسبانية المركزية في نهاية القرن الخامس عشر وحليفتها الكنيسة الكاثوليكية. إلا أن هاتين الدراستين لم تُكتب لهما الاستمرارية، لعدم ارتباطهما بمؤسسات علمية أكاديمية وجامعية، وإنما ظلتا أسيرتي خطاب فردي مفعم بعاطفة الانتماء الإثني إلى أرض "الفردوس المفقود" كما هو حال محمد قشتيليو،[20] أو مفعم بعاطفة الانتماء الديني للأندلس كما هو شأن محمد المنتصر الكتاني.[21]

وتتجلى في نظرنا نقطة البداية الفعلية الأكاديمية للدراسات المتعلقة بالأندلسيين المتأخرين بالمغرب في العمل الذي قام به محمد رزوق، في إطار أطروحة لنيل الدكتوراه سنة 1987 بعنوان: **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17**، وللأسف لم يُكتب لهذا العمل الاستمرارية على مستوى الإشكاليات المطروحة بقدر ما شكل منطلقا لدراسات لاحقة تولى أمر إنجازها كل من الحسين بوزينب الذي أصدر كتابا بعنوان: **الموريسكيون وقصبة الرباط**.[22] هذا في الوقت الذي انتبه فيه محمد رزوق إلى أهمية النصوص المصدرية في إنجاز دراسته هاته فقام بتحقيق كتاب: **ناصر الدين على القوم الكافرين** لأحمد الحجري الذي زار إسبانيا وغيرها من الدول الأوربية بين سنتيْ 1611-1613.[23]

---

[20] جاء في مقدمة هذا الكتاب: "إن الحافز إلى العناية بهذا الموضوع وتحضير بحث فيه، هو أنه عندما كنت طالبا ومدرسا مساعدا في نفس الوقت للغة العربية بكلية الفلسفة والآداب بجامعة مدريد، كان رفقائي الطلبة الإسبان يمطرونني بكثير من الأسئلة ويستفهمونني عن سبب حملي للقب إسباني محض وأنا مغربي، لغتي العربية وديني الإسلام، فكنت أجيبهم بأن أصلي من هذا البلد الذي أنتم منه وأجدادي هاجروا منه إلى المغرب في أيام المحن والاضطهاد على يد أجدادكم الذين منعوهم من العيش بين ظهرانهم بعقيدتهم الإسلامية فخيروهم بين الخروج من وطنهم أو التنصر، فاختاروا الأولى وغادروا ديارهم"؛ محمد قشتيليو، **الموريسكيون في الأندلس وخارجها**، سلسلة المعرفة الأندلسية رقم 1، (الرباط: منشورات مركز الأندلس وحوار الحضارات، 2008)، 15.

[21] يقول المؤلف: " "انبعاث الإسلام في الأندلس" ! الله أكبر! الله أكبر! نعم ذلك ما حدث في الأندلس بالفعل، بعد موت الديكتاتور الإسباني الجنيرال، الصليبي الصميم، وإعلان إسبانيا دولة ملكية دستورية لا مركزية، اعترفت بالقوميات المختلفة، ومن بينها القومية الأندلسية، واعترفت بالدين الإسلامي، فأعلن بعض الأندلسيين عن إسلامهم، وأسسوا المساجد والجمعيات والمراكز الإسلامية، وأعلنوا الآذان لصلاة الجماعة والجمعة، واحتفلوا بالأعياد الإسلامية، وعقدوا الندوات والمؤتمرات الإسلامية بمشاركة مسلمين غير أندلسيين"؛ علي المنتصر الكتاني، **انبعاث الإسلام في الأندلس**، (بيروت: دار الكتب العلمية 2005)، 5.

[22] الحسين بوزينب، **الموريسكيون وقصبة الرباط: وثائق تكشف جوانب تاريخية مجهولة**، (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2011).

[23]- لقد أعيد تحقيق هذا الكتاب، انظر: أحمد بن قاسم الحجري، **كتاب ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق وتقديم وترجمة شورد فان كننزفلد وقاسم السامرائي وخيرارد فيخر، منشورات المجلس الأعلى العلمي والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، 1997. وهي النسخة التي قام بترجمة مقدمتها من الإنجليزية إلى العربية ووضع فهارسها جعفر ابن الحاج السلمي بمراجعة سلوى الوزاني، (تطوان: ضمن منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، 2019)؛ أحمد الحجري (أفوقاي)، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق حسام الدين شاشية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2015).

2. مواضيع الدراسة والبحث

تتبع مصطفى عديلة الدراسات المغربية المنجزة في هذا الموضوع منذ خمسينيات القرن الماضي إلى العقد الثاني من الألفية الثالثة، في سياق مقال له صدر سنة 2015 باللغة الإسبانية، بعنوان: **الأندلسيون الموريسكيون في البحث التاريخي المغربي**، اهتم فيه بجرد الندوات، والكتب، والمقالات التي أنجزت في الموضوع،[24] مصنفا إياها في عشرين خانة يمكن حصرها في المواضيع الآتية:[25]

- طرد الأندلسيين المتأخرين من إسبانيا؛
- الاستقرار بتطوان وغيرها من المدن المغربية: فاس والرباط، وشفشاون.
- الاستقرار بالبوادي: الريف وجبالة؛
- التراث الأندلسي: اللغوي والموسيقي؛
- أدوار الأندلسيين المتأخرين بالمغرب في المجال العسكري والديبلوماسي، والقرصنة، والكتابة والترجمة والأدب؛
- الأندلسيون المتأخرون والمسألة الدينية والهوية الثقافية.

3. تنظيم ندوات وإصدار أعمالها

أكاديمية المملكة المغربية

- إصدار العدد 15 من **مجلة الأكاديمية** بملف خاص تحت عنوان: "الموريسكيون في المغرب"، سنة 1998.
- ندوة "الموريسكيون في المغرب"، شفشاون، شتنبر 2000.

كليات الآداب

- 40 سنة على طرد الموريسكيين 1609ـ2009، تنظيم كلية الآداب بفاس، دجنبر 2009، (لم تنشر).
- "1609-2009: ذكرى مرور 400 سنة على طرد الأندلسيين من إسباني" تنسيق عبد العزيز سعود، عدد خاص من مجلة **سيميائيات**: المجلة المتوسطية للأشكال الحضارية، ع. 3-4، (شوال 1430 محرم 1431/أكتوبر 2009-يناير 2010).

---

[24] Mustapha Adila y otros, *Los andalusíes-moriscos en la investigación histórica marroquí, en Los moriscos-andalusíes en Marruecos*: *Estado de la cuestión*, Coord. Mustapha adila, (Tetuán: Publicaciones de la Asociación Marroquí de Estudios Andalusíes, 2015), 275-286.

[25] Ibid, 279-280.

- الموريسكيون: "ذاكرة متوسطية مشتركة"، تنظيم كلية الآداب بالرباط، مارس 2010، (لم تنشر).
- ندوة تكريم الأستاذ مصطفى عديلة: "طرد الموريسكيين من إسبانيا بين البحث التاريخي وحوار الحضارات"، تنظيم كلية الآداب بتطوان، نونبر 2011، (لم تنشر).

الإيسيسكو وجمعية الدعوة الإسلامية بشفشاون، والمجلس المحلي لغرناطة

- ندوة "الوجود الإسلامي بإسبانيا"، شفشاون، سنة 2009، (لم تنشر).

الجمعية المغربية للثقافة الأندلسية

- "إشكالات البحث في الثقافة الأندلسية: الإكراهات والرهانات"، شفشاون 2014، (لم تنشر).
- محاضرة: إشكالية تحديد الهوية الموريسيكية لمحمد القاضي، شفشاون 2015، (لم تنشر).

الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، نظمت ثلاث ندوات دولية

- "الأندلسيون في المغرب: الحالة الراهنة للبحث"؛
- "المدجنون والموريسكيون في المصادر النصية والوثائقية: ذاكرتهم التاريخية في الوقت الراهن"؛
- ثورة الأندلسيين المتأخرين بجبال البشرّات جنوبي غرناطة: من البواعث إلى العواقب، (لم تنشر بعد).

مؤسسة ذاكرة الأندلسيين

- "الموريسكيون .. أربعة قرون بعد التهجير"؛
- "القضية الموريسكية والقانون"؛
- تجليات الرافد الأندلسي في الحضارة المغربية: ندوة تكريم محمد بن شريفة؛
- "الموريسكيون" مع تكريم المرحوم محمد قشتيليو، (لم تنشر)؛
- "قيم البناء الحضاري الأندلسي: الأسر الأندلسية الشفشاونية"، (لم تنشر بعد).

مؤسسة الإدريسي المغربية الإسبانية للبحث التاريخي والأثري والمعماري

- "أعقاب الأندلسيين المنصرين والمهجرين في المغرب وإسبانيا والبرتغال"؛

- "الإسلام القريب منا: 13 قرنا من مولد الأندلس"، (إلا أن ما أُنجز في هذا الكتاب عن الأندلسيين المتأخرين كان من قِبل الإسبان).

مركز الدراسات الهسبانية-البرتغالية

- "الموريسكيون وإرثهم في هذه الضفة والضفاف الأخرى"، (بالإسبانية).[26]

4. أعمال الترجمة

سعى بعض الدارسين، بغية تعزيز المكتبة المغربية بالمادة المصدرية والمرجعية، إلى ترجمة النصوص التاريخية المؤرِّخة للموضوع ووقائعه، كما اتجه البعض إلى ترجمة الوثائق التي تحتفظ بها الأرشيفات الإسبانية، فظهرت في السنوات الأخيرة أعمال اهتمت بإعادة ترجمة بعض المدونات التي تُعنى بتاريخ الأندلسيين المتأخرين، كانت قد تُرجمت من قبل في إطار المشروع القومي للترجمة بمصر، لما يعتور هذه الأخيرة من هنات في فهم النص الأصلي ورسم الأسماء الأعجمية بالعربية (الأنتربونيمية) فضلا عن عدم الدقة في كتابة أسماء الأماكن (الطوبونيمية) بالعربية، وفي هذا السياق ظهر الجزء الأول من كتابين:

1. **ثورة وعقاب موريسكيي مملكة غرناطة**، لصاحبه لويس ديل المرمول كربخال (Luis del Mármol Carvajal)، اهتم بإعادة ترجمته جعفر ابن الحاج السلمي بعنوان: **ثورة وعقاب أندلسيي مملكة غرناطة**.
2. **الحروب الأهلية في غرناطة**، لخنيس بريث دي هيتا (Ginés Pérez de Hita)، اهتم بإعادة ترجمته عبد العزيز السعود.

ويشكل الكتابان، إلى جانب: **حرب غرناطة** لصاحبه دييگو أورثدو دي مندوصة (Diego Hurtado de Mendoza) الذي كان أيضا في حاجة إلى ترجمة رصينة، المصادرَ الأساسية لوضعية الأندلسيين المنصرين خاصة في ما يتعلق بالثورة الكبرى بجبال اَلْبُشَرّاتِ. وحاولت هذه الترجمة الجديدة تجاوز الارتباك الذي ساد نسختها السابقة التي أنجزها المركز القومي للترجمة، وتصويب الهنات التي طبعت رسم بعض الكلمات حين نقلها من الإسبانية إلى العربية دون الرجوع إلى أصولها العربية أو إلى الصيغة المعتمدة في المصادر العربية.

---

[26] Fatiha Benlabbah y Achouak Chalkha (Coord.), *Los moriscos y su legado desde ésta y otras laderas*, (Casablanca, Rabat: ed. Instituto de estudios Hispano-lusos y Facultad de letras y ciencias humanas Ben Msik, 2011).

وصدرت بقلم جعفر ابن الحاج السلمي ترجمة لكتاب: **عظائم مدينة بِلِّش وَجَلائل أمور أهلها**، لخواكين بَثكيص رِنخيفو (Juan Vázquez Rengifo)،[27] بمراجعة زكرياء شارية. ويعتبر من كتب التاريخ البلداني، ويستعرض تاريخ مدينة بلش الأندلسية إلى عام 1614، حيث كان المؤلف يكتب مع الحرص على تتبع تاريخها الأندلسي بقدر مستطاعه. ولما كان المؤلف مؤرخا مقاتلا، فقد خاض غمرات حرب البشرات، ودوّن أخبار قطاع بلش وما حولها، ورد على مرمول كربخال بعض ما كتب وصححه. ولما كانت بلش ثغرا بحريا، فقد دوَّن بعض أخبار الغارات البحرية العثمانية والمغربية على ساحلها. ويُعَدُّ في جميع الأحوال مصدرا لا غنى عنه لكتابة تاريخ الأندلسيين المتأخرين وغرب البحر الأبيض المتوسط، ويعطينا تفاصيل وأخبارا كثيرة قد لا نجدها في مصادرنا العربية.[28]

وقبل ذلك كان عبد العزيز السعود قام بترجمة كتاب: **تاريخ ثورة الموريسكيين وطردهم من إسبانيا وعواقبه على سائر أقاليم المملكة**، لخوسي مونيوث إي گفيريا (José Muñoz y Gaviria)، كان قد صدر سنة 1906.[29] وإلى جانب ذلك، اضطلعت كنزة الغالي بترجمة كتاب: **الموريسكيون الإسبان ووقائع طردهم** لصاحبه باسكوال بورونات إي برّاتشينا (Pascual Boronat y Barrachina)،[30] وتولى إدريس الجبروني ومحمد القاضي الاضطلاع بمهمة ترجمة الكتاب الذي ألفه گييرمو گُثالبس بوستو (Guillermo Gozálbes Busto) بعنوان: **الموريسكيون بالمغرب**.[31] وصدرت منذ سنوات ترجمة ثانية أنجزها محمد بنياية لكتاب **تاريخ الموركسيين: حياة ومأساة أقلية**، لأنطونيو دومنغيث إبورتيث وبيرنارد فانسون، ويعتبر من أهم الدراسات التي أنجزت في الموضوع، لتجاوز نقائص الترجمة السابقة لصاحبها عبد العال صالح.[32] كما أنجز رشيد

[27] Juan Vázquez Rengifo, *Grandezas de la ciudad de Vélez y hechos notables de sus naturales*. Edición, introducción y notas por Joaquín Novella Román y Ángel Pérez Pascual, Pub. Ayuntamiento de Vélez-Málaga. Vélez-Málaga, 1998.

[28] معلومات مدّنا بها مشكورا الأستاذ والباحث جعفر ابن الحاج السلمي.

[29] خوسي مونيوث إي گفيريا، **تاريخ ثورة الموريكسيين وطردهم من إسبانيا وعواقبه على سائر أقاليم المملكة**، ترجمة عبد العزيز السعود، (طنجة: منشورات ليتوگراف، 2010).

[30] باسكوال بورونات إي براتشينا، **الموريسكيون الإسبان ووقائع طردهم لكاتبه الأسقف دون باسكوال بورونات إي برّاتشينا (بلنسية 1901م)**، ج. 1، ترجمة كنزة الغالي، (بيروت: مركز العمودي لترجمة ونشر التراث المخطوط، دار الكتب العلمية، 2012).

[31] گييرمو گوثالبيس بوسطو، **الموريسكيون في المغرب**، ترجمة إدريس الجبروني ومحمد القاضي، (طنجة: منشورات ليتوگراف، 2018).

[32] أنطونيو دومنغيث إبورتيث وبيرنارد فانسون، **تاريخ الموركسيين: حياة ومأساة أقلية**، ترجمة محمد بنياية، مراجعة زينب بنياية، (أبو ظبي: منشورات هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013).

العفاقي ترجمة لفقرات من التقييد الذي ألفه الفقيه محمد برهون تتناول الأندلسيين المتأخرين، كان قد نشرها محمد ابن عزوز حكيم بالإسبانية.[33]

وفي الاتجاه المعاكس، أُنجزت ترجمات من العربية إلى اللغات الأجنبية؛ ففيما يخص المصادر، قام عادل برادة بترجمة نص: **ناصر الدين على القوم الكافرين** إلى اللغة الإسبانية.[34] وفيما يخص الدراسات، أشرف منير بن يوسف على فريق لترجمة كتاب محمد رزوق سالف الذكر: **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17** إلى اللغة الإنجليزية،[35] وتتجلى أهمية هذا العمل في إبلاغ وجهة النظر المغربية في موضوع الأندلسيين المتأخرين إلى الباحثين الأجانب المتخصصين وجميع المهتمين به.

ترجمة الوثائق الأرشيفية ودراستها

ويشير المؤرخ الراحل محمد ابن عبد عزوز حكيم إلى أهمية المصادر الإسبانية والبرتغالية في دراسة تاريخ الأسر الأندلسية (الموريسكية) بالمغرب، خاصة بتطوان. وفي هذا المنحى، ينبه إلى محدودية ما ورد في المصادر المغربية من قبيل كتاب: **نزهة الإخوان** للسكيرج، و**عمدة الراوين** للرهوني، و**تاريخ تطوان** لداود، لإماطة اللثام عن تلك الأسر والتعريف بها، منوها بأهمية ما تزخر به الأرشيفات الإسبانية والبرتغالية التي مكنته من القيام بدراسة لعائلة النقسيس،[36] إلا أنه اقتصر على استثمار تلك الوثائق دون ترجمتها ونشرها.

هذا في الوقت الذي ترجم فيه الحسين بوزينب مجموعة من الوثائق الأرشيفية الإسبانية الخاصة بالأندلسيين المتأخرين في كتابه السابق الذكر الموسوم بـ: **الموريسكيون وقصبة الرباط**. وفي السياق نفسه، نشر محمد بن عبد المومن عملا بعنوان: **وثيقة إسبانية حول تحرير أسرى من قصبة سلا سنة 1632**،[37] وهي من الأرشيف الوطني التاريخي الإسباني، وستصدر له قريبا ترجمة لكتاب: **موريسكيو الهورناتشوس**

---

[33] رشيد العفاقي، **حكاية المفاتيح الأندلسية: أبحاث في تاريخ الأندلس (نصوص جديدة)**، (طنجة: منشورات سليكي إخوان، 2019)، 141ـ150.

[34] Ahmad Al- Hayari, *El periplo de al-Hayari, un intelectual en la controversia religiosa del siglo XVII* (*Kitab Nasir ad-din ʻala al-qawm al-kafirin*), trad. Adil Barrada y Celia Téllez Martínez, (Madrid: Diwan Mayrit Edición, 2018).

[35] Mohamed Razouk, *The Andalusians and their Migrations to Morocco During the 16th and 17th Centuries*, trans. And ed. by Aron and Babel under supervision of Mounir Benyoussef, (Casablanca: 2018).

[36] محمد ابن عزوز حكيم، "أولاد النقسيس، الأسرة الأندلسية التي حكمت تطاون حوالي قرن (من خلال وثائق إسبانية معاصرة للأحداث)"، ضمن كتاب: **الموريسكيون في المغرب**، 93ـ106. ومن جهتها، واصلت نُضار الأندلسي الاشتغال على هذه العائلة بحكم المكانة الاجتماعية والدور السياسي الذي اضطلعت به، انظر: "الحياة الاجتماعية لآل النقسيس كأسرة حاكمة لمدينة تطوان في القرن 16-17م"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان**، سلسلة أعمال الندوات، ع. 15-16، 2009، 64-86.

[37] محمد عبد المومن، "وثيقة أندلسية حول تحرير أسرى من قصبة سلا سنة 1632"، **مجلة أسطور**، ع. 9، يناير (2019): 215-227.

المصلوبون وعلى رؤوسهم تيجان الشوك، لمؤلفه فيرمين مايورگا (Fermín Mayorga)، ويتضمن مجموعة من الوثائق المتعلقة بالأندلسيين الهورناتشيين ومعاناتهم من محاكم التفتيش واستقرارهم بالمغرب مرفقة ببعض التعاليق البسيطة. كما قام بترجمة وثائق من مجموعة من الأرشيفات الإسبانية في إطار عمل سيصدر قريبا مشترك مع محمد رضى بودشار بعنوان: **الأندلسيون الهورناتشيون من المراقبة إلى العقاب: دراسة وترجمة لوثائق من الأرشيف الإسباني.**

وغير بعيد عن هذا، اعتمد عبد العزيز السعود في مقال له عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأندلسيين المطرودين ممن استقروا بتطوان على بعض الوثائق المستمدة من الأرشيف التاريخي والخزانة الوطنية بمدريد.[38] ومن جانبه استثمر محمد عبد الواحد العسري محفوظات الخزانة الوطنية الإسبانية للكشف عن الدور السلبي الذي اضطلع به ألونسو ديل كاستيو (Alonso del Castillo) في هزيمة الأندلسيين في جبال البشرّات خلال الثورة الكبرى (1568ـ1570) بعنوان: **مساهمة الموريسكي الغرناطي ألونسو ديل كستيو في القضاء على ثورة الأندلسيين المتأخرين بالبشرات.**[39]

أما رشيد العفاقي، فقد اعتمد، في سياق اهتمامه بتاريخ طنجة، على وثائق من الأرشيف الإسباني المعروف بالأرشيف العام لِسيمنكاس (El archivo general de Simancas)، للكشف عن هجرات الأندلسيين المنصرين إلى هاته المدينة في دراسته المعنونة بـ: **هجرات الموريسكيين إلى طنجة في القرنين 16م و17م.**[40] وهذا يدل على أهمية اعتماد الأرشيفات الأجنبية، خاصة الإسبانية لملء الفراغات الموجودة في الكتابة التاريخية المغربية ليس فقط فيما يخص تاريخ الأندلسيين المهجرين، وإنما فيما يتعلق بتاريخ البلاد عامة. وللمؤلف دراسة لمرثية زجلية كانت متداولة على ألسنة أهل غرناطة في القرن 16م؛ والجدير بالذكر أن هذه المرثية ذات المضمون العربي كتبت بالحرف القشتالي، على عكس الأعجمية (Aljamiado) التي كانت باللسان القشتالي والحرف العربي.

---

[38] عبد العزيز السعود، "أحداث سياسية ومظاهر سوسيو اقتصادية للفئة الموريسكية في تطاون القرن السابع عشر"، ضمن أعمال الندوة الدولية: **الأندلسيون الموريسكيون في المغرب: الحالة الراهنة للبحث**، تنسيق مصطفى عديلة، (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، مطبعة الخليج العربي، الطبعة الأولى، 2015)، 71ـ 83.

[39] بحث سيصدر بتسنيق محمد رضى بودشار، ضمن أعمال ندوة: **ثورة الأندلسيين بالبشرات جنوبي غرناطة: من البواعث إلى العواقب**، التي انعقدت بالدار البيضاء، 7ـ8 فبراير 2019.

[40] رشيد العفاقي، "هجرات الموريسكيين إلى طنجة في القرنين 16م و17م"، ضمن **أعمال ندوة: أعقاب الأندلسيين المُهَجَّرين والمنصرين في المغرب وإسبانيا والبرتغال**، انعقدت بطنجة أيام 4-10، سنة 2014.

5. الأندلسيون المتأخرون في إسبانيا

ركزت الدراسات المغربية، كغيرها من الدراسات التي اهتمت بموضوع الأندلسيين المتأخرين، على واقع الأندلسيين بعد سقوط غرناطة، وتحولهم من وضعية قانونية عرفوا خلالها بالمدجنين إلى الوضعية الجديدة التي آلوا إليها بعد تنصل الملكين الكاثوليكيين من بنود معاهدة تسليم غرناطة، والعمل على تنصيرهم أولا بالحجة والإقناع من قبل الفراي فرْنندو دي طلبيرة (Fernando de Talavera)، وثانيا بالعنف والترهيب بعد فشل الخطة الأولى من قبل الكردينال فرنثيسكو خمنيث دي ثيسنروس (Francisco Jiménez de Cisneros)، والمس بحقوقهم الثقافية في العهد الإمبراطوري إلى غاية صدور قرار الطرد؛ وهي أمور أضحت معروفة ومتداولة بين الباحثين، وباتت تدخل في باب العموميات، ولا تضيف جديدا إلى البحث العلمي إلا من قبيل التعريف بالأمر.

وتفتقر الخزانة المغربية إلى دراسات تتعلق بالأندلسيين المتأخرين، ولا نجد إلا البعض منها معدودا على رؤوس الأصابع، نظرا لقلة المتخصصين. وقد تركز الاهتمام على الأندلسيين المطرودين أو المهجرين، في حين لم يحصل الاهتمام بالموريسكيين الذين ظلوا بإسبانيا[41]، باستثناء دراسات قليلة في مقدمتها ورقة عبد الواحد أكمير بعنوان: "الموريسكيون الذين لم يطردوا وأزمة الهوية"،[42] ودراسة محمد عبد الواحد العسري عن الكتب الرصاصية،[43] ومقال بالإسبانية لأحمد بن رمضان بعنوان: "**وجهان لوجود المسلمين في إسبانيا خلال القرنين 16 و 17**" [44] التي أبرز فيها أثر هؤلاء على المغرب انطلاقا من المؤهلات التي كانت لهم قبل الطرد. في حين توجهت فريدة بن عزوز إلى دراسة الأدب الموريسكي، منتقدة فكرة انطفاء شعلة الأدب الأندلسي بعد سقوط غرناطة، مبرزة استمراريته بخصوصية جديدة عبرت عن المأساة ومواجهة التنصير بالحفاظ على مقومات الهوية العربية الإسلامية،[45] مع الإحالة على ضخامة النصوص

[41] Enrique Soria Mesa, *Los últimos moriscos*: *Pervivencias de la población de origen islámico en el Reino de Granada* (*Siglos XVII-XVIII*), (Valencia: Biblioteca de Estudios Moriscos, pub. Universitat de València), 2014.

[42] عبد الواحد أكمير، الموركسيون الذين لم يطردوا وأزمة الهوية، في **الموركسيون أربعة قرون بعد التهجير**، تنسيق رحمة الحضري، (الرباط: منشورات مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارت، 2015)، 61-69.

[43] Mouhammed Abdellouahed El Asri, *Los libros plúmbeos*: *un enigmático intento de diálogo religioso entre los moriscos y los cristianos de España en los siglos XVI y XVII*, en A 1300 años de la conquista de al-Ándalus (711-2011): Historia, Cultura y Legado del Islam en la península ibérica, ed. Diego Melo Carrasco y Francisco Vidal Castro, 2012 Centro Mohammed VI para el Diálogo de Civilizaciones, Coquimbo – Chile, 2012, 555-561.

[44] Ahmed Benremdane, *Cara y cruz de los musulmanes de la España de los siglos XVI y XVII*, en Los moriscos-andalusíes en Marruecos, op. cit., 151-159.

[45] Farida Benazouz, *La literatura morisca como puente entre Occidente y Oriente*, en *El dialogo de las culturas cristiana y musulmana en marco de la alianza de civilizaciones*, Historia y Actualidad, Universidad Internacional Menéndez Pelayo, 2012, p. 542.

الأدبية الموريسكية كما يثبت ذلك الكشّاف الذي أعده ألفرو غلميس فونتيس (Alvaro Galmés Fuentes).[46] وهذا ما جعلها تقف على أهمية حضور النبي محمد صلى الله عليه وسلم في هذه الآداب.[47] وفي نظرنا، يجد هذا الأمر تفسيره في أن الخلاف مع المسيحية لم يكن بخصوص الإله، وإنما حول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي اعتبره المسيحيون نبيا زائفا انحرف عن الديانة الحقيقية التي هي المسيحية، ولهذا اعتنى الأندلسيون المنصَّرون بقصائد المديح النبوي باعتبار ذلك من أبرز مظاهر الحفاظ على مقومات الهوية.

وفي ظل الانتباه إلى بقاء أندلسيين بعد عملية الطرد الكبير، تم اعتماد النصوص الرحلية للسفراء المغاربة في إسبانيا خلال العصر الحديث، لرصد أخبار هؤلاء المتبقين وطبيعة حيواتهم منذ نهاية القرن السابع عشر. وهكذا نلفي دراسة عامة شملت مجموع تلك النصوص الرحلية لجعفر ابن الحاج السلمي: **التواصل بين الأندلسيين المتبقين في الأندلس بعد الترحيل الرسمي لعام 1017 هـ - 1609 وبين عدوة المغرب الأقصى**، ودراسة ركزت على نص رحلي بعينه لمحمد رضى بودشار بعنوان: **الأندلسيون الموريسكيون من خلال رحلة الغساني**، كما سجل هذا الأخير أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ بإشراف امحمد بن عبود في موضوع: **الأندلسيون الموريسكيون من خلال الرحلات الأوربية إلى إسبانيا**.

ولعل أبرز دراسة أُنجزت في المغرب في هذا الصدد الأطروحة التي أعدها هشام تائب بعنوان: **الأقلية الموريسكية إسبانيا في القرن 17م**، وخلص فيها إلى انقسام الأندلسيين المتأخرين المتخلفين عن الهجرة والمنفلتين من الطرد إلى قسمين: الذين يمتلكون تصاريح رسمية حصنتهم من المساءلة والمتابعة القانونية ممن توفرت فيهم مجموعة من الشروط، وقسم آخر تنعدم فيه تلك الشروط ممن لجأ إلى التواري والتخفي والتنقل المستمر حتى لا ينكشف أمره. وقد استنتج الباحث تراجعا كبيرا في المتابعات القضائية لهم في هذا القرن نظرا لتحولات كانت تعرفها الدولة الإسبانية وتوجّه أنظارها نحو الخارج. أما هم، فقد عملوا من الناحية الاجتماعية على المصاهرة فيما بينهم للحفاظ على نسلهم داخل المجتمع الإسباني، في حين راهن البعض على الاقتران بالمسيحيين من أجل البقاء وتجنب الطرد أو لتحسين ظروف العيش. وقد لاحظ أنهم ينقسمون إلى فئتين: البسطاء ممن فقدوا أراضيهم من جراء المصادرات، وغيرهم ممن

---

[46] فريدة بنعزوز، "آداب الموريسكيين: عندها اختفت أشعار الغزل والهزل"، **مجلة المعرفة**، ع. 68، الرياض، فبراير (2001): 38-41.

[47] فريدة بنعزوز، "دفاع الموريسكيين عن صحة نبوة محمد (صلعم) وتمسكهم بسيرته واعتصامهم بمحبته"، **مجلة كلية الآداب**، تطوان، ع. 16، (2011): 131-162.

تمكنوا من تكوين ثروات وتقلد مناصب في أجهزة الدولة. هذا في الوقت الذي راهن فيه البعض على التقرب من الكنيسية والالتزام بممارسة الشعائر الدينية. في حين، يشير فيه إلى أن هناك من ظل متشبثا بالإسلام رغم مخاطر التهديد بالسجن والتعذيب، والتزام الشعائر الإسلامية رغم ضعف التأطير الديني وتوجيه الفقهاء.[48]

6. استقرار الأندلسيين المتأخرين بالمغرب

يعد استقرار الأندلسيين المهجرين بالمغرب، والدور الذي قاموا به، وتأثيرهم في البلاد إثنيا وثقافيا وغير ذلك، من القضايا التي استأثرت باهتمام الباحثين؛ فبعض تلك الدراسات والأعمال توضح هذا الاستقرار والتأثير في جميع تفاصيله، مثل كتاب محمد رزوق المذكور أعلاه والذي تناول الموضوع بشكل عام من الناحية الجغرافية يشمل بلاد المغرب بكاملها، وعلى المنوال نفسه سار كتاب: **التأثير الموريسكي في المغرب**.[49] في حين يقدم لنا الكتاب الجماعي الصادر بعنوان: **تطوان: الحاضرة الأندلسية المغربية**،[50] صورةً عن الوجود الأندلسيين المهجرين وتأثيرهم في مدينة تطوان التي تختلف عن غيرها من المدن المغربية في هذا الشأن؛ ففي الوقت الذي استقرت فيه تلك المهاجِرة في أحياء مخصوصة من المدن المغربية، كانت تطوان مدينة أندلسية في كليتها (المقصود المدينة العتيقة السابقة على المرحلة الاستعمارية)؛ وجاء في هذا الكتاب: "كان للمهاجرين الموريسكيين في بداية القرن السابع عشر دور كبير في توسع تطوان وفي الأهمية التي أصبحت تكتسيها. وابتداء من 1609، وهو التاريخ الذي اتخذ فيه قرار الطرد، وصلت إلى المدينة كبات جديدة من اللاجئين. وكان هؤلاء القادمون الجدد في الحقيقة يختلفون كثيرا عن سابقيهم. فهم لم يأتوا من الأندلس فحسب، بل من جميع أرجاء إسبانيا، وخاصة من قشتالة وأرغون".[51]

ومن أبرز المواضيع التي عالجتها مثل هذه الدراسات: العائلات، والاستقرار في قرى شمال المغرب، ثم التأثير الموسيقي:

أ. العائلات:

عمل محمد ابن عزوز حكيم على مراجعة الصورة النمطية التي صيغت عن الاستقبال السلبي للأندلسيين بالمغرب بكونهم تبوؤوا مناصب عليا في الدولة المغربية،

---

[48] هشام تائب، **الأقلية الموريسكية في إسبانيا خلال القرن 17م**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب المحمدية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2018-2019، 215-216.

[49] أحمد الكامون وهشام السقلي، **التأثير الموريسكي في المغرب**، ط1، (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2010).

[50] جان لوي مييج وآخرون، **تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية**، ترجمة مصطفى غطيس، (تطوان: منشورات جمعية تطاون أسمير، 2002).

[51] **نفسه**، 20.

بل كانوا يتدخلون في النزاعات القائمة بين المغاربة، ويتعلق الأمر بالذين استقروا بجنوب المغرب. أما من استقروا في شمال المغرب، فيرى أنهم لم يتعرضوا للمحن، وأن الكثيرين منهم يحملون أسماء عائلية إسبانية بما في ذلك من هم بالبوادي؛ حيث استقرت بقبلية غمارة 385 عائلة تحمل لقبا إسبانيا.[52] وهذا يكشف عن قوة حضور هذا العنصر البشري في بادية شمال المغرب بعد أن ظل الاعتقاد باقتصار حضوره على المدن، ومن ذلك ما يورد محمد داود بخصوص عائلة ابن الأحمر التي تنحدر من قبيلة بني يدر قائلا: "ولا يُعرف لعائلة ابن الأحمر بتطوان أي اتصال ببني الأحمر الأندلسيين ملوك غرناطة"،[53] رغم أنه في القبيلة نفسها يوجد لقب الأندلسي ويكتبونه هكذا بواو زائدة: "الأندلوسي".

وركزت حسناء داود في أعمالها وأبحاثها على الإرث الذي خلفه والدها المرحوم محمد داود، والظاهر أنها لم تكتب في الموضوع بطريقة مباشرة، وإنما ضمّنته في مختلف كتاباتها، دون أن تركز عليه دون غيره، كمساهمتها عن **العائلات التطوانية من أصل أندلسي**.[54]

هذا في الوقت الذي صدرت فيه أربعة مؤلفات عن العائلات الرباطية المنحدرة من أصول أندلسية:

- **عائلة في قلب التاريخ**، لمحمد برگاش؛[55]
- **ذاكرة أسرة فرج الرباطية وسيرتي الذاتية**، لإبراهيم فرج؛[56]
- **نبذة عن حياة بعض أفراد عائلة فرشادو الأندلسية الرباطية**، لإدريس فرشادو؛[57]
- **من أوليباريس إلى لوباريس: سيرة أسرة مهجرة من الأندلس إلى الرباط**، لمحمد نجيب لوباريس.[58]

والحاصل أن الدراسات عن العائلات الأندلسية قد أنجزها في الغالب بعض الأفراد المنحدرين من تلك العائلات خاصة في تطوان والرباط، هذا في الوقت الذي بدأت تخرج

[52] ابن عزوز حكيم، "أولاد النقسيس"، 95.

[53] محمد داود، **عائلات تطوان**، ج. 1، 247.

[54] Hasnae Daoud, *Las familias tetuaníes de origen andalusí*, Véase www.centerblog.net/livre/394867-3-las-familias-tetuani

[55] Mohamed Bargach, *Une Famille au cœur de l'histoire*, (Casablanca: Editions Maghrébines, Ain Sbaa, 1998).

[56] إبراهيم فرج، **ذاكرة أسرة فرج الرباطية وسيرتي الذاتية**، (الرباط: مطابع أطلس، دجنبر، 2012).

[57] إدريس فرشادو، **نبذة عن حياة بعض أفراد عائلة فرشادو الأندلسية الرباطية**، (الرباط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).

[58] محمد نجيب لوباريس، **من أوليباريس إلى لوباريس: سيرة أسرة مهجرة من الأندلس إلى الرباط**، (الرباط: مطبعة الأمنية، 2016)، 79-121.

هذه الدراسات من تلك الدوائر النَّسَبيَّة (الجنيالوجية)، إلى إثارة قضايا ومواضيع من زوايا نظر علوم اجتماعية أخرى كما هو الحال في أطروحتين في الطريق إلى المناقشة:

- **الزواج عند أندلسيي تطوان: مساهمة في الأنثربولوجيا التاريخية**، لميلودة الفريحي، بإشراف نوال متزكي وليلى بوعسرية، بوحدة العلوم الاجتماعية، لكلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء.
- **الإرث الاجتماعي الثقافي الأندلسي بتطوان من خلال المصادر الكتابية والشفهية**، لينة مدينة، إشراف كريمة حجاج وفرنثيسكو خبيير مُرِنو دياث (Francisco Javier Moreno Díaz)، بشعبة التاريخ وحدة التاريخ الاجتماعي، جامعة كسْتيا لا منتشا، إسبانيا.

ب. الأندلسيون المتأخرون بقرى شمال المغرب

لعل أبرز تحول بدأت تعرفه الدراسات المتعلقة بالأندلسيين المتأخرين بالمغرب، هو الاتجاه نحو دراسة استقرارهم بالقرى، خاصة قرى شمال المغرب؛ فمن خلال المقالات والدراسات التي أُنجزت في العقود السابقة ساد الاعتقاد، كما سلف الذكر، بأن استقرار هذه الجالية وتأثيرها بالمغرب اقتصر فقط على العالم الحضري.

وكان المرحوم محمد ابن عزوز حكيم سباقا لتناول هذا الموضوع في كتابه، أو بالأحرى في كشّافه، عن العائلات الأندلسية التي استقرت بالمغرب بما في ذلك التي وفدت خلال القرن السادس عشر تحت عنوان: **أطلس مأساة الأندلس: من سنة 1483 إلى 1609.**[59] وقد انطلق المؤلِّف فيه من مخطوط **زبدة التقاييد الجلية في أخبار الهجرة الأندلسية** للفقيه محمد بن عبد السلام برهون (ت. 1241هـ-1826م). وأكدت مجموع تلك الدراسات التي أنجزها باحثون من مناطق شمال المغرب: محمد القاضي،[60] ورشيد العفاقي،[61] وبلال الداهية الذي نشر مجموعة من المقالات في **جريدة الشمال** عن العائلات الأندلسية بحوز تطوان وقبيلتي بني حسان وبني حزمار،[62] منطلقا من النقاط التالية:

---

[59] محمد بن عزوز حكيم، **أطلس مأساة الأندلس (من 1483 إلى 1609): بمناسبة ذكرى مرور 400 سنة على طرد أخر فوج من المسلمين الأندلسيين**، (شفشاون: 2009).

[60] محمد القاضي، "الأندلسيون في غمارة والأخماس"، ضمن كتاب: **لمع من ذاكرة القصر الكبير**، جماعي، (الرباط: مطبعة الأمنية، منشورات جمعية البحث التاريخي والاجتماعي بالقصر الكبير، 2018).

[61] رشيد العفاقي، "الأندلسيون في بلاد جبالة والهبط"، ضمن كتابه سابق الذكر، **حكاية المفاتيح الأندلسية**، 247-272.

[62] بلال الداهية، "العائلات الأندلسية في قبيلة بني حسان الجبلية"، **جريدة الشمال**، ع. 804، الثلاثاء 19 شتنبر إلى 5 أكتوبر، 2015، 12.

• اعتبار شمال المغرب الأقصى بوصفه المنطقة أكثر احتضانا للمهاجرة الأندلسية في العالم الإسلامي.
• أهمية الحضور الأندلسي في بوادي الشمال الساحلية والداخلية.
• تركيز الدارسين جهودهم على دراسة الهجرات الأندلسية نحو المدن المغربية (تطوان، شفشاون فاس، الرباط سلا ...).

والحاصل أن هذه الدراسات أكدت على أن الحضور الأندلسي بشريا وثقافيا لم يقتصر على مدن شمال المغرب، وإنما تعداه إلى القرى في قبائل الأنجرة وغمارة والأخماس وبني حسان وبني يدر التي تعد بعضها أندلسية كلية.

ج. الموسيقى

خضع المغرب لتأثير أندلسي لافت للنظر في المجال الموسيقي، فحصل الاهتمام بالأشعار وجمعها، وأيضا بالمادة الموسيقية والتغييرات التي أحدثتها في الموسيقى المغربية.

وفيما يخص النصوص، يعد إصدار **كناش الحايک** لمحمد بن الحسين الحايک،[63] أهم خطوة في هذا المجال، ويتضمن هذا الكتاب أشعار نوبات وطبوع موسيقى الآلة (الأندلسية)، وواصل المهدي الشعشوع السير على هذا المنوال المتعلق بالنصوص فأصدر: **ديوان الآلة: نصوص الموسيقى الأندلسية المغربية**.[64]

وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى، أنجز عبد العزيز بن عبد الجليل مجموعة من الدراسات وفي مقدمتها: **الموسيقى المغربية الأندلسية: فنون الأداء**،[65] و**معجم مصطلحات الموسيقى الأندلسية المغربية**،[66] وكتب عباس الجراري **التأثير الموريكسي في الطرب المغربي**، مشيرا فيه إلى الأثر الكبير الذي خلفته الهجرات الأندلسية إلى المغرب في هذا المجال، فحدد ذلک في دخول أنماط موسيقية جديدة، وتطوير بعض الأنماط التقليدية.[67] وأسهم الأمين الشعشوع بدوره في إثراء النقاش حول الأصول والبنيات من خلال عمله: **الموسيقى المغربية الأندلسية الآلة: التاريخ، المفاهيم، النظرية**

---

[63] محمد بن الحسين الحايک، **كناش الحايک**، تحقيق مالک بنونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، (الرباط: منشورات أكاديمية المملكة المغربية، 1999).

[64] المهدي الشعشوع، **ديوان الآلة: نصوص الموسيقى الأندلسية المغربية**، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2009).

[65] عبد العزيز بن عبد الجليل، **الموسيقى المغربية الأندلسية: فنون الأداء**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1988).

[66] عبد العزيز بن عبد الجليل، **معجم مصطلحات الموسيقى الأندلسية المغربية**، (الرباط: منشورات معهد التعريب، 1962).

[67] عباس الجراري، "التأثير الموريسكي في الطرب المغرب"، ضمن كتاب: **المورسيكيون في المغرب**، 203-210.

الموسيقية،[68] ثم أصدر مؤخرا كتابه: **القواعد النظرية للموسيقى الأندلسية المغربية**.[69] وقد دافع أنس الفيلالي في دراسته الموسومة بـ: **المشترك الموسيقي الأندلسي والعالم المتوسطي خلال العصر الوسيط وامتداداته في الحقبة الحديثة**[70] عن اعتبار الموسيقى الأندلسية مزيجا من المؤثرات، سادت العالم المتوسطي، وأصبحت جزءا من الثقافات المحلية، وعبرت عن تجربة المأساة والحزن والألم.

7. قضايا وإشكاليات

أ. المصطلح: "أندلسي" أم "موريسكي"؟

اهتم الباحثون المغاربة بقضية المصطلح؛ هذا الأمر كان مطروحا بشكل ضمني في عمل محمد رزوق الذي استعمل مصطلح الأندلسيين في عنوان كتابه سالف الذكر: **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب في القرنين 16 و17**. ويظهر أن المؤلف، حينما يتعلق الأمر بإسبانيا يستعمل مصطلح "الموريسكيين"، وحينما يتعلق الأمر بالمغرب يستعمل مصطلح "الأندلسيين". وقد خاض في هذا الموضوع ــ الإشكال الباحث محمد القاضي مميزا بخصوصه بين مرحلتين أساسيتين: مرحلة نزوح الأندلسيين ومرحلة الموريسكيين، مستنتجا أن كل موريسكي فهو أندلسي، وليس أن كل أندلسي بموريسكي.[71]

في حين يصر بعض الباحثين على استعمال مصطلح "الأندلسيين" بدلا من "الموريسكيين" مادام أن المعنيين بالأمر يسمون أنفسهم بالأندلسيين، وأن مصطلح "الموريسكي" صادر عن طرف أجنبي (مسيحي قشتالي) من جانب، وفيه حمولة تحقيرية عنصرية من جانب آخر.[72] إضافة إلى أنهم حينما استقروا بالمغرب كانوا يوقعون عقودهم ومراسلاتهم بلقب "الأندلسي" مرفقا بلقبهم العائلي؛ بمعنى أن مصطلح "الموريسكي" لم يكن متداولا بين الأندلسيين في تسميتهم لأنفسهم، كما أن الكتابة التاريخية المغربية لم تستعمل قط هذا المصطلح، وأول إشارة وقفنا عليها وردت في

[68] الأمين الشعشوع، **الموسيقى الأندلسية المغربية الآلة: التاريخ، المفاهيم، النظرية الموسيقية**، (قرطبة: المسارة، 2011).

[69] الأمين الشعشوع، **القواعد النظرية للموسيقى الأندلسية المغربية، الآلة**، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2019).

[70] حازت هذه الدراسة على الجائزة الأولى للمؤرخين الشباب للجمعية المغربية للبحث التاريخي، خلال الأيام الوطنية 24 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، 27ـ28 أبريل 2018.

[71] محمد القاضي، "إشكالية تحديد مصطلح الأندلسي والموريسكي"، مداخلة أُلقيت بمؤسسة ذاكرة الأندلسيين بسلا سنة 2016، (قيد النشر في كتاب جماعي).

[72] تطورت التسميات التي أطلقت على الأندلسيين في مرحلة التنصير إثر سقوط غرناطة، فبعدما كان الأندلسيون المسلمون المتمتعون بحقوقهم الثقافية والمادية في ظل الممالك الإسبانية المسيحية يدعون بـ"المدجنين"، فإنه في المرحلة التالية مرت تسمياتهم بالمراحل الآتية: مسيحي جديد من أصل مسلم، مسيحي جديد موريسكي، موريسكي، انظر: مرثيديس گرثيا-أرينال، **محاكم التفتيش والموريسكيون: محاضر محكمة كوينكا**، ترجمة خالد عباس، (القاهرة: منشورات المجلس القومي للترجمة، 2004)، 49.

كتاب محمد بن عبد السلام السايح المذكور،[73] ولم يُستعمل إلا مع المرحوم محمد قشيليو، في حين يعد شكيب أرسلان أول من استعمله على المستوى العربي.[74]

ب. فتاوى الهجرة

وشكلت مسألة الهجرة من إسبانيا إلى المغرب، أو بالتعبير الذي تداولته المصادر من "دار الكفر" إلى "دار الإسلام" إحدى القضايا التي اهتم بها البحث التاريخي المغربي؛ فقد خاض فيها محمد رزوق في كتابه عن هجرات الأندلسيين، فتوصل إلى وجود موقفين فقهيين: الأول يمثله الونشريسي ومضمونه حرمة عيش المسلم تحت إمرة الحكم النصراني، والثاني يمثله جمعة الوهراني ومضمونه إباحة ممارسة الطقوس والشعائر المسيحية للمسلمين دون وجود نية للقيام بذلك، أو التلاوة سرا لكل ما يتعلق بمضامين إسلامية خلال تلك الممارسات، ليستنتج رزوق أنهما يمثلان فتويين متكاملتين غير متناقضتين كما يمكن أن يُفهم من القراءة السطحية، حيث قدم الوهراني حلولا فقهية عملية للذين لم يتمكنوا من الهجرة. واستكمالا للنقاش في الموضوع صدر لمحمد الشريف مقال بعنوان: "تساؤلات عن أصالة فتوى "أسنى المتاجر، في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر"، لأحمد الونشريسي"، عمل فيه على إرجاع هذه الفتوى الشهيرة للونشريسي إلى مصدرها الأصلي الذي هو ابن ربيع الأندلسي (719هـ/1320).[75]

الإشكال الثاني الذي تناولته الدراسات المغربية يتعلق بعملية الطرد والأندلسيين المتبقين في الديار الإسبانية؛ فالمصادر المغربية ترددت فيها معلومات عن عملية الطرد الكلي وعدم بقاء المسلمين هناك، في الوقت الذي تشير فيه الدراسات المتخصصة إلى بقاء حوالي 25 ألف شخص،[76] رغم صعوبة الوصول إلى رقم محدد؛[77] فالمدونات الرحلية المغربية (**رحلة الوزير في افتكاك الأسير** لمحمد الغساني، و**نهاية الاجتهاد في المهادنة والجهاد** لمحمد بن المهدي الغزال، و**الإكسير في فكاك الأسير** لابن

[73] يقول: "فلما استيقن القشتاليون أن هؤلاء العرب أو الموريسكيين، كما يسمونهم، ليسوا بتاركي الإسلام عن تنكيلهم وإن بلغ من القسوة ما بلغ"، السايح، **الغصن المهصور في مدينة المنصور**، 48.

[74]- يقول شكيب أرسلان: "ومضى على ذلك نصف قرن والبغض دفين في القلوب، والمسلمون المتنصرون يعمدون أولادهم ظاهرا، فإذا انصرف القسيس مسحوا عن الولد ماء المعمودية، وإذا تزوج أحد الموريسك (لقب المتنصرة من المغاربة) أجرى القسيس عقد الإكليل، ثم بعد ذهابه عقدوا النكاح بحسب السنة الإسلامية"، شكيب أرسلان، **خلاصة تاريخ الأندلس** (مصر: دار التقوى للطباعة والنشر، 2018)، 337.

[75] محمد الشريف، "تساؤلات حول أصالة فتوى "أسنى المتاجر" لأحمد الونشريسي"، ضمن كتاب: **تحولات الفكر الأندلسي:** أعمال الندوة الدولية المنعقدة بتطوان، يومي 18-19 صفر 1436 هـ 11ـ12 دجنبر 2014م، تكريما للباحث محمد رزوق، تنسيق جعفر ابن الحاج السلمي، (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، 2017)، 162.

[76] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم**، 127.

[77] - Enrique Soria Mesa, *Los últimos moriscos*, 26.

عثمان المكناسي)[78] والأوروبية[79] إلى إسبانيا في زمن ما بعد الطرد تقر بوجود جاليات أندلسية منتشرة بأراضي البلاد الإسبانية في حوض الواد الكبير، ومملكة غرناطة، ومدريد، وشرق الأندلس (مدينة إلتشِ)؛ لكن سكوت المصادر المغربية عن هذا الواقع يبدو أنه نابع من حساسية الموقف والحرج الذي يمكن أن يسببه، ولهذا يرى جعفر ابن الحاج السلمي أن المؤرخين المغاربة الذين تطرقوا لموضوع الطرد هم إما من أصل أندلسي أو ينتمون إلى مدن مغربية أندلسية، فقد راموا السكوت عن بقاء الكثيرين من الأندلسيين، ويفسر ذلك بقوله: "وأما الاعتراف بتخلف من تخلف، ولو على وجه الاضطرار الأكبر، فقد كان يعني المعرة، أي كان يعني أن إخوان المهاجرين الأندلسيين وأبناء أعمامهم قد استحقوا الإثم والمعرة، إذ رضوا الذل، فاستسروا دون داع بالإيمان، ولأجل ذلك أظهروا الخمر والخنزير وعبادة الصلبان، أو تنصروا هم، أو تسببوا في تنصر أولادهم وأحفادهم، وكثّروا سواد الكفار وجمعهم. وبذلك تكون أفضل طريقة للاعتذار لهم، هي القفز على تاريخهم وواقعهم بالسكوت عنهم وعن وجودهم".[80] ويصل الباحث إلى كون ذلك السكوت لم يكن ناجما عن تعذر الوصول إلى المعلومة أو الخبر وإنما بسبب الرغبة في حجب هذه الحقيقة وعدم إشاعتها بين الناس قائلا: "إن القفز على تاريخ المسلمين بعد سقوط غرناطة، والسكوت عن أحوالهم، لا يفسره في نظرنا قلة المؤرخين عند سقوط غرناطة، أو عند "الجلاء الكبير"، أو قلة ما وصلهم من أخبارهم، أو ضياع كتاباتهم، بقدر ما يفسره رغبة عميقة في نفوس المؤرخين، ومنهم مؤرخو مهاجرة الأندلس أنفسهم وأولادهم وأعقابهم، في التستر على تاريخ لهم غير مرغوب فيه، يسيء إلى صورة الأندلس الزاهية، أندلس المعارف والعلم والخلافة والجهاد، ويعمل على نشر صورة الأندلسي الذليل المنصر، أو "المغطس"، بتعبير القدامى، المقترف للكبائر كرها بعد 1502م، بل صورة الأندلسي الذي يُفترض فيه أنه اختار طوعا الإقامة في دار الكفر، بعد "الجلاء الكبير"، عام 1609، وهي حالة "بقايا الإسلام"، التي هي أقبح حالات أهل الأندلس عند

[78] Mohamed Reda Boudchar, "España vista por un embajador marroquí del siglo XVIII: Ibn Utmán al-maknásí," en *Las relaciones hispano-marroquíes*: *tendencias e investigaciones*, *Norba*: *revista de historia*, coord. Rocío Velazco de Castro, Universidad de Extremadura, n° 29-30, 2016-2017, 51-52.

[79] انظر المؤلفات الآتية:

Henry Swinburne, *Travels through Spain in the years 1775 and 1776*, (London: P. Elmsly, 1779); Alexander Jardine, *Cartas de España*, Edición crítica, traducción y notas de José Francisco Perez Berenguel, (Salamanca: Universidad de Alicante, Salamanca, 2001).

Joseph Towensend, *Viaje por España en la época de Carlos III*, trad. Javier Portus, (Madrid: Ed. Turner, 1988).

[80] جعفر ابن الحاج السلمي، "التواصل بين الأندلسيين المتبقين في الأندلس بعد الترحيل الرسمي لعام 1017هـ - وبين عدوة المغرب الأقصى"، جعفر ابن الحاج السلمي، ضمن أعمال الندوة الدولية: **المدجنون والموريسكيون في المصادر النصية والوثائقية: ذاكرتهم التاريخية في الوقت الراهن**، إعداد وتنسيق مصطفى عديلة، (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية ومركز محمد السادس لحوار الحضارات 2017)، 193.

الفقهاء".[81] وتتجلى أهمية هذا العمل في تحليله للمدونات التاريخية المغربية التي تطرقت لموضوع الأندلسيين المتأخرين (المطرودين والباقين)، ساعيا إلى الوقوف على المسكوت عنه والمضمر فيها.

خاتمة

لم يتفطن البحث التاريخي والأدبي بالمغرب بما فيه الكفاية لموضوع الأندلسيين المتأخرين إلا بعد تخليد الذكرى 500 لسقوط غرناطة، فبدأت الكتابات في الموضوع بشكل متفرق في الجرائد والمجلات، إلى أن اهتمت بعض المؤسسات بتنظيم ندوات في شأنه تستضيف فيها باحثين متخصصين مغاربة وأجانب، وتصدر أعمالا تتناول بالدراسة والتحليل القضايا المتصلة بتأثير الأندلسيين المتأخرين في المجتمع والثقافة بالمغرب، وخاصة في حواضره العريقة.

بيْد أن انسداد أفق البحث في تاريخ أندلسيي الحواضر خاصة بحكم قلة المادة المصدرية، قد جعل الباحثين المغاربة يتجهون إلى دراسة نظرائهم ممن استقروا بالبوادي، والمقصود هنا بوادي شمال المغرب انطلاقا مما توفره المصادر ونتائج البحث الميداني من تفاصيل عن الحياة والأسماء العائلية والموقعية، إلى جانب توجيه الاهتمام إلى ما تزخر به الأرشيفات الأجنبية، ولا سيما منها الأرشيفات الإسبانية وما تقدمه من معطيات متنوعة تساعد على تحقيق بعض التقدم في معالجة هذا الموضوع.

وعلى العموم يواجه البحث في هذا الملف الضخم جملة من المشاكل، وفي مقدمتها وجود وثائق في حوزة بعض الأفراد والعائلات بمختلف المدن لكنها تظل محجوبة عن الباحثين، أبرزها مخطوط "زبدة التقاييد الجلية في أخبار الهجرات الأندلسية" الذي اعتمده محمد ابن عزوز حكيم. ولا نعدم، في هذا السياق، وجود وثائق أخرى في القرى الجبلية أيضا لا يدرك أصحابها قيمتها ولا أهميتها، وتعد عرضة للتلف. كما أن كثيرا من الوثائق قد ضاعت، وربما إلى الأبد بمدينة تطوان، بعد احتلالها سنة 1860 وتعرضها للعبث والسرقة. وإلى جانب ذلك، ينبغي التأكيد على وجود وثائق بكثير من دور الأرشيفات الإسبانية تهم المغرب، إلا أنه يتعذر الاشتغال عليها واستثمارها من قبل الباحثين المغاربة غير الملمين بالآداب الإسبانية القديمة وبكيفية رسم الكلمات فيها. مع أنه ينبغي التنبيه في هذا الموضوع، كما في غيره من المواضيع التاريخية، إلى مسألة اعتماد

[81] نفسه.

المنهج الوصفي الذي يبقى رهين ما تجود به المصادر، ويجتر ما يوجد في الدراسات الإسبانية دون أدنى اجتهاد وفي غياب شبه تام لأي تصور منهجي-إشكالي.

وبناء عليه، يقتضي تحقيق قفزة حاسمة على المستويين الكمي والنوعي فيما يخص دراسة موضوع الأندلسيين المتأخرين في المغرب، تضافر الجهود بين الجامعات والمؤسسات المهتمة بالموضوع والعائلات المعنية بالأمر، فضلا عن ضرورة التنسيق مع الباحثين العرب والأجانب، مع الحرص على مسايرة التجديد النظري والمنهجي الذي تعرفه الدراسات التاريخية، والبحث عن أعقاب الأندلسيين المتأخرين لاستجلاء درجات تأثيرهم خارج مناطق استقرارهم المعروفة في شمال المغرب وفاس والرباط.... وفي مناطق أخرى مثل مراكش وأسفي وسوس...

الكتـابة بمنهجية تاريخ العقليات في المغرب:
مراجعات وملاحظات أولية

محمد أبرهموش
باحث في سلك الدكتوراه
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

تمهيد عام

خصصت الجمعية المغربية للبحث التاريخي أيامها الوطنية السابعة عشر، للتداول في حصيلة وآفاق: "خمسون سنة من البحث التاريخي في المغرب"،[1] مما أسفر عن معاينات وقراءات ثرية، أشار فيها بعض المتتبعين إلى تطورات ملحوظة وسمت المنجز الإسطوغرافي، منذ سبعينيات القرن العشرين،[2] إذ تناسلت الأبحاث، وتعددت الجامعات، وتكاثر المشتغلون بالتاريخ، فتوزعت جهودهم بين كتابة التاريخ الوطني وثلاثة اتجاهات أساسية: أولا، تحقيق النصوص المخطوطة. ثانيا، التاريخ العلائقي. ثالثا، التاريخ المنوغرافي،[3] وقد وفر هذا الأخير أرضية خصبة للخوض في حقول التاريخ الاجتماعي البكر،[4] ودفع بعديد من الباحثين إلى بلورة إشكاليات جديدة ومعالجتها باعتماد منظور "التاريخ الجديد"،[5] غير أن تاريخ العقليات ظل باعتباره ورشا تاريخيا قائما بذاته، مبعدا عن انشغالاتهم المهتمة بقضايا التاريخ الاجتماعي.[6]

ومن المعلوم، أن الكتابة التاريخية الأوروبية مرت في القرنين التاسع عشر والعشرين بثورتين إبستمولوجيتين: برزت الأولى مع الاتجاه الوضعاني والوثائقي، الذي

---

[1] يتعلق الأمر بأعمال الندوة التي عقدتها سنة 2007، ونشرت بعض مساهماتها في مجلة: **البحث التاريخي**، ع 7-8، (2010/2009).

[2] يلاحظ محمد حبيدة أن عمل المؤرخين في المغرب، حقق تراكما ملموسا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. لكنه بعد ذلك، خاصة خلال العقدين الأخيرين، خيم عليه البؤس المعرفي بفعل مشاكل كثيرة، ترتبط بقضايا "المنهج، ورؤية الزمن، وبناء الموضوع"، انظر: محمد حبيدة، **بؤس التاريخ. مراجعات ومقاربات**، (الرباط: دار الأمان، 2015)، 7-15.

[3] محمد حبيدة، "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب: من المنوغرافية إلى التركيب"، **البحث التاريخي**، ع 7-8، (2010/2009): 11-13.

[4] تناولت بعض الفصول من المنوغرافيات المؤسسة، قضايا ذات الصلة بالذهنيات والمتخيل الجماعي، انظر: أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان (1850-1912)**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983)، 421-464.

[5] مقدمة الطاهر المنصوري في ترجمته لكتاب: جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، 14؛ عبد الحميد حساين، "جوانب من تاريخ الأوبئة بالمغرب في فترة الحماية"، **كنانيش**، ع 4، (2002): 130.

[6] محمد أبرهموش، **تاريخ العقليات في المغارب. إمكانية البحث والكتابة**، بحث لنيل شهادة الماستر، (مرقون)، القنيطرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (2013-2014)، 72-98.

ابتكر وأطر قواعد عمل المؤرخ،[7] فشيد أدوات تحقيق الوثائق الرسمية ونقدها.[8] أما الثورة الثانية، فتزعمها الثنائي لوسيان فيفر ومارك بلوك، حين أسسا **مجلة الحوليات** سنة 1929، التي بصمت بتوجهاتها كثيرا من إنتاجات الإسطوغرافيا العالمية، وذاع صيتها في أوساط الباحثين خارج فرنسا وأوروبا.[9] غير أن انعكاسها كان متواضعا بالنسبة للمغرب، لاسيما فيما يتعلق بموضوع تاريخ العقليات والأنثربولوجيا التاريخية،[10] الذي "يظل في حكم النادر، ورهين عثرات البداية، ولم تتجاوز ثمراته العلمية مباحث مقتضبة ضمن دراسات عامة في التاريخ الاجتماعي".[11]

وجدير بالذكر، أن تاريخ العقليات، باعتباره الحقل الأكثر ثراء في التاريخ الاجتماعي،[12] ولد تحولات عميقة في نسق الكتابة التاريخية الأوروبية خصوصا في فرنسا،[13] بفضل اهتمامه "باكتشاف ما هو متسرب وخفي ولاواع في ثقافتنا".[14] إنه مفهوم مبهم وفضفاض، يصعب حصر موضوعه بدقة،[15] بل يزداد الأمر لبسا عندما يتم استحضار مفهوم الأنثربولوجيا التاريخية، لذلك يميز بعض الباحثين في إسطوغرافيا الحوليات بين مرحلتي تاريخ العقليات/الذهنيات والأنثربولوجيا التاريخية. يقول فرانسوا دوس: "اتخذ هذا التاريخ لعلم النفس الجماعي أو الاجتماعي الخاص بالجيل الأول من الحولياتيين، اسم تاريخ الذهنيات (...) وفي مرحلة ثانية تحول هذا التاريخ إلى أنثربولوجيا تاريخية. ومن موصوف تحول التاريخ إلى صفة، فأصبح الباحث إذن يتساءل عن كيفية العمل أكثر من التساؤل عن أسباب التغيير. وتم التركيز على حالات الاستمرار".[16]

تأسيسا على ما سبق، نصبو في هذا الحيز المتاح إلى الإسهام في تشخيص حصيلة تاريخ العقليات في المنجز المغربي، قصد إبراز بعض إنتاجاته وآفاقه المعرفية، عبر

---

[7] محمد حبيدة، **المدارس التاريخية: برلين، السوربون، استراسبورغ. من المنهج إلى التناهج**، (الرباط: دار الأمان، 2018)، 51.

[8] فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت. من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، 62.

[9] عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، (الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، 89-187.

[10] يطلق جاك لوغوف تسمية الأنثربولوجيا التاريخية، بدل التاريخ السوسيولوجي عند بول فاين، على الالتحام الذي قد يقع بين التاريخ والأنثربولوجيا والسوسيولوجيا، راجع: لوغوف، **التاريخ الجديد**، 133.

[11] محماد لطيف، "تقدير الخصوبة وتمجيد الذكورة في المغرب الأقصى خلال العصر المريني"، **دورية كان التاريخية**، ع 27، (2017): 115-116.

[12] خالد طحطح، "سارقو الزمن: دراسة في تطور العقليات بأوروبا خلال عصر النهضة"، **أسطور**، ع 9، (2019): 8.

[13] بالنسبة لحصيلة تاريخ العقليات في التجربة الفرنسية بصفة خاصة، راجع: لوغوف، **التاريخ الجديد**؛ فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت**؛ خالد طحطح، **الكتابة التاريخية**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2012)؛ محمد حبيدة، **كتابة التاريخ. قراءات وتأويلات**، (الرباط: دار أبي رقراق، 2013)؛ الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلة الحوليات: Annales.ehess.fr

[14] فليب أرياس، "تاريخ الذهنيات"، ضمن: **التاريخ الجديد**، 310.

[15] لوغوف، **التاريخ الجديد**، 120.

[16] دوس، **التاريخ المفتت**، 255.

مراجعات وقراءات لنماذج مختارة، مع تقديم إضاءات حول المناهج والمصادر المعتمدة في البحث والكتابة، ونشير إلى أن هذا الجرد ليس شاملا، بل هو عبارة عن معاينات بيبليوغرافية تحليلية وتركيبية لنماذج مختارة.

أولاً. تاريخ العقليات: من الوفيات إلى الموت

لامس الباحثون المغاربة في السابق جوانب من الذهنيات والتمثلات، بفضل اهتمامهم بالكوارث الطبيعية، التي أفرزت ردود فعل متباينة، سلوكية وذهنية،[17] بعد نهجهم مقاربة تاريخية مركبة "يتداخل فيها الزمن التاريخي بالزمن الاجتماعي بالزمن الذهني".[18] وعلى سبيل المثال، تقصى المؤرخان روزنبرجي والتريكي في سبعينيات القرن الماضي، مجاعات وأوبئة القرنين السادس عشر والسابع عشر، بحكم إسهامها في فهم جوانب من البنيات التاريخيّة وتفسيرها،[19] إذ كانت شظايا الوفيات الجماعية تُداهم مختلف مظاهر الحياة اليومية،[20] وترتبت عنها جروح اجتماعية ونفسية عميقة انعكست على المواقف والسلوكيات الجماعية والفردية.[21]

بينما قدم محمد أمين البزاز في أطروحته حول أزمات الموت الجماعي قبل الاستعمار، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جردا وتحليلا لبعض النتائج السلوكية التي أعقبت الأزمات الديمغرافية، خاصة المجاعات والأوبئة، من قبيل: ممارسة "الطقوس الدينية لرفع غضب السماء"، وسلوكيات الادخار والتضامن الاجتماعي والعودة إلى الطبيعة لمقاومة الموت جوعا.[22] وعلى المنوال نفسه، نسج عبد الله استيتو لوحات معرفية في مجال الديمغرافيا التاريخية الكمية والكيفية، فاتجهت بعض أعماله نحو سبر أغوار بعض السلوكيات والذهنيات التي ميزت الحياة اليومية في زمني العافية والأزمات،[23] إذ من المعلوم، "أن الحديث عن الديمغرافية يعني في -المقام الأول- الكلام

---

[17] عبد الهادي البياض، **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6-8 هـ/12-14م)**، (بيروت: دار الطليعة، 2008)، 78.

[18] راجع تقديم إبراهيم القادري بوتشيش لأطروحة البياض، 7.

[19] Bernard Rosenberger et Hamid Triki, "Famines et épidémies au Maroc XVI^{e} et XVII^{e} siècles", *Hespéris-Tamuda*, XV (1974): 86-92.

[20] اهتم باحث تونسي بأزمات الوفيات الجماعية والذهنيات في المغارب قبل الاستعمار، خاصة الموت بالطاعون. راجع: حسين بوجرة، **الطاعون وبدع الطاعون: الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير (1350-1800)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

[21] محمد أبرهموش، "الموت في مغرب ما قبل الاستعمار: ملاحظات على ضوء عوامل "كثرة الموتان" "، **البحث التاريخي**، ع 13-14، (2016-2017): 134.

[22] يمكن العودة إلى فصلي: "الإنسان والمجاعة" و"أدبيات الطواعين والكرنتنية"، في كتابه: **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1992).

[23] محمد استيتو، **الكوارث الطبيعية في مغرب القرن السادس عشر**، دبلوم الدراسات العليا، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية-ظهر المهراز، فاس، (1988)؛ استيتو، "أقوات وتغذية في تاريخ المغرب الحديث (ق15.-ق.18م)" ، **مجلة أمل**، ع 17، (1999)؛ استيتو، **الفقر والفقراء في**

عن الحياة، وعن الموت وأسباب الفناء".[24] إنه أفق معرفي مثير يستعين بمتون تاريخية متنوعة، وبمناهج ومفاهيم العلوم الاجتماعية الأخرى،[25] مثل ما جسدته أشغال ندوتي: "المعرفة الطبية وتاريخ الأمراض في المغارب"،[26] و"الوفيات: مقاربات تاريخية وأنثربولوجية"،[27] إذ تضمنتا أعمالا ودراسات تناولت المرض والوفيات والموت عبر مقاربات متعددة. إلى جانب الإضاءات التي قدمتها تجربة مجلة **كنانيش**، لسان حال مؤسسي "مجموعة البحث في الديمغرافيا التاريخية".[28] ثم في أوراق الندوة الدولية التكريمية المهداة لإبراهيم القادري بوتشيش، حول **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ الذهنيات بالمغرب والأندلس**،[29] وكذا الأعمال المهداة لمحمد استيتو، الصادرة مؤخرا، بعنوان: **الأزمات والهشاشة بالمغرب: مقاربات متقاطعة**، وقد تضمنت مساهمات تقارب التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات والطقوس.[30]

وفي إطار الانشغال بتاريخ الذهنيات والسلوكيات، اعتنت أبحاث أخرى في العقد الأخير بالأمراض المعهودة والأوبئة الدورية.[31] فاستخلص بعضها أن التمثلات الجماعية اعتبرت المرض وضعية غير طبيعية، تربط بين الحياة والموت، فتوقدت المشاعر الدينية والرغبة في التوبة،[32] نظرا لترسخ الاعتقاد في العقاب السماوي بمختلف الحضارات الإنسانية القديمة.[33] ويتعلق الأمر بتمثلات وسلوكيات عرفها المجتمع المغربي خلال

مغرب القرنين 16 و17م، (وجدة: مؤسسة النخلة، 2004)؛ استيتو، "الأزمة الديمغرافية في تاريخ المغرب الحديث"، **كنانيش**، ع 1، (1999): 113-136.

[24] محمد استيتو، "الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن 16م"، **مجلة كلية الآداب-وجدة**، ع 2، (1991): 155.

[25] اهتمت مؤخرا دراسات أنجلوساكسونية بإعادة مقاربة تاريخ الموت الأسود، اعتمادا على أدوات الأنثربولوجيا والديمغرافيا والبيولوجيا، للبحث في بقايا الهياكل العظمية وجماجم الضحايا، انظر:

Sharon Dewitte, "The Anthropology of Plague: Insights from Bioarcheological Analyses of Epidemic Cemeteri", In: *The medieval Globe*, V. 1, N. 1, (Yorkshire: Arc Medieval Press, 2014), 97-124.

[26] آسية بنعدادة، (إشراف)، **المعرفة الطبية وتاريخ الأمراض في المغارب**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004).

[27] نظمت برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة يومي 2 و3 أبريل K2002 ونشرت أعمالها في كتاب جماعي. انظر: محمد استيتو وعلال ركوگ ورشيد يشوتي، تنسيق، **الوفيات والموت. مقاربات تاريخية وأنثربولوجية**، (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2017).

[28] بخصوص ظروف تأسيس هذه المجموعة وأهدافها، انظر: "نص القانون المنظم لمجموعة البحث في الديمغرافيا التاريخية"، **مجلة أمل**، ع 7، (1996): 133-131. حاولت هذه المجموعة البحثية تحقيق تراكمات في الديمغرافيا التاريخية، لكنها لم تعمر طويلا، إذ توقفت مجلتها عن الصدور منذ سنة 2002، بعد نشرها لأربعة أعداد فقط على النحو الآتي: ع 1: **الديمغرافيا في تاريخ المغرب**؛ ع 2: **قضايا في الديمغرافيا التاريخية**؛ ع 3: **الديمغرافيا التاريخية في أدب الرحلة**؛ ع 4: **الديمغرافيا التاريخية في أدب المناقب والتراجم والفهارس**.

[29] صدر الجزء الأول والثاني منه بتنسيق محمد الشريف، (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، 2019-2020).

[30] مصطفى نشاط وآخرون(تنسيق)، **الأزمات والهشاشة بالمغرب: مقاربات متقاطعة**، (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 2019).

[31] بوبكر بوهادي وبوجمعة رويان، (تنسيق)، **المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب**، (الجديدة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004).

[32] محمد حقي، **الموقف من المرض في المغرب والأندلس في العصر الوسيط**، (بني ملال: مطبعة مانبال،2007)، 120.

[33] الحسين الفرقان، "مفهوم الوباء عند الإخباريين المغاربة في القرن التاسع عشر"، ضمن: **المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب**، 307-308.

العصر الوسيط حسب محمد حقي،[34] واستمر حضورها إلى حدود القرن العشرين. ويفيدنا بوجمعة رويان بأن المغاربة ظلوا يفسرون مختلف الأمراض بالعوامل السحرية والشيطانية، ووظفوا في علاجها طرقا شعبية، كزيارة الأولياء والتوسل بهم واستخدام التمائم.[35]

وإذا كان الواقع التاريخي يكشف عن دوام الممارسات والعقليات نفسها، ألا يدفع ذلك إلى مراجعة التحقيب التقليدي،[36] الذي يعتمد على الأحداث السطحية بدل البنيات العميقة؟ مادام التحقيب، "وهو من عمل الإنسان، فعل مصطنع ومؤقت في آن، فهو يتطور مع التاريخ ذاته، وله بهذا المعنى فائدة مزدوجة، إذ يتيح تحكما أفضل بالزمن الماضي، لكنه يعكس كذلك هشاشة أداة العلم البشري هذه، وهي علم التاريخ".[37]

وفي الواقع، قادت معالجة تاريخ الأزمات البيولوجية إلى الإسهام في نحت بعض الجوانب من تاريخ الموت الجماعي، فشكل الموضوع الذي خصب حقل الذهنيات والتصورات في الإسطوغرافيا الأوربية،[38] عكس البلدان المغاربية حيث وتيرة الإنتاج بطيئة ومحدودة.[39] ولهذا نتوقف قليلا عند المنجز المغربي في تاريخ الموت، لعلنا نسهم في رسم خريطة أولية عن إرهاصات تاريخ العقليات بالمغرب، بدعوى أن تاريخ المواقف من الموت، حسب ميشيل فوفيل، يرتبط بالمواقف من الحياة، بالمواقف من الولادة والزواج والأسرة والأطفال والجسد وغيرها.[40]

قارب محمد حقي مواقف المغاربة والأندلسيين أمام الموت إبان القرون الوسطى، انطلاقا من طقوسهم الجنائزية وخطاباتهم اتجاه الموت، التي تبدو في صورة حساسيات شعورية ولاشعورية تستبطنها بعض النصوص التاريخية الدفينة، كالدواوين الشعرية

---

[34] محمد حقي، **الموقف من المرض**، 123. اشتغل محمد حقي في اهتماماته الأخيرة على التاريخ الذهني في شقه السياسي؛ محمد حقي، **الحركة أسلوب للحكم في العصر الوسيط. سلطة الرموز**، (بني ملال: مطبعة عين أسردون، 2016).

[35] بوجمعة رويان، **الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945**، (الرباط: الرباط-نيت، 2013)، 73-78.

[36] أبرهموش، "تاريخ العقليات"، 46-48.

[37] جاك لوغوف، **هل يجب تقطيع التاريخ شرائح؟**، ترجمة الهادي التيمومي، (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018)، 30.

[38] جاك لوغوف، **التاريخ والذاكرة**، ترجمة جمال شحيد، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، 312؛ حبيدة، "تاريخ العقليات: تاريخ الموت"، ضمن: **كتابة التاريخ**، 59-61.

[39] محمد حقي، **الموقف من الموت في المغرب والأندلس في العصر الوسيط**، (بني ملال: مانبال، 2007)، 3؛ لمزيد من التفاصيل حول جوانب من المنجز المغربي في تاريخ الموت، راجع: رضوان رابحي، "البحث التاريخي في موضوع الموت بالمغرب الاقصى الوسيط. حصيلة وآفاق"، **البحث التاريخي**، ع 13-14، (2017): 139-152.

[40] حسب ميشيل فوفيل شكل تاريخ الموت، منعطفا مهما في مسار حقل تاريخ العقليات في أوروبا، إبان الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

Michel Vovelle, "Les attitudes devant la mort: problèmes de méthode", *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*, 31[e] année, 1, (1976): 121-131.

وكتب النوازل والفقه والحسبة وشواهد القبور.[41] إنها مقاربة تتبنى مفاهيم ومناهج توجهات مدرسة الحوليات الفرنسية، إذ تعتبر المواقف بمثابة بنية بطيئة لا تظهر إلا في الأمد الطويل،[42] خاصة مع الثورة المنهجية التي أحدثها بروديل في ثلاثيته الزمنية المشهورة: الأمد الطويل، الأمد الدوري، والأمد القصير، فأثرت على عديد من الأبحاث في العوالم الغربية،[43] وغير الغربية.[44]

وتمثل أبحاث إبراهيم القادري بوتشيش نموذجا إسطوغرافيا للباحثين المهتمين بـتاريخ العقليات في المغرب، ذلك أنه أبدع كثيرا من البحوث التي أغنت هذا المجال في فترة القرون الوسطى، خاصة المتعلقة بحقبتي المرابطين والموحدين. أولا، في تمرينه حول العادات الجنائزية،[45] بعد أن جمع عنها إشارات تتضمنها مختلف المصادر التاريخية. وثانيا، في اهتماماته بقضايا تاريخ المهمشين والعوام في الغرب الإسلامي، التي تستلزم "الحفر في تراثهم ومعتقداتهم، وأنماط سلوكهم وأسلوب عيشهم"،[46] مثل حركة المتنبئين والسحرة، باعتبارها "معلمة مهمة في تاريخ العقلية المغربية".[47]

حذا محمد ياسر الهلالي حذو تاريخ الذهنيات، في قضية موت الولي ورمزيّاته من خلال منجم السرديات المناقبية. واستخلص أن الموت "في جنس المناقب تارة واقع قائم، وأخرى وضع محتمل أو متخيل"،[48] وفي كلتا الحالتين فهو يساهم في إحكام السيطرة وإشاعة الخوف، في مجتمع كان يشتكي من كل شيء.[49] فتفشت ظواهر الدفن بالقرب من الأولياء أو في الأماكن المقدسة ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي،[50]

---

[41] محمد حقي، **الموقف من الموت**؛ حقي، "شواهد القبور في المغرب والأندلس"، **مجلة كلية الآداب-بني ملال**، ع 9، (1994): 119-128؛ حقي، "عمارة الموت في الأندلس: بناء القبور"، **المناهل**، ع 73-74، (2005): 387-402. وقد اهتم أحد الباحثين من منطلق الغرب الإسلامي بالموت في الأندلس خلال القرون الوسطى؛ راجع: رشيد أزروري، **الوفيات والمواقف من الموت في الأندلس خلال القرن الخامس هجري**، أطروحة الدكتوراه، (مرقونة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، (2007-2008).

[42] Michel Vovelle, “Sur la mort”, in: *Idéologies et Mentalités*, (Paris: La Découverte, 1985), 96.

[43] Peter Jupp and Clare Gittings, *Death in England: an Illustrated History*, (Manchester: University Press, 1999)، 2-7. Ralph Houlbrooke, *Death, Region, and Family in England, 1480-1750*, (Oxford: University Press, 1998).

[44] يشير المؤرخ التونسي محمد الطاهر المنصوري، إلى أن تأثير "التاريخ الجديد" محدود في الكتابة التاريخية بالعربية، يظهر أكثر في الإسطوغرافيا المغاربية مقارنة بالمشرقية، انظر مقدمة المؤرخ التونسي محمد الطاهر المنصوري في ترجمته لكتاب: لوغوف، **التاريخ الجديد**، 19-20.

[45] إبراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع- الذهنيات-الأولياء**، (بيروت: دار الطليعة، 1993)، 106-110.

[46] إبراهيم القادري بوتشيش، **تاريخ الغرب الإسلامي: قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة**، (بيروت: دار الطليعة، 1994)، 28.

[47] إبراهيم القادري بوتشيش، **المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي. إشكاليات نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل**، (القاهرة: رؤية، 2014)، 94.

[48] محمد ياسر الهلالي، "موت الولي في كتب المناقب بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط (من القرن 6 هـ/12م إلى القرن 9 هـ/15م)"، **المناهل**، ع 91-92، (أبريل 2012): 393-427.

[49] محمد المهناوي، "الولي والمجتمع: مدخل لدراسة تاريخ الخوف بالمغرب الحديث"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة**، ع 11-12، (2010): 105-109.

[50] حقي، **الموقف من الموت**؛ ليڤي بروڤنصال، **مؤرخو الشرفاء**، (الرباط: دار المغرب، 1977)، 79-85-113.

والاستغاثة بالموتى زمن الأزمات، كأزمة الوفيات الجماعية التي أنهكت المغرب والمجال المتوسطي، إبان الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر،[51] مما يسمح بطرق أبواب ظاهرة الخوف وصورها،[52] من زاويا التاريخ الثقافي وتاريخ العقليات والأنثربولوجيا التاريخية.[53]

في مقابل هذا، تحرى محمد مزين، عبر نوازل الزياتي، المواقف من الموت وطقوسه، والصلات الرمزية بين الأحياء والأموات،[54] المعبرة عن حساسيات جماعية وفردية تحبل بها النوازل الفقهية، المتعلقة بالجنائز والروح والجنة والنار وزيارة القبور. إن الطقوس الجنائزية بمثابة "تكريس لاستمرار العلاقات بين الأحياء والأموات"، حسب رابحي رضوان في إشكالية: عودة الموتى والقضايا الدينية والسياسية بالمغرب الوسيط.[55] ويرى بوتشيش بخصوص هذه الفترة، أنه إلى جانب التقاليد الجنائزية الإسلامية وجدت معتقدات وأعراف شعبية، "نابعة من ملاحظات الفرد للظواهر الطبيعية"،[56] وهو ما يفيد استمرار نفس الطقوس والمتخيل رغم اختلاف الحقب الزمنية. أما محمد استيتو فقد وضّب في أطروحته حول القرنين السادس عشر والسابع عشر، بعض اللقطات من عادات وتمثلات المغاربة،[57] باعتماده خلفية نظرية تستحضر مسألة التراتب الاجتماعي، وموظفا إثنوغرافيا الحسن الوزان بخصوص طقوس الموت والمقابر بمدينة فاس،[58] باعتبارها تعكس المرفولوجيا الاجتماعية بالمدن والقرى،[59] في زمن هيمن فيه هاجس

[51] محمد أبرهموش، "الاستغاثة بالموتى في المغرب وأوروبا خلال الأزمات: الطاعون الأسود نموذجا"، ضمن: **المغرب والمجال المتوسطي: تاريخ مشترك وتفاعل مستمر**، (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 2019)، 139-150.

[52] المهناوي، "الولي والمجتمع"، 105-106. وقد أشرف محمد حمام على أبحاث في تاريخ الذهنيات من خلال تيمات المرض والموت والخوف. انظر مثلا: محمد حقي، **موقف أهل المغرب والأندلس من المرض والموت خلال العصر الوسيط**، أطروحة الدكتوراه (مرقونة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (2001-2002)؛ ثورية العومري، **ظاهرة الخوف في المجتمع المغربي في العصر الوسيط: قضايا ومناهج**، أطروحة الدكتوراه (مرقونة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، (2004-2005).

[53] تناول أحد الأكاديميين التونسيين بالدراسة إشكالية الخوف في تاريخ المغارب إبان القرون الوسطى، معرجا على صور متنوعة من الخوف، انظر:

Mohammad Al-Adel Letaief, *La peur au Maghreb médiéval* (III^e^-IX^e^/ IX^e^-XV^e^.s.), (Tunis: Latrach, 2016).

نقله إلى العربية، بعد مرور ثلاث سنوات من إصداره، بعنوان: **الخوف في بلاد المغرب في العصر الوسيط**، (تونس: دار زينب للنشر، 2019).

[54] محمد مزين، "الموت في مغرب القرن العاشر من خلال كتاب **الجواهر** للزياتي"، ضمن: **التاريخ وأدب النوازل**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995)، 102.

[55] رضوان رابحي، **عودة الموتى والقضايا الدينية والسياسية بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط**، بحث الماستر، (مرقون)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، (2013-2014)، 39-41.

[56] بوتشيش، **المغرب والأندلس**، 109.

[57] استيتو، **الفقر والفقراء**، 425-429.

[58] الحسن الوزان، **وصف إفريقيا، ج 1**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، طبعة ثانية 1983)، 258-259.

[59] استيتو، **الفقر والفقراء**، 427؛ مزين، "الموت في مغرب القرن العاشر"، 115.

الموت على المعيش اليومي،[60] لاسيما في سياق الأزمات، حيث تشيع الهزات النفسية و"هلوسة الخوف من الموت".[61]

إن البحث في تاريخ الموت، من مدخل الطقوس الجنائزية والمتخيل الجماعي، مجال خصب من شأنه الإسهام في تحقيق التراكم المعرفي وتجديد المناهج والمصادر الموظفة في البحوث التاريخية، ذلك أنه يشكل أهم ظواهر الحياة اليومية، إذ يعكس إلى حد بعيد هواجس الأحياء ومعتقداتهم وتمثلاتهم أمام الموت وما بعده.

ثانياً. الذهنيات في تاريخ الحياة اليومية: نماذج ومعاينات

يرى السوسيولوجي ميشيل مافيزولي،[62] أن الأحداث الصغرى اليومية، ذات أهمية ولها غائية محددة، "محملة بالمعنى من طرف الذين يعيشونها"،[63] ذلك أن الاهتمام بدراسة الحياة اليومية يدفع إلى اكتشاف الغير المألوف في المألوف، بإزاحة الأقنعة وكشف الحجب التي تضعها الطقوس،[64] لإنتاج المعاني وتوليد الدلالات. وهذا ما استهوى كثيرا من العلوم الإنسانية، ومن بينها طبعا، "الدراسات التاريخية المعاصرة في شتى ميادينها: فالتاريخ نفسه لم يعد أساسا تاريخ أمم وحضارات، وفنون وعلوم، وإنما انحل إلى تواريخ "جزئية" تنشغل بـ"التوافه" والبسائط وغدا تاريخا للموت والمرض والنقود والرياضة والملبس".[65] لقد شكلت أنماط الحياة اليومية،[66] حقلا للذهنيات لبعض الباحثين المغاربة، من منظور "العوائد والأعراف والقيم والرموز"، مما أفادهم في التمييز بين التمثلات "والممارسات الاجتماعية الراكنة إلى العرف والعادة والمألوف".[67] إنها

---

[60] محمد الناجي، **العبد والرعية. العبودية والسلطة والدين في العالم العربي**، ترجمة مصطفى النحال، (المحمدية: المكتبة الوطنية للترجمة، 2009)، 28.

[61] محمد استيتو، **الفقراء في المغرب: نماذج من القرنين 16 و17م**، (الرباط: منشورات الزمن، 2006)، 54.

[62] يعتبر من أهم منظري سوسيولوجيا المخيال والحياة اليومية. انظر:
Michel Maffesolli, *La conquête du présent, pour une sociologie de la vie quotidienne*, (Paris: PUF, 1979).

[63] فالنتينا غراسي، **مدخل إلى علم اجتماع المخيال. نحو فهم الحياة اليومية**، ترجمة محمد عبد النور وسعود المولى، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، 104.

[64] عبد السلام ديرار، "غير المألوف في المألوف أو نقد الحياة اليومية"، **مجلة فكر ونقد**، ع 13، (1993): 31.

[65] افتتن النقد الأدبي بالأنساق الثقافية مع رولان بارث، عبر الانتقال من "الجدِّي" إلى التافه، ومن الكلِّي إلى الجزئي البسيط، عبر الاهتمام وتحليل آليات ظواهر الحياة اليومية، كالطقوس والعادات والأعمال اليومية... أي من خلال "سيميولوجيا الحياة اليومية"، راجع: عبد السلام بنعبد العالي، **ثقافة الأذن وثقافة العين**، (الدار البيضاء: دار توبقال، الطبعة 2008)، 82-84.

[66] يصنف تاريخ الحياة اليومية ضمن مقاربات "التاريخ المجهري المنظور إليه من الداخل، وهو يندرج ضمن تيار الأنثربولوجيا التاريخية التأويلية"، المهتمة بسلوكيات ومشاعر وذهنيات الناس العاديين في المجتمع، انظر: خالد اليعقوبي وخالد طحطح، **التاريخ من أسفل: في تاريخ الهامش والمهمش**، (الرباط: منشورات الزمن، ع 81، 2016)، 73-74.

[67] محمد البركة وآخرون، **النظام الغذائي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. دراسات في سوسيولوجيا الأحكام والقيم والعوائد**، (الرباط: منشورات الزمن، 2016)، 6؛ وتناول سعيد بنحمادة إشكالية تاريخ الماء والإنسان في الأندلس، بأدوات منهجية متعددة، كالأنثربولوجيا والسيميائيات، سمحت بالكشف عن جوانب مهمة من "أثر الماء في المجتمع والذهنيات". انظر كتابه: **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و13/8 و14. إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات**، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007)، 149-280.

موضوعات مهمشة من شأنها الكشف عن الذهنيات الجماعية لفئات "الخاصة" و"العامة"، التي تعكس أوضاعها وهمومها الاجتماعية. فهذه الأخيرة، عامة المغرب الأقصى، اتخذها أحمد المحمودي كحقل اجتماعي، يتفحص بواسطته مظاهر الأزمة الذهنية في القرون الوسطى،[68] بتعقب العادات والتصورات، التي كان يؤثثها الفكر الغيبي، الكرامات، العلاج البدائي، والاستغاثة بالأولياء.[69]

ونشير كذلك، إلى بحث إدريس أبو إدريس حول القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ اهتم بزوايا من "اعتقادات العامة"، و"ممارسة المتفقهين والدعاة"، و"عادات وبدع"، لإماطة اللثام عن أنماط التفكير والسلوكيات السائدة.[70] يقول الحسين بولقطيب: "لعل البحث في متخيل مغاربة العصر الوسيط حول أسباب الكوارث الطبيعية والأوبئة، سيساعد الباحث، ولاشك، على الإلمام بالمستوى المعرفي والعلمي للخاصة من جهة ونظيره عند العامة من جهة ثانية".[71] هو ما سار على نهجه الباحثون المهتمون بمقاربة تاريخ الأمراض.[72]

بينما انتهج حميد تيتاو سبيل تاريخ الذهنيات في شطر من أطروحته حول موضوع الحرب في عهد المرينيين، قصد إبراز انعكاساتها على بنيات المجتمع اليومية، المادية والرمزية،[73] انطلاقا من إشكالية عميقة وبنيوية تبحث في كيفية تفاعل السلوك الحربي مع ما هو غير حربي، من قيم أخلاقية وعادات اجتماعية. لقد بصمت ظاهرة الحرب على مختلف أنماط السلوك والذهنيات الجماعية، إذ ظهرت أخلاق جديدة تحتفي بالقيم العسكرية والفروسية والشجاعة.[74] إنه تحول في البنيات الاجتماعية والذهنية، تعكس الواقع التاريخي وتتجلى فيه كذلك. وفي السياق الزمني ذاته، تناول

---

[68] أحمد المحمودي، "مظاهر الأزمة الذهنية في المغرب الأقصى خلال العصر الوسيط"، **مجلة مكناس**، ع 19-20، (2011).

[69] أحمد المحمودي، **عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي**، (القاهرة: رؤية، 2009)، 120، 124، 162.

[70] إدريس أبو إدريس، **قضايا في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي للمغرب الحديث {ق 16، 17، 18}**، (مكناس: سجلماسة، 2008)، 85؛ وفي هذا الصدد يرى الباحث التونسي لطفي عيسى أن قضية الركود الذهني التي عرفتها البلدان المغاربية، تعود إلى أواخر "القرون الوسطى والفترة الحديثة". انظر: لطفي عيسى، **مدخل لدراسة مميزات الذهنية المغاربية خلال القرن السابع عشر**، (تونس: سراس للنشر، 1994)، 28.

[71] الحسين بولقطيب، **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، (الرباط: منشورات الزمن، 2002)، 30.

[72] نشير مثلا إلى دراسات: محمد فتحة، "الوباء الجارف بالغرب الإسلامي معطيات ومواقف"؛ محمد المنصور، "موقف علماء المغرب من الأوبئة والإجراءات الصحية الاحترازية"؛ مبروك جباهي، "من وصايا الفقيه إلى وصايا الطبيب، الموت والخطابات الفقهية المغاربية في منعرج القرن العشرين (كتابات محمد السنوسي وأحمد بن المؤّاز نموذجا)"، ضمن الكتاب الجماعي: **المعرفة الطبية وتاريخ الأمراض**.

[73] مقتطف من تقديم القادري بوتشيش لأطروحة: حميد تيتاو، **الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني (609- 869 هـ/1212-1465، إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية)**، (الدار البيضاء: منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، 2009)، 13.

[74] تيتاو، **الحرب والمجتمع**، 429- 508؛ وقد لامس الباحث في دراسة حديثة السلوكيات والذهنيات الجماعية خلال أزمة القرنين الرابع عشر والخامس عشر، انطلاقا من واقع المشهد الزراعي، انظر: "المشهد الزراعي بالمغرب الأقصى أواخر "العصر الوسيط": متغيرات ظرفية وتبدلات بنيوية"، ضمن: **الفلاحة في تاريخ المغرب**، (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 2019)، 97-127.

محماد لطيف الخصوبة وتمجيد الذكورة زمن المرينيين قصد فهم "عقليات الناس وسلوكياتهم ومواقفهم"، بالتركيز على "مكانة الإنجاب، وخصوبة المرأة، وتمجيد الذكورة"، فاستخلص مؤشرات تدل على أن هذا العصر سادت فيه عقليات الرغبة في الولد والإنجاب، وشاعت العادات المقوية للخصوبة، قصد مواجهة هاجس العقم وحساسياته الثقافية والاجتماعية والنفسية.[75]

أخضع باحثون مؤخرا أشكال العنف والسلطة في تاريخ المغرب للتشريح والتفكيك والاستنطاق،[76] بغية تبيان آثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، عبر مقاربات ومناهج متنوعة، تتيح إمكانية تفكيك مسالك العنف المادي والرمزي، أو ثنائية إكراه الأجساد واحتواء الأذهان،[77] وبناء ورش للعنف في تاريخ المغرب،[78] من خلال تجلياته المادية ودلالاته الثقافية ومرجعياتها،[79] بالاعتماد على إنتاجات الثقافة العالمة والشعبية،[80] كالأمثال والأقوال المأثورة، التي تمنح إمكانيات للخوض في تاريخ العقليات والأنثربولوجيا، باعتبارها تتضمن تمثلات ومعان عميقة،[81] ساعدت باحثين في دراسة مواقف المجتمع المغربي من المرأة،[82] واستنتجوا أنها توزعت بين الخصوبة والعطاء، والعار والرذيلة،[83] التي أفرزت تصورات تقليدية ترعرعت في المخيال الجماعي منذ الفترات السابقة، وتلقي بظلالها على الأوضاع الراهنة.[84]

اعتمد دارسون آخرون من زاوية المصادر الدفينة على أدب الرحلة للمساهمة في كتابة تاريخ العقليات. مثلا، اهتم الطيب بياض ببعض متون الرحالة المغاربة في

---

[75] محماد لطيف، "تقدير الخصوبة وتمجيد الذكورة في المغرب الأقصى خلال العصر المريني"، **دورية كان التاريخية**، ع 37، (2017): 115-123؛ واهتم هذا الباحث في أطروحته بتاريخ الأسرة في العصر المريني في علاقته بتاريخ البنيات الاجتماعية والاقتصادية والذهنية، انظر: محماد لطيف، **الحياة الأسرية في المغرب الأقصى خلال العصر المريني**، أطروحة الدكتوراه، (مرقونة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، (2009).

[76] عثمان المنصوري ومحمد ياسر الهلالي (تنسيق)، **العنف في تاريخ المغرب**، (الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2015)، 5.

[77] حميد تيتاو، "الدولة والعنف بالمغرب الأقصى خلال "العصر الوسيط". من إكراه الأجساد إلى احتواء الأذهان"، ضمن: **العنف في تاريخ المغرب**، 223-244.

[78] حميد الحداد، **السلطة والعنف في الغرب الإسلامي**، (دمشق: ألنايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، 7؛ مصطفى نشاط، **السجن والسجناء. نماذج من تاريخ المغرب الوسيط**، (الرباط: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2012)، 9-10.

[79] حبيدة، **بؤس التاريخ**، 183-197.

[80] تعبر المواقف والتمثلات الجماعية عن نفسها بخطابات من الثقافات الشعبية والثقافة العالمة. ويحث هذا الأمر على إعادة التفكير في العلاقة بين الثقافتين والنظر في التعارض المعهود بينهما، ثم "رصد ما يقع بينهما من تبادل وتقاطع"، راجع: عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان الخصاصي، **من الشاي إلى الآتاي. العادة والتاريخ**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999)، 15.

[81] الحبيب النهدي، "محاولة في دراسة المواقف أمام الموت (من خلال الأمثلة والتعابير العامية التنوسية)"، *IBLA*، ع 193، (2004): 30.

[82] حسن أميلي، "المرأة المغربية في الذهنية من خلال الأمثال العامية"، **المناهل**، ع 64-65، (2001): 292-311.

[83] محمد بوسلام، "الأبعاد التاريخية لنظرة الرجل إلى المرأة (1912-1956)"، **مجلة أمل**، ع 13-14، (1998): 99.

[84] ربطت التمثلات الجماعية ولاتزال، ظاهرة السحر بالمرأة المغربية. راجع: بوتشيش، **المهمشون**، 91-22. على سبيل المقارنة، كان السحر بمثابة ظاهرة نسوية بامتياز في أوروبا القرون الوسطى، ما أثر في نظرة المجتمع إلى المرأة. انظر: لوغوف، **هل يجب حقا تقطيع التاريخ**، 96-98.

أوروبا،[85] عبر مدخل العقليات والتمثلات، واعتبار هذه الأخيرة بمثابة تركيب ذهني يتداخل مع الواقع.[86] وبما أن نصوص الرحلات السفارية نسق من العلامات المعبرة عن المتخيل الجماعي،[87] فقد أعربت عن حجم التفاوت بين المغرب وأوروبا،[88] إذ عرفت ذهنية الرحالة المغربي تحولات انعكست على المواقف من أوروبا، أو على "صورة الآخر في أدب الرحلة المغربية المعاصرة" بتعبير بنسعيد العلوي.[89]

تقوم المقاربة التاريخية للذهنيات والمتخيل الجماعي على مفهوم الأمد الطويل،[90] لأن التاريخ الاجتماعي والثقافي لا يقبل التقطيع الكرونولوجي المعهود.[91] فالمواقف والتصورات من الموت والمرض والخوف والجنس وغيرها، لا يمكن معاينتها والكشف عن تموجاتها الذهنية إلا في الزمن الطويل.[92] لكن هذا الأفق المعرفي، يستوجب "الكتابة عن تجربة اجتماعية يتداخل فيها السلوك والممارسة والوجدان وغيرها من تجليات أنماط التفكير والإحساس والفعل".[93] في هذا الإطار، كان عبد المجيد القدوري من أوائل المشتغلين على إشكالية الذهنيات، بمنظور مقارن يقدم عناصر الإجابة عن مسألة التجاوز والتفاوت بين المغرب وأوروبا.[94] إن أعماله ركزت كثيرا على تاريخ هموم الناس ومشاغلهم ومتخيلاتهم.[95]

---

[85] الطيب بياض، **رحالة مغاربة في أوروبا بين القرنين السابع عشر والعشرين. تمثلات ومواقف**، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-عين الشق)، 2016.

[86] الطيب بياض، "تمثل الآنا والآخر في رحلتي الحجوي والسايح"، ضمن: **الذاكرة والهوية**، (الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، 2013)، 284-249؛ وانظر كذلك: محمد جادور، "تمثلات بعض المبعوثين المغاربة للمتاحف الأوروبية (من نهاية القرن 18م إلى بداية القرن 20م)"، مجلة **جسور**، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، 2012).

[87] عبد النبي ذاكر، **المغرب وأوربا: نظرات متقاطعة**، (أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الثانية 2007)، 23.

[88] عبد المجيد قدوري، **سفراء مغاربة في أوروبا: 1610-1922: في الوعي بالتفاوت**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، 1995).

[89] سعيد بنسعيد العلوي، **أوربا في مرآة الرحلة. صورة الآخر في أدب الرحلة المغربية المعاصرة**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995)، 19-20.

[90] لوغوف، **التاريخ الجديد**، 149. دوس، **التاريخ المفتت**، 141.

[91] محمد الحداد، "صورة الوباء في الوعي الإسلامي من خلال المخطوطات التونسية"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع 27-28، (1998): 179-182.

[92] راجع تقديم بوتشيش لأطروحة: تيتاو، **الحرب والمجتمع**، 13.

[93] محمد البركة وآخرون، **النظام الغذائي بالمغرب**، 6.

[94] عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**، (الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية 2012).

[95] عبد المجيد القدوري، **البحر في المتخيل المغربي**، (الرباط: منشورات عكاظ، 1998).

ثالثاً. في مناهج تاريخ العقليات ومصادره

تتطلب المقاربة التاريخية للذهنيات والتمثلات ربطها بالواقع التاريخي،[96] بالانطلاق من مقاربة تجمع بين تحليل الخطاب واستحضار المعطيات التاريخية والاهتمام بصور المتخيل وتجلياته.[97] ويذكرنا هذا الأمر بالخطاطة الإجرائية التي تركز على العلاقات الجدلية بين الواقع السوسيو-ديمغرافي، وردود الأفعال الجماعية، والخطابات.[98] وهي المقاربة التي يتنصر لها فرانسوا دوس، المتخصص في تاريخ الحوليات، لأنها متنبهة للواقع الاجتماعي، إذ "في هذا الاتجاه يمكن إثراء التاريخ، مع الحفاظ على طموحه في الشمولية، برفض تفكك حقله التحليلي".[99]

ويقتضي البحث في تاريخ العقليات الانفتاح على مختلف الإنتاجات النظرية والمعرفية في العلوم الاجتماعية الأخرى، بغية تحقيق التعاضد والتناهج وتجاوز التبعثر المكرس في العلوم الاجتماعية بالمغرب.[100] ولذلك اهتم بعض المؤرخين بإثارة الانتباه إلى دور العلوم الإنسانية في تخصيب المقاربة التاريخية، مثل ما نبه إليه عبد الأحد السبتي بخصوص دور الأنثربولوجيا والأدب في دراسة تاريخ الثقافة المغربية قبل الاستعمار، التي تعج بكثير من الرموز والإشارات الحاملة للذهنيات والمتخيل،[101] لكنها تتطلب استحضار تصور منهجي ينظر إلى القضايا التاريخية كظواهر اجتماعية كلية، تتقاطع بنياتها المادية والرمزية، كما تتمفصل ممارساتها الاجتماعية وتصوراتها الجماعية.[102]

في حين عمل محمد حبيدة، في معظم ترجماته وأبحاثه على بلورة دروب تهم تاريخ العقليات والأنثربولوجية التاريخية،[103] بغية إنارة المناطق المظلمة في المعرفة التاريخية.[104] وهذا ما جعله يقترح في مكان آخر اجتناب الجهد المستنفذ في الإجرائيات الكمية، والتركيز في المقام الأول على المقاربات الكيفية، الطقوسيّة والخطابيّة،[105] اعتمادا

[96] محمد ياسر الهلالي، "الاشتغال بالفلاحة في مغرب أواخر "العصر الوسيط". علاقة التمثلات بالواقع التاريخي"، ضمن **الفلاحة في تاريخ المغرب**، 129-166.

[97] محمد ياسر الهلالي، "نظرة الحضريين للبدويين في مغرب أواخر العصر الوسيط. صور وتجليات"، ضمن **تقاطعات التاريخ والأنثربولوجيا والدراسات الأدبية: أعمال مهداة إلى عبد الأحد السبتي**، (الرباط: دار أبي رقراق، 2018)، 37.

[98] حبيدة، "تاريخ العقليات: تاريخ الموت"، 55.

[99] دوس، **التاريخ المفتت**، 314.

[100] عبد الله العروي، **نقد المفاهيم**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2018)، 41.

[101] يرى السبتي أن التصورات جزء من التاريخ الاجتماعي، انظر: **التاريخ والذاكرة**، 12.

[102] حبيدة، "عبد الأحد السبتي: مسار متعدد"، ضمن: **تقاطعات التاريخ والأنثربولوجيا**، 366.

[103] حبيدة، "تاريخ العقليات: تاريخ الموت"،51-61.

[104] حبيدة، **بؤس التاريخ**، 181.

[105] **نفسه**، 89.

على آليات تسمح بالنفاذ إلى الصور السردية والرّموز الاجتماعية،[106] على ضوء ما خلفته العلوم المجاورة من إنتاجات تهم جوانب من "طقوس العبور" حسب التعبير الأنثربولوجي،[107] وذلک بالبحث في تاريخ السلوكيات والطقوس،[108] المعربة عن وظائف اجتماعية ونفسية وتمثلات رمزية،[109] يمكن تعزيزها بما أنتجته الدراسات التاريخية والأثرية حول المقابر المغربية اليهودية والإسلامية،[110] بهدف نفض الغبار عن جزء هام من الحياة اليومية.[111] ولقد كان الأنثربولوجي ديل إيكلمان، المهتم بتمثلات المغاربة للإسلام، على حق حين أشار إلى أن "الناس يحافظون من خلال نشاطهم الاجتماعي على أنماط المعتقدات والطقوس".[112]

على مستوى المصادر المباشرة، رغم اهتمام بعض المدونات "التقليدية المشدودة إلى السلطة"،[113] مثل كتب الحوليات والتاريخ العام، بسرد أخبار الحكام والحروب والقصور، فقد أشارت في بعض فقراتها إلى وقائع الأزمات البيولوجية،[114] بصيغ غامضة انطباعية ومبهمة،[115] لكنها سجلت بشكل عرضي انعكاساتها على السلوكيات

[106] أبرهموش، "الموت في مغرب ما قبل الاستعمار"، 137.

[107] يعتبر مفهوم "طقوس العبور" خطاطة منهجية، تسمح بمتابعة وتفسير ظواهر الحياة اليومية: من الولادة، إلى الموت، مرورا بالزواج، وغيرها، انظر:

Arnold Van Gennep, *Les rites de passage. Étude systématique des rites*, (Édition électronique, 2014), 20-21.

[108] نشير إلى ما خلفه يشوتي في أنثربولوجيا الموت بالمغرب، من خلال الطقوس الجنائزية ومرفولوجيا المقابر وتمثلاتها وخطابات الموت، انظر:

Mohamed Yachouti, *La mort et son espace chez les Beni Drar* (Maroc), Thèse de doctorat, Paris 5, 1988.

"تواصل الواقع والمتخيل من خلال علاقة الدنيوي بالأخروي"، **علامات**، ع 10، (1998)؛ "خطاب الموت"، **علامات**، ع 15، (2001)؛ "الإنسان والموت"، **علامات**، ع 18، (2002).

[109] David Cressy, *Birth, Marriage, and Death: Ritual, Religion, and the Life Cycle in Tudor and Stuart England*, (oxford: university press, 1997), 5.

[110] عثمان اسماعيل عثمان، **حفائر شالة الإسلامية: أبحاث تاريخية وكشوف أثرية بالمغرب الأقصى**، (بيروت: دار الثقافة، 1978)؛ محمد السيد محمد أبو رحاب، **العمائر الدينية والجنائزية بالمغرب في عصر الأشراف السعديين: دراسة أثرية معمارية**، (القاهرة: دار القاهرة، 2008)؛ جمال بامي، **دراسة حول حالة مقابر المسلمين بالمغرب ومقترحات علمية من أجل صيانتها**، (الرباط: ملتقى الطرق، 2012)؛ مريم أفقيهي، **الفضاء الجنائزي اليهودي بمدينة الدار البيضاء. مقاربة وصفية**، (الرباط: منشورات الزمن، 2015)؛ سمير أيت أومغار، **حديقة الأموات. بحث في تاريخ مقبرة الأشراف السعديين بمراكش**، (مراكش: مؤسسة آفاق، 2017).

Joseph Bourrilly et Emile Laoust, "stèles funéraires marocaines", Collection *Hespéris*, N. 3, (1927). Levi-Provençale et Henri Basset, "Chella, une nécropole mérinide", *Hespéris*, T. II, (1922): 1-92. Paul Pascon et Daniel Schroeter, "Le cimentière Juif d'Illigh (1751-1955), étude des épitaphes comme document d'histoire sociale", R*evue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, 34, (1982): 39-62.

[111] خالد العروسي، "الموت بين الرفض أو القبول"، ترجمة حسن أوزال، **ذوات**، مجلة ثقافية إلكترونية، ع 43، (2018): 82. خاض خالد العروسي تجربة أخرى حول إشكالية الموت في الخطاب اليومي، اعتمادا على الأمثال المرتبطة بالميراث، انظر:

Khalid Laroussi, "L'oral autour du funèbre", *Bulletin d'Archéologie marocaine*, 23, (2016).

[112] ديل إيكلمان، **الإسلام في المغرب**، ترجمة محمد أعفيف، (القاهرة، رؤية، 2015)، 20.

[113] راجع تقديم القادري بوتشيش لأطروحة: تيتاو، **الحرب والمجتمع**، 13.

[114] الفرقان، "مفهوم الوباء عند الإخباريين"، 307-308.

[115] Rosenberger et Triki, "Famines et épidémies", 112.

والذهنيات،[116] كما أنها سجلت بعض الوقائع التي تحبل بطقوس ورموز الحياة الثقافية والاجتماعية.[117] مما يقتضي الانتقال من الديمغرافيا التاريخية إلى تاريخ العقليات والتمثلات، ومن تاريخ الأفعال إلى تاريخ الطقوس والرموز.[118]

لقد دفع البحث في حقول "التاريخ الجديد" إلى الانفتاح أكثر على المصادر الدفينة، غير المقصودة، مما شيد صرحا من التقنيات والمنهجيات بغرض قراءتها تاريخيا، مثل: تجربة عبد الأحد السبتي في "مستويات خطاب الأنساب" و"مفاتيح النص المنقبي"،[119] ثم عمر بنميرة ومحمد فتحة في موضوع النوازل الفقهية والمجتمع.[120] وكذلك محمد حبيدة في ملاحظاته حول الديمغرافيا التاريخية انطلاقا من كتب الأنساب.[121]

ومن جهة ثانية، صحيح أن كتب الفتاوى بمثابة منجم غني، يسمح بإعادة التفكير في التاريخيات الإخبارية وترميم معطياتها التاريخية وإعادة صياغتها،[122] لكن يقتضي توظيفها استحضار إجراءات قبلية، لإعدادها كمادة تاريخية وتحريرها من صبغتها الفقهية،[123] لأن نصوصها يختلط فيها الواقع بالمتخيل، مثل ما تزودنا به "نوازل المعيار"، من إشارات ونتف في "باب الجنائز"، تخص الممارسات الاجتماعية والتصورات الجماعية، ولو في قالب فقهي.[124]

---

[116] البزاز، **تاريخ الأوبئة**، 347-354؛ محمد حالي، **المجتمع والأزمات الديمغرافية في تاريخ المغرب في القرن الثامن عشر (1757-1727): مساهمة في الديمغرافية التاريخية**، (دمشق: منشورات ألنايا، 2013)، 209-213.

[117] هناك بعض النصوص التي تفصح عن عقليات المجتمع وسلوكياته. فعلى سبيل المثال: "ما قتل أبو العباس وأولاده لم يتجاسر أحد على دفنهم، حتى دفنهم الشيخ أبو عمرو، مقربة من ضريح الشيخ (...) الجزولي". محمد بن الصغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق عبد اللطيف الشادلي، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998)، 60. وفي مصدر آخر لما توفي أحد وزراء السلطان محمد بن عبد الرحمان، "صلى عليه بعد الجمعة بمسجد المواسين وحضر جنازته الجم الغفير ودفن بضريح الشيخ أبي محمد الغزواني". راجع: أحمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 9، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، (الدار البيضاء: دار الكتاب، الطبعة الثانية 2012)، 122.

[118] حبيدة، **المدارس التاريخية**، 105.

[119] السبتي، **التاريخ والذاكرة**، 85-106.

[120] عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع. مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط**، (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، 10؛ فتحة، **النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ/12-15م)**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999)، 16-23

[121] حبيدة، "الديمغرافية التاريخية؟"، ضمن: **بؤس التاريخ**، 73-90.

[122] محمد مزين، "حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية"، ضمن: **البحث في تاريخ المغرب. حصيلة وتقويم**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989)، 37.

[123] فتحة، **النوازل الفقهية والمجتمع**، 19.

[124] الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج 1، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981)، 305-357.

إن النصوص المناقبية والفقهية خزان بكر للباحثين في المعرفة التاريخية، إذا ما تمّ إخضاعها لمقاربات منفتحة،[125] تعتمد قراءة استشكالية تأويلية ومنتجة، تفكك الشفرات الاجتماعية والصور الرمزية، بالاعتماد على إسهامات مختلف المصادر التاريخية،[126] والنصوص الدينية المؤسسة، والسرديات الأدبية الشعرية والروائية،[127] ثم الكتابات الأجنبية، نظرا لما تقدمه من معطيات تهم العادات والعقليات المغربية، لكن توظيفها في الكتابة التاريخية يحتاج إلى النقد والتفكيك عبر سوسيولوجيا المعرفة.[128]

استنتاجات عامة

يلاحظ المتتبعون للإسطوغرافيا المغربية، قلة الأبحاث المهتمة بموضوع تاريخ العقليات، إذ لا تتجاوز فقرات أو مقالات أو فصول متناثرة في بعض الكتب والأطاريح الجامعية،[129] بفعل الوضعية المتردية التي تحتلها العلوم الاجتماعية في اهتمامات الدولة وانشغالات المجتمع، فضلا عن القوقعة الإبستمولوجية والانغلاق المنهجي، الذي تتسم به التخصصات في الجامعات المغربية على المستويين النظري والمعرفي. ورغم ذلك وجبت الإشادة بدراسات انخرطت في مسلسل اكتشاف وتعرف مستويات مهمة من الحياة اليومية عبر الذهنيات والسلوكيات والمتخيل.

لقد تمت مقاربة تاريخ العقليات في الإنتاج المغربي، عبر منهجيتين؛ الأولى، تناولت الذهنيات والسلوكيات بشكل مستقل عن البنيات الأخرى؛ أما الثانية، فقد تبنت مقاربة نسقية شمولية، تستحضر الواقع الاجتماعي، وتفترض طرحا إشكاليا جدليا، يتراقص بين الواقع المعيش وطقوسه وخطاباته، يتجاوز المقاربة الوصفية، ويسمح بالغوص في الاجتماعي عبر الذهني، بطرح الأسئلة عن أسباب التحولات، وربط البنيات الرمزية بالمادية.[130] لكن هذا الجانب المغري بالأجرأة المنهجية، يصطدم بصعوبات مصدرية، تجر على الباحثين آفات ردم الثغرات بتعميم النتائج والغوص في الوصف مع غياب التفسير والتركيب.

---

[125] السبتي، "التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج "، ضمن: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، 54.

[126] رضوان رابحي، "تمثلات الموت في تاريخ المغرب من خلال أمثال شعبية وأقوال مأثورة"، **الثقافة الشعبية**، ع 36، (2017): 100-115. ويلاحظ استمرار مظاهر قديمة، تعود إلى ما قبل الإسلام، في ممارساتنا وعاداتنا ولاوعينا الثقافي. محمد أسوس، **دراسات في الفكر الميثي الأمازيغي**، (الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2007)، 5.

[127] حول طقوس الموت والمقابر، راجع: محمد شكري، **الخبز الحافي. سيرة ذاتية روائية. 1935-1956**، (بيروت: دار الساقي، الطبعة السادسة 2000)، 13، 17، 108، 227؛ شكري، **الشطّار**، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الرابعة 2000)، 28، 31، 201، 202.

[128] حسن رشيق، **القريب والبعيد. قرن من الأنثربولوجيا بالمغرب**، تعريب وتقديم حسن الطالب، (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2018).

[129] أبرهموش، **تاريخ العقليات**، 98-101.

[130] دوس، **التاريخ المفتت**، 303.

واخترقت قضية مراجعة التحقيب بعض الدراسات المغربية المهتمة بالذهنيات، بطريقة مضمرة أحيانا، مثل ما جاء عند أمين البزاز في تاريخ الأوبئة والمجاعات.[131] وصريحة أحيانا أخرى، كما هو الأمر عند محمد حقي في تاريخ المواقف والذهنيات، حين وزعها إلى حقبتين مختلفين، مكنته من اقتراح محاولة تحقيبية جديدة للمنطقة، رغم تركيزه على القرون الوسطى ببعده المتداول في الأوساط الجامعية، إذ لم يتجاوز حدود القرن الخامس عشر.[132] هذا مع العلم أن القرن الخامس عشر لا يشكل منعطفا في السلوكيات والذهنيات مقارنة بقرون أخرى، مثل القرن الرابع عشر، حيث عرف حوض المتوسط نزيفا بشريا حادا، جراء الطاعون أو الموت الأسود الذي أثر على مختلف البنيات.

ويطرح البحث في تاريخ العقليات والطقوس والرموز جملة من الصعوبات المنهجية والمصدرية، التي تقتضي تجديد الإشكاليات والمناهج والوثائق. فالإشكاليات القديمة التي كان يشتغل عليها المؤرخون التقليديون لم تعد تجدي نفعا في إنتاج المعرفة التاريخية، كما أن المناهج المعتمدة استنفذت قدراتها على تشريح الظواهر التاريخية وفهمها وتحليلها، فضلا عن استخدام الوثائق التاريخية التي تحتاج إلى إعادة القراءة والبحث والتجديد.

وفي الختام، أمسى البحث في قضايا الذهنيات والطقوس والمتخيل يفسح مجالات مثيرة تستهوي بعض الباحثين المغاربة المهتمين بإشكاليات ترتبط بأوراش التاريخ الاجتماعي والثقافي، لكنها تبقى محاولات متواضعة بالنظر إلى ما تحقق إنتاجه في الغرب، وتحتاج الاستمرارية والعمل أكثر، لكي لا تكون عبارة عن عمليات تجميل وموضة موسمية لا غير، إذ هناك أوراش لم تطرق أبوابها أو تسبر معظم أغوراها بعد، من قبيل: تاريخ الموت الفردي والجماعي، وتاريخ الخوف، وتاريخ السحر، وتاريخ الأسرة والطفل، وتاريخ الجسد والجنس، وغيرها من المواضيع والقضايا، التي يمكنها أن تقدم إسهامات تنعش الكتابة التاريخية من زاويا تاريخ العقليات والأنثربولوجيا التاريخية.

---

[131] يرى أمين البزاز أن القرن الرابع عشر مثل منعطفا حاسما في تاريخ المغرب، بفعل الانهيارات الديمغرافية المستمرة منذ الطاعون الأسود، وتعاقب القحوط والأوبئة، التي أدت إلى التقوقع الاجتماعي والكساد الاقتصادي والانحطاط الثقافي، انظر: البزاز، **تاريخ الأوبئة**، 409.

[132] لم يعرف المغرب منذ انتشار الإسلام إلى الرّجة الاستعمارية، سوى عصورا وسطى ممتدة، نظرا لعتاقة مختلف بنياته وركودها. ولمزيد من التفاصيل حول العصور الوسطى الممتدة، يمكن العودة إلى: حبيدة، **بؤس التاريخ**، 30-31.

الصحافة والتاريخ في المغرب:
مسار تفاعل

الطيب بياض
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

استعملت القوى الاستعمارية في منافستها حول المغرب خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أساليب شتى، أهمها الحماية القنصلية، وضمان تبعية مجموعة من المغاربة وخدمتهم لهذه الدولة أو تلك، ثم إغراق المخزن بالمقترحات والمشتريات والصفقات لفائدة شركات هذا البلد أو ذاك، في حين وصل الصراع ذروته حين دخلت أبناك هذه الدول على الخط مدعومة بدبلوماسية دولها، مما أشَّر على بداية العد العكسي للاستفراد بالمغرب.

كانت هذه الدول على وعي بدور الصحافة، في شكل جرائد أو مجلات مختلفة، في توجيه الرأي العام وخدمة المصالح، ولذلك سارعت إلى توظيف الجرائد والمجلات في استقطاب المعمرين وتعبئة التجار والشركات لترسيخ وجودها في المغرب. إضافة إلى مهاجمة الدول المنافسة، ولمَ لا التعرض للمخزن والتشهير به وبرجالاته، بُغية إضعافه وتقوية حضور البلدان الداعمة لهذه الجريدة أو تلك في بلده. ناهيك عن ظهور مجلات متخصصة في تقديم معطيات دقيقة عن البلاد تُسهم في التعريف بخيراتها للمتربصين بها. ولما صارت الحماية أمرا واقعا بالمغرب بعد 30 مارس 1912، تزايد عدد الجرائد والمجلات، وتنوعت حسب مختلف المجالات والقطاعات.

أفرز هذا التوظيف الاستعماري للصحافة تفاعلا مغربيا ثلاثي الأبعاد:

قاد أولا إلى الدفع بالمخزن إلى البحث عن لسان حاله إعلاميا لمحاولة التصدي لهذا التكالب الاستعماري عبر الصحافة وأدواتها، وهو السياق الذي ظهرت فيه جريدة **لسان المغرب** يوم 8 فبراير 1907، مثلما قاد لاحقا الوطنيين المغاربة إلى استثمار نفس سلاح المستعمر، أي الإعلام، للرد عليه، والدعاية لمشروعهم الوطني.

ثم أسهم ثانيا في إدخال ثقافة جديدة لم يكن للمغاربة سابق عهد بها، فتحقق تراكم مفيد في المشهد الصحافي المغربي خلال فترة الحماية، أسعف في ظهور تجارب إعلامية رائدة سواء خلال المرحلة الاستعمارية أو ما بعدها.

أما البعد الثالث فربما كان بالنسبة للمؤرخين أهم هذه الأبعاد، إذ خلف تراكم الكتابات الصحفية الأجنبية والمغربية سواء أثناء مرحلة الحماية أو بعدها مادة وثائقية ومرجعية مهمة وظفها كثير من الباحثين والمؤرخين، مغاربة وأجانب في إنجاز أبحاثهم. بل ظهرت إثر هذا التفاعل المثمر أسماء مؤرخين ارتبط اسمهم بالصحافة وتاريخها، وصحافيين اتخذوا التاريخ معينا لهم في كتاباتهم ومؤلفاتهم.

الصحافة في خدمة التاريخ

جاء انفتاح المؤرخين المغاربة على عالم الصحافة في سياق التطور الذي عرفته الكتابة التاريخية في المغرب؛ بعد المرحلة الموسومة بـ"كتابة التاريخ الوطني" التي كانت تأسيسية ومحكومة برهانات الفترة التي أعقبت حصول البلاد على استقلالها مباشرة، وضرورة إسهام المؤرخ المغربي من موقعه في مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، ثم الفترة التي يمكن نعتها بـ "الطفرة المونوغرافية" مع ما رافقها من استئناس بأدوات البحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

بعد هاتين المحطتين شهدت بداية التسعينيات من القرن الماضي بروز اتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية بالمغرب. ضمن هذا المنحى الذي جرى فيه اعتماد مادة وثائقية غير مألوفة، بل كان يُنظر إليها سابقا بكثير من التوجس، دشن جامع بيضا دُروبا بحثية لاستثمار الصحافة وموادها المتنوعة في كتابة تاريخ المغرب، سواء في أطروحته الجامعية حول الصحافة المغربية الناطقة بالفرنسية،[1] أو مقالاته الغزيرة التي استحضرت جوانب مختلفة من تاريخ المغرب وعالجتها استنادا إلى مواد صحفية متعددة،[2] أو سعيه لخلق مشتل للتكوين في هذا النوع من الاهتمام، عبر إشرافه على

---

[1] Jamaâ Baida, *La presse Marocaine d'expression française des origines à 1956* (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996).

[2] ويمكن أن نستحضر من بين مقالاته على سبيل المثال لا الحصر:

Jamaâ Baida "Les événements de Casablanca, décembre 1952, dans le miroir de la presse", *Lamalif*, 165 (1985): 56-58; "De Gaulle et le gaullisme dans la presse marocaine, 1940-1946" in *De Gaulle et le Maroc*. Mustapha Schimi (dir), préface de Michel Jobert, 1990; "La presse juive au Maroc entre les deux guerres", *Hespéris-Tamuda*, Vol. 37 (1999): 171-189.

وباللغة العربية انظر ما يلي: جامع بيضا، "أرشيف "هاڤاس" وكتابة تاريخ الصحافة المغربية"، وثائق عهد الحماية رصد أولي ، (الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996)،161-169؛ "صحافة طنجة مرآة للصراع الدولي حول المغرب، 1900-1912"، **طنجة في التاريخ المعاصر، 1800-1956**، (الرباط: كلية الآداب والعلوم الانسانية، 1991)، 107-115؛ "الصحافة كمصدر من مصادر تاريخ العهد اليوسفي: "السعادة" نموذجا"، **السلطان مولاي يوسف، 1912-1927 ، الدولة اليوسفية**، أعمال الدورة الحادية عشر التي عقدت بالريصاني في أكتوبر 2003، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني ،2004)، 7-12.

أطاريح جامعية تسير في المنحى ذاته.[3] وهو الاهتمام نفسه الذي تقاسمه مع زميله الطيب بوتبقالت في الفترة نفسها تقريبا، وإن بنهج وأفق مختلفين.[4] ثم سرعان ما نسج على منوالهما عدد من الباحثين، الذين اهتدوا إلى المادة الصحافية لينهلوا منها المعطيات الأساسية في صياغة مقالاتهم العلمية، أو تفاعلوا معها، كل بطريقته وحسب احتياجاته، في دراساتهم وأبحاثهم.[5]

غير أن انفتاح المؤرخين على الصحافة والسعي للاستفادة منها في مشاريعهم العلمية لم يقتصر على هذا الجانب، بل يمكن إضافة جانبين آخرين لا يقلان أهمية عما سبق؛ ويتعلق الأمر أولا بالتمرين الذي خاضوه في تأسيس مجلات علمية تُعنى بالتاريخ، والإشراف عليها. مستلهمين تجارب سابقة، كانت فيها **المجلة التاريخية** عنوانا لنجاح مدرسة في الكتابة التاريخية، ألم يذهب روجيس دوبري إلى حد اعتبار "أن لا مدرسة تاريخية فرنسية جديدة بدون **مجلة الحوليات**"[6]؟

وإذا كانت تجربة المؤرخين المغاربة مع المجلات العلمية قد عرفت الكثير من التعثر، فالراجح أنها جاءت في أغلبها محكومة بما عبر عنه الأستاذ إبراهيم بوطالب، متحدثا عن تجربة مجلة **هسبريس-تمودا**، بقوله أن: "كل مجلة علمية تنشأ إنما هي حياة ناشئة وحيث إن الذين يقفون على نشأتها ليسوا سوى كائنات من الكائنات العابرات، فلا يكفي أن يقولوا للشيء كن ليكون، فلا علم لهم بما سيكون من مصير تلك المجلة، هل تتوقف بعد الأعداد الأولى أم تمتد في الزمان".[7] لقد جرى احتضان هذه

---

[3] أذكر على سبيل المثال: تقي نجيب، **مجموعة ماص الإعلامية بالمغرب في فترة الحماية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1998-1999؛ عبد الرحيم وزين، **الصحافة المسيحية الصادرة في المغرب زمن الحماية الفرنسية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2008-2009.

[4] أذكر على سبيل المثال: الطيب بوتبقالت، "الصحافة الأوروبية الصادرة في طنجة في أواخر القرن التاسع عشر : أهميتها وتأثيرها"، **طنجة في التاريخ المعاصر، 1800-1956**، (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1991)، 197-203؛ "الصورة الإشهارية لمدينة طنجة في الإعلام العالمي: من أواخر القرن الماضي إلى اليوم"، **طنجة في الآداب والفنون** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1992)، 95-105؛ وبالفرنسية:

Tayeb Boutbouqalt, *Les Agences mondiales d'information Havas Maroc, 1889-1940* (Rabat: al-Maarif al-jadida, 1994); idid, *La politique d'information du protectorat français au Maroc, 1912-1956*, (Casablanca: Editions maghrébines, 1996).

[5] انظر مثلا: هدى المجاطي، **الحياة الثقافية في شمال المغرب من خلال الصحافة المكتوبة، 1912-1956** (طنجة، سليكي أخوين، 2019)؛ محمد بنهاشم، "محمد الخامس وبناء أسس الدولة المغربية المعاصرة من خلال الصحافة الفرنسية"، **محمد الخامس في الكتابات الوطنية والأجنبية، محمد الخامس من المنفى إلى بناء الدولة الحديثة**، (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2010،)، 41-46؛ عز المغرب معنينو، "سفارة الحاج محمد الزبيدي والسرقة التي تعرضت لها بإيطاليا من خلال رحلة إدريس الجعايدي والصحافة الإيطالية في عهد السلطان المولى الحسن الأول"، **دعوة الحق**، ع. 323، (1996): 62-71؛ محمد الفلاح العلوي، "الصحافة والدوريات المغربية في عهد الحماية"، **موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب، الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار**، ج1، (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2006)، 397-403.

[6] Coutau-Bégarie Hervé, *Le phénomène Nouvelle Histoire, Grandeur et décadence de l'école des Annales* (Paris: Ed, économica, 1989), 264.

[7] إبراهيم بوطالب، **هسبريس-تمودا**، المجلد XLII، عدد فريد، (2007)، 11.

المجلة الأكاديمية المتعددة التخصصات والمُكَرسة لدراسة أحوال المجتمع المغربي ونشر المعرفة المتعلقة بتاريخه وثقافته، إلى جانب الاهتمام بالعلوم الاجتماعية في الغرب الإسلامي والمتوسطي، من قبل كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، فقِيض لها أن تمتد في الزمن، وتحتضن ضمن إصداراتها المنتظمة مقالات علمية رصينة لأجيال من المؤرخين، المغاربة والأجانب، وهي تستعد للاحتفال السنة القادمة بمرور مائة سنة على تأسيسها، بعد أن نجح طاقمها في وضعها على سكة الفهرسة الدولية؛ وهو المسعى الذي تحقق بانضمامها رسميا في بحر سنة 2016 إلى قاعدة بيانات **كلاريـڤيت أناليتيكس** (Clarivate Analytics) المعيارية الدولية.[8] كما امتدت في الزمن عدة مجلات تحمل اسماء مختلف كليات الآداب والعلوم الانسانية بالمغرب، وتضمنت موادها الكثير من إسهامات المؤرخين وأبحاثهم.

لعل الاحتضان المؤسساتي لعب دورا مهما في هذه الاستمرارية، كما هو الشأن أيضا مع مجلة **المناهل**، التي شرعت وزارة الثقافة في إصدارها منذ سنة 1974، فجادت على قرائها بكثير من الدراسات التاريخية. غير أن الحظ نفسه لم يحالف مجلات رامت التخصص في مجال التاريخ، والتي صدرت باسم مراكز بحثية أو جمعيات أو مبادرات فردية، فكان مصيرها إما التوقف بعد إصدار مجموعة من الأعداد، أو الاستمرار في الصدور مع العجز عن تأمين انتظامه. ويمكن أن نذكر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر **مجلة جمعية تاريخ المغرب**، التي كان يصدرها المركز الجامعي للبحث العلمي، حيث رأى عددها الأول النور سنة 1968. و**مجلة تاريخ المغرب** التي أصدرتها جمعية الامتداد الثقافي، وظهر عددها الأول في الأكشاك سنة 1981. ثم مجلة **أمل** التي صدر عددها الأول سنة 1992. إلى جانب **مجلة البحث التاريخي** التي تصدرها سنويا الجمعية المغربية للبحث التاريخي، وقد دشنت هذه التجربة منذ سنة 2003.

وعلى الواجهة الأخرى، ظهر حضور التاريخ في الصحافة الموجهة للجمهور الواسع بشكل متزايد، واقتحم المؤرخون المغاربة الحقل الإعلامي، ولو بشكل حذر وتدريجي. وكانت أمامهم تجارب دولية سابقة، يمكن أن نستحضر منها النموذج الفرنسي على سبيل المثال، فقد بدأ المؤرخون الفرنسيون يقتحمون تدريجيا مجال الإعلام، وحصل الاختراق الكبير مع نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي،

---

[8] انظر الموقع الإلكتروني لهذه المجلة عبر منصتها المتاحة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية (www.hesperis-tamuda.com)، للتمكن من القراءة والتحميل مجانا لمواد أعداد المجلة منذ بداية صدورها على عهد الحماية الفرنسية سنة 1921 إلى آخر عدد أصدرته هيئتها سنة 2020.

حيث انطلقت مرحلة رواج التاريخ[9]. تَم ذلك عبر دخول إيمانويل لوروا لادوري غمار الكتابة في جريدة **لوموند**، وفتحت **النوڤيل أوبسرڤاتور** صفحاتها لأقلام كل من فرانسوا فوريه وجاك جوليار وأندريه بورگيير وجاك ومونا أوزوف وبيير نورا ودنيس ريشيه، ثم عمود بيير شوني في **لوفيگارو**.[10] ولعل هذا "الإنزال" هو ما جعل فرانسوا دوس يفتتح مقدمة كتابه **التاريخ المفتت** بالقول: "تُلهم 'كليو' جمهورا متزايدا متعطشا لمعرفة ماضيه. يتدافع الناس للاستماع للخطاب التاريخي. وتستقبل شاشات التلفزة واستديوهات الإذاعة باحثين كانوا في السابق مغمورين مع جهدهم الأرشيفي ومنحصرين في حلقة ضيقة من الجامعيين. وأثناء برنامج السهرات الانتخابية يقدم رينيه ريمون إيضاحات المؤرخ. عُيِّن جورج دوبي رئيسا للقناة السابعة للتلفزة. **فرانس أنتير** تُسمع الفارق من خلال زيادة برامجها التاريخية، حيث يجلس جنبا إلى جنب مؤرخون محترفون (...) ولكن أفضل فترة إذاعية من حيث الوقت جرى تخصيصها لرواية للتاريخ (...) إن نجاح المؤرخ آلان ديكو في التلفزة لا يمكن إنكاره. لقد اقتحمت جميع وسائل الإعلام والاتصال حقل المؤرخ. وهي تستجيب إلى تعطش حقيقي للتاريخ وإلى ضرورة ملحة لجمهور يساهم في ازدهار سوق الكتاب ومجلات تبسيط التاريخ والتي تزداد رغم هذه الفترة المتأزمة بنسبة 10% في العام."[11]

وفي التجربة المغربية نجد مجلات من قبيل **لوجورنال** و**تيل كيل** باللغة الفرنسية، وجرائد أسبوعية تصدر باللغة العربية مثل **الصحيفة** و**الأيام**، كانت تتغذى من التاريخ وتحقق أعلى المبيعات بفضله، أما الجرائد اليومية فغالبا ما كانت تميل، للغرض نفسه، إلى تخصيص ملفات نهاية الأسبوع لمواضيع تاريخية.

وضمن المنحى نفسه، اختارت الصحافية سمية المغراوي "في رحاب التاريخ" عنوانا لبرنامجها على القناة المغربية الثانية، مع مطلع الألفية الثالثة؛ حيث جرى تخصيص حلقاته لقضايا مختلفة من تاريخ المغرب، وتمت استضافة ثلة من المؤرخين المغاربة لتقديم تفسيراتهم وتحليلاتهم بالصوت والصورة حسب تخصصاتهم، ونوعية المواضيع المقترحة للمعالجة الإعلامية، وبدا واضحا أن التاريخ ليس بضاعة كاسدة كما كان يروج. ولذلك كان من الطبيعي أن يتوج هذا المسار التفاعلي المثمر سنة 2010 بإصدار مجلة تُعنى بتاريخ المغرب، تنشد العمق والرصانة، مسنودة في ذلك بتأطير

---

[9] Coutau-Bégarie, *Le phénomène*, 304.

[10] Ibid., 304-305.

[11]- فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت، من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، 25-26.

مستشارين علميين، مع السعي لتقديم منتوجها بلغة بسيطة في متناول الجمهور الواسع من القراء، حملت اسم **زمان**، التي اختارت أن تحتفل بعيد ميلادها الثالث على طريقة النخل الذي يستنبت أخا له من صلبه، فكان أن تم في صيف سنة 2013 إطلاق النسخة العربية من نفس المجلة.

داخل التوجه ذاته يمكن أن نفهم استضافة عدد من المؤرخين في برامج حوارية سواء على القناة الأولى من قبيل برنامج "مشارف"، أو القناة الثانية مثل برنامج "الناقد" أو "حديث مع الصحافة"، أو ضمن برنامج "ثقافة بلا حدود" على قناة تيلي ماروك. ناهيك عن الحضور داخل بلاتوهات الأخبار كمحللين للأحداث خاصة في قناتي ميدي أن تيفي والقناة الثانية، هذا فضلا عن القنوات الدولية، والإسهام في العديد من البرامج والأشرطة الوثائقية.

التاريخ بأقلام صحفية

يطرح الصحافي/المؤرخ فانسون كيفي في مقاله المعنون بـ"الصحافة تاريخ بلا مؤرخ"[12] سؤال الاشتغال بالتاريخ من قبل الصحافيين دون سابق تكوين يحاكي تكوين المؤرخ. فإذا كان المؤرخون قد عمدوا إلى نحت تعبير "التاريخ الفوري" للدلالة على مادة اشتغالهم عندما يتعلق الأمر بالزمن الراهن، أي بفترة هم أنفسهم فيها فاعلون، وهي حقبة قريبة تنتفي فيها المسافة الزمنية التي طالما اعتبرها المؤرخ إحدى ضروريات صنعته، فإن ما يعيبه صاحب **ماذا لو انتصرت ماي 68**،[13] على جل الصحافيين هو "أن نظرة غالبية ممتهني الإعلام عن مهنتهم بالنسبة لأي مؤرخ حالي، تشبه إلى حد كبير نظرة المؤرخين عن مهنتهم في القرن التاسع عشر؛ نظرة ساذجة غير واعية ولا مسؤولة".[14]

وبما أن الحقلين، أي التاريخ والصحافة، "يجمعهما بالضرورة هدف واحد؛ التعريف بحقبة ما، وضع ما، حدث ما، تطور ما"،[15] فعلى الصحافي الاقتداء بالمؤرخ المُجدد في الاشتغال على ذاته للرفع من مستوى تكوينه وتطوير مهاراته وأدوات عمله.[16] هذا النوع من الصحافيين الطموحين الشغوفين بالقراءة هو الذي يتطلع إلى عدم البقاء رهينا القصاصات والأخبار، ويطمح إلى التصدى لنوع من الكتابة المنفتحة على حقول

---

[12] Vincent Quivy, "Le journalisme: une histoire sans historien", *Communication et langages*, 102, 4ème trimestre (1994): 79-92.

[13] Vincent Quivy, *Les 99 jours de Cohn-Bendit, Histoire du gouvernement révolutionnaire* (*30 mai-7 septembre 1968*), *Et si Mai 68 avait triomphé…*, (Paris: L'Archipel, 2018).

[14] Vincent Quivy, "Le journalisme", 82.

[15] Ibid., 79.

[16] Ibid., 81-83.

معرفية مختلفة. فنجد الصحافي الأديب والصحافي الفيلسوف والصحافي المؤرخ... أي الصحافي المثقف المولع بالقراءة والكتابة، الذي يكون في كتاباته الصحفية متأثرا بالمعين الفكري الذي ينهل منه دون الزعم بأنه صار من ذوي الاختصاص يزاحم أصحاب الصنعة. فمحمد حسنين هيكل حتى وهو يكتب مذكرات تجربة عاشها وكان فاعلا فيها يعرف تفاصيلها، بل وما يكفي من الوثائق عنها، التي ذَيّلَ كتابه بجزء منها، تَهَيَّبَ زعم كتابة التاريخ وفضل أن يكون قارئا له. يقول صاحب **سنوات الغليان**، عن هذا الكتاب:

"أبعد الأشياء عن مقاصدي أن أجعل من هذا الكتاب محاولة لـ"لكتابة التاريخ" والحقيقة أنه محاولة "لقراءته"، وهذا معنى كررته كثيرا في وصف ما أكتبه، ومازلت متمسكا به. وليس من باب التواضع أن أقول إن"كتابة التاريخ" ليست صناعتي ولا أنا مدعيها وليس من باب التفاخر أن أقول إن "قراءة التاريخ" حقي لأنها حق كل مهتم بالشؤون العامة".[17]

وعلى المستوى المغربي يظهر اسم محمد باهي حرمة كنموذج لتجربة نوعية ليس وطنيا فحسب بل على المستوى العربي وربما الدولي، تستحق الدراسة والبحث بشكل عام، وفي علاقتها بالتاريخ بشكل خاص. يظهر ذلك أولا من خلال تمثل باهي النوعي للمهام الملقاة على عاتق كل من رام البحث في هذا الحقل المعرفي عن عناصر إجابة لأسئلة واقعه العالقة، وهو القائل "من واجب الصحفي وهو المؤرخ اليومي بامتياز أن يعكس الانشغالات والهموم الخاصة بمجتمعه".[18] وكأني به تَشَرَّبَ جيدا ما نبه إليه مارك بلوك منذ وقت مبكر متحدثا عن "صنعة المؤرخ."[19] واستنبط جيدا روح مقال جون لاكوتير حول التاريخ الفوري،[20] وهو يتحدث في مقال له بعنوان مثير "جاك اليوسفي وعبد الرحمان ديلور المغربي" عن وجود "مقارنات تملي نفسها على الصحفي بما هو مؤرخ لليومي، إملاء مشحونا باليقين الصاعق، تجعل الاقتراب من الظاهرة التاريخية أو الحدث السياسي، عن طريق تلك المقايسة لا غيرها من الموازنات المنطقية أو سبل الفهم العقلانية الأخرى، بديهة ساطعة، محسوسة تندرج ضمن المعطيات الفورية للوعي بالأشياء".[21]

[17] محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة**، ج1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، 12-13.

[18] محمد باهي محمد باه حرمة، **رسالة باريس، يموت الحلم ولا يموت الحالم**، إعداد امبارك بودرقة عباس، (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2016)، ج1، 289.

[19] Marc Bloch, *Apologie pour l'Histoire ou métier d'Historien*, édition critique préparée par Etienne Bloch (Paris: Armand Colin, 1993), 24.

[20] Jean Lacouture, "L'histoire immédiate", in *la nouvelle histoire*, sous la direction de Jacques Le Goff, éd. (Bruxelles: Complexe, 1988), 229- 254.

[21] باهي، **رسالة باريس**، ج1، 320.

هكذا نجده ينسج أيضا على منوال لاكوتير ليس فقط في تأريخه لحرب الجزائر،[22] وهو من خصها بكتابات غزيرة وثرية كشاهد وفاعل عن قرب في أحداثها، وكمحلل مدرك لخباياها وأسرارها، بعد لقاءاته المتنوعة مع أبرز رموزها وقادتها، بل في مجموع أعماله حول تاريخ المغارب الراهن وما عرفه من أحداث.[23] وكذا تاريخ فرنسا الآني، غير مقتصر على المرتبط منه بالقضايا الإفريقية والعربية خاصة منها القضية الفلسطينية فحسب، متجاوزا ذلك إلى النبش في أسرار سياسة فرنسا الداخلية وخبايا ارتباطاتها الخارجية،[24] ناهيك عما خصصه من اهتمام لأوروبا وباقي دول العالم.[25] وحين توقف باهي عند التحولات التي شهدتها بعض الأقطار الإفريقية نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، كان بالفعل مؤرخا فوريا لما جرى.[26] أما بعد غزو العراق للكويت واندلاع ما عُرف بحرب الخليج، فقد راح باهي، في رسالته الأسبوعية من باريس، يرصد على حلقات البنية العميقة الشارحة للظرفية الطارئة في تعقيدات الصراع بمنطقة الخليج العربي.[27]

وَلَعُ باهي بالتاريخ حد الوله يعكسه إدراكه الخاص لهذا الحقل المعرفي ولعلميته، ونهمه لقراءة كل ما استجد من انتاجاته الجادة، خاصة إن كانت تهم الشأن المغربي. وهو القائل:

"ما كل مألوف معروف بالضرورة وليس التاريخ وجبة شهية مثل بسطيلة مراكشية نستطيع أن ننتجها لغرض الاستمتاع والإشباع.

التاريخ حقل، وحقل خصب، تظل أرضه قابلة للاكتشاف والحرث والبذر والحصاد.

ما نعرفه منه، وما نعرفه عنه، بل ما نعرفه بواسطة التاريخ عن شؤوننا الماضية يبقى مثل آفاق الصحراء الفسيحة الهاربة باستمرار أمام المسافر. وتاريخ المغرب الحديث ما يزال منطويا على الكثير من الأسرار الملغومة ينتظر باحثين، يحرثون ويزرعون – نعم يحرثون ويزرعون – طبقاته المتراكمة، يقلبونها، يجعلون

[22] Jean Lacouture, *Algérie 1962, la guerre est finie*, (Bruxelles: éd. Complexe, 1985).

[23] باهي، **رسالة باريس**، الأجزاء الثلاثة الأولى.

[24] **نفسه**، ج5، 9-339.

[25] **نفسه**، 341-391.

[26] **نفسه**، ج3، 367-405.

[27] **نفسه**، ج4، 131-401.

عاليها سافلها، يُعرضون أحشائها للشمس والريح ويوفرون المناخ أمامه ليزهر ثم ليثمر".[28]

ولذلك فهو لم ينشغل فقط بالإصدارات غير الأكاديمية التي تهم التاريخ القريب مثل أعمال جون لاكوتير حول شارل ديگول،[29] أو كتاب ميشال جوبير حول المغارب،[30] ولا هو اكتفى بتقديم قراءات في كتب ومسارات ثقافية عكست شغفه بالنزوع الموسوعي،[31] بل نجده يُقبل على مضامين أطاريح جامعية قوية في حقل التاريخ يتحين فرصة نشرها ليكون من السباقين لقراءتها، كما حصل على سبيل المثال مع كتاب ضخم من ثلاثة أجزاء في حوالي تسعمائة صفحة التهمه بنهم فور إصداره، قبل أن يقدمه لقراء رسالته الأسبوعية من باريس بتاريخ 13 يوليوز 1988. ويتعلق الأمر بكتاب المؤرخ الفرنسي دانيال ريڤي المعنون بـ **ليوطي ومؤسسة الحماية الفرنسية بالمغرب 1912-1925**،[32] قبل أن يخصص لعمل المؤرخ المغربي محمد القبلي، الموسوم بـ **مجتمع، سلطة ودين بالمغرب في نهاية العصر الوسيط** قراءة عميقة ودقيقة وكأني به مؤرخ وسيطي. وقد نشرها على حلقتين ضمن رسالة باريس بتاريخ 10 و17 غشت 1988، عنون الجزء الأول منها بـ"معاصرونا المرينيون"، أما الجزء الثاني من هذه القراءة فجاء تحت عنوان "العصر الوسيط الحاضر".[33]

كما فتح محمد العربي المساري أوراشا للبحث والكتابة الصحفية الرصينة والجادة التي تنهل من التاريخ، وتجعل منه مرجعها الفكري وسندها المعرفي. بل وصلت علاقته بالجمعية المغربية للبحث التاريخي إلى ما يشبه الانتساب، عبر حضور أشغال الكثير من أيامها الوطنية، خاصة تلك التي تعقد بالرباط، ناهيك عن روابطه القوية بحنطة المؤرخين المغاربة، والمشاركة معهم في العديد من اللقاءات العلمية رغم كثرة التزاماته المهنية والسياسية. فكان نموذجا متقدما للصحافي المؤرخ الذي ترك تراثا ثريا

---

[28] باهي، **رسالة باريس**، ج1، 73.

[29] Jean Lacouture, *De Gaulle* (Paris: Le Seuil, 1986).

[30] Michel Jobert, *Maghreb, à l'ombre de ses mains* (Paris: éd. Albin Michel, 1985).

[31] باهي، **رسالة باريس**، ج1، 390-412.

[32] Daniel Rivet, *Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc, 1912-1925*, (Paris: Ed. L'harmattan, 1988).
انظر باهي، **رسالة باريس**، الجزء الأول ، 73.

[33] Mohamed Kably, *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Âge*, Paris Maisonneuve et Larose, 1986.
انظر باهي، **رسالة باريس**، 196 و 207.

على امتداد حوالي نصف قرن من الإنتاج، يستحق أن يُدرّس في معاهد التكوين الصحفي بل ولطلبة التاريخ في الجامعات أيضا.[34]

إلى جانب كل من محمد باهي حرمة ومحمد العربي المساري، برزت أسماء كثيرة لصحافيين في المشهد الإعلامي المغربي أبانوا عن شغف خاص بالتاريخ سواء من جيلهما، مثل مصطفى العلوي[35] وعبد اللطيف جبرو،[36] ذكرا لا حصرا، أومن الجيل الجديد، مَن أبانوا عن اهتمام خاص بالتاريخ من داخل منابرهم الإعلامية غير المتخصصة، أو من انخرطوا في تجربة **زمان** المتخصصة في تاريخ المغرب.

على سبيل الختم

دخلت الصحافة إلى المغرب كأداة إعلامية وسياسية في الوقت ذاته، بعد أن أسهمت إلى حد ما في التمهيد لاحتلاله، فتفاعل معها المغاربة بمستويات متعددة، مما خلف تراكما نوعيا أسعف في الدفع بالمؤرخين المغاربة إلى التأريخ لهذا المسار من جهة، واعتماد إنتاجه مادة مرجعية في مصنفاتهم العلمية، فيما برزت أسماء صحافية مغربية جذبها حقل التاريخ إلى درجة الاصطفاف مع ذوي الاختصاص سعيا لكشف أسرار الماضي وسبر أغوار ما فات، دون الزعم بتملك الأدوات الأكاديمية في تدوينه.

وضمن هذه السيرورة من العطاء المتبادل، ظهرت مجلات علمية مغربية منها المتخصصة كليا في مجال التاريخ، ومنها المهتمة بنشر المعرفة في حقول معرفية شتى، كان للتاريخ ضمنها حضوره الوازن، قبل أن يقتحم المؤرخون مجال المنابر الإعلامية الموجهة للجمهور الواسع طلبا لتبسيط المعرفة التاريخية وتعميم وضمان انتشار أوسع لها.

---

[34] من بين أعماله أذكر على سبيل المثال في السنوات الأخيرة: محمد العربي المساري، **30 سنة مسيرة، من لاهاي إلى بيكر** (القنيطرة: البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)؛ **محمد الخامس، من سلطان إلى ملك**، (القنيطرة: البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)؛ **ثقوب في الذاكرة، أربع وثائق وطنية**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014).

[35] ونذكر من مؤلفاته: **الأغلبية الصامتة بالمغرب**، (الدار البيضاء، دار الكتاب، 1977)؛ **مذكرات صحافي وثلاثة ملوك**، (الدار البيضاء، منشورات أخبار اليوم، 2011)؛ **الحسن الثاني الملك المظلوم**، (الرباط، دار أبي رقراق، 2015).

[36] ومن أعماله المنشورة: **المهدي بن بركة في الرباط، 15 ماي 1962-15 يونيو 1963**، (الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1995)؛ **عدي وبيهي، حكاية عصيان تافيلالت**، (الرباط، مطبعة القادري واكريم) ، 2001.
عودة محمد الخامس، (المحمدية، مطبعة فضالة، 2005).

الرواية وتخييل التاريخ

سعيد الفلاق
باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس بالرباط

لا أحد ينكر التداخل الموجود بين فنّيْ الرواية والتاريخ، ولذا لا نحتاج إلى التأكيد على أن الرواية بصفتها نوعا أدبيا تسمح لنفسها باختراق خطابات متعددة، إذ "أصبحت الرواية إلى جانب وظائفها التخيلية والتمثيلية والإيحائية، أداة بحث بما يمكن استكشاف العالم والتاريخ والإنسان"،[1] حيث تهدف إلى تقديم معرفة من نوع خاص عن التباسات التاريخ ضمن العلائق الوشيجة المؤسّسة للأنساق الخفية، مما يعني أن الرواية ليست خطابا مهادنا، ممجّدا، ذلك أن "هبة الرواية الإنسانية تكمن في قدرتها على تهديم كل الحقائق والأنساق، وعلى تقليب تربة اللغة النائمة بالسخرية، واللعب، وبناء احتمالات جديدة فوق أنقاضها".[2] كما أن الرواية اليوم حين تتجه إلى التاريخ لا تهدف بالضرورة إلى إعادة ما قيل في الكتب التاريخية عبر إعادة النقل والتحويل، بل إنها تقوم بالبحث في المسكوت عنه والمغيّب والمستور، "فالرواية عندما تستعيد الذات المغيبة إلى مسرح التخييل، تغدو أقدر على بلورة مقولات جديدة عن الوجود، وهذا ما يبوئها مكانة بارزة في التعبير عن التاريخ وتبدلات الأزمنة الحديثة".[3]

وعليه، فإن خطاب الرواية ينهض بمهمة جسيمة قادرة على بلورة وعي جديد بالوقائع التاريخية، وتقديم بديل حقيقي للحاضر والمستقبل، وهذا ما يدعم الأطروحة التي يتأسس عليها هذا البحث المتمثلة في الوعي بأهمية السرد والرواية خاصة في "تمثيل المرجعيات ومواجهة بياضات التواريخ الرسمية، وتحري الهامشي وسط الخطابات المهيمنة"،[4] ولن يتحقق ذلك إلا بالعودة إلى التاريخ والتنقيب فيه وإعادة تخييله وتمثيله وتأويله، انطلاقا من التسلح بالشك المفضي إلى تعميق المعرفة بالشروط البانية للسرد التاريخي كما تقدمه المرويّات.

---

[1] عبد الله إبراهيم، "تقنيات السرد ووظائفه، السرد والتمثل السردي في الرواية العربية المعاصرة"، **مجلة نزوى**، العدد27، (2001): 43.

[2] عبد الكريم جويطي، "رواية القوس والفراشة لمحمد الأشعري، الشعر لترويض الخراب، مسارات التباعد والانفصال"، **مجلة آفاق**، أسئلة الرواية المغربية: دراسات وشهادات، (2010): 161

[3] إدريس الخضراوي، **الرواية العربية وأسئلة ما بعد الاستعمار**، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2012)، 197.

[4] **نفسه**، 117.

1. التاريخ والذاكرة الجماعية

يعتبر السوسيولوجي والفيلسوف الفرنسي موريس هالبواكس (1877-1945) سباقا إلى طرح مفهوم "الذاكرة الجماعية" رغم أن فكره لم يعرف إلا بعد عقود، فقد ميّز في كتابه ذائع الصيت بعنوان **الذاكرة الجماعية** سنة 1950 بين نوعين من الذاكرة؛ ذاكرة ذاتية/فردية وذاكرة جماعية، وغني عن البيان أن هالبواكس لا يقدم أهمية للنوع الأول، لأنه في نظره ليس بإمكانه الانفصال عن النوع الثاني، فحتى حين يلجأ الإنسان إلى الحديث عن حياته الذاتية، لا يعني أنه ينفصل عن ذاكرة جماعية تتسرب لا واعيا إلى مختلف عمليات الاستدعاء التي يقوم بها، مما يعني أن الفرد يظل دوما بحاجة إلى استحضار ذكرياته إلى جانب ذكريات الجماعة، فالذاكرة الفردية "ليست معزولة تماما، فالإنسان يحتاج بقوة إلى إقامة اتصال مع ذكريات الآخرين عندما يستحضر ماضيه الخاص"،[5] كما أن كل تاريخ شخصي ليس في النهاية إلا حاملا لمجمل العناصر التي تشبعناها من التاريخ الجمعي/الجماعي. إن الذاكرة الفردية في نظر هالبواكس "ليست سوى حثالة للذاكرة الجماعية" بعبارة بول ريكور.[6] وهكذا، فإن ما قام به هالبواكس هو "تخليص مرجعية الذاكرة الجماعية من عمل الذاكرة الشخصية وهي تستعيد ذكرياتها"،[7] مما يعني أننا لا نتذكر شيئا لوحدنا، فالجماعات والكيانات هي من تمنحنا أسبابا للتذكر. ويقود هذا الأمر هلفاكس إلى التمييز بين نوعين آخرين من الذاكرة،[8] يتعلق الأمر بالذاكرة التاريخية التي تمتد في الزمن، ثم الذاكرة الجمعية المعاشة من لدن مجموعة بشرية معينة، غير أن التاريخ لا يعني عند هالبواكس الماضي، ذلك أن "التاريخ ليس كل الماضي، لكنه ليس أكثر مما تبقى من ذلك الماضي".[9]

وغير بعيد عن هالبواكس نجد بيير نورا الذي يرى أن الذاكرة الجماعية تثير الكثير من الإشكالات الجدالية، فهو مفهوم ضبابي ومبهم، لكن مع ذلك نجده يذهب إلى أن "الذاكرة الجماعية صورة ذكرى أو مجموعة ذكريات واعية أو غير واعية لتجربة معاشة أو مشبعة بحمولة أسطورية، قوامها هوية جماعية ذات ارتباط وثيق الإحساس بالماضي"،[10] ويُظهر هذا التعريف الأولي أن الذاكرة الجماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة

---

[5] Maurice Halbwachs, *La mémoire collective*, (La Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutim, 1950), 26.

[6] بول ريكور، **الذاكرة والتاريخ**، ترجمة محمد حبيدة ضمن: **الكتابة التاريخية، التاريخ والعلوم الإنسانية: التاريخ والذاكرة ـ تاريخ العقليات** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، 95.

[7] بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2009)، 190.

[8] Maurice Halbwachs, *La mémoire collective*, 25-51.

[9] Ibid ,36.

[10] نورا، **الذاكرة الجماعية**، 85.

التي يعيشها الفرد أو الأفراد، ذلك أن هذه الذاكرة تخزّن الأحداث والوقائع والتفاصيل المعيشة، فلا يمكن الحديث عن ذاكرة بمعزل عن أصحابها، وعن السياقات الخارجية التي أنتجت الوعي أو ما عبّر عنه نورا بـ "الإحساس بالماضي". إن هذا الإحساس يتولد أساسا من التجربة الشخصية التي تتوسّع لتصير تجربة جماعية، ومن ثمة تؤسّس لهوية جامعة متجذرة في عمق الوجود المشترك. ويقر بيير نورا بأن هناك أقساما كثيرة للذاكرة، مثل الذاكرة الفاعلة أو الخفية كذاكرة الأقليات الإثنية أو الاجتماعية المضطهدة أو المهضومة الحقوق، أو مثل الذاكرة الرسمية التي تحمل مخيالا مرتّبا كالأمة والعائلة والحزب،[11] ويبرز أن الذاكرة بمفهومها السابق الجمعي تشكل دوائر تكبر حينا وتصغر حينا آخر حسب طبيعة الجماعة اللغوية أو الفكرية أو الاجتماعية ... ولعل هذا ما يقود بيير نورا إلى التمييز بين صنفين من الذاكرة، الأولى تاريخية والثانية جماعية مستفيدا من طروحات موريس هالبواكس.

ونسجل بداية أن تمييزه يعتريه الكثير من الضبابية مقارنة مع تمييز بور ريكور كما سنقدمه فيما بعد. إن الذاكرة الجماعية كما يقول نورا "هي ما تبقّى من الماضي في معاش الجماعات أو ما يمثل بشأنه"[12] بمعنى أنه ليس هناك ذاكرة بمعزل عن الماضي المؤسس الفعلي لنمط الجماعات. لهذا، فهي ذاكرة تقتات مما يوفره الزمن المنتهي من أحداث وتفاصيل تتكامل فيما بينها لتقدم نفسها هوية جماعية، غير أن هذه الجماعات حسب نورا عريضة وواسعة النطاق، من صفتها التداخل واللاحدود، وإن كان كذلك، فإن الحديث عن ذاكرة جماعية يقتضي الإقرار بأن لا وجود لذاكرة جماعية واحدة،[13] لأن الاختلاف واللاحدود يولدان أنماطا من الذاكرة تبعا لكل فئة كما حددنا سلفا، فيمكن الحصول على عدد لا متناهي من الذاكرات الجمعية في حيّز مكاني محدود. كما يذهب نورا إلى أن الذاكرة "إرث غير قابل للتصرف، وفي الوقت ذاته سهل الاستعمال وأداة نضال وسلطة"،[14] فأما أنها إرث غير قابل للتصرف، فإن هذا الكلام يفتقد إلى الدقة، لأنها مثلها مثل باقي العناصر التي تُصنع ويتصرف فيها زيادة ونقصانا، إتلافا وإعادة صوغٍ. وأما أنها أداة نضال وسلطة، فإن الأمر لا يحتاج إلى تأكيد، ما دامت كل جماعة تستند إلى ذاكرة تمنحها مشروعية الوجود حاضرا ومستقبلا.

---

[11] **نفسه**، 85.

[12] **نفسه**، 86.

[13] لقد تفطن بيير نورا إلى هذه الحقيقة، مشيرا إلى تعدد الذاكرات في القُطر الواحد وذلك في مقالته: "كيف يكتب تاريخ فرنسا؟"، ينظر: Pierre Nora, "Comment écrire l'histoire de France ?", in *Les Lieux de mémoire*, III Les France, conflits et partages (Paris: Gallimard, 1992), 9-18.

[14] نورا، **الذاكرة الجماعية**، 85.

وفي مقابل الذاكرة الجماعية ينتصب مفهوم الذاكرة التاريخية الذي يعتبره "ثمرة تقليد معرفي و"علمي"،"[15] أي بحث يقوم على التحليل والنقد والاستقصاء. بهذا الزعم يؤكد على معارضة الذاكرة التاريخية للذاكرة الجماعية، فالأولى "موحدة" في حين أن الثانية متعددة الأبعاد. ولا نرى في الأمر أي تعارض بين الاثنين، لأن الذاكرة الثانية مع تعاقب الزمن قد تصبح موضوعا للذاكرة التاريخية، كما أن القول بأن هذه الأخيرة موحدة يتعارض مع ما للتاريخ من نسبية وتعدد في الرواة والمؤرخين. غير أن نورا يقر بصلابة الذاكرة الجماعية وقدرتها على التأثير في خطاب التاريخ، يقول: "إن التاريخ يكتب اليوم تحت ضغط الذاكرات الجماعية، من التاريخ "الراهن" المرتبط بالحدث، كما تؤسسه وسائل الإعلام، والذاكرة، إلى التاريخ "العلمي" نفسه الخاضع لمصالح الذاكرات الجماعية وفضولها".[16] ويفيد هذا القول أن التاريخ ليس بريئا من منازع المؤرخ الشخصية الناجمة عن انتمائه لنوع خاص من الذاكرة، فضلا عن أن كل تاريخ لا يخلو من مزايدة ناتجة عن دفاع ضيق عن مصالح خاصة، "إنه الانقلاب ذاته الذي أسهم في تنويع التاريخ، بل وتحويله إلى تواريخ، ومن ثم جعله حقلا للقوى الإيديولوجية".[17]

أما بول ريكور، فيسجل أن مقولة الذاكرة الجماعية ظلت تعاني من "الهجانة على المستوى المفاهيمي"،[18] نظرا لأنها حاولت ادعاء هيمنة السوسيولوجيا في مواجهة التاريخ، وللخروج من هذا المأزق يقترح ريكور مفهوم الانتساب المتعدد الذي يستطيع حمل أي فكر أو شعور، رغبة منه في إعطاء الذات مكانتها إلى جانب الذاكرة، فليس من الحق إدماج الكل ضمن نموذج يقدم نفسه أنه جماعي ومشترك بهدف استيعاب الفرد ضمن العام، يقول ريكور: "من جهتي، فقد وصلت بعد حيرة طويلة إلى قناعة مفادها أن الذاكرة كحضور في الذهن لشيء من الماضي وكبحث عن هذا الحضور يمكن أن تنتسب مبدئيا لكل الضمائر النحوية: أنا، هي/هو، نحن، هم، إلخ".[19] ويسعى ريكور هنا إلى جرّ الذاكرة إلى منطقة متعددة حتى تكون عادلة، "إن واجب الذاكرة هو واجب إقامة العدل"،[20] لا أن تكون متجبرة، طاغية تفرض هيمنتها المختلقة، فالإجابة بحسب ريكور عن سؤال: هل الذاكرة بشكلها الرئيسي شخصية أم جماعية؟ يوجب تقديم جواب شامل، أكثر موضوعية ودقة، كأن "ننسب الذاكرة فقط إليَّ أنا أو إليك أنت أو إليه هو

---

[15] **نفسه**، 86.

[16] **نفسه**، 88-89.

[17] **نفسه**، 89.

[18] **نفسه**، 89.

[19] **نفسه**، 89.

[20] ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، 148.

أو إليها هي، أي دوما بصيغة المفرد المتكلم أو المخاطب أو الغائب".[21] ينكشف أن ريكور لا يهدف إلى إقامة تعارض بين الذاكرة الفردية والجماعية، بقدر ما يميل إلى تجسير العلائق بينهما بشكل متكامل يصهر الذاتي والكلي في بوتقة واحدة لا تتأسس على الذاكرة فقط، وإنما أيضا على فعل التذكر كما سنبين فيما بعد. وينتقد ريكور تصور هلفاكس مبيّنا أن ما يضعفه هو نفي صفة الفعل والمبادرة والممارسة عن الفرد كذات مستقلة قادرة على تجاوز الجماعة.[22]

إن صراع التاريخ مع الذاكرة يأخذ أبعادا أخرى حين يطرح التاريخ نفسه بصفته فاعلا أساسا، فيعمد إلى "إلغاء الوضع الذي تتمتع به الذاكرة في العادة وهو اعتبارها سجل التاريخ، ليعاملها كمجرد غرض أو موضوع من مواضيع المعرفة التاريخية"[23]، وهذا ما يخلق بينهما جدالا حقيقيا، فبيير نورا يؤكد في كتاب **أماكن الذاكرة** أنه ما أبعد الذاكرة عن التاريخ، إذ يجب الوعي أكثر بتباعد دلالتيهما وتمايزهما،[24] فالذاكرة تحفر عميقا في الحاضر، "معيدة ترتيب أحداث الماضي من وجهة نظر حاجياتها الحاضرة، وهي حاجيات يختلط ضمنها الموضوعي بالذاتي والشخصي بالعام"،[25] في حين أن التاريخ هو "محصلة لعمل المؤرخين، الذين يتصدّون لإنتاجه وفقا لتقنيات معرفية ومهنية مضبوطة".[26] ورغم هذا التمييز إلا أن العلاقة بين المفهومين لا تزداد إلا التباسا وتداخلا، لأن المشكل كما يقول ريكور لا يبدأ مع التاريخ، بل مع الذاكرة المستعصية على القبض دوما.[27]

2. الذاكرة والتذكر وتمثيل الماضي

يحظى مفهوم الذاكرة باهتمام كبير من لدن بول ريكور، فلقد سعى في مختلف مؤلفاته إلى النظر في تحديدات الذاكرة وإشكالاتها القوية في ارتباطها بالتاريخ والسرد والنسيان، ولا شك أنها تطرح بإلحاح قضايا يصعب الفصل فيها، ومع ذلك نجد ريكور يقدم تحليلات دقيقة وغنية عن التباسات الذاكرة مع محيطها ومع الماضي. لذلك نراه يخوض في قضية كتابة التاريخ وتمثيل الماضي، منطلقا من ثلاثة أسئلة جوهرية تتقصد البحث في طبيعة النص التاريخي وتعاطيه مع السرد، فكيف يمكن لكتابة التاريخ أن

---

[21] **نفسه**، 152.

[22] **نفسه**، هامش الصفحة 195.

[23] **نفسه**، 154.

[24] Pierre Nora, "Entre mémoire et histoire", in *Les Lieux de mémoire*, tome 1, (Paris: La République, Gallimard,1984), xix.

[25] لطفي عيسى، **بين الذاكرة والتاريخ؛ في التأصيل وتحولات الهوية**، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، 6.

[26] **نفسه**.

[27] ريكور، **الذاكرة والتاريخ** ، 92.

تفي و"تشرّف الميثاق الضمني للقراءة" الذي يفترض مسبقا أن المؤرخ يقدم "سردا حقيقيا لا خياليا"؟ إن هذا السؤال حسب ريكور يحيل على "التمثل الذاكري"، لكنه يرى من الواجب التمييز بين الذاكرة والتذكر، ويعود هنا إلى طروحات أرسطو المؤسِّسة، فإذا كانت الذاكرة "فرع من الزمن" بلغة أرسطو، فإن التذكر لا يعدو أن يكون استحضارا وإعادة تنظيم؛ أي استحضار الذكرى والبحث عنها. لكن إن كانت الذكرى عبارة عن صورة، كيف يمكن تجنب خلطها مع الخيال والوهم والهذيان الذي يمكن أن يتسرب إليها؟ يبدو أنه من الصعب الإجابة عن هذا السؤال كما يقر ريكور، لأن ما من شيء يضمن صدق الذاكرة ونقائها، وهنا تكمن "رواسب المشكلة"، وتتعقد مسألة الذاكرة واستيهاماتها الخطرة، فلا نعرف إلى أي حد ستكون مخلصة في الاستحضار، ولعل هذا الإشكال ما جعل ريكور يتحدث عن الانتقال من الذاكرة إلى التاريخ، رغبة في تجاوز ثغرات الذاكرة المحفوفة دوما بتهديد النسيان.[28] لكن كيف يتمثل التاريخ الماضي؟ كيف يعيد كتابته؟ يطلق ريكور على عملية التمثل هاته مصطلح "التمثلية".[29] مبينّا أن كتابة التاريخ تخضع لثلاث مراحل "لا تشكل مراحل متعاقبة، وإنما مستويات لسانية، وإشكاليات متداخلة"،[30] فأما المرحلة الأولى فيسميها بـ "طور وثائقي" القائم على الشاهد واستحضار "الوثيقة" واستنطاقها بهدف الفهم، وهنا يتدخل التاريخ ليكون قادرا على "توسيع الذاكرة وتعديلها ونقدها"،[31] لأنه يحاول الاستناد إلى المرجع الذي يدعمه في إطلاق الأحكام. مما يعني أن الطور الأول طور استكشاف وبحث واستقصاء من لدن المؤرخ أو المستعيد للتاريخ. في حين أن الطور الثاني يسميه بـ "طور تفسيري-إدراكي" يقوم على التفسير والفهم الساعيين إلى التمثل الاجتماعي للوقائع، من أجل تكوين صورة دقيقة متماسكة متفحّصة للمراجع والشواهد والوثائق.

بينما يسمي الطور الثالث بـ "طور أدبي أو كتابي"، وهذا ما يهمنا في هذا المقام، حيث يلاحظ ريكور أنه في هذه المرحلة تبلغ "مسألة التمثل حدتها القصوى"،[32] لأننا نلج إلى فضاء التشكلات السردية والبلاغية، الأمر الذي يجعل مسألة تمثل الماضي تمثلا صحيحا مسألة صعبة ومحفوفة المخاطر، إذ تظهر على الواجهة "علامات الأدبية"[33] المخترقة لخطاب التاريخ والراسمة لملامحه الموشومة بنفس سردي يصعب إنكاره، ولعل هذا الأمر ما أكد عليه ريكور في كتابه **الزمان والسرد** بأجزائه الثلاثة. ومن خلال قراءتنا

---

[28] ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، 202.

[29] ريكور، مقال: "التاريخ والذاكرة"، 99.

[30] **نفسه**، 90.

[31] **نفسه**، 100.

[32] **نفسه**، 100.

[33] **نفسه**، 107.

لهذا الكتاب الهام الذي قال عنه هايدن وايت بأنه "أهم عملية تأليف بين النظرية الأدبية والنظرية التاريخية أنتجت في قرننا هذا"،[34] نلمس بوضوح توجه ريكور الثاقب إلى إعادة الوصال بين حقلي السرد والتاريخ، إلى درجة يقول فيها بأن "التاريخ امتداد للسرد"،[35] هذا السرد الذي سيرتقي مع هايدن وايت إلى فكرة التَّمثيل التَّاريخي،[36] أو ما وراء السرد،[37] مِمَّا سيمنح لاحقا المشروعيَّة للاتِّجاهات الفكريَّة الجديدة التي مثَّلتها تيَّارات التَّجديد في الكتابة التَّاريخية ومنها تيَّاري التَّاريخانية الجديدة والمُنعرج اللِّساني.[38]

فكيف إذن يتعامل السرد مع التاريخ؟ وكيف يتم تخييل الشخصية التاريخية سرديا؟ وما هي الرسائل التي يحملها هذا التخييل بين طياته؟ ذلك ما سنبينه من خلال تسليط الضوء على رواية هذا الأندلسي لبنسالم حميش.

3. تخييل الشخصية الصوفية في الرواية المغربية: هذا الأندلسي نموذجا

تحكي رواية **هذا الأندلسي**،[39] الموزعة على ثلاثة فصول، حياة الصوفي عبد الحق بن سبعين (ت669 هـ) منذ فترات الشباب التي صادفت بداية تفكك الأندلس، إلى لحظات الشيخوخة التي عاشها مطاردا من مكان إلى آخر. وتتناول الرواية على امتداد خمسمائة صفحة مسارات التعلم والإقبال على لذات الحياة والكتابة والتعليم، والسفر في الأرض بحثا عن الحق، وابتعادا عن المكائد التي كانت تحاك له كلما استقرّ به الوضع، واجتمع عليه المزيد من الطلاب التابعين لتوجهه، المقتنعين بسداد أفكاره، وعمق تشخيصه لأحوال الأمة ودائها.

وغنيّ عن البيان أن انفتاح الرواية على المدونة التاريخية لا يكون اعتباطا، وإنما بهدف الدفع بالتخييل إلى تلك المناطق التاريخية الغميسة لطرح مزيد من الأسئلة الثقافية المستقاة من الواقع، إذ لا جدوى من استعادة الماضي بمعزل عن مغزى هذا الاستيعاد، فالنص كلما كان مضمخا بقياسات وتشابهات واستعارات كلما كان أجدر

---

[34] بول ريكور، **الزمان والسرد، الحبكة والسرد التاريخي**، ج1، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006)، 9.

[35] بول ريكور، **الزمان والسرد، الزمان المروي**، الجزء 3، ترجمة سعيد الغانمي، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006)، 408.

[36] التمثيل التاريخي أو القص التاريخي مصطلح متوتر يجمع نقيضين اثنين: التاريخ الذي هو الحقيقة أو الواقعة، والقص الذي هو الخيال، وهو غير واقعي، وكلاهما يستهدفان نوعا مختلفا من الحقيقة. انظر: كيت ميشيل، **التاريخ والذاكرة الثقافية، في الرواية الفكتورية الجديدة**، ترجمة أماني أبو رحمة، نقد أدبي، (دمشق: دار نينوى، 2015)، 31.

[37] انظر بشأن هذه النقطة، خالد طحطح، "التخييل التاريخي، أو ما وراء السرد"، ضمن **التاريخ وما بعد الكولونيالية**، (الدار البيضاء: منشورات دار توبقال، 2018)، 30-46.

[38] **نفسه**، 15.

[39] بنسالم حميش، **هذا الأندلسي**، (بيروت: دار الآداب، ط2، 2011).

بالقراءة، وأكثر حظا في الشيوع والانتشار، علاوة على البحث عن المضمر في الخطاب التاريخي، ذلك أن كل خطاب كما يقول عبد الله الغذامي "يحمل نسقين: أحدهما واع، والآخر مضمر"،[40] فأما الظاهر هو المصرّح به، وأما الخفي هو ما يحتاج إلى الاستئناس بالكفاية التأويلية للكشف عنه وإظهاره. ولهذا تضطلع الرواية بمهمة قراءة التاريخ وتقديمه دون أقنعة بصفتها "مملكة الشك" بتعبير غويتصولو: "إننا نعلم منذ سرفنتيس أن الرواية هي مملكة الشك، فادعاءات تاريخ قائم عادة على حكايات وأفعال خرافية (مصطنعة) تعارضها الرواية بحقيقة الخيال الخلاق وأمانة العمل المتعري من الأقنعة ومن مهازل كل أسطورة مرفوعة إلى سدّة الحقيقة الدوغمائية المتفشية".[41] بمعنى أن الرواية لا تؤمن باليقين ولا بالحقيقة المطلقة، بقدر ما تسعى إلى تشكيل متخيّل يقتات من السجل التاريخي، ويواجه بالشك والنقد، فيعمد إلى ملء البياضات، وإعادة نسج الحكايات بإبرة التخييل عبر إعادة رسم الفضاء والزمن والشخصيات وبث الحياة في كل ذلك.

وإذا تأملنا رواية هذا الأندلسي انكشف لنا مدى عمق الأسئلة المضمرة التي تثيرها؛ أسئلة تتورط في تشخيص الواقع العربي الإسلامي في تلك الفترة، إنه تشخيص لا يقف عند حدود الحقبة المُعاد إليها، وإنما يمتد ليصف لنا تعثرات الحضارة الإسلامية، وداءها القديم الذي ما يزال يسكن نفس الجسد وإن تغيّر الزمن. وبهذا الفهم، فإن الرواية وهي "تلقي بالبطل في مواجهة عالم لغزي وغريب يشكل مسرحا للدسائس والصراعات والعداوات لا تشخص الزمان المروي فيها وحسب، بل تغدو أكثر إفصاحا عن الزمن الراهن وما يبطنه من معاني الصراع والعبث واللاجدوى".[42] ويظهر هذا بوضوح في صراع البطل مع السلطة والفقهاء، نظرا لأنه يرفض الوضع المتردي، ويدعو إلى تجاوزه.

- **المثقف والسلطة**

يعد ابن سبعين رجلا مثقفا استوعب ثقافات عصره الدينية والفلسفية، فحاز بذلك "منزلة وشهرة لا في العالم الإسلامي وحده، بل في العالم المسيحي أيضا، وذلك في حياته، وبعد مماته"،[43] وعُرف بمناهضته للسلطة، وقد سعت الرواية تمثيل هذا الأمر، حيث نجدها تصف لنا الوضع السياسي المشحون بالاضطرابات، نقرأ: "الموحدون أنقدوا

---

[40] عبد الله الغذامي، عبد النبي اصطيف، **نقد ثقافي أم نقد أدبي**، (دمشق: دار الفكر، 2004)، 31.

[41] انظر مقدمة الطبعة الإسبانية لرواية غويتصولو، **مجنون الحكم**، 7.

[42] إدريس الخضراوي، "**هذا الأندلسي**: السرد والتاريخ وأسئلة الزمن الراهن"، 2011، **رباط الكتب**: http://ribatalkoutoub.com/?p=1705 (تاريخ الزيارة:2018/04/30).

[43] أبو العلا التفتازاني، **ابن سبعين وفلسفته الصوفية**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني 1973)، 148.

الأندلس في طور قوتهم، وهم اليوم تشرذموا ووهنوا، فتركونا بين مطرقة الإفرنج الطغاة، وسندان ملوك يصحّ عليهم وصف المتنبي: أرانبُ لكنّهم ملوك/ مفتّحة عيونهم نيام".[44] إن هذا المقطع يقف عند أمرين أساسيين: الأول احتماء الأندلس بالموحدين أيام قوتهم، والثاني اضطرابها بعد تفتت قوة الموحدين وفساد حكامهم. مما جعل السارد يتساءل: "هل نحارب العدو الإفرنجي دفاعا عن أنفسنا في موطننا، وكيف السبيل إلى ذلك؟ أم نصارع السلطان ونصبّ جام غضبنا على دوائره وأسلاكه، وهل نقدر عليه؟".[45] واضح أن ابن سبعين لم يكن يُخفي موقفه من السلطة، وإنما كان ممن يجابهونها ويقفون في وجهها دون خوف. موجها الناس إلى هذا الخطر الداخلي المحدق، يقول: "أولوا الأمر زاغوا عن سوء السبيل، وتفرّقوا حتى فرّطوا في الأندلس السليبة، فلم يعد لهم من همّ وقوة إلا في إرهاق البلاد والعباد إذلالا وطغيّا. طاعتك لهم معصية للخالق، وأنت بها من مقامي منزوع الشرعيّة".[46] ولعلّ هذا الموقف في العمق هو سبب طرد ابن سبعين وترحيله من الأندلس إلى سبتة، ومن سبتة إلى الجزائر، ثم تونس، فمصر، وصولا إلى مكة. فالرجل كان يضيق ذرعا بالحكام، ويبتعد عن مجالستهم ومداهنتهم، لأنه كان صاحب كلمة حق، ولم يكن يطمح في منصب ولا جاه. "لذا آليتُ على نفسي ألا أتلوث في الفكر وفي السياسة بأفعال مهندسي الفتوق والصدوع، وخدّام الاتباع والخضوع".[47] ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعي أن يتّهم بقيادة "متّبعيه إلى التزهد المتشدّد والعصيان السليط وخلع حقوق أولي الأمر وأولياء الدين".[48]

مقتضى ما سبق، إن ابن سبعين كان مثقفا مُقاوما بكلمته وبكتاباته ضد التسلط الذي ساهم بقسط وافر في ضياع الأندلس "أميرنا لم يتلقّب بالأغلب إلا لأنه قهر منافسيه من الأمراء المسلمين، أما مع فرندينان فكان السامعَ الطائع المغلوب على أمره".[49] كما أنه لم يكن مثقفا متعاليا، بعيدا عن الحياة الاجتماعية، وإنما انخرط بقوة في مساع التغيير والوعي بمكامن الخطر. وعليه، فـ "إن حركة الحياة السبعينية لم تكن منعزلة عن تيار الحياة العامة، بل إن نقاط التقاء وابتعاد الواحدة عن الأخرى تتحول إلى دلالات نابضة بالمعاني الكاشفة عن الحالات النفسية والقناعات الفكرية والمطامع الخلقية التي كرّس مفكرنا حياته لتحقيقها وتوكيد وجودها".[50] فكان بذلك نموذجا للمتصوف

[44] حميش، **هذا الأندلسي**، 74.
[45] **نفسه**، 74-75.
[46] **نفسه**، 323.
[47] **نفسه**، 374.
[48] **نفسه**، 403.
[49] حميش، **هذا الأندلسي**، 248.
[50] التفتازاني، **ابن سبعين وفلسفته الصوفية**، 16.

المنخرط في القضايا السياسية والفكرية الكبرى، وليس نموذجا للمتصوف المنعزل في مقام وحدته، شاغلا نفسه بأمور الآخرة، وتاركا أمور الدنيا لغير أهلها.

- **المثقف ونقد سلطة الفقهاء**

إذا كان ابن سبعين لم يداهن السياسيين والحكام وقتئذ، فإنه أيضا كشف عن زيف الفقهاء، وتلاعبهم بالناس خدمة لأولي الأمر الفاسدين، من ذلك يقول السارد: "هذا الخطيب، وأنداده كثر يا أخي، صنو الجهالة هو بل عصارتها، لا يعرف كوعه من بوعه، يشتطّ ويخبط خبط عشواء. إنه من "فقهاء السوء" و"ضعف العقول"، كما وصفهم الإمام الغزالي وأبو الوليد بن رشد".[51] بسبب انغلاق أفق فكرهم، ومحاربتهم لكل فكر متفلسف حر أو مختلف، وتبريرهم لكل ما يقوم به السلطان حتى وإن كان مخالفا للشرع. لذلك نجد الرجل يتصدى للفقهاء، فيحاربوه بدورهم ويتهمونه بالكفر والإلحاد، "فقهاء التعصّب والسوء، يا أحبّتي، يضيّقون علي الأرض بما رحبت، يستغلظون بالسلطان في مطاردتي أينما حللت وارتحلت".[52] وبهذا الشكل يتفق الحكام والفقهاء في مواجهة فكر ابن سبعين ومشروعه في التصوّف، في مقابل انجذاب الناس إليه، وبعض الخاصة من أمثال الصوفي والزجّال أبو الحسن الششتري (ت668 هـ) الذي كان صديقا ومادحا له في بعض أشعاره.

إن المتأمل في الكتابات والآراء حول ابن سبعين سيلاحظ أن له أعداء لا يحصون، نذكر من ذلك معاصره ابن تيمية (تـ 728 هـ) الذي اعتبره في كتابه **الرسائل والمسائل** "من أكابر أهل الإلحاد، أهل الشرك والسحر والاتحاد، وكان من أفاضلهم وأذكيائهم وأخبرهم بالفلسفة وتصوف المتفلسفة".[53] وابن الأثير صاحب **البداية والنهاية** الذي يرى أنه "اشتغل بعلم الأوائل والفلسفة، فتولّد لديه من ذلك نوع من الإلحاد، وصنف فيه، وكان يعرف السيميا، وكان يلبّس بذلك على الأغبياء من الأمراء والأغنياء".[54] أما ابن خلدون، فيذهب إلى أبعد من ذلك، فيقول: "وأما حكم هذه الكتب المتضمنة لتلك العقائد المضللة، وما يوجد من نسخها بأيدي الناس، مثل الفصوص والفتوحات المكية لابن عربي، وبدّ العارف لابن سبعين (...) فالحكم في هذه الكتب وأمثالها إذهاب أعيانها متى وجدت بالتحريق بالنار، والغسل بالماء، حتى يمحّي أثر الكتابة".[55]

---

[51] حميش، **هذا الأندلسي**، 71.

[52] **نفسه**، 284.

[53] ابن تيمية، **الرسائل والمسائل**، تحقيق محمد رشيد رضا، (القاهرة: لجنة التراث العربي، 2008)، ج1، 77.

[54] ابن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق عبد الله التركي، (بيروت: دار الفكر، 1997)، ج17، 497.

[55] انظر كتاب **ابن عربي الصوفي في ميزان البحث والتحقيق**، تحقيق عبد القادر بن حبيب الله السندي، (المدينة المنورة: نشر وتوزيع دار البخاري، 1991)، 52.

يبرز بجلاء أن فكر ابن سبعين إلى جانب فكر ابن عربي، بل وأغلب المتصوفة كان مزعجا للفقهاء والسّاسة، لذلك لم يتوانوا عن محاربته ليس فقط كما قال ابن خلدون "بالتحريق" و"الغسل"، وإنما بمحاولة تصفية المتصوفة جسديا، وهو ما حدث لابن الفارض والحلاج وغيرهما، ومنهم من نجا من هذه النهاية التراجيدية أمثال ابن سبعين. وقد أورد المقري في مؤلفه **نفح الطيب** أنه سمع من "الشيخ الآبلي يحدث عن قطب الدين القسطلاني أنه ظهر في المائة السابعة من المفاسد العظام ثلاث: مذهب ابن سبعين، وتملك الططر للعراق، واستعمال الحشيشة".[56] ونلاحظ هنا كيف أنه تم الجمع بين سقوط بغداد عام 656 هـ على يد التتر، وحرق مكتباتها مع مذهب ابن سبعين وتأثيره. ولا نرى مسوغا لهذا الجمع إلا الرفض العقائدي للمتصوفة من لدن بعض الفقهاء، متناسين تفكك الإمارات والدول الإسلامية والصراع حول السلطة، واضطراب الوضع في الأندلس. ومهما يكن من أمر، فإن ابن سبعين يمثل ثورة فكرية بالنظر إلى طبيعة المرحلة التي عاش فيها، كما يعد من الرجال الذين يفوقون عصرهم وزمنهم. وها هو بنسالم حميش يعيد كتابة تاريخ الرجل وفق تخييل روائي يستعيد مكانة ابن سبعين، ويشكل ما يمكن تسميته بـ "الخطاب النقيض" لما أثاره الفقهاء حول شخصية هذا القطب من جدل. وتقديم تمثيل سردي ينظر للمتصوف ابن سبعين من زاوية جرأة الأفكار التي طرحها خاصة تلك التي تهم وحدة الوجود، ومناهضة السلطة، واعتزال الفقهاء.

مما يعني أن حميش يعمد إلى "إعادة كتابة التواريخ من منظور نقدي يكشف المسكوت عنه في الذاكرة، وفي استنطاق سياسات التمثيل في صراع القوة والصور، وفي تفكيك أوهام الإيديولوجيا، وفي نقد الهويات القاتلة، والتحليل الدقيق لاستراتيجيات السلطة"،[57] ذلك أن أغلب المصادر التاريخية عملت على إغفال هذا الجانب المقاوم في شخصية صاحب **بدّ العارف**، أو الإشارة إليه باحتشام. الأمر الذي يجعل السرد قادرا على مواجهة قانون القوة، فابن سبعين حينما كان يؤلف كتبه ورسائله ويدرّس مريديه رغم مضايقات السلطة والفقهاء كان في حقيقة الأمر ينتج "سردا بديلا"، ويكتب تاريخا مختلفا عن تواريخ السياسة الخاضعة للمصلحة. نقرأ في الصفحة 257 ما يلي:

---

[56] أحمد بن المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، 1997)، ج5، 247.

[57] محمد بوعزة، **سرديات ثقافية، من سياسات الهوية إلى سياسات الاختلاف**، (الجزائر: منشورات الاختلاف، بالاشتراك مع ضفاف، ودار الأمان، 2014)، 40.

" - أنا ناظر هذا الجامع والقيّم عليه. الدرس في هذا الجناح من دون ترخيص لا يصح، يا شيخ.

- المسجد بيت الله (أجبتُ)، وتعليم الناشئة فرض عين على من له علم.

- صح يا شيخ، لكن ليس من دون إذن أولي الأمر. حضرة الولي يأمر بالنظام وينهى عن الفتنة والسّيب".

يكشف هذا المقطع عن أمرين هامين: الأول يتجلى في محاولة السلطة فرض سيطرتها على المسجد لما يمثله – في نظرها – من أداة خطِرة في توعية النشء والعامة. من هنا، على كل من يحاول استغلال هذا الفضاء أخذ الإذن منها، واحترام ما تفرضه من أفكار وقيم، فلا يمكن أخذ الترخيص دون إعلان الولاء وخدمة الولي سرّا وعلنا. وهذا ما رفضه ابن سبعين بقوة، ففضّل العيش على هوامش السلطة. أما الأمر الثاني فيتمثل في اعتبار ابن سبعين رمزا لإثارة الفتنة بين الناس من خلال تحريضهم وتوعيتهم بهذا الخطر الداخلي الذي يرتبط بالحاكم الفاسد. لذلك، كان شخصا مزعجا، غير مرغوب في جعله يقترب من الناس ويختلط بهم، "مساجد الله، فضلا عن المدارس، أغلقها السلطان في وجهي، الشغب المشنع عليّ لا يفتر فقهاء السوء عن تصريفه ضدي، فلا سبيل إلى لقاء المحبين إلا خفية، خلف أبواب موصدة أو في الخلاء".[58]

ويضطلع السرد في هذا المقطع بمهمة تمثيلية، إذ يكشف عن طبيعة التهميش والمواجهة الشّرسة بين خطابين متناقضين؛ خطاب السلطة وما يفرضه من أحادية ونبذ الاختلاف، وخطاب ابن سبعين الصوفي وأشكال تصريفه وتبليغه إلى المريدين، وهنا يتواجه "صوت السلطة بأصوات ضحاياها" أو منتقديها.[59] فيبرز بشكل جلي ذلك الوجه الخفي للسياسة النابذة لكل صوت معارض على مرّ التاريخ. مما يتولد لدينا عنه تجاذبات تخلقها سلطة القوة، وتحاول تكريسها. لكن مع ذلك، فخطاب ابن سبعين ظل الأقوى، نظرا لاستناده إلى مرجعية واقعية تقف عند أسباب الداء الذي سيؤدي في آخر المطاف إلى ضياع الأندلس بشكل نهائي. وعليه، فإن تشريح ابن سبعين لأسباب الخطر لم يؤخذ بجدية، فبينما كانت الدول المسيحية المحيطة تجهزّ نفسها للانقضاض على الأندلس، كانت السلطات في الأندلس والمغرب منشغلة بالصراعات الداخلية التي أنهكت قوتها. وتحولّ الصراع من مواجهة الخصوم من الخارج (ملوك قشتالة وأراگون وليون)، إلى مواجهة خصوم الداخل عبر التحالف مع خصوم الخارج. ورغم محاولة ابن

---

[58] حميش، **هذا الأندلسي**، 90.

[59] بوعزة، **سرديات ثقافية**، 17.

سبعين كسر جدار الصمت إلا أن منطق السلطة يقول: أنا ومن بعدي الطوفان. "دولة الموحدين لم يبق منها إلا الاسم وأمراء لاهون يعبثون بتراث الأوائل ومجدهم. الأمير السعيد، كأخيه الرشيد، وأبيه المامون، لا يهمه من الحياة والسياسة إلا الحياة التي هو فيها. هو وبطانته أولا وليأت بعدهم الطوفان. كيف إذن تريد منه الالتفات إلى الأندلس أو النظر في المآل والمصير!".

إن رواية **هذا الأندلسي** وهي تستحضر شخصية ابن سبعين الإشكالية تحاول أن ترصد الوضع السياسي في تلك الفترة، والبوادر المؤدية إلى ضمور الوجود العربي في الأندلس وانحساره، فضلا عن تجاذبات القوة في بلاط الحكم إن في الأندلس أو في المغرب أو في المشرق من جهة، والكشف عن الوضع الفكري، وعن الصراع الذي شهده الفكر الصوفي في الغرب الإسلامي، ولعل هذا ما يبرر هجرة أغلب المتصوفة إلى الشرق (ابن سبعين، ابن عربي...)، وفرارهم من قبضة الفقهاء ومن ألسنتهم التي رمتهم بسهام الإلحاد والزندقة، وحفّزت السلطة على إحراق كتبهم وإغراقها في الماء، كما لو كان الأمر شبيها بما قام به التتر في بغداد في تلك الفترة ذاتها.

مذكرات الزمن الراهن:
بين حدود الذاكرة وسقف التاريخ

أسامة الزكاري
باحث في التاريخ، الدار البيضاء

لا يُمكن كتابة تاريخ المغرب المعاصر دون تخصيص كثير من الجهد والعمل المتواصل لتجميع المصادر والمظان الأساسية للدراسة، مصادر تشكل مركز الانطلاق في كل الاهتمامات العلمية والأكاديمية لأجيال الباحثين المتخصصين في إحدى أبرز فترات التاريخ الوطني التي وسمت المسارات الكبرى لمغرب النصف الثاني من القرن العشرين، بامتداداتها على جل الوقائع اللاحقة. ويتعلق الأمر بتجربة المقاومة المسلحة والحركة الوطنية السياسية التي جابهت مشاريع الغزو والاحتلال الاستعماريين في الظروف التاريخية المعروفة، ثم بأبرز أشكال التدافع الحزبي والمصلحي والفئوي التي ارتبطت بحدث الاستقلال السياسي. لقد قيل الكثير حول هذا الموضوع، وكتبت في قضاياه ومواضيعه صفحات طويلة من الأعمال المختلفة الأهواء والمنطلقات، وتدافعت حوله الآراء والتأويلات، وارتبطت به نزعات متباينة تراوحت بين سقف الانشغال العلمي الرصين في حالات قليلة، وبين ظلال الكتابات الوظيفية المرتبطة بالانزياحات الكبرى التي خلفها رحيل الاستعمار وبالتطلعات التي أفرزها الواقع السياسي لمغرب ما بعد الاستقلال.[1]

وبين هذا وذاك، ظل الموضوع يستقطب اهتمام قطاعات عريضة من الباحثين المتخصصين ممن ظلوا يصطدمون بمآزق الكتابة التاريخية المفتقدة لثوابت التأهيل الأكاديمي للاشتغال على الموضوع، وفي مقدمتها ضعف المادة الوثائقية واستمرار ظاهرة إقبار أصولها أو تحريف مضامينها أو تأويل خلاصاتها وفق ما يخدم إكراهات الراهن، ووفق ما يستجيب لضرورات اختلاق الزعامات وافتعال الوقائع واكتساب الشرعيات التاريخية المفتقدة. ومن جهة أخرى، ظل الموضوع يثير شهية كتاب ينتمون إلى حقول مختلفة وبعيدة عن مجال الكتابة التاريخية المتخصصة. ونتيجة لذلك، وقع فيض في الكتابات الصحافية التي تجاذبت الموضوع، تحت هاجس الإثارة أو بدافع من

[1] Daniel Rivet, “Le Maroc à vif: automne 1955/printemps 1956”, in *Du protectorat à l’indépendance-problématique du temps présent*, coordonné par Mohammed Kenbib, (Rabat: Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, 2006), 55.

الإسقاطات المتشابكة التي يفرزها تداخل مختلف أشكال التدافع الطاغية على المشهد السياسي الراهن. ولذلك، لم يكن من الغريب أن يصبح للموضوع "رواده" من خارج مجال الكتابة التخصصية التاريخية العلمية، بعد أن أضحى مرتعا للكثير من ممتهني الكتابة الموجهة والأعمال النمطية الجاهزة والتوظيفات النزوعية الفاقعة.

ونتيجة لذلك، ازداد النقاش استعارا حول قضايا الذاكرة المشتركة لمغاربة الزمن الراهن، ليطفو على السطح مخلفا كثيرا من الارتدادات والدوائر اللامتناهية للتأويل والقراءة والتأمل. وبما أن الأمر قد حمل سيلا من عناصر التدافع المواقفي، ومن مقومات الاستغلال الوظيفي للسياقات وللوقائع، ومن نزوعات هشة نحو تطويع حقل الكتابة التاريخية للاستجابة لنهم الذات الباحثة عن الشرعيات المفتقدة والبطولات المفترضة، فقد أضحى لزاما التوقف لتوضيح جملة من المنطلقات النظرية والتطبيقية في "درس التاريخ" المرتبطة بحدود التقاطع أو التباعد بين عطاء الذاكرة الجماعية من جهة أولى، وبين صرامة استثمار مخزون الذاكرة التاريخية من جهة ثانية. ولا يتعلق الأمر في هذه الورقة بنزوع نحو تقييم مضامين هذه المذكرات، ولا بتوجه نحو استثمار أحكامها مع/أو ضد هذا الموقف أو ذاك، أو في إطار الصراع ضد هذا الطرف أو ذاك، بقدر ما أنها محاولة للعودة التأملية الهادئة بغية تنظيم شروط الاشتغال العلمي على خصوبة الذاكرة المشتركة لمغاربة عقود القرنين العشرين والواحد والعشرين، وخاصة المرتبطة منها بما دأب المؤرخون على نعته بـ"صدمة الاستعمار"، حيث تتداخل في ذلك، التجربة الفردية مع مثيلتها الجماعية. ويحدد عبد الأحد السبتي هذا البعد بشكل دقيق في خلاصة تركيبية جاء فيها: "إلى أي حد تعاش لحظة الصدمة الاستعمارية كتجربة اختلاف؟ يبدو على العكس أن المحكي الشفوي يدرج تلك الصدمة داخل تاريخ تكراري ذي نبرة سوداوية تؤكد أن الشر أمر لا يمكن تجنبه، مما يحول الماضي إلى أمثولة"،[2] هذه الأمثولة التي يبدو أنها تحولت إلى مجال مشرع للسؤال والتأطير الفلسفي المرتبط بالوعي الجمعي المشترك بالرموز وبالقيم وبالتمثلات المشتركة.[3]

ومعلوم أن الحديث عن التأصيل المنهجي لقضايا التاريخ الراهن، يظل أمرا مكتنفا بكثير من المنغلقات، المعرفية والإبستيمولوجية، التي تجعل الموضوع مجالا بكرا، هلاميا، متماهيا، ومنفلتا من بين الإواليات التقليدية المتوارثة في صنعة الكتابة التاريخية. ولعل من العناصر المفسرة لهذا الوضع المنغلق داخل دوائر التأسيس، غياب شبه كلي

---

[2] عبد الأحد السبتي، **الماضي المتعدد-قراءات ومحاورات تاريخية**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2016)، 129.

[3] نحيل على الأسس النظرية والفلسفية لمفهوم الأمثولة عند عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ، المفاهيم والأصول**، ج. 2، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، 310.

للتراكم التنقيبي، على مستوى العدة المنهجية والإجرائية الضرورية لرسم حدود الفعل والتأويل والاستثمار داخل سقف كتابة التاريخ الراهن. وعلى الرغم من تواتر صدور أعمال متناثرة أو ندوات موزعة هنا أو هناك، فإن المجال يظل مشوبا بكثير من البياضات والالتباسات التي كانت سببا في بروز مساحات هائلة من التأويل لدى المشتغلين بالمجال، الأمر الذي أفرز قراءات على قراءات، ونزوعات على نزوعات، وأساسا، انزياحات على انزياحات. ولكل ذلك، أمكن القول إن هذا المجال لازال يبحث لنفسه عن معالم تشكيل هوية علمية خاصة به، بأدواتها المميزة، وبذهنيات اشتغالها على الوثائق المخصوصة، وبصعوبات تحديد أنواع الوثائق المرجعية وآفاق التأويل داخلها، ثم بإكراهات ربط كل ذلك بضغط الواقع وامتدادات الماضي في الحاضر، ودرجات تأثير ذلك على صنع المواقف وعلى تواجه تداعيات هذه المواقف الهادفة للتحكم في مسارات المرحلة.

ولعل من النتائج الدالة على هذه المنغلقات، تلك المرتبطة بمهاوي استثمار الروايات الشفوية ومختلف أشكال فعل التذكر لدى الفئات المشاركة في الحدث أو المؤثرة فيه أو "المجاورة" له بالحضور أو المواكبة أو التتبع، سواء من قريب أم من بعيد. ونتيجة لهذه المهاوي المرتبطة باستثمار الروايات الشفوية، وخاصة على مستوى تناقضات بنية السرد والتذكر داخلها، لاحظنا عزوف مؤرخي المغرب المعاصر، وبإصرار، عن استغلال مثل هذه الروايات إلا في حدود ضيقة جدا، وأحيانا نجد توجها واسعا نحو الإعراض عنها بالمطلق. ففي سياق الاهتمام بتتبع مسارات العمل الحزبي التأسيسي، على سبيل المثال لا الحصر، نلاحظ حضورا لهذا الملمح لدى الباحثين الأكاديميين غير المسكونين بهاجس الأسئلة الحزبية الراهنة. ويمكن أن نستدل على هذا التوجه الذي يسائل إشكالات السرد التذكري للشهود، بأطروحة الأستاذ محمد معروف الدفالي حول حزب الشورى والاستقلال، أو بأطروحة الأستاذ حفيظة بلمقدم حول حزب الاستقلال وتدبير الانتقال نحو الحكم خلال مرحلة فجر الاستقلال، أو بأطروحة الأستاذ حسن الصفار حول تجربة حزب الإصلاح الوطني،... لقد بدا واضحا أن مثل هذه الأعمال قد نحت نحو تجاوز مآزق الرواية الشفوية، وخاصة على مستوى الانزياحات المرتبطة بضغط الواقع الراهن وتدافعاته المجتمعية المختلفة. وفي المقابل، ظل توظيف السرد التذكري محدودا في إطار ضيق مرتبط بالرغبة في تبرير موقف ما أو في تعزيزه أو في دحضه. وباختصار، ظلت الرواية الشفوية وسيلة للاستئناس لا أقل ولا أكثر. وفي أحسن الأحوال، اكتست قيمة جزئية لتفسير أسباب السكوت عن تناول قضايا معينة، أوعن تقديم تبريرات لانتكاسات متراتبة، أو عن نزوع نحو تكييف أخطاء في التقدير والممارسة

الحزبية. ولقد انتقل هذا الحرص على تفادي التوظيفات المباشرة للشهادات الشفوية، إلى مجال الكتابة الصحفية التي انفتحت على عوالم الكتابة عن الذاكرة الحزبية أو التحررية لمغاربة عقود النصف الثاني من القرن العشرين، مثلما هو الحال مع كتابات عبد اللطيف جبرو، ومحمد باهي، ومحمد العربي المساري،...

وبهذا التوجه، أضحى المنحى المذكور مدخلا لكتابة تاريخ العمل الحزبي ببلادنا، سواء خلال مرحلة التأسيس في ظل عقود الاستعمار، أم خلال مرحلة المخاض أثناء فترة التحول نحو الاستقلال السياسي، أم خلال مرحلة الفرز الهوياتي السياسي للمرحلة الراهنة. لقد عرفت الساحة السياسية تجارب تأسيسية رائدة ومرجعية، مادامت الظاهرة الحزبية أمرا طارئا في الواقع المغربي، ارتبط بصدمة الاستعمار وبدهشة اسكتشاف جاذبية الحداثة السياسية الغربية. وكنتيجة لذلك، تحولت الظاهرة إلى أبرز وسيلة لملء الفراغ التعبوي المجتمعي، وللمساهمة في تعويض تواري آليات التأطير التقليدانية، مثل الزاوية والطائفة والقبيلة والعشيرة... ولذلك، لابد من الاعتراف أن الظواهر "البديلة"، مثل الحزب والنقابة والجمعية،... تشكل إحدى ثمار الحداثة السياسية التأطيرية الطارئة، والتي لم تكن - دائما - تعبيرا عن إفراز لتحولات داخلية ممهدة، ولا لمرجعيات فكرية متناسقة. إنها عبارة عن "حداثة معطوبة"، حسب التعبير الأثير للشاعر المغربي محمد بنيس، أعادت إنتاج نفس البنى التأطيرية المخزنية لظواهر مجتمعية تم إلباسها لبوسات عصرية متنافرة. وقد خلف هذا المنحى نوعا من حالة التماهي العقيم مع النموذج التأطيري المخزني التقليداني، باعتباره المنطلق والمآل، الأفق والسبيل، الوسيلة والغاية، وهي الظاهرة التي برزت معالمها بقوة خلال مرحلة الفرز السياسي للنصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، وترسخت منذ سبعينيات القرن نفسه مع ميلاد ما دأبت أحزاب الحركة الوطنية على وصفه بـ "الأحزاب الإدارية". وسواء تعلق الأمر بمرحلة الاستعمار أم بمرحلة الاستقلال السياسي، فمجال الدراسة يظل بكرا وفي حاجة لمسائلات حقيقية قصد تنظيم الاشتغال العلمي على ذاكرة العمل الحزبي، وعقلنة الانفتاح على كل الأصوات والمظان والوثائق والشهادات، في أفق تحويل المجال المدروس إلى ورش للتنقيب الأكاديمي المستقل عن كل النزعات المرحلية.

لاشك أن البحث في هذا المجال، كفيل بإعادة مساءلة الإشكالات السياسية الكبرى لمغرب الزمن الراهن، من خلال تشريح أدوات الفعل والتأثير المرتبطة بتجارب التأسيس، مثلما هو الحال مع تجارب كتلة العمل الوطني، وحزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، والحزب الشيوعي المغربي، وحزب الحركة الشعبية، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الإصلاح الوطني، وحزب الوحدة المغربية، وحزب

الأحرار الذي ظهر بمنطقة الشمال خلال مرحلة الاستعمار، وحزب المغرب الحر، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (الفديك)، والكتلة الوطنية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وحزب التقدم والاشتراكية، والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب العدالة والتنمية،...

إنها تجارب متضاربة، اختلفت في مرجعياتها وإيديولوجياتها، مما يتيح إمكانيات هائلة لفهم تلوينات الظاهرة الحزبية، من مواقع متباينة، قريبة أو بعيدة من مراكز صنع القرار، وبآفاق مختلفة باختلاف موقع التناغم أو التعارض مع بنية السلطة ببلادنا. إن المؤرخ لا يهتم بخضوع هذا الحزب أو ذاك لنسق التحكم التقليدي، ولا لمواقف المعارضة الهادفة إلى التغيير، ولا بتوجهات التماهي مع النموذج المخزني المتوارث، بقدر ما أنه ينحو في اتجاه تفكيك بنية الأداء الحزبي في علاقته بتحولات الواقع السياسي والمجتمعي بالبلاد، من موقع الفاعل المعارض، أو من موقع المتساكن المتماهي مع نسق اشتغال الدولة العيقة.

ولم يقف الأمر عند متاهات الذاكرة الحزبية الجماعية، ولكنه أرخى بظلاله على سير حركة المقاومة المسلحة عند مواجهتها للاستعمار الفرنسي خلال مرحلة خمسينيات القرن الماضي، حيث تطغى الصيغة التبجيلية الفاقعة التي يتحول فيها السارد/الفاعل إلى مؤرخ/محلل، يعطي لنفسه الحق في الخوض في "كل شيء"، بما في ذلك الوقائع السابقة عن تاريخ ميلاده وكذلك الوقائع والأحداث التي لم يكن شاهدا عليها. وعلى الرغم من تضخم المحكيات التي أشرفت الجهات الرسمية على نشرها، وفي مقدمتها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، إلى جانب جهات خاصة وإطارات مدنية وبعض المراكز البحثية، فإن آثار ذلك على المنجز الأكاديمي الجامعي تظل محدودة بشكل لافت، في مقابل الانفتاح الواضح على المصادر المرجعية الأخرى، وخاصة المادية منها، مثل الكتابات الصحفية، والمراسلات الشخصية أو الحزبية، والصور الفوتوغرافية، ووثائق تنظيمات المجتمع المدني مثل الجمعيات الثقافية والرياضية والكشفية، والمواكبات الصحفية الأجنبية،... ولعل في الأعمال التجديدية التي أنجزها رواد هذا المجال، من أمثال زكي مبارك ومحمد وحيد والمصطفى بوعزيز، خير مثال لتعزيز هذا الرأي. وبفضل ذلك، أصبح بالإمكان الكشف عن خبايا عمل الكثير من التنظيمات المسلحة خلال هذه المرحلة، بشكل يتجاوز أسلوب التشخيص المتمركز حول الذوات، إلى الانفتاح على التجارب الجماعية، كما هو الحال مع تجارب "المنظمة السرية"، أو "منظمة الهلال الأسود"، أو منظمة "اليد السوداء"، ثم مع تجارب تنظيمات

حركة "اليسار الجديد"، أو اليسار الماركسي اللينيني لمرحلة سبعينيات القرن الماضي مثل تنظيمات "إلى الأمام" و"23 مارس" و"لنخدم الشعب"...

وفيما يتعلق بالكتابات الموازية لسير رجالات المقاومة وجيش التحرير، والمقصود بها الكتابات الهادفة إلى محاولة تصحيح الأخطاء، فإنها لم ترتق - في الغالب الأعم - إلى مستوى الكتابات النقدية ذات العمق التحليلي، ولكنها لا تعدو أن اتخذت مجرد "منصات" أو منابر استخدمت لتصفية الحسابات الضيقة لثلة من نخب المرحلة المعينة، عبر اعتماد أسلوب "تصيد" الأخطاء وتتبع الهفوات الشخصية، بدلا من تقييم الميكانزمات العامة المسؤولة عن إفراز مواقف ورؤى وقرارات ومبادرات، لازال الكثير منها يرخي بظلاله على واقعنا الراهن. ومن ثمة، فإن مجمل التحفظات الموجهة لمضامين الشهادات والسير الذاتية للفاعلين، تهم - بالقدر نفسه والمؤاخذات ذاتها - الكتابات الموازية والمواكبة للإصدارات، وفي ذلك تعبير عن إحدى الثغرات المنهجية الكبرى المطروحة على مؤرخي الزمن المغربي الراهن. والأسئلة الأساسية، الواجب طرحها في هذا الصدد وبصريح العبارة قد تكون كثيرة وبالغة الأهمية، ومنها لماذا لم تتحول هذه المحكيات إلى سلطة توثيقية قادرة على الإجابة عن إشكالات الدرس الجامعي المشتغل على قضايا الراهن؟ وكيف السبيل لإحداث ثورة منهجية في ذهنية توظيف هذه المواد واستغلالها نقديا وعلميا؟ وما حدود خطابات تفكيك المتن الحكواتي الذي تقوم عليه بنية السرد؟ وكيف يمكن التعاطي مع ضمائر الناس التي تصبح خرساء عندما يتعلق الأمر بتفاصيل الذاكرة الجماعية؟ وهل يعتبر الإعراض عن هذه المواد وإسقاطها من لائحة مكونات عدة البحث والتنقيب، الأسلوب الأمثل لتجاوز تناقضاتها ومحدودية قيمه العلمية؟... أسئلة متناسلة، يبدو أن الدرس الجامعي المغربي المعاصر، ملزم بالانفتاح عليها قصد وضع القواعد العلمية النزيهة لعتبات حقل تاريخ الزمن الراهن. إن التفاعل الأكاديمي الهادئ والصارم، في الوقت ذاته، مع مثل هذه الأسئلة يكتسي قيمة تأسيسية من شأنها أن تقدم حلولا إجرائية لمنغلقات البحث في تلوينات الزمن المغربي الراهن.

وبذلك، بدا أن "درس التاريخ"، بما راكمه من تحولات هائلة وطفرات هامة في مناهجه ورؤاه المتنوعة، قد أضحى والحالة هذه قادرا على التأصيل لشروط التعامل الواعي والرصين مع "سيل المذكرات" المتدفق التي ما فتئت تحفل بها الساحة الوطنية راهنا، وذلك في إطار رؤى تركيبية تتجاوز إكراهات المرحلة ونزعاتها التمويهية والمتعددة الأغراض والمرامي، الظاهرة منها والباطنة. إنها رؤية من الداخل تسائل رصيد المنجز في مجال السير-الذاتية الخطية للأفراد والجماعات، وتنادي بالتحرر من كافة

السلط والالتباسات الظرفية والنزعات الذاتية، وفق منطلقات لا ولاء لها إلا لمقتضيات البحث العلمي وأدواته الإجرائية المعروفة في مجالات البحث والتنقيب والتوثيق والتحليل والخروج بالنتائج المفتوحة على طرح المزيد من التساؤلات المتداخلة وفقا لمقاربات متجددة باستمرار.

وبين هذا المنحى وذاك، اختلطت الوقائع وتداخلت التفسيرات وانحرفت التأويلات، فأصبح المجال حقلا مشاعا لكل التوظيفات الملتبسة التي أودعت جهود التأصيل العلمي للبحث في الموضوع جانبا، وفتحت الأبواب على مصاريعها أمام موجة عارمة من الابتذال في الكتابة حول مخاض مرحلة خمسينيات القرن العشرين، سواء خلال مرحلة الاستعمار أم خلال مرحلة ما بعد استعادة البلاد استقلالها السياسي. ونتيجة لهذه الإفرازات، اتضح أن الذاكرة، ومكنوناتها المتشابكة، أصبحت ملاذا للجميع، فهي سلطة فوق السلط، ومعين لا ينضب لتنميق الشرعيات المختلقة، وآلية للاشتغال خارج صرامة ضوابط الرقابة العلمية ما دامت أسسها مرتبطة بفعل التذكر الشخصي وتجسيداته المباشرة في مجال السرد الشفوي غير المتقيد بالأدوات الإجرائية الضرورية في البحث والتقصي والتشريح، وبالتالي في إعادة التركيب والتقييم.[4] وفي كل ذلك، ظل الدرس التاريخي الأكاديمي الوطني منزويا بعيدا عن ضوضاء "حرب المذكرات"، مفضلا انتظار تخصيب شروط العمل المؤسس على الرؤى العلمية البديلة. لقد أصبحت قضايا الذاكرة حقلا مشاعا أمام الجميع لاستخدامه كأداة طيعة لممارسة الشطط، بأشكال متعددة ولأهداف مختلفة، تستجيب لكل شيء باستثناء منطق البحث التوثيقي الرصين والهادف. وبهذا ضاعت الحقائق، واختلطت التأويلات، واستنسخت المظان، وتكرس نهج "الانتقاء" في اختيار المادة المصدرية كأسلوب أحادي في التجميع وصياغة الخلاصات.

واعتبارا لكل ذلك، أصبح موضوع علاقة التاريخ بالذاكرة مجالا متجددا بامتياز، ليس فقط لأهميته في الحراك السياسي الراهن، ولكن - أساسا - لأنه حجر الزاوية في كل مشاريع النهوض المجتمعي المنشود.[5] ونظرا لهذه الأهمية، نرى لزاما تسجيل بعض الملاحظات التي نعتبرها نقاطا ارتكازية في جهود إعادة مقاربة الموضوع في إطاره العلمي البديل.

---

[4] خالد طحطح، **الكتابة التاريخية**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2012)، 74-75.

[5] Driss Maghraoui, "Histoire et mémoire: quels enjeux politiques au Maroc", in *Temps présent et fonctions de l'historien*, édité par Mohammed Kenbib, (Rabat: Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, 2009), 17.

أولا. من الخطأ الجسيم أن تستمر وسائل الإعلام وقنوات التواصل المختلفة في الخلط المطلق بين مفهومي "الذاكرة الجماعية" و"علم التاريخ". فلكل مفهوم خصوصياته، ومنطلقاته، وآلياته، وآفاقه التي تستلزم وضع حدود فاصلة تتحول معها مكونات الذاكرة الجماعية إلى مجرد رافد من روافد المواد المصدرية المعتمدة في الكتابة التاريخية. فلكل ذاكرته، ولكل حقيقته، في حين أن المعرفة التاريخية تسمو فوق الاستهلاك الشفوي ولا تطمئن لموثوقية السرد التذكري كيفما كانت مستويات يقينيته. إن الذاكرة مجال حي يحمل مهاوي الخصوصية والحميمية والذاتية في تقاطع مع انتظارات المجموعة البشرية الحاضنة والمتقاطعة عاطفيا مع الانتظارات المشتركة للزمن الراهن، إذ يصبح الماضي مفتاحا للتأسيس للحاضر. لقد كان عبد الله العروي دقيقا وهو يصف التاريخ بـ"الحاضر في الماضي"، عبر عمليات مركبة لـ"مقارنة الماضي بالحاضر والحاضر بالماضي" سواء بالنسبة للشهود ولأصحاب السير، أم فيما يتعلق بالباحثين والمؤرخين.[6] وتظل المقارنة مع الأزمنة المجاورة أو القريبة، موجهة لعمل المؤرخ بالضرورة، بما في ذلك ما يسمى بـ"الزمن الحسي"[7] للمؤرخ المهووس بالإسقاطات والتنظير، بل وحتى بمنطق "الزمن الممتد" بالمفهوم البروديلي.

ثانيا. يبدو بموجب هذا التحديد النظري، أن غالبية ما يكتب من مذكرات وحوارات تظل مجرد استيهامات شخصية، يغلب على أكثرها الطابع الوظيفي. ولم ينحصر هذا النزوع على النخب، بل وجد امتدادا له لدى الدولة التي سعت إلى كتابة تاريخها وفق منطلقات نسقية نمطية، هي تجسيد لسلطة الدولة على المؤرخ وعلى مقتضيات الحقل الذي يشتغل فيه. ويزداد الأمر حدة، مع بروز توجهات رسمية لإقرار آليات للمصالحة الجماعية مع انتهاكات المرحلة السابقة التي تلت استعادة البلاد استقلالها السياسي، وهي التوجهات التي وضعت على المحك إلى جانب تجارب دولية عابرة للحدود، مثلما هو الحال مع تجربة طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالأرجنتين أو بجمهورية جنوب إفريقيا، بإسقاطات ذلك على الواقع المغربي المركب فيما يخص كيفية التعامل مع الذاكرة والشهادة والسيرة ضمن اشتغال هيئة الإنصاف والمصالحة.[8]

[6] عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ، الألفاظ والمذاهب**، ج.1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، 38.

[7] محمد القبلي، **جذور وامتدادات-الهوية واللغة والإصلاح بالمغرب الوسيط-**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2006)، 5.

[8] Taieb belghazi, "Reflections on the politics of memory and testimony in truth and reconciliation commissions: The South African and the Moroccan cases", in *Confluences-Histoire*, *Anthropologie et Etudes Littéraires*, Travaux offert à Abdelahad Sebti, (Rabat: Bouregreg Impressions, 2018), 251.

ثالثا. لا شك في أن الرواية الشفوية والمذكرات الاسترجاعية تظل من بين العناصر الأساسية في حقول الدراسة التاريخية التخصصية، بالنظر إلى ما توفره من إمكانات هائلة لتوثيق كثير من جزئيات الواقع المادي والرمزي، والتي تنفلت من بين مضامين المتون الكلاسيكية المدونة. وقد دأب المؤرخون – دائما – على استثمار عطاءات هذا المصدر الهام في الكتابة، من زاوية تشخيص قراءة السارد للأحداث من موقعه كفاعل مباشر فيها. بمعنى، أن الرواية الشفوية تظل رواية "منفردة" من بين روايات متعددة حول قضايا محددة في زمانها ومكانها. ولذلك، فإن تشريحها وتحليلها وإبراز تناقضاتها أو عناصر قوتها تشكل مفاتيح لا غنى للمؤرخ عنها، شريطة إخضاع المادة للتحليل المقارن الصارم وللنقد التاريخي التفكيكي الذي لا يتمايل مع الأهواء ولا يتفاعل مع المواقف ولا ينزاح نحو الاصطفافات المواقفية والسلوكية.[9] وعلى أساس هذا التصور، أضحت كثير من المذكرات الشخصية تكتسي قيمة كبرى في توفير شروط الاستئناس في قراءة المصادر والوثائق المادية الدفينة، إلى جانب قيمتها الأكيدة في التوثيق للتراث الرمزي المشترك الذي ينتجه المجتمع في سياق تطوراته التاريخية الطويلة المدى. وقد توازى ذلك، مع انبثاق توجهات علمية مبادرة داخل الكتابة التاريخية الوطنية الراهنة، استهدفت إعادة الاعتبار لتقاطعات البيوغرافيا مع علم التاريخ، مما فتح آفاقا واسعة أمام إمكانيات إنجاح عمليات التكيف مع جهود التجديد المنهجي الذي يعرفه علم التاريخ على الصعيد العالمي. وفي هذا الإطار، كتب خالد طحطح ما يلي: "لقد تنوعت وتكاثرت اليوم الكتابات البيوغرافية بعد أن تم رفع الحظر عنها، ولم يتوقف بريقها عن التقدم. فهذه الكتابة استطاعت أن تفرض نفسها بمفاهيم رؤى جديدة، وحققت بذلك نجاحا باهرا. ويمكننا أن نتتبع تبلور العديد من أصناف كتابة السير المختلفة المداخل، في ظل بروز مسارات جديدة، فقد انتشرت نماذج وأشكال متعددة وخصبة، فرضت نفسها كحقل جديد لإحياء الذاكرة التاريخية، أهمها السير الجماعية، والسير المتوازية، والسير المتقاطعة، والسير الفكرية وسير الناس العاديين...".[10]

رابعا. لا شك في أن حصيلة المنجز الوطني في مجال مذكرات الزمن الراهن، تظل من التنوع ومن الثراء، بشكل يسمح بإجراء التقييمات الضرورية والتصنيفات المناسبة. وفي هذا الإطار، أمكن التمييز بين نوعين من الشهادات؛ أولاهما كتبها فاعلون في المجال السياسي وفي ساحة النضال الوطني، تأطيرا وقيادة وتنظيما وتنظيرا، مثلما هو

---

[9] Mohamed Hatimi, "Du plomb dans l'encrier: l'historien marocain face au devoir d'écrire l'histoire récente du pays," in *Temps présent et fonctions de l'historien*, 29.

[10] خالد طحطح، **البيوغرافيا والتاريخ**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2014)، 7-8.

الحال مع كتابات محمد بن الحسن الوزاني وأحمد معنينو وأبي بكر القادري وعبد الهادي بوطالب وعبد الرحمان اليوسفي ومحمد بنسعيد أيت إيدير ومحمد الفقيه البصري ...، وثانيهما عبارة عن كتابات تمتح مادتها من هامش المسؤولية النضالية أو الحزبية أو المدنية، وهي - في الكثير من الحالات - عبارة عن استقراءات لواقع لم تساهم هذه النخب لا في تنشيط الفعل فيه ولا في التأثير في مساراته، بل وربما كان لها دور سلبي بمعاكسة تيار المشاريع الوطنية التحررية لعقود القرن العشرين، والأمثلة على ذلك كثيرة ودالة.[11] وسواء تعلق الأمر بالنوع الأول أم الثاني من هذه المذكرات، تبرز الذات كمحور للفعل وللمبادرة، بتبخيس أداء "الآخر الوطني" بأساليب شتى ولأهداف فاقعة.

ونتيجة لهذا المعطى، أصبحت الذاكرة الجماعية حضنا "آمنا" لجميع سلط السياسة والمجتمع، فكانت "الشهادات" و"المذكرات" التي تتضخم فيها الذات لكي تحجب ما سواها، مستعملة كل الوسائل المفضية إلى فبركة "الزعيم" بغية اكتساب عناصر الريادة. وأقول هذا الكلام مع التأكيد على استثناء بعض الكتابات التي اكتست الكثير من عناصر المصداقية التاريخية والنزاهة الفكرية التي أهلتها لكي تتحول إلى مواد مصدرية أساسية في البحث وفي التوثيق، مثلما هو الحال مع كتابات محمد بن الحسن الوزاني، ومذكرات محمد بن سعيد أيت إيدر، ومذكرات محمد الفقيه البصري، ومذكرات عبد الرحمان اليوسفي،...

خامسا. على ضوء الانزياحات الواضحة في كتابة المذكرات الموجهة، أصبحت الكتابة التاريخية سلطة معرفية قائمة على الإقصاء والتهميش والاستبعاد، بل أصبح "الشاهد" - في عدة حالات - بمثابة الوصي على الدولة القائمة وحاميها ومشرعها، وأصبحت توظيفات الذاكرة الجماعية إحدى أذرعها الفاعلة والموجهة. وبناء عليه، بدأ التاريخ الحديث يركز على دراسة المهمشين والمسكوت عنهم والفقراء ويتناول مواضيع طات صلة بالحالات البشرية المنسية بعيدا عن مراكز صنع النخب التي برزت خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال، وخاصة بالمراكز المعروفة للعمل الوطني الحزبي. ويقينا إن الأمر لن يكتسب قوته إلا بإعادة رسم الحدود الواضحة والصارمة، بين فعل الاستذكار وبين "صنعة" كتابة التاريخ، بأدواتها التي لا تنضبط إلا بالانصياع لسلطة العلم وقوانينه، واحترام مناهج الفحص والتشخيص والاستقراء، والقادرة - لوحدها أحيانا أو باعتماد علوم مساعدة مناسبة أحيانا أخرى - على إبراز العيوب والأخطاء،

[11] نحيل، على سبيل الاستئناس، على الجزء الأول من مذكرات المحجوبي أحرضان الصادرة في ثلاثة أجزاء باللغة الفرنسية سنة 2014:
Mahjoubi Aherdan, *Memoires*, (Paris: Editions Du Regard, 2014), Tome 1 (1942-1961).

وعلى تقييم الوقائع والأحداث. إن المؤرخ لم يعد مجرد سارد يهتم برواية للأحداث، بل تحول إلى منتج للمعرفة التاريخية المسكونة بهاجس البحث عن الحقيقة، مما أضحى يستلزم استحضار عدة منهجية بديلة في تجميع الروايات ونقدها واستثمارها. بمعنى أن الأمر أصبح يستلزم الانتقال من التاريخ الفردي إلى التواريخ الجماعية يظل الحدث والسرد والحكي مفتوحا في سياقاتها، المختلفة والمتداخلة أحيانا، على رحابة السؤال المتجدد لروايات متعددة بخصوص الحدث الواحد.[12]

سادسا. على أساس ذلك، تبدو هذه الروايات بمثابة استيهامات لواقع افتراضي، يلجأ إليه مستخدموه لإخفاء انتكاساتهم، أو تبرير فشلهم، أو التستر على تآمرهم في سياقات سجل النضال الوطني التحرري. والمثير في الأمر أن أصحاب هذا النوع من المذكرات، لا يجدون حرجا في اختلاق الأحداث وتوزيع الاتهامات بالجملة في حق الفاعلين الرئيسيين، بل ويتحولون إلى "مؤرخين" يقدمون "روايات" وهمية لقضايا تاريخية لم يعايشوها، مثل ظروف توقيع عقد الحماية أو حروب الريف التحريرية ووقائع جرت أحداثها بعيدا عن مجال استقرارهم الجغرافي، كما لو أن إسهامهم النضالي يعطيهم الحق في تنصيب ذواتهم كحراس للذاكرة الجماعية. ولن يعدم الباحث المتخصص إيجاد نماذج من هذه الكتابات التي أضحت تطغى – بضجيجها المفتعل – على ساحة تلقي المعرفة بتاريخ النضال الوطني التحرري. والمثير في الأمر، أن كثيرا من أصحاب هذه المذكرات، يتجرأ على تجاوز مستوى كتابة شذرات من "تاريخه" الشخصي إلى محاولة اقتحام فضاءات كتابة التاريخ الوطني العام، إذ لا يجد حرجا في تزكية أعمال هذا وتخوين ذاك، كما لا يجد أي عائق أمام إطلاق الأحكام "الكبرى" استنادا إلى روايات ضعيفة، غالبا ما يتحول أصحابها إلى محدثي حلقات النرجسية المتمركزة حول يقينياتها وفتوحاتها الوهمية. وتجاوز الوضع هذا المستوى، بدخول قطاعات واسعة من المسهمين في صناعة تجربة الحركة الوطنية التحررية في مسار مسترسل للطعن المتبادل للأطراف في روايات بعضها البعض وفي التشكيك المتبادل في مصداقياتها. وفي هذا الإطار، يقول محمد الصديق معنينو – على سبيل المثال لا الحصر – في معرض استحضاره تجربة والده الحاج أحمد معنينو: "كان الحاج أحمد (معنينو) ينزعج ويحتج على بعض الكتابات التي تناولت بشكل أو بآخر تاريخ الحركة الوطنية فيعلق قائلا: "هذا كذب وتلفيق" أو "هذه سرقة للذاكرة الوطنية"، وهي عبارات ظلت راسخة بذهني...".[13] ومؤخرا، نشر المقاوم الحاج الحسين برادة ردا قاسيا في حق مذكرات محمد بنسعيد أيت

[12] محمد الهلالي وعزيز لزرق، **التاريخ- دفاتر فلسفية ونصوص مختارة**، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2014)، 6.

[13] محمد الصديق معنينو، **الحاج أحمد معنينو المجاهد**، (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013)، 6.

إيدير الصادرة سنة 2018 تحت عنوان: **هكذا تكلم محمد بنسعيد**. فلقد حرص المقاوم برادة على إبراز العديد مما اعتبره أخطاء وقع فيها محمد بنسعيد بخصوص حديثه عن أدواره المفترضة في تجربة المقاومة وجيش التحرير لعقود منتصف خمسينيات القرن الماضي[14]. ولعل هذا التشكيك المتبادل، هو ما جعل مؤرخي المغرب المعاصر يعرضون – في أحيان كثيرة – عن استثمار هذه المذكرات وتحاشي الأخذ بها، جاعلين إياها خلف أظهرهم بعد أن تبينت لهم سقطاتها اللامتناهية ونزعاتها الوظيفية الفاقعة. ومع ذلك، لابد من التأكيد على أن للأمر استثناءاته، عكستها أعمال بعض من رجال الوطنية الصادقة، ممن ظلوا يصرون على أن ما يكتبون إنما هو –في نهاية المطاف– خلاصة قراءة شخصية لوقائع معينة، تسندها وثائق مادية وقرائن ثابتة. ونأتي على هذا الكلام، ونحن نستحضر نماذج من مذكرات عالمية كان لها صيتها الواسع لدى مؤرخي الأمس واليوم، مثلما هو الحال – على سبيل المثال لا الحصر – مع مذكرات الجنرال شارل ديگول أو مع مذكرات الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران...

سابعا. إذا كان الطابع النزوعي والتآمري للمذكرات الموجهة يطفح من بين السطور، فالمؤكد – ومن زاوية التأويل العلمي التاريخي– أن للأمر قيمته غير المتنازع فيها، من خلال الأسئلة التي تثيرها القراءة التشريحية للمتن. وتتمثل القيمة الحقيقية لمثل هذه المذكرات في البياضات التي يسكت عنها أصحاب هذا النوع من المذكرات، وتخفي ورائها ما تخفيه. ولذلك، فإن القراءة الفاحصة لا تهتم بأساليب الإثارة المرتبطة بالتهجم على الأحياء والأموات، واختلاق البطولات، وافتعال المواقف، بقدر ما تطرح الأسئلة المغيبة بخصوص أسباب هذه الانحرافات، وأسباب سكوت صاحب المذكرات عن مقاربة قضايا محورية في تاريخ المغرب المعاصر، وكان شاهدا عليها، أو لنقل متفرجا على جل تمظهراتها. وبناء عليه، فقد أصبح البحث التاريخي ينحو أكثر فأكثر في اتجاه استنطاق المسكوت عنه من بياضات المتن، مما لا تكون لأصحاب المذكرات الشجاعة الكافية للخوض في غمار التوثيق لتفاصيله، لأسباب متعددة تتداخل فيها منطلقات الخنوع مع مهاوي الإفلاس في تجربة يراد لها أن تكتب وفق قوالب مطلوبة لتبرير انزياحات الزمن الراهن. وقبل ذلك، يقتضي الموقف الموضوعي ضرورة الانتقال من القراءة التي تشكك في النوايا وفي مضامين السرد وفي الانحرافات الطارئة والاتهامات المسترسلة، إلى طرح الأسئلة التشريحية حول الهدف من وراء هذا السيل من التزييف والافتراء. وستكشف مقاربة هذا الموضوع، – لا محالة – ثوابت النوايا التآمرية أو

[14] الحاج الحسين برادة، "قراءة في بعض من كتاب هكذا تكلم محمد بنسعيد"، **جريدة المساء**، العدد 3863 ليوم 13 أبريل 2019، والعدد 3864 ليوم 15 أبريل 2019.

التبخيسية في مثل هذا النوع من الكتابات الهادفة إلى إخفاء أوجه التقصير الذاتي في الأداء والموقف. وقد اشتغلت الكثير من الكتابات التاريخية العلمية على مثل هذا النوع من الانزياحات في أعمال تحليلية، أسهمت في إعادة تقييم رصيد الرواية الشفوية وطرق توظيفها في الكتابة التاريخية المتخصصة، من ابن خلدون إلى عبد العزيز الفشتالي، ومن الناصري إلى ابن زيدان، ثم - أساسا - من عبد الكريم الخطيب إلى المحجوبي أحرضان... ولقد عبر عبد الأحد السبتي عن قلق الأكاديمي أمام هذه الانزياحات، بشكل بليغ عندما كتب: "نسجت تدريجيا مجموعة من الروايات خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال (1956)، وعكست هذه الروايات ميزان القوى الذي ميز المشهد السياسي آنذاك، وبالأساس هيمنة حزب الاستقلال، ثم انشقاق هذا الأخير وتكون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (1959). وهو تطور كان يعني تهميش قوى سياسية أخرى، كـ"حزب الشورى والاستقلال" و"الحزب الشيوعي المغربي". لقد أثرت رهانات تلك المرحلة بوضوح على طريقة تمثل تاريخ النضال الوطني... عند تناول الوقائع، كثيرا ما يتم استخدام عمليات الانتقاء، واختصار الأزمنة، والتضخيم، وإعادة التركيب، وبذلک تختزل مرحلة الحماية في مجرد "حادثة سير" و"ما بين قوسين" في ماضي البلاد..."[15].

واستنادا إلى كل ذلک، يبدو أن مجمل ما راكمناه من معطيات تخص الماضي التحرري للمغرب، وكذا مختلف أوجه صراعات فجر الاستقلال السياسي، تظل أمورا في حاجة إلى إعادة تقييم إجمالي يراعي المنطلقات العلمية التي حددنا أهم مرتكزاتها أعلاه. ولا يمكن تصديق "رواية" شخص ما أو "دوره" في صنع وقائع معينة، لمجرد أنه يحتل وضعا اعتباريا داخل المجتمع، أو لأنه معروف بعطائه في حقل النضال الوطني ضد الاستعمار. ولا يمكن الاطمئنان للمبررات الرسمية فيما يتعلق بالقضايا الملتهبة من ماضينا القريب، مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملفات الاختطافات السياسية وقمع حرية الرأي والتعبير والاختلاف، لمجرد أن الدولة قد أنشأت "هيئة الإنصاف والمصالحة" كجهاز لتحقيق المصالحة مع الماضي. إن المصالحة لا تتحقق إلا بالإقرار بالحقيقة، كل الحقيقة التاريخية التي أصبحت ملكا للمغاربة، ضحايا وجلادين وباحثين متخصصين، لا ولاء لهم إلا لمصداقية البحث العلمي ولإجرائية أدواته في البحث وفي التحقيق وفي التحليل.

وبعد، فلا شک أن استحضار هذه الأبعاد في القراءة التاريخية العلمية المفترضة لمذكرات الزمن الراهن، سيسهم في إعادة الأمور إلى نصابها الحقيقي. ولا شک أن "درس

[15] السبتي، **الماضي المتعدد-قراءات ومحاورات تاريخية**، 194.

التاريخ" سيبقى سيفا مشهورا على كل النزوعات الوظيفية المستهينة بالمقومات العلمية للذاكرة التاريخية الخاصة بالمرحلة، باعتبارها استثمارا أصيلا لعطاء الذاكرة الجماعية لمغاربة النضال التحرري، ثم النضال من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والكرامة خلال العقود المديدة لزمننا الراهن.

كتابة تاريخ النساء بالمغرب المعاصر والراهن:
أي أرشيف وأية قضايا؟

ثورية السعودي
باحثة في تاريخ الزمن الراهن
وتاريخ النساء، الرباط

لم تولي الكتابات الأكاديمية اهتماما كبيرا لموضوع تاريخ النساء القريب مقارنة مع ما حصل من تراكم متلاحق ومستمر بخصوص مواضيع تاريخية أخرى. ولا يمكن فهم هذا الصمت الإسطوغرافي الذي ترتب عن أسباب وعوامل كثيرة لا تسمح هذه الورقة بإثارتها، إلا ضمن قراءات لتجارب مقارنة؛ إذ أن معظم البلدان التي انكب باحثوها على كتابة هذا الشق من التاريخ – التجربة الأنكلوساكسونية أو الفرنسية – قامت بذلك في وقت متأخر؛ وغالبا ما تزامن ما أنجزته في هذا المجال مع حضور ديناميات نسائية داخل الجامعة وخارجها عزز ضرورة الاهتمام بإسهامات النساء الحيوية في بناء المجتمعات، وبالتالي ارتباط هذا الحقل المعرفي بمدى تطور البنيات الثقافية داخل المجتمعات الإنسانية.

وتقدم المدرسة التاريخية التونسية دليلا واضحا على ما سبق ذكره، إذ قطعت الدراسات التاريخية في شقها النسائي بهذا القطر على سبيل المثال أشواطا أكثر بقليل من مثيلتها بالمغرب، والتي لا يمكن تفسيرها إلا بطبيعة العقليات في هذه البلاد، وبما راكمته النساء من مكتسبات منذ حصول البلاد على الاستقلال، مما يسر وصولهن إلى الجامعة ومهد لهن السبل تبعا لذلك للانكباب على كتابة هذا المسار، أو حتى كموضوع اهتمام الباحثين في التاريخ الذين تبين لهم أن أي كتابة للتاريخ دون نصف المجتمع تظل مجرد محاولة مبتورة وغير كاملة.

وبالمقابل، يمكن تتبع ما تركه عدد من الفاعلين/ات بالمجتمع والصحفيين/ت والأكاديميين/ت والسياسيين/ت خلال الفترة موضوع الورقة بالمغرب، لمحاولة وضع لبنة أولية لهذا البعد من تاريخ المغرب. وتسعى هذه المساهمة إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة مرتبطة بثلاث مراحل أساسية من تاريخ البلاد، فيحاول السؤال الأول تغطية مرحلة الحماية، والثاني فترة ما بعد الاستقلال بين 1956و1999، والثالث والأخير يعالج الموضوع نفسه من سنة 2000 إلى 2018.

1. إلى أي حد تمكنت صحافة الحركة الوطنية من طرح قضايا النساء وتصوير جانب من أحوالهن، خاصة ما جاء في كتابات النساء أنفسهن؟

2. عرف المغرب منذ حصوله على الاستقلال وصولا تدريجيا لفئات النساء إلى الجامعة، فما هو التراكم الذي حققته الجامعة فيما يخص تاريخ النساء/النوع؟ وما هي أبرز الكتابات الأكاديمية التي من شأنها أن تشكل مادة للكتابة التاريخية؟

3. يعتبر الإعلام مادة موجّهة وموجِّهة للمتلقي، وتحمل جملة من ملامح المجتمع الذي استنبتها، فما هي أهم ملامح صورة المرأة في الإعلام ووسائله خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2018؟ وما هي أبرز القضايا المطروحة خلال هذه الفترة التي شكلت موضوع سجال مجتمعي؟ وإلى أي حد يمكن الإعلام من رصد تحول البنيات الثقافية المرتبطة بالنساء؟

1. أحوال المرأة من زاوية صحافة الحركة الوطنية خلال فترة الحماية

منذ صدور أولى المنابر الإعلامية بمغرب الحماية، لم تخل صفحاتها من أفكار وآراء مرتبطة بشكل أو بآخر بقضايا النساء، حتى مع غياب كتابات المرأة على العموم في البداية بسبب وضعية التجهيل التي كانت عليها. وتعد المنابر الإعلامية التابعة للحركة الوطنية حاملة لعدة قضايا مرتبطة بأوضاع النساء أهمها التعليم، حيث دافع شبان الحركة الوطنية على ضرورة تعليم البنات مستلهمين في ذلك تجارب مقارنة بالعديد من الأقطار كما هو الحال في المشرق العربي.

وطرحت أيضا قضايا أخرى عبرت عن انشغالات المجتمع المغربي فيما يخص النساء، مثل الأوضاع الهشة لخادمات المنازل، ومختلف مظاهر التهميش الاجتماعي الناتج عن استغلال هذه الفئة وتأجيرها بمبالغ زهيدة لعل أبرز هذه المظاهر هي العمل الجنسي غير المنظم، أو أوضاع عاملات المعامل المطبوعة هي الأخرى بكثير من مؤشرات التمييز سواء على مستوى الأجور أو ساعات العمل مقارنة بالأوروبيات، فيما أفرز لباس المرأة في الفضاء العام سجالات كبرى خاصة مع تسارع التحولات التي طالته، إذ سرعان ما انتقلت النساء من ارتداء الحايك إلى الجلباب واللثام ثم بنسب متفاوتة إلى تبني اللباس الأوروبي...

ويعد فضاء الكتابة من أهم الحقوق الجديدة التي نالتها المرأة فأتاح تتبع العديد من المميزات المتعلقة بأوضاعها وتحولاتها خاصة خلال السنوات الأخيرة لفترة الحماية، وسمح بتتبع تطور أفكارها حول ذاتها وتجاه المجتمع ككل ومدى انخراطها

فيه؛ كما عبرت هذه المنابر الإعلامية على التحول التدريجي الذي بدأ يطرأ على العقليات في الوسط النسائي بفعل الدينامية التي عرفها المجتمع المغربي في سياق الحضور الأجنبي ودينامية الحركة الوطنية.

ويعتبر هذا الحقل الشائك أحد أكبر التحديات التي واجهت المرأة الحديثة التعليم خلال هذه الفترة، بما أنها حسب الباحث نور الدين أفاية: " تُلغَى (أي المرأة) هكذا، من مجال الكتابة، لأن التاريخ الذكوري يزرع فيها القناعة بضعفها وعدم قدرتها على الابتكار؛ وهذه البديهية تؤكدها كل النصوص، وتثبتها الوثائق والرموز، من هنا تبدأ المرأة بالابتعاد عن مجال الإبداع والكتابة لأنها تشعر بخوف لا مثيل له من هذا العالم السحري المرتب من طرف الرجل. إنه نظام موضوع ومؤطر حسب استراتيجية ذكورية معلومة. ومساهمة المرأة في هذا النظام، من خلال فعل الكتابة، لا يمكن أن يتم إلا بعد تقديم تضحيات لا حصر لها بحيث تعرف مسبقا أن هذه التضحيات هي قدرها، كالموت أو المرض أو الدورة الشهرية."[1]

وإذا كان سياق ولوج المرأة للكتابة قد جاء في البداية بإيعاز من رواد الحركة الوطنية لإشراك المرأة في القضية الوطنية، والاستفادة مما يمكن أن تقدمه المرأة بدورها من إسهامات،[2] فإن هذه الكتابات سرعان ما بدأت تعبر عن همومها وقضاياها؛ وتعد مليكة الفاسي أولى النساء اللواتي اقتحمن هذا الفضاء تحت اسم مستعار "الفتاة" على صفحات **مجلة المغرب**، حيث قدمها عبد الكبير الفاسي على الصفحة الأولى للمجلة بقوله: "إن **لمجلة المغرب** الفخر كل الفخر ... أن تنشر على صفحاتها أول مقال دبجه يراع أول فتاة مغربية درست العربية وتأدبت بآدابها، ... ولا غرو إذا رأينا فتاتنا حين تكتب أو تنشر أول مرة تكتب في موضوع تعليم المرأة".[3]

ثم تلتها المدعوة رحيمو المدني كأول امرأة تقتحم هذا المجال على عهد الحماية بالمنطقة الخليفية بنشرها لمقالها على صفحات **جريدة الريف** والذي دعت فيه إلى أهمية تعليم البنات بقولها: "... ألتمس من الآباء أن يعلموا بناتهم العلم الصحيح، ويسدُّوا هذه الثلمة بإدخال فلذات أكبادهم إلى المدارس المنظمة ... فإن تركتموهن جاهلات وتحت سقف البيت جامدات فلتتيقنوا أنكم تقترفون ذنبا لا يغتفر..."[4]

---

[1] محمد نور الدين أفاية، **الهوية والاختلاف في المرأة، الكتابة والهامش** (الدار لبيضاء: مطبعة إفريقيا الشرق، 1988)، 33.

[2] بوبكر القادري، **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية المغربية: سعيد حجي 1912-1942، دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي**، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1979)، 44-45.

[3] عبد الكبير الفاسي، "أول فتاة كاتبة بالمغرب"، **مجلة المغرب**، السنة الثالثة (مارس، 1935): 1.

[4] رحيمو المدني، "فتاة مغربية تستنهض المغاربة" **جريدة الريف**، (15 أكتوبر 1936): 1.

خصصت معظم المنابر الإعلامية بعد ذلك صفحة لقضايا النساء، كما هو حال جريدة **السعادة** – لم تكن تعبر على آراء الحركة الوطنية –، و**الرأي العام** وجريدة **العلم** تحت اسم "حديقة المرأة"، والتي نشرت على أعمدتها كثير من كتابات النساء، كباحثة الحاضرة[5] التي كانت تعد من المساهمات المواظبات في هذه الصفحة، والتي نقلت غير ما مرة العديد من المشاكل المرتبطة بالنساء كمسألة الزواج المبكر،[6] والمرأة والأمية،[7] أو أهمية الاحتفال بعيد عرش الملك المحبوب الذي حرر المرأة وسمح لها بولوج التعليم،[8] وأهمية محاربة المرأة للعوائد الضارة،[9] وغيرها من القضايا؛ والإشكالات المرتبطة بالأطفال،[10] ومسألة الرضاعة المختلطة.[11] فضلا عن إثارتها لأهمية الأمومة[12] وطريقة تربية الأطفال،[13] وغيرها.

لقد أظهرت الكتابات النسائية وعيا بأهمية الاجتهاد من داخل المنظومة الإسلامية بغية تحسين أوضاع المرأة، لذا تم التذكير بالمساواة التي سبقت إليها الديانة الإسلامية.[14] وفي سياق الحركة الوطنية، والدينامية التي عرفها المغرب خلال تلك الفترة طرحت النساء قضايا الوطن ومسؤولية المرأة اتجاهه،[15] وأهمية أداء الواجب على لسان النساء.[16]

وقع التركيز أيضا على مسألة العلم والثقافة[17] ومحاربة العادات والتقاليد التي لا نفع فيها ولا تعود بالخير على ممارسيها.[18] وتم الحرص أيضا على إسداء نصائح وتوجيهات مرتبطة بذلك، كما جاء في هذا المقال: "عليك بتهذيب العقل وحرية الضمير وقوة الإرادة والثقة بالمستقبل والإيمان ببلوغ الآمال، فإنك بعد هذا لاشك واصلة إلى

[5] الاسم الصحفي المستعار لمليكة الفاس

[6] باحثة الحاضرة، "مأساة من مآسينا الاجتماعية"، **العلم**، العدد 589، (30 يوليوز 1948): 3.

[7] باحثة الحاضرة، "... والمرأة الأمية؟"، **العلم**، العدد 300، السنة الثانية، (29 غشت 1947): 3.

[8] باحثة الحاضرة، "المرأة المغربية في عيد العرش"، **العلم**، العدد 60، السنة الأولى، (20 نونبر 1946): 2.

[9] باحثة الحاضرة، "المرأة تحارب العوائد"، **العلم**، العدد 151، السنة الثانية، (6 مارس 1947): 3.

[10] فاطمة فهمي، "مبادئ العلوم للأطفال"، **العلم**، العدد 672، (5 نونبر 1948): 3.

[11] أمينة التونسي، "الرضاعة المختلطة"، **العلم**، العدد 516، السنة الثالثة، (7 ماي 1948): 3.

[12] سلمى صائغ، "الأمومة"، **العلم**، العدد 841، السنة الثالثة، (4 يونيو 1948): 5.

[13] التونسي، أمينة، "تربية الطفل"، **العلم**، العدد 498، السنة الثالثة، (16 أبريل 1948): 3.

[14] غيثة توغية، "حقوق المرأة المسلمة"، **العلم**، العدد 660، السنة الثالثة، (22 أكتوبر 1948): 3؛ انظر أيضا: فاطمة التحيفية، "الإسلام والمرأة"، **العلم**، العدد 450، السنة الثالثة، (20 فبراير 1948): 3.

[15] شامة الزرهوني، "الوطن"، **العلم**، العدد 516، السنة الثالثة، (7 ماي 1948): 3؛ وانظر أيضا، إحسان بنت الحاج محمد داود، "وطني"، **العلم**، العدد 444، السنة الثالثة، (13 فبراير 1948): 3.

[16] فتاة المغرب، "أحب وطني"، **العلم**، العدد 516، السنة الثالثة، (7 ماي 1948): 3.

[17] مارية الحبابي، "العلم نور الحياة"، **العلم**، العدد 468، السنة الثالثة، (12 مارس 1948).

[18] زهور الزرقا، "واجب الفتاة المغربية"، **العلم**، العدد 456، السنة الثالثة، (27 فبراير 1948).

ما تريدين من السعادة في هذه الحياة...".[19] فيما اتسمت مقالات أخرى بمزيد من الجرأة، وإطلاق العنان لتعبير صريح عن الرغبة في المشاركة وتحمل المسؤولية داخل المجتمع قائلة: "المهم هو التعاون وقيامها – تقصد المرأة – بقسطها من واجبات الحياة، وعن هذا التعاون بين الرجل والمرأة أريد أن أتكلم ...".[20]

كما تم إلقاء الضوء على مشاكل المرأة في البادية، وعملها الشاق طيلة اليوم، وحرمانها من أبسط حقوقها في التعليم والعيش الكريم وغيرهما من القضايا. [21] وفضلا عن طرح معضلة تفشي الدور المخصصة للعمل الجنسي وتعارضها مع الدين الإسلامي،[22] تجند قلم المرأة للتنديد بمسألة إجبار المرأة على الزواج.[23]

واستحضرت الكاتبات أيضا بعض تجارب النساء الغربيات المتميزات، مع الإشادة بأدوارهن الحيوية داخل المجتمع.[24] وحضر أيضا نموذج السيدة المشرقية في أكثر من مناسبة للتلميح إلى أن "الدافع لهم هو ما يسمعونه ويرونه عن النهضة النسائية في العالم الإسلامي والعربي من نبوغهن وتقدمهن في جميع الميادين وتحريرهن من سجن البيت، وتنوير أفكارهن بنور العلم المفروض عليهن ... فامتلأت فصول هذه المدرسة بمجرد فتحها والإعلان عنها...".[25]

ونشرت على صفحات الجرائد مراسلات بين نساء ينتمين إلى المناطق المغربية الثلاث، فتابعت فيها تحولات النهضة النسائية، مما أكد الأواصر الوطيدة بين كل من "طنجة – المنطقة الخليفية – والمنطقة السلطانية"، كما جاء على لسان آسية بنت الحاج أحمد داوود مراسلة تطوان حين كتبت: ".. ظهر شعاع النهضة الحديثة، فإذا الحال غير الحال وإذا بالحياة تتسرف إلى عروق فتاتنا. وإذا بها تصبو لكل ما يرفعها ويرفع كيان أمتها وإذا بها تلج أبواب المدارس ترشف من مناهل العلم الصافية سائرة إلى الحياة السعيدة وإلى المستقبل الباسم، محاولة أن تجعل من قطرها أمة متحضرة راقية."[26]

وشهدت المنطقة الخليفية أيضا تحقيق فرص ولوج المرأة إلى عالم الكتابة، إذ خصصت **مجلة الأنيس** "ثقافية فنية فكاهية" – على سبيل المثال – ورقة موجهة إلى

[19] عائشة بنت الشاطئ، "أخلاق المرأة وأثرها في المجتمع"، **العلم**، العدد 480، السنة الثالثة، (26 مارس 1948).
[20] فنيدة ع.ع، "من وراء البرقع"، **جريدة السعادة**، العدد 7780، السنة 47، (17 مارس 1950)، صفحة المرأة.
[21] أمينة السراج، "المرأة البدوية ومقدرتها على العمل"، **العلم**، العدد 1138، السنة الخامسة، 3 ماي 1950، ص 3.
[22] آمنة السراج، "محاربة الإسلام للبغاء"، **العلم**، العدد 1114، السنة الخامسة، 5 أبريل 1950، ص 3.
[23] الحسن ابن ابراهيم مارية، "ظلم الفتاة"، **جريدة السعادة**، العدد 9377، الأحد والإثنين، (22 و 23 ماي 1955): 3-4.
[24] لينة بنجلون، "دور المرأة في النهضة المغربية"، **الرأي العام**، السنة الثانية، (22 أكتوبر 1948): 1-2.
[25] "المدرسة الخيرية الإسلامية للبنات بتطوان"، **مجلة الأنيس**، العدد الثالث، (ماي، 1946): 18.
[26] آسية بنت الحاج أحمد داود، "رسالة تطوان 'تطور الفتاة المغربية' "، **الرأي العام**، العدد 66، السنة الثانية، (28 يوليوز 1948): 3.

الفتاة، صدر عددها الأول في مارس سنة 1946 من قبل مجموعة من الطلبة بإيقاع شهري في تطوان، فنشرت على صفحاته أمينة اللوة مقالا معنون بـ "نحن والتعليم" موقع باسم "فتاة الريف"، دعت فيه الفتاة إلى الانتباه للتعليم لأنه يؤهلها أن تكون ربة بيت وامرأة نافعة تسعد أسرتها وبلادها، ومتطلعة لمستقبل زاهر. ومقالات رحيمو المدنية.[27] والاجتهاد من داخل المنظومة الفكرية،[28] وغيرها من القضايا. على العموم شكلت هذه المقالات صورة نابضة عن بعض ملامح واقع المرأة وطموحاتها ورغباتها وأحلامها، ومنحت صورة شبه متكاملة عن إسهاماتها في مجتمع بات يعرف تحولات متسارعة على كافة الأصعدة.[29]

2. إسهام الحقل الأكاديمي في خلق تراكم مرتبط بأوضاع المغربيات (1956-1999)

إذا كانت المرأة المغربية قد أسمعت صوتها على عهد الحماية الفرنسية بالمغرب استنادا إلى عدة منابر إعلامية ارتبطت أساسا بصحافة الحركة الوطنية، فإن الفترة التي تتناولها هذه الورقة قد عرفت ظهور الصحافة النسائية إلى جانب كتابات أكاديمية رزينة لعدد من النساء في حقول معرفية متنوعة، مثل غيثة الخياط، ورحمة بورقية، وحليمة فرحات ومليكة البلغيتي، وفوزية الغساسي، وزينب المعادي، ومليكة العاصمي، وفاطمة الزهراء ازريويل وآسية بنعدادة ومينة المغاري، وغيرهن ممن يتعذر وضع لائحة مستفيضة باسمائهن. بل هناك من الكتابات من خلفت صدى قويا على المستوى الوطني وحتى الدولي وطبع لأكثر من مرة كمؤلف سومية نعمان جسوس "بلا حشومة" الذي ألفته صاحبته بعد 3 سنوات من البحث الميداني (1981-1984)، بالإضافة إلى مؤلفات فاطمة المرنيسي ذات الصدى العالمي والتي ترجمت لعدة لغات وفي عدة طبعات؛ وأثرت على قضايا النساء ونضالاتهن في مختلف بقاع العالم.

وأسهمت الجامعة المغربية من جانبها في هذا السياق عبر تأسيس عدد من منصات البحث في قضايا النساء، مثل مجموعة "تانيت" المتعددة التخصصات بمكناس سنة 1992، ومجموعة "ميكراو" بجامعة مولاي إسماعيل في مكناس سنة 1995، وعرفت جامعة القنيطرة كل من مجموعة "يونو" (1992)، ومجموعة البحث في تاريخ المغرب (1993)، والمجموعة الجامعية للدراسات النسائية، ومجموعة البحث والدراسات

---

[27] أمينة اللوه، "نحن والتعليم"، **مجلة الأنيس**، العدد الثاني، السنة الأولى، (مارس 1946): 7-9.

[28] نفيسة بنجلون، "جهود المرأة في بناء صرح الإسلام"، **مجلة الأنيس**، السنة الثانية، (ماي 1947): 27-28.

[29] مالكة، "بيضاوية بفاس"، **الرأي العام**، العدد 9، السنة الأولى، (11 يونيو 1947): 3؛ وانظر أيضا: ل.ب.، "جمعيات النساء المغربية"، **الرأي العام**، العدد 6، السنة الأولى، (21 ماي 1947): 6.

الاجتماعية. فيما عرفت أگادير تأسيس مجموعة البحث والدراسات النسائية، ومجموعة البحث حول النوع، ومركز البحث والدراسات حول المرأة، كما عرفت جامعة محمد الخامس كلية الحقوق السويسي بالرباط تخصيص مقعد لحقوق النساء بشراكة مع الوزارة الوصية واليونسكو، مع أهمية التأكيد على الدور الرائد الذي قامت به فاطمة المرنيسي في هذا الإطار.[30]

وظهرت أيضا مجموعات للأبحاث النسائية قادتها فاطمة المرنيسي، أو أعطت انطلاقتها وسلمتها لأساتذة باحثين مثل عمر عزيمان، وعبد الرزاق مولاي ارشيد، وعائشة بلعربي، وفاطمة الزهراء أزرويل وغيرهم. وقد مكنت من فتح أبواب مشرعة للبحث في قضايا النساء على يد باحثات وباحثين شباب.[31] كما برزت في مجال الدراسات المتصلة بالنساء كتابات بأقلام باحثين بارزين ومنها أعمال عالم الاجتماع عبد الصمد الديالمي، ومقالات في الإطار نفسه للسياسي محمد الحبيب الطالبي على صفحات جريدة **أنوال**. وهذا فضلا عن الكتابات الأدبية الروائية التي اهتمت بمعالجة أوضاع النساء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل كتابات خناتة بنونة، وإدريس الشرايبي، والطاهر بن جلون، وعبد الله العروي، وعبد الحق سرحان، وغيرهم.

وخرجت أيضا من دائرة الصمت أولى الشهادات على عوالم "سنوات الرصاص"، مخطوط "شهيدة اليسار" سعيدة المنبهي (1977)، ومؤلف ثريا السقاط **مناديل وقضبان** (1988)، فتلاه مؤلف حليمة زين العابدين **هاجس العودة** سنة 1996؛ هذه الكتابات شرعت الباب للتعبير والكتابة حول معاناة ضحايا وأسر انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب في بعدها النسائي، ومن جهة ثانية كان لكتابات العالمين والفقيهين القانونيين في قضايا النساء، عبد الرزاق مولاي ارشيد وأحمد الخمليشي، اللذين تمكنا من صياغة أرضية قانونية صلبة عبر الاجتهاد من داخل الإسلام، أهمية كبرى حيث انطلقت منها مختلف الفعاليات النسائية للمطالبة بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، وهو الأثر الذي امتدت راهنيته إلى مطلع القرن الواحد والعشرين.

---

[30] Najat Nadifi, "La Recherche sur le Féminin au Maroc Essai d'Approche", in *Un siècle de Femmes*, Coor. Benlabbah, Fatiha, ed. (Rabat: Centre culturel britannique, 1999), 8-81.

[31] Voir à titre d'exemple: dans le collectif Approches, (Portraits de femmes 1987), (Femmes partagées. Famille-travail 1989), (Femmes et pouvoirs 1988), (Le corps au féminin 1990), (Couples en question 1992), (Etre jeune fille 1994), (Femmes rurales 1995), (Femmes et Islam 1998), (Initiatives féminines 1999), (Femmes et institutions 1991). Collection Maghrébines (Femmes Maghreb horizon 2000), (Femmes Maghreb 2002). Collection Femmes et institutions, (L'image de la femme dans la loi entre le sacré et culturel 1992), (La femme idéale 1992).

ولعل ما ميز هذه الفترة هو انكباب باحثين وباحثات على ما يطلق عليه بـ "الدراسات النسائية" ابتداء من سبعينيات القرن العشرين إلى حدود نهاية هذا القرن، ولن يتم الانتقال إلى دراسة النوع إلا ابتداء من نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، في تفاعل مع مختلف التحولات التي بات يعرفها المغرب خاصة مصادقته على عدد من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية بخصوص قضايا النوع الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى إدماج مقاربة النوع بصفة عرضانية في السياسات العمومية، مما جعل الجامعات تتجاوب معه بالشروع في إحداث عدد من المختبرات المرتبطة بهذه التيمة.

3. أي تطور للبنيات الثقافية المتصلة بالمرأة عبر وسائل الإعلام (1999-2018)

غالبا ما تطرح كيفية ترويج الحديث عن أحوال المرأة وواقعها في الإعلام المغربي بمقاربة مشبعة بصور نمطية من قبل الإعلاميين والإعلاميات على السواء، خاصة في مجتمع نامي مثل المغرب ما زال يقاوم جملة من التحولات أهمها محاولة التخلص من العقليات المحافظة. علما أن هناك دولا عربية أنشأت عدة مواقع إلكترونية نسائية مثل تونس والجزائر بغية تقديم صور إيجابية تخص المرأة، أو الأردن الذي أنشأ مركزا للإعلاميات العربيات بهدف رصد تجارب نسائية ناجحة ومتقدمة في مجال الإعلام، وغيرها من تجارب أخرى تحققت في هذا المجال.[32]

كما أسهم ضعف الحضور النسائي من موقع إعلامي في تكريس العقليات المحافظة وتعزيزها، ويزداد الأمر حدة حين يتعلق الأمر بذهنيات نسائية حاملة لهذه الثقافة ذاتها، وتشير إحصائيات تخص سنة 2002 إلى عدد الصحفيات النساء مقارنة بمثيله عند الذكور:

عدد الصحفيات النشيطات بالمغرب سنة 2002

	الصحافة المكتوبة بالمائة	الراديو بالمائة	التلفزيون بالمائة
الرجال	58.1	72.9	80.2
النساء	17.9	27.1	19.8

[32]- رجاء خيرات، "نقاشات المنتدى العربي حول المرأة والإعلام"، **نساء من المغرب**، العدد 159، (مارس، 2014): 70.

وفي هذا السياق، شهد المجال الإعلامي إصلاحات هيكلية سنة 2004، نذكر منها تحرير المجال السمعي البصري من احتكار الدولة، وتأسيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بالإضافة إلى إحداث محطات إذاعية خاصة وخدمات سمعية بصرية يبثها القطب العمومي. هذا فضلا عن تدشين عدد من الإذاعات الجهوية والوطنية و9 قنوات تلفزية جديدة.[33] وتتناول عدة برامج قضايا المرأة بنوع من النمطية، وتغرق في محاولات إعادة إنتاج القيم التقليدية المساهمة في تهميش الأدوار الأساسية التي أصبحت المرأة تضطلع بها.

وعلى الرغم من أن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، قد وضعت ضمن استراتيجياتها مشروعا لتحسين صورة المرأة، استنادا في ذلك إلى القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري المتضمن في دفاتر تحملات المتعهدين العموميين والخواص على السواء؛ كما أنها شاركت قبل ذلك في صياغة "الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام (2005)"، و"برنامج مأسسة المساواة بين الجنسين في مجال الاتصال 2006"،[34] إلا إن الواقع هو أمر آخر، يؤكده التقرير التركيبي الصادر عن نفس الهيئة سنة. حيث جاء فيه أن عددا من القنوات التلفزية تركز على مواضيع معينة فيما يخص المرأة، ومنها التدبير المنزلي والديكور والمطبخ، ولا تورد قضايا المرأة وارتباطها بالشأن العام وغيرها من البرامج التي من شأنها تكريس المساواة بين الجنسين.

كما يظل حضور المرأة في البرامج الحوارية التلفزية ضعيف جدا، خاصة في ما يتعلق بمناقشة مواضيع تهم القضايا السياسية والوطنية، وهي النسبة التي لا تتعدى 11 بالمائة، مما يكرس الصور النمطية حول المرأة. وينطبق الأمر نفسه على الوصلات الإشهارية التي تظهر المرأة في موضع المسؤولة عن الخدمة المنزلية، والمهتمة بالتجميل والنظافة بنسبة مائوية تبلغ تباعا 56 و 35 بالمائة، أما عن مكانتها كفاعلة حيوية في المجتمع، فلا تتجاوز 0.5 بالمائة.[35]

ولعل أبرز القضايا التي طرحت في هذه الفترة موضوع الورقة وأثارت سجالات كبرى، هي إشكالات جسد المرأة التي تعري على جانب من العقليات السائدة، ومن شأنها الإسهام في فهم منطق العلاقة بين الجنسين في المغرب.

---

[33] المملكة المغربية، **تقرير تركيبي حول صورة المرأة في الإعلام السمعي البصري**، 2010-2011، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مارس 2012، 4.

[34] المملكة المغربية، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، **المساهمة في محاربة الصور النمطية المبنية على النوع والنهوض بثقافة المساواة بين الرجال والنساء من خلال وسائل الإعلام السمعية البصرية، اقتراح منهجية لتتبع البرامج التلفزية**، أكتوبر 2014، 3-4

[35] المملكة المغربية، **تقرير تركيبي حول صورة المرأة، م س**،.40-41-45-47.

- **جسد المرأة في الفضاء العام: جسدي ملكي/جسدي ليس ملكي**

طفت على السطح على امتداد سنوات هذه الفترة قضايا متعددة وكأننا نعيش تداعيات النقاش الذي واكب أحداث 1968 بفرنسا، في ارتباط مع مطالب الشباب بالحرية الجنسية، وتأجيج شعلة المطالب النسائية كالحق في الحديث عن الجسد وامتلاكه بما فيه حق الإجهاض. ولم تكن التيارات المغربية التي تقود هذا النقاش في حاجة إلى الكتاب الجماعي لعديد من الأمريكيات الذي ترجم إلى الفرنسية سنة 1977، وأثار سيلا من ردود الفعل في تلك الفترة، بل كان وليد زمن الرقمنة والعولمة الذي يسمح بمرور كل الأفكار والثقافات والسلع باستثناء الإنسان.[36]

عموما لا تعد المرأة في المجتمعات المحافظة مالكة لجسدها، بما أنه ملك لمجتمع يضع جملة من القوانين ليغطيه أو يعاقبه بالتحرش إذا اقتحم فضاء دالا، وقد يصبح موضوع مزايدات سياسية، وتقدم الأمثلة فيما سيأتي نماذج عن تمثلات المجتمع لجسد المرأة في الفترات القريبة من تاريخ البلاد:

- **لطيفة أحرار: إشكال الجسد في مسرحية "كفر ناعوم أوتو صراط"**

جسدت الفنانة المغربية لطيفة أحرار مقاطع من ديوان **رصيف القيامة** للشاعر المغربي ياسين عدنان، وقد حملت المسرحية عنوان "كفر ناعوم أوطو صراط". حيث تجردت الفنانة في إحدى مشاهد المسرحية من "ملابس رجالية تعبيرا عن موت جسد المرأة" (بقيت بلباس البحر)، لبضعة لحظات قبل أن تضع برقعا في إشارة أخرى تحمل ما تحمله من الدلالات، إلا أن هذه اللحظات أثارت كثيرا من الجدل. وتتعرض المسرحية لقصة مدينة كنعانية قديمة تعرضت للإبادة اسمها "أوطو صراط"، وهي إحالة على أن المرور إلى القيامة في الحياة الأخرى يمر عبر الصراط، أي الطريق حسب المعجم القرآني، والأوطو مأخوذة من كلمة "أوطوروط" الحديثة، التي تعني الطريق السيار، كما جمعت بين الزمن القديم، زمن كفر ناعوم، والزمن الحديث: زمن 11 شتنبر و16 ماي، وما واكبه من أحداث إرهابية.

وفي جو مشحون بالدراما وجثث القتلى وحركات حرة لجسد لطيفة أحرار، تصرخ الممثلة المسرحية في المشهد الأول، وخلفها صوت ذكوري أقل حدة، مرددة أبياتا من ديوان **رصيف القيامة** قبل أن تنجز عرضا مسرحيا متكاملا، أثار إعجاب جمهور

---

[36] Zancarini-Fournel, Michelle, "Notre corps, nous-mêmes", in *Le siècle des féminismes*, (Paris: Les éditions de l'Atelier, 2004): 209-211

معين.[37] إلا أنه أغضب فئة أخرى عبرت عن مواقفها جريدة **التجديد** الناطقة باسم حركة "التوحيد والإصلاح" الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي، حين وصفت المشهد المذكور من المسرحية بـ"السلوك الساقط والمتدني". ومن جهته دعا عبد الإله بنكيران، أمين عام حزب العدالة والتنمية، في برنامج حواري على قناة التلفزيون المغربية الأولى، أن "يهديها (لطيفة أحرار) اللّه".

وإذا كان بلال التليدي، المتعاطف مع التيار الأخير يقول عن هذا الفن: "حين نتحدث من داخل السياق العربي الإسلامي، فإن المجال التداولي يقتضي إخضاع المنتوج (العمل) الفني لقواعد النظام العام. وهي ليست أكثر من القواعد القانونية المنظمة لهذا الفضاء، والتي تشترط أن تقوم لجنة بمراقبة الأعمال السينمائية للنظر في صلاحيتها للعرض ومدى مواءمتها للأخلاق العامة"، فإن محمد الأشعري وزير الثقافة السابق يخالفه الرأي معتبرا أن"الفن والدين مجالان مختلفان تماما، ولا يعقل أن يخضع الفنانون لما تمليه عليهم الحركات الدينية".

فيما يذهب الباحث إدريس كسيكس من جانبه إلى القول بأن وراء حملة الانتقادات التي استهدفت الفنانة لطيفة أحرار هذه "خوف من الجسد، فالتحكم في الجسد يحيل على حرية الفرد في الخروج من الأنماط الجاهزة السائدة في المجتمع." ويضيف كسيكس أيضا القول بأن "الإسلام السياسي يبني خطابه على توظيف اللباس كعنصر من بين عناصر أخرى تعبر عن لم شمل المسلمين، والفن مجال إبداع حر يتجاوز حدود المتعارف عليه، وهذه الحرية تضرب النمط الذي يحاول الإسلاميون تصويره".[38]

وفي معرض رد لطيفة أحرار على ذلك قائلة: "في كل اختياراتي الفنية من الممكن أن أخطئ وأعلن ذلك بدون حرج، لكن ليس في هذا العمل، أنا إنسانة مسؤولة أمام نفسي وأمام الله والناس، ومشهد العري تتطلبه تركيبة المسرحية نفسها، وفي نفس الوقت قمت بذلك في مكان يدخل إليه الناس طواعية وباختيارهم ويدفعون ثمن التذكرة لمشاهدة عرض مسرحي، ويمكنهم الانسحاب إذا لم يعجبهم العرض...سبق وقدمت في مسرحيات أخرى شخصيات شاذة، قدمت دور سحاقية في "أحمر+أزرق+بنفسجي"، وقدمت دور فتاة تعيش علاقة محرمة مع والدها في "الليلة الأخيرة، ألا توجد هذه الشخصيات في المجتمع، ألا نعيش ذلك في الواقع ويتحدث عنه

---

[37] "ثنائية الشعر والجسد"، موقع جريدة **بيان اليوم**.

[38] لطيفة لبصير، "جدل يثير "القيامة" وينسى "رصيفها" "، **نساء من المغرب**، العدد 122، (نونبر 2010): 19.

الإعلام؟ أعتبر هذه الأدوار أكثر جرأة مما قدمت في مسرحية "كفر ناعومأوتو-صراط"، وأخذت جوائز عن هذه الأدوار في كل العالم".[39]

- **"مسرحية " 'ديالي' " للمخرجة نعيمة زيطان**

نموذج آخر دال على عقدة جسد المرأة داخل المجتمع المغربي، وعلى محاكمة أية محاولة لملامسة مثل هذه العقدة المجتمعية حتى لو كانت ذات طابع فني، ويتعلق الأمر بمسرحية نعيمة زيطان، تحت عنوان "ديالي"، والمستوحاة من المؤلف المسرحي الأمريكي المترجم إلى 52 لغة والمعنون بـ "مونولوج المهبل"، والذي عملت فرقة أكواريوم على ملاءمتها مع الواقع المغربي وذلك بالاستماع إلى شهادات 500 من النساء ضحايا الاغتصاب لمدة سبعة أشهر قبل إنجاز العمل، للتحسيس بهذه الظاهرة على خشبة المسرح. وقد تم استعمال اللغة الدارجة في نطق اسم الأعضاء التناسلية، وهي مسألة وقع إبداء التحفظ في شأنها، فردت عليها زيطان بقولها:

"بالنسبة لي هذه أعضاء لجسم الإنسان كأخرى متعددة، تماما كالعينين والأذنين..."[40] وفيما يخص معارضة عدة أطراف لهذا العمل الفني، تقول نعيمة زيطان: "بالنسبة لي كنت محبطة وكنت متأثرة في بداية هذا الجدل، ولكن في نفس الوقت يشكل ذلك المؤشر الحقيقي لمعرفة درجة الوعي في المغرب، وأعتقد أن الجدل الذي أثير حول المسرحية لا يرقى إلى مستوى تسميته بالنقاش، لأن الأشخاص الذين انتقدوا العرض بطريقة فجة لم يشاهدوه أصلا".

ثم تواصل: "وأنا غير متفقة مع الرأي الذي يقول بأننا مجتمع محافظ، بل نحن مجتمع منفتح، لذلك فلا يوجد في هذا العرض ما يمس عقيدة الناس أو أخلاقهم، كما فتح العرض النقاش حول موضوع العنف الجنسي في المجتمع وحول جسد المرأة... إذا لم نستطع نقل واقع معين من خلال عرض مسرحي فهذا يعني وجود مشكل كبير." وفي هذا السياق، عارض كل من الفنانين، عبد القادر البدوي وعبد الكريم برشيد هذا العمل، فقال عنه هذا الأخير، "يجب أن نتساءل أولاً هل هذا فن؟ أنا أرى جرأة ولا أرى فناً. في السبعينات كان الحديث عن ظاهرة الأغنية الملتزمة، فكان الالتزام فعلاً ولم تكن الأغنية، نظراً لافتقادها إلى عنصر الإبداع. نحن أمام مسرحية مقتبسة موضوعها غير مغربي وقدمت في فضاء غير مغربي هو المركز الثقافي الفرنسي ولا جديد إبداعي فيها".

---

[39] فاطمة نوك، "لطيفة أحرار: ما لم أقله بالشعر قلته بجسدي"، **نساء من المغرب**، العدد 122، (نونبر 2010): 22-23.

[40] "Box des accusés: Naïma Zitane, en sa qualité de réalisatrice de la pièce de théâtre Diali" *L'Observateur du Maroc*, N° 178, (du 06 au 12 Juillet 2012): 16-17.

وإذا كانت جريدة **التجديد** التابعة للجناح الدعوي للحزب الحاكم وقتئذ (العدالة والتنمية)، قد أشارت في افتتاحياتها إلى أن هذا العمل ليس إلا أداة لاستفزاز الحكومة وإرباكها خاصة وأنها تولت حديثا مسؤوليات تدبير شؤون البلاد، فإن نعيمة زيطان ترى بالمقابل على أن الأمر: "لا أساس له من الصحة، فالحكومة لها أشغالها وأجندتها، ونحن نشتغل وفق قناعاتنا، ولا أعتقد أبداً أن حكومة بأكملها سيشوش على عطائها عرض مسرحي وإلا فالأمر سيكون خطيراً..."[41]

• الحق في الإجهاض: شفيق الشرايبي رئيس "الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري"

انفجرت قضية الإجهاض السري بالمغرب، بعد توقيف الطبيب شفيق الشرايبي عن عمله خلال شهر يناير من العام 2015، بسبب مشاركته كرئيس مصلحة بمصحة الليمون في برنامج وثائقي من إنتاج فرنسي معروف تحت اسم: "مبعوث خاص"، حول موضوع الإجهاض السري في المغرب، فأدلى فيه بمعطيات حول واقع الإجهاض بالمغرب، وصفتها عدة مصادر إعلامية بـ "الأرقام المرعبة والصادمة"، إذ تم تسجيل حوالي 1000 حالة يوميا، منها 600 تتعرض لإجهاض طبي، و 250 غير طبي، فيما 100 حالة تتابع الحمل غير المرغوب فيه؛ وهو ما كان يعاقب عليه القانون المغربي بسنتين سجنا.

وتسبب الطرد الذي تعرض له الطبيب الشرايبي بتهمة الإساءة إلى سمعة المغرب، في اندلاع موجة من ردود الفعل المتباينة على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بين معارض ومساند، وحصلت الصفحة التي خصصت لمساندة هذا الطبيب على أكثر من 15 ألف متتبع في ظرف وجيز، كما انتشر "هاشتاگ" يحمل عنوان أنا شفيق الشرايبي، في الوقت الذي عارض آخرون من داخل المنظومة الدينية فكرة الإجهاض، واتهموا الشرايبي بالخيانة، وأنه يسيء إلى سمعة المغربيات بالتحالف مع أعداء المغرب، وأن فرنسا لم تكن لتسمح له بدخول عياداتها والتحقيق فيها.[42]

وتجدر الإشارة إلى أن "الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري بالمغرب" تم إنشاؤها منذ سنة 2008، ووضعت نصب عينيها تحقيق هدف أساسي يتمثل في وضع تشريعات قانونية لهذه الممارسة، إنقاذا لأرواح النساء اللواتي يلجأن للإجهاض تحت ضغط العائلة أو المجتمع، ولتحقيق ذلک عملت على تنظيم عدة ندوات للترافع في شأن

---

[41] إسماعيل بلا وعلي، "المغرب: مسرحية "ديالي" تجدد الجدل حول جسد المرأة والجنس".

[42] "إقالة مسؤول مغربي فضح الإجهاض تشعل المواقع الاجتماعية"، نشر بتاريخ 16 فبراير 2015.

ما ينطوي عليه الإجهاض السري من خطورة على حياة المرأة، حيث تعادل هذه الممارسة 13 بالمائة من نسبة وفيات الأمهات.

ونظمت الجمعية ذاتها يوما دراسيا بالبرلمان تجاوبت مع مطالبها عدة أحزاب سياسية بشكل كلي، فيما تجاوب أفراد داخل أحزاب سياسية أخرى بصفتهم الشخصية لا المؤسساتية كما كان حال سعد الدين العثماني ومصطفى الخلفي والرميد وعبد الإله بنكيران الذين لم يروا مانعا في تقنين الإجهاض. وعلى النقيض من ذلك، رفضت الوزيرة بسيمة الحقاوي أي تعديل محتمل في الموضوع، وهو ما يفسره الشرايبي بقوله: "الإجهاض السري هو من المشكلات الصحية المستعصية والمسبب لـ 13% من وفيات الأمهات بالمغرب وصحة الأم هي من أولويات السياسة الصحية بالبلاد وصحتها تعني صحة المجتمع، أما موقف السيدة بسيمة الحقاوي فيستند على الوجهة الدينية، وقد بادرت إلى إنشاء جمعية للحفاظ على الحياة" تدعو إلى مناهضة الإجهاض ..أما حزب العدالة والتنمية فساهم في خلق هذا النقاش حول الإجهاض السري، وقد قابلت خلال لقاء ببوزنيقة قبل أشهر السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة، وسألني خلال حديث معه إن كنت أطالب بإباحة الإجهاض بصفة مطلقة أم بتقنينه، فقلت نحن مع التقنين، فرد: إذن نحن لسنا على خلاف."[43]

أسهم الضغط الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن الصدى الدولي الذي أصبحت هذه القضية محورا له، في الدفع بأعلى سلطة في البلاد إلى التدخل، فاستدعى الملك محمد السادس في 16 مارس من العام 2015، كلا من وزير العدل المصطفى الرميد، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، ومنحهم مهلة شهر ليمدوه بمشروع قانون حول الإجهاض. وأسهمت بعض الأحزاب السياسية في الموضوع مثل حزب التقدم والاشتراكية، والتجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، الذين أيدوا تعديل القانون الجنائي وبنده المرتبط بالإجهاض، في حين لزم حزب الاتحاد الدستوري وحزب الاستقلال الصمت. أما حزب العدالة والتنمية، فقد كان سعد الدين العثماني الشخص الوحيد الذي صرح علانية بموقفه المساند للحق في الإجهاض في بعض الحالات، كالاغتصاب أو المرض خاصة العقلي منه.[44] وبعد حوالي سنة من الانتظار، صرحت اللجنة الملكية المكلفة بتعديل الفصل المتعلق بالإجهاض في القانون الجنائي بحق السماح في الإجهاض لثلاث حالات؛

---

[43] نعيمة الحرار، "الإجهاض في المغرب بين الإباحة والتحريم"، جريدة **العلم**، (28 مارس، 2013): 4.

[44] Anaïs, Lefébure, "Avortement: Un mois après l'intervention de Mohammed VI, où en est la réforme?", *Huffpost, Maroc.*

الأولى حالة إجهاض الحمل الناتج عن زنا المحارم، والثانية إجهاض حمل الفتاة المختلة عقليا، والثالثة الحمل بجنين مشوه خلقيا.

هذه الحصيلة لم ترق فيما يبدو إلى انتظارات الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، التي صرح رئيسها بهذا الصدد قائلا: "الحالات الثلاث المحددة غير كافية، لأنها لا تمثّل إلا 10% من الحالات الواقعة في المجتمع...". فيما اعتبرت إحدى أخوات الآخرة اللواتي يمثلن القطاع النسائي لجماعة العدل والإحسان أن هذا القرار ليس إلا مدخلا تمهيديا لتمرير قرارات أخرى مثل حق المثليين في عقد القران عند العدول أو بمحكمة الأسرة.[45]

صفوة القول، شكلت مختلف الدعامات المشار إليها أعلاه في هذه المساهمة المقتضبة، سواء المنابر الإعلامية التابعة للحركة الوطنية (فترة الحماية)، أو نتائج البحث الأكاديمي (1956-1999)، أو النقاشات الدائرة داخل المجتمع (2000-2018)، حاملا لسلسلة من القضايا المرتبطة بالمرأة والتي من شأنها أن تقدم صورة حول أوضاعها، وعن مدى تطور البنيات الثقافية المغربية. ومع ذلك، يظل الموضوع المركزي لهذه الورقة، في حاجة إلى مزيد من البحث والتقصي للخوض في العوالم غير المعروفة لتاريخ النساء في المغرب وعلاقاته المتشابكة مع دول الجوار المغاربية، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وبقية أرجاء المعمور على أكثر من صعيد.

[45]- رجاء الرحيوي، "حق في الإجهاض أم استغلال واستبداد"، 18 ماي 2015.

مسالك البحث في تاريخ المغرب
من نقد الاتجاهات إلى نقد الحصائل

عبد السّلام المنصوري
باحث، طنجة

على سبيل التقديم

في الحاجة إلى "منظار" النّقد والتقويم

يتكرّرُ في روايةِ تولستُويْ **الحرب والسّلام**، مشهد نمطي: قائد عسكري أو إمبراطور، يراقب ساحة المعركة من عل، بواسطة منظـار قوي. إنه يريد أن يعرف إلى أي حد تجري أحداث المعركة وفق ما سبق أن خططه على الورق، لكنّ الأحداث على الأرض لها منطقُها الخاص؛ الذي يتجاوزُ منطق الخطط العسكريّة والاستراتيجيّة، فيضطربُ القادة ويحاولون ما أمكن الإمساك بناصية الأحداث من جديد، لكن دون جدوى، فمصير المعركة لم يعد يتعلق بهم، بل هو بأكمله بين يدي أولئك الذين يعتقدون أنهم يقودونهم، فحركة الجماهير هي التي ستقود إما إلى النّصر أو إلى الهَزيمة.

وتدل هذه التراتبيّة المكانيّة أو الجغرافيّة التي يعكسُها هذا المشهد النمطي في رواية **الحرب والسلام**، على تراتبيّة إبستمولوجيّة في فهم التاريخ، وتلخّص عمق المشكلة التي يريد أن يناقشها تولستوي: القادةُ والملوك في الأعلى يراقبون، والجنودُ والجماهيرُ في الأسفل يتحاربون، وبينما يظن الجميع أنّ التّاريخ يصنع هناك في الأعلى، فإنّ الحقيقة التي لا يريد أحد أن يعترف بها، أنّ التاريخ يطبخ هناك في الأسفل، على لهب البنادق والمدافع وآلاف القتلى.

هنا تنقلب السببيّةُ التاريخية رأسا على عَقب، فبدلا من أن توضع الخطط والاستراتيجيات أولا، ليتمّ تطبيقها على الأرض لاحقا، يتقدّمُ تاريخ الجماهير على كل مخطّطات "القائد العبقري"، فيحاول هذا القائد أو ذاك السّيطرة على الوضع، والتحكم في هذا الاندفاع غير المتعقل للجنود، بوضع خطط لاحقة. ومن ثمّ يقودُ التاريخُ الفعليّ التاريخَ النظريَّ الذي يوجد فقط في عقل القائد الاستراتيجيّ، وهي الصورة التي يتلقفها لاحقا المؤرّخُ الرسمي، ليأخذ دَوْرَهُ في مَديح القادة والأبطال والملوك؛ على معجزات لم يجترحوها، وعلى أفعال لم يكونوا صَانعيها في مطلق الأحوال.

لقد كان تولستوي مُلْهَما ورائدا حين اكتشف زيف التّاريخ الرسمي، وانتبه إلى تاريخ الجماهير والمهمّشين، وأعاد ترتيب المواقع، فقد أخذ المنظار من يد القادة الاستراتيجيّين، ومن يد المؤرّخين الرسميّين، ووجّهه إلى هناك، إلى الأسْفل حيث التّاريخ الحقيقيّ، وكتب تاريخ الشّعب الرّوسي في حربه البطوليّة ضد نابليون، لقد كان سَبّاقا لما سيدعو إليه "التاريخ الجديد" بعده بعقود. والنتيجة مذهلة تماما؛ لقد تغيّر وجه التاريخ، وأصبح واحدا من أكثر العلوم ديمقراطيّة، وأضحى لا يعترف بالفوارق المتّصلة بالمقام، فحياة أي شخص كان، بمثل أهميّة حياة الشّخصيات العظيمة.

إنّ استعارة المنظار هي أكثر ما نحتاجه في سياق هذه القراءة، فالمنظار يحيلُ على هذه الرُّؤية الفوقيّة والمحايدة، التي تنظرُ وتتأمّلُ وتتبصّرُ، وهو ما يقوم به التاريخ نفسه وهو يحاكم الحاضر بالماضي، (أو العكس). هل يعني هذا أن المنظار أدّى دوْرَهُ وانتهى الأمر؟ وأنّ التّاريخ وجد طريقه اللاحبة، وصراطه المستقيم؟ الجواب بالنّفي بطبيعة الحال، فبعد أن استبَدَّ بالمشهد التّاريخيِّ لزمن ليس بالقصير، تعرّض "التاريخ الجديد" للكثير من النقد والمراجعة، وظهرت منازع تاريخيّة حديثة، تُسَائلُ فرضيّاته وتمحّص منطلقاتِه، وتكشف عيوبه ونواقصه، وهكذا ظلّ منظار النّقد، وسيظل تتناقله الأيدي، وفي كل مرّة يكتشف مناطق معتمة، ويضيء مساحات مظلمة، ويغامر في جزائر مجهولة.

بدورنا سنأخذ منظار النقد والتّقويم، وسنسلط الضوء على بعض الكتابات التي رامت نقد الكتابة التاريخيّة ذاتها، وتقصّدت مساءلة الوضع التاريخيّ القائم، ولحاظ ما أنجز، وما لم ينجز، ومعايرة قيمة ومثابة ما أنجز، وفداحة وخطورة ما لم يُنْجَز. وهكذا فالنّقد لا يكتفي بمَرتبة واحدة، ولا يقف عند حدود معيّنة، بل إنه لا ينفك يتأمّل في كل ضروب المعرفة البشريّة، ويحفر في مستوياتها المختلفة، فيتأمل في المعرفة ونفيِها (أي نقدها)، ويتأمّلُ في نفي نفيها (أي نقد نقدها)، وهكذا دواليك. وهو ما سنقوم به في هذه المراجعة، إذ لن ينصبّ اهتمامنا على الكتابة التاريخية المغربية الكلاسيكيّة، ولن نتصَدّى للكتابة الأكاديمية الحديثة التي رامت تجديد الدرس التاريخي بالمغرب، بل سنعرض لكتابة أعلى؛ تتعلّق بالمراجعات والنقود التي أُنجزت بخصوص الكتابة التاريخيّة الحديثة، ووضعيّة الإنتاج التاريخيّ، ومعادلة العرض والطلب في سوق التاريخيّات.

ويعتبر موضوع هذه الدراسة نصا رابعا، بعد النصوص المَصدريّةِ الأولى، (المصادر التاريخية التقليديّة)، وبعد الدراسات أو النّصُوص الثواني التي رامت تجديد

الكتابةِ التاريخيّة (البحث الجامِعيّ والأكاديميّ في تاريخ المغرب) وبعد النصوص الثوالث التي تناولت هذه النصوص الأخيرة بالمراجعة والنقد (مراجعات وحصائل البحث التاريخي). وباختصار، فإنّها مراجعَة للمراجعات، وحصيلة للحصائل المتحققة، إنها تجميع لما تفرق، وتركيب لما تفكك.

المبحث الأول: مستويات تقويم الكتابة التاريخيّة بالمغرب

أولا: نقد الكتابة التاريخيّة ونقد نقدها

1. لا يمكن لأيّة ممارسة معرفية أن تحقق نضجها العلميّ، وتشهد اكتمالها المنهجي، حتى يواكبَها هذا العنصر الهدّام والبنّاء في الوقت نفسه، ونعني به النقد. إن هذا الأخير وحده هو المُخوّل بالمراجعة والتقويم، وإعادة النّظر والتصحيح. والمعرفة الحقة؛ إنما تحيا بالنقد، وبه ترتقِي، وعليه تعوّل، ومنه تأخذ وتستمدّ. وإلا فإنها تؤولُ إلى مذهب مُتبّع، أو ديانة مطاعة، أو إيديولوجيا متعصَب لها، فتنتهي شاءت أم أبت إلى الجمود والرّكود والموات.

وإذا كان هذا شأن النقد مع مطلق المعارف، فله شأن خاص مع المعرفة التاريخيّة، إذ تقوم بين النقد والتاريخ علاقة شَديدة التعقيد، فالتاريخ لا يعي ذاته إلا من خلال الجدل (كما بَيّن بحق هيجل)، أي أنه من خلال النقد، والنقد لا يحقق مفاعيله، وينتج آثارَه إلا من خلال التّاريخ. فلا يوجدُ فكرٌ نقدي إلا بوجود فكر تاريخيّ، (وإلا كفّ أن يكون نقدا) فالتّاريخ هو الذي يرفع صفة الإطلاق عن الفكر، ويعملُ على تنسيب الحقائِق؛ ومن خلاله فقط يمكن للإنسان أن يعي مبدأ التقدم والتطور الذي هو غاية الإنسان في العالم.

وإذا كان الفكر التّاريخي خليقا بمعايرة الأفكار، ونقد المعارف، وتفكيك المطلقات، فإنه جدير من باب أولى بمساءلة ذاته، ومُعايرة مفاهيمه، وتقويم آثاره. وهذا ما فعله تحقيقا وتعيينا، فواكبت المعرفة التاريخية بين البحث في تاريخ الأفكار؛ وبين البحث في فكرة التاريخ، وانتقلت من نقد التاريخ المكتوب؛ إلى نقد الكتابة التاريخيّة. ولم يكن هذا المسعى حديثا في تاريخِ الفكر، بل له تجليّاتٌ سابقة، لكنه عرف تأصيله النّظري والفلسفي مع الثورة الكانطية، إذ انتقلت الفلسفةُ مع كانط من "عقل النقد" إلى "نقد العقل"، أي: مِن سلاح النقد (عقل النقد) إلى نقد السلاح (نقد العقل).

وهذا فعل نقدي قصووي؛ يرفع من مثابة العقل الإنسانيّ درجات، ويجعله يتعقّلُ ذاته، بعد أن ظلّ قرونا يتعقّلُ غيره.[1]

2. لا طاقة للنقد على تحمل انسياب الزمن، لأنّ الزمن لا يرحم الأفكار، إذ سرعان ما يكشف عوارها، أو يفضح ضعفها وسقمَها، لهذا غالبا ما يقبعُ النّقد في بطن الفكرة، كما يقبع الشك في بطن الحقيقة، على شكل سؤال قلق حول علاقةِ الفكرة بالحقيقةِ من جهة، وعلاقتِها بالمَنهج من جهة ثانية.[2] هكذا لم تكد تمضي سوى عقود ثلاثة على استقلال المغرب، وانخراط الجامعة المغربيّة في مغامرة البحث التاريخيّ، حتى مسّت الحاجة مساسا شديدا إلى وقفة متأنيّة من أجل المراجعة والتقويم.

فقد نظّمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ندوتَيْن من أجل تقويم حصيلةِ البحث العلميّ في الجامعة المغربية، الأولى في (أكتوبر 1986) بعنوان: "البحث الغرْبيّ حول المجتمع المغاربي في الفترة الاسْتعماريّة"، والثانية في (دجنبر 1986) أي في نفس السنة، بعنوان: "ثلاثون سنة من البحث الجامعي"، فكان من ثمار ذلك أن صدر كتاب يضم الأبحاث التاريخيّة التي قُدّمتْ في النّدوتَيْن بعنوان: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، وقد أشرف على إصدار الكتاب كلٌّ من الأساتذة: محمد المنصور ومحمد كنبيب وعبد الأحد السبتي.

وصَدّر منسقو على الكتاب تقديمهم بالكلمات الآتية: "إن تقدم الكتابة التاريخيّة ليس رهينا فقط بتكاثر المجهودات الفرديّة، بل هو رهين كذلك بوقفات التأمل والتساؤل، التي تثيرُ الانتباه إلى الملامح العامّة لما أنجز، إلى المكتسبات والثغرات، وبذلك تساهمُ بطريقة غير مباشرة في تلمُّسِ المشاريع والآفاق..".[3] وقد عَبّروا بهذه المفردات عن هذا الهاجس القلق الذي لا ينفک يلابس تطور المعرفة الإنسانيّة، وهو هاجس النقد، وهمّ التّقويم، عبر سؤال ذي شقّيْن: ما الذي تحقّق حتى الآن؟ وهل ما تحقّق فيه كفاية ومقنع؟

[1] إن هذا الانعطاف الذي أحدثه كانط في مجال النقد، حوّل الكتابة الفلسفيّة الحديثة من نقد المعارف إلى نقد الأدوات، أي: من نقد الأفكار إلى نقد آليات إنتاجها، وإلى هذا التقليد الفلسفي العريق، تعود بعضُ المشاريع العربية التي عُنِيت بنقد العقل، إما "نقد العقل العربي" كما هو الحال في مشروع الجابري أم "نقد العقل الإسلامي" كما هو الشأن مع أركون، أو "نقد العقل التاريخي" كما يجادل مشروع العروي.

[2] لا شک أن غاية المناهج في العلوم الإنسان الوصولُ إلى الحقيقة، والخلوصُ إلى اليقين، ومن هنا التلازم بين الحقيقة والمنهج، في العلوم الاجتماعية، وبصفة خاصة في العلوم التاريخيّة. ولم يكن صدفة أن كان أهم عمل في التأويليّة المعاصرة (وهو عمل گادامير) يحمل عنوان **الحقيقة والمنهج.**

[3] محمد المنصور ومحمد كنبيب وعبد الأحد السبتي (تنسيق وإعداد)، **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14 سنة 1989)، 9.

ويترتّبُ عن هذا السؤال الذي يتوجه بنظره إلى الماضي، سؤال آخر، يتوجّه هذه المرّة نحو المستقبل: كيف السّبيل إلى تطوير هذا الحقل المعرفي أو ذاك؟ وهو ما عبّرَ عنه الشّاهد السّابق بـ "تلمس المشاريع والآفاق". وكما هو معروف، لن تكون هذه المحطّة الأخيرة في تاريخ المراجعات، بل تَلتْها محطات أخرى، ففي كلّ منعطف تاريخي جديد، يخامر هذا الإحساس الباحثين والدّارسِين: هل نسير في الطّريق الصحيح؟ ألن نُفجع بخيبة آخر النّفق؟

3. على المستوى العربي: نظّم المركز العربي للأبحاث مؤتمره الثالث حول كتابة التاريخ العربي، (في بيروت في الفترة 22-24 نيسان/أبريل 2016)، فصدرت أعمال المؤتمر في كتاب ضخم بعنوان: **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة**،[4] ثم كتب القائمون على العمل في الورقة الخلفيّة للمؤتمر: "...هذا الإرث من المعرفة التاريخيّة الحديثة، جدير بأن يُعادَ درسه؛ من زاوية المعالجة التحليليّة النقديّة للمضامين التي شملتها هذه الأعمال، وللمناهج والمدارس التي اعتمدت عليها، ومن زاوية المساءلة عن الحصيلة المعرفيّة المتحققّة في هذا المجال، حيث يصح التساؤل: أين أصبحنا اليوم بعد هذا الكم من الإنتاج؟ وهل وصلنا إلى ما تسمّيه إبستمولوجيا العلوم "عائقا معرفيا" في البحثِ التاريخيِّ العربي المعاصر، يحتاج إلى تجاوز وتجديد؟".[5]

يطرح هذا التقديم أيضا الحاجة الملحاح إلى التّقويم والمراجعة والنقد، في أفق فتح دروب جديدة، ومسالك آمنة وموصلة أمام البحث العلميّ، فينطوي بدوره على سُؤالَيْ الماضي والمستقبل كليهما، وهو ما عبّرت عنه الكلمة بـ: "تقويم التّراكم الكمّي"، و"في الحاجة إلى التجديد والتّجاوز". بل إنّ عنوان المؤتمر نفسه يعكس هذه المُراوحة بين ما تحقّق في الماضي وما ينبغي تحقيقه في المستقبل، من خلال صياغة السؤال: كيف كتب (ماضيا)؟ وكيف يكتب (حاضرا ومستقبلا)؟

وتغدو دراسة الإنتاج التاريخي من زاوية التّحليل الإبستمولوجيّ والمنهجي، مهمة أساسيّة لتطوير الكتابة التاريخيّة، فليس الهدفُ هنا التعريف بالمؤرّخين وأعمالهم، بقدر ما هو السعي إلى تقويم التجارب التاريخية العربية،[6] وحسب أرضية المؤتمر: "التعرف إلى آليات التّراكم المعرفي الحاصل في سياق هذا الإنتاج: وما هي أهم الإشكالات

---

[4] وجيه كوثراني (إعداد وتنسيق)، **التأريخ العربي وتاريخ العرب، كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

[5] **نفسه**، 26.

[6] لم يكن حديثنا عن هذا المؤتمر فضولا، بل لأن التجربة التاريخية المغربية كانت حاضرة بقوة، بتقديم ثلاثة أبحاث هامة في أعماله بعنوان: "في إنتاج المعرفة التاريخية في المغرب" لعبد الرحيم بنحادة، و"كتابة تاريخ المغرب وتحقيب الزمن الطويل" لمحمد حبيدة، و"الإستوغرافيا العربية المعاصرة بين التاريخ والذاكرة، المغرب أنموذجا" لعبد العزيز الطاهري.

والفرضيّات التي أُجيب عنها؟ وما كانت فائدتها معرفيا؟ وماذا طرحت وتطرح من أسئلة جديدة، يفترض أن تستكمل بحثا وتحقيقا ومعالجة".[7]

ثانيا: حصائل الكتابة التاريخيّة بالمغرب: خطاطة عامّة

زاوجت الكتابة التاريخيّة في المغرب الحديث بين نقد مواردها، وتمحيص مصادرها، وبين نقد نقدها، (أي: مراجعة هذه الكتابة ذاتِها، وتمحيص مسالكها، وتدقيق مناهجها). ففي المرحلة الأولى؛ تحولت المصادر التاريخية المعترف بها، إلى موارد جديدة لكتابة تاريخ حديث، وإلى موادّ خام تحتاج إلى الكثير من المعالجة المنهجيّة والتحليل النقدي، من أجل فصل التّاريخيّ عن الأسطوري، وفك الواقعيّ عن المتخيّل، وتمييز الحقيقة التاريخيّة عن إرادة تمجيد السلاطين، فلم تعد السّردياتُ التي تقدمها هذه التواريخ مقنعة للباحث الحالي المتسلح بأدوات النقد التّاريخي.

وفي مرحلة ثانية؛ تحوّلت هذه الكتابات نفسها إلى موضوعات للكتابة والنقد، بغية الكشف عن حدود التجديد وكفاءة المنهج، وكذا النّظر في موضوعيّة النتائج وقيمة الحصائل، وهو ما يدخل تحت عنوان "نقد النقد". غير أنّ هذا النظر النقدي الجديد اهتمّ بمسألة المنهج اهتماما خاصّا، وذلك عبر واجهتيْن متكاملتَيْن: الالتفات إلى بعض الكتابات التي قدّمت إسهاما منهجيّا أصيلا، وخلخلت تقاليد البحث الجامعيّ السائدة، وقدّمت محاولات رائدة جديرة بالاتباع.[8] أو الانشغال بهم التأليف المَنهجيّ، ومحاولة تقريب المناهج الحديثة إلى الفضاء الجامعي، خاصّة مدرسة "الحوليّات" الفرنسية، وتيار "التاريخ الجديد"، غير أن هذا الحقل بالرغم من الجهود المبذولة فيه، ما زال يعاني نقصا ملحوظا.[9]

وفي مرحلة ثالثة، خامر الجميعَ إحساسٌ راسخ؛ بأنّ هاهنا تراكما تاريخيا لا ينفك يتشكل، وأنّ ها هنا مدرسة تاريخيّة مغربيّة قد نمت واستوت على سوقها، تعجِب

[7] **نفسه**، 26.

[8] من ذلك مثلا أطروحة عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830-1912**، التي نبهت المؤرخين إلى مباهج التاريخ الاجتماعي، وفوائد الانفتاح على مجمل العلوم الإنسانية، وشكلت انعطافا من التاريخ التقليدي إلى التاريخ المنهجي. وكذلك أطروحة أحمد التوفيق **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إينولتان 1850-1912**، وأطروحة العربي مزين (باللغة الفرنسية) **تافيلالت الإسهام في تاريخ المغرب بين القرنين 17-18**، وقد أسهمت الأطروحتان في الإقلاع المونوغرافي الذي عرفه حقل التاريخيات، وما استتبعه من تجديد الأدوات المنهجية، والانفتاح على التاريخ الاجتماعي.

[9] نشيد في هذا السياق بأعمال محمد حبيدة سواء على المستوى التطبيقي كما في كتابه **بؤس التاريخ** أم على المستوى النظري كما في كتابه **المدارس التاريخية**. وكذلك بأعمال خالد طحطح التي اتخذت صبغة نظرية صريحة، خاصة ثلاثيته المنهجية: **الكتابة التاريخية**، و**البيوغرافيا والتاريخ** و**عودة الحدث التاريخي**، بالإضافة الى عمله المشترك مع خالد يعقوبي الموسوم بـــ **التاريخ من أسفل.**

الباحثين والدارسين، لكنها تحتاج إلى جهد متواصل وعمل دؤوب، يحقّق لها المزيد من الإنجاز والتراكم، وقد فرض هذا الإنجاز التاريخيّ المُتحَقّق القيام بمراجعات شاملة لما تمّ إنجازُه ولما ظلّ عالقا عصيّا عن الإنجاز.

ولا شك أن الانعطافَ الأساسيّ في الكتابة التاريخيّة بالمغرب، إنما حصل بعد الاستقلال وإنشاء الجامعاتِ المغربية، وما واكب ذلك من انفتاح متزايد على المدارس التاريخيّة الغربيّة الحديثة، فقد انتقل السؤال نتيجة هذا الانعطاف وبسببه؛ من سؤال الموضوع إلى سؤال المنهج، ومن سؤال التاريخ المكتوب إلى سؤال الكتابة التاريخيّة، ومن قضيّة الخبر التاريخيّ إلى حقيقة الشّهادة البشريّة، وطُرحت لأول مرّة مشكلة "الحقيقة التاريخية"، وإشكالية "الموضوعيّة" في التاريخ، وهي قضايا لم تكن واردة في أفق إدراك المؤرخ التقليديّ الذي ظلّ أسير أغلال الخبر والرّواية.

بعد إنجاز تراكم لا يستهان به في حقل الدّراسات التاريخيّة بالمغرب، بدأت بوادر النظر النقديّ فيما تم إنجازه، فأقيمت مؤتمرات وعُقدت ندوات وصدرت كتب وجمعت ملفّات بحثية، كلها تتناول الكتابة التاريخيّة بالنقد والتّحليل، وترصد دروب فعلها، وتبحث في آفاق تجديدها من زوايا مختلفة ومداخل متعدّدة. هكذا واكبت الكتابة التاريخيّة بين هاجس تجديد الدرس التاريخي وتطويره، وبين هاجس نقد مشاريع التّجديد ذاتها وتقويمها، أو لنقل إنها واكبت بين "النقد" وبين "نقد النقد". وعند التمعُّن في مجمل هذه النقود والمراجعات؛ يتبيّنُ بوضوح أنها نشطت عبر مستويات ثلاثة، مختلفة لكن متكاملة: المراجعات الشّاملة لمجمل عمليّة الإنتاج التاريخيّ. والمراجعات القطاعيّة لجانب من جوانب البحث التاريخي. ثم المراجعات والنقود التي خُصّصت لكتابات وإصدارات مفردة أغنت المكتبة التاريخيّة، وقدّمت وعدا بالتحرر من إسار الكتابة التقليدية.

1. المراجعات الشاملة: ونعني بها مجمل القراءات التي حاولت رصد اتجاهات البحث في تاريخ المغرب، وتقويم ما تمّ إنجازه، وجلاء العوائق التي تواجه البحث التاريخيّ المغربيّ. وتتخذ هذه المراجعات الكلّية عدّةَ صُوَر وأشكال، يمكن التركيز على ثلاث منها: الأولى؛ مراجعة "عمليّة الإنتاج التاريخي" في كليّتها، لتشمل النّظر في نظام التعليم الجامعي، وطبيعة الإنتاج التاريخيّ وأنواعه، وما يتعلّقُ بالبنيات والهياكل، ومدى تفاعل المجتمع التاريخيّ مع أعضاء "المتحد العلمي" كتابة ونقدا.[10] الثانية؛

[10] ويدخلُ ضمن هذا الضرب التقرير المُوسّع الذي أنجزه عبد الأحد السبتي حول وضعية البحث التاريخي بالمغرب، وقد نشره في كتابه: **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، وكذلك البحث الشامل والمُركز الذي قدمه عبد الرحيم بنحادة ضمن أعمال مؤتمر كتابة التاريخ العربي ببيروت، بعنوان: "في إنتاج المعرفة التاريخية في المغرب"، وقد صدر ضمن الكتاب الجماعي: **التأريخ العربي وتاريخ العرب**.

مراجعة الإنتاج التاريخيّ المكتوب، والمتمثل تحديدا في الكتابات التي تصدر من رحم الجامعة المغربية، سواء أطاريح الدّراسَات العليا والدكتوراه، أو الكتابات التي يصدرها المؤرخون المحترفون، وقياس منسوبِ التّجديد أو التّقليد في هذه الأعمال، ومحاولة كتابة تاريخ متماسك تطوُّري للكتابة التاريخية بالمغرب.[11] أما الصورة الثالثة فتتمثلُ في بعض المُراجعاتِ والانتقادات التي تركز على ضعف البنيات والهَياكل، وسُوء مناهج التدريس والتعليم، وتدَنّي المستوَى العلميّ للطلبة والباحثين، وهشاشة حقل التاريخيّات بصفة عامة، دون أن تتعرّض للإنتاج التاريخيّ بصفة مباشرة، وفي غياب الاعتماد على معطيات إحصائيّة صلبة. لهذا يغلب عليها التّعبير عن الانطباع الشّخصي من واقع الممارسة والانتماء إلى حقل التاريخيّات، ومن ألم الاحتراق بنار الوضع التاريخي الراهن.[12]

2. **المُراجَعات القِطاعيّة:** ونعني بها المراجعات التي تتصدّى لقطاعات بحثيّة معينة، إمّا صنف محدد من الكتابات، أو اتّجاه تاريخي معين، أو مرحلة زمنيّة مُحدّدة، أو نوعيّة خاصّة من المصادر. وهذا الضّرب من المراجعات هو الأكثر حضورا، والأكثر تنويعا وتفريعا، لأنّ مسح حقل الإنتاج التّاريخي في شموليّته أمر عسير، وإذا تحقّقَ فإنه لن يخلو من فرط التعميمات، ومن تجريد الأحكام، فضلا عن الاختزال والابتسار، لهذا غالبا ما يتم تقسيم العمل ضمن ندوة معيّنة، أو ملف علمي محدد، فيتناول كلُّ مؤرخ جانبا من جوانب الإنتاج التاريخي، ومن ثمّ تتظافر هذه الجوانب كافة في رسم ملامح الصورة العامّة لوضعية الإنتاج التاريخيّ بالمغرب.

ويمكن تشبيه هذه الأبحاث القطاعيّة بالمونوغرافيا، فكما تتجه "المونوغرافيا" لدراسة ملحظ من ملاحظ البحث التاريخي في إطار الدّراسات المجهرية، كذلك تُعتبر هذه المراجعات بمثابة "مونوغرافيا" للكتابة التاريخية التي تركز على مجال تاريخيّ بعينه، أو مدرسة تاريخيّة بذاتها، أو تيّار تاريخيّ جديد، أو مصادر تاريخيّة غميسَة.

3. **مراجعات لأعمال مفردة:** ولا تنصرف هذه المراجعات كما هو واضح؛ إلى الحديث عن الكتابة التاريخيّة عامّة، ولا إلى جانب من جوانبها، بل تنصرف أساسا إلى قراءة أعمال مخصوصة، ومراجعة إصدارات معينة في الكتابة التاريخيّة، وهي بذلك تستكمل مستويات الخطّ النّقدي الهابط: من القراءات الشاملة إلى مثيلتها القطاعيّة، إلى القراءات الخاصّة. غير أن هذه المراجعات ليسَت ترفا زائدا، بل تعتبر حلقة ضروريّة

[11] ويندرجُ ضمن هذا النوع من المُراجعات، بحث محمد المنصور الموسوم بعنوان: "الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة 1956-1986 ملاحظات عامة"، والمنشور ضمن الكتاب الجماعي **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، وبحث عبد العزيز الطاهري بعنوان: "الإستوغرافيا العربية المعاصرة بين التاريخ والذاكرة، المغرب أنموذجا"، والصادر ضمن الكتاب الجماعي: **التأريخ العربي وتاريخ العرب**.

[12] وتدخلُ ضمن هذا الضرب، المقدمة النقدية الحادة التي استهل بها محمد حبيدة كتابه بعنوان: **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات**.

في سياق تقويم الإنتاج التاريخي ورصد تطوره ونموه واكتماله، إذ أنها من خلال قراءة عمل معيّن، تضعه في سياقه التاريخيّ والمنهجيّ بالقدر الذي يسمح بفهم ما يجري في حقل التاريخيات من تجديد أو تقليد ومن تطور أو تراجع. ويظهر الفعل النقدي في هذه القراءات أكثر وضوحا، بعيدا عن آفتي التعميم والاختزال كليهما، وهو ما يُسهم في تطوير الإنتاج التاريخي وتجاوز معاطبه، وكما أكد أحد المؤرّخين الفاعلين في حقل التاريخيات: "إن من شأن القراءات البعيدة عن المحاباة والمجاملة؛ أن تكشف عن أسباب العطب ومواطن الخلل، وأن تخلق في المقابل نقاشا مثمرا حول موضوع ما، أو رؤية ما، أو مؤرخ ممن راكم تجربة جديرة بالاهتمام".[13]

المبحث الثاني: المراجعات الشّاملة للكتابة التاريخيّة بالمغرب

سنعرض في هذا المبحث لمجمل المراجعات التي تصدت لوضعيّة البحث التاريخي بالجامعات المغربية، وتناولت بالعرضِ والتّوْصيف، أو بالنقد والتحليل، مجمل ما تمّ إنجازه في حقل التاريخيّات المغربية، وهو ما سيمكننا من الوقوف على تحولات الخطاب الواصف، من خطاب متعاطف ومتفائل أحيانا، إلى خطاب موضوعي ومحايد تارة أخرى، إلى خطاب متشائم هجوميّ كرة ثالثة، حسَب المناخ التاريخيّ العام.

أولا. محمد المنصور: "قراءة في تراكم لم يتحقّق"

في دجنبر (1986) انعقدت بكليّة الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ندوة بعنوان: "ثلاثون سَنةً من البحث الجَامعي" وقبل ذلک بشهرين أي في أكتوبر (1986) شَهِدت نفس الكلية انعقاد ندوة بعنوان: "البحث الغربيّ حول المجتمَع المَغاربي في الفترة الاستعماريّة". وكان الهاجس الذي وجّهَ أعمال النّدوتَيْن هو مساءلة واقع البحث الجامعي، وإعادة تقويم ما تمّ إنجازه. وكان من ثمار هذه المناقشات صدور كتاب: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، الذي انصب الاهتمام فيه على بالأبحاث التي تناولت الكتابة التاريخيّة بالمغرب خلال العقود الثلاثة بعد الاستقلال.[14]

تصدّرت الكتاب القراءة الشّاملة التي قدّمها الباحث محمد المنصور في المنجز التاريخيّ المغربيّ، من فترة الاستقلال إلى تاريخ تنظيم الندوة، تحت عنوَان: "الكتابة التاريخيّة بالمغرب خلال ثلاثين سنة 1965-1986 ملاحظات عامة). وقسّم الباحث تاريخ الكتابة التاريخيّة بالمغرب في العقود الثلاثة الأولى إلى قسمَيْن: مرحلة التاريخ الوطني

---

[13] محمد حبيدة، **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات** (الرباط: دار الأمان، 2015)، 9.

[14] أشرف على هذا العمل محمد المنصور ومحمد كنبيب وعبد الأحد السبتي، فصدر عن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط 1989.

وتمتد من الاستقلال 1956 إلى سنة 1975، ومرحلة التاريخ الاجتماعي وتمتد من 1976 إلى 1986 تاريخِ انعقادِ النّدْوة:

وتمَيّزت المرحلة الأولى بضعف الإنتاج التاريخيّ، في جوّ يفتقر إلى الحافز؛ فمن جهة لم يشجع المستعمر البحث التاريخيّ لعلاقته الوثيقة بالوعي الوطني، ومن جهة أخرى تمّ النّظر إلى التاريخ لاحقا من قبلِ الدّولة والمجتمع باعتباره قطاعا غير منتج. ولقد ارتبط هذا الإنتاج على مَحدوديّته بالتاريخ الوطني، وهو أمر مبرّر ومفهوم، إذ لم يكن واردا خوض مغامرة الكتابة التاريخيّة المجرّدة قبل تصفية الحساب مع التاريخ الكولونيالي. والنتيجة أن حصيلة البحث الجامعيّ في العقدين المُواليين للاستقلال، كانت حصيلة هزيلة منزورة. أما أهمّ ما مَيّز الكتابة التاريخية في هذه المرحلة، فهو «تحريرُ التاريخِ الوَطني من التوجُّهات والأفكار الاستعماريّة وإثبات الهوية".[15]

أما المرحلة الثانية؛ فهي مرحلة التاريخ الاجتماعي، وتميّزت بتجاوز النّزعة الوطنيّة،[16] في اتّجاه اهتمام متزايد بالمجتمع وديناميكيّته. وقد استفاد هذا التحول من مجموعة من الظروف التاريخيّة، منها ما يتعلّق بفتح دور الوثائق والمخطوطات في وجه الباحثين، ومنها ما يرتبط بنضج نخبة من المؤرخين الشّباب بعد تجربة التدريس في الجامعة، ثم ظهور مجلات متخصّصة ساهمت في مدّ جسور التواصل العلمي بين الباحثين.

ومن خصائص التأليف التاريخيّ خلال هذه المرحلة: الاهتمام المتزايد بالدراسات المونوغرافية، في سياق الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي، والانفتاح على العلوم الاجتماعيّة الأخرى، خاصة علمي الاجتماع والاقتصاد، والاعتماد بشكل مكثّف على المصادر الوطنيّة، مع كشف النّقاب عن مصادر غميسة وهامشيّة، أعيد لها الاعتبار، وأعيدت قراءتها من زوايا مختلفة، على ضوء الثورة المنهجيّة التي طالت مفهوم "الوثيقة التاريخية".

انتهت تجربة التقويم إلى ثلاثِ خلاصات أساسيّة: تتعلّق أولاها بالتّزايد الحاصل على مستوى البَحث التاريخيّ من النّاحية الكمية،[17] وترتبط الثانية بالتفاوت الملموس على مستوى الحقب والموضوعات المدروسة، وتميل الخلاصة الثالثة إلى تأكيد

---

[15] المنصور، "الكتابةُ التاريخيّةُ بالمغرب خلال ثلاثين سنة 1965-1986"، 21.

[16] خلافا لذلك، يرى عبد الأحد السبتي أن النزعة الوطنية ظلت حاضرة في كتابات المؤرخين المغاربة في جميع المراحل، ولم تتخلص منها إلا آحاد الكتابات، وقد عالج هذه القضية في تقريره حول وضعية العلوم التاريخية، ضمن إشكالية أعم، أطلق عليها "المنظور الهوياتي". انظر، **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، 54.

[17] إن هذا التراكم الكمي محلّ نظر، خاصّة إذا لاحظنا أن الحكم ينحصر في كلية واحدة، هي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، كما أن الدراسات والأبحاث التاريخية ظلت محدودة ومعدودة.

أن البحث التاريخيّ ظلّ سجين حدود التاريخ المَغربي، في حين أنّ دراسة مجالات أخرى؛ من شأنها أن تساهمَ في إخصاب المعرفة التاريخيّة.[18] وقد ختمَ محمد المنصور مراجعته لتاريخ الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين عاما، بالسؤال الآتي: "هل حان فعلا الوقت لتحقيق قفزة نوعيّة، والانتقال إلى مرحلة أكثر تقدما في التأليف التاريخيّ المغربي؟ وهل تعتبر الدّراسات المونوغرافيّة المنجزة لحدّ الآن كافية للتفكير في كتابة تاريخ شموليّ؟".[19]

ثانيا. خمسون سنة من البحث التاريخيّ في المغرب: تقدُّم أم تراجُع؟

إنّ السؤال الذي تركه محمد المنصور مفتوحا، سيجيب عنه بطريقة غير مباشرة المؤرخ محمد حبيدة، وهو يشارك في أشغال الندوة التي نظّمتها الجمعية المغربية للبحث التاريخي سنة 2007، وخصّصتها للوقوف على "حَصيلةِ خمسين سنة من البحث التاريخي بالمغرب". وقد نشرت بعض أعمال هذه التظاهرة في مجلة **البحثِ التاريخي**، في حين غابت أعمال أخرى لا يمكن تقدير قيمتها، وإن كان غيابها في تقديري لا يُؤوّل لصالحها، بل هو دليل على ضعفها وسقمها، أو على أنها لم تكتب أصلا.[20]

أوّل ملاحظة يمكن أن يسجّلها المتتبع لهذه المراجعة للكتابة التاريخية خلال نصف قرن، أنّ أعمال الندوة لم تتضمن قراءة شاملة لمجمل الإنتاج التاريخي المغربي، أو تتعرض للتحولات الكبرى التي عرفتها الكتابة التاريخيّة خلال خمسين عاما.[21] فقد غلب على هذه الأبحاث الدراسات القطاعيّة والجزئية، دون تركيب شامل، أو ربط بباقي الأبحاث. كما أنّ بعض المقالات غلب عليها التسرع، ولم تقدم جديدا أو مفيدا، وبعضها الآخر لا نجد لها موقعا ضمن النّسق العام لأعمال الندوة، ولا نرى لها موطئا تحت العنوان الرئيس للمجلة "خمسون سنة من البحث التاريخيّ في المغرب".[22]

---

[18] انظر مقدمة كتاب **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، 14؛ وانظر أيضا: عبد الرحيم بنحادة، "في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب"، ضمن: **التأريخ العربي وتاريخ العرب** ، 419.

[19] المنصور، "الكتابةُ التاريخيّةُ بالمغرب خلال ثلاثين سنة 1965-1986"، 27.

[20] أشار عبد الرحمان المودن المدير المسؤول وقتئذ عن المجلة، إلى أن بعض المشاركين لم يُقدّموا أعمالهم من أجل النشر، لهذا تم الاكتفاء بالأعمال المُتوصّل بها. ويعكس هذا الصنيع سلوكا عاما في مثل هذه التظاهرات الموسومة بـ "العلمية!"، إذ غالبا ما يُقدّم المُشاركون مداخلات غير منجزة ومرتجلة، ثم لا يعمدون إلى صياغة مداخلاتهم في أبحاث علمية حقيقية تستجيب للشروط الأكاديمية، وهذا وجه من وجوه بؤس البحث التاريخي بالمغرب، وكأن الهدف هو المشاركة في المؤتمرات والظهور تحت الأضواء، لا الإسهام الفعلي في تطوير البحث العلمي الجاد والرصين.

[21] الدراسة الوحيدة التي تحمل هذا الطابع العام، قصرها صاحبها محمد استيتو على العصر الحديث، نشرت بعنوان: "خمسون سنة من البحث التاريخي في الجامعة المغربية، التاريخ الحديث أنموذجا".

[22] من ذلك بحث محمد الشريف وسلوى الزاهيري عن تحقيق التراث "المناقبي" (كذا) بالمغرب إذ لم يتجاوز الباحثان تقديم وعرض نماذج من تحقيق التراث المنقبي، مع إغفال واضح لكبريات الأعمال المحققة المرقونة بالجامعات المغربية، في مقابل التركيز على عمل الكاتبة سلوى الزاهيري التي حققت متن "المناقب المرزوقية" وكأن الغرض من البحث التعريف بهذا الكتاب. كما حضرت ضمن أعمال الندوة مساهمات ليس لها كبير علاقة بموضوع البحث في تاريخ المغرب أو تاريخ الكتابة التاريخية بالمغرب، (الإنتاج التاريخي بالجامعة التونسية)، وكأن الهدف تحقيق نصاب المساهمات بغض النظر عن مدى توفر الشروط العلمية والتنظيمية.

غير أنّ غياب القراءة الشّاملة في حصيلةِ الإنتاج التاريخيّ بالمغرب، يجدُ تعويضَهُ في دراسة "شبه الشاملة" كتبها محمد حُبَيدة، تصدّرتْ الأبحاث المنشورة في مجلة **البحث التاريخي** بعنوان: "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب: من المونوغرافية إلى التركيب". وتأتي أهميّة هذه الدراسة من موضوعها الذي لامس الإبدال المنهجيّ الأكبر الذي شهدته الكتابة التاريخية بالمغرب طيلة العقود الأخيرة، وهو إبدال التاريخ الاجتماعي والمونوغرافي،[23] وأيضا علاقة هذه التواريخ المجهرية أو الجهوية بتاريخ المغربِ العام أو التاريخ التركيبي.

قسّمَ المؤرّخُ محمد حبيدة مجملَ الإنتاج التاريخي المغربي، الذي سجل تراكما كبيرا بعد تأسيس الجامعات المغربية، إلى ثلاثةِ اتجاهات أساسيّة: التحقيقُ؛ الذي "التهم حصة كبيرة من أعمال الباحثين"،[24] غير أن هذا التراكم الكمي لم يعادله تراكم نوعي، بل على العكس من ذلك تماما فإنه "يغلب على الكثير منها الارتجال وسوء التأطير والضّعف المنهجي".[25] ثم التاريخ العلائقي الذي تكمن أهميّتُه في فهم "السياق العام الذي حصلت فيه التطورات التي عرفتها البلاد". وأخيرا التاريخ المونوغرافي الذي "حظيَ باهتمام واسع من طرف شريحة عريضة من الباحثين، ومارس تأثيرا كبيرا على جيل بأكمله من المُؤرّخين"[26] ويُعتبَرُ هذا الضّربُ الأخير الإنجازَ الأهم في حقل التاريخيّات المغربية إبان العقود الأخيرة.

ويؤكد حبيدة على التأثير الكبير الذي مارسته الأعمال المبكرة في هذا الحقل التاريخي الجديد، خاصّة العَمَليْن الرّائدَيْن لكل من أحمد التوفيق والعربي مزين، الأول حول إينولتان والثاني حول تافيلالت. وتكمنُ أهميّة العملين في الاعتماد المُكثف على الأرشيف، والتعامُل المنهجي المبتكر مع الوثائق، واقتحامِ موضوعاتٍ جديدة اعتبرت إلى عهد قريب هامِشيّة أو غير ذات صلة بالتاريخ، وأسهمت بصفة خاصّة في "الدفع

[23] لا نحتاج إلى مزيد تأكيد، على أن هذا الإبدال راجع بالدرجة الأولى إلى التأثر بمدرسة الحوليات الفرنسية، وظهور جيل من المؤرخين تمكنوا من أدوات الدرس التاريخي الحديث، فأصدروا أعمالا اعتبرت نموذجية أمام الأجيال الجديدة، كما سنوضح لاحقا في "مراجعات الأعمال المفردة".

[24] محمد حبيدة، "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب: من المونوغرافية إلى التركيب"، ضمن **مجلة البحث التاريخي** "خمسون سنة من البحث التاريخي في المغرب"، عدد مزدوج 7-8 (2009-2010): 12.

[25] **نفسه**، ويَخصُّ بالنقد أعمال التحقيق التي أنجزت في إطار تحضير دبلوم الدراسات العليا. غير أنه يمكن أن نضيف أيضا أطاريح الدكتوراه دون حرج، فقد حُققت نصوص تحتاج هي ذاتها إلى تحقيق، فيما أسماه عبد السلام شقور "تحقيق التحقيق". وهذا الموضوع يحتاج إلى نقاش واسع ويطرح أسئلة شائكة منها: هل كل نص يحقق؟ وهل يستحق تحقيق نص كيفما كان شهادة دكتوراه؟ وهل هناك معايير لتقويم هذه التحقيقات منذ اختيار النصوص إلى لحظة مناقشتها؟

[26] **نفسه**، 13.

بالتاريخ إلى محاورة العلوم الاجتماعية الأخرى".[27] والنتيجة أن ظهر فيضٌ من المونوغرافيات، غطى مُختلف مناطقِ المغرب سواء الحواضر أم البوادي.[28]

يُميز محمد حُبيدة ضمن هذا الإنتاجِ المونوغرافي الغزير بين مُقاربتَيْن: مقاربة وطنية أرشيفية "يخوض فيها المؤرّخ غمار المصادر بدون إشكاليّة، ويتجاهل الخطّ الفاصل بين قواعد التحقيق وقواعد التأويل والتركيب"،[29] ومقاربة تنظيرية تركيبية "لا تنفصلُ فيها إجرائيّة المصادر عن إجرائية الفرضيات والإشكاليات"،[30] ويعرب الباحث عن أسفه أمام كون الكثير من هذه الأبحاث؛ وإن أبدت مهارةً وحذقا في التعامل مع الأرشيف، فإنها "ظلّت سجينة النصوص، وبسطت مقاربة التاريخ المونوغرافي، ولم تولد أفكارا تذكر"،[31] وواقعُ الحال كما يرى الباحث نفسه؛ أن المونوغرافيا ليست بحثا تاريخيا أرشيفيا، يقوم على تجميع المواد، وتنضيد الموارد والمعطيات، بل "يمكن أن تفتح أفقا عريضا لفهم بنية المجتمع، باستثمار رصيد العلوم الاجتماعية".[32]

غير أنّ إعلالات المونوغرافيا المغربية؛ لا تقتصر على هذا القصور المنهجي أو التأويلي فقط، ولا تنحصر في غيابِ محاولات إثارة الإشكالات القلقة والأسئلة المؤرّقة فحسب، لكنّ الملاحظة الأهمّ في نظر الباحث تتجلى فيما أسماه بـ "عقدة التركيب"، حيث "لم تظهر إلى حدود نهاية القرن الماضي كتاباتٌ تركيبية حول تاريخ المغرب، تستثمر رصيد المونوغرافية وتوسع إشكالية التاريخ الاجتماعي والاقتصادي"[33] ويرجع ذلك إلى أسباب: منها جَنينيّةُ البحث في تاريخ المغرب، ومنها توجه الباحثين إلى مجالات جديدة بعدما حصل نوعٌ من "الإشباع في الإنتاج المونوغرافي"، ولا يستبعد الباحث العاملَ السيكولوجي؛ المُتمثّل في صعوبة تجاوز بعض الأعمال التركيبية الرائدة، مثل كتاب **تاريخ المغرب** الجماعي الذي ألفه فرنسيون ومغاربة، و**مجمل تاريخ المغرب** لعبد الله العروي.[34] ولا يغفل الباحث في الأخير عن الإشارة إلى كتاب تركيبي شامل لتاريخ المغرب، كان وقتئذ لا يزال "قيد الإنجاز"، تشارك فيه نخبة من المؤرخين المغاربة تحت إشراف

---

[27] **نفسه**، 14.

[28] يُحصي الباحث حوالي خمسين مونوغرافيا موزعة حسب المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى مونوغرافيات من زاوية "موضوعاتية" غلبت عليها السمة الاقتصادية والاجتماعية.

[29] **نفسه**، 17.

[30] **نفسه**، 17.

[31] **نفسه**، 16.

[32] **نفسه**، 17.

[33] **نفسه**، 19.

[34] **نفسه**، 21.

"المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب" "والذي يمثل خطوة هامة في تاريخ الإسطوغرافية المغربية".[35]

غير أن هذا الكتاب الجماعي قد صدر الآن منذ سنوات، فحظي بالكثير من التثمين، كما أثار كثيرا من النقد أيضا، ولعلّ عيبَهُ، إذا صح القبول بفحوى هذه العبارة على سبيل النقد فحسب، غياب النسَقيّة المعنوية والأسلوب المُوحّد، نتيجة تعدد الأقلام وتنوع المداخل، وبصفة خاصة غياب الروح العامة التي تطبع التواريخ الشمولية، مما جعل أبوابَهُ تتفاوت من حيث القيمة الموضوعيّة والمنهجية، ومما يطرح على بساط النقاش أيضا مشروعية مجموعات البحث في العلوم الإنسانية التي لها طبيعة إبداعية وليست تجريبية.

ثالثا. تراكم تاريخي على أرضيّة هشة

تقرير عبد الأحد السبتي عن أوضاع البحث التاريخي بالمغرب 2009

يُعتبَرُ التقرير الذي أنجزه المُؤرّخ عبد الأحد السبتي حولَ أوضاع العلوم التاريخية بالمغرب،[36] هو الأشمل من حيث مضمونُهُ، والأدقُّ من حيث أسلوبُهُ وطريقتُهُ، وإن كان لم يعتمد على قاعدة إحصائيّة دقيقة،[37] فقد اعتمد بالمقابل ضربا من التجريد (أو الانتزاع كما يقول المناطقة العرب)، فحاول صاحبه انطلاقا مما توافر من مُعطيات؛ صياغة الاتجاهات العامّة للبحث التاريخي في المغرب (إلى سنة إنجاز التقرير)، والوقوف عند العوائق والأعطاب التي أعاقت تطوُّرَ البحث التاريخي، وآلت به إلى نوع من التراجع والجمود. وقد قاربت هذه الدراسة منهجية تجمع بين الكمي والنوعي؛ إذ لجأت إلى التحري الكيفي، عن طريق إجراء مقابلات مع أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانيّة، والتحري الكمي عن طريق الاعتماد على الدراسة البيومترية التي شملت ما أنجز في الحقول المعرفية والاجتماعية والإنسانية.[38]

ومن أجل الحصر المنهجيّ الصارم لموضوع التقرير وأهدافه، استعرض المؤرخ بعضَ مناحي الكتابة التاريخيّة السّائدة في الزمن الراهن والتي تنتمي إلى التاريخ من حيث تناوُلها لموضوعات تتعلق بالتاريخ والذاكرة، ولكنها تقع خارج التاريخ "العلمي"

[35] **نفسه**، 23.

[36] أنجز هذا التقرير، ضمنَ تقريرٍ عام حول العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بالمغرب، تحت إشراف محمد الشرقاوي وبتكليف من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي سنة 2009. وقد نشره السبتي ضمن كتابه بعنوان: **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، 21 وما تلاها، (القسم الأول من الكتاب).

[37] جاء في التقرير: "لن ننجز حصيلة ذات طابع كمي إحصائي، بسبب ضيق الحيز الزمني، وافتقارنا إلى مادة توثيقية مناسبة، لذلك اخترنا المقاربة الكيفية".

[38] بنحادة، "في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب"، 420.

من حيث المنهجُ والأسلوبُ، ومن ثم فإنها تقع "خارج أفق التقرير"، الذي يتوجّهُ أساسا إلى حصيلةِ البحث العلمي الأكاديمي في التاريخ المغربي، وتحديدا ما تنتجه الجامعات المغربية من رسائل وأطاريحَ، وما ينتجه أساتذتها من بحوث ومصنفات تاريخية. إن موضوع التقرير تحديدا هو: "المؤرخ المهني، الذي يتلقى تكوينا جامعيا محددا، يؤهله لخوض غمارِ البحث في المصادر، ويعلمه أساليب التعامل النقدي مع المصادر التاريخية، وفق مناهج تمّتْ صياغتُها ابتداء من القرن التاسع عشر في أوربا قبل أن يتم تبنيها بشكل واسع عبر جامعات العالم".[39] ويؤكد الباحث أن المؤرخ بهذا الوصف يظلُّ هامشيا أمام سيل الكتابات "التاريخية" التي تصدرها دور النشر المختلفة، وهذه إحدى مفارقات الإنتاج التاريخي بالمغرب.

ويقدم التقرير صورة شاملة عن وضعيّة الإنتاج التاريخي بالمغرب، وهي صورة تتشكل من أربع لوحات أساسيّة؛ ما يتعلّقُ بِبِنْياتِ إنتاج البحث التاريخي، وما يرتبط بالتراكم المتحقق على مستوى الكتابة، وما يَمِتُّ إلى نوعية المُقاربات والمناهج المعتمدة، وأخيرا يقترح التقرير طرائق جديدة للنهوض بالبحث التاريخي بالمغرب. كل هذا بأسلوب متوازن، وأخلاقيات منصفة لا تلغي ما تحقّقَ من منجزات، وفي الوقت نفسهِ لا تقع في مديح الذات، أو بعبارة صاحب التقرير "فضلنا منهجا صريحا يجمع بين التثمين والنقد".[40]

وعلى مستوى بنيات الإنتاج التاريخي، يسجل عبد الأحد السبتي منذ البداية، أن البحث التاريخي يُجسّدُ بشكل أقصى؛ ظاهرة أعم في العلوم المجاورة، وتتمثّلُ في "غياب مجتمعٍ علمي حقيقي، يتسم بالاختلاف والتماسك والتواصل والضوابط المهنية المُتوافق عليها". والنتيجة المؤسفة لهذا الغياب، أننا "نجد أنفسنا أمام وسط يعرف توسعا ملحوظا من الناحية الكمية، ويعاني في نفس الوقت من التفكك وغيابِ التناسق".[41]

أمّا الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع فكثيرة ومتداخلة؛ يعدد منها صاحب التقرير: حداثة عمر البحث التاريخيّ الحديث، وغلبة هاجس التأطير البيداغوجي على الأساتذة، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج، وغياب الاستمرارية لديهم، وبصفة أخص غياب التفاعل المنتج المتمثل في الإنتاج والنشر. والمشكلة الجوهرية هنا هي "الانتقالُ من ثقافة الرسالة والأطروحة، كتمرينٍ جامعيٍّ مؤهل للالتحاق بالتدريس الجامعي،

---

[39] السبتي، **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، 23.

[40] **نفسه**، 21.

[41] **نفسه**، 25.

وتحسين الوضعية الإدارية، إلى ثقافة البحث والتأليف، أي إيجاد دينامية حقيقة".[42] هذه الديناميّةُ لا يمكن أن تتحقق إلا بتفاعل خمسة عناصر: الخزانة، والحلقة الدراسية، والمجلة المتخصصة، والتعميم والنشر، والتحفيز المؤسساتي.[43]

وعلى مستوى التراكم المتحقق، يؤكدُ التقرير أنه "على الرغم من هشاشة بنيات إنتاج البحث العلمي، من الممكن أن نُقِرّ بأن المؤرخين المغاربة؛ حققوا بداية تراكم حقيقيّ منذ بداية ثمانينات القرن الماضي".[44] غير أن هذا التراكم عرف تفاوُتا شديدا حسب المراحِل التاريخيّة، فقد تصدّرت الدراسات الخاصة بالقرن التاسع عشر، قياسا إلى المراحلِ التاريخيّة الأخرى، وعلى مستوى المضمون نشطتِ المونوغرافيات، فيما أسماه بـ "جاذبيّة التاريخ المَحليّ".[45] لكن بالمقابل، "نلاحظ نُدْرةَ الدّراسات التي تناولت الاتجاهات الهامشيّة، مثل العكاكزة، أو الشخصيات ذات البعد المهدوي".[46]

ويظل الإنجاز الأهم على مستوى الإنتاج التاريخي، هو ما سمّاهُ التقرير بـ"الانفتاحات الجديدة"، أي ظهور منازع بحثية مبتكرة، أدارتِ الظهر للتاريخ التقليدي، وتجاوزت التاريخ السردي، لتبحث في التاريخ الاجتماعي، وتاريخ الفئات الهامشية، وتاريخ الحياة اليوميّة، وتاريخ التعدد اللغوي والديني، وتاريخ الآخر.. وغيرها من المجالات الطّارفة، والطّارئةِ على حقلِ التاريخيات بالمغرب.[47]

وأخيرا على مستوى المُقاربات الموضوعية، والمداخل المنهجية، لكتابةِ تاريخ المغرب، يسجل الباحث أن "الموقفَ الوطني الدفاعي؛ هو أوّلُ موقف طبع الكتابة التاريخية الحديثة"، وقد جاء في سياق "إعادة تملُّك التأليف التاريخي من طرف المغاربة".[48] وخلافا للرأي الشائع بأنّ التاريخ الوطني يشكل مرحلة أولى في مسار الإنتاج التاريخي المغربي، يؤكد السبتي أنه "لم يتراجع مع تزايد الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي منذ سبعينات القرن الفارط، وربما أدّى إلى نتائجَ سلبية من الوجهة المنهجية".[49]

وإذا كانت الدراسات المونوغرافيّة قد حقّقت رواجا ملحوظا على مستوى الإنتاج، وتقدُّما هائلا على مستوى المنهج، فإنها لم تسلم من عوائقَ منهجيّةٍ كذلك،

---

[42] نفسه، 29.
[43] نفسه، 21.
[44] نفسه، 41.
[45] نفسه، 42.
[46] نفسه، 43.
[47] نفسه، 49.
[48] نفسه، 54.
[49] نفسه، 55.

أهمها فقر التّنْظير، والاكتفاء برصف المُعطيات، واستنطاق الوثائق: "والحال أنه لا يوجد تعارض بين المونوغرافيا والتنظير، فقد قامت أعمال تنظيريّة كبرى على قاعدةٍ مونوغرافيّة".[50] ويظلُّ المكسب الأكبر للدراسات المونوغرافية، هو الانفتاح على العلوم الاجتماعية كافة، وتوسيع مجال البحث التاريخي، ليشمل مجمل النشاط الإنساني في نهر الزمن.

خلاصة القول؛ وقبل طرح اقتراحات عملية للنهوض بالبحث التاريخي المغربي، يجمل صاحب التقرير وضعية البحث التاريخي قائلا: "لقد تبيّن لنا أن البحث التاريخي المغربي يعرف وضعيّة تتسم بالتراكم الهش، مما يخلق عند المعنيين شعورا حادا بصعوبة تجدُّد الأجيال، بصورة تحافظ على الحدّ الأدنى من الجودةِ والمصداقية العلميّة. وإلى جانب طرقِ اشتغال الباحثين والمؤطرين على مستوى الوسط الجامعي، فإنّ مسؤولية الإهمال من جانب المؤسسات الوصية لا يحتاجُ إلى تبيان".[51]

رابعا. تراجع البحث التاريخيّ أم "بؤس التّاريخ»"

رؤية نقديّة بمنظار محمد حبيدة

لم تكن هذه الصورة التي رسمها تقرير عبد الأحد السّبتي حول وضعيّةِ العلوم التاريخيّةِ بالتي تُرْضي المُؤرّخين وأساتذة التاريخ بالجامعات المغربيّة، على الرّغم من أن هذا التقرير استخدم لغة موضوعيّة، وانتحى أسلوبا لبقا معظم الأحيان، فلم ينكأ الجراح النّازفة، ولم يجرح الكبرياء الجريحة أصلا. إلا أنّ هذه اللغة "الموضوعيّة" التي كتِبَ بها التقرير، ستتراجع أمام لهجةٍ شديدة الحدّة، قويّة النّبرة، إذ لم تعد الأوضاع تسمح بمزيد من المداراة أو المجاملة.

لعلّ هذا ما أحسّ به مؤرخ مغربيّ شديد النّشَاط، غزير الإنتاج، فبعد مرور حوالي ستّ سنوات على تقرير زميله السّبْتي، صدّرَ محمد حبيدة كتابه **بؤس التاريخ**[52] بمقدّمة جعل لها عنوانا "نحو رؤية نقدية"، وهي مقدمة على وجازتها، استطاعت جمعَ أمراض البحث التاريخي في وَصْفةٍ واحدةٍ، بثّ فيها الباحث همومه وهواجسه بخصوص حال الكتابة التاريخيّة، لهذا تبدّتْ في صورة هجوميّة قاسية، كما يعترف بنفسه: "هذا

---

[50] **نفسه**، 58.

[51] **نفسه**، 59.

[52] إن عنوان الكتاب وحده شديدُ التعبير عن الإحساس بالسخط وعدم الرضى؛ على وضع البحث التاريخي بالمغرب، ويتقاطع مع عناوين شهيرة، عرفت بالطابع الهجومي، والعنف اللفظي، من قبيل: **بؤس الفلسفة** لماركس و**بؤس الإيديولوجيا** لكارل بوبر و**بؤس العالم** لبورديو.. الخ.

ليس حكما على الإطلاق، هذه مُعايَنة لبؤس معرفيّ يشهده الجميع، ومع ذلك قد تتضمّنُ نوعا من القسوة".[53]

وقد رسم الباحث حبيدة صورة قاتمة للمشهد التاريخي المغربي، هذه بعض ملامِحِها: باحثون يُقْدمون على كتابة أطاريح فارغة المضمون، تفتقر تماما لأي طرح إشكالي.[54] أطروحات جامعيّة لا تحاور إلا ذاتها، إذ لا تستفيد من التراكم المنجز، ولا تحاور الدّراسَات السّابقة، خاصّة الكولونيالية، إما لقصور في اللغة، أو قلة في الاطلاع. هَيْمنة العشوائيّة على البحث التاريخي في الجامعات المغربية، بما في ذلك الكليات ذات التراكم المعرفي، مثل كليتي آداب الرباط وفاس. موضوعات بالية، وتصورات متلاشية. مدرسون غير منتجين يكررون دروسا أكل عليها الدهر وشرب. بحوث جامعية مشحونة بأحكام قيمة، ذات حمولة دينية أو قومية، بعيدة عن الروح العلمية.. الخ.[55]

أما الأسباب المباشرة التي أدّت إلى هذه الأوضاع الكارثية، فتتجلّي في عوامل عديدة، يذكر منها محمد حبيدة: "غياب بنيات للبحث تؤطر الباحثين، وتوجه أعمالهم باتجاه أقطاب بحثيّة واضحة".[56] إهمال اللغات الأجنبيّة التي تمكنُ الباحث من مواكبة الفتوحات المتلاحقة والسريعة في حقل العلوم الإنسانية. ضعف المُتابعة النقدية التي من شأنها أن تُحفّزَ على الصرامة في البحث، والتقدم في التناول المنهجي.[57] عدمُ اهتمام المؤرخين الكبار بإعداد الخلف، وتكوين التلامذة الذي يكملون المشاريع المفتوحة.[58] ربط التاريخ بالوثيقة، وربط تجديدِ الدرس التاريخي بالبحث عن وثائق جديدة، بدل البحث عن مناهج حديثة، ومداخل مبتكرة.[59]

ويكتب المؤرخ بحزن وأسى شديدين، ليس من واقع الملاحظ، بل من واقع المعايش والممارس: "لقد تبدّل كثيرا بين الأمس واليوم، المثال الذي كان يحرك الباحث ويحفزه، ففي السّبعينات والثمانينات كان الحافزُ معرفيّا صرفا، كان المثال هو الأستاذ المتمرّسُ، الذي يبحث ويكتب ويمارس سلطة معرفية، أما اليوم؛ فقد اختفى هذا المثال، وعوّض البحثُ عن المواقع والمنافعِ، البحثَ عن المعارف، وهكذا لم يبْقَ بالسّاحة سوى عدد قليل من المؤرخين، من ذوي الحسّ المنهجي، والعمق المعرفي، يشتغلون في ميدان

[53] حبيدة، **بؤس التاريخ**، 10.
[54] **نفسه**، 7.
[55] **نفسه**، 8، ويقصد بعض الألقاب التي نسمعها في الجامعة مثل شيخنا وسيدي فلان.. الخ.
[56] **نفسه**، 8.
[57] **نفسه**، 9.
[58] **نفسه**، ويطرح مثالا على ذلك عبد الله العروي.
[59] **نفسه**، 11.

البحث التاريخي، في جو ينقصه الاهتمام، بل تسودهُ اللامبالاة في كثير من الحالات".[60] هل نحنُ أمام خطاب متشائم وجلد للذات؟ ونظرة غير منصفة لحقل التاريخيات بالجامعة المغربية؟ أم أن الأمر كما عبّر الباحث حبيدة في الشاهد السالف: "معاينة لبؤس معرفيّ يشهده الجميع"؟

خامسا. أعطاب البحث التاريخي والتقويم بالجامعات المغربية

(مقالات "شؤون تاريخية" بقلم عثمان المنصوري)

نشر عثمان المنصوري بموقع **الجمعية المغربية للبحث التاريخي** سلسلة من المقالات بعنوان "شؤون تاريخية"، خصّصها للحديث عن أوضاع البحث التاريخي بالمغرب، وتحديدا للبحثِ عن العلل والأسباب التي آلت بالبحث الأكاديمي إلى هذا الوضع البائس. وكان السؤال المركزي في هذه المقالات هو: من المسؤول عن تردّي البحثِ التاريخيّ بالمغرب؟ بنبرة هجومية حادة وعنيفة، يرصد المنصوري بعض مظاهر التدهور والقصور في الإنتاج التاريخي الجامعي، ويتجلى في: "مناقشة أطاريح جامعية تفتقر إلى أبجديات البحث التاريخي، وتتخللها عيوب في لغةِ الكتابة والمَنهجيّة، ويغلب عليها السرد، وتفتقد إلى تقنيّات التركيب والتحليل والنقد السليم للمراجع، والتوظيف السليم للمصادر والوثائق، مع غياب الجدة سواء في اختيار المواضيع، أو طرق التعامل مع المادة، مما يجعل هذه الأبحاث نوعا من التدوير للمعرفة يعيد اجترار ما كتب قبلا....".[61] غير أن المسؤولية عن هذا الوضع، لا يتحملها طرف دون آخر، بل تشترك فيها جميع الأطراف، أو كما عبر عنوان أحد المقالات "دم المسؤولية مُفرّقٌ بين القبائل".

فمنها ما يعود إلى ضعف التكوين "ما قبل الجامعي"، حيث تستقبل الجامعة أفواجا من التلاميذ ذوي تكوين هش وهزيل، مما يجعل من إمكان تدارك نواقصه، أمرا يكاد يكون مستحيلا "من الخيمة خرج مائلا"، وفقا للتعبير الدارج المعروف الذي استخدم في إحدى عناوين المقالات.[62] ومنها ما يرتبط بمشكلة "الاستقطاب المفتوح"، إذ الفئات المسجلة في شعبة التاريخ، غالبا ما تتكوّنُ من الطلبة الذين لا يملكون مؤهلات حقيقية لمتابعة الدراسة في شعب أخرى، في غياب معايير الانتقاء. ومنها ما يمتُّ إلى هشاشة التأطير الجامعي، حيث تستقبل شعب التاريخ جَمّا غفيرا من الطلبة، دون مؤهلات، ودون رغبة حقيقة في التاريخ، ولما كانت نِسَبُ التأطير للأستاذ الواحد مرتفعة،

[60] **نفسه**، 10.

[61] عثمان المنصوري، "شؤون تاريخية"، موقع **الجمعية المغربية للبحث التاريخي**، المقالة رقم 1 بالصفحة 1.

[62] **نفسه**، المقالة 3 (من الخيمة خرج مائلا)، 1.

فغالبا ما يتدرج هؤلاء في المسالك، دون أن يتلقوا تكوينا سليما، يَسْمحُ لهم بكتابة أطاريحَ جامعيّة. وهناك أخيرا غياب فضيلة النقد، إذ لا وجودَ لمن يؤديها على وجهها، ولا وجودَ لمن يتقبلها القبول الحسن. والنتيجةُ أن "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة".[63]

لا شك أن هذه المقالات، التي لم نعرف بالملموس، مدى ردود الفعل التي أثارتها، قد وقفت مع ذلك على جملة من مظاهر الخلل في تعليمنا الجامعي، وتنبهت إلى بعض الأخلاقيات السّائدة في الجامعة التي تضرُّ بالبحث العلمي، لكن الغائب الأكبر في هذه المقالات، هو واقع الإنجاز التاريخي، وما تحقق من تراكم في حقل التاريخيات، إن النقد المُنْصف الذي بَشّرَ به الباحث، لم يتحقق في هذه المقالات. كما أنها حفلت بالأحكام العامة والقاطعة التي إن لم تنطو على مغالطات صريحة، وقعت في مجازفات، كما أن اتهام الجميع بلغة القانون يعني عدم اتهام أحد، وضياع الجواب عن السؤال المركزي: من المسؤول؟ كما كان سيضيع دم النبي بين القبائل لو نجحت قريش في قتله! ولعلّ المُشرفين على تقويم "أول حصيلة للبحث التاريخي بالمغرب"، كانوا أشد إنصافا وأكثر وعيا بطبيعة عملهم حين كتبوا: "إن الاعتقادَ السّائد؛ هو أن تقييما صحيحا لابد وأن يتجَنّبَ الاستهانة بما أنجز، دون السقوط في مجاملة الذات".[64]

سادسا. جدلية إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب

قراءة في "قراءة عبد الرحيم بنحادة"

ساهم عبد الرحيم بنحادة في الكتاب الجماعيّ الذي أصدرَهُ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر، بعنوان: **التّأريخ العربي وتاريخ العرب، كيف كتِبَ وكيف يُكتَب؟ الإجابات الممكنة**. وجاءت مساهمته بعنوان: "في إنتاج المعرفة التاريخية في المغرب"، فركز فيها على ثلاثةِ جوانبَ أساسيّة اعتبرها الأكثر تأثيرا في عملية الإنتاج التاريخي؛ الجانب الأول يرتبط بمُنْتِج المعرفة التاريخية، والثاني يتعلق بمجالات الإنتاج، والثالث بنشر المعرفة التاريخية وعوائقها.

1. المنتجون: وعلى الرغم من أن وصف المنتج التاريخي قد يشترك فيه الكثيرون من مؤرخين محترفين وهواة وصحافيين وسياسيين.. الخ. إلا أن الباحثَ يركز بالذات على المؤرخين المحترفين المنتمين إلى مُؤسّسَاتٍ أكاديميّة، ويميز ضمن هذه الفئة بين ثلاثةِ أجيال: الجيلُ الأول هو جيل الرواد، ويغطي عقدين من الزمن بعد الاستقلال

[63] **نفسه**، المقالة 6 (بالنقد نستعيد النقود المطرودة)، 2.

[64] انظر مقدمة كتاب **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، 14.

(1956-1976)، ومن أعلامه محمد المنوني، ومحمد زنيبر، وجرمان عياش، وقد جمع بين هؤلاء هاجس التأكيد على وجود دولة مغربية نكرتها الكتابات الكولونيالية الاستعمارية، كما جمع بينهم الاستعمال المكثف للنصوص والوثائق المغربية. وتتميّزُ هذه المرحلة بندرة الإنتاج من الناحية الكمية على الرغم مما اتسم به من العمق والنفس القوي. إلا أنه "بالرغم من ضعف إنتاجيّةِ هذا الجيل من الناحية الكمية، فإنه ساهمَ في وضع لبناتِ مدرسةٍ تاريخيّةٍ حديثة، فلم يمنعه توجهه من تأطير أطروحات تناولت التاريخ الاجتماعي، ورفعت القدسيّة عن الوثيقة المخزنية".[65] **أما الجيل الثاني** فيسميه الباحث بـ "جيل الطفرة"، ويغطي ثلاثة عقود بعد جيل الرواد (1976-1999)، وقد أنتج هذا الجيل بقوة في مجال البحث التاريخي، وتعود قوّة هذه الإنتاجية لعدة أسباب منها: إنهاء من عرفوا بالباحثين الشباب أطروحاتهم وتعميمها في أوساط الباحثين. إيفاد الجامعةِ المغربية عددا من طلبتها لمتابعةِ الدراسات العليا بالخارج. إصدارُ وزارة التعليم العالي نظام الدكتوراه الواحدة، ومحاصرة الباحثين المسجلين بالآجال الإدارية.[66] أما أهم صفة تَمَيّزَ بها رواد هذا الجيل فهي صفة "الانفتاح" وذلك على مستوى التعامل مع الأدبيات الاستعمارية أولا، وعلى مُسْتوى تنويع النصوص المصدرية ثانيا؛ بالانفتاح على الأرشيفات الأجنبية، وتجاوُز المصادر التاريخية التقليدية إلى المصادر الهامشية، وأخيرا الانفتاح على مُسْتوى المناهج الغربية الحديثة في الكتابةِ التاريخية.[67]

وأخيرا، الجيل الثالث، هو جيل ما بعد 1999 وغلبَ على الباحثين ضمن هذا الجيل، التكوينُ في الجامعة المغربية، في سياقِ إصلاح منظومة التعليم العالي، وإنشاءِ "وحدات التكوين والبحث". وقد اسهمت هذه الوحدات في توجيهِ دفة البحث التاريخي نحو موضوعات جديدة وحقول مستحدثة، "غير أن مشروعات البحث والتكوين هذه، اصطدمت بواقعِ انحصار العلوم الإنسانية في المغرب، فما عادتِ الجامعة المغربية تستوعبُ الخريجين من حاملي الدكتوراه، وتحوّل الحاصلون على الماجستر من الإقبال على البحث، إلى الإقبال على البحث عن شغل قار".[68]

2. مجالات الإنتاج: تنوّعت مجالات الإنتاج التاريخي بالمغرب، وتباينت اتجاهاتها وأيضا قيمتُها. ومن أهم هذه المجالات (حسبَ الباحث) أعمال التحقيق، حيث توجّهَ الباحثون إلى تحقيقِ المتون التاريخية والنصوص ذات الصلة بالتاريخ،

[65] **نفسه**، 423.

[66] بنحادة، "في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب"، 424.

[67] **نفسه**، 425.

[68] **نفسه**، 426.

(خاصة كتب المناقب، والنوازل، والمتون الرحلية). "غير أن عددا كبيرا من التحقيقات لم يجدْ طريقَهُ إلى النشر، مما يطرحُ تساؤلا عريضا حول الهدف من التحقيق".[69] كما أن كثيرا من هذه التحقيقات لم تحترمِ الشروطَ والضوابطَ العلمية، بما فيها أعمالٌ كانت بإشراف محققين كبار.[70] وعلى مستوى الدراسات، نشطت أعمال المونوغرافيات بشكل ملحوظ، خاصة بعد دراسة أحمد التوفيق حول إينولتان، التي تعتبر "علامة بارزة، وأعطت نفَسا جديدا لهذه الكتابة، وغذتْ أنموذجا اقتداه باحثون آخرون".[71] وتميّزت هذه الأبحاث بالتجديد على المستوى المنهجي، والاعتمادِ على مصادرَ غميسةٍ، وتوسيع مفهوم الوثيقة، والانفتاحِ على العلوم الاجتماعية خاصة الأنثربولوجيا. ثم هناك التاريخ العلائقي خاصة العلاقات المغربية الأوروبية، غير أن الباحث يسجل أن "البحوث الاستشكالية كانت قليلة"، ويُنوّهُ بصفة خاصّة بمحاولة عبد المجيد قدوري التي تناولت مسألة التجاوز في القرن السادس عشر، ومحاولة خالد بن الصغير التي تناولتْ قضية بريطانيا ومسألة الإصلاح.[72] أما تاريخ الزمن الراهن فيعتبر حديث العهد بالمغرب، إذ لم يعرفِ انطلاقتَهُ إلا مع بداية المشروع الحقوقي بالمغرب، وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، ومن نتائج هذا المشروع "تطاوُل الصحافي على عمل المؤرخ".[73]

3.آليات نشر المعرفة التاريخية: لا شك أنّ إرساء ديناميّة فعالة في البحث التاريخي لا تتحَقّقُ دون نشر الأعمال التاريخية وتعميمها لفائدة القراء والباحثين، ولعل أحد أهمّ عوائق البحث العلمي الجامعي، صعوبة نشر الأطاريح، ومن ثم ركودها في الظل مَجْهولة من قبل المهتمين، مع تزايُد احتمالات التكرار، وطرق الأبواب المفتوحة سابقا، وهذا واقعٌ مُعَاين في الجامعات المغربية. وتتوزع آلياتُ النّشر التاريخي بين المجلات المُتخصّصة، ويقتصر الباحث على ذكر تجربة مجلة **هيسبريس-تمودا** التي شكلت منارة تاريخية حقيقية، لكن المشاركة المغربية فيها كانت منزورة، بفعل عامل اللغة أولا وضعف الإسهامات ثانيا. ويمكن أن نضيفَ مجلة **البحث التاريخي**، ومجلة **أمل**، ضمن المجلات المتخصصة. ثم هناك مجلات غير متخصصة مثل **دعوة الحق**، و**المناهل**، ومجلات كليات الآداب، وقد لعبت هذه المجلات دورا محمودا في ترويج البضاعة التاريخية، وتشجيع الباحثين على الكتابة والنشر.

[69] **نفسه**، 427.

[70] يقصد بعض الأعمال التي صدرت بإشراف محمد حجي وغيره وكانت أقرب إلى التخريج والنشر منها إلى التحقيق.

[71] **نفسه**، 429.

[72] **نفسه**، 433.

[73] **نفسه**، 436.

وإذ يُشدّدُ الباحثُ على دور الجمعيات العاملة في نشر المعرفة التاريخية، ينوه بصفة خاصة بدور **الجمعية المغربية للبحث التاريخي** التي راكمت إصدارات هامة، وقامت بأنشطة وندوات وطنية ودولية، إضافة إلى توافرها على مجلة دورية، وموقع إلكتروني نشيط. ثم **جمعية المؤرخين المغاربة، وجمعية المعرفة التاريخية.**[74]

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص قراءة عبد الرحيم بنحادة، لوضعية الإنتاج التاريخي بالمغرب، هو غلبة العرض الوصفي المحايد، وغياب النّفَس النقدي الصريح، كما تفادى صاحبه طرح السؤال بكيفية صريحة عن مكمن الأزمة. فقد اكتفى برصد الإنجازات والتراكم المُتحقّق، لكنه في الأخير تقاسم مع التقويمات السابقة نفسَ الخلاصات بقوله: "لكن لا ينبغي أن يُنسينا هذا الإنتاج الوضعيّة المتأزمة للبحث التاريخي، بما هو جزءٌ لا يتجزأ من أزمة البحث العلمي في العلوم الإنسانية، فالتراكم الذي تحقّق منذ حصول المغرب على الاستقلال، تراكمٌ هشٌّ، لا يسْمحُ بتجدُّد الأجيال بالصورة التي تحافظ على الجودة والصدقية".[75]

وبخصوص إشارته العابرة والتي نوه فيها بتجربة مجلة **هسبريس-تمودا**، (*Hespéris-Tamuda*) المتفردة حقا، يجدر بنا في هذه الورقة من باب التثمين والاعتراف والاعتزاز أيضا، الوقوف عن كثب عند الدينامية غير المسبوقة التي تشهدها هذه المجلة العريقة منذ السنوات الأخيرة، وهي على وشك الاحتفال بالذكرى المائوية لتأسيسها (1921-2021). وقد استطاع فريق المجلة المتكون من أسماء مغربية ودولية بارزة في البحث التاريخي وغيره من مختلف العلوم الإنسانية، تشتغل في صمت وبروح تطوعية، أن يبث فيها روحا جديدة، بتمكينها من الانفتاح أكثر فأكثر على تخصصات أخرى ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك بالشروع في نشر ملفات خاصة بصفة منتظمة، تتقاطع في مواضيعها المختارة بعناية علمية، مقاربات الأبحاث التاريخية مع القضايا الجغرافية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية وغيرها. مما أهلها للحصول على الاعتراف بالتصنيف الدولي باعتبارها مجلة محكمة، بكل ما تعنيه الكلمة، في بيانات **كلاريفيت أناليتيكس** (Clarivate Analytics) العالمية المشهود لها بالصدارة المطلقة في هذا الباب. ومن المعلوم أن المجلات المرشحة لهذا التصنيف ملزمة باستيفاء 24 شرطا بالوفاء والتمام وضعتها المؤسسة المذكورة أثناء مباشرتها لعملية الفحص والتقييم، تتعلق جميعها بالصرامة العلمية والدقة المتناهية في الإحالات المرجعية وتوحيد عدة معايير أخرى. وهذا فضلا عن ضرورة الالتزام بالصدور المنتظم وإتاحة الاطلاع على مضامينها

[74] **نفسه**، 445.

[75] **نفسه**، 446.

عبر منصة إلكترونية مفتوحة للقراء على مدار الساعة ودون أي توقف. وكل تراجع عن هذه الشروط 24 أو عدم الاستمرار في الالتزام بها بصفة دائمة يعني سحب المجلة المخالفة لتعهداتها السابقة من قاعدة البيانات المذكورة أعلاه، وحرمانها من التصنيف الذي يصبح لاغيا من أساسه. ومن مميزات هذه المجلة أيضا، هي أنها تكاد تكون المجلة المغربية والمغاربية، بل والدولية الوحيدة، التي تنشر مقالاتها العلمية الرصينة، بسلاسة متناهية، ودون أي مفاضلة، بأربع لغات هي العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وهذا فضلا عن إتاحتها عن وعي مقصود، إمكانية إشراك الباحثين من كل أنحاء المعمور، دون أي تشنج أو تحفظ في الانتقال، في انسجام تام، من مدرسة تاريخية إلى أخرى.[76]

أما عن المجلات التاريخية الأخرى، فبالإضافة إلى مجلة **أمل**، ومجلة **البحث التاريخي** التابعة للجمعية المغرب للبحث التاريخي، اللتان أتى تقرير بنحادة على التنويه بهما، فنسجل ظهور مجلتين تاريخيتين جديدتين؛ أولاهما تحمل اسم **أرشيف المغرب**، (*Archives du Maroc*) تابعة لمؤسسة أرشيف المغرب ويديرها جامع بيضا منذ سنة 2016، تنشر مقالاتها باللغتين العربية والفرنسية؛[77] وثانيهما مجلة **الزقاق** التي يديرها الباحث رشيد العفاقي في مدينة طنجة، وتعنى بتاريخ المغرب والأندلس. أما مجلة **المناهل** المهتمة أساسا بالتراث المغربي والحضارة، بما في ذلك الآداب والفنون وغيرها، فقد استأنفت صدورها منذ سنة 2019، بعد توقف دام ست سنوات، بإشراف هيئة تحرير جديدة، وضعت استراتيجية محكمة تسعى من خلالها، إلى أحياء هذه التجربة بنفس أكاديمي أعمق، ينفتح أيضا على تخصصات أخرى في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولاشك أن مواد هذا العدد الذي بين أيدينا، خير دليل على الشروع في تحقيق هذه الرغبة. كما أن وزارة الثقافة المغربية، قد أقدمت للمرة الأولى في تاريخها، وأثناء فترة الحجر الصحي الناجم عن انتشار جائحة كوڤيد 19 على وضع الأعداد الأخيرة من مجلة **المناهل**، إلى جانب مجلات ثقافية أخرى على موقعها الرسمي مجانا. ومما لا شك فيه، أن هذه الخطوة كفيلة بتوسيع عدد القراء من المهتمين بالمعرفة التاريخية وغيرها في المغرب وخارجه، خاصة وأن توزيع المجلات في المغرب يقتصر في معظم الأحيان على

[76] وللاستدلال على حقيقة هذه الدينامية، وملامسة الطفرة الملحوظة التي حققتها **هيسبريس-تمودا** على مستويات الكم والكيف، يكفي زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة، عبر منصتها (www.hesperis-tamuda.com) المتاحة للتصفح باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية مع إمكانية التحميل المجاني لمواد جميع الأعداد القديمة والجديدة من سنة 1921 إلى آخر عدد تم صدوره سنة 2020. وانظر أيضا التقرير الذي نشرته مجلة **رباط الكتب** الإلكترونية عن الملف الخاص الذي أعدته مجلة **هيسبريس-تمودا** بتنسيق من عبد الأحد السبتي وعبدو الفيلالي-أنصاري حول التاريخ العالمي والمغرب، مما يعزز توجهها الأكاديمي المفتوح على مستجدات الكتابة والمناهج الجديدة في حقل البحث التاريخي.

[77] وهي متاحة أيضا عبر الشبكة، وعبر هذا الرابط الإلكتروني: (https://www.archivesdumaroc.ma/)

نقط للبيع محصورة في المراكز الحضرية الكبرى، مما يحرم المهتمين بالجهات النائية من الاطلاع عليها والاستفادة منها.

أما عن المجلات التابعة لكليات الآداب بمختلف الجامعات المغربية، والتي سبق لها أن لعبت أدوارا طلائعية، كما جاء في قراءة بنحادة، للإسهام في نشر المعرفة والأبحاث التاريخية، فإنها مع الأسف تعرف في الظروف الراهنة تراجعا كبيرا إن لم نقل انتكاسة ملحوظة قد يطول الحديث عن أسبابها وحيثياتها. ولا شك أن لهذا التراجع علاقة حقيقية بأوضاع البحث التاريخي ومعه مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة المغربية التي تتخبط اليوم في جملة من المشاكل لا يتسع المقام للبسط فيها.

ونكتفي في هذا الباب باقتباس ما جاء ذكره بقتامة واضحة عن أوضاع المجلات المغربية في التقرير السنوي للنشر والكتاب الذي تعده مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء برسم سنة 2018-2019 ما يلي:

"يمكن الإشارة إلى بعض عناصر ضعف انتظام صدور المجلات الأكاديمية والثقافية المغربية، ومنها اتساع المدة الزمنية بين إصدارين، إذ يتجاوز أحيانا ثلاث إلى أربع سنوات. كما يلاحظ أيضا تضخم غير عادي في المجلات التي تصدر عددا أولا يتيما لا تتلوه إصدارات أخرى. وعند فحص عينات المجلات المغربية الصادرة في العشر سنوات الأخيرة (2009-2019)، يلاحظ أنه من ضمن 221 مجلة، هناك 41 مجلة لم يصدر منها إلا عدد واحد، و26 مجلة لم يصدر منها سوى عددان، و17 مجلة لم تصدر سوى ثلاثة أعداد في عشر سنوات. إن الأزمة الخانقة التي يشهدها هذا الصنف من المنشورات (أي المجلات) تشكل واحدا من أهم الأعراض البارزة الشاهدة على غياب جماعات علمية بالمعنى الذي تفرزه الدينامية العلمية في المجتمعات المتقدمة".[78]

ولاشك أن الملاحظة الأخيرة الواردة في التقرير أعلاه، المتعلقة بغياب سلطة الجماعة العلمية في المغرب، في مختلف التخصصات البحثية وفي مقدمتها البحث التاريخي هو الذي يشكل نقطة الضعف الكبيرة في نظامنا التعليمي والأكاديمي.

[78] **النشر والكتاب في المغرب، التقرير السنوي عن وضعية النشر والكتاب في المغرب في مجالات الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، الذي أعدته مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء عن سنتي 2018-2019 ، انظر الصفحة 25،(www.fondation.org.ma). ويمكن الاطلاع في هذا الباب أيضا على التقارير المتعلقة بالسنوات الفارطة.

المبحثُ الثالث: المُراجعات القِطاعيّة أو "مونوغرافيا التقويم"

ونعني بالمراجعات القطاعية أو الجزئية، تلكم المراجعات التي تتصَدّى لقطاعات بحثيّة معيّنة، ولجانب محدد من جوانب حقل التاريخيات الشاسع والمترامي الأطراف. فهي تنصرف إلى دراسة صنف من الكتابات، أو اتّجَاه تاريخي معين، أو مرحلة زمنية محددة، أو نوعيّة خاصّة من المصادر. ويمكن تشبيهُ هذه الأبحاث القطاعيّة بالمونوغرافيات، فكما تتّجهُ "المونوغرافيا" لدراسة أحد ملاحظِ البحث التاريخي في إطار الدّراسَات المجهرية، سواء فيما يخص المونوغرافيا المناطقية، أو فيما يتعلق بمونوغرافيا الموضوعات. وتعتبر هذه المراجعات كذلك بمثابة "مونوغرافيا" للكتابة التاريخية التي تركزُ على مجال تاريخيّ بعينه، أو مدرسة تاريخيّة بذاتها، أو تيّار تاريخيّ جديد، أو مصادر تاريخيّة غميسَة.

وهذا الضّرب من المراجعات هو الأكثرُ حضورا، والأكثر تنويعا وتفريعا، لأنّ مسح حقل الإنتاج التّاريخي في شموليته أمر عسير، وإذا تحقّقَ فإنه لن يخلو من فرط التّعميمات، ومن تجريد الأحكام، فضلا عن الاختزال والاقتصار، لهذا غالبا ما يتمُّ تقسيم العمل ضمن ندوة معينة، أو ملفّ علميّ محدد، فيتناول كل مؤرخ جانبا من جوانب الإنتاج التاريخي، أو منزعا من منازعه، ومن ثمّ تتظافرُ هذه الجوانب جميعها، في رسم ملامح الصورة العامة لوضعيّة الإنتاج التاريخيّ بالمغرب. غير أنّ مقتل هذه الدراسات يتمثلُ في غياب الانسجام والتناسق، فتأتي الأبحاث جزرا متناثرة لا رابطَ يجمعُها ولا خيْطَ يضمُّها.

وهذا ما نلاحظه بجلاء، في كل الأعمال التي رامت تقويمَ حقل الإنتاج التاريخي بالمغرب، فأشغال الندوة التقويمية الأولى، "**البحث في تاريخِ المغرب: حصيلة وتقويم**"، تضمّنت بحثا واحدا شاملا لمناحي الإنتاج التاريخي، وهو بحث محمد المنصور تحت عُنوَان: "الكتابة التاريخيّة بالمغرب خلال ثلاثين سنة 1965-1986 ملاحظات عامة". أما باقي المَقالات فقد ركزت على قضايا معينة ومباحث قطاعيّة "مونوغرافيّة"، تتنوّعُ بين النّظر في المَصادر، ومشكلة التّحْقيب، والاتجاهات الجَديدة في الكتابة التاريخيّة، خاصّة ما يرتبط بالتّاريخ الاجتماعيّ، وكتابة المونوغرافيات الجهوية.

أما فيما يَتعلّقُ بأشغال الندوة التي نظّمتها **الجمعية المغربية للبحث التاريخي** سنة 2007، وخصّصتها للوقوف على "حَصيلةِ خمسين سنة من البحث التاريخي بالمغرب"، فقد غابت فيها الدّراسَاتُ الشاملة والحصائل الجامعة لمجمل الإنتاج التاريخي، وحضرت الدّراسات القطاعية والجزئية، وذلك في سياق يطبعُهُ التنافرُ

والاضطراب. وتوزعت هذه الأبحاث بين دراسَات مصدرية من قبيل: "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب: من المونوغرافيا إلى التركيب" لمحمد حبيدة "الأدب الديني مصدرا لتاريخ المغرب الحديث"، "حدود إسهام الدراسات الإفريقية في كتابة تاريخ المغرب". أو المونوغرافيات الموضوعية: "المغرب القديم بعيون مغربية، التاريخ الاجتماعي للمغرب الوسيط"، أو ببلوغرافيا خاصة "الإنتاج التاريخي المغربي المتعلق بالفترة الحديثة".

وعند التأمُّل في مجمل الأبحاث القطاعية التي استهدفت دراسة مجال محدد في حقل التاريخيات، أو ما اصطلحنا عليه "مونوغرافيا التقويم"، نجد أنها تنتظم تحت عناوينَ كبرى، تحُدُّ من شتاتها الظاهري، فمنها ما يتعلقُ بإشكالية المصادر، سواء دراسة مادة مصدرية معينة، كالمناقب[79] والنوازل،[80] أو إعادة تقويم المصادر التاريخية التقليدية، أو عرض المصادر الأجنبية لتاريخ المغرب.[81] ومنها ما يتعلق بعرض الدراسات المنجزة حول فترة تاريخية محددة، كالعصر السعدي،[82] أو التاريخ الحديث[83].. الخ. أو وأخيرا فيما يرتبط بتحديث المناهج المستخدمة في البحث التاريخي.

المبحث الرابع: مراجعات وقِراءات في الأعمَال المُفرَدة

يعتبر هذا المُسْتوى الحَلقة الأخيرة في عمليّة مراجعةِ الإنتاج التّاريخي وتقويمه، ورصد تطور الكتابةِ التاريخية واستوائها، إذ لا يستهدفُ هذا المستوى الحقل التاريخيَّ في شمولِه وكليّتِه، كما لا يهتم ببعض الجوانب القطاعيّة في هذا الإنتاج، بل ينصرف أساسًا إلى قراءة أعمال مخصوصةٍ، ومراجعة إصدارات معيّنة في الكتابة التاريخيّة، خاصّة تلكم الأعمال التي حققت نتائج جديرة، أو أثارت إشكالاتٍ خطيرة، ودفعت بالكتابة التاريخيّة نحو آفاق جديدة، واعتبِرت نماذج قمينة بالاحتذاء والاتّباع. ومن ثمّ تغدو قراءة وتقديم العمل الخاص؛ بمثابةِ تقديمِ وجه من وجوه الإنتاج

[79] انظر مثلا: "ملاحظات حول تحقيق التراث المنقبي بالمغرب" لمحمد الشريف وسلوى الزاهري، ضمن **مجلة البحث التاريخي** العدد 7ـ 8 سنة 2010/2009، 65.

[80] انظر مثلا: "حول استغلال النوازل الفقهية في كتابة التاريخ"، لمحمد مزين، ضمن كتاب **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، 73.

[81] انظر مثلا: "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي: حصيلة نقدية" لإبراهيم بوطالب، ضمن كتاب **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، 107؛ "الدراسات الألمانية حول المغرب"، لمارتن فورستنر، (في **الكتاب نفسه**) 175.

[82] ننوه هنا بصفة خاصة، بدراسة عبد المجيد قدوري: "مساهمة البحث الجامعي في التاريخ السعدي"، ضمن كتاب **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، 59.

[83] انظر مثلا: "خمسون سنة من البحث التاريخي في الجامعة المغربية: العصر الحديث أنموذجا" لمحمد استيتو، ضمن **مجلة البحث التاريخي** العدد 7-8 (2010/2009):101.

التاريخي العام، يُعبّرُ عن صورته الكلّية، ويكشف عن وَضعيّتِه الرّاهنة، أي: محاولة تقديم العام من خلالِ الخاص، والكلّي من خلال الجزئيّ، والمركزي من مدخل الهامِشي.[84]

وبهذا الاعتبَار يستقيم القول: إنّ المراجَعات النقديّة للإصدارات الجديدةِ، والأبحاثِ الطّارفة، تتجاوز إطارها الضّيّق والمحدود، لتنفتحَ على مطلق الإنتاج التاريخيّ، فهي لا تقدم ملمحا من ملامح الكتابةِ التاريخيّةِ فحسب، بل إنها تكشف لنا عن منسوب التّفاعل النّقدي بين المؤلف والمُتلقّي المختص في دائرةِ الإنتاجِ التاريخي. وبعبارة أخرى: إنّ منسوب القراءات والمراجعات، يؤشر على مدى تفاعُلِ المجتمعِ التاريخيّ مع الإصدارات الجديدة، وطبيعة استجابتِهِ للمناهج الحديثة، والدّعَوات المُبْتدَعة.

ولقد سجل عبد الأحد السبتي في تقريرِهِ (سَالف الذكر) ضعف هذا التفاعل، الذي لا يتجلّى في غياب المراجعات النقديّة للأعمال الصّادرة فحسب، بل يتجلى أيضا في عدم نشر معظم الأعمال التي نوقشت كأطاريحَ في الجامِعة.[85] أما الأبحاث التي كتِبَ لها النشر فغالبا ما تخضع "لموقفَيْ الانبهار أو التجاهل التام"،[86] أو "تستقبل بموقف المجامَلة اللامشروطة، وإما بموقف التّجاهل والصّمت".[87] مما يعكس مجتمعا علميّا مفككا وسقيما. ولقد جمع المؤرّخ عبد الأحد السبتي أعمَالَهُ النّقدية ومراجعاتِه لبعضِ الأعمال خلال ربع قرن، في كتابه بعنوان **الماضي المتعدد**، ولاحظ أنها على مستوى الكم، لا تتجاوز معدّل القراءة الواحدة في السّنة، واعترف بكل طواعية، بأنّ هذه الوَتيرة ضعيفة جدا، وتدل بجلاء على "ظاهرة عامّة وهي أن الوسط الجامعي المغربيّ لم يتشبع بعد بثقافة التّواصل النقدي".[88]

ومما لاشک فيه أنّ الاسْتقبال النّقديَّ للإنتاجِ التاريخي (وللإنتاج المَعرفي عموما) يسهم في الرّفع من قيمة الأعمالِ المُنْجزة، ويدفع في اتّجَاه تطويرِ الكتابةِ التاريخيّة، كما أنه يسد الطريق أمام أنصافِ الباحثين والمُتطفّلين على الكتابةِ التاريخيّة، فليس أضرّ على الإنتاج المعرفيّ من ثقافة المجاملة، وأسلوب التقريظيات والمديح المجاني.

[84] إن هذا الرّبط بين القراءاتِ النقديّة للإصدارات التاريخية الجديدة، وبين منهج النقد والمراجعة لمجمل الإنتاج التاريخي، لا يُعتبر ربطا متعسّفا، من باب الإلحاق والإضافة، بل هذا ما يُصرّحُ به أصحابُ هذه المراجعات أنفسُهم، فقد كتب عبد الأحد السبتي في مقدمة كتابه **الماضي المتعدد،** (الذي جمع فيه قراءاته لحوالي خمسة وعشرين كتابا في حقل التاريخيات) أن من المقاصِد الكبرى لكتابه "مقاربة التاريخيات (المقاربة الإسطوغرافية)، وهي تجعلُ من التأليف التاريخي موضوعا للتاريخ" ويؤكد على هذا الربط بقوله: "فقد نهتم بواقع البحث التاريخي الحديث، فنتساءل مثلا عن إنجازات الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال، من حيث المواضيعُ والمناهجُ المُتّبعة"، انظر عبد الأحد السبتي، **الماضي المتعدد**، 8.

[85] السبتي، **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، 29.

[86] **نفسه**، 34.

[87] السبتي، **الماضي المتعدد**، 7.

[88] **نفسه**، 7.

وقد أشار السّبْتي إلى الوظائف المختلفة التي يمكن أن تؤدّيها المُواكبةُ النقديّةُ للأبحاث والإصدارات الجديدةِ، ومنها: "التقييم، والاعتراف، والاقتراح، والتّحْفيز، وكلها وظائف حيويّة، من المفترضِ أن تساهم في تكوين جماعة علميّة متناسِقة ورَصينَة".[89]

ولن يخطئَ المُتتبّعَ لتطور الإنتاج التاريخيّ بالمغرب، ملاحظة الأثر الكبير الذي لعبته بعض الأطاريح، أو الإصدارات الجَديدة في حقل التاريخيات، من حيث توجيه أشرعة البحث التاريخي، لتغامِرَ في محيطاتٍ لم تكن تغري بالمُجازفة والإبحار من قبلُ. والنموذج البارز في هذا السّياق هو أطروحة أحمد التوفيق: **مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان 1850-1912**، التي استقبلت بحفاوة شديدة، واعتبرت نموذجا رائدا للكتابةِ التاريخيّةِ المُبدِعة، فقد عدّها عبد الأحد السبتي "انطلاقة جديدة للتاريخ المحليّ.. وإضافة مجدّدة إلى عمليّة الكتابةِ العلميّةِ لتاريخ المغرب".[90] كما أكد محمد المنصور بأن دراسة التوفيق: «شكلت منعطفا هاما في مسَار البحث التاريخي"،[91] أما الباحث عمر أفا فقد اعتبر العمل نفسه "نموذجا للكتابة التاريخية"،[92] فحاول قراءةَ الأطروحة في إطار تساؤل عام حول "وضعيّة كتابة التاريخ الوطني"،[93] مما يؤكدُ ما أشرنا إليه سالفا من تقويم وضعيّة الكتابةِ التاريخيّة برُمّتِها انطلاقا من هذه الأعمال الفردية التي شكلت انعطافا حقيقيا في حقل التاريخيّات، أشبه ما يكون بانقلاب في النموذج العلمي (البراديگم) على النحو الذي أوضحه توماس كون.[94]

ومما يؤكد التأثير الحاسم الذي لعبته أطروحة أحمد التوفيق، هو انطلاقة حملة محمومة في اتجاهات البحث المونوغرافيّ، إذ أنجزت عشرات الأعمال "في نطاق الدّراسَات المونوغرافيّة، على شكل تقطيع شطرنجيّ، تتواتر نتائجه بالتدريج لتضيءَ كثيرا من زوايا تاريخنا".[95] ولقد تتبّعَ المؤرخ محمد حبيدة مجمل هذه الأعمال، في مقاله "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب: من المونوغرافية إلى التركيب"،[96] مُؤكدا على

---

[89] **نفسه**، 7.

[90] السبتي، **الماضي المتعدد**، 11. وقد وضع السبتي هذه القراءة بالاشتراك مع عبد الرحمان المودن.

[91] محمد المنصور، "الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة 1956-1986 ملاحظات عامة"، 25.

[92] عمر أفا، "أطروحة "لمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" نموذجا للكتابة التاريخية"، ضمن كتابه: **تاريخ المغرب المعاصر: دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2001)، 19.

[93] **نفسه**، 19.

[94] يَردُ مفهومُ "البراديگم" عند توماس كون بمعانٍ متعددة، تصبُّ في كونه "مجموع الاعتقادات المشتركة بين المجموعات البحثية"، أو وبما هو "طريقة جديدة في البحث والنظر" أو "مبدأ كلي ناظم لإدراك الأشياء". هذا مع العلم أن توماس كون يرى أن "تاريخ العلم لا يمكن فهمه وشرحه إلا بفضل المتحدات العلمية وبراديگماتها". انظر توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، وانظر المقدمة الهامة للمترجم.

[95] أفا، "أطروحة "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" نموذجا للكتابة التاريخية"، 22.

[96] انظر المقال في: "خمسون سنة من البحث التاريخي"، **مجلة البحث التاريخي**، (عدد 7-8) (2008-2009): 11.

الدّوْر الكبير الذي لعبته الأبحاث الجديدة، (خاصة أطروحةُ التوفيق حول إينولتان، وأطروحة العربي مزين التي أُنجزت بالمُوازاة حول تافيلالت) في توجيهِ أعمالِ الباحثين صوب هذه الوجهة المونوغرافيّة، ولا عجبَ في ذلک ولا دَهَش، فقد "فتحت الدراستان حقلا جديدا في البحثِ التاريخي، يقضي بمعالجة تاريخ المغرب وتفسيرِه؛ انطلاقا من الملاحظةِ المَجهريّة، أي: بالانطلاق من إشكاليّة الإقليم؛ لتحليلِ البِنْيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمغرب قبل التدخُّل الاستعماريّ".[97]

تُشكلُ قراءةَ الكتب ومُراجَعة الإصدارات مادّة خِصْبة لتحليل الإنتاج التاريخي المغربي في العُقود الأخيرة، فعلى الرّغم من ضعف مَنسُوب هذه القراءات، قِياسا إلى مُجْملِ الإنتاج المتراكم كما أشار إلى ذلک عبد الأحد السبتي في مُقدّمة كتابه **الماضي المتعدد**،[98] إلا أنّ المادّة المُتوفّرة بين أيدينا، تُقدّمُ لنا رصيدا جَدير بالدّراسَة والتحليل، بعض هذه المادّة جمَعها أصحابُها في كتب خاصّة مُضَافة إلى ما يُشْبهُها أو يناسِبُها من مَقالاتٍ وأبحاث، وبعضها الآخر منشور في مجلة **رباط الكتب** الإلكترونية المتخصصة في الكتاب وقضاياه، وأكثرها ما زال مُتفرّقا في المَجلات والدوريات، ونعتقدُ اعتقادا جازما أنها تقدم للباحث مدخلا مناسبا لدراسة تراكم الإنتاج التاريخي المغربي وتطور أساليب ومناهج الكتابة التاريخية منذ الاستقلال إلى الزمن الراهن. كما أولت مجلة **هيسبريس-تمودا**، اهتماما متزايدا في أعدادها الأخيرة بنشر القراءات المتعلقة بالإصدارات التاريخية الجديدة، بأقلام باحثين مغاربة وأجانب، لكنها لم تتوقف عند الكتابات التاريخية المغربية، بل وسعت من مجال القراءات لتشمل أيضا آخر الإصدارات العالمية بمختلف اللغات وفي مختلف أصناف العلوم الإنسانية والاجتماعية ذات الصلة بالمغرب، والبلدان المغاربية، وكافة أرجاء العالم الإسلامي في علاقاته المتشابكة مع الغرب.[99]

---

[97] محمد حبيدة، "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب: من المونوغرافية إلى التركيب"، ضمن **خمسون سنة من البحث التاريخي**، 13.

[98] عبد الأحد السبتي، **الماضي المتعدد: قراءات ومحاورات تاريخية**، 62.

[99] نعتقد أن هذا موضوع جدير بأن يؤلف فيه كتاب مستقل، أو يكون موضوعا لأطروحة دكتوراه في التاريخ، تقوم على تجميع هذه القراءات وتصنيفها ودراستها في سياق دراسة تطور الإنتاج التاريخي المغربي على مستوى النقد التاريخي.

ترجمات

مفهوم التاريخ بين الانقطاع والاتصال
أطروحات فالتر بنيامين

سالومي فريمنور (Salomé Frémineur)

ترجمة: **عز الدين الخطابي**
باحث في الفلسفة والأنثربولوجيا، فاس

تقديم

"يُكتب التاريخ من قِبَل المنتصرين": في نص تحت عنوان **حول مفهوم التاريخ** "*Über den Begriff der Gesschichte*"،[1] صاغ بنيامين مفهوما آخر للتاريخ، أعاد من خلاله النظر في هذه الفكرة المبتذلة، وذلك عبر تعبئة صورة "الأجداد الخاضعين"[2] وتحريرهم من النسيان الذي تعرضوا له. ولا يتعلق الأمر بمجرد قلب للمنظور السردي الذي سيحل فيه المنهزمون محل المنتصرين، بل بانقطاع السيرورة التي يتجلى التاريخ من خلالها بوصفه سلسلة من الكوارث – "العاصفة [...] التي تسمى التقدم"[3] – والتي تجرف معها الملاك الجديد (*l'Angelus Novus*) الوارد في الأطروحة التاسعة من أطروحات بنيامين؛ حيث تعمل على "تفجير اتصالية التاريخ".[4] سيضع بنيامين تقابلا بين الزمن "المتجانس والفارغ" الذي يشير إليه بمصطلح التاريخانية (Historismus)، والانقطاع المتمثل في "مادية تاريخية" ابتداعية على أقل تقدير، حيث يلعب الفعل التاريخي دورا مفارقا، يجمع بين توقف التاريخ وتقدمه.[5] هكذا، اعتبر بنيامين هذه الممارسة التاريخية بمثابة "تأريخ مادي" ("die materialistische .Geschichtsschreibung")[6]

وما دام هدف هذا التاريخ هو الانقطاع، فستكون هناك كتابة لهذا الأخير. والسؤال الذي يهمنا هنا هو: ما نوع هذا الانقطاع؟ فهذه المرجعية لا تتسم بالبداهة

---

[1] Walter Benjamin, "Über den Begriff der Geschichte", in *Gesammelte Schriften* (Frankfurt, M., Suhrkamp, Bd) (1-2): 691-704.

سنعتمد على الترجمة الفرنسية لهذا النص وهي الآتي ذكرها:

Walter Benjamin, "Sur le concept d'histoire", traduction française par Maurice de Gandillac, revue par P. Rusch, dans Œuvres III (Paris: Gallimard, Folio/essais, 2000), 427-443.

[2] Ibid., 434.

[3] Ibid., 441.

[4] Ibid., 441.

[5] Benjamin, "Über den Begriff der Geschichte", 702.

[6] Walter Benjamin, "Sur le concept d'histoire", 432.

داخل أطروحات نص "**حول مفهوم التاريخ**" حيث تبدو الكتابة في مرحلة أولى، مدعمة للتاريخانية. ذلك أن المعنى الاول لعبارة "التاريخ يكتبه المنتصرون"، يمنح للكتابة دلالة مجازية: فكتابة التاريخ هي توجيه لمساره. هكذا، ولإيقاف هذا المسار، يتعين أن يكون التاريخ عند بنيامين، شيئا آخر غير الكتابة. وفي معناها الحقيقي، تحمل العبارة أيضا الفكرة التي مفادها أن الانتصار التاريخي يكون مرفوقا بالتحكم في عملية التوثيق التي تساهم في ترسيخ الانتصار. بهذا المقتضى، تتمثل كتابة التاريخ في امتلاك الحق في فرض القانون الخاص، مثل تأليف الكتب المدرسية التي تمجد الانتصار. وبالنسبة لبنيامين، فإن الأمر لا يتعلق، بإبراز امتياز التوثيق، لأنه يعتبر "الميراث الثقافي"،[7] مشحونا بالهمجية. وفي المعنيين معا، تتخذ الإثنوغرافيا المادية بالأحرى، شكل انقطاع للكتابة. وفضلا عن ذلك، فإن اعتبار التاريخ مكتوبا من طرف المنتصرين، هو تسجيل لواقعة أخرى مفادها أن التأثير في مسار التاريخ لا ينفصل عن قراءته: ذلك ان كتابة التاريخ هي تثبيت لدلالته. وهذا الجانب يخص بالضبط، تاريخ بنيامين. وهنا يتخذ تاريخه بدون شك، شكل تأريخ.

لكن، ماذا سيبقى من الكتابة داخل كتابة الانفصال هاته التي يتعين عليها بمعنى ما، إيقاف الكتابة أثناء إيقافها لاتصالية التاريخ؟ لإبراز مفهوم يأخذ هذه العناصر بعين الاعتبار، سنعتمد على ملاحظات تمهيدية[8] وعلى نصوص أقدم لبنيامين، حيث ظهر تصور للغة غير حاضر بوضوح ضمن أطروحات نص "**حول مفهوم التاريخ**"، لكنه يخترق أعمال بنيامين الأخرى. من جهة أخرى، سنعمل أيضا على تعبئة مفهومي الاستشهاد والكتابة، كما بلورهما جاك دريدا (Jacques Derrida). فقد انجز هذا الأخير نصوصا عديدة حول بنيامين في تسعينيات القرن الماضي، خصوصا حول مسألة اللغة.[9] هكذا تم ذكر "**حول مفهوم التاريخ**" في مؤلف أطياف ماركس؛[10] ومن الممكن القيام، كما

---

[7] اقترحت المجلدات المنشورة تحت عنوان **كتابات فرنسية**، ترجمة جزئية اختير لها كعنوان:
"Paralipomènes et variantes de "Sur le concept d'histoire". cf. Walter Benjamin, "Paralipomènes et variantes de "Sur le concept d'histoire", dans *Ecrits français* (Paris: Gallimard, Folio/ essais, 1991), 444-455.

[8] Walter Benjamin, "Sur le concept d'histoire", 429.

[9] Cf. Jacques Derrida, "Des tours de Babel", in *Psyché. Inventions de l'autre* (Paris: éditions Galilée, 1987-1998); Jacques Derrida, *Force de loi*. Le "Fondement mystique de l'autorité", (Paris: éditions Galilée, 1994).
بشكل أعم، يمكن تحليل بعض الأعمال التي عالجت بوضوح المسألة السياسية في تسعينيات القرن الماضي، في ضوء تأثير بنيامين.
Cf. Marc Crépon, "Ce qu'on demande aux langues (autour du Monolinguisme de l'autre)", *Raisons politiques*, 2, (2001): 27-40, voir note 28; Oriane Petteni, "Traduction et politique. J. Derrida lecteur de la philosophie benjaminienne du langage", *Rivista Italiana di Filosofia del Linguaggio*, 2, vol. 8 (2014): 241-252.

[10] Jacques Derrida, *Spectres de Marx* (Paris: Galilée, 1993), 95.96.

[11] Sebastien Laoureux, "L'impossible plutôt que l'utopie. La structure temporelle aporétique de l' "à venir" dans la pensée de Derrida", *Klesis* 28, (2013): 47 -61.

فعل سيبستيان لاورو (Sébastien Laoureux)،[11] بتحليل الاستمرارية القائمة بين هذا المؤلف وتحليلات كتاب **الصوت والظاهرة**،[12] التي تشهد على التصور الانقطاعي للزمن نفسه. وتبرز هذه العناصر المختلفة وجاهة هذا التقريب. أما من جهتنا، فسنعمل على تعبئة أعمال دريدا الصادرة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حيث عالج مفهوم الكتابة الذي يتجاوز التصور المألوف والمحصور كمنطق موجه لكل لغة، وهو المنطق الذي سنعتمده في قراءتنا لبنيامين.

- **قوة الاستشهاد النصية**

لمقاربة كتابة الانفصال، نشير في البداية إلى أن هذا الأخير لا يرتكز على عمل المؤرخ فقط، فمن الممكن أن يحصل بفعل "قوة مهدوية" منسوبة إلى "كل جيل" حيث "يرسخ الماضي ادعاء معينا".[13] وقد أرشدنا بنيامين بهذا القول إلى مهمة المؤرخ: فمن خلاله أظهر أهمية الاقتلاع.[14] فنزع عنصر من مرحلة ما، يسمح باقتلاع الحاضر من اتصالية الزمن؛ وسيفيد مفهوم الآن وحدة هاتين اللحظتين، حيث يرتبط الماضي بالحاضر، مما يؤدي إلى انقطاع الاتصالية داخل الحاضر بفعل الماضي المستخلص من هذه الاتصالية ذاتها. ويتعين على المؤرخ الحرص على السير الجيد لهذه العملية، أي على التلقي الجيد لهذا الموضوع التاريخي من طرف الحاضر.

للوهلة الأولى، لا يبدو أي أثر للكتابة داخل هذه العملية. ومع ذلك، سيتحدث بنيامين أثناء معالجة هذه المسألة، عن شكل لغوي وهو: الاستشهاد. ففي الأطروحة الرابعة عشرة، تمت تعبئته كمثال على الشكل الذي اتخذه هذا الاقتلاع. هكذا، ومن خلال هذا النمط، حصل التوفيق بين الثورة الفرنسية وروما القديمة "مثلما تستشهد الموضة بلباس قديم".[15]

لقد تصرف روبسبيير (Robespierre) داخل الثورة، عبر نزع روما القديمة من "اتصالية التاريخ"، بوصفها "ماضيا حاملا للآنية". وبهذا المقتضى يبدو الاستشهاد كنمط

---

[12] Jacques Derrida, *La Voix et le phénomène* (Paris: PUF, 1967).

[13] Benjamin, "Sur le concept d'histoire", 429.

[14] Ibid., 441-442.

[15] قام بنيامين في الملاحظات التمهيدية بتعبئة مثال العلاقة بين الثورة الفرنسية والجمهورية الرومانية، لإبراز هذا "المأزق الأساسي" المهيكل لدينامية نص **"حول مفهوم التاريخ"**، معتبرا أن "تاريخ المظلومين غير اتصالي" وأن "مهمة التاريخ تتمثل في الإحاطة بتقليد المظلومين". انظر:

Benjamin, "Paralipomènes et variantes", 450.

يرجع فيه الحاضر إلى الماضي، ليستمد قوته.[16] من جانب آخر، وكما تشير إلى ذلك الأطروحة الثالثة، فإن الإنسانية المحررة "تختار ماضيها كلية"، أي أن الماضي "أصبح مستشهدا به في كليته".[17]

لكن، إذا كان روبسبيير قد استشهد بالجمهورية الرومانية، بالمعنى الاول، أي إذا كان يذكرها في خطاباته، فإن دينامية الاستشهاد التي تحدث عنها بنيامين لا تختزل في نظام اللغة. فالإنسانية المحررة التي يستشهد بماضيها الكلي، تعبئ هذا الأخير، بوسيلة أخرى غير الكلام. وقد أشار بنيامين بهذا الصدد إلى "الاستشهاد موضع الاهتمام" في الآخرة:[18] هكذا، سيكون الماضي شاهدا من أجل تحقيق الخلاص والانفصال عن مجرى التاريخ. ولا يتعلق الأمر باستحضار عنصر من الماضي، فهذا العنصر يتدخل في الحاضر بفعل قوته الخاصة – طبعا ستتم تعبئته داخل خطاب معين، لكن ذلك غير كاف –؛ فهذه التعبئة الخطابية هي بالأحرى نتاج لقوة الماضي وليست سببا لها.

ستكون فرضيتنا كالآتي: يمكن اعتبار قوة الاستشهاد نصية، بمعنى أن هذه القوة تنبسط داخل ما هو مكتوب، دون أن تستمد أصلها من اللغة او من خطاب محرك لها. هكذا، لن تبدو الكتابة كنشاط لمؤلف، وهو المؤرخ، بل تبرز كدينامية تسمح لهذه القوة بالعمل.

لتوضيح ذلك، سنعتمد في البداية على مفهوم الاستشهاد الذي عمل جاك دريدا على تعبئته في مقال له تحت عنوان: "التوقيع، الحدث والسياق"؛[19] حيث وصف فيه الخاصية الاستشهادية للغة التي تشتغل بواسطة اقتلاع العلامات ثم تلقيمها، من سياق إلى آخر.[20] ويشبه هذا المفهوم بشكل كبير، مفهوم الاستشهاد المستخدم من قبل بنيامين. وبالفعل، سيقوم دريدا في هذا النص، بقراءة مفهوم الإنجاز لدى أوستين (Austin)، والدفاع عن الفكرة التي تفيد أن تأثير اللغة لا يرتكز على السياق بل على قدرة هذه اللغة على أن تنتزع من السياق المذكور وأن تلقم داخل سياق آخر. فبالنسبة لدريدا، تتضمن عملية التلقيم قوة اللغة؛ وبالنسبة لبنيامين فإن نزع عنصر من سياق معين، هو الذي يمنحه قوة التصرف داخل سياقه الجديد. والحال، أن الأطروحة الرئيسية

[16] Benjamin, "Sur le concept d'histoire", 429.

[17] Ibid.

[18] Ibid.

[19] Jacques Derrida, "Signature, événement, contexte", in *Marges de la philosophie* (Paris: Editions de Minuit, 1972), 365-393.

[20] Ibid., 381.

لدريدا تتمثل في تأكيد أسبقية الكتابة، ففي نظره، لا تعتبر الكتابة ثانوية أو مضافة إلى لغة شفاهية، لأن منطقها ينفذ داخل عمل اللغة برمته.[21] ولتأكيد ذلك، استخدم مفهوم الاستشهاد: ذلك ان إمكانية الاستشهاد، أي التلقيم خارج السياق، مُنحت للكتابة وحدها، والحال أن هذه الخاصية تميز اللغة بالكامل. وما تم تجاهله داخل استشهادية اللغة، هو خاصيته الكتابية أو النصية. بصيغة أخرى، فإن الفهم يقترن دوما بالقراءة، لأن في ذلك إقرارا بالعناصر التي تم تلقيمها. ومن الممكن أن تعتبر قوة الاستشهاد التي يمكن أن تنتزع من سياق معين، بوصفها قوة نصية. بذلك تبدو الكتابة مثل الصندوق الذي تتغذى منه هذه القوة.

من جانب آخر، استخدم بنيامين في الملاحظات التمهيدية "**حول مفهوم التاريخ**"،[22] مفهوم النص لتفسير دور المؤرخ. فقد تم تحديد هذا الأخير بوصفه قارئا، والقراءة بوصفها تلقيا. ولا تعمل هذه المقروئية كفهم فقط، بل أيضا كتفكيك للرموز أيضا، في أكثر معانيه مادية. في الملاحظات المذكورة تشير المقايسة مع فن التصوير، إلى أن القراء الأوائل يفتقرون إلى معرفة الأبجدية، مثلما يفتقر المرء إلى الوسائل الضرورية لمعالجة الصورة. وقد تم الاستشهاد أيضا بقولة لصاحبها هوفمان شتال (Hofmannsthal)، في نص مكتوب سنة 1933 "حول سلطة المحاكاة"،[23] حيث عالج بنيامين نظرية في اللغة انطلاقا من الخاصية المادية؛ وسيضيف إلى هذا الاستشهاد التعليق التالي: "إن هذه القراءة هي الأقدم؛ فالقراءة سابقة على كل لغة، وهي موجودة في الأعماق وفي النجوم أو في الرقصات. بعد ذلك، ظهر استخدام وسائل قراءة جديدة من خلال الروني (runes) (وهي الألفباء المستخدمة في اللغات الجرمانية القديمة) والهيروگليفيات (hiéroglyphes)".[24]

ولا تعني صيغة "ما قرئ، لم يكتب أبدا"، استحالة تحليلها كنص داخل أفق الكتابة: "فما لم يكتب أبدا" يمكن أن يفهم بوصفه "مكتوبا من قبل مؤلف، في فترة معينة". بذلك، تتميز المقروئية[25] من خلال عدة عناصر خاصة بكتابة الانقطاع: بداية

---

[21] Jacques Derrida, *De la Grammatologie* (Paris: Editions de Minuit, 1967).

[22] Benjamin, "Sur le Concept d'histoire", 445.

[23] Benjamin, "Sur le pouvoir d'imitation", traduction française par Maurice de Gandillac, revue par P. Rusch, in *œuvres II* (Paris: Galimard, Folio/essais, 2000), 359-363.

[24] Ibid., 363.

[25] قام موربيل بيک وإيمانويل ألوا بتحليل خصائص المقروئية في مدخل بمجلة (*Trivium*)، خصص عددها لهذا الموضوع بالذات، وقد استعرنا منهما عناصر هذا التحليل، انظر:

Muriel Pic et Emmanuel Alloa, "Lisibilité/Lesbarkeit," *Trivium* 10, 2012.

تعرف القراءة بوصفها ممارسة تأويلية، أي كلحظة ظهور بعدي للمعنى. وقد اقتطف الاستشهاد بهوفمان شتال من مسرحية **المجنون والموت**، حيث تم التلفظ به عند موت الشخصية التي برزت كتجل لمعنى الوجود الغائب من قبل. ويعتبر التخمين الذي لمح إليه بنيامين، قراءة للماضي: فكما أشار إلى ذلك في الملحق (ب) للأطروحات، "نحن نعلم أن اليهود كانوا ممنوعين من التفكير في الماضي؛ لأن التوراة والصلاة، كانتا كافيتين بتذكيرهم".[26] سيتخذ هذا التذكر الذي هو مفتاح العلاقة بالماضي التاريخي المعالج من طرف بنيامين، هيئة قراءة للماضي تسمح ببروز معناه بعديا.

وهنا تتعقد المقارنة مع إظهار الصورة، حيث تعمل القراءة مثلما تكشف الصورة غير المرئية من قبل، عن نفسها بفعل كاشف. وهذه القراءة حسية في المقام الأول ("الأعماق، (...)، النجوم، (...) الرقصات"، فن التصوير)، قبل أن تتخذ هيئة خطية ("الروني والهيروگليفيات") ولغوية في الأخير. فداخل هذا البراديگم الحسي للمقروئية، توصف "قراءة التاريخ كنص" باعتبارها تلقيا ماديا ومحسوسا، وليس ذهنيا كما هو الشأن بالنسبة لفهم الخطاب. ذلك أن النص هو ما يمكن أن يقرأ، أي ما يظهر معناه بعديا. وتتأكد القوة النصية للاستشهاد، المتجلية في قراءة المؤرخ، في كون فعالية الصورة التاريخية مضمونة من طرف القاعدة النصية لتلقيها، بمعنى أن الأمر لا ينحصر فقط في رؤيتها، بل في تفكيك رموزها بالضرورة.

هكذا، تقترب فكرة القراءة بوصفها تلقيا وتفكيكا للرموز، حيث يظهر المعنى بعديا، من التحليل الدريدي للاستشهاد الذي يطبع بوصفه كتابة، عملية النزع من السياق. فالقراءة والكتابة تمتزجان معا، ولن تنجز الكتابة بشكل سيادي من طرف المؤرخ المؤلف للتاريخ، انطلاقا من عناصر غير مكتوبة، بل تنجز من طرف المؤرخ بوصفه قارئا "منشطا" للأفق النصي العام الذي تندرج في إطاره العلاقة المتقطعة بالماضي، المميزة للتأريخ المادي.

- **اللغة المهدوية واللغة الناقلة**

ومع ذلك تواجهنا صعوبة في هذا الإطار، إذ كيف يمكن لهذه النصية الخاصة بالاستشهاد وبالانقطاع، أن تتمفصل داخل اللغة، في معناها كلغة ناقلة؟ وما هي العلاقة بين أفق الكتابة واللغة الناقلة التي تندرج في إطارها كتابة التاريخانية، أي الكتابة الاستدلالية؟ بصيغة أخرى، في أي لغة تتجسد هذه الكتابة؟

[26] Benjamin, "Paralipomènes", 453.

تبدو هذه الصعوبة من زاوية أخرى ضمن الملاحظة التمهيدية المتمفصلة حول موضوع المهدوية.[27] فهذه الملاحظة تقدم توضيحا بخصوص "الماضي المستشهد به في كليته" بالنسبة للإنسانية المتحررة: ذلك أن الخلاص سيفتح أمامها أبواب العالم المهدوي، حيث يصبح التاريخ كونيا، بمعنى أن يصبح تاريخ الجميع وليس فقط تاريخ المنتصرين.

لكن وكما كتب بنيامين، فإن هذا التاريخ سيتعارض مع الكتابة، أثناء تحققه. ويبدو إقصاء الكتابة أكثر جذرية من الإقصاء الذي بمقتضاه لم يكتب التاريخ أبدا، كما أشرنا إلى ذلك من قبل. فلغة التاريخ المنجز تفهم على طريقة "لغة الطير" التي تشير إلى الترميز القائم على المعطيات الصوتية. هكذا، تظهر من جديد الخاصية الحسية للفهم، المعبأة من أجل بناء مفهوم القراءة. ويجب الانتباه إلى العلاقة بين عنصرين ضمن هذا المقطع وهما: فهم جميع الناس وعملية "كسر أغلال الكتابة". ويتساوى إقصاء الكتابة مع الإنجاز والتمام المميزين للخلاص، أي مع الانقطاع المهدوي الذي ستتخذ لغته طابعا مهدويا أيضا.

والملاحظ أن الموضوع اللاهوتي غالبا ما يكون مرفوقا لدى بنيامين بموضوع اللغة، وتحديدا بتصور للغة "خالصة"، كما هو الشأن هنا بالنسبة للغة المهدوية. ويمكن مقاربة هذا الموضوع بالاعتماد على أحد النصوص المبكرة، المكتوب سنة 1916 تحت عنوان: "حول اللغة عموما وحول اللغة الإنسانية"،[28] حيث ورد الحديث عن اللغة الآدمية (langage adamique). فقد وصف بنيامين اللغة الأولى، الآدمية والنموذجية قائلا: "ليس هناك مضمون للغة؛ فباعتبارها تواصلا، تبلغ اللغة ماهية روحية، فهي بكل بساطة تبليغية".[29]

هكذا، تتمثل الخطيئة الأصلية في استخدام اللغة كأداة، أي في استخدامها لتبليغ مضمون معين هو شيء آخر غير ذاتها. وعندما استخدمت اللغة كأداة، تفرقت إلى لغات عديدة، حيث أصبح البشر متوفرين على لغة استعمالية لا تسمح لهم بضمان التواصل الأول المتحقق كلية، بذلك اختفت اللغة المفهومة من طرف الجميع، مع انهيار برج بابل. لقد تمكن هذا الوصف من إبراز تبليغ قوة تعمل داخل شكل آخر للاستشهاد؛ فحسب هذه العناصر، تعتبر اللغة التي تشكل خلفية لقوة الاستشهاد النصية مغايرة جذريا للغتنا الناقلة.

---

[27] Ibid., 439.

[28] Walter Benjamin, "Sur le langage en général et sur le langage humain", traduction française par Maurice de Gandillac, revue par P. Rusch, dans *Œuvres I* (Paris: Gallimard, Folio/essais, 2000), 142-165.

[29] Ibid., 150.

يمكننا التمييز داخل هذه العناصر بين سجلين من التقابلات المتوازية. أولا، هناك التقابل بين اللغة المهدوية أو الآدمية، وهي اللغة الخالصة التي تضمن التواصل الكوني؛ واللغة الناقلة التي تتجلى فعاليتها داخل لغة وحيدة غير مفهومة من طرف الجميع. وهناك ثانيا قراءة المؤرخ المادي التي تسمح بتوافق اللغة الخالصة والكتابة التاريخانية.

وتنبثق قوة الاستشهاد النصية من الجانب الأول، حيث تبرز فعاليتها بواسطة قراءة المؤرخ بوصفها لحظة يمنح فيها المعنى، مما يؤدي إلى تجلي المهدوية. فنحن نوجد أمام أفق لغوي، إذ يتعلق الأمر بلغة أولى، أصلية، ومغايرة للغتنا الناقلة التي تتشكل بداخلها الكتابة التاريخانية، والتي يتعين إبعادها.

بهذا الصدد، نسجل أن المقطع الموجود بالملاحظات التمهيدية والذي يندرج ضمن خطاطة هذا التقابل، يبرز تقاربات مدهشة مع مقطع لروسو (Rousseau)، علق عليه دريدا ضمن مؤلف، في **علم الكتابة.**[30] فقد اعتبر روسو أن لحظة "الاحتفال" هي لحظة أصلية، تحضر فيها الجماعة حسب الإمكان. وتوقف بعد ذلك عند القطيعة التي تحصل داخل هذه الوحدة بفعل الكتابة. وهو الأمر الذي نجده أيضا عند بنيامين، حيث يتجلى الاحتفال كحدث فوري للغة من جهة وكانشطار من جهة أخرى، ليس فقط بفعل انقسام اللغات، لكن أيضا بفعل الكتابة.

والحال، أن قراءة دريدا ستحاول التأكيد على أن هذه اللحظة لم توجد أبدا. فمن خلال فحصه لما اعتبره روسو لغة أولى غير مكتوبة، سيبرز دينامية الكتابة والانقسام المتضمنين داخل اللغة. لأن هذه الأخيرة وليست الكتابة، هي التي أحدثت الانقسام المذكور. ويتمثل مسعى دريدا في جعل الأنظمة منفتحة بعد أن كانت منغلقة، فقراءته لروسو بينت كيف أن الكتابة ترسخت داخل التصور الذي عمل على رفضها مسبقا.

ستكون فرضيتنا إذاً كالتالي: باتباعنا هذه الوجهة في قراءتنا لبنيامين يمكننا الإحاطة بالعلاقة بين أفق كتابة الاستشهاد واللغة الناقلة من أجل مفصلة المستويات المختلفة للغة. ويسمح لنا نص "**حول مفهوم التاريخ**" بالانفتاح على هذه القراءة. وبيان ذلك أن النص يهدف إلى إبراز كيف أن هذين النظامين يتواصلان فيما بينهما وكيف تتضمن كل لحظة القوة المهدوية التي تسمح باختراق الاتصالية التاريخية.

30 Derrida, *De la Grammatologie*, 238-243

فما هو مهدوي ليس مغايرا لهذه الأخيرة، بل يشكل جانبها الآخر، الحاضر دوما، وهو ما يبرر البحث عن كتابة الانقطاع المرتكزة على الأفق النصي ويستدعي إبراز كيف ان أفق الكتابة الذي يستمد منه الاستشهاد قوته، محايث لنظام اللغة الناقلة؛ وبصيغة أخرى، كيف أن كتابة الانقطاع تتدخل من أجل الكشف عن الجانب المهدوي الآخر للاتصالية. وبتتبعنا للقراءة الدريدية، نكتشف من خلال ارتكازنا على عناصر النص نفسه، التبادل الحاصل بين هذه العناصر التي تبدو متعارضة.

- **صورة محددة: مُدوّن الأخبار**

لذلک، فإن صورة مُدوّن الأخبار البارزة في الأطروحة الثالثة، تكتسي أهمية مؤكدة. "فمُدوّن الأخبار الذي يروي الأحداث دون تمييز بين كبيرها وصغيرها، يؤكد الحقيقة التالية وهي أنه لا شيء مما حصل سيتجاهله التاريخ".[31] مُدوّن الأخبار (Der Chronist) ليس هو المؤرخ (Geschichtsschreiber) ولا المادي التاريخي (Der historische Materialist). ويتحدث بنيامين هنا عن المؤرخ بطريقة معيارية، محددا ما ينبغي عليه القيام به، دون أن ندري ما إذا كانت هذه الصورة موجودة أم لا؛ فمع مُدوّن الأخبار يحيل بنيامين على ممارسة واقعية لا تحقق ما يتعين على المؤرخ القيام به، بل تؤكد على "أحقية" الحقيقة المطابقة لرؤيته للتاريخ ("Tragt damit der Wahrheit Rechnung"، فهو يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، وإن شئت قلت، يشهد عليها). يتعلق الأمر إذاً بصورة تتلاءم ممارستها مع التاريخ الذي ينشده بنيامين والذي يندرج ضمن اللغة الناقلة، أي لغتنا التي تسمح لنا بمفصلة المستويات المختلفة للغة، من أجل الإحاطة بكيفية سكن دينامية كتابة الانقطاع، داخل اللغة الناقلة.

نجد تفاصيل أكثر حول الخبر وعلاقته بالتاريخ، في نص آخر لبنيامين كتب سنة 1936 تحت عنوان "**الراوي**" (*der Erzahler*) [32]؛ وقد أحال على هذا النص في نهاية المقطع السابق ذكره، بالملاحظات التمهيدية قائلا: "تتوافق فكرة النثر مع الفكرة المهدوية للتاريخ الكوني، في نص "**الراوي**" (ذلک أن مختلف أنواع النثر الفني تشكل طيف ما هو كوني تاريخيا [33]universal historische). في هذا النص أيضا، تعرض لانحطاط الرواية كنمط سردي يبلّغ عن تجربة، حيث تم تعويضها بأشكال خطابية

---

[31] Benjamin, "Sur le concept d'histoire", 429.

[32] Walter Benjamin, "Le Conteur", traduction française par Maurice de Gandillac, revue par P. Rusch, dans *Œuvres III* (Paris: Gallimard, 2000), 114-151.

[33] Benjamin, "Paralipomènes" 453.

أخرى تنقل مضمونا إخباريا قابلا للتكميم "ومشبعا بتفسيراته الخاصة".[34] ولا تترك هذه الأشكال أي مكان للتلقي الحر للتاريخ ولا لتغيير الشخص المتلقي، وهو الأمر الذي كان يميز الأشكال التقليدية للسرد، مثل الحكاية.

يتجلى هذا التحول أيضا على مستوى التأريخ؛ فمع انحطاط الرواية أصبحت العلاقة بالماضي وقفا على التاريخ المكتوب المتموقع داخل أشكال الموضوعية. هكذا، اختفى الخبر كتاريخ محكي بصيغ سردية مختلفة واختفت معه إمكانية وراثة الماضي بوصفه تجربة. فعلى العكس من ذلك، أصبح التاريخ المكتوب يفسر معنى الأحداث، وبذلك حرمها من إمكانية الخضوع للتأويل ومن اتخاذ معناها الحقيقي كتجربة. وحسب بنيامين، فإن عملية التواصل نفسها ستختفي بفعل هذا الانحطاط، والمقصود بها القدرة على التلاقي داخل الفعل اللغوي. ونحن نجد موضوع انحطاط العملية التواصلية في نص سبق ذكره وهو "**حول اللغة**" الذي كتب قبل عشرين سنة، من كتابة نص "**الراوي**". كما أن الانحطاط سيتجلى في الكتابة بالصيغة الجذرية نفسها التي ظهر بها في الملاحظات التمهيدية لنص "**حول مفهوم التاريخ**". فانحطاط الحكاية يرتبط صراحة بتعميم المكتوب، ما دامت قد "أقصيت من ميدان الكلام الحي".[35] تبرز خاصية الحكاية من خلال التقليد الشفاهي، في حين تعتبر الرواية كشكل بديل "غير منفصلة عن الكتابة" إذ "لم تنتشر إلا مع اختراع المطبعة". لقد تولدت داخل العزلة وانفصلت عن مشاركة التجربة المميزة للحكاية. وبخصوص التاريخ، فإن الكتابة هي التي سمحت للذاكرة أن تكون وقفا على التاريخانية، أي على تاريخ المؤرخين الذين يطبقون قواعد الموضوعية. ففي الكتابة، يحصل الترابط بين التاريخ الاتصالي للمنتصرين (وذلك هو موضوع نص "**حول مفهوم التاريخ**") ونوع الخطاب الذي يتضمن تفسيره ويوجه تماما طريقة تلقيه ويمنع ميراثه **من إنتاج أثر معين.** ويمكننا في هذا الإطار، التقريب بين نقل التجربة في نص "**الراوي**" والانقطاع الذي تحدث عنه بنيامين في نص "**حول مفهوم التاريخ**".

يبدو موقف بنيامين هنا قريبا جدا من النقد الذي وجهه دريدا لروسو المنتقد للكتابة والمتمثل في الحنين إلى وضع للغة الأصلية، لم يوجد أبدا في نظر دريدا.[36] ويمكن

[34] Benjamin, "Le conteur", 132-133.

[35] Ibid., 120.

[36] Jacques Derrida, *Les yeux de la langue. L'abime et le volcan* (Paris: Galilée, 2012).

قام دريدا بقراءة مماثلة لقراءته لروسو، في تعليقه على نص لجيرشوم شوليم (Gerschom Scholem) بتاريخ 1926 وعنوانه:

"Une lettre inédite de Gerschom Scholem à Franz Rosenzweig. A propos de notre langue. Une confession".

لقد عبر شوليم في هذه الرسالة عن قلقه من "تحيين" اللغة العبرية في فلسطين. وهو ما علق عليه دريدا بقوله: "إن الشر اللساني كلي وليس له حدود، لأنه سياسي في المقام الأول". فالواقعة اللسانية تصبح في حد ذاتها، واقعة سياسية، وتندرج الواقعتان معا ضمن سجل الانحطاط:

تطبيق التحليل الدريدي على موضوع بنيامين حول الانحطاط. فهذه العملية التواصلية المفقودة تقترب فعلا مما نعته دريدا بالحضور، الحي والأولي، وإن كان غير موجود باعتباره كذلك، خصوصا وأن هذه العملية، تقترن في نص "**الراوي**" بامتياز الشفاهية (oralité) التي شكلت محور النقد الدريدي. وفي جميع الأحوال، تشير صورة الراوي إلى أن وضع بنيامين أعقد من وضع روسو (أو روسو المقروء من قبل دريدا)؛ فهذا الوضع يحتل مكانا محددا، تلتقي فيه المستويات المختلفة للواقع وللسرد. فنص "**الراوي**" يبرز انحطاط الحكاية، في حين يظهر نص "**حول مفهوم التاريخ**" هيمنة التاريخانية، دون الحديث عن انبثاقها. هكذا، تعتبر صورة الراوي مهمة في هذا النص الأخير، لأنها "تحكم لصالح" تصور بنيامين للتاريخ، بالمقابل، فإن نص "**الراوي**" يشير إلى اختفاء هذا النوع من السرد. وسيظهر الراوي بوصفه أثرا لهذا الشكل المفقود داخل نص لا يشير إلى فقدانه.

تتجلى أهمية صور الراوي ومدوّن الأخبار في اشتغالهما معا عند حدود الاختفاء، كشكل باق رغم زوال شروطه. وقد وضع بنيامين عنوانا فرعيا لنصه وهو: "تأملات في أعمال نيقولا ليسكوف"، الكاتب الروسي الذي اعتبره بنيامين من بين آخر الرواة، أي شخصا قادرا على رواية حكاية بالصيغة التي عرضت بها. والحال أن ليسكوف مارس الكتابة: فرغم أن جانبا من عمله المذكور من طرف بنيامين لا ينتمي إلى جنس الرواية، إلا أنه مكتوب مع ذلك. وقد صرح نيقولا ليسكوف في إحدى رسائله قائلا: "ليست الكتابة بالنسبة لي فنا ليبراليا بل هي حرفة يدوية"؛[37] ويمكننا فهم هذه العبارة كما يلي: إن الراوي سابق على الكتابة بالضرورة، لكن يمكن أن يسمع صوته من خلال صيغ مكتوبة. هكذا، تسمح هذه الصورة بمقاربة مفهوم الانحطاط لدى بنيامين، في كثافته التي لا ترجع إلى الاختفاء بكل بساطة.

فمدوّن الأخبار يمارس نشاطه داخل لغة ناقلة وليس داخل لغة آدمية مفقودة، ومن خلال هذا التمييز يمكنه أن يحكم لصالح تصور للتاريخ، يتعين إقراره. والملاحظ أن

فالشر اللساني-السياسي الذي يشكو منه اليهود في فلسطين يرتبط بالتحيين الطائش للغة المقدسة الذي سيحمل معه الكوارث. وقد برزت فكرة "الوحدة بين الشر السياسي والشر اللساني" في المؤلف المعنون بـ **في علم الكتابة** الصادر سنة 1967، حول روسو بالتحديد (الصفحة 230 وما يليها وخصوصا، الصفحة 242)، الذي رأى في الكتابة تجميعا للشر السياسي واللساني. وحسب التحليل الذي قام به استيفان موسى (Stéphane Moses) لنص شوليم المترجم إلى الفرنسية:

(Stéphane Mosès "Langage et sécularisation chez Gerschom Scholem" *Archives de sciences sociales des religions*, n° 60/1 (1985): 85-86)

لقد استوحى شوليم أفكاره من نص "حول اللغة الإنسانية" الذي أهداه إليه بنيامين، عشر سنوات من قبل. وهو ما استثمره دريدا من جهته في التصور الذي بناه أثناء تعليقه على نص شوليم؛ فهذه القراءة إن لم تكن بارزة، فإنها على الاقل متضمنة بين سطور النص الدريدي.

[37] Benjamin, "Le Conteur", 128.

نص "**حول مفهوم التاريخ**" أكد على ضرورة هذه الصورة، الهامشية ظاهريا: فهي تقدم "نموذجا" للصورة التي يتخذها المؤرخ المادي، فضلا عن كونها إشارة إلى أن حصول هذا التاريخ ممكن في كل لحظة. وبمقتضى قابلية النفاذ هاته، ستتموقع الصورة المذكورة بين مختلف مستويات اللغة.

تسمح هذه القراءة إذاً بتوضيح موضوع الانحطاط الحاضر دوما لدى بنيامين. ونحن ندرك في نص "**حول مفهوم التاريخ**" الفكرة التي تفيد أن اللغة موسومة بالانتصار بوصفه كارثة، ليس فقط من خلال معنى الكلمات المستعملة أو التاريخ المحكي، بل أيضا بواسطة الصيغ التي نستخدمها من أجل الحكي. ففي هذا النص أكثر من غيره يرتسم دور اللغة المفقودة: فهي لا تذكر فقط، بغرض الحنين إلى الزمن الماضي. وعلى العكس من ذلك، تبدو قراءة بنيامين أغنى في بحثها عن القوة الثاوية وراء هذا الانحطاط، بدل إرادتها في إيجاد ما هو مفقود.[38] وتتمثل قوة الانحطاط في ضمان إمكانية الانقطاع، من خلال ما يوصف كأفق عام للكتابة من أجل الحاضر وليس للعودة إلى مرحلة سابقة.

وبذلك، نستطيع إبراز الالتباس الأساسي الذي يسم علاقة بنيامين بالانحطاط؛ فهو يقره بنوع من الحنين تارة والابتهاج تارة أخرى، ويتحدث عن زوال لم يكتمل أبدا لشيء لم يكن حاضرا تماما: وهنا يبرز العصر الذهبي كضمانة لإمكانية الانقطاع المهدوي المتضمن في الحاضر، بمعنى أنه مقترن به. فمن الممكن أن تسمح هذه الفكرة بتفسير نصوص عديدة لبنيامين، وبفهم كيف أن صورة الانحطاط أو السقوط أهم مما آل إلى زوال.

خاتمة

للوهلة الأولى، تبدو الكتابة لدى بنيامين، مسايرة للاستمرارية، أي لتاريخانية المنتصرين. فقد كان الانقطاع ناجما عن انبثاق ما يشبه الكلام الحي. لكن، ومن جانب آخر، سيعتبر دريدا أن مركزية الكلام الحي تقترن بميتافيزيقا الحضور؛ وسيمنح اسم الكتابة إلى استحالة هذا الحضور كلحظة أولى، أصلية وخالصة. لكن، وفي الآن نفسه،

---

[38] Jean-Michel Monnoyer, "Notice" au "Narrateur" dans Benjamin (w.), *Ecrits français*, 258.

وبالفعل فإن الملاحظات التمهيدية لهذا النص، تدافع جميعها عن العودة إلى التقليد. وإذا كانت الرواية هي الشكل المعتمد من قبل الإنسان، عندما لم يعد قادرا على النظر إلى الأسئلة الكبرى لوجوده، من منظور شؤونه الخاصة، فإن ذلك لا يعني اشتغال المروي الخالص بواسطة إجراءات قديمة. فكلما انتمى "جوهر" الحكاية إلى التقليد الشفاهي الذي يوقظ روح التاريخ داخل المعيش، كلما تعرضت سلطة الحكي القديم للزوال النهائي".

نجد لدى دريدا تصورا للزمن يمكن وصفه بالانقطاعي.[39] وبيان ذلك أن الكتابة هي التي يمكن أن تعتبر منجزة للانقطاع، خصوصا وأنها تحدث قطيعة مع السياق من خلال عملية الاستشهاد؛[40] وهنا نلتقي مع تصور بنيامين للانقطاع. عبر هذا التوتر أيضا، تمكنا من إظهار كيف أن باستطاعة الكتابة اللعب على هذا الأخير. وقد سمحت المقاربة الدريدية بإنجاز هذه الحركة، عندما أثارت مسألة إبعاد الكتابة ونبهتنا إلى التواصل الحاصل بين المستويات المتعارضة. هكذا، فإن ربط نص "**حول مفهوم التاريخ**" بهذه القراءة، يسمح لنا بإبعاد صورة الانحطاط عن كل تأويل تشاؤمي لعمل بنيامين. فالنص المذكور، يؤسس انفتاحه السياسي على إمكانية وهي القوة المهدوية، رغم محدوديتها، وليس على الحنين إلى ما هو زائل.

تحكم كتابة الانقطاع إذاَ، لصالح أفق عام للكتابة، وهو أفق الاستشهاد. فلمواجهة الحصار المهدوي بالحاضر، تقيم هذه العملية رابطة مع القراءة بوصفها تجليا لمعنى الماضي الذي فكت رموزه. من جانب آخر، فإن هذا الأفق لا يلغي استخدام اللغة الناقلة التي تتجلى عبرها ممارسة الراوي. وبشكل أوضح، ينبغي أن تؤكد كتابة الانقطاع على أن هذين النظامين غير متنافرين؛ ولهذا لا يمكن تحديدها بشكل مطلق. فبإمكاننا الاقتراب منها إلى اقصى حد، عبر الإشارة إليها بوصفها عملية دالة، يتخذ الماضي معناه عبرها، دون أن يكون هذا المعنى صادرا عن مؤلف معين. ذلك أن الراوي لا يحدد معنى حكايته حينما يرويها؛ كما أن هذا المعنى لا يحدد فقط عبر تلقيه، بل من خلال تكراره وانتقاله من شخص إلى آخر قريب منه، دون أن تكون هناك لحظة مفضلة لتحديده؛ فالمعنى يكمن فقط في الإمكانية الدائمة لنقل تجربة معينة. بهذا المقتضى، سيكون المعنى في نص "**حول مفهوم التاريخ**" تحقيقا للحصار المهدوي. ومن جهة أخرى، عارض دريدا في نص "**التوقيع، الحدث والسياق**"، الفكرة

التي تفيد أن قصد العرض هو المحدد للمعنى، حيث اعتبر استشهادية اللغة شرطا لاشتغالها. فالاستشهاد هو دليل المعنى وهو الذي يشكل الكتابة. ومن هذا المنظور ندعو **كتابة** كل ما ينتظم داخل التأريخ المادي. ولتوضيح ذلك بشكل ملموس وإعطاء

---

[39] يمكننا تعميق هذا التحليل حول الخاصية الانقطاعية لمفهوم الكتابة الدريدية وتأثيراتها السياسية، انطلاقا من تلقي دريدا في أعمال بوتلير (Butler) حول الخطابات الحاقدة، انظر:

Judith Butler, *le pouvoir des mots. Discours de haine et politique du performatif*, traduction française par Charlotte Nordmann (Paris: éditions Amsterdam, 2004).

وارتكز هذا التلقي فعلا على مفهوم دريدا حول استشهادية اللغة لإبراز كيف أن التأثير الإنجازي (وخصوصا التأثير المذل للخطابات الحاقدة)، ليس متضمنا في الملفوظات دوما، ومن الممكن أن يتجاوز ما هو محدد سلفا. فكل لحظة من لحظات اللغة، تمتلك "قوة" انقطاعية.

[40] Cf. Sébastien Laoureux, "L'impossible plutôt que l'utopie".

مفهوم الكتابة الهيئة التي تنقصها ربما في هذه المرحلة، نعود إلى مفهوم الاستشهاد كممارسة نصية تستمد قوتها من اقتلاعها.

فقد استخدم بنيامين الاستشهاد بوصفه ممارسة للكتابة، وكان هدفه هو تأليف **كتاب المقاطع**، اعتمادا على الاستشهادات فقط. لذلك، امتلأت نصوصه بالاستشهادات المستترة وغير المزودة بمراجع. ويمكن وصف استعمال بنيامين لمفهوم "der historische Materialismus" (المادية التاريخية) في نص "**حول مفهوم التاريخ**"، استشهاديا بالأساس: فالمعنى الذي أعطاه لهذا المفهوم، لا علاقة له تقريبا بالمذهب الذي نعرفه تحت هذا الاسم. ولهذا السبب ربما، فضلت الترجمة الفرنسية التي أنجزها موريس دو گاندياک (Maurice de Gandillac) المقابل التالي وهو: "histoire matérialiste" (التاريخ المادي).

غير أن هذه الترجمة الأقل لبسا، تعمل على إبطال مفعول القوة التي ربطها بنيامين بهذا المفهوم، حيث لم يستثمر دلالة بل تأثير مفهوم "المادية التاريخية" الحامل لشحنة ثورية. ومما لا شك فيه أن بنيامين كان يعني هذا التأثير عندما استشهد بروما القديمة؛ فبإمكان هذا الاستشهاد القيام بنفس عمل الحكاية، بتفتحه مثل "تلك الحبوب المدفونة بإحكام منذ آلاف السنين داخل قاعات الأهرامات والتي حافظت إلى اليوم، على قدرتها الإنباتية".[41]

بهذا المعنى، سيشتغل بنيامين بوصفه مؤرخا ماديا.

[41] Walter Benjamin , "Le Conteur", 124.

مقالات متنوعة

أفكار وأضواء حول كتاب "كيمياء السعادة" لأبي حامد الغزالي

ذ. عبدالرزاق الدوَّاي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

"...ثم أقبلت بعده على علم طريق الآخرة، ومعرفة أسرار الدين الباطنة، فصنَّفت فيه كتباً بسيطة ككتاب **إحياء علوم الدين**، ووجيزة ككتاب **جواهر القرآن**، ووسيطة ككتاب **كيمياء السعادة**.

أبو حامد الغزالي

مقدمة

نقترح في هذه الدراسة قراءة استكشافيَّة في كتاب **كيمياء السعادة** للإمام أبي حامد الغزالي (505-450هـ/1058-1111م)؛ ثم صياغة حصيلة هذه القراءة في مجموعة من الأفكار والأضواء. سينصَبُّ اهتمامُنا أساسا على النص العربي المطبوع، ونفحص إشكالية نسبته إلى الغزالي. سنستند في بحثنا على التصميم التالي: في مرحلة أولى نبادر إلى التعريف بالكتاب المذكور وما يحيط به من ملابسات. وفي مرحلة ثانية ننتقل إلى تحليل موضوعه ومضمونه، الذي يمكن القول عنه منذ الآن إنه عرض لتصوُّر الإمام الغزالي للسعادة الحقَّة الجديرة بالإنسان، ووصفٌ لخطوات الطريق الصوفي لتحصيلها. وفي مرحلة ثالثة نُفكر قليلا في إشكالية العلاقة المفترضة بين الكيمياء والسعادة، كما يُوحِي بها عنوان الكتاب، مُحاولين فهمَها وتأويلَها بالرجوع إلى عناصر ومعطيات في الحقل الثقافي لعصر الغزالي. وفي مرحلة أخيرة نتتبع رحلة كتاب **كيمياء السعادة** في الأدبيات الصوفية الإسلامية، وعبر اللغات والثقافات الأجنبية، وكذلك خلال هذا العقد الأوَّل من القرن الواحد والعشرين.

أولا. في التعريف بكتاب كيمياء السعادة

1. قبل أن نعرض بإيجاز مضمون الكتاب، يجمُل بنا بِدايةً التعريفُ به: إن كتاب **كيمياء السعادة** للإمام أبي حامد الغزالي مكتوبٌ في الأصل باللغة بالفارسية، وعنوانُه فيها: "**كيمياي سعادات**". وتقع طبعته الكاملة المتوفرة حاليا في المكتبات، في

مجلدين كبيرين يشتملان معا على 1334 صفحة. يحتوي الأول منهما على: ربع عبادات وربع معاملات؛ والثاني على: ربع مهلكات وربع منجيات. والمُلاحظ أن هذه التقسيمات هي ذاتها تقريبا الموجودة في كتاب **إحياء علوم الدين** للمؤلف نفسه وهو المتداول كثيرا في الثقافة العربية. ومن المرجَّح جدا أن الإمام أبا حامد قد ألَّفَ كتاب **كيمياء السعادة** في السنوات الخمس الأخيرة من حياته، أي حوالي: **1105-1106م**.[1]

على أية حال، من المثبَت اليوم أن تأليف كتاب "**كيمياي سعادات**" سابق زمنيا على تأليف كتابَي **المنقذ من الضلال** و **المستصفى من علم الأصول**، ذلك لأن الغزالي نفسه ذكره في الكتابَيْن المذكوريْن: ذكره في الكتاب الأول في فقرة "سبب نشر العلم بعد الإعراض عنه" حيث قال: "وأما ما توهمه أهلُ الإباحة، فقد حصرنا شبههم في سبعة أنواع وكشفناها في **كتاب كيمياء السعادة.**" كما ذكره في صدر الكتاب الثاني حيث نقرأ: "...ثم أقبلت بعده على علم طريق الآخرة، ومعرفة أسرار الدين الباطنة، فصنفت فيه كتباً بسيطة مثل كتاب **إحياء علوم الدين**، ووجيزة ككتاب **جواهر القرآن**، ووسيطة ككتاب **كيمياء السعادة.**"[2]

والمعروف أن النَّصَّ الفارسي كان مُتداولا بصفة خاصة في إيران، وبدرجة أقل في المناطق الإسلامية من الهند، بعدما تمت ترجمته إلى اللغة الأردية. وقد أُنجِزَت انطلاقا منه عدة ترجمات إلى اللغة التركية في البداية، حيث يظهر أن الكتاب حظي باهتمام كبير من طرف الفئات المثقفة في تركيا خلال القرنين السادس والثامن عشر. ومن اللغة التركية نُقِل إلى اللغة الإنجليزية، ومن هذه إلى لغات أوروبية أخرى.[3]

وثمة توافُق بين مُعظم المُتخصصين في فكر الغزالي ومؤلفاته على أن كتاب "**كيمياي سعادات**" يتشابه كثيرا مع كتاب **إحياء علوم الدين**، سواء من حيث تصميمه وبنيته العامة، أو من حيث مضامينه، حتى لقد قيل في هذا الصدد إنه أقرب أن يكون ترجمة له. وللوقوف عن كثب على حقيقة هذا الأمر، يمكن مراجعة محتويات النَّص الفارسي للكتاب، كما هي معروضة في: **مؤلفات الغزالي** للمرحوم عبد الرحمان بدوي؛

[1] نحيل هنا إلى المرجع الفرنسي الشهير: **بحث في الترتيب التاريخي لمؤلفات الغزالي**.
Maurice Bouyges, *Essai de chronologie des œuvres d'Algazel*, édité par Michel Allard (Beyrouth: L'Institut des Lettres Orientales de Beyrouth, 1959), 60.

[2] لم نذكر أرقام صفحات كتابَي الغزالي الوارد فيهما الاستشهادان المذكوران، نظرا لتعدُّد الطبعات واختلاف تواريخها. واكتفينا فقط بالإشارة إلى المكان الثابت لوجودها في الكتاب، بصرف النظر عن طبعاته. وسنسير على نفس المنوال بالنسبة لمؤلفات الغزالي التي نحيل إليها في هذه الدراسة.

[3] لمزيد من المعلومات حول الترجمات المعروفة لكتاب **كيمياء السعادة** إلى اللغة التركية، انظر: حلمي ضيا ألكن، "الترجمات التركية لبعض مؤلفات الغزالي"، ضمن أعمال ندوة **أبو حامد الغزالي، في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده** (القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، 1962)، 115-117.

كما يمكن كذلك الرجوع إلى مقدمة الترجمة الإنجليزية للنص الفارسي، وهي تحتوي على مقارنة منهجية بين محتويات فهرست الكتابين المذكورين.[4] وتذكر لنا المراجع حول مؤلفات الغزالي، أن هناك مخطوطا مكتوبا باللغة الفارسية يحمل عنوان "**زاد آخرت**"، أي زاد الآخرة، وهو مُختصَرٌ قال الغزالي نفسه عنه إنه مخصَّص للعوام، وللذين ليست لديهم القدرة الكافية على تحصيل ما في كتاب "**كيمياي سعادات**".

2. وإلى جانب هذين النَّصين المكتوبين أصلا باللغة الفارسية، هناك نصٌّ عربيٌّ مطبوعٌ ومتداول يحمل عنوان: **كيمياء السعادة**، وهو الذي يعنينا هنا في المرتبة الأولى. النَّصُّ المذكور صغير الحجم، وصفحاته، عندما تخلو من الشروح والتعليقات، فإنها نادرا ما تتجاوز العشرة، مما يفسِّر كونَه يُنشر في غالبية الأحيان ضمن مجموعة رسائل أخرى للغزالي.[5] وقد ذكر **عبد الرحمان بدوي** بعضَ نسخه المخطوطة بأرقامها وأماكن وجودها؛ كما أشار إلى أنه طبع في القاهرة مرتين: في 1910 وفي 1934. وقد تأكد لدينا فعلا أنه نشر ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان **الجواهر الغوالي من رسائل حجة الإسلام الغزالي**، وأن ناشرها هو محيي الدين صبري الكردي.[6]

ونحن مع الرأي الذي يرجِّح أن يكون هذا النَّصُّ العربي المختصر المتداول اليوم، عبارة عن مقتطفات قصيرة مُختارة، مُترجمة من فصل أو فصلين من الأصل الفارسي، وإن كان اسم المترجم غير مذكور في أية نسخة من النسخ التي أمكننا الاطلاع عليها، وقد يكون لأحد تلامذته أو محبيه.

ومِمَّا يدعِّمُ رأينا هذا معلُومةٌ موثوقةٌ عن مخطُوط عربي آخر عنوانُه: "**رسالة كيمياء السعادة للغزالي وهي في شرح عجائب القلب**"، يوجد في خزانة المخطوطات في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، وبالإمكان الاطلاع عليه. المخطوط يبدو شبيها جدا

[4] Abu Hamid Muhammad al-Ghazzali, *The alchemy of happiness*. Translated by Claud Field; revised and annotated by Elton L. Daniel (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1991).

[5] حسب علمنا، وردت الإشارة إلى مخطوط النص العربي لأول مرة في كتاب **الإتحاف**، ج1، ص.42. للشيخ **مرتضى الزبيدي** (1790-1732)، حيث نقرأ: "...كيمياء السعادة والعلوم بالفارسية، وهو كتاب كبير يقال إنه ترجم فيه كتابه الإحياء وقد رأيته بمكة وقد تكلم عليه في مواضع منه تقدمت الإشارة إليه. وكتاب أخر صغير بالعربية نحو أربعة كراريس سماه كذلك وهو عندي."

[6] راجع: عبد الرحمن بدوي، **مؤلفات الغزالي**، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1997). الصفحات التالية حسب الإحالة: حول الأصل الفارسي ومحتوياته: 172-176؛ حول كتاب **زاد الآخرة**، 179؛ حول النص العربي: 275-276. ومن المفيد التذكير هنا بأن المستشرق الإسباني ميگيل أسين بلاسيوس (1871-1944) تحدَّث عن النص العربي من **كيمياء السعادة** في كتابه الكبير باللغة الإسبانية: **المذهب الروحي عند الغزالي ومنحاه المسيحي**، معتمدا على النسخة العربية المنشورة ضمن مجموعة **الجواهر الغوالي من رسائل حجة الإسلام الغزالي** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1934)، 5-19 (أشرنا إليها أعلاه في 1.2). وقد تبيَّن لنا مما كتبه عنها، أنها تتألف من مقدمة صغيرة واثنين وعشرين فصلا. وفي تقديرنا إن هذا النص العربي في طبعته الثانية، هو الأصل الأقدم بالنسبة لأهم النسخ المنشورة والمتداولة حاليا، انظر:
Miguel Asin Palacios, *La espiritualidad de Algazel y su sentido Cristiano*, vol. IV (Madrid: Imprenta de Estanislao Maestre, 1934), 118-119.

بالنص العربي المطبوع المتداول حاليا، مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة في عدد الفصول وعناوينها؛ فضلا عن اختلافٍ آخر بارزٍ يظهر في درجة جودة لغة وأسلوب الترجمة من الفارسية إلى العربية؛ ذلك لأن مخطوط بغداد تبدو ترجمته للعارفين ركيكة، وتكشف عن جهل الناسخ أو المترجم باللغة العربية و قواعدها.[7]

وعلى أية حال، وحتى إذا ظل من المُتعذِّر، حتى يومنا هذا، العثورُ على دلائل وجيهة، تفيد بأن النَّصَّ العربي من كتاب **كيمياء السعادة**، موضوعٌ أصلا بالعربية، ومن طرف الغزالي نفسه، فإن الانطباع الذي خلفته لدينا قراءته مرات عديدة، يجعلنا لا نتردَّد في مشاطرة فكرة من يرون أنه، على صغره وفرادته، يمثل بالفعل أفكارا وتوجُّهات موجودة فعلا في فكر الغزالي وأسلوبه، على الأقل كما هي معروضة في بعض فصول كتاب الإحياء.[8]

وخلال بحثنا في ما قد يكون متوفِّرا من دراسات سابقة أنجِزت حول النَّص العربي لكتاب **كيمياء السعادة**، بدا لنا أن المحاولات في هذا الاتجاه نادرة جدا، ولاحظنا أنها، على قلتها، مقتضبة وتكاد تتناسخ عن بعضها بدون إضافة أي جديد. ولم نعثُر في نهاية المطاف سوى على دراسة وحيدة في خمس صفحات، تُشِيرُ إلى ملابسات الكتاب دون التطرق إلى محتواه، وهي في حد ذاتها مفيدة كخطاطة لمشروع في حاجة إلى إغناء وتطوير.[9]

ثانيا. عن مضمون كتاب كيمياء السعادة

1. اعتمدنا في دراستنا هاته على أربع نسخ مطبوعة للنص العربي من **كيمياء السعادة**، ظهر لنا أنها الأكثر تداولا وانتشاراً. وهي بالتالي:

• نسخة أولى منشورة ضمن مجموعة بعنوان: **المنقذ من الضلال ومعه كيمياء السعادة والقواعد العشرة والأدب في الدين**، تعليق وتصحيح محمد جابر، من علماء الأزهر، نشر مكتبة الجندي، القاهرة. بدون ذكر تاريخ النشر، 71-95.

---

[7] يوجد المخطوط المذكور في خزانة المخطوطات في مكتبة المتحف العراقي ببغداد. وهذه أوصافه المدونة على ظهر جذاذة التعريف: **رسالة في كيمياء السعادة**، التَّصَوُّف، محمد الغزالي الرقم 9/8956. ويمكن الإطلاع عليه مرقونا وتحميله في موقع: "**دار الإيمان**"، أو مباشرة على الرابط التالي:2005-11-28_071115_ceemia.rar.

[8] من المستشرقين المدافعين عن فكرة أن النص العربي لكيمياء السعادة يمثل بالفعل فكر الغزالي نذكر:

Ignaz Goldziher, Louis Massignon & Miguel Asin Palacios - Cf. Bouyges, *Essai de chronologie*, 137.

وممن يشكك في ذلك المستشرق البريطاني **مونتغومري وات**، انظر:

William Montgomery Watt, "Authenticity, The authenticity of the works attributed to al-Ghazali," *Journal of the Royal Asiatic Society* (1952): 35-6.

[9] انظر: خالد زَهري، "أضواء على كتاب كيمياي سعادت للغزالي،" **مجلة الكلمة** 51 (2006): 130-126.

• نسخة ثانية منشورة ضمن **مجموعة رسائل الإمام الغزالي**، بيروت، دار الكتب العلمية، طبعة 2006، 121-142، وميزة هذه النسخة أنها وحدَها المُودَعَة اليوم في الموقع الرسمي للإمام الغزالي على شبكة الإنترنت.

• نسخة ثالثة منشورة ضمن **مجموعة رسائل الإمام الغزالي**، راجعها وحققها إبراهيم أمين محمد، نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة، طبعة 2002، 477-457.

• نسخة رابعة هي نسخة **مكتبة الورَّاق الإلكترونية**.

ثمة قاسمٌ مُشترك بين هذه النسخَ الأربع يتعيَّن في أنها تكاد تكون متطابقة، ومكتوبةً بلغة عربية سليمة وواضحة، وبأسلوب يبدو متشابها. كما أنها تقع عادة في عشر إلى أحد عشر صفحة؛ تحتوي على تقديم صغير للمؤلف، وعلى فصول صغيرة، يتراوح عددها من واحدٍ وعشرين إلى ثلاثة وعشرين، أُعطِيت لها أحيانا عناوين. وتلك الفُصولُ عبارة عن فقرات قصيرة، لا يتجاوز أكبرُها ستة وعشرين سطرا، بينما أصغرُها يتألف من خمسة سطور فقط. ويحمل الفصل الأول في النسخ الثلاث الأولى اسم: "عنوان معرفة النفس،" وهو غائبٌ في النسخة الرابعة وتلك المنقولة منها، لأسباب نجهلها. ويُلاحظ أن النسختين الأولى والثانية تنفردان باحتوائهما على شروح وتعليقات، يبدو جليّاً أنها لِمَصْدريْنِ مُختلفَيْنِ. ونحن لا نستبعد أن يكون لهذه النسخ الأربع أصلٌ مخطوطٌ واحد.

2. النَّصُّ العربي من **كيمياء السعادة**، عبارة عن مقتطفات في الأخلاق والتَّصَوُّف، تنتمي إلى التراث الإسلامي الصوفيّ السُّني للقرن الخامس الهجري، والحادي عشر الميلادي. والمسألة الأساسية التي يدور حولها هي الإرشادُ إلى معالم الطريق الصوفي لتحصيل السعادة الحقَّة الجديرة بالإنسان. ويتم ذلك بمنهج وأسلوب يبدو واضحا أنهما مُتمرِّسان بالفلسفة، مع استئناس في أحيان كثيرة بشواهِد من الآيات والأخبار والآثار. في هذا النَّص يقترح الغزالي ما يمكن تسميته "وَصفَةُ للسعادة" يعطيها مجازيا اسم: "كيمياء،" وهي "كيمياء صوفية" إن صحَّ هذا التعبير، من النوع الذي سيأتي الحديث عنه في فقرة لاحقة.

وقد وَرد في الفصل الأول من الكتاب، الذي يحمل اسم: "عنوان معرفة النفس،" وقد أشرنا من قبل إلى أنه غائبٌ في نسخة مكتبة الورَّاق الإلكترونية والنسخ المنقولة عنها، ورَدَ أن لهذه "الكيمياء العجيبة" سرّاً يكمُن في عملها على تطهير نفوس المُريدين والعابدين وتصفيتها من الأخلاق المذمومة وصفات البهائم، وتحليتهم بالأخلاق الحسنة. كما أنها تأخذ بيدهم تدريجيا في رحلة روحيَّة طويلة وشاقة تتطلب

المكابدة والمجاهدة. رحلة مُنتهاها بلوغُ مرتبة الكمال والسعادة القصوى، المتمثلة في التحلِّي بصفات الملائكة، وإدراك مقام مشاهدة جمال وجلال الحضرة الإلهية. في كلمة وجيزة: إن الكيمياء المقصودة هي بمثابة مُرشد ودليل صُوفِي على طريقة الإمام الغزالي، لتحويل نفوس المريدين والسالكين، تحويلا جوهرياً، بواسطة التطهير والتهذيب والأخلاق الحسنة، والرجوع بها من الدنيا إلى الله، وتوجيهها إلى معرفة الطريق إلى الحضرة الإلهية.

3. يفيدنا كتاب **كيمياء السعادة** في أن أُولى محطات طريق السعادة، هي معرفة الإنسان لحقيقة نفسه: من أي شيء هو، من أين جاء، إلى أين هو ذاهب، وأين تكمُن سعادته وشقاؤه. واضح أن هذه التساؤلات تبدو أقرب إلى الفلسفة والميتافيزيقا منها إلى التَّصَوُّف، ونفهم من أجوبة الإمام عنها أن "قلب" الإنسان هو أصلُه وماهيَّته الحقيقية، وغيرُه غريب عنها. والعارفون بفكر الغزالي لا يخفى عليهم أن كلمة "القلب" ترادف كلمة "الروح" وأحيانا النفس، في كتاباته الصوفية، ومنها هذا الذي نحن بصدد تقديم انطباعات عنه. من منظور الشيخ الجليل إذن: ليس القلب تلك الكتلة العضلية المُركبة المعروفة، التي تخفق في الجانب الأيسر من صدر الإنسان؛ وهو في نظره ليس بجسم ولا عرض، وهو غريب عن العالم المادي، لا يفنى بالموت. إنه بمثابة بصيرة الإنسان و"عينه الباطنة" التي تدرك ما وراء الحجاب؛ قريب من عالم الغيب والملائكة، أصلُ معدنه من الحضرة الإلهية، من ذلك المكان جاء وإلى ذلك المكان يعود. وقلب الإنسان، أو روحه، مخلوق لعمَل الآخرة طلبا لسعادته، وسعادتُه تكمُن في جعل الآخرة وطنه وقراره، ومعرفة الحضرة الإلهية قبلته ومقصده.[10]

4. وإفاضة في شرح طبيعة القلب، يستعين الإمام الغزالي بتشبيه عزيز عليه وعلى المُتصوِّفة من بعده، إنه تشبيه "المرآة": إن قلب الإنسان مثل المرآة، ومثل المرآة أيضا اللوح المحفوظ، الذي، حسب الاعتقاد، سُطِّرت فيه حقائق الأشياء، وصُور كل موجود، وجميع ما قضى الله به إلى يوم القيامة. وإذا قوبلت المرآة بمرآة أخرى حلَّت صورُ ما في إحداهما في الأخرى، وكذلك تظهر صورُ ما في اللوح المحفوظ إلى القلبِ، إذا كان صافيا وفارغا من شهوات الدنيا ومتطلبات الحواس، ومُعرِضاً عن الجاه والمال والشواغل. فإن كان مشغولا بأمور الدنيا كان عالم الغيب محجوبا عنه، وإن كان مُتحرِّرا

[10] حول دلالة مصطلح "القلب" وأهميته في المنحى الصوفي عند الإمام الغزالي، لا نرى أفيَدَ من الرجوع إلى **كتاب شرح عجائب القلب**، وهو الكتاب الأول من الربع الثالث من **إحياء علوم الدين**. ذلك لأن أغلب الأفكار الواردة في النص العربي من **كيمياء السعادة**، عبارة عن مقتطفات مترجمة من النص الفارسي المُماثل، أو منتقاة مما يقابلها في الكتاب العربي ذاته مع كثير من التصرُّف. وقد تحدثنا في فقرة سابقة (1.2) عن وجود مخطوط عربي آخر من **كيمياء السعادة**، يحمل عنوان: "**رسالة كيمياء السعادة للإمام الغزالي وهي في شرح عجائب القلب**."

من ارتباطات وإكراهات الحواس، انكشفت له بالرؤيا بعض الصور والحقائق التي في اللوح المحفوظ.

كيف السبيل إلى بلوغ مقام الكشف والرؤيا الصوفية؟ بالنسبة للإمام الغزالي، إن مقام الاتصال الكشفي بعالم الغيب والملكوت، الذي للتذكير لا يعني عنده بتاتا الحلول والاتحاد، إن هذا الاتصال مُتاحٌ للعابدين والسالكين بشرط التزامهم بالخلوة وشروطِها. والخلوة تعني هنا الانقطاع عن كل شيء، وتطهير القلب من كل شيء، والابتهال إلى الله بالكلية وتصفية القلب بذكر الله تعالى. الخلوة تقوم في أن يعتكف المريد العابد في زاوية خالية، ويعطِّل طريق الحواس تدريجيا، ويفتح عين الباطن وسمعه، ويواظب على الذِّكر، ويكرِّر دائما ذكر اسم الله بقلبه دون لسانه، إلى أن يغيب عن عالم المشاهدة، ويبقى لا يرى شيئا إلا الله. فتنفتح له في الكشف تلك الطاقة الروحية، ويُبصر في اليقظة الذي يبصره في النوم؛ فتظهر له في الرؤيا أرواح الملائكة، والأنبياء، والصور الحسنة الجملية، وتنكشف له ملكوت السماوات والأرض، ويرى ما لا يمكن وصفه و لا شرحه.[11]

تلك بإيجاز أبرزُ معالم الطريق الصوفية الغزالية، المفضية إلى تحصيل السعادة الحقَّة الجديرة بالإنسان، كما يعرضها النَّصُّ العربي من كتاب **كيمياء السعادة**. أما مقامها الأخير فيقول عنه الإمام إنه لا يُدرَك بالتعليم وإنما بالتجربة وبالذوق. ومن الضروري في البداية أن يكون للعابد سالك طريق الحق، مُرشد يَدُله على الطريق، ويرفع عنه الأخلاق المذمومة، ويكسبه الأخلاق المحمودة. ومن المفروض أن يكون الشيخ عارفا بالله، سبقت له خبرة هذا الطريق من قبل، يُعلِّمه طريقة الخلوة ومراحلها ومقاماتها. فإذا توفَّق المريدُ في سلوك هذا الطريق كان سعيدا، وأدى حقَّ النعمة ووجبت له الخِلعة في وقتها.[12]

---

[11] نجد عند الغزالي صِيغا أخرى مُماثِلة في وصف الخلوة والذكر: **1.** في كتاب **المنقذ من الضلال**، فصل "**طُرُق الصُّوفِيَّة**"، نقرأ: "[...] أن تقطع علائقك من الدنيا بالكلية، بحيث لا يلتفت قلبك إلى أهل وولد ومال ووطن وعلم وولاية. بل تصير إلى حالة يستوي عندك وجودها وعدمها، ثم تخلو بنفسك في زاوية، تقتصر من العبادة على الفرائض والرواتب، وتجلس فارغ القلب، مجموع الهم، مقبلا بذكرك على الله تعالى وذلك في أول الأمر بأن تواظب باللسان على ذكر الله تعالى، فلا تزال تقول الله الله، مع حضور القلب وإدراكه، إلى أن تنتهي إلى حالة لو تركت تحريك اللسان لرأيت كأن الكلمة جارية على لسانك، لكثرة اعتياده. ثم تصير مواظبا عليه إلى أن ينمحي أثر اللسان، فتصادف نفسك وقلبك مواظبين على الذكر من غير حركة اللسان. ثم تواظب إلى ألا يبقى في قلبك إلا معنى اللفظ، ولا يخطر ببالك حروف اللفظ وهيأت الكلمة، بل يبقى المعنى المجرد حاضرا في قلبك على اللزوم والدوام". **2.** كذلك في كتاب **إحياء علوم الدين**، الربع الثالث، الكتاب الأول، فصل: "**شرح عجائب القلب.**" ونرجِّح أن تكون الصيغة الواردة في هذا الكتاب بمثابة الأصل لوصف الخلوة والذكر عند الغزالي.

[12] **نقرأ في إحياء علوم الدين** (ج3، الكتاب 2): "[...] إن الشيخ يُلزِم المريد زاوية ينفرد بها، ويوكل به من يقوم له بقدر يسير من القوت الحلال – فإنَّ أصل الدين القوت الحلال – وعند ذلك يلقنه ذكراً من الأذكار، حتى يشغل به لسانه وقلبه..."

ثالثا. أفكار وأضواء من وحي قراءتنا للنص

1. لقد قرأنا النَّص العربي من **كيمياء السعادة** بعين الفيلسوف المُستكشف والمتأمِّل، لا بعين المُحقق المُدقِّق والخبير. ولقد خلَّفت لدينا هذه القراءة جملة من الانطباعات، كما أوحت لنا ببعض الأفكار والخواطر ذات الصلة. نستهلها بملاحظة أولى هي أن الكتاب عبارة عن مُلخص مفيد لأخذ فكرة عن موقف الغزالي من مسألة مِحورية في الفكر الفلسفي والأخلاقي الإسلامي وهي سعادة الإنسان. ولكن، لا يمكن القول إنه يشتمل على نظرية فلسفية متكاملة عن ماهية السعادة القصوى الجديرة بأن يطمح إليها الإنسان في حياته، ومن خلال أعماله ومعاملاته.

الحقيقة إن وجهة نظر الإمام الغزالي حول مشكل السعادة المُثْلَى، لا يمكن العثور عليها مُفصَّلة في كتاب واحد مُعيَّن بالذات، وإنما هي توجد مشتتة في أماكن عديدة من مؤلفاته، وخاصة منها الأخلاقية والصوفية. وهذه أهمُّها حسب اطلاعنا:

• **إحياء علوم الدين**، الربع الأول، الكتاب الأول، وعنوانه: كتاب "العلم." – الربع الثالث، الكتاب الثاني، وعنوانه: "كتاب رياضة النفس وتهذيب الأخلاق ومعالجة أمراض القلب." – الربع الثالث، الكتاب السادس، وعنوانه: كتاب "ذم الدنيا."

• **المنقذ من الضلال**، الباب الرابع: "طرق الصوفية."

• **ميزان العمل**، فصل: "بيان غاية السعادات ومراتبها." ولهذا الفصل مزية خاصة تتمثل في احتوائه على عبارة جامعة، كثيرا ما يُستشهد بها في سياق الحديث عن مفهوم السعادة عند الإمام الغزالي، لأنها في رأينا يمكن أن تُلخص الصيغة النهائية لهذا المفهوم عنده: "اعلم أن السعادة الحقيقية هي الأخرويَّة، وما عداها سُمِّيت سعادة إما مزاجاً أو غلطا."

وغيرُ خاف عن أهل الاختصاص أن رؤية الإمام الغزالي إلى مشكل سعادة الإنسان تتسم في غالبية الأحيان بنوع من الانتقائية. وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب حقا، فالأمر على ما يبدو كان تقليدا جاريا لدى مفكري وفلاسفة وفقهاء تلك الحقبة، الذين نادرا ما نجد منهم من يذكر مصادره. ومن هنا يمكن أن نفترض أن رؤيته للسعادة تحمل بالتأكيد تأثيرات بيِّنة مصادرُها أفلاطون وأرسطو وأفلوطين، فضلا عن بعض الفلاسفة والمتصوفة المسلمين. وقد أسهب الراحل عبد الرحمان بدوي في بسط هذا الموضوع بالنسبة لفلسفة الغزالي بصفة عامة، وذلك في مقاله: "الغزالي

ومصادره اليونانية،" المنشور في مرجع ذكرناه، وهو أعمال ندوة "أبو حامد الغزالي، في الذِّكرى المئوية التاسعة لميلاده،" 237-219، ولا حاجة بنا إلى التكرار. وما يمكن إضافته بخصوص هذه المسألة التي يعنينا، ما جاء به مُحقق "**رسالة التنبيه على سبيل السعادة**" لأبي نصر الفارابي، 872-950م، "من أن الإمام الغزالي، رغم كونه من أكبر منتقدي الفارابي، قد تأثَّر بهذه الرسالة، واقتبس منها مرارا دون أن يذكرها. وأغلب اقتباساته تدور بصفة عامة حول نظرية الفضيلة والسعادة عند أرسطو كما هي معروضة في كتاب: **الأخلاق إلى نقوماخوس**".[13]

2. نوجِّه نظرنا الآن إلى إشكالية علاقة مفترضة بين الكيمياء والسعادة، كما يُوحي بها عنوان الكتاب. قد لا نكشف عن سرٍّ عندما نقول إن من بين الغايات الكبيرة المعروفة لعلم الكيمياء، كما كان مفهوما ورائجا في العصور الوسطى، البحث عن "الحجر الفلسفي" الذي يُحقق حلْما أسطوريا طالما شغل بال علماء وفلاسفة وحكماء العصر الوسيط وكثيرين من قبلهم ومن بعدهم. يتمثل هذا الحلم في التمكن يوما ما من تحويل معادنَ خسِّيسة كالرصاص وغيره، إلى معادن نبيلة كالفضة والذهب. وفي نفس السياق السعي إلى اكتشاف "إكسير الحياة،" الذي ساد الاعتقاد في شأن خصائصه العجيبة أنها، فضلا عن إطالة أمد حياة الإنسان وجعلها خالدة، تسمح بتحويل أي شيء لامسته إلى ما هو أثمن وأرقى.

إن التعاطي لعلم الكيمياء، بالمفهوم الذي ساد في الحقل الثقافي لتلك الحقبة، ومعه حُمولته الوازنة من رواسب فلسفية يونانية ومصرية قديمة؛ اقترن دائما بمُمارسة طقوس سريَّة، من المؤكد أنها ستبدو من منظورنا اليوم أقربَ إلى السحر والشعوذة. وصحيح أن المُمارسين لصنعة الكيمياء آنذاك، وخاصة روَّادها من العلماء والفلاسفة المسلمين، في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وطلائع عصر النهضة، تبنَّوا التصَوُّر المذكور وساهموا في تطويره. ولنا مثال جلِيٌّ في كتابات **جابر ابن حيان** (721-815م) المولود في مدينة **طوس**، وهي كما لا يخفى مسقط رأس الإمام الغزالي نفسه. ومن مصنفاته المشهورة في هذا المجال: مجموعة رسائل مقتبسة من كتاب **لوح الزمرد** المنسوب إلى **هرمس**؛[14] **أسرار الكيمياء**؛ **أصول الكيمياء**؛ بالإضافة إلى مجموعة رسائل

---

[13] انظر في هذا الصدد: أبو نصر الفارابي، **رسالة التنبيه على سبيل السعادة**، دراسة وتحقيق سحبان خليفات (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، 1988)، 101-114.

[14] يقال إن كلمة هرمس (*Hermès*) اسم لأحد الحكماء أو الآلهة في الأساطير اليونانية والمصرية القديمة. ومنه اشتق مذهب وعقيدة الهرمسية (*Hermétisme*)، المعروف عنه أنه مليء بالأسرار والطقوس والطلاسم الغامضة.

أخرى نشرت مُؤخَّرا تحت عنوان: "**تدبير الإكسير الأعظم**."[15] وفضلا عن جابر ابن حيان، هناك أبو بكر الرازي (860-923م)، الذي اشتهر بدوره في فرع الكيمياء بتأليف كتُب مثل: **سر الأسرار، الإكسير، الحجر الأصفر**.

3. بمقدورنا القول إذن، إن هذا التصَوُّر عن الكيمياء، كان يُعبِّر عمَّا يمكن وصفه بأسمى مطالب البحث العلمي آنذاك. وإلى جانب هذا التصَوُّر وفي توازٍ معه، وُجِدَ تصوُّر آخر خاص يقوم في ما درج على تسميته لاحقا بـ "الكيمياء الصافيّة"، وقد ساهم في تطويره فلاسفةٌ حكماءُ مسلمون مشهورون، ناطقون باللسان العربي. ولم تكن الغاية من الكيمياء عند هؤلاء هي البحث عن "الحجر الفلسفي" الذي تحدثنا عنه، بل بالأحرى البحث عن طرُق للعبادة والتَّصَوُّف، يؤمل منها أن تساعد على تحويل النفس البشرية تحويلا جوهريّاً عن طريق التطهير والتهذيب والمجاهدة، لتُدرِك في نهاية المطاف السعادة القصوى، المتمثلة في بلوغ الإنسان أسمى مدارج الرُّقي الرُّوحي، ومشاهدة الحق والحقيقة. وهكذا نُظِرَ إلى التحويل الصُّوفي للنفس البشرية وكأنه بمثابة تحويل مَعدن الرصاص إلى ذهب بفعل الإكسير. ولعل الغاية هنا واضحة: تنقية النفوس مما قد يصيبها من شوائب وعلل، وتحويلها إلى نفوس نقية كالذهب الخالص. وبَيِّنٌ أن هذا التصَوُّر يقوم على مُماثلة تفترض وجودَ علاقة وثيقة بين تأثير صنعة كيمياء المواد على المعادن من جهة، وتأثير كيمياء التَّصَوُّف على النفوس من جهة ثانية. وقد أُخِذَت هذه العلاقة آنذاك على محمَل الجِدِّ من قبل الفلاسفة والحكماء والشيوخ والمريدين والعابدين، الذين نظَّروا لها أو اعتقدوا فيها وسلموا بها.

هكذا إذن بَدَت الكيمياء عند فلاسفة ومُتصوِّفي العصر الوسيط، وكأنها مبحث روحي أكثر منها مبحثا في الأسرار الدفينة لتركيب العناصر المادية في الطبيعة، وتحوُّلاتها والتفاعلات التي تحدث بينها، حسب رأي الباحث الفرنسي المعاصر بيير لوري مؤلف كتاب **من تاريخ الهرمسية والصوفية في الاسلام**. وبتعبير آخر، كانت ممارسةً محاطة بالأسرار، أشبه ما تكون بطقوس مقدَّسة كما ذهب إلى ذلك مُؤرِّخ الفلسفة المشهور هنري كوربان.[16]

4. وحاصل القول، في حقل معرفي تلك كانت بعض مُكوِّناته؛ حقل كان قريبا جدا، تاريخيا وثقافيا ولغويا ودينيا، من البيئة الفكرية العامة التي عاش فيها الإمام

---

[15] جابر بن حيان، **تدبير الإكسير الأعظم، 14 رسالة في صنعة الكيمياء**، تحقيق وتقديم پيير لوري (جبيل، لبنان: دار ومكتبة بيبليون، 2009).

[16] بيير لوري، **من تاريخ الهرمسية والصوفية في الاسلام**، ترجمة لوي صليبا (جبيل، لبنان: دار ومكتبة بيبليون، 2007).
Henry Corbin, *Alchimie comme art hiératique* (Paris: L'Herne, 1986).

الغزالي، ليس من المستغرب أن ينجذب الشيخ الجليل نحو هذا التصوُّر، الذي شكل عنصرا من رؤية عامة للعالم و الكون، بل ويتبناه إلى حد أنه ساير التقليد وبادر بدوره إلى الكتابة عن **كيمياء السعادة** في مجال تأمُّلاته الخاصة، مُستثمرا دلالة صوفية مجازية، أغلب الظن أن عناصرها لم تكن غريبة إطلاقا عن روح و ثقافة العصر. وهكذا رأيناه يقترح في هذا السياق "وصْفة صوفية" متميزة لتحقيق سعادة الإنسان عن طريق المجاهدة والزهد والتربية الروحية. ألا يتدعَّم هذا الرأي، عندما نلاحظ بقوة أن مصطلحات كثيرة من علم الكيمياء السائد في تلك الحقبة، اخترقت ثنايا خطاب الغزالي مِرارا، بل واتخذت شكل عناوين بارزة لكتب أخرى له، مثل: **معيار العلم**، **ميزان العمل**، **الذهب المسبوك**، **جواهر القرآن**؟

والحق أن لنا في الكتاب الأخير وحده خير مثال لما نرمي إلى إظهاره: ففي الفصل التاسع منه يتحدَّث الغزالي عن "الكبريت الأحمر،" وهو في مصطلحات المتصوفة ما يقابل الحجر الفلسفي المُلمَّح إليه في مطلع هذه الفقرة؛ كما أنه لقبٌ يُطْلَق، في أحوال استثنائية، على أعظم المتصوفة المسلمين مقاما و كرامات، مثل حال الشيخ محيي الدين ابن عربي (1165-1240م). وهذا قول الغزالي: "[...] فاعلم أن الكبريت الأحمر عند الخلق في عالم الشهادة، عبارة عن الكيمياء التي يتوصل بها إلى قلب الأعيان من الصفات الخسيسة إلى الصفات النفيسة، حتى ينقلب به الحجر ياقوتا، والنحاس ذهبا إبريزا [...] أفترى أن ما يقلُب جواهر القلب من رزالة البهيمة وضلالة الجهل إلى صفاء الملائكة وروحانيتها، ليَترقىَّ من أسفل السافلين إلى أعلى عِليين، وينال القرب من ربِّ العالمين [...] هل هو أولى باسم الكبريت الأحمر أم لا؟"

رابعا. رحلة "كيمياء السعادة" في الأدبيات الصوفية وعبر الثقافات

1. بعد مرور عقود قليلة على وفاة الإمام الغزالي، بدأت **كيمياء السعادة** رحلتها في أدبيات التراث الصُّوفي الإسلامي. وكان مُنطلق هذه الرحلة مدينة بغداد ذاتها، حيث درَّس حجة الإسلام في المدرسة النظامية. وحسب ما تذكره الآثار في هذا الصدد، فإن أوَّل استعمال معروف لعبارة "كيمياء السعادة" كان كعُنوان لرسالة في التَّصَوُّف، تُنسَب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (1077-1166م). والمُلاحَظ أن هذا الشيخ المتصوف، المشهور بكونه مُؤسِّس الزاوية القادرية، الواسعة الانتشار في العالم الإسلامي، لا يُعرَفُ عنه أنه كان من التلاميذ المباشرين للغزالي، رغم أنه عاصرَه وتواجَد معه في بغداد، على الأقل خلال فترة من تدريس الغزالي في المدرسة النظامية (1091-1095)، ذلك بالإضافة إلى كون مسقط رأسه هو إيران، ولغته الأم هي الفارسية، مثل الغزالي،

وأن لهما معا كتابات بهذه اللغة. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف مذهبيْهما في حظيرة السنة: فالغزالي كان شافعيّاً كما هو معلوم، بينما الجيلاني كان حنبليّاً.

والظاهر أن هذا الاختلاف المذهبي لم يمنع رُواة سيرة الشيخ عبد القادر الجيلاني من أن يذكروا تأثُّرَه بحجة الإسلام؛ وأن ذلك يتجلى بصفة خاصة في تصنيفه كتابا في الأخلاق والتَّصَوُّف والآداب الإسلامية معروف باسم **الغُنْيَه لطالبي طريق الحق عزَّ وجل**، وهو مطبوع. وقد جاء على نمط كتاب **إحياء علوم الدين**، وإن لم يرق في تقديرنا إلى مرتبته وذيوع صيته. وما يعنينا هنا هو ما ذهب إليه الرواة، من أن ذلك التأثر تجلَّى أيضا في ما يُنسَب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني، من انه ألَّف بدوره رسالة في التَّصَوُّف تحمل عنوان: "**كيمياء السعادة لمن أراد الحسنى وزيادة**،" وهي مخطوط ذُكر أنه يوجد في المكتبة القادرية ببغداد.[17]

2. وعرفت رحلة **كيمياء السعادة** محطة نوعية جديدة في القرن الثالث عشر الميلادي، مع المتصوِّف الكبير الشيخ محيي الدين بن عربي (1165-1240). وربما كان تطوير الغزالي لنظرية صوفية تصبُّ جلَّ اهتمامها على معرفة الحق والحقيقة، قد أسهم، ولو بطريق غير مباشر، في تمهيد السبيل أمام ابن عربي، رغم فوارق الزمان والمكان. وبالفعل، إن لمحيي الدين ابن عربي، في معلمته الصوفية الضخمة: **الفتوحات المكية**، فصلا شهيرا عنوانه: "في معرفة مقام كيمياء السعادة و أسراره." لقد غدا هذا الفصل مشهورا، ويُعَدُّ اليوم من أكثر الفصول استئثارا باهتمام الباحثين والمستشرقين الغربيين، الذين يرونَ فيه عرضا للتصوُّر الصُّوفي الإسلامي لمفهوم السعادة والكمال. وهو لذلك الأوسعُ انتشارا في ما ينشر اليوم من أدبيات التَّصَوُّف الإسلامي في الغرب.

يصف ابن عربي في هذا الفصل، تجربة صوفية مثيرة تتمثل في رحلة مليئة بالأسرار إلى مناطق الآخرة. يستلهم في هذه الرحلة من قصة الإسراء والمعراج، ويصف فيها معراج روح العابد المتصوِّف وترقِّيها من طور إلى طور، في سعيها إلى بلوغ السعادة الكاملة، وما يُواكب ذلك من رُؤى وتجليات روحية. كل ذلك من خلال سرد مفعم بالخيال الفلسفي والصوفي، وبالدلالات الرمزية، المستعارة من قاموس مصطلحات

[17] راجع: عماد عبد السلام رءوف، **الآثار الخطية في المكتبة القادرية، في جامع الشيخ عبد القادر الجيلاني**، الجزء الثالث (بغداد: مطبعة المعارف، 1978)، 25، فقرة 666. يقول هذا المرجع عن الرسالة إنها نسخة مصورة عن نسخة محفوظة في جامعة كامبريدج (بريطانيا). وتقع في 25 ورقة، وتحتوي على مجموعة من الصلوات على الرسول. ـ ونذكر أنه في سنة 1497م. ظهرت مخطوطة أخرى في المدينة المنورة تحمل نفس الاسم: "كيمياء السعادة لمن أراد الحسنى وزيادة"، وصاحبها أحد الشيوخ القادريين يدعى محيي الدين المقدسي القادري، عاش في نفس الحقبة. وتوجد المخطوطة في مكتبة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء بالمغرب. تحت رقم: 1898-8. مواعظ. وتتألف من أربع ورقات، تضم اثنين وعشرين من الصلوات والأدعية للتقرب من الله ونيل السعادة. وقد توالى بعد ذلك ظهور مخطوطات أخرى بنفس التقليد، بدون أية إضافة أية أصيلة. وهذه نماذج منها: "**كيمياء السعادة في إبطال كيمياء العادة**"، "**كيمياء السعادة وبلوغ الإرادة**،" "**كيمياء السعادة في الموعظة**"، "**كيمياء السعادة في تزكية النفس**"، "**كيمياء السعادة الأبدية**."

الكيمياء، التي تعتبر في نظر المتصوف الكبير "علما طبيعيا روحانيا وإلهيا." وطيلة هذا الفصل تتردد عبارة أساسية: إن السعادة الكاملة لا تتحقق إلا بالمعرفة الكشفية للحق: بمعرفة الله.[18]

3. وفي مرحلة لاحقة، تابعت **كيمياء السعادة** رحلتها عبر اللغات والثقافات الأجنبية، من خلال الترجمة. وقد لاحظنا في هذا الصدد أن النَّصَّ الفارسي كان له النَّصيب الأوفر من الاهتمام، بحيث تمت ترجمته إلى لغات أجنبية عديدة من أهمها: الأردية، التركية، الإنجليزية، الألمانية، الفرنسية، الإسبانية. وحول هذه السلسلة من الترجمات بجدُر بنا إبداء الملاحظتين التاليتين: الأولى، إن أغلب الترجمات المنجزة في الغرب حديثا من النَّصُّ الفارسي، هي ترجمات جزئية وذات أحجام متفاوتة، ويظهر ذلك بوضوح في النماذج المعروضة في الهامش[19] وتفسيرنا لذلك هو كون الترجمات المذكورة، إذا كانت دائما حريصة على الاحتفاظ بالعنوان الجذَّاب: "كيمياء السعادة،" فهي تقتصر في أغلب الأحيان على ترجمة مختارات من كتاب آو كتابين من النَّصُّ الأصلي الكبير. ويقع الاختيار دائما على كتابين مُعينين بالذات: يقابلان في كتاب **إحياء علوم الدين** كتابين سبق لنا التعرُّف عليهما: **كتاب شرح عجائب القلب**، و **كتاب رياضة النفس وتهذيب الأخلاق ومعالجة أمراض القلب**. وهما الأول والثاني من الجزء الثالث من ربع المهلكات، ولا يتجاوزان معا مئة صفحة.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن كثيرا من الترجمات المذكورة، وخاصة منها تلك التي صدرت في الغرب خلال العقدين الأخيرين، ليست ترجمات نقدية مُوجَّهة أساسا للمستشرقين والباحثين في فكر الغزالي كما جرى التقليد بذلك من قبل، بقدر ما هي ترجمات مُوجَّهة بالأحرى إلى أجيال جديدة من أبناء الجاليات الإسلامية في أوروبا، التي لا تتكلم إلا لغات البلدان الأوروبية التي ولدت ونشأت فيها. والغاية من ذلك هي الحفاظ على صلاتها بالتراث الإسلامي من خلال لغاتها المتبنَّاة.

4. وبالنسبة للنَّص العربي من **كيمياء السعادة** الذي استأثر باهتمامنا في هذه الدراسة، فلم يُترْجَم إلى اللغات الأجنبية إلا مرات قليلة. قد يُرَدُّ ذلك إلى صغر حجمه

---

[18] انظر: محيي الدين ابن عربي، "في معرفة مقام كيمياء السعادة وأسراره،" ضمن كتاب **الفتوحات المكية**، الجزء الثاني، الباب 167. ترجم هذا النص إلى عدة لغات أجنبية، في مقدمتها الإسبانية والفرنسية. وهذه أهم الطبعات الرائجة حاليا:
Ibn al-'Arabī, *La Alquimia de la Felicidad Perfecta* (Málaga: Editorial Sirio, 1985); Mohyiddin Ibn 'Arabî, *L'Alchimie du bonheur parfait, traité d'alchimie spirituelle* (Paris: Editeurs Berg International, 1997).

[19] Abu Hamid al-Ghazali, *La paix du cœur, L'alchimie du bonheur ici-bas et dans l'au-delà* (Paris: Edition La Ruche, 2006) (54 pages); Abu Hamid al-Ghazali, *L'alchimie du bonheur* (Editions Alif, 2010) (146 pages). Al-Gazzali, *La alquimia de la felicidad*, tr. Jaime Lorenzo, (Madrid: Editorial Sufi, 2002), (142 pages).

بحيث يصعب نشره وحده، أو إلى أن المضامين والأفكار الواردة فيه مُتوفرة أصلا باللغة بالعربية وبتفصيل أكبر وأفضل، وخاصة في الفصول المذكورة سابقا من كتاب **إحياء علوم الدين**. أمَّا أهم اللغات التي ترجِم إليها النَّصُّ العربي فهي: اللغة التركية وقد تم ذلك منذ منتصف القرن السادس عشر، وتكرَّر مرات عديدة. ولكننا نلاحظ أنه خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ظهرت ترجمات حديثة للنص العربي إلى لغات أوروبية، منها الفرنسية حيث نُشِر ضمن مجموعة من رسائل الغزالي؛ وإلى الإيطالية، حيث نُشِر في طبعتين: الأولى تحمل عنوان: **عجائب القلب**، والثانية مع مجموعة تضم **ميزان العمل** و**القسطاس المستقيم**، وأخيرا إلى الإنجليزية حيث نشِرَ في طبعة جديدة.[20]

5. الغزالي، "كيميائي السعادة"؟

ولعل آخر محطة متميزة في رحلة **كيمياء السعادة** إلى حد الآن، هي اجتيازُها عتبة العقد الأوَّل من القرن الواحد والعشرين، واقتحامُها فضاءَ الوسائط المتعددة والإعلام الجديد. وكان الأكثرَ إثارة وتشويقا في هذه المرحلة، هو أن شخصية أبي حامد الغزالي الوقورة، تحوَّلت من مؤلف كتاب **كيمياء السعادة**، إلى "كيميائي السعادة" ومُبدِعِها. حدث ذلك في فيلم سينمائي وثائقي بطلُه الشيخ الجليل نفسه، وعنوانه: "الغزالي، كيميائي السعادة،" (*Al-Ghazali the Alchemist of Happiness*). وقد أنجز هذا الفيلم الممتع في سنة 2004، ومازال يُعرض حتى يومنا هذا في كثير من بلدان العالم، في طبعتيه الإنجليزية والفرنسية. موضوع الفيلم هو السيرة الذاتية للإمام الغزالي، ومساره الفكري والروحي، ورحلته المثيرة في بحثه عن الحقيقة والسعادة الروحية. وكما قد يتبادر إلى الذهن، فقد تم اقتباس أجزاء هامة منه من فصول **المنقذ من الضلال**.

لقد اعتمد فيلم "الغزالي كيميائي السعادة،" أسلوب التصوير الفني الممزوج بالخيال المبدع، والتوثيق التاريخي في المكان والزمان، فضلا عن مقابلات حوارية مع باحثين مرموقين في الفكر الفلسفي الإسلامي. وقد تمحوَرت جميع الانتقالات بين مشاهد الفيلم حول شخصية الغزالي عبر التاريخ والنصوص والوثائق. وقد تعامل الفيلم مع تحوُّلات مراحِل عمر الغزالي وتطوُّر فكره، بخبرة ومهارة فنية كبيرة، وترافق ذلك مع

---

[20] هذه عناوين الترجمات المذكورة بالتتالي:

1. *Recueils des missives de l'Imam Al Ghazzaly*. Traduction du Cheikh Mahmoud Mohamed (Beyrouth: Editions Dar al-kutub al-ilmiyya, 1999)**. 2.** Abu Hamid al-Ghazali, *Le meraviglie del cuore*, a cura di I. Peta (Torino: Ileone verde, 2006). - Al Ghazâlî. *La bilancia dell'azione e altri scritti* (+..*La retta bilancia*, *L'alchimia della felicità*, 351-70)**,** cura di Massimo Campanili (Torino: Editore UTET, 2008). **3.** Ghazzali, *The Alchemy Of Happiness*, tr. from the Turk. [Abridgement] by H. A. Homes (Charleston: BiblioLife, LLC, 2010).

انتقالات مشهدية مُوفقة ومحبوكة درامياً. ولا ننسى أن الموسيقى التصويرية للفيلم لعبت دورا هاما، وخاصة في لحظات حديث الغزالي عن قلقه وكآبته، واضطراره لاختياره الاعتكاف والعزلة باعتبارهما السبيلين إلى السعادة الحقة، كما تردَّد ذلك مرارا في النَّصُّ الذي درسناه. ومن اللحظات الممتعة والمفعمة بالدلالات في هذا الفيلم، تلك التي تتداخل فيها إشكالية بحث الإنسان عن الحقيقة في الزمن الحاضر، مع ما كانت عليه هذه الإشكالية في عصر الغزالي الماضي. وفي هذا السياق، يمكن القول إن مخرج الفيلم قد توفق ببراعة، في الإيحاء إلى المشاهدين بفكرة مفادها أن رسائل الغزالي حول سبل البحثِ عن السلام الداخلي، والسعادة الحقيقية، لم تفقد بعدُ من حيويتها وراهنيتها.[21]

استخلاصات

في ضوء ما تقدم، بإمكاننا إنهاءُ هذه الدراسة بالاستخلاصات التالية:

إن النَّص العربي لكتاب **كيمياء السعادة**، يشتمل على مقتطفات مُختارة في الأخلاق والتَّصَوُّف، مُترجمة من فصل أو فصلين من الأصل الفارسي، الذي قلنا عنه إنه يكاد يكون نسخة من كتاب الإحياء. وهذا النَّصُّ على صغره وفرادته، يُمثل في نظرنا توجُّهاتٍ حقيقية في نزعة التَّصَوُّف عند الإمام الغزالي، أسلوباً وأفكاراً ومضامين؛ على الأقل كما تظهر هذه النزعة في فصول مُعيَّنة من كتاب **إحياء علوم الدين**.

لقد تبيَّنَ لنا أن الموضوع الأساسي الذي يدور حوله النص المذكور، هو الإرشادُ إلى محطَّات الطريق لتحصيل السعادة الحقَّة الجديرة بالإنســـانِ وفي هذا السياق، رأينا الغزالي يقترح "وَصفَة للسعادة،" هي في نظره بمثابة "كيمياء صوفية،" قادرة على تحويل نفوس المريدين والسالكين، تحويلا جوهريّاً، والسير بها في طريق الآخرة، من خلال المجاهدة وتحرير النفس من قيودها الجسدية وشواغلها الدنيوية، والمرور بتجربة الخلوة والذكر. أما المقام الأخير في هذا الطريق فهو بلوغُ لحظة الكشف والرؤيا.

ولأن عنوان الكتاب **كيمياء السعادة** مُثيرُ ومُشوِّق؛ ولأن غايته إنسانية وأخلاقية تتمثل في الإرشاد إلى سبيل تحقيقُ السعادة التي يطمح إليها كل إنسان،

---

[21] الفيلم من إخراج: (Ovidio Salazar)، وهو سينمائي انجليزي من أصل أرجنتيني. ومن أجل إنجازه، زار مسقط رأس الغزالي، وقام ببحث دقيق حول تفاصيل حياة الفيلسوف، كما تحاور مع كبار المختصين في فكره ومؤلفاته.

Al-Ghazali: *The Alchemist of Happiness*, A Film by Ovidio Salazar, 2004. 80 min. MAT Media Films; Al-Ghazali, *l'Alchimiste du Bonheur*, version française en DVD, Editions Tasnim, 2006. Matmedia Productions. 80 min

بصرف النظر عن الزمان والمكان، فقد قدِّرَ أن يكون للكتاب مسارٌ استثنائيٌّ عبْرَ العصور: في الأدبيات الصوفية الإسلامية أولا، وفي اللغات والثقافات الأجنبية ثانيا، وفي فضاءَ الوسائط المتعددة ثالثا. ونحرص على ألا نختِتم استرسال أفكارنا وأضوائنا عن **كيمياء السعادة**، دون الإشارة ولو بالتلميح، إلى علاقة افتراضية بين ظروف تأليف الكتاب وأصولِه، والأزمة الروحيَّة والفكريَّة التي اجتازها الإمام الغزالي خلال فترة مغادرته بغداد واتخاذه قرار العزلة؛ وهي فترة استغرقت عشر سنوات (1105/1095). وغيرُ خاف أن جزءً من تفاصيل هذه الأزمة عرضه الغزالي نفسه، كتلميحات ضمنية، في بعض فصول الجزء الأول والثاني من **إحياء علو الدين؛** كما عرضه صراحة في كتاب **المنقذ من الضلال**. في هذا الكتاب الأخير نقرأ في باب "طُرُق الصُّوفِيَّة،" فقرة بليغة ومؤثرة، تتردَّد أصداؤها بقوة في كتاب **كيمياء السعادة**، وهي بمثابة الخيط الرابط بين جميع فصوله:

> "[...] وكان قد ظهر عندي أنه لا مطمع لي في سعادة الآخرة إلا بالتقوى، وكف النفس عن الهوى، وأن رأسَ ذلک كله، قطعُ علاقة القلب عن الدنيا بالتجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى. وأن ذلک لا يتم إلا بالإعراض عن الجاه والمال، والهرب من الشواغل والعلائق".

والحقُّ أن الباحثين في سيرة الغزالي وفكره، اختلفوا في إيجاد تفسير مُتَوَافَق عليه لتلك الأزمة التي مر بها الغزالي. فإذا كانت الأغلبية منهم اعتبرتها أزمة دينية وروحية خالصة سببها الشک ودافع البحث عن اليقين، وأكدت في هذا السياق أنها واقعة كثيرا ما تتكرر في حياة كبار المفكرين والمتصوفة؛ فإن فئة أخرى تجرَّأت على القول إنها أعراض لمَرَض نفسي معروف لم تتردد في كشفه وتشخيصه؛ وفئة ثالثة قرأت فيها تجليَّات لصدمة وخيبة أمل قوية، لا يمكن أن نجد لها تفسيرا قويا إذا أهملنا عامل الظروف الخارجية التي طبعت سيرة حياته وفكره، ومنها التقلبات السياسية التي عاشها عن كثب في بغداد، في مرحلة حرجة من التاريخ الإسلامي. وليس هنا مقام التفصيل في ذلک.[22]

[22] بالنسبة للفئة الثانية، نحيل إلى دراسة د. عمر فروخ، "مرض الغزالي، آثاره وأعراضه"، ضمن مساهمته في ندوة **أبو حامد الغزالي، في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده**، ص.311 وما يليها. وبالنسبة لإشكالية علاقة اعتزال الغزالي بالظروف السياسية، من المفيد الرجوع إلى فصل: "عزلة الغزالي والسنوات الأخيرة من حياته" وهو الفصل الثالث من كتاب:
Henri Laoust, *La politique de Ghazâlî* (Paris: Geuthner, 1970).

حول معاني البهيمة ودلالاتها في أزمنة الثقافة العربية الإسلامية

توفيق فائزي
جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

تقديم

ليس غرضنا في هذه الدراسة تتبع التطور التاريخي للتصورات حول الحيوان أكثر من بناء صورة عامة عن معانى البهيمة في مكونات الثقافة العربية الإسلاميَّة ومنعطفاتها. ونختار في هذا الصدد، صنفاً من أصناف الأزمنة المتصفة بالبطء؛ إنه الزمن الثقافيُّ. وزمن الثقافة تترسخ فيه التصورات والممارسات في بطء وتتغيَّر في بطء. إن هذه التصورات والممارسات موغلة في القدم، ويشير وصف الثقافة بالعربيةَّ إلى أن أصولها تنتمي إلى زمن أقدم من زمن ظهور الإسلام الذي ما كان عليه إلا أن يرثها هو نفسه. إلا إن إضافة صفة الإسلاميَّة سيسمح بتفسير ما جرى لتلك التصورات والممارسات من التحول؛ فتكتسب صفة العربية بإضافتها إلى الإسلامية معنى جديدا. إلى جانب كونها تشير إلى الميراث الذي ورثه الإسلام من الثقافة العربية القديمة، تشير أيضا إلى ما أُحدث من التحول في الآراء والأفعال الموروثة. ولا نغفل عن التحول الذي جعل العربية لغة الإسلام في الغالب؛ ونحن إنما نجد أصول تلك الثقافة مقيّدة في مصادر أغلبها مكتوبة بالعربية بلغتنا في شتى أصناف المعارف. ونجد في وصف الثقافة بالإسلامية إشارة أيضاً إلى ما أحدثه ظهور الإسلام من فك العزلة عن الموروث الثقافي العربي، وجعلِه يتفاعل مع مواريث أخرى. سندرس معانى البهيمة في الثقافة العربية الإسلامية بالدلالة التي نبسطها هنا. ولكن لماذا البهيمة وليس الحيوان؟ في تعريف الراغب الأصفهانيِّ (تـ 502 هـ) أنها "ما لا نطق له، لما في صوته من الإبهام".[1] وقصدنا من اختيار لفظ البهيمة بدل الحيوان، في الغالب، أن نستغور الإبهام الذي اشتقَّت منه الكلمة. ومن هنا خصوصية هذه الدراسة؛ إذ لا يعنيها دراسة الحيوان داخل مجال من مجالات المعرفة؛ كأن ندرسه في الكتب المخصَّصَّة لذلك، عند الجاحظ (159-255 هـ) أو شرف الزمان طاهر المروزي (ق 6 هـ) أو أبي عبد الله بن زكريا القزويني(605-682 هـ) أو كامل الدين الدَّمِيري (742-808 هـ)، أو عند الفلاسفة فنبين مثلا تأثير كتب أرسطو عن الحيوان في التراث العربي الإسلامي، أو ندرس قصص الحيوان في كتب الأدب وأشهرها كتاب **كليلة ودمنة** لابن المقفع (106-142 هـ)، أو ندرس أحكام الإسلام في أكل لحوم

---

[1] الراغب الأصفهاني، **الغريب في مفردات القرآن**، راجعه وائل أحمد عبد الرحمان (القاهرة: المكتبة التوفيقية، دون تاريخ)، 73. وسنراوح بين استعمال كلمتي البهيمة والحيوان.

الحيوان ومقارنتها باليهودية والمسيحية، أو استعمالات الحيوان في الطب أو غيره، أو ندرس كلام البهائم أو مصائرها في الآخرة، أو ندرس دلالات الحيوان الرمزية عند الفلاسفة أو المتصوفة، أو ندرس عجيب الحيوان وغريبه العيني أو المتوهم. إن كل هذه الموضوعات، رغم أهميتها، ستدخلنا في التفاصيل اللانهائية، وإن حيوانا واحدا معايَنا كالفيل أو الطير أو متوهما كالرُّخ أوالغول أوالتِّنين موضوع لحديث لانهائي. إن هذه الموضوعات لن تعنينا إلا من جانب إشاراتها إلى ما يعنينا أكثر، وهو رسم حدودٍ للإنسانية. ولذلك سنجد استطرادات، نعتبرها ذات أهمية، حينما يتعدى الحكم بالبهيمية من الحيوان إلى إنسان ثقافات غريبة مجهولة، كما نجد الأمر عند ابن خلدون مثلا، وليس عنده وحده. ومن هنا يتحول لفظ البهيمة إلى أكثر من لفظ دال دلالة لغوية، إذ نضع له مفهوما ليدل على صفة ليست تُطلق على الحيوان فقط، بل على كل ما يعجز الإنسان عن فهمه، وهو عجز ينبئ عن كون إنسانيته نفسها مبهمة. إن أي ثقافة تعطي معنى خاصّاً للبهيمة، وكذلك شأن الثقافة العربية الإسلامية. لقد كانت الجهود مبذولة لفهم هذا الذي وُصف بالإبهام وعدم التمييز. ولكن هل انتهى الأمر إلى تحديد حقيقتها وتمييز مقــامٍ خاص بها؟ ما السبب الذي جعل كتب الحيوان لا تقتصر في الحديث عن الحيوان المعايَن بل يتعدى الأمر إلى حيوانات لا يُدرى صدقها، ويتعدى إلى الجن والملائكة؟ هل استطاع الإنسان في تلك الثقافة أن يتبين عن البهيمة وتتبين البهيمة عنه؟ ما غايات الكلام عن الحيوان؟ ماذا عما يصدر من البهائم من أصوات؟ هذه أسئلة سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة، متلمسين الطريق لتعرف معنى البهيمة في الثقافة العربية الإسلامية، من خلال المحاور الآتية: 1. مقام البهائم الوجودي؛ 2. تصنيف البهائم؛ 3. البهيمة في الإنسان؛ الإنسان في البهيمة؛ 5. وظائف الكلام عن الحيوان؛ 6. كلام البهائم.

1. مقام البهائم الوجودي

الإنسان مانح المعنى لنفسه ولغيره. بمنح فهمٍ خاصٍّ للحيوان يمنح فهماً لنفسه أيضا فيتولد معنى خاص للإنسانية. ولكل ثقافة تصور خاص للعلاقة التي بين الحيوان والإنسان، ويُمنح للحيوان معنى داخل الكل المتصوَّر. وليس القول بالتداخل بين العالمين في مذهب التناسخ كالقول بالانفصال بين العالمين في ثقافة تعتبر الكون مسخَّراً للإنسان.[2] ماذا عن المعنى العام الذي حَمِله الحيوان في الثقافة الإسلامية؟ ما المنزلة التي أُنزلها؟

[2] Geoges-Henri Bousquet, "Des animaux et de leur traitement selon le Judaïsme le Christianisme et l'Islam", *Studia Islamica*, No.9 (1958): 32.

في الثقافة الإسلامية العالم وكلُّ ما يحتويه مخلوقٌ، والإنسان خليفة، وكل ما عداه مسخَّر له. اكتسب الإنسان قيمته من كونه ناطقاً، والمنطق هنا بالمعنى الفلسفي (معنى ورثه المسلمون من اليونان)، ونقصان البهائم آتٍ من حرمانها من هذا الذي أوتي الإنسان، ولذلك سُمِّيت بهائم. حتى لو كانت للبهائم مقامات متفاوتة إلا أنها تستوي في عدم إدراكها المقام الإنساني. في تعريف الدميري للبهيمة: "كل ذات أربعٍ من دواب البَرِّ والبحر".[3] ناقلاً عن ابن سيده (398-458 هـ)، ويُرجع سبب تسميتها بالبهيمة إلى إبهامها، ومن جهة نقص نطقها وفهمها وعدم تمييزها وعقلها. ويبرر ذبح البهائم قائلاً: "كما أن فداء أرواح الإنس بأرواح البهائم وتسليطهم على ذبحها ليس بظلم، بل تقديم الكامل على الناقص عين العدل. وما لم يُخلق الناقص لم يعرف الكامل، فلولا خلق البهائم لما ظهر شرف الإنسان".[4] وحتى ما يبدو أنه رأي مخالف لهذا، وتأسيسٌ لموقف جديد ينتصر للحيوان بدل الإنسان في الرسالة الثانية والعشرين من **رسائل إخوان الصفا** (ق 3 هـ)، ليس كذلك. في الرسالة تخيلُ عتاب شديد للإنسان على لسان البهائم، وبيانٌ لعدم استحقاقه تسخيرها، وتبريرٌ بذلك لعصيانه. وفي الرسالة بيانُ فضل الحيوانات على الإنسان. إلا أن الرسالة تنتهي بالانتصار للإنسان، ويأمر ملك الجن الذي قضى في الخصام بينهما، بعد الاستماع للخطيب الحجازي[5] :"أن تكون الحيوانات بأجمعهم تحت أوامرهم ونواهيهم، ويكونون مأمورين للإنس حتى يُستأنف الدور".[6] وفي هذا القول إشارة إلى أن الحكم ليس نهائياً.

ونشهد في الثقافة الإسلامية تشكل آراء هامشية لم تجد أن الفصل قاطعٌ بين الحيوان والإنسان مما جعلها تُبغض الذبح، ومثال أبي العلاء المعري (363-449 هـ) ليس عنا ببعيد. وقد جادل الجاحظ في **كتاب الحيوان** بعض المذاهب التي حرَّمت الذبح كمذهب بعض الصوفية ومذهب النصارى. يقول الجاحظ: "ورجالٌ ممن ينتحل الإسلام، يُظهرون التقذر من الصيد، ويرون أن ذلك من القسوة. وإن أصحاب الصيد لتؤديهم الضراوة التي اعترتهم من طروق الطير في الأوكار، ونصب الحبائل للظباء، التي تنقطع عن الخشفان حتى تموت هزلا وجوعا، وإشلاء السباع على بهائم الوحش، وستسلم أهلها إلى القسوة، وإلى التهاون بدماء الناس. والرحمة شكلٌ واحد. ومن لم يرحم الكلب لم يرحم الظبي. ومن لم يرحم الظبي لم يرحم الجدي، ومن لم يرحم العصفور لم يرحم

[3] الدميري، **حياة الحيوان**، تحقيق أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، حرف الباء(البهيمة).
[4] **نفسه**، حرف الباء(البهيمة).
[5] وهو آخر من تكلم من الإنس في الخصام الذي كان بين الحيوان والإنسان، وذلك للدفاع عن حق الإنسان في تسخير الحيوان، وكان ملك الجن هو القاضي.
[6] إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا**، ج 2 (بيروت: دار صادر، دون تاريخ)، 377.

الصبي. وصغار الأمور تؤدي إلى كبارها. وليس لأحد أن يتهاون بشيء مما يؤدي إلى القسوة يوما ما. وأكثر ما سمعت هذا الباب من ناس من الصوفية، ومن النصارى؛ لمضاهاة النصارى سبيل الزنادقة، في رفض الذبائح، والبغض لإراقة الدماء، والزهد في أكل اللحمان."[7] وتساءل المتكلمون أتُحشر الحيوانات؟ أ تُحاسب؟ أ تُجازى؟ فكانت هذه المسائل من فضل الإسلام. وفي **رسالة الغفران** لأبي العلاء ينتقل الأمر من إبداء آراء كلامية إلى تخيل تحقق تلك الآراء في العالم الآخر. ستُحشر الحيوانات وستُحاسب، ومنها من يدخل الجنة، فستُجازى أبقار وحشية بدخول الجنة فيمتنع صيدها. وهذا ابن القارح[8] يوجه رمحاً قاصداً اصطياد عِلج وحشيٍّ، فإذا أوشك الرمح إدراكه قال(العلج): "أمسك يا عبد الله، فإن الله أنعم عليَّ ورفع عني البؤس. وذلک أنه صادني صائد بمخلب، وكان إهابي له كالسَّلب، فباعه في بعض الأمصار، وصَراه للسَّانية صارٍ، فاتُّخذ منه غَرب، شُفِي بمائه الكرب، وتطهر بنزيعه الصالحون، فشملتني بركة من أولئک، فدخلتُ الجنة أُرزق فيها بغير حساب".[9] ويُجازى أسد القاصرة[10] بدخول الجنة وبالاستمتاع بصيدِ ما يشاء فيها من الفرائس التي لا تجد الألم في افتراسها، بل تجد اللذة كما يجد المفترِس، "بلطف ربها العزيز".[11] وكذلک شأن الذئب الذي حُرم الصيد في الدنيا فيُعوَّض في الآخرة باقتناص ما يشاء من الظباء. وشأن الأفعى التي لقيَها ابن القارح في الفردوس وهي المكنيَّة في الدنيا بذات الصفا وهي التي كانت مثالا للوفاء، تُجازى أيضاً بدخول الفردوس.[12] ويُشير انفتاح باب الجدل في هذه المسائل إلى أن مقام البهيمة الوجودي لم يُحسم، إلا أن الرأي الغالب كان لمن فصلها عن الإنسان فصلاً قاطعاً.

2. تصنيف البهائم

في تصور المسلمين للعالم بوصفه مسكونا من الكائنات العاقلة وغير العاقلة، ليس الإنسان الكائن الناطق الوحيد في الوجود، إذ ينضاف إلى الزُّمرة الجن والملائكة. ونجد أن أي ثقافة تحاول أن تستوعب كلَّ ما هو موجود فتسميه وتحصيه وتصنفه. إن أي ثقافةٍ تحاول أن تتصور حدود ما هو موجود، ولكن تنتهي في الأخير إلى تصور للكلِّ له حدوده. وقد أمد علم الفلک الموروثُ المسلمين بتصورات عن الكل، وعلم الجغرافيا عن الكل الذي هو أقاليم الأرض وساكنوها. وأسهمت معارف متنوعة شملت مستويات

[7] الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 4 (بيروت: دار الجيل، دون تاريخ)، 427.

[8] هو المعني بالرد في **رسالة الغفران**، ويتخيله أبو العلاء وقد دخل الجنة.

[9] المعري أبو العلاء، **رسالة الغفران**، تحقيق عائشة بنت الشاطئ، (القاهرة: دار المعارف، دون تاريخ)، 198.

[10] سبع ينسب إلى القاصرة وهي مكان كثيرة السِّباع، والأسد المقصود هنا هو الذي افترس عتبة بن أبي لهب وهو الذي يُروى أن الرسول دعا الله أن يسلط عليه كلبا من كلابه.

[11] المعري، **رسالة الغفران**، 305.

[12] **نفسه**، 364.

أخرى مما هو موجود كعلم النبات وعلم الكيمياء في تفلك الفلك الإسلامي، وارتسام حدوده تصوراً. وفي كتب الموسوعات كموسوعة القزويني **عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات** كلامٌ جامع يعكس حمل هذا التصور، فالكلام كان عن السماء والأرض والبحار والجبال والعيون والآبار والمعادن الجامدة والسائلة والنبات والحيوان دوابه وطيره وهوامه وحشراته والإنسان والجن والملائكة.

ورغم أن البهائم تتفاضل، إلا أنها تشترك في كونها حية غير عاقلة، ويقابلها الحي العاقل الذي يشمل الإنسان والجن والملائكة. ولكن بين هذه الأصناف تعاور للصور. ورغم أن العقل فاصل بين الكائنات العاقلة ومثيلتها غير العاقلة، إلا أن الجن تُتصور بصور الحيوانات. وفي **حياة الحيوان** للدَّميري كلام طويل عن كيفيات هذا التشكل.[13] ويُصور القزويني الملائكة فنجد الاستعارة من صورِ حيوانات شتَّى. يقول مثلاً عن حملة العرش: "حملة العرش صلوات الله عليهم أربعة صور آدمي وبقر ونسر وأسد".[14] وفي القرآن نسبة الأجنحة للملائكة: "الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاء إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.[15] واستُعيرت تفاصيل من ثقافات ما قبل الإسلام لاستكمال تصوير الملائكة، وبذلك يتصل عالمها بعالم الحيوان، إذ هي مركبة من أجزاء حيوانية، وبذلك يُبرَّر الجمعُ بينهما في كتب الحيوان. ويمتزج الكلام عن الحيوان الذي لا يُشك في عينيته، بالكلام عن حيوانات وهمية ورِثت الثقافة الإسلامية الكلام عنها من مراحل ما قبل الإسلام. إما من الثقافة العربية قبل الإسلام أو من ثقافات أخرى، حيوانات كالتِّنين والرُّخِّ والنسناس والشِّق والعنقاء. وبذلك تكتمل قائمة الكائنات: ما عاينه العرب قبل الإسلام أو تخيَّلوه فأخبروا به، وما آمن المسلمون بوجوده رغم عدم المعاينة أو المعاينة الغامضة، وما عاينه المسلمون في زمن الإسلام والفتوحات وأوَّلوه وأخبروا به، أو ورِثوا الأخبار عنه من ثقافات أخرى. اجتمع إذن في كتب الحيوان الكلام عن الحيوان، المعايَن منه والمتخيل، والكلام عن الإنسان بأعراقه، والكلام عن الجن والملائكة.

ولكن كيف انتهت الأمور إلى ما انتهت إليه؟ وكيف تحصَّلت الأقوال عن الحيوان في التراث العربي الإسلامي؟ وكيف امتزج الكلام عن الإنسان بأجناسه، بالكلام عن الجن والملائكة، وبالكلام عن الحيوان عجيبه المعايَن وعجيبه المُتوهَّم؟ لنقل إن حصيلة ما قيل عن الحيوان أو فُعل بالحيوان كان بسبب التفاعل مع إرثٍ عظيم ورثوه.

---

[13] الدميري، **حياة الحيوان**، حرف الجيم (الجن).

[14] القزويني، **عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات**، (بيروت: منشورات الأعلمي للمطبوعات، 2000)، 386.

[15] **القرآن الكريم**، سورة فاطر، الآية 1.

ورث المسلمون أخباراً وتجارب عن الحيوانات، عن طباعها وفضائلها، ولم يكونوا بمجيء الإسلام منقطعين تمام الانقطاع عن الممارسات القديمة، إلا أن الإسلام أسَّس مواقف جديدة. لقد ورثت الثقافة الإسلامية إرثاً عظيماً من الكلام عن الحيوان، والفعل بالحيوان. وبمجيء الإسلام أصبح الدين فاعلاً في ذلك الإرث، إذ صار مصدرا لتحديد الآراء العقدية والأفعال، أو منفعلا به. وليس هذا الإرث إرثاً معرفيا فقط، بل إرثا ثقافياً أيضاً، ذلك أن شعوباً بثقافاتها صارت داخل الدائرة تتفاعل داخلها. وخرج العرب على من يحيطهم بقائمةٍ من الحيوانات المعايَنة أو المتخيَّلة، وخرجوا عليهم بآراءٍ عقدية وأفعال. وجعلهم خروجهم من مضايق الجزيرة وفتحهم البلدان يستدمجون الإرث العظيم الذي تحدثنا عنه سالفاً. ولكن عاينوا أيضاً بأنفسهم في البلاد الحديثة. ووسَّعوا بذلك معرفتهم فشملت أنواعاً أخرى من البهائم. صارت حقيقة ما يقال عن البهائم مستنداً إلى العيان الذي لم يبلغ أن ينقل حقيقة ما يُتكلم عنه بل يُخبر ويؤول هو أيضاً، وإلى الخبر الذي هو عبارة عن نقلٍ وتأويل.

ولذلك امتزج الحديث عن بهائمَ لا يُنكر القارئ وجودها، بالحديث عن كائنات يبحث القارئ عن ماصدقها فيحتار في تحديده. كانت هذه الكائنات تسكن مُخيِّلات الأمم الجماعية التي بدأ المسلمون يطلعون على ثقافاتها. ولكن هذا لا يعني أن ليس لها مستند من الواقع يجعل تلك الكائنات ليست وهماً كلَّه. ولن يكون سبيل الإيمان بها سبيل الإيمان بشيء لا يُصدَّق واقعاً، إذ قد يشار إلى وجود شيء من ذلك الذي هو موضوع الحديث. وقد يكون لاسم ذلك الكائن دلالات استعمالية تقربه من الواقع كاستعمال العامة لكلمة النسناس فتحيل على موجود واقعي هو نوع من أنواع القردة المعايَنة. أو كاستعمال كلمة التِّنين التي قد تعني الإعصار[16] أو استعمال عنقاء مُغرب بمعنى العُقاب.[17] وتبتعد الحيوانات المتكلَّم عنها عن العيان بدرجات أو تقترب بدرجات، فلا نجد خبراً عن الحيوانات، حتى المتخيلة منها؛ خلواً من إشارة إلى العيان، ولا معاينة للحيوانات خلواً من التأويل والخبر.

3. البهيمة في الإنسان

بُذل الجهد لتعرف البهيمة، ووصفُها بالبهيمة كأنه اعتراف بالعجز عن فهمها. ويزداد الإبهام حين تُرفع بين عالم البهائم وعوالم أخرى الحواجز فيصير بإمكان الجِنِّ التشكل بأشكال البهائم. وتُستعار للملائكة صورُ بعض الحيوانات. ويزداد الإبهام حين

[16] الجاحظ، **الحيوان**، ج 7، 106.
[17] **نفسه**، ج 3، 438.

لا يُدرى صدق حيواناتٍ أُدرج الكلام عنها في كتب الحيوانات. ولكن إذا كانت صفة الإبهام مما لا ينفك عن البهائم فهل يعني هذا أن الإنسان بيِّن ومحدَّد الحقيقة؟ هل فصلُ الإنسان في تعريفه بالنطق أو البيان يعني أن النطق أمر بيِّن؟ إذا لم يكن الأمر كذلك فصفة الإنسانية أمرٌ مشكلٌ، والحدود بين الإنساني والبهيمي أمرٌ مبهم. وإذا كان التعريف نظرياً مما يوهم بأن الإنسانية قد حُسمت، فإن التجربة الإسلامية وخروج العرب من مضايقهم لينظروا ماذا هناك، ويُطلوا على أعراق أخرى غير عِرقهم، جعلهم يستشكلون إنسانية غيرهم.

ولما وجدوا الجاهز من الأنظمة التصورية الموروثة: نظرية الأمزجة لأبقراط (حوالي 460-370 ق م) ولجالينوس (130-200م)، ونظرية الأقاليم السبعة لبطلميوس (حوالي 90-168م)؛ قدَّموا الجاهز من الأجوبة في الكثير من الأحيان، أجوبةٌ تتصوَّر الآخر في صورٍ بعيدة عن حقيقته العيانية، وتُحدِّد مدى قربه أو بعده من السواء الإنساني الذي حدَّدوا معالم تصوره هم، فلم يكونوا يَحكمون، في الغالب، إلا بما تحكم به النماذج المعرفية. واستبدَّت بأحكامهم تلك النماذج، وصار ما يعاينونه مؤولاً. حين خرج العرب من الجزيرة وحين عاينوا أناساً في ثقافات أخرى، كان لزاماً عليهم أن يمنحوهم موضعاً داخل الفلك الثقافي،[18] وما لم تستطع الدائرة استيعابه لكونه مهدِّداً[19] تُرك خارجها واعتُبر غريباً.

وقد ساعدت الأنظمة التصورية على الانتخاب. ولكن التجربة جعلت الموقف غير قارٍّ، بل يتغير بتغير القدرة على الاستيعاب. وتبعا للقرب أو البعد من السواء الذي تسنده الأنظمة التصورية، حُكم بالهمجية والبهيمية أو عدمهما. تُقسم نظرية بطلميوس الأرض سبعة أقاليم، ومن الأقاليم المعتدل ومنها غير المعتدل. وحُدِّدت أقطاب هي قطب الشمال، حيث يكون الابتعاد عن الاعتدال شمالاً لغلبة البرد، وقطبُ الجنوب حيث يكون الابتعاد عن الاعتدال جنوباً لغلبة الحر. ويكون الحكم على الشعوب ومدى قربها أو بعدها من الإنسانية والحضارة تبعاً للأقاليم، فشعوب الشمال والجنوب بعيدة (في الأقاليم: الأول والثاني والسادس والسابع). وتتعدى البهيمية لتُحمل على الإنسان أيضاً ويبرَّر بها أحياناً الاسترقاق.[20] وإن كان هذا الحكم معدَّلاً أحياناً حين يتعلق الأمر

[18] نستخدم الفلك أو الدائرة بالمعنى الثقافي، ونستعير للثقافة صورة من الفلك بالمعنى الفلكي.

[19] عزيز العظمة، **العرب والبرابرة، المسلمون والحضارات الأخرى**، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، 133.

[20] **نفسه**، 181.

بالصين والهند والروم، ومعدَّلاً أحياناً حين يكون تعرف تفاصيل عيش الآخرين وفهمُ معانيها أكبر،[21] أو معَدَّلاً حين يدخل الفلك من كان خارجا عنه.

وتُصنع الإنسانية بصورة خاصة داخل الفلك الثقافي. ويحدث الأُنس داخله، وما لم يناسب ما تم تمييزه من شروط الإنسانية أو السواء الإنساني عُد خارج الفلك. لقد كان الاجتهاد من أجل استئناس الوحوش، بتعرفها وإحصائها وتصنيفها، ولكن الأمر لا يعني الحيوان فقط بل يعني الإنسان أيضاً. ولذلك كان توسيع الفلك ليشمل أكبر قدر من الناس. وكان الاستيعاب تدريجياً. وكما أن الحيوان فُهم واستعمل كذلك الإنسان، وما استعصى على الهضم اعتبر وحشاً وبهيمة فكان استيحاش الإنسان. ولم تكن البهيمية صفة مقتصرة على الحيوانات البهم، فهي أيضاً صفة مرتبطة بالغريب من الإنساني. والنطق الذي يفصل الإنسان عن الحيوان يفقد فضيلته فيدخل بعض البشر في زُمرة البهائم.

يقول ابن خلدون (732-808 هـ): "وأخلاقهم مع ذلك قريبة من خُلق الحيوانات العُجم، حتى ليُنقل عن الكثير من السُّودان أهل الإقليم الأول أنهم يسكنون الكهوف والغياض، ويأكلون العشب، وأنهم متوحشون غير مستأنسين يأكل بعضهم بعضاً، وكذا الصقالبة، والسبب في ذلك أنهم، لبعدهم عن الاعتدال، يقرب عَرَض أمزجتهم وأخلاقهم في عرض الحيوانات العجم، ويبعدون عن الإنسانية بمقدار ذلك."[22] ونجد أن عدم فهم لغات الآخرين وثقافاتهم كان عائقاً، وتَرِد في أحكام الكثيرين عبارات تنزع صفة الكلام عن الأصوات التي يسمعونها منهم، وبالتَّبع صفتي العقل والفهم.

ونصل إلى ما تصوروه ضداً للإنسانية ومهدِّداً تهديداً مطلقاً لها. وهو في الحقيقة تهديد للفلك الإسلامي، وهنا نشهد تأويلا لما ذُكر في القرآن، وبحث البعض عنهم في الواقع ليصيِّروا الغائب شاهداً. وإذا كان من يجاور يأجوج ومأجوج، ممن لا يكادون يفقهون قولا كما جاء في القرآن، فما أدراك بيأجوج ومأجوج. وكذلك وجدهم سلاَّم الترجمان[23] الذي ذكر قصته ابن خرداذبة وذكر أنه كان يتكلم بثلاثين لساناً، إذ قال عمن كان مكلفا بحراسة الحصون التي تمنع خروجهم: "ورئيس تلك الحصون يركب في كل

[21] **نفسه**، 191.

[22] ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج1، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، 393. ويتساءل المرء عن السبب في الحكم بهذه الأحكام والجواب هو استبداد النظام التصوري (نظرية الأقاليم السبعة) والجهل بما صار حديثا يسمى ثقافة بالمعنى الأنثربولوجي، الإدخال في دائرة الإنسانية متعذر لضيق مفهوم الإنسانية وقد صار متسعا الآن بفضل الدراسات الأنثربولوجية.

[23] وردت حكاية سلام الترجمان في كتاب **المسالك والممالك**، وقد أرسله الواثق لينظر صدق حلمه، إذ حلم أن يأجوج ومأجوج قد نقبوا السد الذي بناه ذو القرنين، وكانت الرحلة وبلوغ الحائط ووصفه والاطمئنان إلى أنه لم ينقب وأن هناك من يحرسه، وقد أخذ سلام الترجمان عينة من الحائط للواثق دليلا على أنه بلغه. ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، (ليدن: مطبعة بريل، 1889)، 162.

يوم اثنين وخميس، وهم يتوارثون ذلك البابَ كما يَتوارث الخلفاءُ الخلافة، يجيء راكباً ومعه ثلاثة رجالٍ على عُنق كل رجل مرزبة ومع الباب درجة فيصعد على أعلى الدرجة فيضرب القفل ضربة في أول النهار فيُسمع لهم جلبة مثل كوَر الزنابير، ثم يَخمدون، فإذا كان عند الظُّهر ضربه ضربة ويُصغي بأذنه إلى الباب فتكون جلبتهم في الثَّانية أشد من الأولى، ثم يخمدون فإذا كان وقت العصر ضرب ضربة أخرى فيضجُّون مثل ذلك ثم يقعد إلى مغيب الشمس".[24]

وبغض النظر عن مدى صحة هذه القصة فإنّا نسمح لأنفسنا بتأويل دلالاتها لغرض بناء تصور عام عن معنى البهيمة في الثقافة العربية الإسلاميَّة. إن الوصف بالبهيمية يصل مداه الأقصى في هذه القصَّة؛ فتشبيه أصواتهم كان بأصوات الزنابير. إن تفلك الفلك يستلزم توهم خلاءٍ خارج الفلك، وحينما يتعلق الأمر بالإنسان، ونطمئن إلى أن الإنسانية قد بلغت كمالها ونهايتها، نتوهم أن ما هو خارج هذا الملاء خلاءٌ، نتوهم أنه مليء بأضداد الإنسانية.[25]

4. الإنسان في البهيمة

أمر الاشتباه قائم في دائرة الإنسانيِّ فيُشك في إنسانية بعض البشر، ويُرسل الحكم ببهيميتها. والاشتباه قائمٌ في دائرة الحيوانيِّ فيُشك في بهيمية بعض الحيوانات. وإذا كانت بهيمية بعض البشر مما يُهدد الدائرة من الخارج فإن إنسانية بعض البهائم مما يُهدِّد الدائرة من الداخل. ونجد أن القرد والنسناس مثالان يستحقان الالتفات لمعرفة ملامح تصور الثقافة العربية الإسلامية عن الإنسان. وإذا كان القرد مما يُعرف كونه شبيهاً بالإنسان خَلقا وخُلقا، وذلك استناداً إلى العيان والتجربة، فإن النسناس مما يمثل مزيجاً غريباً من الواقع والوهم، ومن العيان والخبر (الجغرافيين). ولكنه أكثر تهديداً إذ فيه صفة تُرشِّحه للدخول في دائرة الإنساني وهي الكلام. فلنرَ ما قاله الفقهاء عن أكل لحمان القرد والنسناس لنتعرف عبر الحكم الشرعي الذي استصدروه، التصور عن الإنسان.

---

[24] ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، 167.

[25] ونجد أن من الكتب عن الحيوان مثل كتاب **طبائع الحيوان** للمروزي مما يجمع بين الكلام عن الإنسان والكلام عن الحيوان، ويتسع الكلام عن الأول ليشمل الحديث: "أحوال الناس واختلاف طبقاتهم وأخلاقهم وما يوجبه طبائع أمكنتهم وأهوية مساكنهم واختلاف الأمم الكبار في رسومهم وتعايشهم وتسالمهم" المروزي، **طبائع الحيوان**:

Los Angeles: University of California, MS Ar.52, 250*150 mm, p.77.

مما يبين عدم انفصال حقيقة أحدهما عن حقيقة الآخرين ويفسر تعاور صفاتهما، فما يعتبر بهيميا قد يصير صفة لما هو إنساني إن لم يفهم. وتقع المفاضلة بين البشر ذاتهم فمنهم الأنبياء والملوك والعلماء والصوفية والزهاد:

Los Angeles: University of California, MS Ar.52, 250*150 mm, pp.3-15.

والقانون العام الحاكم في أكل لحوم الحيوان هو أن يحرَّم كل ما ثبت كونه خبيثاً، ويحل كل ما ثبت كونه طيباً. وتمييز الخبيث من الطيب يُستند فيه إلى الكتاب والسنة، فحُرِّمت حيوانات بعينها كالخنزير والهِرَّة والضفدع والخطاف والهدهد، ويُستند فيه إلى الاستخباث. ويُرجع في الحكم بالخبث إلى عرف العرب. في **شرح المهذَّب** للنووي (631-676 هـ): "ويُرجع في ذلک إلى العرب من أهل الريف والقرى وذوي اليسار والغنى دون الأجلاف من أهل البادية والفقراء وأهل الضرورة، فإن استطاب قوم شيئا واستخبثه قومٌ رُجع إلى ما عليه الأكثر".[26]

وباتساع الدائرة واطلاع العرب على ما لم يعرفوه من الحيوانات في بلاد العجم، ولكي يحمي الفلک الثقافي نفسه، كانت الحاجة إلى تمييز ما يَصلح وما لا يصلح من لحوم الحيوانات المجهولة، فكان القياس أداة فعالة في ذلک. ويختصر صاحب **المهذب** (أبو إسحاق الشيرازي 393-476 هـ) الآراء الفقهية الخاصة بهذه المسألة فيقول: "فإن اتفق في بلاد العجم ما لا يعرفه العرب نُظر إلى ما يشبهه فإن كان حلالاً حل وإن كان حراماً حرم، وإن لم يكن له شبيه فيما يحل ولا فيما يحرم ففيه وجهان. قال أبو إسحاق وأبو علي الطبري يحل لقوله عز وجل: "قل لا أجد فيما أوحي إليَّ محرَّماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير" وهذا ليس بواحد منها. وقال ابن عباس رضي الله عنه ما سكت عنه فهو عفو ومن أصحابنا من قال: "لا يحل أكله، لأن الأصل في الحيوان التحريم، فإذا أشكل بقي على أصله".[27] ثلاثة أصول: الكتاب والسنة والاستخباث الذي يُعتمد فيه على عرف العرب. ماذا عن النسناس الذي يمثل مزيجاً غريباً من الإنسانية والبهيمية؟ يظهر أصلٌ آخر من أصول التحريم وهو الشبه بالإنسان، فكلما كان الشبه بالإنسان شديداً حرِّم الحيوان عند بعض الفقهاء. ورغم أن البعض رأى أن لحم القرد حلال، فإن البعض حرَّمه لشبهه بالإنسان كما سنرى، ولنبدأ بالحديث عن النسناس.

في كتاب **التبيان لما ما يحل ويحرم من الحيوان** ينقل الأقفهسي (تـ 867 هـ) عن المسعودي (283-346 هـ) في **مروج الذهب** ما قاله عن النِّسناس، قال إنه "في حد قامة الإنسان، له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى ظفر بإنسان قتله" وينقل

---

[26] أبو زكريا النووي، **كتاب المجموع، شرح المهذب**، حققه محمد نجيب المطيعي، ج 9 (جدة: مكتبة الإرشاد، 1980)، 14. وفي **شرح المهذب**، والقول لأبي إسحاق الشيرازي: "ولا يحل ما يتقوى بنابه ويعدو على الناس وعلى البهائم، كالأسد والفهد والذئب والنمر والدب، لقوله عز وجل: "ويحرم عليكم الخبائث"، وهذه السباع من الخبائث، لأنها تأكل الجيف ولا يستطيبها العرب"، النووي، **شرح المهذب**، ج 9، 27.

[27] النووي، **كتاب المجموع**، ج 9، 27.

عن القزويني "أن النسناس أمة من الأمم لكل واحد منهم نصف رأس ويد واحدة، ورِجل واحدة كأنه إنسان شُقَّ نصفين، يقفز على رجل واحدة قفزا شديدا، ويعدو عدوا مُنكرا. وهو يوجد في جزائر بحر الصين".[28]

وكلام الأقفهسي عن النِّسناس كأنه حيوان معاين. وبعد وصف صورته التي تُقرِّبه من الإنسان وتُبعده عنه في الوقت نفسه، وبعد نقل ما ذكره المسعودي والقزويني، ينقل ما ذهب إليه محب الدين الطبري (615-694 هـ) في **شرح التنبيه** من الرأي الشرعي، وهو أن لحم النسنان حرام والعلة شبهه بالإنسان. وترتسم بذلك الحدود بين الإنساني والحيواني داخل الدائرة (الثقافية) لتشمل الإنسانية بعض الحيواني المشتبه بالإنسان.

ولا ننسى أن الاشتباه يرتفع قليلاً إن قيس النسناس على القرد، إذ يصدق في استعمال العامة، عامة ذلك الزمان، لا على الحيوان البرمائي، بل على نوع من القِردة، فالحكم في هذه الحال هو التحريم: "وأما هذا الحيوان الذي يسمِّيه العامة النسناس فهم مخطئون فيه، وإنما هو نوعٌ من القردة لا يعيش في الماء، وينبغي تحريمه لأنه يُشبه القردة في الخَلق والخُلق والذكاء والفطنة"،[29] وحتى إن أورد علةً لتحريم القرد غير هذه وهي خبث لحمه "وهو محرم لخبث لحمه".[30] إلا أن إيراد قول للجاحظ يُشير إلى أن علة التحريم أيضا شبهه بالإنسان. وهذا هو قول الجاحظ الذي أورده: "لحمُ القرد سبيله سبيل لحم الكلب، بل هو شرٌّ منه وأخبث، وفي القرد مشابهة لبني آدم من دون سائر الدواب، وذلك أنه يتناول الطعام بيده وينقله إلى فيه، وفيه زيادة فطنة وقَبول للتعليم بسرعة، حتى أنه يتعلم حراسة الأمتعة فيحرسها في غيبة مالكها، ويُعلم السرقة فيسرق."[31]

ويَرجع الأقفهسي إلى استنباط حكم أكل لحم النسناس، وهو بدلالة أخرى، وهي أنه الحيوان البرمائي. وينقل اختلاف الفقهاء، فمنهم من حرَّمه كمحب الدين الطبري وأبي حامد الغزالي (450-505 هـ) للعلَّة المذكورة آنفاً، أو حرَّمه لعلة كونه برمائياً قياساً على بعض البرمائيات المحرَّمة كالضفدع والسرطان والتمساح. ومنهم من أحلَّه قياساً على كلب الماء وإنسانه. وكأن عدم إنسانيته قد حُسمت عند هؤلاء، ورغم ذلك نجد الفقهاء الذين أحلُّوا لا تخلو أقوالهم من الحيرة الناتجة عن اشتباهه، فما زالت

---

[28] شهاب الدين الأقفهسي، **التبيان لما يحل ويحرم من الحيوان**، تحقيق محمد حسن إسماعيل (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996)، 177.

[29] الأقفهسي، **التبيان**، 177.

[30] **نفسه**، 154.

[31] **نفسه**، 154.

الإشارة ترِد لشبهه بالإنسان. كما نُقل عن أحد الفقهاء (كراع) وهو ممن يبدو أنه يُحله: "النسناس فيما يقال دابَّة في عداد الوحش تُصاد وتُؤكل، وهي على شكل الإنسان بعين واحدة، ورجلٍ واحدة ويد، يتكلم كالإنسان".[32] ويَحسم البعض - أمُكرَهين؟ - عدم إنسانيته بنفي نسبته إلى بني آدم: "وفي **التهذيب** النسناس خلق على صورة بني آدم، أشبهوهم في شيء، وليسوا من بني آدم".[33]

ويعتبر النسناس مثالاً للاشتباه، إذ وقعت الحيرة أيُحرَّم لحمه أم يحل، فأحياناً حرم لحمه لشبهه بالإنسان، وأحياناً قياساً على من يحل لحمه من الحيوان الذي شبه به أُحل. ما الذي يَجعل الإنسان حراماً على الإنسان؟ إنه شبه الإنسان بالإنسان، فكلَّما اقترب في الشبه من الإنسان يُحرم. ولذلك أخرجت الثقافة العربية الإسلامية من دائرة الإنسانية من يأكل لحوم البشر.

وإذا كان النسناس مما يستحق موقع البينية بين عالم الإنسان وعالم البهائم، خاصة لكونه كائناً يتكلم، وأُحيط بالغموض، إذ لا يُعلم ما نصيبه من الواقع وما نصيبه من الوهم، فإن القرد كائن معايَن ويُدرك شبهه بالإنسان، وقد يقاس عليه النسناس فيحرَّم.[34] ويُستند في الامتناع عن أكل لحمه إلى عُرفٍ قديم، فالعرب لم تكن تأكله. ولكن ما العلة في ذلك أ لشبهه بالإنسان أم لخبث لحمه؟ الموقف غامض وسيزداد غموضاً بالنَّصِ على مسخ بعض الأقوام قردة في القرآن. ونجد الكثير ممن ألَّف في الحيوانات يُطنب في ذكر التشابه بين القرد والإنسان، كما فعل الجاحظ في كتاب الحيوان والمروزي في كتاب **طبائع الحيوان**.

ونورد قولا للجاحظ يفصل فيه هذا التشابه الصارخ: "والقرد يضحك ويطرَب، ويَقعى ويحكي، ويتناول الطعام بيديه ويضعه في فيه، وله أصابع وأظفار وينقي الجوز، ويأنس الأنس الشديد، ويلقَّن بالتلقين الكثير، وإذا سقط في الماء غرق ولم يسبح، كالإنسان قبل أن يتعلم السباحة. فلم تجد الناس للذي اعترى القرد من ذلك - دون جميع الحيوان علة - إلا هذه المعاني التي ذكرتها، من مناسبة الإنسان من قبلها. واجتمع في القرد الزِّواج والغيرة، وهما خصلتان كريمتان، واجتماعهما من مفاخر الإنسان على سائر الحيوان. ونحن لم نر وجه شيء غير الإنسان أشبه صورة وشبهاً، على ما فيه من

[32] **نفسه**، 177.

[33] الأقفهسي، **التبيان**، 177.

[34] لم يقع الإجماع على تحريم لحم القرد، فالمالكية وجمهور أصحاب مالك يذهبون إلى الحل، ينقل ذلك الدميري في **حياة الحيوان**، حرف القاف(القرد).

الاختلاف، ولا أشبه فماً ووجهاً بالإنسان، من القرد. وربما رأينا وجه بعض الحمر إذا كان ذا خطم، فلا نجد بينه وبين القرد إلا اليسير".[35]

وفي نص آخر: "وقد عرَفت شبَه باطنِ الكلب بباطن الإنسان، وشبَه ظاهِر القرد بظاهر الإنسان: ترى ذلك في طَرْفِه وتغميضِ عينه، وفي ضِحْكه وفي حكايته، وفي كفِّه وأصابِعه، وفي رفعِها ووضعِها، وكيف يتناولُ بها، وكيف يجهز اللُّقمة إلى فيه وكيف يكسِر الجَوْزَ ويستخرج لبَّه وكيف يَلْقَنُ كل مَا أُخِذَ به وأُعِيدَ عليه، وأنَّهُ من بين جميع الحيوان إذا سقط في الماء غرِق مثلَ الإنسان، ومع اجتماعِ أسبابِ المعرفة فيه يغرق، إلاّ أن يكتسب معرفةَ السباحة، وإن كان طبعُه أوفى وأكمل فهو من هاهنا أنقص وأكلُّ. وكلُّ شيءٍ فهو يسبَح من جميع الحيوانات، ممَّا يوصف بالمعرفة والفِطنة، وممَّا يوصَفُ بالغَباوة والبَلادة، وليس يصير القردُ بذلك المقدار من المقارَبَة إلى أن يخرُج من بعض حدود القرود إلى حدود الإنسان".[36]

يعتبر القرد ما يهدد الإنسانية التي يُراد لها أن تتميز، إما بإمكانية مسخها أو بمحاكاتها محاكاةً ناقصة، وكلما لم نستطع استيعاب صور أخرى للبشرية الظاهرة أو الباطنة شبهناها بالقرد، كما فعل الجاحظ. ولكن كي نحمي الدائرة حُرم لحمه إما لعلة ظاهرة وهي خبث اللحم أو لعلة خفية وهي الشبه بالإنسان، ورفع السؤال عن أصل الشبه بينهما إلا أن يُكتفى بالاستناد إلى ما قاله القرآن حين أخبر بالمسخ.

5. وظائف الكلام عن الحيوان

نعود إلى الحيوان للتساؤل عن الغايات التي من أجلها كان الكلام عنه، فنقول إن الكلام عنه بنقل صفاته وطبائعه كان لإشباع فضول القارئين، الطالبين معرفة أخبار ما هو مؤنس أو غريب وعجيب. الحيوان مختلف عن الإنسان، وشبيه به. ويطلب الإنسان في الحديث عن وجود الشبه بينه وبين الحيوان، الأنسَ في عالم يجد فيه الإنسان نفسه وحيداً. ويطلب بالحديث عن الاختلاف بينهما الاستغراب. في كتاب **الحيوان** للجاحظ أو كتاب القزويني **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات**، أو كتاب **الإمتاع والمؤانسة** لأبي حيان التوحيدي (310-414 هـ) أو كتاب **حياة الحيوان** للدميري، جواب لمن طلب الأنس أو استغرب. وظيفتان إذن وظيفة الإيناس ووظيفة الإغراب والجامع بينهما الإلهاء، فكلاهما مما يجعل الإنسان يطرد همه كما ذكر ابن حزم ذلك في رسالة

---

[35] الجاحظ، **الحيوان**، ج 4، 98.

[36] الجاحظ، **الحيوان**، ج 1، 215.

الأخلاق والسير، أو يلهو (se divertir) كما ذهب إلى ذلك باسكال في كتاب تأملاته (*Pensées*).

وتمتزج بالوظيفة الإلهائية وظيفة أخرى عملية تتجلى بصورة واضحة في تحديد الحكم الشرعي من أكل لحوم الحيوان، أو تحديد فضائل أجزائها في مداواة بعض الأمراض. ونميز في الفلك الثقافي بين ما يصلح أن تهضمه أجسامنا من الحيوان وما لا يصلح فنعتبره حراماً، وما يصلح أن نستأنس به وما لا يصلح، فنعتبره غريباً وعجيباً. نجد أن الدميري قد صنف الحيوان تصنيفاً ألفبائياً فأسهم في غاية من غايات الثقافة، وهي أن تستوعب في فلكها أكبر قدر من الموجودات للهيمنة، بإعطاء معنى لأكبر قدرٍ منها. كلما انتهى الدميري من تحديد طبيعة حيوان ما يُفصِّل الكلام في حكم الشرع في أكل لحمه. في هذا الكتاب أو في كتب أخرى ككتاب **التبيان لما يحل أو يحرم من الحيوان** للأقفهسي غاية عملية، ويُستجاب لدعوة السائل: ماذا نفعل بالحيوان؟ تحضر الوظيفة الإيناسية أيضاً في كتاب الدميري بصور أخرى مختلفة؛ ففي نهاية الحديث عن كل نوع من أنواع الحيوان يذكر دلالة ذلك النوع في الأحلام. وبذلك تتجرد وظائف ثقافية إنسانية للحيوان، فللحيوان وجودٌ غير واقعي بل رمزي في مخيلة الجماعة، وهو يحمل معاني إنسانية. ولكل نوع من أنواع الحيوان دلالة إنسانية خاصة، ويتَّسع حضور الإنساني ليشمل الحيواني في عالم الأحلام. وفي غير الأحلام يقوم الكلام المنسوب للحيوان بأداء وظيفة شبيهة بالأحلام، فيصير الحيوان إنسياً كما في كتاب **كليلة ودمنة**، أو في الرسالة الثانية والعشرين من **رسائل إخوان الصفا**، إلا أن هذه الكتب مما يجمع بين وظيفتين وظيفة الإلهاء، إلهاء العامة لطرد همها، ووظيفة عملية خاصة بالخواص ترشدهم إلى فعل ما ينبغي أن يُفعل، أو بالملوك لإرشادهم في الحكم. ولذلك تجد أن لهذه الحكايات ظاهراً وباطناً: "وضمَّن (بيدبا الحكيم) تلك الأبواب كتاباً واحداً؛ وسمَّاه كتاب **كليلة ودمنة**.

ثم جعل كلامه على ألسن البهائم والسباع والطير: ليكون ظاهره لهواً للخواص والعوام، وباطنه رياضة لعقول الخاصة. وضمَّنه أيضاً ما يحتاج إليه الإنسان من سياسة نفسه وأهله وخاصته، وجميع ما يحتاج إليه من أمر دينه ودنياه، وآخرته وأولاه؛ ويحضه على حسن طاعته للملوك ويجنِّبه ما تكون مجانبته خيراً له. ثم جعله باطناً وظاهراً كرسم سائر الكتب التي برسم الحكمة: فصار الحيوان لهواً، وما ينطق به حكمة وأدباً"[37] ونجد ابن ظفر الصقلي (تـ 565 هـ) في كتاب **السلوانات** يحكي حكاية من

[37] ابن المقفع، **كليلة ودمنة**، (القاهرة: مكتبة بولاق، 1937)، 39.

حكايات الحيوان في كل قسم من أقسام كتابه الذي هو عبارة عن سلوانات يسلي بها الأمير فتؤخذ منها العبرة، فجمع بين وظيفة إلهاء الأمير وتسليته، وبين الوظيفة العملية المتمثلة في إرشاده إلى ما ينبغي فعله بالأعداء الذين يحدقون به.[38] الكلام عن البهائم بصفة عامة، مما يحاول أن يعالج بهيميتها، إما بأن أن يُتكلم عنها بوصف طبائعها نيابة عنها فيزول الإبهام، وإما بأن نتخيل أنها تتكلم فنزيل بالخيال ما يفصلنا عنها، وإما بأن نهيئ لاستعمالها دواء أو طعاماً فنصل إلى أن تتصل أبداننا بها دون أن نفقد إنسانيتنا.

6. كلام البهائم

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الرأي الذي ساد في الثقافة العربية الإسلامية هو الذي رأى أن بين عالم الحيوان وعالم الإنسان انفصالاً علته الجوهرية العقل الذي يملكه الإنسان، وإلى أن رأياً آخر تشكل نزع إلى التقريب بين العالمين. وعاد هذا الاختلاف بالأثر على مسألة كلام البهائم، وأمد الجدلَ بين المتكلمين النظرُ والتأملُ في آيات من القرآن كالتي نَسبت القول إلى النملة، أو المنطق إلى الطير. وأمده آراء عن كلام البهائم ستُتداول، مصادرها ثقافات مختلفة. ولنأخذ أحد المصادر الرئيسية وهي ثقافة اليونان، خاصة ما كتبه أرسطو (384-322 ق.م)، وهو صاحب تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق. ونجد لديه تمييزاً في **كتاب النفس** بين الصوت، والتصويت الذي هو "صوتٌ ما من متنفس"[39] ولا يكون التصويت تصويتاً إلا إذا كان عن إرادة، ودلَّ به الحيوان على خيال ما.[40] أما الكلام فهو للإنسان خاصة. والذي من أجله امتلك هذه الخاصة هو صورة عضو اللسان الذي يقدر على تقطيع الحروف، عكس باقي الحيوانات ممن يملك لساناً.[41]

ونجد بين القرنين الأول والثالث الميلاديين جدلاً بين الفلاسفة حول مسألة كلام البهائم فخُصِّصت كتابات لعرض الآراء المختلفة كما هو شأن كتاب (Alxander) لفيلون الإسكندري (حوالي 20 ق.م-50م). والمؤلف عبارة عن محاورة بين من يدافع عن وجود النطق الفكري لدى البهائم، وإن كان بصورة ناقصة، وبين من ينكر ذلك. وقد أنكر فيلون ذلك وأنكر وجود نطق أخلاقي لديهم، وخصص الكتاب لتحرير الرأي في تلك

[38] ابن ظفر الصقلي، **سلوان المطاع في عدوان الأتباع**، تحقيق أيمن عبد الجابر البحيري، (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1999).

[39] ابن رشد، **تلخيص كتاب النفس**، تحقيق الفرد.ل.عبري، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994)، 82.

[40] **نفسه**، 84.

[41] "Mankind has the most detached, softest, and broadest tongue, so that it may useful for both its operations. The soft, broad tongue is useful both for the perception of flavours (for mankind is the most keenly perceptive of animals, and his tongue is soft for it is most tactile, and taste is a sort of touch), and for articulation of sounds and for speech", Aristotle, *On the Parts of Animals* (Oxford: Oxford University Press, 2001), 44 (660a).

المسألة.[42] وبإمكاننا أن نقسم الآراء إلى صنفين: آراء واصلة تثبت وجود نطق فكري للحيوان وآراء قاطعة تنكر الوجود. فالآراء الواصلة تصل بين الإنسان والحيوان، وتعتبر أن الفرق بينهما ليس في الجوهر كآراء أبيقور (341 أو 342-270 ق.م) والأكادميين (المنسوبون إلى مدرسة أفلاطون)، وفلوطارخوس (Plutarque) (20-150م) وذلك في كتابه (*De sollertia animalium*) وكرسيب (Chrisippe) (حوالي 280-206 ق.م) الذي ذهب إلى أن الحيوان (الكلب) يستعمل القياس[43] ويبلغ الأمر بفورفوريوس (234-حوالي 305م) إلى استخراج ما يستدعيه الأمر أخلاقيّاً، وهو الامتناع عن أكل لحم الحيوان في كتابه (*De Abstinentia*).[44]

والآراء القاطعة هي التي جعلت بين الإنسان والحيوان فارقاً جوهريّاً، رغم تنبيهها على بعض ما يجعل بعض الحيوان مالكاً لملكات توجد لدى الإنسان. ونذكر من بينهم الرواقيين الذين حرَموا الحيوان مما يُعتبر جوهر الإنسان، بل حرموه من نسبة النطق الخارج إليه استناداً إلى التمييز بين النطق الداخل وهو النطق الفكري وبين النطق الخارج.[45] وغالب الظن أن آراء هؤلاء الفلاسفة وردت، فتشكلت آراء مشابهة لها في الثقافة العربية الإسلامية. ونجد أن النوع الأول من الآراء الواصلة مما وفد من مناطق ثقافية أخرى غير اليونانية، ونجد آثار ذلک في ما نقله الجاحظ عن الهند وابتدأه بقوله "وتزعم الهند" وبذلک يضع الجاحظ مسافة بينه وبين ما سينقله من آراء، ولكن هذا لا يعني أنه لن يأخذ ببعضها. ينقل الجاحظ: "وتزعم الهند أن سبب ما له كثُر كلام الناس واختلفت صور ألفاظهم ومخارج كلامهم، ومقادير أصواتهم في اللِّين والشدة، وفي المد والقطع كثرة حاجاتهم. ولكثرة حاجاتهم كثُرت خواطرهم وتصاريف ألفاظهم، واتسعت على قدر اتساع معرفتهم".[46]

لا تختلف أصوات البهائم في طبيعتها عن الأصوات الإنسانية، إلا أن أصواتها قليلة ومعدودة لقلة حاجاتها: "قالوا: فحوائج السَّنانير لا تعدو خمسة أوجه: منها صياحها إذا ضربت، ولذلک صورة، وصياحها إذا دعت أخواتها وألافها، ولذلک صورة.

---

[42] Eco Umberto, *De l'arbre au labyrinthe, études historiques sur le signe et l'interprétation* (Paris: Edition Grasset, 2010), 238.

[43] Ibid, 237.

[44] Umberto, *De l'arbre au labyrinthe*, 244.

[45] Panaccio Claude, *Le discours intérieur, de Platon à Guillaume d'Ockham*, (Paris: Editions du Seuil, 1999), 59.

[46] الجاحظ، **الحيوان**، ج 4، 21.

وصياحها إذا دعت أولادها للطعم، ولذلك صورة. فلمّا قلَّت وجوه المعرفة ووجوه الحاجات، قلت وجوه مخارج الأصوات. وأصواتها تلك فيما بينها هو كلامها." [47]

ويبين الجاحظ أن من عاين البهائم يستطيع أن يكشف تعدداً أكبر في أشكال التواصل لدى البهائم: "وراضة الإبل، والرعاء، ورواض الدواب في المروج، والسواس، وأصحاب القنص بالكلاب والفهود، يعرفون باختلاف الأصوات والهيئات والتشوف، واستحالة البصر، والاضطراب، ضروبا من هذه الأصناف، وما لا يعرف مثله من هو أعقل منهم، إذا لم يكن من معاينة أصناف الحيوان ما لهم".[48]

والذي يبين أن الجاحظ وقع في أسر مثل هذه الآراء أنه في موضع آخر من كتاب **الحيوان**، أثناء بيانه معنى الآية "علمنا منطق الطير"، احتج لرأي يرى أن للطير منطقا حقيقة ومجازاً، ذلك أن الاستعمال المجازي مما يُصوب أو يخطأ أيضاً، وأثناء الاحتجاج عاد ليأخذ برأي شبيه بالرأي الذي نسبه إلى الهند: "وتلك الأقدار من الأصوات المؤلفة هي نهاية حاجاتها والبيان عنها، وكذلك أصواتك المؤلفة هي نهاية حاجاتك وبيانك عنها".[49]

وردّاً على من اعترض بالقول: إن كان منطقاً فلم لا يفهم؟ يرى الجاحظ أن المنطق لا يستلزم الفهم دائماً، فنحن لا نفهم منطق الكثير من الأمم. وأما سبب فهم سليمان منطق النمل وغيره فهو إقامته مقام الطير التي تفهم ذلك المنطق، فكأنه واحد منها: "وخص الله سليمان بأن فهَّمه معاني ذلك المنطق، وأقامه فيه مقام الطير".[50]

وليس الكلام لدى المعتزلة عامة مما يُميز الإنسان عن الحيوان: "ومن الدليل على ذلك أن الله تعالى سمى تغريد الطير وأصوات الحُكل ودبيب النمل كلاماً وقولاً".[51] ويقول الشهرستاني (479-548 هـ) ناقلاً عن المعتزلة: "فإنه إنما يتميز عن الحيوانات بصورته وشكله لا بنفسه أو عقله ونطقه وقوله".[52] حقيقة الكلام الأصواتُ التي تعتبر وسيلة للتعبير عن الحاجات، وليس الفارق بين أصوات الحيوانات وبين أصوات الإنسان جوهريّاً. أما الأشاعرة فيرون أن الأصوات هي أكثر الأمور عَرضية في الكلام فهو عبارة عن النطق النفساني وهو مما يفصل بين العالمين: عالم الإنسان وعالم الحيوان. وقد ذهب بعضهم، وهو أحمد بن حابط، أبعد، ونقل عنه ابن حزم أنه يقول: "إن الله عز وجل

---

[47] **نفسه**، ج 4، 22-23.

[48] الجاحظ، **الحيوان**، ج 4، 23.

[49] **نفسه**، ج 7، 57.

[50] **نفسه**، ج 7، 58.

[51] الشهرستاني، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، صححه الفرد جيوم (بغداد: مكتبة الثقافة الدينية، دون تاريخ)، 324.

[52] **نفسه**، 325.

نبأ أنبياء من كل نوع من أنواع الحيوان، حتى البق والبراغيث والقمل وحجته في ذلك قول الله تعالى: "وما من دابة في الأرض، ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء، ثم ذكر قوله تعالى: "وإن من أمة إلا خلا فيها نذير" ".[53]

ويمثل ابن حزم (384-456 هـ) الرأي القاطع بين العالمين مما جعله ينكر أن يكون للبهائم منطق، ولكن حمل مفهوماً خاصّاً للنطق ليس هو المفهوم اللغوي بل المفهوم الفلسفي، وهو: "التصرف في العلوم، ومعرفة الأشياء على ما هي عليه، والتصرف في الصناعات على اختلافها".[54] وبذلك يُحرم الحيوان مما هو خاصة الإنسان وهو النطق بالمعنى السابق، وهو يشمل العقل النظري والعقل العملي الصناعي. ويرفع ابن حزم اعتراضات الخصوم كالاعتراض بكون بعض الحيوان صانعاً فيُثبت بذلك العقل العملي الصناعي لديها، والجواب هو أن تلك الحيوانات إنما تفعل ذلك بغريزتها، وليس لتلك الحيوانات الاختيار في التصرف بكيفيات أخرى غير موروثة: "إن هذه طبيعة ضرورية، لأن العنكبوت لا يتصرف في غير تلك الصفة من النسج ولا توجد أبدا إلا كذلك. وأما الإنسان فإنه يتصرف في عمل الديباج والوشي والقباطى. وأنواع الأصباغ والدباغ، والخرط والنقش، وسائر الصناعات من الحرث والحصاد والطحن والطبخ والبناء والتجارات. وفي أنواع العلوم من النجوم ومن الأغاني والطب والنبل والجبر، والعبارة والعبادة وغير ذلك".[55]

والاعتراض الثاني كان بالآيات التي نسبت المنطق إلى الطير أو القول إلى النمل، ورفعُه الاعتراض كان أيضاً بنشر بعض مقتضيات مفهوم المنطق، فمن مقتضياته التمييز، ومنطق الطير الذي هو أصواتها لا تمييز فيه عقلي: "لم ندفع أن يكون للحيوان أصوات عند معاناة ما تقتضيه له الحياة من طلب الغذاء، وعند الألم، وعند المضاربة، وطلب السفاد، ودعاء أولادها، وما أشبه ذلك فهذا هو الذي علمه تعالى سليمان رسوله عليه السلام. وهذا الذي يوجد في أكثر الحيوان، وليس هذا من تمييز دقائق العلوم والكلام فيها، ولا من عمل وجوه الصناعات كلها في شيء".[56]

والاعتراض الثالث بالآيات التي ورد فيه نسبة أفعال تُنسب عادة للعقلاء فنُسبت للجماد أو الحيوان، كالسجود والتسبيح والقول والخشية، وقد رجع ابن حزم أحيانا إلى أصل اللغة، أو استدعى آيات أخرى من القرآن تشرح غامض الآيات التي ورد

[53] ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمان عميرة، ج 1 (بيروت: دار الجيل، 1996)، 149.
[54] **نفسه**، ج 1، 149.
[55] **نفسه**، ج 1، 151.
[56] ابن حزم، **الفصل**، ج 1، 152.

فيها نسبة تلك الأفعال العاقلة إلى الجمادات والحيوانات. وكل ذلك من أجل أن يفصل فصلاً قاطعاً بين العالمين، لامتلاك الإنسان النطق العقلي، ومن مقتضيات ذلك عدم إمكانية إرسالٍ رسل إلى الحيوانات.

إن الجدل حول كلام البهائم زاوية أخرى من زوايا النظر إلى المسألة التي جعلناها محل نظر هذه المقالة، بل إنها تقع على لبها إذ تجادل في المعيار الذي جعل للتفريق بين الإنسان والبهيمة وهو النطق. وكما تعذر الحسم في إنسانية بعض الناس، وفي بهيمية بعض البهائم تعذر الحسم في أصوات البهائم، فكان هذا الافتراق في الرأي والمنبئ بوجود رؤيتين يصعب الجمع بينهما: رؤية تجعل الإنسان والحيوان منتسبين إلى عالم واحد تصوت فيه الكائنات بصور مختلفة لتلبية حاجاتها، ورؤية تباعد بينهما لتجعلهما منتسبين إلى عالمين مختلفين. وبعدم القطع في دلالة النطق الذي جعل ملاذا للتفريق، يزداد الذي من أجله تستحق البهائم صفة الإبهام.

خاتمة

وتعتبر البهيمة مثالا لما لا يُفهم، فلم تكن اسماً للحيوانات التي لا نُطق لها فحسب، بل استُعملت ليوصف بها البشر ممن لم يستطع فلك الإسلام فهمه واستيعابه داخله. لقد كان الكلام في الثقافة العربية الإسلامية عن البهيمة للاستئناس فيشعر الإنسان بالأنس ويرى في البهيمة بعض حقيقته، ولا يُحس بالغربة في الوجود، ولكن طلب في البهيمة الاستغراب فرأى فيها بعض ما ليس هو. تكلم عن البهائم للإلهاء وطرد الهم، للاستئناس والاستغراب، ولكن تكلم أيضاً ليقرر ماذا يفعل بها. ولكن تتشابه الأمور حين يتعلق الأمر بحيوانات تشبهه خَلقا وخُلقا، حيوانات إما عاينها أو توهم وجودها. آنذاك يتساءل عن سبب الشبه وقد يجد الجواب في خبر المسخ، أو في إيمانه بأن الله يَخلق ما يشاء. ولكنه يتردد بين أن ينسبها إلى الإنسانية أو لا ينسبها. تهديد من الداخل من بهائم ظنَّ أنها مفصولة عنه فصلاً قاطعاً، وتهديدٌ من الخارج مما لم يفهمه من إنسانية الآخرين. وتلك الأصوات التي يسمعها لدى البهائم مبهمة فلا يدري أي نسبة بينها وبين أصواته التي يفهمها عن شركائه في سواء الإنسانية التي حددتها ثقافته، أهي كلامٌ أيضا؟ ولكن ما يسمعه من أصوات لدى أمم أخرى من الناس غريبةٍ وبعيدةٍ، مبهمٌ أيضاً، والبهيمية بذلك تتعدى إلى الإنسانية نفسها، فيُحكم بالبهيمية على ما يُخالف صورةً مفترضة لها.

انهيار القيمة الشرائية للعملة ودورها في ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي (609هـ-646هـ/1212-1248م)

عبد المجيد النوري
باحث في التاريخ، طنجة

مقدمة

يشكل موضوع انهيار القيمة الشرائية للعملة في علاقته بالبنية الاقتصادية الاجتماعية عموما، والحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي على وجه الخصوص، فيما بين سنة 609هـ/1212م، وسنة 646هـ/1248م، أحد المواضيع التاريخية ذات البعد الاقتصادي الاجتماعي التي يبدو أنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من العناية والاهتمام من لدن المهتمين بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي. ومعلوم أن المصادر تعاني من نقص كبير في المعطيات الرقمية الخاصة بتغيرات القيمة الشرائية للعملة ومستويات الأسعار. كما يطرح الموضوع صعوبات معرفية ومنهجية؛ كونه على صلة كبرى بالفكر الاقتصادي عموما، وبأحكام الشريعة واجتهادات الفقهاء وآراء أهل الاقتصاد في العالم الإسلامي على وجه الخصوص.

وفي ضوء هذه الحقول المعرفية، تتجلى للباحث بوضوح الروابط القوية بين انهيار القيمة الشرائية للعملة وغلاء الأسعار، وبين ما يمكن أن يحدث في المجتمع من أزمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية وسياسية نتيجة فساد السياسة والنقود. وقد تم إيعاز ما حدث للموحدين منذ هزيمة معركة العقاب 609 هـ/1212م، إلى حين فشل دولتهم، وانتهاء مشروعيتهم، بفساد نقودهم وسياستهم. فما أهمية العملة في الفكر الاقتصادي عموما، والفكر الإسلامي خصوصا؟ وما علاقة انهيار قيمتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ضوء ذلك؟ وكيف ساهم انهيار القيمة الشرائية للعملة في ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي، وما مظاهرها الكبرى؟

أولا. أهمية العملة في الفكر الاقتصادي عموما والفكر الإسلامي خصوصا

يحتل موضوع العملة أهمية بالغة في الشرع الإسلامي والفكر الاقتصادي العربي والغربي على السواء. ولذلك، حظي بعناية فائقة من قبل المهتمين بالموضوع في بقاع العالم على امتداد التاريخ البشري. ذلك أن النقد أساس تنظيم العلاقات الاقتصادية

والاجتماعية، ولكونه "شبيه بالملوك، يصلح الملك بصلاحه واستجادته، ويفسد بفساده والتجوز فيه".[1]

وبقدر ما يعتبر النقد وسيلة موحدة لتبادل القيمة وقياسها، بقدرما ترتبط نظريته أيضا بمفهوم القيمة،[2] من حيث هو المشكلة الأساس في الاقتصاد. [3] فبحكم أن "الإنسان مدني بالطبع"،[4] وأن الناس لا يمكنهم التعايش ما لم يتظاهروا، ويتولى كل واحد منهم عملا، يصير به معينا للآخر، مواسيا له، كان من حق كل من واسى غيره، أن يقابل بقدر مواساته. لذلك قيض الله تعالى لهم النقد، علامة منه، ليدفعه الإنسان إلى من يوليه نفعا، فيحمله إلى من عنده مبتغاه، فيأخذ منه قدر عمله.[5]

هكذا صرح الأصفهاني (ت 506هـ)، وكذلك الحال مع ابن رشد وابن خلدون والمقريزي وغيرهم، وسيتبين لاحقا، بأن النقود هي العلامة التي تعبر عن قيمة العمل، وتدفع عوضا عنها، فـ"ما ردت إليه القيمة في البيوع حقيق أن يكون على أفضل منازله".[6] ولذلك سينصب اهتمامنا في هذا المبحث على التوصيخ بأن مسألة القيمة تمثل قطب الرحى في هذه العلامة التي ينتظم بها أمر المعاش، والمعاملات، وغيرها من شؤون الحياة الدنيوية.

عمليا، أطلقت العرب النقود عموما، على الدراهم والدنانير،[7] بوصفهما قيم المتلفات،[8] والأعمال، وأثمان المبيعات،[9] والأشياء وقيمتها. تتقوم بذاتها ويقوم غيرها بها.[10] لينتظم أمر الناس بهما، وتتمشى أمور معاشهم،[11] ويتحقق العدل بينهم في معاملاتهم،

---

[1] ابن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق وتعليق الدكتور علي سامي النشار، (العراق: سلسلة كتب التراث، 45، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية،1977)، ج1، 267.

[2] هيوج اتكن، **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، ترجمة محمود زايد، (بيروت: دار العلم للملايين، 1982)، 84.

[3] **نفسه**، 74.

[4] ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق درويش الجويدي، (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،1415هـ/1995م)، 46.

[5] الراغب الأصفهاني، **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، تحقيق ودراسة، أبو اليزيد أبو زيد العجمي (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ/2007)، 273.

[6] ابن الأزرق، **بدائع السلك**، 267.

[7] محمود الجليلي، **المكاييل والأوزان والنقود العربية**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005)، 12.

[8] ابن رشد، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**، تحقيق أحمد الحبابي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)، ج 6، 440.

[9] المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر**، قدم له وشرحه، صلاح الدين الهواري، (صيدا: شركة أبناء الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية، 2008)، 49.

[10] الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، إشراف محمد حجي، (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1981)، ج 6، 337.

[11] الأصفهاني، **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، 273.

وتبادل قيم أعمالهم أو دفع أعواضها. ومن ثم تتجلى أهمية، بل وخطورة النقود، باعتبارها أحد أسباب قوام الحياة الدنيوية.

ويعد انهيار القيمة الشرائية للعملة؛ أي غلاء الأسعار، من أخطر العوامل التي تهدد استقرار الاقتصاد والمجتمعات والدول. ولذلك كانت الدولة تتولى، خصوصا في العالم الإسلامي، مهمة ضبط توازناتها، والحفاظ على استقرار قيمتها، بآليات وأجهزة متعددة؛ مثل خطة الحسبة وغيرها. ولم تتوان عن توظيف إمكاناتها السياسية والأمنية، "لزجر ومحاسبة المخربين والعابثين بالنقود"،[12] حفاظا على قيمتها الشرائية من الانهيار.

وهذا شيء لا تتساهل الدولة فيه، وإلا قضت على نفسها بالانحلال والزوال.[13] وذلك لما فيه من إفساد للسكة، التي تعم بها البلوى – التضخم –، وهي متمول الناس كافة.[14] ولأجل ذلك كره الفقهاء ضرب النقود المغشوشة من طرف الإمام. تماما مثلما كرهوا ذلك لغير الإمام، لأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد.[15] فعادة ما ينتج عن ذلك، ارتفاع مباشر في حجم الكتلة النقدية المتداولة، بمعزل عن الرقابة الرسمية للسلطة الحاكمة، فتنهار قيمة العملة.

ومعلوم أن علماء الاقتصاد ركزوا على أهمية ثبات قيمة العملة، تماما مثلما تعرضوا إلى مضار انهيارها وتقلبها.[16] فلست تجد فسادها في العرف إلا مقترنا بفساد الملك، ولذلك صارت من دعائمه.[17] وفي ضوء ذلك نساير الأسدي الرأي، إذ اعتبر التفريط في إصلاح المكاييل والموازين والنقود،[18] من أعظم أسباب المحن والأزمات والبلاء الذي يعم الناس والحوادث.

ولما كانت العملة بهذه الأهمية والخطورة في الآن نفسه، "بات واجبا على ولي الأمر، الأمر بحسن إقامتها وتعديلها وتناسبها في أعدادها وتشكيلها...، وتقرير قيمتها و أوزانها".[19] فلا جرم أن تجويد النقود وتخليصها من الغش، قوة للنقد، وعظمة للسلطان

---

[12] محمد جلوب الفرحان، "الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي"، **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، ع، 34-35، (شتاء وربيع العام 1417هـ/1997): 177.

[13] محمد عابد الجابري، **نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، (الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، 1986م)، 295.

[14] ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، 523.

[15] السيوطي، **الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو وسائر الفنون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1395 هـ/1975)، ج1، 101.

[16] رفيق يونس، **الإسلام والنقود** (دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1431هـ/2010)، 39.

[17] الفرحان، "الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي"، 186.

[18] يونس، **الإسلام والنقود**، 139-140.

[19] **نفسه**، 141.

والدولة،[20] خصوصا إذ استثمرت في وظيفتها الفضلى، وهي الوساطة في المبادلة وقياس القيم. فالأموال إذا اكتنزت في الخزائن لا تنمو، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكفِّ الأذية عنهم نمت، وصلحت بها العامة، وترتب بها الولاية، وطاب بها الزمن، واعتقد فيها العز.[21]

هكذا يتضح أن موضوع العملة، خصوصا قيمتها الشرائية، حظي بأهمية كبرى في الشرع والفكر الاقتصادي الإسلامي والغربي على السواء، إذ في صلاحها وحسن استثمارها، صلاح أحوال الناس ومعاشهم..، والعكس بالعكس، كما سنبين في المبحث الموالي. ولذلك نهي عن اكتنازها، أو كسرها أو تدليسها، لما في ذلك من عموم البلوى والفساد، بإفساد أمرها وانهيار قيمتها، مثلما وقع للفرس والعرب في الماضي،[22] وربما للغرب الرأسمالي في المستقبل.

ثانيا. علاقة انهيار القيمة الشرائية للعملة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الفكر الاقتصادي

شغلت العملة في القديم والمعاصر بال أهل الاقتصاد والسياسة والفكر وغيرهم، لأنها تشكل اللبنة الأساس في البنية الاقتصادية الاجتماعية، بل وأساس استقرارها، واستقرار الأوضاع السياسية معها. فمعاش الناس ومعاملاتهم، وكذلك الحال، تعاقداتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية والسياسية، مرتبط بهذه الوسيلة التي "يحصل بها التمدن والاجتماع".[23]

وعليه، بديهي أن تتأثر عناصر هذه البنية سلبا أو إيجابا كلما تغير عنصر النقد في هذا الاتجاه أو ذاك. والحال أن صلاح الملك من صلاحه واستجادته، وفساده من فساده والتجوز فيه؛ أي بكثرة ضربه، وإهمال إصلاحه، وسكه على مقادير مختلفة في الأشكال والأوزان والمقادير، وغشه...، والمغشوش فاسد التركيب...، ناقص القيمة.[24] ولابد أن يترتب عن هذا الغش والنقص في القيمة، غلاء في الأسعار، وربما اضطراب في الأحوال، بل وفقدان الثقة في العملة ذاتها.

---

[20] **نفسه**، 34.

[21] ابن خلدون، **المقدمة**، 281.

[22] ذكر الماوردي أن فساد أمور الفرس، كان عند فساد نقودهم [**الأحكام السلطانية**، تحقيق رضوان السيد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1398هـ/1978م، 154]. أما حقيقة ما وقع للعرب، فيمكن استخلاصه من بعض المصادر التاريخية، مثل كتاب **المقدمة** لابن خلدون، **إغاثة الأمة** للمقريزي، وكتاب **التيسير والاعتبار** للأسدي...

[23] الأسدي، **التيسير والاعتبار**، نقلا عن، رفيق يونس، م س، ص139.

[24] **نفسه**، 140.

وبقدر ما تتأثر النقود بما هو نفسي وسياسي،[25] حتى قيل إن من تقصير السياسة فساد النقود، وإن الوضع الاقتصادي دالة في نوعية الأداء السياسي والاجتماعي،[26] فإنها تؤثر أيضا في الاقتصاد والمجتمع والدولة، إذ في فساد النقود دخول الخلل في المعايش والنقصان في الأموال والمعاملات.[27] وبهذا الخلل الاقتصادي، تختل الأحوال الاجتماعية والسياسية، إذ تكثر العالة من الخلق في العمران، وتهدد الدول بالانهيار والزوال.

فإذا أكره الناس على التعامل بالنقود الفاسدة، توقفت الأحوال، وضاعت الأموال، وكثرت الأقوال، وتغيرت الأسعار، وحصل التنازع لوقوع الاضطرار.[28] تأسيسا على ذلك، نزعم أنه ما من خطر أشد وطئا علىأمة من الأمم، من فساد أمر النقود، وكثرة ضربها من دون حسيب ولا رقيب، تغلو به الأسعار، وتندلع الفتن.

حقيقة ذلك، يمكن الوقوف عليها على سبيل المثال، من خلال الرجوع إلى كتابي **إغاثة الأمة** للمقريزي، وكذلك الحال، كتاب **التيسير والاعتبار** للأسدي، بخصوص ما حدث بمصر خلال القرن التاسع الهجري. هذا العصر الذي تميز بتراجع الإنتاج، وارتفاع الأسعار وحدة التفاوت في الدخول، وكثرة المجاعات.. والوفيات،[29] بسبب ضرب الفلوس، وفساد النقود. وهو أهم خرق وقع في ثوب النظام المصري، وأخطر عامل ساهم في استفحال مشكلة اقتصاده آنذاك.[30] ونحسبه كذلك في زمننا هذا، وفي غيره من الأزمنة.

هكذا يمكن فهم مقاصد تحذير علماء الإسلام من ضرب النقود المغشوشة، كونه من جملة الفساد في الأرض، لما فيه من غلاء الأسعار وانقطاع الأجلاب وغير ذلك من المفاسد، أي الأزمات الاقتصادية والمالية، التي تهدد المجتمعات بالانفجار، والنظم الحاكمة بالزوال.

فمعلوم بين أهل الاقتصاد أن كل انهيار في القيمة الشرائية للنقود، أو زيادة في حجم الكتلة النقدية المتداولة منها، دون مواكبتها لزيادة حقيقية، في حجم السلع والخدمات، ينتج عنه ارتفاع مباشر في الأسعار،[31] يحتمل أن تطول آثاره، بشكل سلبي، مختلف مكونات البنية الاقتصادية والاجتماعية، من مستوى المعيشة، وحجم الاستهلاك،

---

[25] يونس، **الإسلام والنقود**، 33.

[26] شوقي أحمد دنيا، "قراءة اقتصادية في كتاب التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبر والتصرف والاختيار لمحمد بن محمد بن خليل الأسدي"، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد الخامس، (المحرم 1412هـ/يوليوز 1991م): 202.

[27] يونس، **الإسلام والنقود**، 139.

[28] **نفسه**، 141.

[29] دنيا، "قراءة اقتصادية في كتاب التيسير والاعتبار والتحرير"، 203.

[30] **نفسه**، 212.

[31] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (الإسكندرية: منشورات الجلبي، 2002)، 30.

والإنتاج، والتشغيل، ومعلوم الدخل، وحركة أسواق المبادلات، وسرعة رواج العملة. وربما تنشأ عنه حالة من حالات التضخم. الأمر الذي يهدد المجتمـع بالانفجار، ونظام الحكم بعدم الاستقرار، وربما الدمار والاضمحلال.

عمليا، اعتبر المقريزي الجهل بأمور النقود، وكثرة ضرب الفلوس، إلى جانب الإجراءات المتخذة على مستوى نظام الصرف، من أسباب ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها، وإتلاف الأموال وفساد زخرفها.[32] وفي ذلك دلالة كبرى على انهيار الاقتصاد والمعاملات، وضياع رؤوس الأموال، وتراجع الإنتاج، وربما كساد الأسواق، وارتفاع نسبة العالة من الخلق، تبعا لهذه الأزمة الاقتصادية الخانقة. وبديهي أن ينجم عن هذا الوضع تراجع في حجم الاستهلاك، وتدن مستويات المعيشة وغلائها، بتدني القدرة الشرائية، ومعلوم الدخل. وبذلك تتراجع حركة الأسواق والمبادلات، وسرعة تداول النقود. ويبدو أن هذا أكبر دليل على تزايد الكتلة النقدية نسبيا، أكثر من تزايد الدخل القومي.

وهكذا يمكن القول، إن المقريزي كان له سبق قبل علماء الغرب،[33] في فهم هذه العلاقة التي تجمع بين تراجع سرعة رواج النقود، وبين تزايد الكتلة النقدية. فقد أشار في مواطن مختلفة إلى كثرة ضرب الفلوس،[34] وفسادها،[35] مع اختلاف النقود[36] [= انهيار القيمة الشرائية للنقود]، فارتفعت أسعار جميع المبيعات[37] [= غلاء المعيشة + انهيار القدرة الشرائية + تراجع حجم الاستهلاك..]، وتوقفت الأحوال،[38] وأتلفت رؤوس الأموال، وكسدت الأسواق، [= أزمة اقتصادية + تراجع سرعة تداول النقود]. وصارت الكافة إلى القلة، وشملت الفاقة والذلة الجمهور،[39] ولحقتهم الخصاصة، وسوء الأحوال [أزمة اجتماعية]، وفني معظم أهل الخصاصة والمسكنة جوعا[40] [أزمة ديموغرافية]، فعمت البلوى والفساد،[41] أي التضخم، وآل أمر الناس إلى الزوال، وأشرف الإقليم على الدمار والاضمحلال[42] أزمة سياسية [= احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم + الحضارة].

---

[32] المقريزي، **إغاثة الأمة**، 72.

[33] بيار برجيه، **العملة ودورها في الاقتصاد العالمي**، ترجمة علي مقلد، (بيروت: منشورات عويدات، 1970)، 234.

[34] المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، (بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997)، ج 2، 391.

[35] المقريزي، **السلوك**، ج 6، 111.

[36] المقريزي، **إغاثة الأمة**، 70.

[37] المقريزي، **السلوك**، ج 6، 172.

[38] المقريزي، **السلوك**، ج 2، 391.

[39] المقريزي، **إغاثة الأمة**، 72.

[40] **نفسه**، 71.

[41] المقريزي، **السلوك**، ج 6، 172.

[42] المقريزي، **إغاثة الأمة**، 74.

ويمكن تلخيص ما تقدم بواسطة المعادلة التالية:

ارتفاع حجم الكتلة النقدية بفعل كثرة ضرب الفلوس وفسادها مع اختلاف النقود	= غلاء أسعار	= انهيار قيمة النقود	= انهيار الأوضاع الاقتصادية + اختلال الأحوال الاجتماعية = احتمال دمار الدولة واضمحلالها.

يتضح مما تقدم، أن المقريزي والأسدي كان لهما سبق تاريخي لا يستهان بأهميته في معالجة قضايا النقود، في علاقتهما بمستوى الأسعار، وبكافة البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنهما كانا، حقا، صاحبي نظرية نقدية دقيقة، واضحة الرؤية، ومتينة الأسس والمرتكزات. وبحكم الروابط التي تجمع بين الأزمات النقدية، وتضخم الاقتصاد، وبين اندلاع الفتن والثورات، وفرض ضرائب جديدة، وغيرها من الأحداث، والإجراءات السهلة المتخذة، ولو كان ذلك على حساب مصالح الشعوب، وحقوقها، وأرزاقها، للتحكم في العجز والأزمة، خصوصا في فترات الحروب والكوارث والمجاعات، التي تساهم بدورها في غلاء الأسعار واستفحال البلوى والأزمات ، يمكن إعادة تركيب المعادلة على النحو الآتي:

انهيار عملة + مجاعة + حرب.... = غلاء الأسعار = انهيار قطاعات اقتصادية + إمكان الزيادة في الضرائب، أوفرض جديدة، وربما غير الشرعية منها = فتن + ثورات اجتماعية = احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم.

وإذ تساهم عوامل الغلاء المذكورة، في انهيار قيمة العملة، فإنه يمكن اختزال المعادلة وفق الصيغة الآتية:

انهيار عملة = غلاء الأسعار= انهيار قطاعات اقتصادية + إمكان الزيادة في الضرائب، أو فرض جديدة، وربما غير الشرعية منها = فتن+ ثورات اجتماعية = احتمال الإطاحة بالسلطة الحاكمة.

وفي ضوء ذلك، يمكن استخلاص مجموعة من القواعد والعلاقات التي تجمع بين مكونات المعادلة، وإذ لا يسمح المقام بحصرها كلها، نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي:

غلاء الأسعار= فتن+ثورات اجتماعية= احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم. والعكس بالعكس.

ونعتقد، أنه بقدر ما تضفي هذه المعادلة، والقواعد المشتقة منها، الشرعية والمصداقية على سلامة مقترحنا النظري السابق، حول أهم الروابط التي تجمع بين عناصر البنية الاقتصادية الاجتماعية، وكذا تأثيراتها المتبادلة، في علاقتها بالنقود، وحجم الكتلة المتداولة منها، - والحال أن المقام لا يتسع لإثباته هنا -،[43] بقدر ما نعتقد في إمكانية اتخاذها قاعدة ومنهجا، قد يهتدي به كل باحث في التاريخ الإسلامي الوسيط، لتحليل الأحداث، وتناول الوقائع التاريخية ومعالجتها بطريقة علمية، قائمة على مراعاة مختلف التداخلات والتأثيرات القائمة والمتبادلة، بين قطاع النقود والأسعار، وبين باقي مكونات المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على أساس "أن دقة نتائج البحوث وقيمتها تتوقف على مناهج البحث المستخدمة من جهة".[44] كما يمكن أن تساعد أهل السياسة والحكم في معرفة أحوال بلدانهم وتوقع أزماتها الاقتصادية والاجتماعية، قصد تفاديها أو السيطرة عليها، وإيجاد حلول لها في حال وقوعها من جهة أخرى. فإلى أي حد يثبت الواقع العملي للتجربة السياسية الموحدية صدق هذه المعادلة النظرية، ويضفي الشرعية عليها؟

ثالثا. إسهام انهيار القيمة الشرائية للعملة في ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي، ومظاهرها الكبرى

إن الجواب عن السؤال المذكور أعلاه، مثل غيره من الأسئلة التاريخية، بالإيجاب أو النفي، وباعتباره فرضية أيضا، يرتبط بالنصوص الواقعة تحت الفحص.[45] وإذا كان تقدم المعرفة التاريخية، حسب مارك بلوك،[46] رهين بقدرة الباحث على طرح الفرضيات والمقارنة بين المجتمعات والجرأة على التعميم. وبذلك تكون الأعمال التركيبية، على نقائصها، أكثر فائدة من الأعمال التحليلية، في مسار تطور أي قطاع معرفي. فإن الغاية من وراء البحث في العلم كله، هي المعرفة أو فهم العلائق. ومثل هذا الفهم يقتضي في البحث التاريخي شيئا أكثر بكثير من مجرد ترتيب الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنيا.

---

[43] حول هذا المقترح انظر، عبد المجيد النوري، "**العملة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجريين 407هـ-674هـ /1017م-1275م**"، (بحث لنيل الدكتوراه الوطنية، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 2013-2014م)، 27.

[44] لخضر محمد بولطيف، **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، 510هـ-668 هـ/1116-1269 م** (هرندن، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب التوزيع في العالم العربي، بيروت) ،1429هـ/2009م، 23.

[45] اتكن، **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، 14.

[46] انظر محمد حبيدة، **تاريخ أوربا من الفيودالية إلى الأنوار**، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010)، 19-20.

وعليه، سنحاول أن نركب ما توفر لدينا من أحداث ومعطيات، حول المجتمع المغربي، وأن نراعي علاقة بعضها ببعض، خصوصا علاقة النقود والأسعار بمكونات المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومقارنتها بغيرها من الأحداث، في ضوء حصيلتنا المعرفية، بغية الوقوف على العلاقات والترابطات القائمة بينها، ومن ثم إثبات صحة المقترح النظري، والسؤال الافتراضي، السالفين الذكر.

صحيح أن تدوين الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنيا، يمدنا بالأخبار، لكنه لا يحمل معه فهما لعلاقاتها. ولتحقيق ذلك، ينبغي علينا أن نكتشف وجوه ارتباطها بعضها ببعض... كما ينبغي علينا، بصورة خاصة، أن نكشف عن الصلة بين الأحداث، من حيث إن بعضها علل، وبعضها معلولات. ويتطلب هذا منا اختيار الأحداث وترتيبها على صورة أنماط زمنية ومنطقية على السواء.[47] فالمسألة الأساسية في الدراسة التاريخية، هي تحليل التغير عبر الزمن... وعلى هذا يجب على المؤرخ ألا يتردد في إدخال عنصر الزمن في حسابه، وأن يدخله في التحليل منذ البداية.[48]

تأسيسا على ذلك، سنحاول معالجة هذا المبحث الأخير، وفق التسلسل الزمني للأحداث، ثم نختبر السؤال المطروح، باعتباره فرضية في ضوء الشواهد المتوفرة لدينا. "فإذا نجح الاختبار كان لدينا أكثر من فرضية؛ أي توفر لدينا تعميم صحته محتملة إلى درجة كبيرة، ويمكن أن يتخذ تفسيرا مؤقتا".[49] والمعلوم أنه لا يمكن فصل ما هو اقتصادي عما هو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي في تناول الأحداث والوقائع وتركيبها. ذلك أن تطور المجتمعات والحضارات يمر عبر حركة شاملة ومتداخلة لمجمل هذه العوامل، التي تتضافر جميعها لرسم دينامية المجتمع، وسماته الخاصة والعامة.

والحال أن الطبقة السياسية في جميع البلدان تتحمل القسط الأوفر فيما تؤول إليه أحوال الناس، ومستوياتهم المعيشية. فالواقع أن التقصير السياسي، وما حل ببلاد الموحدين، منذ عهد الناصر[595هـ-610هـ/1199-1213م]"من استبداد"،[50] هو الذي أدخل البلاد في مرحلة اضطراب اجتماعي سياسي، باضطراب أمر السياسة والنقود والمعاش والمعاملات.

وبالرجوع إلى بعض المصنفات التاريخية، يدرك الباحث أن هزيمة معركة العقاب العسكرية سنة 609 هـ/1212م، جاءت في سياق أزمة اقتصادية ومالية. تجلت مظاهرها

---

[47] اتكن، **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، 11.

[48] **نفسه**، 10-11.

[49] **نفسه**، 13.

[50] الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1954م)، ج 2، 196.

الكبرى في انهيار قيمة العملة على المستوى الداخلي،[51] ثم بداية تراجع مكانتها على الصعيد الدولي،[52] وفي عجز الميزانية، وهو حالة من حالات التضخم الاقتصادي. ففي سنة 607هـ/ 1210م كانت مخازن الدولة فارغة في المنطقة الغربية التابعة لوالي فاس وسبتة وعمال جهتيهما.[53]

وأسهم الوباء العظيم الذي تحيف الناس بالمغرب والأندلس سنة 610هـ/1213م[54] في استفحال الغلاء، والتضخم الذي بدأ يمس الدولة، وكانت له مضاعفات اقتصادية،[55] أدت إلى اضطراب الأحوال الاجتماعية والسياسية، و ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة للموحدين. ففي السنة المذكورة، ظهرت حركة بني مرين على الساحة.[56] ولم يكونوا يؤدون درهما ولا دينارا، ولا يدخلون تحت حاكم ولا سلطان.[57] وكان يقوم بأمر الموحدين وقتئذ أبو يعقوب يوسف الملقب بالمستنصر بالله [610هـ -620هـ/1213-1223م].

وفي دولته فشل أمر الموحدين وذهبت ريحهم.[58] فالواقع أنه ولي الأمور وهو صبي صغير،[59] إذ لم يكن سنه يتجاوز ست عشرة سنة،[60] وكان ضعيفا لم يستطع مواجهة الأعباء.[61] فضاعت مصالح الناس،[62] وفسد المعاش والمعاملات بفساد العملة،[63] وسوء التدبير.

وإذ لا أستبعد جهل المستنصر بشؤون الاقتصاد والعملة، وبأسباب الخلل والغلاء الذي بدأ يمس الدولة، فالمعلوم أنه لم يكن صاحب تجربة، بل وشغلته مع ذلك أحوال

[51] عباس الجراري، **الأمير الشاعر أبو الربيع سليمان الموحدي، عصره، حياته، وشعره،** (الدار البيضاء: منشورات دار الثقافة، 1394هـ/ 1974م)، 24.

[52] انظر صالح بن قربة، "انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى"، ضمن **ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى** (الرباط: منشورات كلية الآداب العلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، 48، 1995م)، 189.

[53] أحمد عزاوي، **مختصر تاريخ الغرب الإسلامي عصر الدول الكبرى المرابطية، الموحدية، المرينية**، (الرباط: مطبعة الرباط نيت، 2008م)، ج 2، 63.

[54] ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، (الرباط: دار المنصور للطباعة والنشر، 1972)، 49.

[55] أحمد عزاوي، **مختصر تاريخ الغرب الإسلامي**، 62.

[56] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار المغرب وتاريخ مدينة فاس**، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، (الرباط: المطبعة الملكية، 1999)، 368.

[57] ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، 29.

[58] ابن خلدون، **العبر**، تحقيق، خليل شحاذة، مراجعة، سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، 2000)، ج 6، 297.

[59] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 368.

[60] الناصري، **الاستقصا**، ج3، 218.

[61] عباس الجراري، **الأمير الشاعر**، 18.

[62] ابن القطان، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمن**، تحقيق محمود علي مكي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990م)، 18.

[63] أصبحت العملة الموحدية عرضة للتزوير والتدليس منذ بداية ضعف النظام الموحدي الحاكم.

الصبا، وجنونه عن القيام بالسياسة وتدبير الملك.[64] وفوض النظر في الأمور كلها إلى وزرائه وحاشيته التي استشرى فيها الفساد.[65] فكان ذلك من أسباب استفحال فساد النقود، وغلاء الأسعار، باعتباره المظهر الرئيس للبلوى والمرض،[66] أي التضخم،[67] الذي ألم بالمجتمع الموحدي، والذي كان ليس سببا في انهيار نظام حكمه، بل وزواله. فقد ساعد ضعف قوة الموحدين على صنع النقود الفاسدة.[68] والجدير بالذكر أن الثائرين والمستقلين عن الدولة الموحدية لم يحاولوا باستثناء حالات نادرة، سك دراهم بأسمائهم، وإنما فضلوا سك دراهم موحدية، لكنها مجهولة الاسم.[69]

وطبيعي أن يؤدي تعدد العملات واختلافها، وكثرة ضربها، بفعل الفساد والتزوير، في ظل نقص الإنتاج[70] وغياب الرقابة الرسمية للدولة، إلى "كثرة النقود المضروبة، كثرة بالغة"،[71] وغلاء الأسعار، وانهيار قيمة العملة. الأمر الذي ينجم عنه انهيار في معلوم الدخل والقدرة على النفقة. ولذلك قيل "أصل الكساد الفساد"،[72] إذ يواكب هذا الانهيار، تراجع في حجم الاستهلاك والإنتاج، مما يسهم في ارتفاع نسبة البطالة، وقد يفضي بالتالي إلى اضطراب في الوضع الاجتماعي، وغياب الاستقرار السياسي، كما سيتبين لاحقا.

وبتعاقب السنين تبلورت الحركة الاجتماعية المرينية التي أصبحت تطلعاتها واضحة في قلب نظام الحكم الموحدي والوصول إلى السلطة،[73] في ظل الأزمة الاقتصادية، والعجز عن التحكم فيها. وغني عن البيان، أن الإشارات التي جاءت عرضا في بعض المصادر التاريخية حول غلاء الأسعار، إنما تعبر بالملموس عن التضخم التدريجي[74] الذي أطاح بعد مدة بنظام الحكم الموحدي. ويثبت حقيقة ذلك، الارتفاع المستمر والمتصاعد

[64] ابن خلدون، **العبر**، ج، 7، 224.

[65] ابن القطان، **نظم الجمان**، 18.

[66] الناصري، **الاستقصا**، ج3، 4.

[67] عبد الرحمن يسرى أحمد، **اقتصاديات النقود** (بيروت: دار النهضة العربية، 1975)، 241.

[68] Ahmed Khanbaubi, *les premiers sultans, mérinides, histoire politique et sociale* (Paris: L'harmattan, 1987), 126.

[69] محمد الشريف، **الغرب الإسلامي، نصوص دفينة ودراسات** (تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999)، 99.

[70] عزاوي، **مختصر تاريخ الغرب الإسلامي**، 66.

[71] تم اقتباس هذا التعبير من كتاب **إغاثة الأمة** – ص 68 – ، وهو مرادف لمصطلح "ارتفاع حجم الكتلة النقدية". ذلك أن المقريزي عالج قبل إرفين فيشر العلاقة بين ارتفاع الأسعار، وبين ارتفاع كمية النقود، وأفاد أن هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في الكمية النقدية المتداولة. [محمد حركات، **الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام**، 2000، 33].

[72] يونس، **الإسلام والنقود**، 154.

[73] انظر ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، 36.

[74] يوصف التضخم بأنه مفرط أو جامح، إذا تزايدت الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال الفترة القصيرة من الزمن، أما إذا تزايدت الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا فإن التضخم يوصف بأنه تدريجي أو زاحف. [يسرى أحمد، **اقتصاديات النقود**، 241].

للأسعار على مدى زمني طويل، امتد من سنة 614هـ/1217م،[75] إلى سنة 637هـ/1239م.[76]

وهكذا ارتفعت نسبة التضخم، حسب ما يبدو، إلى مستوى يمكن وصفه بالمفرط، بحكم التزايد السريع والمسترسل للأسعار، خصوصا خلال ثلاثينيات القرن 7هـ/13م. ويمكن تحديد الخطورة السياسية لهذا الغلاء [=انهيار قيمة العملة]، الذي أصبح يهدد النظام الموحدي في مشروعيته ووجوده، في انقسام الدولة إلى دولتين[77] أو أكثر[78] من جهة، وفي تحديد أحد الدارسين القيام الفعلي لنظام الحكم المريني سنة 616هـ/1219 ممن جهة أخرى. وخلالها تناهى الحال في مزيد السعر إلى ما لا نهاية، حسب ابن عذاري[عاش في القرن 7 هـ/13م] .[79]

وقد جاء هذا التطور التاريخي للحركة الاجتماعي المرينية، في ظل واقع اتسم بتزوير العملة،[80] وتدليسها، مما تسبب في ارتفاع كمية النقود المضروبة منها. كما اتسم بامتناع الناس عن أداء الضرائب،[81] وباستحداث غير الشرعية منها،[82] إضافة إلى انتشار بعض المجاعات[83] والكوارث وكثرة الحروب، وارتفاع تكاليفها، وبتعثر التجارة، وتراجع كمية المبادلات، بتراجع مجال الدولة، وانعدام الأمن في الطرقات.[84]

وغير ذي شك، أن الأسباب المذكورة أعلاه، أسهمت بدورها في تعميق أزمة الغلاء، والتضخم، والعجز في ميزانية الدولة، وأدخلت النظام الحاكم في دائرة الحرج، وبداية الزوال. لذلك يمكن الاطمئنان حقيقة إلى الوصف الذي قدمه ابن عذاري لغلاء الأسعار، رغم غياب الأرقام. تماما مثلما يمكن تلمس خطورة هذا الغلاء على الوضع الاجتماعي والسياسي، في محاولة المستنصر - الذي "اعتكف على اللعب واللهو والخمور، وسلم الملك إلى أعمامه وقرابته، وفوض أموره إلى وزرائه وأشياخ دولته، فتحاسدوا فيما بينهم على الرياسة... وجاروا في الأحكام"،[85] احتواء الأزمة، وشراء السلم الاجتماعي، "بفتح

[75] ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق، محمد إبراهيم الكتاني، محمد زنيبر، محمد بن تاويت، عبد القادر زمامة، الطبعة1،(بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1985)، ج4، 266.

[76] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 49.

[77] **نفسه**، 333

[78] ابن خلدون، **مقدمة**، 268.

[79] ابن عذاري، **البيان المغرب**، 266-267.

[80] انظر النوري، "**العملة وتأثيراتها السياسية**"، 72-73.

[81] محمد المنوني، **ورقات عن حضارة المرينيين** (الرباط: منشورات كلية الآداب بالرباط، 2000)، 11.

[82] ابن القطان، **نظم الجمان**، 18.

[83] ابن عذاري، **البيان المغرب**، 266.

[84] ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، 36.

[85] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 368.

المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعامة وفرقت عليهم، وذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء".[86]

غاية ذلک، حسب ما يبدو، ضمان استمرار نظام الحكم، وحماية مصالح المستفيدين من وجوده من الوزراء وغيرهم، وعلى رأسهم الوزير ابن جامع الذي كان يقاسم اللصوص وقطاع الطرق ما ينتهبونه من التجار والمسافرين.[87] وعليه، يبدو ألا مبالغة في القول، إن النخبة السياسية الحاكمة، والتي يمكن وصفها بحكومة الفساد والنهب المنظم للمال الخاص والعام، تتحمل مسؤولية كبرى فيما حل بالناس من الغلاء والمحن، بسبب الفساد وسوء التدبير، إذ في فساد أهل الدولة، فساد المعاش.[88] وفساد المعاش، من فساد النقود، تعم به البلوى،[89] ويدخل الخلل في المعايش والنقص في الأموال والمعاملات، وترتفع الأسعار.

وهكذا استمر ضعف الموحدين، وانضمام المتمردين عليهم إلى حركة بني مرين، باستمرار الغلاء، "والمجاعة العظمى التي خلا فيها المغرب [أزمة اقتصادية]، وتوالت عليه الفتن وعدمت الأقوات... من سنة تسع عشرة إلى سنة سبع وثلاثين وستمائة، لما أراد الله انقراض الدولة الموحدية، وظهور الدولة المرينية".[90] ويمكن اختزال هذا النص ذي الأهمية التاريخية في المعادلة التالية:

مجاعة = انهيار الاقتصاد + انعدام الأقوات = غلاء أسعار = فتن + ثورات اجتماعية = احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم.

وبحكم الانهيار الذي عرفته قيمة العملة الموحدية من جهة، وباستحضار عوامل الغلاء السالفة الذكر من تزوير وحروب وضرائب وكوارث... من جهة أخرى، أمكن إدخال تعديلات على المعادلة أعلاه، وفق الصيغة التالية:

انهيار العملة+مجاعـة+حروب+كوارث=غلاء أسعار= تراجع اقتصاد+ احتمال ارتفاع الضرائب= اندلاع الفتن والثورات الاجتماعية= احتمال الإطاحة بنظام الحكم

---

[86] ابن عذاري، **البيان المغرب**، 267.

[87] ابن القطان، **نظم الجمان**، 18.

[88] الشعراني، **الطبقات الكبرى المسماة بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار** (بيروت: دار الفكر، دون تاريخ)، ج1، 91.

[89] ابن خلدون، **مقدمة**، 216.

[90] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 49.

وما دامت كل عوامل الغلاء تؤدي إلى نتيجة واحدة، ألا وهي انهيار القيمة الشرائية للعملة، وأن الحديث عن العملة، هو الحديث نفسه عن الأسعار، فإنه يمكن اختزال المعادلة أعلاه في الصورة التالية:

انهيار قيمة عملـة= تراجع اقتصاد + احتمال ارتفاع الضرائب = اندلاع الفتن + الثورات الاجتماعية = احتمال الإطاحة بنظام الحكم.

ويثبت التاريخ المغربي الوسيط عموما، والتاريخ الموحدي على وجه الخصوص، في ضوء ما تقدم، صحة هذه المعادلة. تماما مثلما يثبت بالملموس، سلامة ودقة المقترح، والمعادلة... التي توصلنا إليها، في ضوء بعض أفكار المقريزي والأسدي وغيرهما في المبحث السابق. فقد بات واضحا أن انهيار نظام الحكم الموحدي، جاء نتيجة مباشرة لفساد السياسة، والنقود، واختلافها،[91] وكثرة ضربها، مما أدى إلى غلاء الأسعار وتدهور الاقتصاد[92] واستحداث الضرائب،[93] الأمر الذي أدى إلى اضطراب الأوضاع، وتبلور الحركات الاجتماعية المطالبة بالاستقلال أو الانفصال أو الراغبة في الوصول إلى كرسي الملك والوثوب عليه، سبيل ما قام به بنو مرين بالمغرب، وابن هود بالأندلس، وبنو حفص بافريقية.

أما فساد النقود، فمن مظاهره أيضا، لجوء الناس إلى "شراء الأملاك الأصول".[94] فعادة ما يتم تفضيل الأصول الحقيقية على الأصول النقدية، عندما تنهار قيمة العملة،[95] لما في ذلك من خطورة على الثروة المختزنة نقديا".[96] أما الغلاء فجلي أمره، وقد اشتد حاله بالمغرب والأندلس سنة 624هـ/1227 م، فبيع قفيز القمح بخمسة عشر دينارا.[97] وخلالها اضطربت البلاد على يحيى بن الناصر [624هـ-626هـ/1227-1229م]، [أزمة سياسية]، وغلت الأسعار، وخيفت الطرق، وفشا الفساد والخراب في المغرب[أزمة اقتصادية]، لكثرة الفتن[98] [أزمة اجتماعية].

---

[91] شعبان عبد الرحيم، "**المسكوكات المرينية من خلال المجموعة النقدية لبنك المغرب والمتحف الأثري في الرباط، ومجموعات أخرى عمومية وشخصية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005-2006)، 17.

[92] حول الخراب الذي أصاب مدينة فاس على سبيل المثال، بين 618هـ وبين 737هـ انظر ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 67.

[93] داود عمر سلامة عبيدات، **الموحدون في الأندلس والمغرب 541هـ -667هـ/1146-1265م** (إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2006) 160.

[94] ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، 56.

[95] عباس الجراري، **الأمير الشاعر**، 24.

[96] فؤاد شريف، **المشكلة النقدية**، (الإسكندرية: دار الثقافة، دون تاريخ)، 21.

[97] انظر ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 359.

[98] **نفسه**، 326.

وفي الأندلس ظهرت حركة اجتماعية معارضة للحكم الموحدي بزعامة ابن هود، فثار بها، وملك مرسية سنة 625هـ/1228م، واستولى على الكثير من شرق الأندلس،[99] ومن جملتها شاطبة ودانية وجيان وبايعه أهل قرطبة سنة 626هـ/1229م.[100] وهكذا استمر نطاق الدولة في التراجع، وتقلص ظلها، وذاك من عوارض الهرم الذي يصيب الدولة عند ابن خلدون،[101] وهو عندنا أيضا من أسباب عموم البلوى والفساد، أي التضخم وغلاء الأسعار، الذي هدد النظام الحاكم بالزوال، خصوصا مع كثرة الفتن،[102] وخروج الثوار.[103] والحال أن ابن هود تسمى بأمير المؤمنين،[104] وخطب للخليفة المستنصر صاحب بغداد.[105]

وقد تأتى له في ظرف سنوات قليلة أن يضع يده على أكثر قواعد الأندلس، مستفيدا من ولائه للخلافة العباسية. بيد أنه كان مزاحما في شرق الأندلس، بزيان بن مردنيش، الثائر ببلنسية منذ 626هـ/1229م. وكان على غرار سابقه متقلدا بيعة الخليفة العباسي، ولكن حركة ابن مردنيش لم تبلغ في منافستها لابن هود ما بلغته حركة اجتماعية أخرى تزعمها ثائر ثالث هو محمد بن نصر المعروف بابن الأحمر.[106]

هكذا دخلت الأندلس، في ظل هذه الحركات الاجتماعية المعارضة لنظام الحكم الموحدي، في "عهدها الطائفي الثالث"،[107] بفعل انهيار قيمة العملة وغلاء الأسعار الذي انعكس بالأساس في ثلاثينيات القرن السابع الهجري على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،[108] خاصة لدى أهل الخصاصة والمسكنة والبطالة، الثائرين ضد الغلاء، وضد الجور الضريبي والسياسي، للطبقة السياسية الحاكمة التي لم تعد قادرة على حماية البلاد والعباد[109] فحسب، بل وأصبح حكمها عرضة للانقسام، وهو أول ما يقع من آثار الهرم في الدولة.[110]

---

[99] ابن خلدون، **العبر**، ج6، 340.

[100] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 360.

[101] ابن خلدون، **مقدمة**، 267-268.

[102] الناصري، **الاستقصا**، ج2، 210.

[103] ابن خلدون، **العبر**، ج6، 297.

[104] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 360.

[105] الناصري، **الاستقصا**، ج2، 227.

[106] بولطيف، **فقهاء المالكية**، 383.

[107] **نفسه**، 384.

[108] انظر ابن عذاري، **البيان المغرب**، 325.

[109] محمد بن محمد مخلوف، **تتمة شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** (القاهرة: المطبعة السلفية، 1349 هـ)، 139.

[110] ابن خلدون، **مقدمة**، 267.

واعتبر ذلك في دولة الموحدين، لما تقلص ظلها، وظهرت حركة بنو حفص بإفريقية، فثاروا، واستقلوا بها، واستحدثوا ملكا لأعقابهم بنواحيها ثم استفحل أمرهم واستولى على الغاية...فقسموا به الدولة قسمين.[111] ويثبت هذا الترابط الوثيق في النص، بين تقلص ظل الدولة، وبين ثورة بني حفص، واستقلالهم عنها، العلاقة القائمة، بين تراجع مجال الدولة، وبين غلاء الأسعار، وما يواكبهما من ثورات وفتن. ففي سنة 625هـ/1228م استولى أبو زكرياء الحفصي على إفريقية واستقل بها.[112] فقام بسك العملة،[113] وبذلك عادت البلاد إلى تعدد العملات واختلافها[114] والحال أنه كان طموحا إلى ملك مراكش مقر الدعوة ومنبعث الدولة وأصل الخلافة.[115]

ولم تزد الإجراءات التي أقدم عليها المأمون، دولة الموحدين إلا انقساما، بل وتفاقما للمشاكل.[116] فتكالب العدو على أكثر بلاد المسلمين، واستفحل أمر المعارضين، إذ استولى أبو زكرياء الحفصي على الجزائر وتلمسان وغيرهما، وخلع دولة بني عبد المؤمن...، وأطاعته سجلماسة وطنجة ومكناسة وخطب له بنو مرين.[117] وفي ضوء هذه التراجعات الكبرى في مجال حكم المأمون، يمكن فهم حقيقة وأسباب الغلاء الشديد،[118] وكثرة الفتن، وحركات المعارضة، التي خيمت على البلاد خلال هذه المرحلة، التي تميزت بانعدام الأمن، وتقلص مجال الدولة. ويمكن تبسيط معالم هذا الواقع المر والمضطرب من خلال المعادلة التالية:

انعدام الأمن + تقلص مجال الدولة = تراجع الإنتاج + تراجع حركة الاقتصاد = ارتفاع نسبة العالة من الخلق + تراجع حجم السلع والخدمات = غلاء الأسعار.

وقد اتضح في معادلة سابقة، علاقة هذا الغلاء بما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي. وعليه، فالمأمون يتحمل المسؤولية فيما حل بالبلاد والعباد من بلوى، على اعتبار أن التضخم المالي بجميع أشكاله، يعني أن السلطات العامة فقدت الرقابة على

---

[111] يؤكد هذا الانقسام ابن أبي زرع بقوله: "كانت أيامه – المأمون – كلها شقية في منازعة يحيى، افترق الموحدون فيها فرقتين فصارت الدولة دولتين"، (ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 333).

[112] مخلوف، **تتمة شجرة النور**، 138.

[113] محمد رأفت النبراوي، **النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن القرن التاسع الهجري**، (القاهرة: مكتبة زهرا الشرق، 2000)، 304.

[114] شعبان عبد الرحيم، **المسكوكات المرينية**، 17.

[115] ابن خلدون، **العبر**، ج7، 239.

[116] روجي لوتورنو، **حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر**، ترجمة أمين الطيبي (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع، المدارس، 1419/ 1998)، 109-110.

[117] مخلوف، **تتمة شجرة النور**، 138.

[118] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 328.

التطور الاقتصادي، وأنها لا تعلم ما تصنع.[119] تماما مثلما هو حال المأمون الذي لم يدر ماذا يصنع في أمره.[120]

هكذا اتجهت البلاد بسرعة بعد نهاية حكمه، نحو الهاوية والقهقرى وأشرفت على بداية الزوال. فتولى الحكم الرشيد [630هـ-640هـ/1233-1242م]، وكان سنه يوم بويع سنة 630هـ/1233م، أربع عشرة سنة، وهي سنة غلاء ومجاعة، بلغت خلالها نسبة الزيادة في مادة القمح على سبيل المثال، مقارنة بثمنها سنة 624هـ/1227م ما يفوق 400%، في ضوء الأسعار التي ذكرها الناصري.[121] ووصلت هذه الزيادة خلال سنة 630هـ/1233م نفسها، أكثر من 160%، إذ انتقل ثمن القمح من 30 دينار،[122] إلى 80 دينار للقفيز.[123]

لقد كانت ثلاثينات القرن السابع فترة ثورات وفتن؛ ففي السنة المذكورة خلت بلاد المغرب[أزمة اقتصادية = تراجع الانتاج + كساد الأسواق..]، وكثر فيها الجوع [أزمة اجتماعية = تراجع الاستهلاك والقدرة الشرائية + غلاء المعيشة]، والوباء[124] [أزمة ديموغرافية]، وبلغ ثمن الشعير سبعة دراهم للمد.[125] ولم تصل سنة 637هـ/1239م حتى اشتدت الفتنة بالمغرب.[126] واستمر الغلاء والوباء المفرط إلى غاية 640هـ/1242م. وفيها هرب أكثر أهل البلاد،[127] كما حصل بمصر خلال القرن التاسع الهجري.

وهكذا مرت معظم أيام الرشيد الموحدي، في هرج وغلاء مفرط وفتن مظلمة وأهوال لا قبل لأحد بها،[128] مما عجل بانهيار الإمبراطورية الموحدية.[129] والحال أن الدرهم الفضة كان يصرف بنصف درهم سنة 632هـ/1235م.[130] ومن الطبيعي أن يواكب هذا الانهيار في قيمة العملة، وسعر الصرف، ارتفاع أسعار جميع المبيعات وليس

[119] جاك رونديوروفابر، **الدولة**، ترجمة سموحي فوق العادة (بيروت: منشورات عويدات، 1970)، 43.

[120] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 328.

[121] الناصري، **الاستقصا**، ج2، 237.

[122] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 361.

[123] الناصري، **الاستقصا**، ج2، 237.

[124] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 361.

[125] الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق، إحسان عباس، (بيروت: مكتبة لبنان، 1984)، 605.

[126] ابن خلدون، **العبر**، ج6، 345.

[127] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 336.

[128] ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق محمد بنشريفة، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984، سفر 8)، 242.

[129] أمبروسيوهويثي ميراندا، **التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية**، تعريب، عبد الواحد أكمير، (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2004)، 505.

[130] ابن عذاري، **البيان المغرب**، 325.

بعضها، رغم صمت المصادر للأسف عن ذلك. لذلك اشتدت الفتن وخرج الثوار في كل مكان.

ومما لاشك فيه، أن ينعكس هذا الغلاء متعدد الأسباب، على معلوم الدخل والأجور والقدرة على النفقة ومستوى المعيشة، في ظل انعدام الأمن وأزمة الإنتاج. "فترمق الناس من فيتور الزيتون والنارنج، وما يدرون حامضا هو أم حلوا، من سوء ما حل بهم"،[131] بسبب الكساد وانعدام الأقوات والغلاء الذي كان يعصف بالبلاد، "إذ لم يبق بأسواق أحد المدن خلال السنة المذكورة ما ينطلق عليه اسم شيء بوجه من الوجوه، وأغلقت الحوانيت"[132] [أزمة اقتصادية = تراجع الانتاج + كساد الأسواق..]. وانعكس هذا الواقع الاقتصادي المزري، على الأحوال الاجتماعية "فلم يبق من يلبس ثوبا يساوي عشرة دراهم... وإذا ظهر في السوق بعد أيام كثيرة شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه... وما يصل إليه إلا الكفاة الذين لهم تجلد على الاقتحام وصبره".[133] وهكذا أصبحت القوة عاملا حاسما في الحصول على القوت اليومي، و هو الواقع الذي يمكن وصفه بالصراع الاجتماعي حول خبز الشعير، أو بحرب الشعير. ولا يعدم الذي يتوصل إليه أن يجتمع عليه العشرون وأكثر من الضعفاء والمساكين حتى ينتزعوه منه قهرا، حسب صاحب البيان.

بإمعان النظر في هذا الواقع المغربي، يتبين أنه يكاد يطابق ما قاله ورصده المقريزي والأسدي، بخصوص المجتمع المصري، مطابقة تامة، سواء على المستوى النظري أم العملي. بيد أن الإيمان بالخصوصية، وفردية الأحداث التاريخية،[134] في ظل تشابه الظواهر الاجتماعية، وسيرورة التواريخ العالمية، لسنن وضوابط خفية، يمنعنا من الجزم بذلك.

عمليا، إذا "شملت الفاقة والذلة الجمهور المصري"[135] خلال القرن التاسع الهجري، مع سوء الأحوال، حتى فني معظم أهل الخصاصة والمسكنة جوعا، بسبب كثرة ضرب الفلوس، وفسادها، واختلاف النقود، وارتفاع أسعار جميع المبيعات. فكذلك وقع بالمغرب، زمن الرشيد، للأسباب عينها. وحسبك أن الناس كانوا يقتاتون "من خبز كان

[131] **نفسه**.
[132] **نفسه**، 325.
[133] **نفسه**، 325.
[134] اتكن، **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، 10-11.
[135] المقريزي، **إغاثة الأمة**، 72.

يعمل من تابودا التي تنبت في الصهاريج وفي الأنهار والسواقي، إضافة إلى عصائد تصنع من نوار الخروب".[136]

وإذا في معظم أهل الخصاصة والمسكنة بمصر جوعا للأسباب المذكورة، فقد هلكت بالمغرب زمن الرشيد أمم لا تحصى للأسباب ذاتها. وكان يدفن في الحفرة الواحدة، المائة من الناس،[137] [أزمة ديموغراقية = ارتفاع نسبة الوفيات + تراجع الإنتاج، وتدمير قوى الإنتاج]، فآل أمر الناس على غرار ما حدث بمصر، إلى الزوال، وأشرف المجتمع المغربي على الدمار، والنظام الموحدي الحاكم على الاضمحلال. "فتغيرت الصورة الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة بالمغرب".[138] كما ذهبت بهجة الدنيا وزالت زينتها بمصر.

ومع نهاية حكم الرشيد سنة 640هـ/1242م، تغلب بنو مرين على بسائط المغرب وأمصاره.[139] وفيها بويع الخليفة الجديد السعيد، وفي عهده استمر الغلاء، فكثر الهرج، واستفحل أمر الثوار، وملك بنو مرين جميع بوادي المغرب. وفي نهاية حكمه سنة 646هـ/ 1248م، استولى أبو يحيى بن عبد الحق المريني [642هـ-656هـ/1244-1258م] على مدينة فاس.[140] ونعتقد أنه منذ ذلك الحين انتهت مشروعية الموحدين.

خاتمة

يقدم الواقع العملي، لانهيار نظام الحكم الموحدي، الجواب الشافي، عن سؤالنا الافتراضي. تماما مثلما يثبت دقة مقترحنا، بخصوص أهم العلاقات والروابط التي تجمع بين بعض مكونات البنية الاقتصادية الاجتماعية في علاقتها بالنقود، وحجم الكتلة المتداولة منها، وكذا صحة المعادلات التي توصلنا إليها. وعليه، يبدو أن لا مشاحة في القول، إننا أصبحنا أمام أكثر من فرضية، بل أمام تعميم، صحته محتملة إلى درجة كبيرة، ويمكن أن يتخذ تفسيرا مؤقتا. ذلك أن انهيار الاقتصاد ودمار ما في المجتمع الموحدي من ثروة ورشاد، واضطراب الأحوال، وزوال النظام، جاء نتيجة عموم البلوى والفساد، بفساد أهل الدولة، والسياسة والنقود، وهو ما يستوجب في زعمنا، رجوع كل مهتم بالتاريخ الإسلامي الوسيط عموما، والمغربي منه على وجه الخصوص، سيما ما يتعلق منه بالعملة والأسعار، في علاقتهما بتحولاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى الفكر الاقتصادي وطروحاته الكبرى، سواء في الشرع والفكر الإسلاميين أم في الإنتاج الفكري

[136] ابن عذاري، **البيان المغرب**، 325.
[137] **نفسه**، 325.
[138] **نفسه**، 325.
[139] ابن خلدون، **العبر**، ج6، 297.
[140] ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 362.

الإنساني عموما. قصد تطوير البحث التاريخي الإسلامي، والارتقاء به من مستوى السرد والتحليل، إلى مستوى التركيب والتعميم، بطرح الأسئلة والفرضيات، وإثبات صحتها بالأدلة والشواهد، إلى أن نصبح أمام قواعد ونظريات علمية سليمة، ومساعدة على قراءة الماضي، قراءة دقيقة، تمكن من فهم جيد للحاضر، وتخول وضع توقعات سليمة للمستقبل، خصوصا ما يتعلق بأزماته المالية والنقدية. قصد السيطرة عليها، وتجاوز مشاكلها، وبالتالي إرساء عوامل الازدهار الاقتصادي، والرخاء الاجتماعي، والعدل السياسي، كل هذا مدخل للرقي الحضاري، مهما تعددت إكراهاته الداخلية والخارجية.

"القَوْرَجَة" في التحصينات المغربية الوسيطية بين الأمن المائي والهاجس الدفاعي

لوبنى زبير
باحثة في سلك الدكتوراه
جامعة القاضي عياض بمراكش

يندرج مصطلح "القَوْرجَة" (Couraça بالبرتغالية و Coracha بالقشتالية) ضمن قاموس التحصينات الوسيطية، وتعود أصوله حسب ما جاء عند ليڤي برُوڤنسال (E. Lévi-Provençal) إلى العربية-الإسبانية العامية،[1] وقد ورد ذكره في المصادر التاريخية العربية منذ القرن 6هـ/12م على الأقل.[2]

وتمثل تقنية "القَورجَة" جزءا من التحصينات الدفاعية للمواقع الحضرية خاصة بالأندلس[3] أو للمواقع العسكرية الوسيطية بالمغرب [كالحصون والرباطات ...]،[4] أنجزت

---

[1] Evariste Levi-Provençal, "Robert Ricard, couraça et couracha, dans Al-Andalus, XIX, 1954, (Cronica arquéologica de la Espagna musulmana) XXXIV," *Arabica*, II, fasc.1 (1955): 131.

[2] ذكره ابن القطان في كتابه **نظم الجمان** عند حديثه عن قورجة بطليوس، هذا وقد اعتقد رُبير ريكار أن أول من استخدم المصطلح هو ابن الخطيب وابن خاتمة في القرن 14م.

ونشير في هذا الإطار إلى إحدى المحاولات القليلة التي عملت على التأصيل لتقنية "القورجة"، وتعود للباحث رشيد العفاقي، يقول: "إن "القورجة" بنية مغربية أمازيغية إلا أننا لا نعرف شكلها الأصلي وإنما نعرف فقط شكلها الأندلسي المتطور، والشيء بالشيء يذكر فـ"القلهرة" الأندلسية ما هي في الواقع إلا شكلا متطورا لحصن "أݣادير" المغربي الأمازيغي." ويضيف حول الفعلة المتخصصين في تشييد التقنية: "أن "القورجة" بناء تحصيني من عمل الأندلسيين، لا نجد نماذجه إلا في الأندلس أو في الحواضر المغربية التي استوطنتها الجالية الأندلسية، ومن هنا يجوز أن نقرر أن الأندلسيين هم الذين تولوا تحصين عدد من المدن المغربية التي لجأوا إليها مثل طنجة وسبتة والقصر الصغير وأصيلا ومازاغان وفاس ومكناس."

حسن ابن القطان، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، درسه وقدم له وحققه محمود علي مكي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2008)، 306؛ رشيد العفاقي، **أوراق من تاريخ طنجة**، ج. 1 (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2014)، 9، الإحالة رقم 6، 10؛ وانظر أيضا:
Robert Ricard, "Compléments sur la "couraça-coracha"," *Al-Andalus* XX, fasc. II (1955): 452.

[3] Francisco Vidal Castro, "L'eau et le château en Al-Andalus et au Maghre : Structures, Gestion et pouvoir (X^e-XV^e siècles)", in *Le château et la nature*, textes réunis par Anne-Marie Cocula et Michel Combet, *Scripta Varia* 11 (Bordeaux-Paris: Ausonius, CAHMS-Institut d'Histoire-De Boccard, 2005), 52.

[4] استعملت تقنية "القورجة" أكثر وعلى نطاق أوسع ضمن الاستحكامات العسكرية الإسبانية والبرتغالية في القرون اللاحقة، لهذا لن نستغرب إذا لاحظنا أن أغلب القورجات الموثقة بالمغرب ترجع إلى الإسبان أو البرتغال بالمواقع البحرية التي سبق أن احتلوها، مثل سبتة والقصر الصغير وطنجة وأصيلا ومازغان وآسفي... في حين أن بعضها، خاصة بسبتة وطنجة وتيط ومن المحتمل أن تكون بالرباط والعرائش أيضا، قد شُيد قبل نزع المواقع من سلطة المغاربة، بحكم مشاهدتها والإشارة إليها من لدن المحتلين قبل الاحتلال. وحظيت أيضا بعض التحصينات المغربية المتأخرة عن الفترة الوسيطة بامتلاك تقنية "القورجة" مثل قصبة تامدولت السعدية.

Ricard, "Compléments sur la "Couraça-coracha"," 452; Cressier, "La forteresse d'Agwidir d'Asrir (Guelmim, Maroc) et la question de Nul Lamta", in *Fortificações e território na península ibérica e no magreb* (*séculos VI a XVI*), Coord. Isabel Cristina Ferreira Fernandes (Lisboa: Colibri/Campo Arqueológico de Mértola, 1013), 263; Mansour Akrache, Martinez López José Antonio et El-Mesbahi Larbi, *Fortifications en el Norte de Maruecos*: *Tánger-Tetuán*, Castrum (Murcia: Servicio de Patrimonio Histórico Comunidad Autónoma de la Región de Murcia, 2005).

أولى الدراسات حولها من قبل رُوبير ريكار (Robert Ricard)،[5] الذي عرفها بـ"نتوء محصن بارز، يتكون من جدارين يتصلان بالسور ويتعامدان مع جزئه المدعم بالأبراج، وينتهيان إلى برج على ضفة الواد أو على/داخل البحر، من أجل ضمان حرية تواصل الموقع مع/عبر الواد ومع/عبر البحر، بطريقة مستمرة وحسب الحالات،"[6] وبسَّط باتريس كريسي (Patrice Cressier) هذا التعريف على النحو التالي: " "القورجة" هي امتداد خطي، بسيط أو مزدوج، لسور منشأة تحصينية، يمكن من ربط هذه الأخيرة بمنشأة أخرى من نفس النوع [العسكري] تقع على بعد قريب، تضمن بصفة عامة الوصول إلى مساحة مائية [نهر، بحر] في أحسن ظروف الحماية، أو الوصول إلى نقط الماء [بئر منبع أو واد]."[7]

وتنقسم "القورجة" إلى صنفين، بري وبحري، حيث:

- يمكن لـ "لقورجة" البرية أن تضمن الاتصال بالبئر فضلا عن الواد، كما يمكن أن تزود ببعض الاستحكامات العسكرية مثل السور المزدوج والأبراج، فينحصر دورها، في هذه الحالة، في ضمان توفير الماء.
- يمكن لـ "لقورجة" البحرية أن تؤدي ثلاثة أدوار إضافية، مرتبطة نوعا ما بدورها الرئيسي، والمتمثل في ضمان الاتصال بالبحر، وهي تكسير الأمواج، ورصيف لرسو السفن، والدفاع عن الموقع ضد إنزالات عسكرية محتملة من البحر.[8]

إجمالا؛ تلخص الغايات المرجوة من استخدام تقنية "القورجة" في العمارة العسكرية في ضمان التزود بالماء من منبع قريب [بئر، واد]، ضمان التواصل الحر مع المنافذ المائية [بحر، نهر]، وأخيرا ضمان التزود بالامدادات عبر هذه المنافذ. فمتى استفادت التقنية العسكرية المغربية من "القورجة" ؟.

---

[5] Robert Ricard, "Couraça et Coracha," *Al-Andalus*, XIX, fasc.1 (1954): 149-72; Ricard, "Compléments sur la "couraça-coracha" ", 452-454; Robert Ricard, "Nouveaux et brefs Compléments sur Couraça-Coracha", *Al-Andalus*, XXVI, fasc. 2 (1961): 466-467.

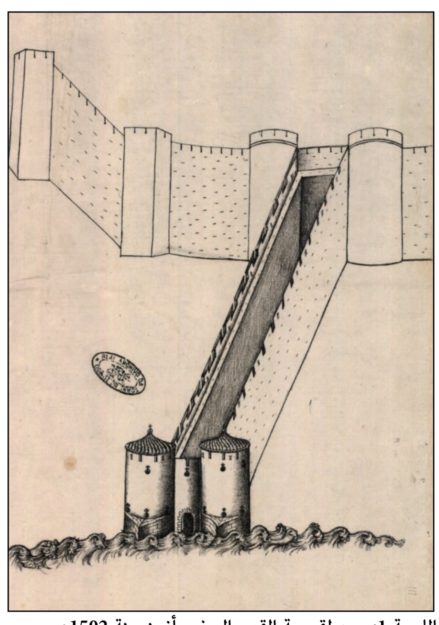
[6] Ricard, "Couraça et Coracha," 170.

عُرِّفت "القورجة" أيضا في **كتاب الألفاظ المعمارية** بأنها "ستارة ثانوية تربط البرج البراني بالسور الأصلي وتستهدف غلق الطريق أمام الأعداء في أضعف مناطق السور". رشيد بن الخياط الزكاري، **كتاب الألفاظ المعمارية** (تطوان: منشورات جمعية تطاون أسمير، 2003)، 16. ولمزيد من التعاريف يرجع أيضا إلى محمد المنوني، **أبحاث مختارة** (الرباط: منشورات وزارة الثقافة، 2000)، وانظر أيضا:

Cravioto Gozalbes cravioto, "las corachas Hispano-Musulmanas de Ceuta," *Revista Al-Qantara*, 1, fasc. 1 y 2 (1980): 365.

[7] Cressier, "La forteresse d'Aguidir d'Asrir", 262-3.

[8] Ricard, "Couraça et Coracha", 170.



اللوحة 1: رسم لقورجة القصر الصغير، أنجز سنة 1502م.
L’Archive national de tour de Tombo à Lisbonne.

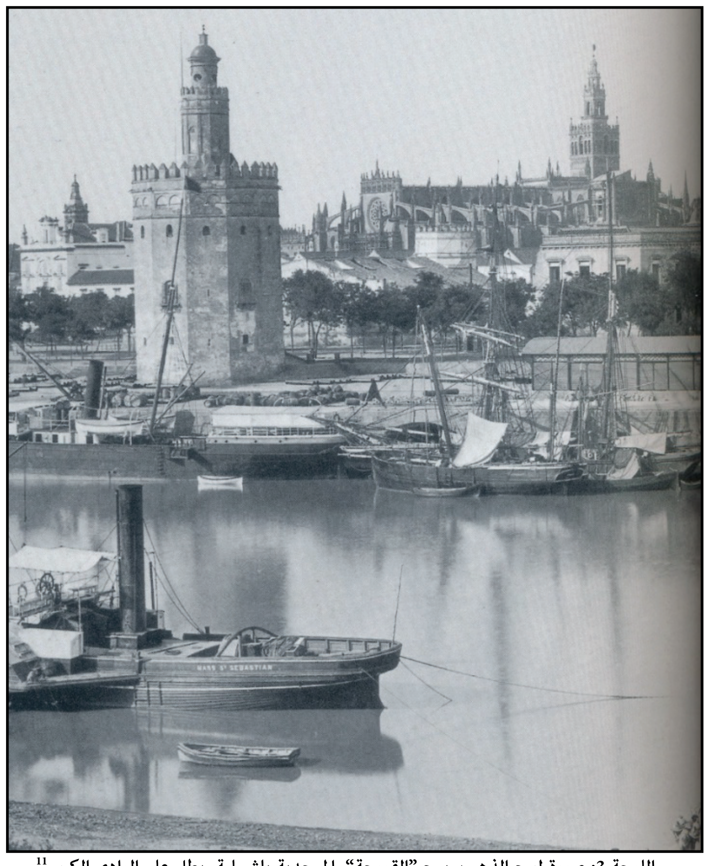


اللوحة 2: صورة لقورجة القصر الصغير أثناء أشغال الترميم
التقاط شخصي في غشت 2017م.

يخفى إلى حدود الفترة الراهنة تاريخ اعتماد التحصينات العسكرية بالمغرب لتقنية "القورجة"، بيد أن المتون الإخبارية تفيدنا ببعض المعلومات بهذا الخصوص. فقد أشار صاحب **جذوة الاقتباس** إلى "قورجة" بفاس ضمن أخباره عن منجزات أمير المسلمين علي بن يوسف، يقول المؤلف: "وفي أيام ابنه [يوسف ابن تاشفين] علي بُني سور "القورجة" الذي بين باب الجيسة وباب اصليتن."[9] وذكر ابن مرزوق بتفصيل غني أطوار إنجاز ما يحتمل أنه "قورجة" سبتة الإسلامية[10] قبل السيطرة البرتغالية على المدينة، ولأهمية النص نرى من المفيد إيراده كاملا: "من أعجب ما أنشأه [السلطان أبو الحسن المريني] من هذا النمط رضي الله عنه، الأبراج التي اجتمع أهل الخبرة بالمباني وعرفاء العمارة قبل أن تنشأ لا يتصور بناؤها على الوجه الذي قدره وأورده، فجاءت على أتم الوجوه من الاحسان. فمنها برج الماء الذي أنشأه داخل البحر ووسط الأمواج ببحر بسول من ساحل سبتة، وقد حضرت إنشاءه، وكان قد اجتمع الملأ على عدم إمكان

[9] أحمد ابن القاضي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، ج. 1 (الرباط: دار المنصور للطباعة، 1973)، 50.
[10] Cravioto, “las corachas Hispano-Musulmanas de Ceuta”, 371.

بنائه هنالک، فنقلت الصخور التي هي كالروابي والأحجار التي لا يتزحزح مثلها إلا بهندسة وأحكام وعجل. فألقيت في تلك التروش وضم إليها أمثالها حتى صارت جزيرة



اللوحة 3: صورة لبرج الذهب، برج "القورجة" الموحدية بإشبيلية، يطل على الوادي الكبير.[11]
Marianne Barrucand et Achim Bednorz, *Architecture maure en Andalousie* (Colone: Taschen, 2002), 136.

في وسط البحر، فأقام عليها ذلك البرج المشيد المعروف هناک. ثم أمر بعمل جسر يمر من الساحل إلى هذا البرج، بحيث يتمكن مشي البهيمة عليه واتصال ممشاه من البر إلى البرج. صان ذلک البرج جميع المرسى، فلا يتهيأ لأحد من المراكب الدخول لذلک المرسى إلا أن يكون صديقا، وإلا فهو يشرف على جميع ما يدخل تحته وهو من أعاجيب

[11] ويحتمل الباحثون أن برجا شبيها له كان على الضفة الأخرى، يُمَكن إضافة إلى البرج الأول من غلق الوادي عند الاقتضاء.

معمورات المعمورة."[12] وسجل ابن زيدان لهذا السلطان الموصوف بـ"أبي الحسنات؛ الكثير الآثار بالمغرب الأقصى والأوسط والأندلس"[13] تشييده مرافق كثيرة مثل "زاوية "القورجة" "[14] بمكناس. وإن لم تحتفظ المصادر بمعلومات تخص تقنية "القورجة" بالمغرب على العهد الموحدي، فإنها تنفي من جانب آخر احتمال عدم معرفة الموحدين بالتقنية،[15] إذ وثَّق ابن القطان أن والي مدينة بطليوس الحافظ بن يحي "جدَّ في حفر البئر المذكورة بالعدَّانين والفعلة في ذلك، وهي المعروفة عند العامة بـ "القوارجة"، وجلب الماء إليها، فتحصنت القصبة وقويت بها النفوس الآمنة"[16] (انظر اللوحة 3).

ويضيف البحث الأثري "قورجة" رباط تيط و"قورجة" أڭويدر أسرير إلى المنشآت التحصينية التي أنشئت في العهد الموحدي.[17] واستنادا إلى كل هذه الشواهد النصية والأثرية، نفترض أن "قورجة" فاس المرابطية ربما كانت الأقدم بين مثيلاتها بالمغرب المعروفة سواء من خلال المصادر المكتوبة أو نتائج البحث الأثري.

"القورجة" البرية لضمان الأمن المائي عند الحصار

نتوفر على ثلاثة أمثلة عن "القورجة" البرية بالمغرب، تعرفنا على اثنين منها بفضل الأخبار المصدرية بينما كشف البحث الأثري عن ثالثتهما. وهذه "القورجات" هي على التوالي: "قورجة" فاس و"قورجة" مكناس و"قورجة" أڭويدر أسرير.

لا نعرف الكثير عن "قورجتي" مدينة فاس ومدينة مكناس؛ لأن الإشارة إليهما كانت مقتضبة لا تتجاوز الكلمتين [سور "القورجة" وزاوية "القورجة"]، فلم تسمح إلا بفتح مجال واسع للتفكير في جملة من الفرضيات والاحتمالات، منها التساؤل عما إذا

---

[12] محمد ابن مرزوق، **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا (الجزائر: المكتبة الوطنية، 1981)، 398-399.

[13] عبد الرحمان ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج. 1 (الرباط: المطبعة الوطنية، 1990)، 120.

[14] ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس**، 120؛ محمد ابن غازي، **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور (الرباط: المطبعة الملكية، 1988)، 37.

[15] يعتبر باتريس كريسيي أن وجود "القورجة" لم يتأكد حقا إلا في فترة حكم الموحدين الذين اعتمدوا التقنية واستخدموها على نطاق واسع خاصة بالأندلس كما تدل على ذلك نتائج الأبحاث الأثرية، ومن بينها "قورجة" بطليوس وشلب وإشبيلية حيث برج الذهب الموحدي المشهور.

Cressier, "La forteresse d'Agwidir d'Asrir," 263.

للمزيد من المعطيات حول "قورجات" هذه التحصينات الموحدية يرجع إلى:

Torres Balbás Leopoldo, "La Torre de Oro de Sevilla", *Al-Andalus* II, fasc. 2 (1934): 372-73; Torres Balbás Leopoldo, "La Alcazaba almohade de Badajoz", *Al-Andalus* VI (1941): 168-203.

[16] ابن القطان، **نظم الجمان**، 306.

[17] Henri Basset et Henri Terrasse, *Sanctuaires et forteresses Almohades*. Collection Hespéris V (Rabat: Institut des Hautes-Etudes Marocaines, 1932), 338-339; Cressier, "La forteresse d'Agwidir d'Asrir", 263.

كانت "القورجتين" تضمنان الاتصال الحر مع الأودية القريبة؟ أم أنها كانتا تتصلان ببئر يضمن توفير الماء عند الحصار؟

وفيما يتعلق بـ "قورجة" مدينة فاس؛ نلتبس في توطين موضعها على خريطة المدينة المرابطية، لعدم تمكننا من تحديد موقع باب اصليتن الذي يوجد "سور "القورجة" " بينه وبين باب الجيسة حسب تحديد صاحب **جذوة الاقتباس**، ونعتقد أنه في حال وجود باب اصليتن عن يسار باب الجيسة فـ "القورجة" قد تتصل دون شك ببئر لانعدام أي مجرى مائي مهم في الموضع، فيما يطرح وجود باب اصليتن عن يمين باب الجيسة احتمالين، هما: إما أن تكون "القَورجَة" متصلة بواد زيعون الداخل إلى المدينة في هذه الجهة، أو أنها تتصل ببئر، لكن نستبعد الاحتمال الأول لأنه ليس هناك داع للاتصال بالواد ما دام يدخل المدينة، وإن صح هذا الاعتبار فإن قورجة فاس في كل الحالات تتصل ببئر يضمن التزود بالماء الصالح للشرب.

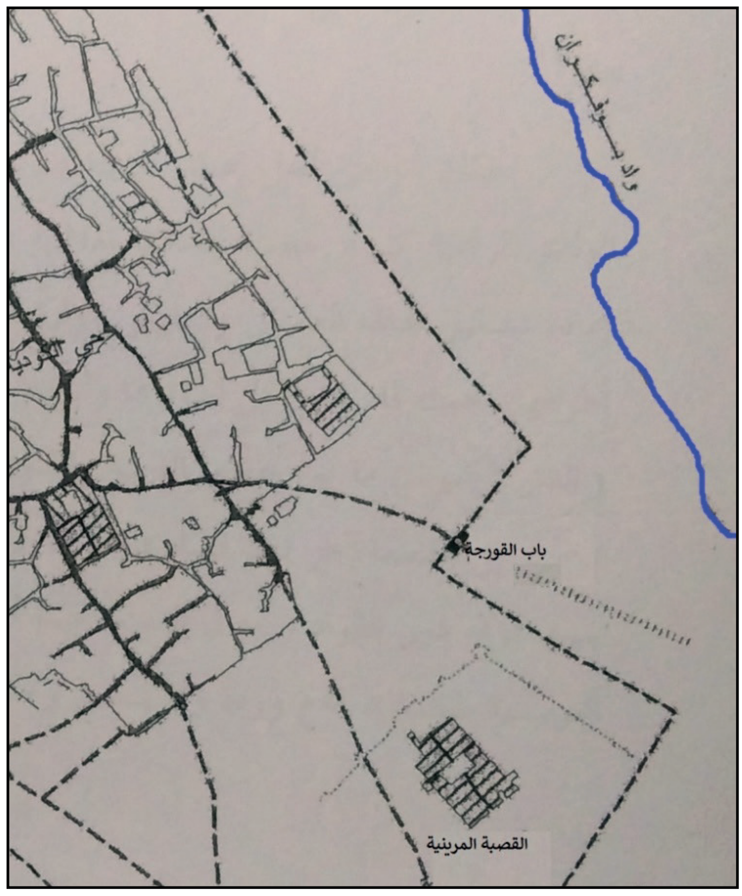
أما بخصوص "قَورجَة" مدينة مكناس؛ الواقعة في القسم الجنوبي الشرقي من سور المدينة قرب واد فلفل، من المحتمل أنها كانت تضمن التواصل الحر مع هذا الواد، دون استبعاد احتمال اتصالها ببئر يضمن تزويد المدينة بالماء عند الحصار كما أقرَّ ذلك الباحث حميد تيتاو،[18] خاصة وأن المياه المجلوبة للمدينة تأتيها من جهتها الجنوبية، ومنها القناة المحمولة "على الأقواس"[19] التي شيدت في العهد الموحدي، وكانت تجلب الماء الصالح للشرب من عين تاكما.[20] أما عن قورجة أڭويدر أسرير فالوضع مختلف نوعا ما بحكم وضوح المعطيات الأثرية كما سنرى.

---

[18] حميد تيتاو، **الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني** (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز، 2009)، 525.

[19] مارمول كاربخال، **إفريقيا**، ج. 2، ترجمة محمد حجي محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بنجلون (الرباط: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1989)، 141.

[20] محمد اللحية، **محددات نشأة المدينة المغربية الوسيطة وتمدنها، مدينة مكناس (452-645هـ/ 1060-1247م)**، (فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، 2011)، 344.

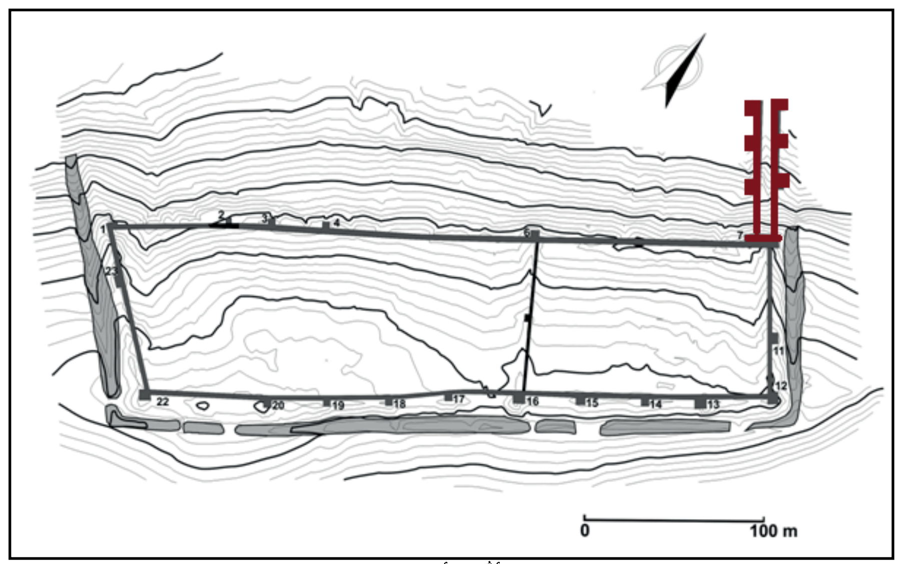


اللوحة 4: خريطة لموقع باب "القورجة" من سور مدينة مكناس الوسيطة
محمد اللحية، **مدينة مكناس الوسيطية، 119**

كشف باتريس كريسيي عن وجود "قورجة" متصلة بحصن أگويدر أسرير، فافترض أنها من الإضافات الموحدية لهذا الحصن المرابطي، وأرخها بالنصف الثاني من القرن 12م، وتعتبر فريدة بمجالها، لانعدام إشارات عن وجود مثيلات لها بجنوب الأطلس، مع العلم أنه عثر بجنوب الصحراء على "قورجتين" متصلتين بسوري المدينتين القديمتين لموريطانيا: ولاتة وودان. تَبرز "القورجة" انطلاقا من سور الحصن وتنحدر إلى مستوى أدنى من موضعه عبر حائطين اثنين طويلين ومتوازيين، يبلغ سمكهما 1,90متر ويتباعدان عن بعضهما بـ 4,50 متر.[21]

[21] Cressier, "La forteresse d'Aguidir d'Asrir," 263.

واستخدمت هذه "القورجة" لضمان توفير الماء لداخل الحصن، حيث أكد الباحث، انطلاقا من انحدار "القورجة" أسفل العرف الصخري الذي شُيد به الحصن، وانتهائها إلى مستوى تنتشر به أطلال آبار متفرقة، أن وظيفتها هي الوصول إلى المنطقة الرسوبية حيث السديمة قريبة نسبيا من السطح وحفر البئر يسير، خاصة وأنه لم يُكشف عن آثار لبنيات مائية داخل الحصن مثل الصهاريج والخزانات، وتبعا لذلك فإن "قورجة" أڭويدر أسرير تنتمي إلى صنف "القورجات" البرية التي تضمن الوصول إلى مورد مائي خارج التحصين، وإن لم نتوفر على الكيفية التي تضمن بها هذه التقنية التزود بالماء فإن وصفا لقورجة موحدية يطلق عليها برج الماء بحصن جيان بالأندلس يعود للقرن 16م يوضح ذلك، جاء فيه: "برج الماء هو بناية ضخمة، استخدمت زمن العرب لاستقبال المياه، وانطلاقا منها إلى الحصن أعلى الجرف كان هناك درج ينزل عبره السكان بحثا عن الماء بهذا البرج [حيث كان بداخله بئر]، وانطلاقا من الحصن لا يمكن أن يتعرض البرج لأي اعتداء إذ يكفي أربعة رجال يحرسونه من الأعلى."[22]



اللوحة 5: تصميم لحصن أڭويدر أسرير تبرز قورجته عن اليمين
Cressier, "La forteresse d'Aguidir d'Asrir", 257.

كل هذه المعطيات المرتبطة بالتجهيزات المائية داخل حصن أڭويدر أسرير تذكرنا بخلاصة أبداها مؤلفو كتاب: **الناعورة، الباذنجان والفلاح**، تفيد بأن بعض الحصون لم

[22] Castro, "L'eau et le château", 56.

تكن تتوفر على خزانات للماء، رغم أهمية ذلك، لأنها ليست في حاجة إلى تخزين الماء ما دامت تتوفر على "قورجة" أو برج الماء، مما يسمح بالوصول إلى مستوى المنبع.[23] فهل يمكن القول أن وجود "القورجة" ألغى وجود الخزانات داخل التحصينات المغربية؟ لا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال أمام غياب نماذج أخرى يمكننا مقارنتها مع نموذج أڭويدر أسرير.

إذا؛ تمكن مهندسو حصن أڭويدر أسرير، بفضل تقنية "القَورجَة"، من تجاوز صعوبات الموضع وتنظيم مجال التحصين لضمان توفير الماء للحامية العسكرية، فكيف سيستفاد من التقنية ذاتها للرفع من منعة الاستحكامات الدفاعية للمواقع العسكرية ولمراقبة مجالها البحري؟.

"القَورَجَة" البحرية لتحصين الثغور الساحلية

نتوفر على نموذجين من صنف "القَورَجَة" البحرية تؤكد الشواهد الأثرية والنصية على انتمائهما إلى العصر الوسيط رغم الضبابية التي تحوم حول تاريخ تشييدهما. وتنتمي كلتاهما إلى مؤسستين مختلفتين تماما، تتصل الأولى برباط محصن على الساحل الأطلنتي، وتندرج الثانية ضمن تحصينات مدينة طنجة على البحر المتوسط.[24]

تبرز "قَورجَة" رباط تيط[25] بالزاوية الجنوبية للسور الساحلي قرب برج نصف دائري محادي لباب آسفي، ويمتد جداراها بالتوازي إلى أن يتصلا ببرج شيِّد على صخور

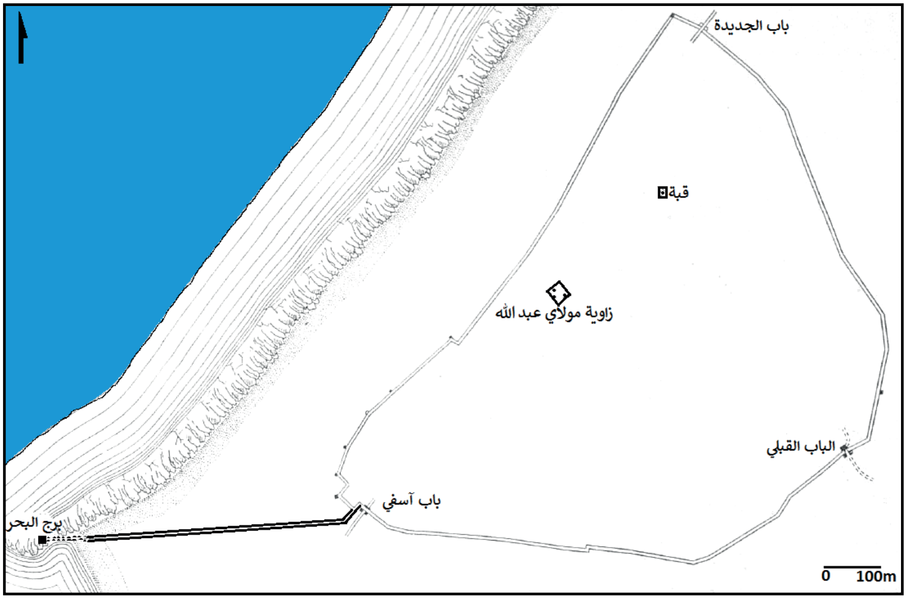
---

[23] André Bazzana et Johnny de Meulemeester, *La noria, l'aubergine et le fellah: archéologie des espaces irrigués dans l'occident musulman médiéval (9e-15e siècles)*, (Ghent: Academia Press, 2009), 165.

[24] استثنينا "قورَجَة" سبتة الإسلامية لأننا غير واثقين من وجودها فعلا، كما أن نص ابن مرزوق الذي اعتمده كرافيتو كزالبيس لإثبات توفر المدينة على "قورَجَة" قبل السيطرة البرتغالية غير واضح في نظرنا فيما يخص التقنية. وللمزيد من المعلومات حول الموضوع يرجع إلى:
Cravioto, "Las corachas Hispano Musulmanas," 365-390; Basilio Pavón Maldonado, "Corachas y agua en la edades media y moderna, España, Portugal y Norte de Africa", 42.

[25] يقع حصن تيط قرب البحر على بعد نحو 14 كلمتر جنوب غرب مدينة الجديدة، شيده عبد الله الأمغاري، منتصف القرن 12م حسب اجتهاد هنري باصي وهنري تيراس في دراستهما المتميزة عن الموقع. وقد غفلت المصادر العربية القليلة التي اهتمت بتاريخ رباط تيط، خاصة كتاب **بهجة الناظرين** لابن عبد العظيم الأزموري، إدراج وصف معماري لهذا الرباط قبل اقدام السلطان الوطاسي محمد البرتغالي على تدميره، مما نتج عنه ضعف كبير في معرفة هيئة الرباط وتسميات عناصره التحصينية وأدوارها، لهذا؛ لا نعرف الاسم الذي كان يطلق على "القورجة" المتصلة به، ولا الدور الذي كان منوطا بها. وعلى خلاف المصادر العربية، خصَّت بعض المصادر البرتغالية رباط تيط بوصف دقيق، مثل الوصف الذي دوَّنه الحاكم دون كونصالو كوتنو سنة 1625م بعد معاينته للموقع في السنة نفسها، وإن كان هذا الوصف مفيدا للباحث في عمارة الرباط، فإنه لا يفيدنا إلا لتضمنه إشارة عن وجود "قورَجَة" تربط سور الرباط ببرج على البحر. ولهذا سيكون اعتمادنا على نتائج المعاينة الميدانية لكل من هنري باصي وهنري تيراس لأطلال رباط تيط، وعلى الدراسة الصادرة حديثا لجان بيير ڤان ستايڤيل وعبد الله فلي وباحثين آخرين، انظر:
Basset et Terrasse, *Sanctuaires et forteresses Almohades*), 337; Joseph Goulven, *La place de Mazagan sous la domination portugaise* (*1502-1769*), (Paris: Emile Larose, 1917), 79-83; Van Staëvel Jean-Pierre, Fili Abdallah, Gaime Sébastien, et Masure Catherine, "Nouvelles recherches archéologiques sur le ribat de Tit (Moulay Abdallah Amghar, Province d'El Jadida, Maroc)", *Hespéris-Tamuda* LII (3) (2017): 109-134.
محمد المازوني، "مادة تيط،" **معلمة المغرب**، ج. 8 (سلا: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1995): 2705.

الشاطئ، يُمَكن من مراقبة الميناء، أُطلق عليه اسم برج الماء.[26] ومن الجدير بالتنبيه إلى اندراج هذه "القورجة" ضمن الهدف العام من الرباط المحصن، المراد منه حماية الثغور الساحلية من أي اعتداء أجنبي، وليس صد الأخطار الداخلية [مواجهة قبائل برغواطة]. لقد مر تهيئ الموقع عبر ثلاثة مراحل، تهمنا منها مرحلتي الرباط والحصن، لأن الباحثين يستندون إلى المرحلة الأولى للقول بأن التحصين مرتبط بفكرة الحرب المقدسة/الجهاد، ويؤكد ذلک المعطى الأركيولوجي الذي يثبت أن البناء كان موجها نحو البحر؛ مما يوحي بفكرة الخوف من غزو أجنبي على السواحل المغربية.



اللوحة 6: تصميم رباط تيط وقورجته البحرية
Terrasse et Basset, *Sanctuaires et forteresses Almohades*, 345.

ونجد صدى هذا التفكير أيضا في سياقات وصف البكري لسواحل إفريقيا، إذ نبَّه الرحالة إلى وجود عدد مهم من الرُبط، يؤُم إليها المسلمون للتفقه في دينهم وللدفاع عن ثغور بلادهم.[27] وإذا أخذنا تزامن تاريخ تأسيس الرباط بعين الاعتبار [منتصف القرن

[26] يفترض مالدونادو باسيليو بابون أن هذا البرج هو سابقة جيدة "لبرج المياه" الواقع على البحر الجنوبي لسبتة، والذي شيده السلطان أبو الحسن المريني؛ باسيليو بابون مالدونادو، **العمارة في الأندلس عمارة المدن والحصون**، ترجمة علي إبراهيم منوفي، مراجعة وتقديم محمد حمزة الحداد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، 250-251.

[27] أبو عبيد الله البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالک والممالک)**، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.)، 7، 20، 35.

Terrasse et Basset, *Sanctuaires et forteresses Almohades*, 339.

12م][28] مع فترة التقدم النورماندي الكبير بإفريقيا؛[29] أمكننا القول إن التخوف من مواجهة نفس حادثة المهدية بالمغرب هو الذي ألهم دون شك القائد المرابط عبد الله الأمغاري بفكرة بناء هذا الحصن.[30] وتبعا لذلك، فإن "قَورجَة" رباط تيط هي جزء من منشأة تحصينية بحرية شيدتها أسرة مرابطة لصد الخطر الآتي من البحر.[31]

استراتيجيا، شكلت هذه "القورجة" البحرية حائلا دون التقدم السلس والسريع لأي قوة مناوئة قد تهاجم التحصين من البحر، فالعدو الذي تمكن بفضل حرصه من الافلات من مراقبة الحراس، أو من تخطي مقاومة المدافعين بالبرج؛ يتوجب عليه أن يحاذي جدار "القَورجَة" لمسافة طويلة، متوغلا في اليابسة، ليصل أول باب من سور الرباط: باب آسفي، مما قد يعرضه لا محالة لتهديد الانفصال عن موضع نزوله، ويجعل قواته الخلفية مكشوفة لعساكر محمية بالجدار الممتد وببرج البحر. هذا من جهة، ومن جهة ثانية؛ إذا خطَّط العدو للاستيلاء على البرج والجدار الواصل بينه وبين الرباط لضمان الاتصال المستمر بالقوات الراسية عند الشاطئ، فقد يواجه سورا قويا كما سيبتعد عن نقطة نزوله.[32] وبالتالي فالاستنتاج الذي يمكن الخلوص إليه مفاده أن "قَورَجَة" هذا التحصين البحري كفيلة بالتمكين من الوقوف في وجه الاعتداءات البحرية المحتملة عليه، وبإبعاد محاولات الاستيلاء عليه إلى البَرِّ عبر معارك متعاقبة.[33]

أما "قورَجَة" طنجة، فتظهر انطلاقا من الزاوية الشمالية الشرقية من المدينة في الموضع الحالي لبرج "دار البارود،"[34] وتنتهي إلى برج مشرف على الشاطئ بموضع صخري

---

[28] استند الباحثان إلى مجموعة من القرائن لإثبات أن تشييد الرباط المحصن كان في منتصف القرن 12م، ومن بينها: - أن الشريف الإدريسي الذي وصف الساحل الأطلنتي حوالي سنة 1150م لم يشر إلى رباط تيط، ومن المستبعد – حسب الباحثين – أن يغفل الرحالة عن وصف مثل هذا الرباط الذي لم يشهد الساحل مثيلا له إلى حدود التاريخ السالف. كما أن حالة الاضطراب التي تسببها التمردات المستمرة لقبائل برغواطة، على الرغم من خضوعها المؤقت للسلطة المرابطية، لم تكن لتسمح للمرابط بتشييد تحصين بحجم رباط تيط قبل إخضاع الخليفة عبد المؤمن للمجال نهائيا سنة 1148م.

Terrasse et Basset, *Sanctuaires et forteresses Almohades*, 339-40.

[29] تمكن النورمانديون سنة 1148م من السيطرة على المهدية وهي واحدة من أقوى المواقع المحصنة بإفريقية وأمنعها، وقد أورد الحموي خبر هذا الحادث كما يلي: "ومهما ذكرنا من حصانتها فإن أحوال ملوكها تناقضت حتى أفضى الأمر إلى أن أنفذ روجار صاحب صقلية جرجي إليها سنة 543 فأخلاها الحسن بن علي يحيى بن تميم بن المعز بن باديس وخرج هاربا حتى لحق بعبد المؤمن وبقيت في يد الإفرنج اثنتي عشرة سنة حتى قدم عبد المؤمن في سنة 555 إلى إفريقية فأخذ المهدية في أسرع وقت..."، انظر: شهاب الدين الحموي، **معجم البلدان**، المجلد الخامس (بيروت: دار صادر، 1977)، 231.

[30] Terrasse et Basset, *Sanctuaires et forteresses Almohades*, 340.

[31] Ibid., 340.

[32] Ibid., 348.

[33] Ibid., 349.

[34] العفاقي، **أوراق من تاريخ طنجة**، 9.

مرتفع،[35] يرجح الباحث رشيد العفاقي أن تكون من منجزات جالية أندلسية استقرت بالمدينة.[36]



اللوحة 7: رسم لطنجة، وتبدو قورجتها على يمين الرسم ممتدة إلى شاطئ البحر
George Braun et Franz Hogenberg, *Civitates Orbis Terrarum*, 1 (Cologne: 1572), 56.

ونتوفر على نص يكتسي أهمية كبيرة لصاحبه راي دي بينا (Roy de Pina) ورد ضمن "تاريخ الملك دوراتي،" اعتبرناه مهما لأنه وثَّق من ناحية إلى وجود "القَورجَة" بطنجة قبل الاحتلال البرتغالي، مما يؤكد أنها ليست من إنشاء البرتغاليين كما هو الشأن

[35] تمكن الباحثان رشيد العفاقي وعبد اللطيف بودجاي من تأكيد وجود "قورجة" طنجة وضبط موضعها بعد اندراس معالمها من خلال صور ورسوم أنجزت للمدينة؛ وهي: رسم أنجزه جورج براون (Georg Braun) ورد ضمن كتاب الصور (*Civitates Orbis Terrarum*) المطبوع سنة 1572م، ثم في خريطة طنجة التي أنجزها الرسام الإيطالي ليوناردو دي فراري (Leonardo de Ferrari)، سنة 1655م، إضافة إلى رسومات خصصت للمدينة إبان الوجود الإنجليزي بها، وأخيرا صورتين تعود إحداهما لسنة 1893م والأخرى لسنوات الخمسينات من القرن الماضي.

العفاقي، **أوراق من تاريخ طنجة**، 32-35.

Abdelatif Boudjay, "L'architecture militaire de Tanger à l'époque islamique : inventaire et étude préliminaire," in *Hommage à Joudia Hassar-Benslimane* II (Rabat: Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, 2015), 535.

[36] العفاقي، **أوراق من تاريخ طنجة**، 12.

بباقي المواقع التي سيطروا عليها، ولأنه من ناحية ثانية أشار إلى دور "القَورَجَة" أثناء سرد المؤلف أحداث محاولة احتلال المدينة من قبل البرتغاليين سنة 1437م.

وصلت الجيوش البرتغالية المنطلقة من مدينة سبتة لغزو طنجة بقيادة ولي عهد ملك البرتغال الأمير فرناندو إلى ميدان طنجة البالية المشرف على مدينة طنجة يوم 13 شتنبر من عام 1437م، كان يحكمها آنئذ الأمير صالح بن صالح. وكانت تقتضي استراتيجة القادة البرتغاليين اقتحام المدينة من موضعين، الأول بري وهو باب البقر، بينما تنزل فرق مهاجمة ثانية من العسكر إلى الشاطئ وتركب البحر ثم تستولي على حصن "القورجة". وتبدو الخطة محكمة من الناحية الاستراتيجية الحربية، حيث من المفترض أن تحاصر الجيوش المدينة من واجهتيها البرية والبحرية، لكن على الرغم من إحكامها لم تنجح كلتا الفرقتين في اقتحام الباب وحصن "القورجة" أمام مقاومة حامية المدينة العنيفة.[37] وبهذا يتبين لنا أن دور "قورجة" مدينة طنجة كان صد الهجمات القادمة من البحر على المدينة بالإضافة إلى مراقبة مجالها البحري بفضل موضعها المرتفع، والتحكم في حركة السفن قرب شاطئها، مما جعلها أولى المراكز الحيوية المرغوب في السيطرة عليها عند أي محاولة لاحتلال المدينة، ويضيف روبير ريكار إلى أدوارها هذه دور الرصيف والتواصل الحر مع البحر في أيام السلم.[38]

خلاصة القول؛ يتبين أن العمارة العسكرية المغربية لم تنتظر الاحتلال البرتغالي والإسباني لبعض السواحل المغربية حتى تتعرف على معلمة "القَوْرَجَة"، وتستفيد من مزاياها التقنية الإيجابية في استخدام المياه وسيلة للتَّمَنُّعِ والتواصل الحر مع الخارج، كما هو شائع. ومن جهة أولى، أكد البحث الأثري والمتون المصدرية معرفة المغاربة بهذه التقنية واستخدامها في تحصيناتهم الساحلية والداخلية قبل هذه المرحلة التاريخية. ومن جهة ثانية، نلاحظ أن "القَوْرَجَة" البرية وظفت بالمغرب لضمان التزود بالماء خاصة عند اشتداد فترات الحصار، في حين أن "القَوْرَجَة" البحرية لم تستخدم بغية ضمان التواصل مع البحر بقدر ما استخدمت للدفاع عن المواقع الساحلية، وإن كانت النماذج التي قدمناها محدودة العدد، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن استخدام "القورجة" بالمغرب خلال الفترة موضوع الدراسة انحصر في المواقع الخمسة المذكورة أعلاه، إذ نرى أن البحث الأثري ومحاولات تقصي اسم "القَوْرَجَة" في طبونيميا المواقع الوسيطية وفي الإشارات المصدرية المتعلقة بها كفيل بالكشف عن نماذج أخرى.

---

[37] Ruy de Pina, *Cronica de D. Duarte* (Lisboa: Bibliotheca de Classicos Portuguezes, 1901), 126.

[38] Ricard, "couraça et coracha," 164.

الجمعية الجغرافية الإسبانية
ونشاطها الكولونيالي تجاه المغرب (1876-1900م)

بلال الشرگي
باحث في سلك الدكتوراه
جامعة عبد المالک السعدي بتطوان

مهدت الهجمة الاستعمارية التي تعرض لها المغرب خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لمرحلة البحث الكولونيالي والتي تميّزت بتوجيه الاهتمام صوب الاستطلاع عن أحوال البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية ودراستها بوسائل مختلفة. وقد شارك فيها مجموعة من الرحالة الإسبان (جغرافيون، علماء، أطباء، ضباط عسكريون، أكاديميون، دبلوماسيون ....) ممن زاروا المغرب أو أقاموا بأراضيه لفترات زمنية معينة حسب ما اقتضته مهمة كل واحد منهم ما بين الباحث والمستكشف والحاكم العسكري والسياسي وغيرهم. لكن البحث الإسباني الدقيق داخل المجتمع المغربي ما كان ليتم بطريقة مستفيضة ومنظمة لولا وجود تنسيق وتأطير ودعم من قبل هيئات ومؤسسات إسبانية ذات طابع سياسي وعسكري وعلمي وديني، ونجد ضمن هذه المؤسسات الجمعية الجغرافية الإسبانية التي لعبت دوراً كبيراً في تعبيد الطريق أمام المشروع الاستعماري الإسباني بالمغرب.

أولا. الجمعية الجغرافية: البدايات، التنظيم، الأعضاء

1. البدايات الأولى والأعضاء المؤسسون للجمعية

الجمعية الجغرافية بمدريد (SGM)[1] مؤسسة ذات طابع سياسي علمي، تأسست في 2 فبراير 1876 تحت إشراف فرانسيسكو كوييو (Francisco Coello)،[2] بعد العودة من المؤتمر الدولي الثاني للجغرافيا المشهور في العاصمة الفرنسية باريس. وفي

[1] وترد مختصرة هكذا (SGM)، في الكتابات الإسبانية لتسميتها الكاملة: (Sociedad Geográfica de Madrid)

[2] ولد فرانسسكو كوييو في خايين (Jaen) سنة 1822 وتوفي في عام 1898، وكان لديه شغف كبير بعلم الخرائط وخبير عسكري إسباني، وهو في الوقت ذاته صاحب الأطلس الإسباني ومواقعه في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وللمزيد من التفاصيل حول حياته وأعماله، انظر:
Centro Geografico del Ejercito de Tierra Mistrio de defensa de Puerto Rico, Historia officiel, noviembre 2007; Coello Francisco (1877): "España y la exploración del África", *Boletín de la Sociedad Geográfica de Madrid*, t. II, (1877): 315-326; Jose Cruz Almeida, "Francisco Coello en la Real Sociedad Geográfica, Marineros y Historia en RSG" in *Militares Y Marinos En La Real Sociedad Geográfica*, Coordinación: M. Cuesta Domingo y M. Alonso Baquer (Madrid: Imprime Gráficas Lormo, S. A. 2005), 37-60.

أعمال هذا المؤتمر ذاته، أبان كويبو على التفوق الإسباني في المجال الجغرافي، فاستطاع الحصول على موافقة إنشاء مشروع الجمعية الجغرافية بمدريد بغية تحقيق أهداف سياسية وعلمية. هكذا تم الإعلان عن تأسيس الجمعية الجغرافية بمدريد من خلال الاجتماع التي تمت الدعوة له بمدريد بحضور الفاعلين السياسيين المدنيين بالدولة الإسبانية.

في البداية لم تكن لفكرة إنشاء الجمعية الجغرافية صدى وترحيب من قبل الدولة والفرق السياسية والمدنية الإسبانية، وذلك بسبب الظروف التي كانت تعصف بالدولة الإسبانية من الفتن السياسة والتوترات الاجتماعية والحروب الأهلية، لكن رغم كل هذه الاضطرابات تأسست الجمعية بحضور الوزير المساند لها كوند دي طورنيو (Conde de Torenio) الذي أقنع الحكومة والتاج الإسباني بأهمية الأهداف والمزايا التي تدعم هذه المبادرة.

هكذا إذن، تأسست الجمعية الجغرافية بمدريد وعُيّن رئيسا لها، فرمين كبايرو (Fermin Caballero).[3] وسرعان ما تحولت هذه الجمعية في اجتماع رسمي ومباشر عقد في 18 فبراير 1901 إلى الجمعية الملكية الجغرافيا لإسبانيا، وبذلك تكون قد سلكت الطريق نفسه الذي كانت تمر به جمعيات أخرى في أوروبا، حيث واكبت التطور العلمي والصناعي. وهذا بطبيعة الحال تزامن مع الأطماع الاستعمارية التي ظهرت في الأفق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهذا ما ظهر جليا مع مرور السنوات، فقد أَرْسَلت الجمعية الجغرافية بمدريد بعثاتٍ لإنجاز مشاريع جغرافية وجيوسياسية إلى إفريقيا، مثل بعثة مانويل إراديير (Manuel Iradier) إلى غينيا الاستوائية، وكذلك إمليو بونيه (Emilio Bonill) وغيرهم إلى المغرب.

بناءً على ما سبق وما سيأتي ذكره، سيتبين لنا التطور الذي عرفته هذه المؤسسة العلمية التي استفادت من دعم الدولة الإسبانية بوساطة مجموعة من الهيئات والوزارات، لتلعب لاحقا دورا موازيا للأطماع الإسبانية في القارة الإفريقية، وهذا التطور عرفته الجمعيات الاستعمارية الأوروبية جميعها نتيجة للرغبات التوسعية للدول الإمبريالية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[4]

[3] ولد فيرمين كابايرو في باراخاس دي ميلو، مقاطعة كوينكا يوم 7 يوليو 1800م، جغرافي وصحفي وسياسي، ابن أحد المزارعين الأثرياء. درس الفلسفة في مدرسة سيميناريو دي سان جوليان بكوينكا، ثم درس علم اللاهوت في جامعة سرقسطة. وفي عام 1820 اتجه لمتابعة الدراسة بكلية الحقوق بمدريد، وفي عام 1822 تم تعيينه أستاذ التمثيل الجغرافيا والتسلسل الزمني في جامعة مدريد، اشتغل محام ثم أسس مجلة **التجارة**، عين رئيسا للجمعية الجغرافية وهو أول رئيس لها، توفي يوم 17 يونيو 1876م.

[4] Rodríguez Esteban, *Geografía y colonialismo*: *La sociedad geografía de Madrid* (*1876-1936*), (Madrid: Ed. UFM, 1996), 142.

2. تنظيم الجمعية الجغرافية

يعتبر التنظيم المحكم الذي قامت عليه الجمعية الجغرافية الإسبانية أحد ركائز توسعها، وقوة عملها الذي جعلها تربط علاقات متينة مع جمعيات أخرى في جميع أنحاء العالم، مما جعلها تقوم بأدوار طلائعية واكبت التوجه الكولونيالي الإسباني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبغية تحقيق هذه السبل العلمية والسياسية التي تتجلى في قوة تنظيمها داخليا، قُسِّم أوليا تنظيم هذه المؤسسة العلمية بالنيابة بين أشخاص ينتمون إلى الأكاديمية الملكية، وبعض المراكز المعتمدة لدى الوزارات مثل وزارة الغابات والحرب والبحرية، وهكذا تم اقتراح نموذج لمؤسسة ذات صفات سلطوية تستمد قوتها من مؤسسات الدولة، وتضم أيضا صفات شبه رسمية في تشارك تبنته الأكاديمية الملكية.

جاءت البدايات الأولى إلى جانب مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين ينتمون إلى الجمعية خارج صفاتها، على غرار النموذج المتبع قديما لدى الجمعيات الباريسية الفرنسية، رغم أن اتفاقيات الاجتماعات ومحاضرها لم تكن واضحة بخصوصها، فإن النظام الناجح حصد نتيجة لهذه التركيبية التنظيمية الأولى التي كانت تدير أعمال الجمعية بعودتها إلى قرارات اللجنة الإدارية وتوجيهاتها، وهذه الأخيرة التي كانت تتألف من رئيس وأربعة نواب الرئيس، وأربعة كتاب وأربعة وعشرين صوتا، بعدما كان يتم اختيارهم سنويا في اقتراع سري وبأغلبية الأصوات.[5]

قسمت اللجنة الإدارية للجمعية الجغرافية بمدريد إلى أربعة أقسام: قسم المراسلات، وقسم المنشورات، وقسم المحاسبة (يكون أحد أعضاءها أمين الخزينة)، وقسم الحكومة الداخلية التي لها أمين مكتبة. ويتوفر كل قسم من هذه الأقسام على نائب الرئيس، وكاتب، وستة أعضاء. وتكوِّن اللجنة الإدارية لهذه الأقسام التشكيلة النهائية للنظام الداخلي بموازاة التنظيم الذي يحكم الجمعية باستقلالية كبيرة في شؤونها، ومن جهة أخرى فإن حضور اللجنة الإدارية من خلال الكلية التي تتوفر عليها، كانت لها السلطة لتعيين لجان متخصصة في البحوث ومعالجة بعض القرارات.

وبهذا استطاعت أن تحتوي مشاركين منتمين دون مراعاة الجنسيات، ومن جهة أخرى انتهت هذه اللجان إلى تكرير توزيعها في شكل لجان نيابية (تحتها) لتحل المشاكل المباشرة التي تواجه الجمعية. هذه اللجان الأولية كانت ذات صفات تنظيمية منظمة وتراتبية: نظام النسخ، وجود شعار الجمعية، وخلق ميداليات الإبداع بالمكافأة بالنسبة

[5] Esteban, *Geografía y colonialismo*,144.

للرحالة وكُتّاب الأعمال وتنظيم محاضر إحياء الذكريات.[6] وقد تأسس هذا الشكل التنظيمي بطريقة قانونية على قوام ثابت في 24 مارس من سنة 1876. كما أن الجمعية الجغرافية كانت مؤلفة من عدد غير محدود من المنتمين والمشاركين من دول أجنبية.

3. أعضاء الجمعية

تعتبر الجمعية الجغرافية لمدريد واحدة من الجمعيات الجغرافية الأوروبية التي كان لديها دعم اجتماعي ضعيف، فقد بدأت عملها بأكثر من ستمائة عضو،[7] إذ كانت لديهم آمال في تحويلها لواحدة من الجمعيات الجغرافية الأساسية بأوروبا. أما من حيث الشكل أو درجات الترتيب للأعضاء المؤسسين أو المنتمين للجنة الإدارية للجمعية الجغرافية الاسبانية فهم يتوزعون على الشكل التالي:

- الأعضاء المؤسسين: يشكلون جزء من هذه اللائحة، وهم الذين تطوعوا لتأسيس الجمعية الجغرافية لمدريد.
- أعضاء رقميين: هم الأعضاء الجدد لنقابة الجمعية وهم إسبان.
- أعضاء شرفيين استثنائيين: عددهم محدود، مطروح لرؤساء الأشراف، وهم أعضاء محميين لمدة طويلة.
- أعضاء شرفيين إسبان: في البداية هذه الدرجة كانت تتشكل الأعضاء الإسبان لكن من سنة 1900 م ستضم فئات مختلفة من جنسيات أجنبية.
- أعضاء شرفيين مراسلين: أنشأت سنة 1901 هذه الدرجة الجديدة، وتشكلت من الأجانب ذوي المساهمات المميزة في مجال الاكتشافات الجغرافية.

ثانيا. الجمعية الجغرافية ونشاطها الكولونيالي تجاه المغرب

ابتداء من ثمانينيات القرن التاسع عشر أضحى التوجه الاستعماري يطغى على الجمعية الجغرافية الإسبانية، وهذا يعود إلى التحولات الطارئة على الساحة الدولية وخصوصا احتدام التهافت الإمبريالي حول القارة الإفريقية التي كان المغرب جزءا منها.

استطاعت الجمعية الجغرافية الإسبانية بفضل علاقاتها الدولية وتنظيمها المؤسساتي المتين الذي تعود قوته بالأساس لفعالية أعضائه، وأغلبيتهم ينتمون إلى الجهاز

---

[6] Ibid, 146.

[7] Francisco Coello, "Memorias Sobre et estado actual de los trabajos geográficas", *Boletín de la Sociedad Geográfica de Madrid*, t. I, 2, (1876): 161.

العسكري الإسباني أن تضع تصورات وترسم مخططات سارت على دربها فعاليات السياسة الاستعمارية لإسبانيا بالمغرب.[8]

1. شمال المغرب تحت مجهر الجغرافية الاستعمارية الاسبانية

ليس غريبا أن نجد أفراد هذه المؤسسة يهتمون باستكشاف المجال المغربي، للتمكن من معرفة خصوصيات الجغرافيا الطبيعية والسياسية والبشرية، وكذلك التنظيم الاقتصادي. وهذا يعود بالأساس إلى قصور معرفتهم من الناحية الجغرافية بالمجال المغربي وخصوصا أراضي المنطقة الشمالية، فالجيش الإسباني الغازي لمدينة تطوان ترك المغرب سنة 1862 بمعرفة جد محدودة عن الواقع الجغرافي للبلاد، إذ حتى **الأطلس التاريخي والطوبوغرافي لحرب إفريقيا سنة 1860/1859**،[9] وبالرغم من احتوائه على عشرات التصاميم لكنها في أغلبيتها لا تعدو خط طريق ممتد من سبتة إلى تطوان، والذي كان في الأصل مسرحا لأهم العمليات العسكرية وأغلبها، هذا بالإضافة إلى بعض التصاميم التي أعدها بعض الضباط المنتمين لهيئة أركان الحرب الإسبانية، مثل التصميم الذي أعده الضابط الإسباني خوسي بلانش (Jose Blanch) عن مدينة تطوان بمقياس 1/2000.

كانت الجمعية الجغرافية جد واعية بهذا النقص المعرفي على مستويات المجال الطبوغرافي وحتى ببقية المجالات الأخرى. ولهذا الغرض، كتفت مجهوداتها لتغطية هذا العجز، وذلك بفتح الباب أمام توجيه البعثات العلمية في اتجاه أراضي المغرب، نخص في هذا الصدد البعثة التي أحدثت في 23 مارس 1882 والمكونة من فريق عسكري يضم من بين عناصره دون أنخيل ألفريس (Don Anlge Alvarez) ورامون خودينيس أردانيي (Jaudens Ramon y Ardan) و إدوارد ألفاريز (Eduardo Alvarez) والتي رفعت شعار: "اذهب لتستكشف"،[10] فاهتمت أساسا بدراسة الأشكال الطبوغرافية والخصائص الجغرافية للمنطقة الشمالية، واضطلعت بمهمة صعبة تتمثل في جمع معطيات دقيقة تساعد على التدخل العسكري لإسبانيا بالمغرب. كما عملت على إنجاز

---

[8] علي بولرباح، **تطور البحث الجغرافي حول المغرب**، (طنجة: مطبعة إخوان بيلي، 2006)، 45.

[9] *Atlas Histórico de Topográfica de la Guerra de África sostenida por la nación española contra el imperio marroquí en 1859 y 1860* [Material cartográfico]/lo publica de Real Orden el Depósito de la Guerra a cargo del Cuerpo de Estado Mayor del Ejército con presencia de los documentos oficiales y demás datos recogidos por dicho cuerpo durante las operaciones... (Madrid: Depósito de la Guerra. Imp. de M. Rivadeneyra, 1861).

[10] لمزيد من التفاصيل انظر:

Manuel Lombardero Vicente "La Exploración científica de la geografía de Marruecos, Instituto de Estudios Africanas", *Archivos del Instituto de Estudios Africanos*, 2 (1947): 23-67.

خرائط متنوعة للتمكين من فهم البعد الاستراتيجي للمنطقة الشمالية والجنوبية على وجه الخصوص.

كما أنجزت هذه اللجنة المبعوثة إلى المغرب بعد سلسلة من الرحلات الميدانية والاستكشافية لأراضي المنطقة، خريطة للجزء الشمالي للمغرب بمقياس 1/500000، اعتبرت ملخصا عاما لأعمال اللجنة الجغرافية المغربية، وتوطينا للمعطيات المتعلقة بأراضي الريف. وإلى حدود هذه الفترة التاريخية، تميزت هذه الأعمال بالتوجهات السلمية للاستكشافات، ولكنها سرعان ما أصبحت جميعها مسخرة لخدمة المؤسسات العسكرية الإسبانية التي وظفت المعطيات الكارطوغرافية والمعلومات الدقيقة حول طبوغرافية المنطقة الشمالية واستغلتها للتمكن من الاكتساح العسكري لأراضي شمال المغرب.

وقبل ذلك أنجزت هذه اللجنة سنة 1882 خريطة توضيحية تجمع المراكز الحضرية التالية: طنجة، تطوان، سبتة، وميناء العرائش، بالإضافة إلى القصر الكبير وأصيلة.[11] وتميزت هذه الخريطة بدراسة دقيقة للطرق والمسالك الرابطة بين طنجة والعرائش مرورا بأصيلة إلى حدود القصر الكبير. وفي إثر ذلك، تم التوصل في دجنبر من سنة 1883 إلى إنجاز بحث بعنوان "الجغرافيا العسكرية للجزء الغربي المكون طنجة، الفندق، القصر الكبير، العرائش والمحيط الأطلسي".[12]

وفي شهر أبريل 1884 توفي خودينس (Jaudenes)، القائد العسكري المسؤول المباشر عن أعمال هذه اللجنة، فعوضه فرانسسكو جالبي (Francisco Galbi) كما اختير إدوارد ألفاريز لتحمل مسؤولية التسيير وإنجاز الدراسات. وبإشرافهما معا أنجزت اللجنة المذكورة مجموعة جديدة من الخرائط،[13] التي ستغدو الأساس في تحديد طبيعة

---

[11] علي بولرباح: "الخطاب الاستعماري الإسباني حول شمال المغرب (1050-1912)، **المناهل**، العدد 90/89 (يونيو 2011): 92-93، وانظر أيضا:

[Itinerario] *De Tánger al límite del Imperio con Ceuta*. D. Ramón Jáudenes y D. Eduardo Álvarez Ardanuy, de la Comisión de E.M. de Marruecos. Escala 1:20.000. Tetuán, 3 de noviembre de 1882. Manuscrito a color. 5 hojas de 40x60 cm. Orografía por curvas de nivel croquizadas. CGEM (Aq-T8-C3,90); *Marruecos. Parte comprendida entre Tánger, Ceuta y Tetuán*. Por don Ramón Jáudenes y don Eduardo Álvarez, Comandante y Capitán de E.M. de la Comisión de Estado Mayor en Marruecos. Tetuán, 3 de noviembre de 1882. Escala 1:100.000. Ms. a color, sobre papel entelado. 1 hoja de 90x68 cm. CGEM (Aq-T8-C1,50).

[12] Lombardero "La Exploración científica", 29.

[13] ملحق الخرائط، وانظر أيضا عن تطور الخرائطية الإسبانية بخصوص المغرب ما يلي:

Albet I Mas, Abel y Riudor, Lluís, "Evolución de la cartografía española de Marruecos: entre el documento territorial y la representación simbólica del poder". In Joan Nogué y José Luis Villanova (eds.): *España en Marruecos* (*1912-1956*). *Discursos geográficos e intervención territorial* (Lleida: Milenio, 1999), 279-302.

قبائل جبالة والريف والمسالك الرابطة بينهما. ومن أهم إنجازاتها، وضع رسومات توضيحية لكل من العرائش وأصيلا والقصر الكبير وسبتة وضواحيها مع تحديد المجال الترابي الخاص بقبيلة أنجرة.[14]

2. المنطقة الجنوبية في استراتيجية الجمعية الجغرافية

إن الاهتمام الإسباني بالجنوب المغربي ليس جديدا، بل يعود للقرن الخامس عشر، غير أن ظروفا دولية بعينها دفعت إسبانيا إلى إحياء تطلعاتِها الاستعمارية خلال القرن 19م وفق استراتيجية جديدة تقوم على أسلوب الهيكلة التنظيمية المحكمة لدراسة المجال الصحراوي. وقد وافق هذا الطموح تطلعات الجمعية الجغرافية الإسبانية الفتية التي أسهمت بمجموعة من الدراسات التي كانت مطلوبة لأغراض عسكرية أعدها ثلة من الأكاديميين العسكريين المتمرسين والمتخصصين في تقنيات رسم الخرائط، تغذيهم الأطماع الاستعمارية للمجال الجنوبي المغربي الذي كان مهابا منذ معركة واد المخازن وحتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

- **إحياء المشاريع السابقة**

تولت الجمعية الجغرافية الإسبانية دراسة وترجمة تقارير ويوميات الرحالة خواكين گاثيل (Joaquín Gatell) الذي ركز على دراسة المؤهلات الجغرافية والاقتصادية للمنطقة الواقعة بين واد نون وطرفاية، وتمكن من القيام برحلتين عبر الساحل البحري بمساعدة من كبير گلميم وقتئذ الحبيب ولد بيروک، الذي كان يتطلع إلى نسج علاقات تجارية مع الأوروبيين، فسلم تقاريره عن منطقة الصحراء الأطلسية إلى القنصلية الاسبانية. ونظرا لحرص السلطات الإسبانية على سرية نتائجها في ظل التنافس الاستعماري المحتدم آنذاك بينها وبين بقية الدول الأوروبية، اضطر گاثيل إلى الانتقال إلى فرنسا لنشر جزء من تقاريره بعد حصوله على موافقة الحكومة بخصوص المواد التي سيدرجها ضمن مواد النشرة التي كانت تصدرها الجمعية الجغرافية في باريس. وقد نشر المقالين باللغة الفرنسية، أولهما في سنة 1869 تحت عنوان: "واد نون وتكنة على الساحل المغربي الغربي"، وثانيهما في عام 1871 بعنوان: "وصف سوس"،[15] ونظرا لنشره باللغة الفرنسية لم تحظ أعماله بالاهتمام داخل إسبانيا إلا بعد ظهور

---

[14] Luis Urteaga, "Imperialismo y cartografía: la organización de la Comisión española de Estado Mayor en Marruecos, 1881-1882", *Scripta Nova*, Vol. VII, núm. 142, 1 de junio de 2003.

[15] Joaquín Gatell, "L'Oued Noun et le Tekna à la côte occidentale du Maroc", *Bulletin de la Société de Géographie de Paris*, 5e série, vol. XVIII, t. 92 (1869): 257-287; Ibid, "Description du Sous", *Bulletin de la Société de Géographie de Paris*, 6e série, vol. I, t. 95 (1871): 81-106.

الجمعية الجغرافية في مدريد سنة 1876، إذ طبعت جمعية مدريد في سنة 1879 التقارير التي أنجزها في مجموع تحت عنوان: **رحلات عبر المغرب: سوس، واد نون وتكنة**[16] مرفقة بخرائط تخص هذه المناطق،[17] وقد أصدرتها في يومياتها الموافقة لثلاثة أشهر الأولى من سنة 1879، أي بعد وفاة صاحبها ببضع سنين.

وأفادت هذه المعلومات والخرائط الجمعية الجغرافية بمدريد في تصحيح بعض أخطائها وتدقيق بعض الأسماء التي تخص هذه المناطق، وصارت تحظى منذئذ باهتمام كبير من قبل إسبانيا. كما شاركت الجمعية الجغرافية الإسبانية في مشاريع الرابطة الدولية لاستكشاف إفريقيا. وتأسست هذه الرابطة سنة 1876م تحت رعاية ملك بلجيكا ليوبولد (Léopold) بهدف استكشاف المناطق الإفريقية ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى بالنسبة للقوة الاسبانية، فانكبت مجهوداتها على السواحل الغربية للصحراء المغربية، الواقعة قبالة جزر الكناري تحديدا، وذلك تفاديا لتطفل قوى أخرى منافسة في مجال الصيد تجاه هذه الجزر. واهتمت أيضا بامتدادات الساحل الإفريقي، فحاولت الجمعية الجغرافية الإسبانية اتخاذ موقع ثابت لمراقبة الكربون على الساحل الإثيوبي.

واستندت إمكانية التموقع على الساحل الجنوبي المغربي خاصة والإفريقي عامة بالنسبة لإسبانيا على البند الثامن من معاهدة تطوان 1276هـ/1860م المبرمة مع المغرب، إذ طالبت إسبانيا في هذا البند السلطان بمنحها مركزا للصيد بالسواحل الجنوبية والتي تحيط بقلعة قديمة تدعى سانطاكروز دي مار بيكينيا، ولم يكن موقعها آنذاك معروفا للاسبان، فانطلقت مفاوضات مع المخزن لتحديد موقع سانتاكروز في السواحل الأطلسية الجنوبية، وقد لعبت الجمعية الجغرافية الاسبانية دورا كبيرا في هذه المسألة.[18]

- **تكثيف البعثات إلى المجال الصحراوي للسيطرة عليه**

مارس الإسبان ضغوطا قوية على المخزن لتفعيل مقتضيات البند الثامن من معاهدة تطوان، فتم الاتفاق بين الطرفين على إنشاء لجنة مشتركة تتولى مهمة تحديد الموقع الافتراضي لحصن سانتا كروز. وفي سنة 1878م، نظمت بعثة بحرية إسبانية مغربية بقيادة الاسباني سيزاريو فرنانديس دورو (Cesareo Fernandez Duro) عضو

---

[16] Francisco Coello, Cesáreo Fernández Duro (eds.) Viajes por Marruecos. Sus, Uad-Nun y Tekna (Madrid: Sociedad Geográfica de Madrid, 1880).

[17] بلال الشرگي، خواكين گاثيل "جاسوس في مدفعية السلطان محمد بن عبد الرحمان"، **مجلة أمل، التاريخ، الثقافة، المجتمع**، العدد 48، (2016): 208-210.

[18] José Antonio Rodríguez Esteban, "La géographie coloniale du Sahara Occidental à travers la cartographie et les documentaires filmés", in *Histoire de la géographie et colonialisme* (2014): 196.

الجمعية الجغرافية الإسبانية، إلا أن هذه اللجنة لم تفلح في تحديد الموقع الافتراضي للحصن طيلة الرحلات الاستطلاعية. وقد فطن المفاوضون المغاربة للإصرار الاسباني على التمسك بموقع سيدي إفني بسواحل واد نون باعتباره الموقع المزعوم، وهذا ما تشير إليه إحدى الرسائل المبعوثة من هذه اللجنة إلى البلاط السلطاني.[19]

وأملا في وضع حد للانتهاكات الاسبانية المتكررة للسواحل الأطلسية الجنوبية والتي وجدت الدعم من قبل الحبيب بن بيروك، سعى السلطان إلى سحب البساط من تحت أقدام الطرفين بموافقته منح موقع سيدي افني للإسبان قصد الصيد فقط، لكن هذا الأمر لم يثر اهتمام الإسبان الذين كانوا محكومين بخريطة طريق عزموا على إتمامها، خصوصا بعد أن شكوا في نوايا المخزن بخصوص ملف سانتا كروز، واعتبروا الأمر في حاجة للمزيد من تكثيف الجهود لإتمام مخططهم الكولونيالي بالمنطقة، وهذا ما جعل دور الجمعية الجغرافية يرفرف مرة أخرى تحت قيادة شخصيات تشبعت بالفكر الاستعماري.

- **خواكين كوسطا مجدد النشاط الكولونيالي داخل الجمعية الجغرافية**

أعطى تعيين خواكين كوسطا (Joaquin Costa) مديرا للاكتشافات الأفريقانية الاستعمارية بالجمعية الجغرافية الاسبانية، شحنة جديدة للنشاط الكولونيالي داخلها، حيث عمل على تطوير أسلوب الاستكشافات ومعرفة خبايا الأراضي الجنوبية المغربية، مسترشدا بمجموعة من التعليمات الاستراتيجية المتمثلة في استقطاب زعماء القبائل بعقد معاهدات معهم. ولتحقيق ذلك أنشأ كوسطا إلى جانب قسم الدراسات والأبحاث النظرية هيئات موازية ذات طابع ونشاط تجاري تجمع ما بين الأعمال التجارية والمهام العلمية مثل الشركة الإسبانية للجغرافيا والتجارة، والشركة الإسبانية الإفريقية الميركنتيلية.[20] وسعت هذه الشركات إلى استمالة زعماء قبيلتي "أزرگيين" و" آيت موسى أو علي" عبر إرسال سفن محملة بالأرز إلى المنطقة التي تأثرت بالجوائح البيئية المتلاحقة (1295هـ/1878م-1300هـ/1883م). والمثير للانتباه أن إسبانيا صرفت نظرها عن مركز سيدي إفني الذي ألحت عليه كثيرا لدى المخزن باعتباره حصن سانطا كروز التاريخي، ووجهت اهتمامها صوب منطقة وادي الذهب التي اعتبرتها في تصورها بعيدة عن سطوة المخزن ومضايقاته في تلك الفترة، والمشرفة على مسالك الطرق التجارية

[19] أحمد تانضافت، **التسرب الأوربي بالسواحل الأطلسية الجنوبية للمغرب 1895-1936**، (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2015)، 68.

[20] José Antonio Rodríguez Esteban, "La géographie coloniale du Sahara Occidental", 197-198.

الصحراوية.[21] هذا الاهتمام دفع الجمعية الجغرافية التجارية الإسبانية إلى إرسال بعثة تحت قيادة الضابط اميليو بونيي الذي كان له دور بارز في ترسيخ الوجود الإسباني بالسواحل الأطلسية الجنوبية المغربية.

- **اميليو بونيه رائد النشاط الكولونيالي بالجمعية الجغرافية الاسبانية**

لا يمكن لكل من يهتم بدراسة النشاط الكولونيالي للجمعية الجغرافية الاسبانية تجاه المغرب أن يغض الطرف عن الدور الريادي الذي لعبه الضابط اميليو بونيه في تعبيد الطريق أمام تمهيد فرض الهيمنة والحماية الإسبانية على السواحل الجنوبية الأطلسية المغربية. واحتلت صورة الضابط بونييه مكانة هامة في تاريخ الوجود الإسباني الدائم بالصحراء المغربية وكذلك بتراب غينيا، لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو نشاطه داخل الحركة الأفريقانية، وخصوصا دوره الرائد داخل الجمعية الجغرافية الإسبانية.

بزغ نجم بونييه في رحاب الجمعية الجغرافية الاسبانية التي انبثقت منها -كما تمت الإشارة - الشركة الإسبانية الإفريقية الميركنتيلية لاستكشاف إفريقيا أثناء المؤتمر الذي نظم سنة 1883م، وهو مؤتمر ذو طابع جغرافي تجاري استعماري، تمت خلاله مناقشة عدة قضايا، ومن أهمها مسألة البعثات الاستكشافية إلى إفريقيا لزرع عدة محطات ومراكز على طول السواحل الإفريقية - أخذ المغرب بها الحظ الأوفر-، ثم أيضا مسألة خلق حملة لحشد الرأي العام والدعم الحكومي حول المسألة الاستعمارية، وهذه الفكرة تم التصويت عليها بالإجماع. وانطلقت أعمال هذا المؤتمر من 6 إلى 10 نونبر 1883م، وقد حظي إمليو بونييه بمكانة عظيمة خلاله، وذلك راجع إلى أفكاره التي تخدم هذا النشاط الاستعماري الإسباني تجاه المغرب ثم مناطق أخرى بالقارة نفسها.

خرج هذا المؤتمر حسب الباحث توماس گارسيا فيگراس بقرارات مهمة تتماشى مع الاتفاقيات الإسبانية المبرمة مع المغرب، وخصوصا معاهدة 1860م، وبالضبط فيما يتعلق بالمراكز الصغيرة التي تخص الصيد على متن قوارب صغيرة في السواحل التي تتواجد قبالة جزر الكناري. شارك الملازم بونييه بعدها في بعثات إلى المغرب للقيام بدراسات وإعداد خرائط طبوغرافية خاصة بمجالاته والتي حاولت النزول في مناطق عديدة بسواحل واد الذهب سنة 1883م حيث اضطرت لتغير مكانها والرسو في جزيرة الرأس الأبيض نونبر سنة 1884م.

---

[21] تانضافت، **التسرب الأوربي بالسواحل الأطلسية**، 70.

وساهمت الجمعية الجغرافية الإسبانية في إطار دورها الاستكشافي الاستعماري بالتأثير على السلطات الإسبانية لحل مشاكلها بالقارة الإفريقية، وذلك عن طريق وسائل عصرية وحديثة كالجرائد والمجلات (بروباگاندا موجهة)، حيث تم تمويلها من طرف رجال الأعمال قصد مساعدتها على إرسال مجموعة من البعثات الاستكشافية والعسكرية إلى إفريقيا. لقد لعبت هذه الجمعية في سنة 1884 دورها حيث استطاعت أن تقنع رئيس الحكومة كانوڤاس (Canovas) بالسيطرة على بعض المناطق، ولذا تم إرسال عدة بعثات في نونبر 1884م تواجد في إحداها الضابط بونيبه، ويتعلق الأمر بالبعثة المرسلة إلى واد الذهب، حيث تم النزول عن طريق الفرقاطة البحرية "سير Sir"،[22] بعد أن تعرضت قوارب الصيد الكنارية لهجوم من قبل الصحراويين بالقرب من رأس بجدور، ووقع على إثرها بحارة إسبان في أسر الصحراويين، فطرح بونيبه عقب هذه الحادثة على إسبانيا السيطرة على هذه المنطقة والتحكم فيها بالوسائل والسبل المختلفة، وقد كان له دور كبير في توقيع عدة معاهدات لتأسيس قوة عسكرية في الداخلة،[23] وكذلك دوره في السواحل الصحراوية بوادي درعة والساقية الحمراء.[24] وبفضل هذا الدور عين بقرار ملكي في 10 يوليوز 1885م في منصب المفوض لجهة غرب إفريقيا، إذ على الفور خرج من مدريد في 3 غشت ثم وصل إلى تينيريفي يوم 12 غشت، وفي 26 منه أبحر من جديد إلى وادي الذهب.[25]

ثالثا. جدلية البحث الكولونيالي الإسباني بالمغرب

تعتبر النصوص التي دونت عن المغرب ذات قيمة سياسية وأنثروبولوجية كبرى، سواء تلك التي كتبت بتكليف من الحكومة الإسبانية أو الجمعيات ذات الطابع الاستعماري مثل الجمعية الجغرافية الإسبانية، إلا أن التعامل مع هذه النصوص يستلزم التحلي بالحذر عند قراءتها، تحسبا للمبالغات التي تتضمنها في وصف الانهيار الكامل للدولة المغربية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى يجد الدارس لهذه النصوص والدراسات نفسه يتخبط بين رأيين متناقضين حول أهمية التيار الأفريقاني ودوره في تعبيد الطريق نحو مشروع استعماري يهدف إلى السيطرة على بلاد المغرب وإفريقيا لاحقا.

[22] Tomas Garcia Figurras, *Santa Cruz de Mar Pequeña-Ifni-Sahara: la acción España en la costa occidental de Africa* (Madrid: Ediciones Fe, 1941), 123-125.

[23] Fernando Ballano Gonzalo: *Españoles en Africa* (Madrid: Tombooktu, 2012), 107.

[24] Carlos Canales y Miguel del Rey, *Breve Historia de la Guerra de Ifni-Sahara* (Madrid: Ediciones Nowtilus, 2010), 35.

[25] Ballano, *Españoles en Africa*, 149.

وفيما يخص الاتجاه الأول المتمثل في إمكانية الاستفادة من هذه النصوص والمذكرات لدراسة أوضاع الدولة والمجتمع والجغرافية المغربية لتسهيل وتعبيد الطريق لعملية الغزو، يرى بعض الباحثين في هذا الباب أن دور هذه التقارير التي أنتجتها هذه المؤسسات الأفريقانية لم تفد شيئا. وهذا ما أشار إليه الباحث الإسباني فكتور موراليس، الذي اعتبر التقارير التي كتبت عن المغرب مند مطلع القرن التاسع عشر وإلى نهايته قد تحكمت فيها ظروف دولية وداخلية، خصوصا بعد حرب تطوان، وتزامنا مع الأزمة الخانقة التي عرفتها إسبانيا خلال ستينيات القرن التاسع عشر، وانتهت كما هو معلوم بعزل الملكة إسابيل الثانية، ولذا يرى أن تقارير الجمعية الجغرافية الإسبانية – وأغلب أصحابها ينتمون للمؤسسة العسكرية الاسبانية – التي تتحدث عن "حقوق إسبانيا التاريخية" لم تكن لتجد صداها في بلد شبه مشلول سياسيا واقتصاديا، وفي وقت أصبح من اللازم على أية محاولة من بلد أوروبي لوضع اليد على بلد من بلدان إفريقيا أن تتم وفق المخطط الاستعماري للدول الإمبريالية آنذاك،[26] في الحقيقة لا يمكن أن ننكر أن المشروع الإمبريالي الإسباني تجاه المغرب تحكمت فيه ظروف دولية ومحلية إسبانية ساهمت في تعثره لفترات، لكن يمكن القول أن هذا المشروع تجدد بفضل نفس الظروف الدولية المحلية الإسبانية، وذلك وفق استراتيجية جديدة ساهم التيار الأفريقاني وبعض المؤسسات العلمية.

أما الطرح الآخر فيرى أن التباينات والصراعات السياسية وتطور النظريات الإمبراطورية خلال القرن التاسع عشر، هو الذي مهد لظهور التيار الأفريقاني الإسباني وانكب على فهم أولي وسبق للمجتمع المغربي عامة والمنطقة الشمالية خاصة، وكشف خصائصها الجغرافية والإثنية والسكانية والاقتصادية. وشاركت فيه قطاعات مهمة لها أطماع ومصالح معينة في المغرب،[27] وقد ترعرع هذا الخطاب الاستعماري الإسباني أواسط القرن التاسع عشر، وتطور كما رأينا مع نهاية حرب تطوان، حيث نمت رغبة أكيدة لدى القادة الإسبان، للتعرف، وبشكل متلاحق، على الخصائص الجغرافية للمغرب مع التركيز على الأهمية الاستراتيجية لهذا البلد بالنسبة لإسبانيا. ويمكن تحديد مرحلة الاستكشاف الجغرافي للمغرب ما بين 1880 وإلى غاية بداية القرن العشرين، وهي فترة مهدت لاستعماره، وذلك عن طريق "معرفة المجال واستكشافه"، لذا كان لزاما المرور بالمعرفة الجغرافية وتأطيرها في مؤسسات دشنت مرحلة الدراسات الجغرافية الاستكشافية خلال

[26] عبد الواحد أكمير، "قراءة في كتاب الأفريقانية والاستشراق الإسباني في القرن 19"، **مجلة دفاتر الشمال**، العدد 5، (2002): 59.

[27] عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية، 1931-1956** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2007)، 41.

هذه الفترة، إذ قامت غالبية فرق البعثات التي توجهت إلى المغرب بتحديد عدد قبائله وساكنته، وكذلك استكمال ضبط المعطيات الأساسية بتنظيمه القبلي، وتحديد المسارات الرابطة بين القبائل، ومقاييس المسافة، وتحديد المراكز الحضارية وتنظيماتها، كما وقفت على طبيعة البنية الاقتصادية ومؤهلاتها.

خاتمة

لم يكن الاستعمار الإسباني لبعض البقاع المغربية كما هو الحال مع كثير من المستعمرات، الاعتماد على آلات حربية وعساكر وبنادق فحسب، وإنما كان كذلك تسخير لجمعيات جغرافية ورحلات استكشافية ودراسات أكاديمية أنتجت معرفة استعمارية غايتها خدمة أهداف الاحتلال ومخططات الاستغلال، وتعتبر الدراسات الطبوغرافية والميدانية للمجال المغربي التي أنجزتها آليات الجمعية الجغرافية الإسبانية نموذجا للنشاط الكولونيالي الذي ساهم في تعبيد الطريق أمام الغزاة الاسبان للسيطرة على بعض الأصقاع المغربية.

قراءت

قراءة في كتاب عبد الإله بلقزيز
الدولةُ والمواطنة.. أو في البحث عن "إنسانٍ عربي جديد".

نبيل فازيو
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

صدر للمفكر المغربي عبد الإله بلقزيز كتابٌ جديدٌ بعنوان: **الجماعة السياسية والمواطنة**.[1] وهو نصٌّ يواصلُ فيه الدفاعَ عن أطروحته حول الدولة والمجال السياسي، والتي دشّن القولَ فيها في كتاباتٍ سابقة أرسى من خلالها دعائم موقف نقديٍّ ينهل من مرجعيات الفكر السياسي الحديث، ويدافع عن الاختيار الديمقراطي والعقلاني باعتباره أهمَّ مدخلٍ إلى التحديث في العالم العربي، في الآن ذاته الذي يتخذُ فيه مسافة نقدية من التشكل التاريخي لمفهوم الدولة وما يتداخل معه من مفاهيم ذات صلة بالمجال السياسي العربي. لذلك لن يجد قرَّاءُ بلقزيز أدنى صعوبة في موقعة الكتاب وفهم سياق تأليفه؛ إذ إن نصوصه النقدية السابقة في موضوع الدولة والسياسة، من قبيل رُباعيته عن **العرب والحداثة**، وكتابه: **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، **والدولة والمجتمع**، **والديمقراطية والمجتمع المدني**، تمثّل مقدمات كبرى لفهم موقفه من أسئلة الاجتماع السياسي العربي، حيث يمثل نص **الجماعة السياسية والمواطنة** استمرارية للأطروحة الرئيسية المنتظمة لجميع تلك الكتب؛ الدفاع عن الحاجة إلى الدولة، والتأسيس لوعيٍ إيجابيٍّ بها في الثقافة السياسية العربية، والتشديد على تجاوز كل التصورات الاختزاليةً للديمقراطية التي تحصرها في مظهرها الشكليِّ الانتخابيّ منْ أجلِ رصد الفقْر النظري الذي يكرس غياب ثقافة مُحتضنة لها في الفكر العربي اليوم.

لذلك لا يتقدم بلقزيز، في هذا الكتاب كما في سابقيه، في صورة الباحث المكتفي بتمحيص المفاهيم وتدقيق النظر في الفواصل القائمة بينها طلباً لرفع ما يشوبها من غموضٍ، وإنما يُكرّس صورة المثقف الساعي إلى مراجعة تلك المفاهيم من أجل تصفية الذهن وترشيد الوعي والعمل السياسي في العربي، بما يعنيه ذلك من تحويل أسئلة السياسة والراهن إلى موضوعات للتأمل والتفكير،[2] والعمل على فضح الزيف الذي يثوي خلف كثير من مسلمات وبديهيات وعينا السياسي. القرائنُ على ذلك كثيرةٌ يُمكن أنْ

[1] عبد الإله بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2020).

[2] عبد الإله بلقزيز، **في البدء كانت الثقافة، نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية**، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1998)، 64.

نسوقَها من كتاب بلقزيز؛ حرصُه على التمييز بين الدولة والسلطة والنظام الحاكم؛ تشديدُه على تبيُّنِ معنى حقوق الإنسان والكشف عن سياقات إنتاج المفهوم وتداوله، كما عن الأغراض البعيدة التي يرمي إليها؛ مراجعته لمفهوم المواطنة والكشف عن صورها الناجم عن انحصارها في دوائر الحقوق السياسية، وإعراضها عن الحقوق الاجتماعية، بما ينمُّ عنه ذلك من اختزالٍ للعدالة في بُعدها الحقوقي والسياسي بعيداً عن كلّ اعتراف بمضمونها الاجتماعي...الخ.

وإذا كانت هذه المفاهيم قد مثّلت المحاور الكبرى لكتاب **الجماعة السياسية والمواطنة**، فإنَّ عملية مراجعتها لم تنفصل، في فكر صاحبه، عن مقاصدِ مشروعه الفكري الكبرى، ولا عنْ هواجسه التي ينضحُ بها خِطابه المهْجُوس بسؤالِ الإصلاح والخروج من دائرة التأخر التاريخي. أقترحُ أنْ نقرأ كتاب بلقزيز على ضوء استشكاله لمفهوم الدولة باعتباره المفهوم المحوري في كلّ أعماله النقدية؛ إذ في هذا المفهوم يتجسد تشخيصُه لمعاطب الفكر السياسي العربي الحديث والمعاصر، وعليه (= مفهوم الدولة) عوَّلَ في صياغة تصور يُخرجنا من وضعية التأخر التاريخي؛ وعلى ضوئه قرأ أهم مفاهيم الفكر السياسي الساسية، كالمواطنة، والحرية، والسلطة، والعنف، والشرعية...الخ. ما الذي تمثله الدولة بالنسبة إلى مشروعٍ فكريٍّ يسعى إلى تبيُّن معالم الطريق للخروج من مأزق التأخر التاريخي؟ ما علاقة مثل هذا المشروع، الذي يتداخل في شموليته الفكريُّ والسياسيُّ والمجتمعيُّ والتاريخيُّ، بمفهوم المواطنة الذي اتخذه بلقزيز مدخلا لصياغة مفهوم جديد عن الإنسان العربي؟

1. ملاحظاتٌ منهجيةٌ لابد منها

أ. نبدأ بمرجعيات الفكر السياسي الحديث، التي يتكئ عليها خطاب بلقزيز عامةً، وتصوره للدولة على وجه التحديد. لا يحضُر الفكرُ السياسيُّ الحديثُ والمعاصر- في كتابات بلقزيز - في صورة عرض تاريخي لتبلور مراحله الكبرى ومفاهيمه المركزية، بقدر ما يتخذ شكل إعمالٍ وتوظيف له في تحليل إعضالات المجال السياسي العربي وصياغة أجوبة معقولة عن أسئلته الحارقة. يترجم هذا النحوُ من توظيف الفكر السياسي الحديث ما يَسِمُ هواجسَ بلقزيز من ازدواجيةٍ في هذا الباب، عندما تنشطرُ إلى هواجسَ أكاديمية معرفية، وأخرى عملية على صلةٍ شديدة بالواقع والتفكير القلق في مآلاته الممكنة. يكشفُ هذا الاختيار عن تصوُّر المفكر لمهمة الباحث والمثقف باعتباره مُنتجاً للمعرفة بالدرجة الأولى، وقادراً على توظيفِ مكتسبات الثقافة الغربية وضخّ

رؤيتها في تحليل أسئلة الشرط العربي الراهن، بعيداً عن أي اكتفاء بالتعريف المدرسي بتلك الثقافة.

نقرأُ لبلقزيز قوله في هذا المقام: "هذا الكتابُ مدفوعٌ بهاجِسيْن ملازميْن لصاحبه؛ هاجسٌ فكري-معرفي يتغيَّا تقديم مفاهيم فلسفة السياسة وعلم السياسة كما تبلورت في أصولها النظرية في الفكر الحديث؛ وهاجسٌ عملي؛ مجتمعي وتاريخي، هو البحث في مشكلات المجال السياسي العربي المعاصر. والهاجسان مترابطان؛ إذ لا قيمةَ، في مثل هذه الحال، لأدوات معرفية إن لم يَتَهدَّف منها حاملها استخدامها – أو تجريب استخدامها – على واقع مجتمعه والجماعة السياسية التي ينتمي إليها قصد فهمه والوقوف على وجوه الإعضال فيهن أو ممكنات التقدم؛ كما أنه لا معرفة تتمكن، على الوجه الصحيح، لاجتماع سياسي معقد ومزدحم بالمشكلات، كالاجتماع العربي، من دون توسل أدوات معرفية مناسبةٍ كهذه التي تمُدُّنا بها الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسي وعلوم السياسية اليوم".[3]

وتمتاز الحقولُ المعرفية التي ينفتح عليها بلقزيز برؤيتها النسبية إلى المسائل السياسية، كما بمناهجها النقدية التي، بقدر ما تتوسَّم في نفسها القدرة على التحلي بالموضوعية العلمية، فإنها لا تنِي تُراجع نفسها، مجسدةً بذلك روح عقلانية نقدية أفرزها المسار العام لتطور الفكر الحديث والمعاصر.[4] وإذْ ينتهج بلقزيز هذه الطرق في استشكاله للسياسة ومفاهيمها الكبرى، وإذ يعتدُّ في ذلك بمرجعيات الفكر السياسي الحديث، فإنه لا يتوقف عن تكييفها مع شروطِ الراهن العربي الذي يمثل التربة التي نشأت اختمرت فيها مفاهيم وأسئلة الاجتماع العربي.

لعلنا لا نُبالِغ إذْ نقرُّ بأنَّ هذه الملاحظة ليست تصدق، حصراً، على كتاب **الجماعة السياسية والمواطنة**، ولا هي فريضةٌ منهجية اقتضاها تخصيصُ النظر في مفهوم المواطنة، وإنما هي في جملة الثوابت الحاكمة لجل مصنفات بلقزيز في موضوع السياسة والدولة. ويبقى الأهمُّ في هذا السياق ما يلزم عنها على مستوى العلاقة التي يمكن أن تجمع الفكر العربي اليوم بالتراث السياسي الحداثي؛ إذ يبدو أن بلقزيز لم يكن مقتنعاً بالاكتفاء بدور التحليل المعرفي الصرف لمتون ممثلي الفكر السياسي الحديث، رغم تشديده على خطورة تجاهُل هذا الفكر، وما ينتهي إليه ذلك من سوء فهم كبيرٍ للواقع

---

[3] بلقزيز، **الجماعة السياسية المواطنة**، 9.

[4] عبد الإله بلقزيز، **نحو إسلاميات نقدية (1)، الديني والدنيوي، نقط الوساطة والكهنتة** (بيروت: منتدى المعارف، 2018)، 25.

السياسي وأسئلته، وإنما سعى إلى توظيف المرجعيات الفكرية، المستقدمة من حقول الفكر السياسي الحديث، لتحليل أسئلة الاجتماع السياسي.[5]

إن علاقتنا نحن، هنا والآن، بالفكر السياسي الحديث، في مختلف مكوناته ومستوياته، إنما ينبغي أن تكون علاقة نقدية يستوي أمرُها على مقتضى التوظيف النقدي الذي يأخذ الراهن وأسئلته بعين الاعتبار.[6] لذلك كان على بلقزيز أنْ ينتقي من مرجعيات الفكر السياسي الحديث ما يُفيده في الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي يطرحها كتابه؛ سؤال المواطنة والدولة، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان. فكان أنْ حضرت مرجعيات هوبز، وروسو، ولوك، وهيگل، وماركس، وفيبر، في كثير من فصول خطابه النقدي. بل ويُمكن أن أزْعمَ أنَّ هيگل مثَّل، بالنسبة إلى بلقزيز "في معظم الأحيان"، السقفَ النظري الذي لا يَسَعُنا تجاوُزُه في تفكيرنا في الدولة، بل وعلى ضوئه أوَّل، كما فعل العروي من قبلُ، غيرَه من ممثلي الفكر السياسي الحديث كما هو الشأن مع روسو.[7] خلف الاعتداد بالفكر السياسي الحديث يثوي اقتناعُ بلقزيز بنجاعة الدولة الحديثة وحاجتنا المسيسة إليها؛ فنحن، في نظره، "جزءٌ من البشرية المعاصرة، ومن الأمم الحديثة لا نختلف عنها إلا في درجة التقدم. ولقد أدركنا، منذُ قرنين، أنْ لا سبيلَ لدينا إلى التقدم إلا بإقامة هذه الدولة الحديثة. وهذه لها شروطها التي لا يزيغ عنها إلا هالك، أو منفصمٌ يعيشُ جسمه في زمن وعقله في زمن آخر".[8]

ب. على أنَّ تمسُّك بلقزيز الشديد بالفكر الحديث ومرجعياته السياسية الكبرى، لم يحمله على أن يسبغ عليها طابعاً من المُطلقية، ولا كان صاحب دعوةٍ عمياء إلى إسقاطٍ ميكانيكي لها على المجال السياسي العربي، وإنما رمى إلى إعمالها، من حيث هي عُدَّة منهجية ورؤية يمكن الاهتداء بها، في تحليل الواقع العربي والإجابة عن أسئلته الحارقة. إن مدار الكتاب على المواطنة، وبصرف النظر عن الأصول الغربية لهذا المفهوم التي لا يمكن الذهول عنها كلما فكرنا فيه، فإنَّ بلقزيز لم يتردّد في القول "إنَّ المواطنة مشروع لم يكتمل بعد، لأنه يتطوَّرُ في التاريخ، ويغتني – باستمرار – في كلّ لحظةٍ جديدة من لحظاته".[9] وهكذا تكون مفاهيم الفكر السياسي الحديث "كائنات تاريخيةً" قابلة

---

[5] بلقزيز، **الدولة والمجتمع؛ جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية لأبحاث والنشر، 2008)، 59.

[6] انظر على سبيل المثال لا الحصر، نقده لتصور ماكس فيبر للمشروعية وأنماطها في: بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 68.

[7] بلقزيز، **في الدولة، الأصول الفلسفية** (بيروت: منتدى المعارف، 2020)، 171.

[8] بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي** (بيروت: منتدى المعارف، 2015)، 72.

[9] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 172.

للتطوُّر وخاضعة لمنطق الحدث، وهذا يعني، بالضرورة، أنَّ الحديث عن اكتمال المفهوم يبقى في جملة الأمور التي تُفَنِّدُها تاريخيتهُ نفسها.[10]

من هذا المنطلق يُمكن أن نفهم النسبية الكبيرة التي يضفيها بلقزيز على مفاهيم الفكر السياسي، بل وحذره في التعامل مع نماذجه الفكرية الكبرى متى سعى إلى استلهامها في صوغِ رؤية للخروج من أزمة الفكر المجال السياسي العربي. وركونَ بلقزيز إلى التاريخ لا يجب أن يَحْملنا على الاعتقاد بأنه يدافع عن حتمية تاريخية تحكمُها قوانينٌ علميةٌ صارمةٌ لا تُبقي على أيِّ أثرٍ أو قيمة للفعل الإنساني. إنَّ "لتاريخَ، يقول بلقزيز، لا يتحرك بموجب قوانين عمياء قهرية وموضوعية تماماً، بل يسع الناس أن يصنعوا الكثير في اتجاهاته ومساراته، وبالتالي، يملكون – باجتماع المعرفة والإرادة والتخطيط في أفعالهم – أن يكفوا مساراته المؤذية لمستقبلهم، وأن يعدّلوا فيها الكثير بما يصبُّ في مصلحتهم".[11]

وهكذا تتقاطعُ نسبية التاريخ وفعالية الوجودِ الإنسانيّ لفسح المجال أمام إعادة التفكير في معنى الكينونة الإنسانية من مدخل صلة الإنسان بالمواطنة، التي تتقدم، هنا، في صورة هوية سياسية للإنسان. وسرعان ما يجد بلقزيز نفسه في معمعة نقاشٍ فلسفيٍّ حولَ العلاقة بين الإنسان والمواطن، مدارُه على قدرة المواطنة على الاستجابة لكلّ مقتضيات الشرْط الإنسانيّ وحاجياته، كما على إمكانية التوسل بها [=المواطنة] في تعبيد الطريق أمام نشأة "إنسان عربي جديد". لا معنى للإيمان بإيجابية الفعل السياسي، وبقدرة الناس على التوافق وصناعة المستقبل، من دون التسليم بقدرتهم على صناعة تاريخيهم بأنفسهم.

ولعلنا في غُنية عن القول إنَّ هذا المنظور الفلسفي الذي يجمع بين تاريخية الوجود الإنساني، وحرية الإنسان، ومركزية الفعل السياسي، هو الذي يصدر عنه بلقزيز في إنشاء تصوره للإصلاح وتمثله لمستقبلِ الإنسان العربي، وهو عينه المنظور الذي يجعل الراهن العربي مختبراً لمرجعيات الفكر السياسي الحديث. هذا ما يتضح من الحضور البارز لأحداث "الربيع العربي"، التي جثم طيفُها على كثيرٍ من فصول الكتاب ومواقفه، فهو ينبهنا إلى أنه "لا يدرك قيمة الدولة إلاَّ من فقَدها وعانى نتائج انهيارها أو ضعف سلطتها"،[12] وما تشديدُه على الحاجة إلى الدولة وضرورة ترسيخ وعي إيجابي بها إلاّ

---

[10] نلمس، هنا، الفرق بين تصور بلقزيز والعروي لتاريخية مفاهيم الحداثة وإمكانية الحديث عن اكتمالها. قارن؛ عبد الله العروي، **مفهوم العقل؛ مقالة في المفارقات** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1997)، 15.

[11] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 172.

[12] **نفسه**، 40.

علامة فارقة على مدى توجس بلقزيز من هاجس الفتنة، التي بين مسار تلك الأحداث أن الافتقار إلى الوعي الإيجابي بالدولة كان في جملة اندلاعها في كثير من أقطار العالم العربي باسم الثورة وطمعاً في التغيير.

ج. يعلنُ بلقزيز عن رِهانٍ كبيرٍ يرمي إليه كتابه؛ تعبيد الطريق "نحوَ إنسانٍ عربيٍّ جديد". لهذا الرهان ما يسوغه؛ فإلى أنّ كتاب **الجماعة السياسية والمواطنة** أتى يُعيدُ ترتيبَ أوضاع المفاهيم السياسي الكبرى في الاجتماع العربي، فإنَّ صاحبه تقصَّد مراجعة فكرة الإنسان العربي وجعْلها غرضاً بعيدا لكتابه. كما أن المنظور السياسي الذي يصدر عنه في تصوره للإنسان العربي يجعل من الممكن التعويل على المواطنة كمدخل للتفكير في إنسان عربي جديد، لا تتنافر هويته العربية مع انتمائه إلى هذا الوطن العربي أو ذاك، لتجسد بذلك هوية منفتحة على التعددية والاختلاف اللذين يقتضيهما الاجتماع السياسي.[13]

داخل هذا الموقف الإيديولوجي، وعلى ضوء اختياراته القومية المنفتحة على الاختلاف والتعدد، ينبغي أن نقرأ كتاب بلقزيز؛ إذ ترْجَم مراجعة صاحبه لمفهوم القومية[14] وتشديده على ضرورة مجاوزة التصور الكلاسيكي لها كما عبرت عنه الأدبيات القومية المؤسسة للخطاب القومي، والانفتاح على الاختلاف لإنتاج عروبة قادرة على استيعاب مختلف مكونات المجتمعات العربية. كما أن ضخَّ نفس التعدد والاختلاف في العروبة من شأنه أن يجعلها منفتحة، في نظر بلقزيز، على الإنسانية وكونيتها. يقولُ في هذا المقام: "في العروبة يعيش العربيُّ مواطنته الثقافية والرمزية والروحية، يعي وجوده بما هو إنسانٌ ينتمي إلى كونٍ حضاريٍّ وثقافي مميز ولكنه، في الوقت عينه، جزءٌ من كون إنساني يتفاعل معهُ إيجابا ويتبادل معه القيم".[15] إن هذا الوعي المتعدد بالعروبة، والاعتراف الجهير بحاجتها كهوية إلى التعدد والاختلاف، هو ما يفسر تلك المسافة النقدية التي تفصل "الإنسان العربي الجديد" عن المرجعيتين التراثية العربية والغربية المعاصرة، وتجعل من عملية تنزيلهما الحرفي على الراهن العربي أمراً غير ممكن.

يرفضُ بلقزيز الاتكاءَ على نموذج "إنسان تراثي" يمكنُ أن نَحيک على منواله هذا الإنسان العربي "المنتظر"، ويستبعدُ، في الآن ذاته، استنساخَ مفهومٍ غربي حديث عن الإنسان لنحت مفهوم ذلک الإنسان الجديد. يقول في هذا المعرض: "سنعترف، هنا،

---

[13] يقول بلقزيز في هذا السياق؛ "في امتداد مثل هذا الانفتاح المتبادل (للعروبة على الوطنيات وللوطنيات على العروبة) يمكن لإعضال ذلك التوتر، الذي أشرنا إليه، أن يرتفع فيعيش العربي عروبته ووطنيته في تجاور تآلفي لا يتضاربان فيه؛ في وجدانه وفكره"، **نفسه**، 190.

[14] عبد الإله بلقزيز، **نقد الخطاب القومي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 160.

[15] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 190.

أنَّ الموقع الذي نختار مقاربة السؤال منه لن يكون موقع المستعيد ما مضى وأحال التاريخُ (= من المحال) إمكانه، ولا من موقع المستعير المستنسخِ للنماذج الجاهزة؛ فهما – في ما نزعم – منطلقان فاسدان عقيمان؛ فلا 'الإنسان العربي الجديد' المرغوب سيكون على مثال جدِّه في بغداد القرن الثالث أو قرطبة القرن السادس، ولا هو سيكون نسخة من مواطني أمريكا الشمالية وأوربا اليوم؛ لأنه لن يتولد من شروط بغداد وقرطبة التاريخية ولا من البيئات الاجتماعية الأمريكية والأوروبية".[16]

ينبع طموح الكتاب، إذن، من وعي نقدي بالواقع ومآزقه، فلا يرهن نفسه بالانصهار في مرجعية تراثية يدعي إحياءها وترحيلها من الماضي صوب الراهن، كما لا يُعول على إسقاطٍ حرفيٍّ للنموذج الغربي الذي أفرزتْهُ تجربة الحداثة السياسية. الكلمة الفصل، والاعتبار الأوَّل، في رسم صورة إنسان عربي جديد إنما هما للراهن العربي، والحديثُ عن جِدَّة الإنسان العربي المنتظرة يوحي بأن التغيير المأمول لا يمكن أن تأتي به حلول سياسية فقط، بل هو يقتضي تغييرا جذريا على مستوى تصور الإنسان العربي لنفسه ولكينونته الإنسانية.

2. **في الدولة**

مدارُ كتاب **الجماعة السياسية والمواطنة** على مفهوم المواطنة، بيد أن النظر في هذا المفهوم لم يتم إلاَّ من مدخل التأسيس لوعي إيجابي بالدولة حسبَهُ بلقزيز شرطاً مسبقاً لكلّ إصلاحٍ مُمكن في العالم العربي. لذلك يحضر مفهوم الدولة في معظم الكتابات النقدية التي رمى من خلالها إلى التنبيه على المعيقات، الذهنية والنفسية، التي تحولُ دون فهمٍ دقيق للدولة ودون تبَيُّن أهميتها بالنسبة إلى المجتمع.

يسترجعُ هذا الكتابُ معظمَ المواقف التي سبق لبلقزيز أن صدع بها في موضوع الدولة؛ الحاجةُ إلى الاعتداد بالعدة النظرية والمنهجية اللازمة للتفكير في الدولة؛ الوعيُ بتاريخية مفهوم الدولة وتجذره في تقاليد فكرية مختلفة؛ التنبيه إلى خطورة الوعي السلبي بالدولة والدعوة إلى مصالحة معها ترسي دعائم وعي إيجابي بها؛ التمييز بين الدولة والسلطة؛ التشديد على الحاجة إلى دولة قوية تكون ضمانة للمواطنة؛ مراجعة مفهوم لمواطنة والتنبيه على خطورة حصرها في حيزها السياسي، كما على علاقة هذا التصور المبستر لها بالليبرالية المتوحشة وعولمتها... الخ. تمثل هذه المواقف تمفصلات أطروحة بلقزيز حول الدولة، ويستشف منها أنّ الرجل يسعى إلى إنجاز تشخيص لمعاطب الدولة في المجال السياسي العربي، ما تعلق منها بالأدوات المنهجية المعمول بها

[16] نفسه، 171.

من طرف الباحثين في استشكال المفهوم، أو بما يفرزه الشرط الاجتماعي والسياسي من تناقضات ومفارقات تجعل من تأسيس الدولة، بمعناها الحديث، أمراً مستعصياً في المجال السياسي العربي.

أ. سبق لبلقزيز أن سجَّل قوَّةَ حضور وعيٍ سلبيٍّ بالدولة في الوعي السياسي العربي، ولم يتردّد في إرجاع كثير من أعطاب الاجتماع السياسي العربي إلى قوة هذا الوعي وتوغله في تضاعيف الثقافة السياسية العربية اليوم،[17] وهو عيْنُه الموقفُ الذي يعيد التأكيد عليه في مطلع حديثه عن مسألة الدولة في كتاب **الجماعة السياسية والمواطنة**. يقول في هذا السياق: "تسودُ في وعي السواد الأعظم من الناس فكرة شائعةٌ عن الدولة مفادها أنَّ هذه رمز للقهر والعنف والتسلط، وأن وجودها في المجتمع ووظائفها فيه يقترنان بمُمارسة أفعال التقييد والضبط والإلزام، وحمل الناس – بوسائل الإكراه – على احترام قوانينها حتى وإنْ كانت تلك القوانين لا تخدم مصالح فئاتٍ واسعة منهم؛ على نحو ما يرى القائلون بذلك. وتكاد الفكرة هذه أن تختصر معنى الدولة وتحده عند الكثرة الكاثرة من مواطنيها – بمن فيهم من تلقوا تكويناً مدرسياً أو علمياً – وأن تتحول لديهم إلى ما يشبه اليقين الراسخ".[18]

ليس هذا الوعي السلبي بالدولة، إذن، مجرد موقفي يسودُ وعيَ الناس بالدولة في العالم العربي، وإنما هو عائقٌ معرفي يحول دون تبين الموقع المناسب للتفكير في مفهوم الدولة. إذا كانت التسلطية العربية "كافية" لتسويغ سلبية الوعي الجمعي بالدولة في الاجتماع السياسي العربي، بحُكم سيرتها السلبية في مجال الحقوق والحريات وما نجم عنها من نفور الإنسان العربي من الدولة وسلطتها، فإن العوز النظري الذي يعانيه الباحثون في مسألة الدولة لا يمكن تبريره ولا قبوله. يتعلَّق الأمر بقصور يفرضه عدم انفتاح الباحثين على مجالات التفكير السياسي الغربي؛ كمجال الفلسفة السياسية، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، والأنثروبولوجيا السياسية. وسواء تعلّق الأمرُ بالتأليف المدرسي أو الأكاديمي في موضوعة الدولة، فإنَّ الملاحظ عليهما معاً الافتقار إلى مطلبين اثنين؛ "أولهما اللغة النظرية المفهومية؛ فأكثر ذلك التأليف خلو من تلك اللغة ويغيب فيه البناء النظري للموضوع المدروس (...) وثانيهما ... الوضوحُ الكافي في المفاهيم وللمفاهيم؛ إذ الغالبُ على التفكير في الدولة خلْطُهُ الفاضح بين مفهومها

---

[17] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، 83.

[18] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 31.

ومفاهيم السلطة والنظام السياسي والمجال السياسيّ، مِمّا يترتبُ عنهُ أخطاءٌ فكريةٌ فادحة سُرعان ما تُترجِمُها السياسة إلى خيارات خاطئة وأحيانا خطيرة".[19]

لنسجل، في أعقاب هذا القول، أنّ الوعي السلبي بالدولة ليس، فقط، مسألة موقف سلبي عام ينضحُ بالإحباط إزاء سلطتها، بل إنَّ محدودية العمل الأكاديمي، وضعف الوسائط القادرة على نشر ما ينتجه المثقفون من أفكار وتصورات، يبقى عاملاً على قدر كبير من الأهمية في هذا الباب.

يصفُ بلقزيز الوعي العربي بالدولة بأنه وعيٌ بائسٌ وغارقٌ في الأوهام. إنَّ "وعينا السياسيّ – يقول هذا المفكر – بَلَغَ من البؤس عتياً، واشتعلت فيه الأوهامُ حتى باتت إعادته إلى الرشد تعادل فعل المُستحيل!. والثابتُ من التجارب التاريخية، وتواتر دروسها، أنَّ الوعي الذي يقفل على نفسه في الطوبى ينتهي، بعد يأسٍ، إلى المصالحة مع أسوإ ما في الواقع".[20] وبقدر ما يشي هذا القولُ بخيْبة أملٍ تجاه ما آل إليه الوعي السياسي العربي من تيه عن الواقع وانفلات من معقل العقل والعقلانية السياسية، فإنه يمثل دعوةً إلى التفكير النقدي في الأسباب التي تقفُ وراء مثل هذا المآل. كتب بلقزيز هذا الكلام بعد عقد من اندلاع أحداث "الربيع العربي"، وطيلة هذه الفترة لم يتوقف عن تشخيصِ المُغالطات والأوهام التي ينضح بها الوعي السياسي العربي، خاصة في ما يتعلق بتصوره للثورة والتغيير السياسي،[21] بعد أن كشف مسار الأحداث عن العوز الكبير إلى ثقافة سياسية حاضنة لفكرة الديمقراطية في الثقافة والوعي السياسي العربي.[22] ولعلنا لا نتزيد إن نقول إنّ الغرضَ البعيد لبلقزيز هو تعبيد الطريق أمام هذه الثقافة لتجد لنفسها موطئ قدم في الاجتماع العربي، غيرَ أنه يدرك أن إدراك هذه الغاية لا يتم إلا من طريق المراجعة النقدية للمفاهيم الأساسية المنتظمة لثقافتنا السياسية الحالية.

ب. جرت عادةُ كثيرٍ من الباحثين على المقابلة بين الدولة والمجتمع، وفي الحالة العربية لم يتردد بعض من نقاد الاستبداد العربي في الحديث عن "دولة" ضد "الأمة" وأن يعتبر هذا التقابل سببَ المحنة العربية.[23] يُمكن للمرء أن يتفهم هذا المنزع النقدي عند هؤلاء، خاصة في ظل وطأة واقع الاستبداد وإتيانه على الأخضر واليابس في الحياة

---

[19] **نفسه**، 46.

[20] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 156.

[21] عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات؛ في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، 2012)؛ وانظر كذلك عبد الإله بلقزيز، **ما بعد الربيع العربي** (بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2017)؛ وانظر كذلك كمال عبد اللطيف، **الثورات العربية؛ تحديات جديدة ومعارك مرتقبة** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013).

[22] عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع، مدائح الأسطورة** (الدار البيضاء: إفريقا الشرق، 2001)، 100.

[23] يبقى كتاب برهان غليون، **المحنة العربية؛ الدولة ضد الأمة**، نموذجاً دالا في هذا الباب.

اليومية للمواطن العربي.[24] غير أنَّ هذا الموقف السلبي، الذي يُعلي من شأن المجتمع على حساب الدولة، ويكرّسُ صورةً حالكة عن الدولة في ذهن الأفراد، إنما يفتقر إلى حسٍّ واقعي في نظر بلقزيز، ويزيدُ غربة الوعي العربي عن الواقع السياسي حِدَّةً. ويتضح، بناءً على هذا المعطى، ما يقصد إليه بلقزيز من مراجعته للعلاقة بين الدولة والمجتمع؛ إنه التأكيد على خطورة تكريس الشرخ بين الدولة والمجتمع في ذهن الأفراد، والتنبيه إلى ما يقودُ إليه ذلك من نفور منها وتسويغ كل أشكال الهدم والتدمير الذي يمكن أن تطال المجتمع والدولة معاً من طريقها. في حالة المجتمعات العربية يتخذ هذا الوعي السلبي بالدولة صورة نفور من سلطانها وتهيب مزمن منها،[25] وينتعشُ من الهشاشة المضاعفة التي تنخر الدولة والمجتمع معاً، حيث "تتغذى الهشاشتان من بعضهما وتتضافران في إنتاج المعضلة ذاتها؛ تفتيتُ الكيان الاجتماعيّ والسياسي".[26]

ج. يقول بلقزيز: "إنَّ الدولة، في تعريفها النظري وفي وواقعها التاريخي، ليست سوى المجتمع منظماً؛ أي منضبطاً لمنظومة من القواعد والقوانين التي تحفظُ الحقوق والأمن والسيادة، وتوفر الشروط لإشباع الحاجات المادية والمعنوية واكتساب أسباب التقدم. المجتمع يصنع الدولة، بما هي مبدأ تنظيمه الذي لا يكون من دونه، فتنشأ فيه من حيث هي حاجة موضوعية؛ ولكن الدولة، أيضاً، تصنع المجتمع أو تعيد تصنيعه، من حيث إنها تنظمه، وتوفر له أسباب البقاء والازدهار، وتضمن حرياته وحقوقه، وتحمي سيادته من العدوان الخارجي، وتمكنه من تنمية طاقته واستثمارها، وترسخ فيه قيمَ الملحة العامة، والمواطنة، والولاء للوطن".[27]

وليسَ في هذا القول أيّ امتداحٍ للدولة، وسيكون من الصعب أن نقرأ فيه انتصاراً للدولة المُطلقة على حساب المجتمع كما سيحلو لنقاد الدولة القول. إذ علينا أن ننتبه إلى أن الاعتراف بالحاجة الموضوعية إلى الدولة وبدورها الإيجابي إنما يتم، هنا، على ضوء التمييز بينها وبين السلطة من جهة، والنظام الحاكم من جهة ثانية. يتعلق الأمر **بفكرة الدولة؛** إنها، في نظر بلقزيز، "فكرةٌ عُليا يستبطنها المجتمع، كما يستبطن فكرة القانون؛ لأنها هي هو؛ يحترمها لأن في احترامها احتراما لنفسه كمجتمع وكمصالح عليا"،[28] في حين تُمَثّل **السلطةُ** "قدرةَ الدولة على مُمَارسة سلطانها ونفوذها" في الآن ذاته الذي تشير إلى "النصاب المحدود من الدولة الذي يخضع للتنافس، الاجتماعي والسياسي،

[24] نور الدين أفاية، **الديمقراطية المنقوصة، في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه** (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، 168.

[25] عبد الله العروي، **مفهوم الحرية** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002)، 24.

[26] بلقزيز، **الدولة والمجتمع**، 57.

[27] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 136-137.

[28] **نفسه**، 138.

بين قوى المجتمع كافةً، لحيازة الحق في إدارة الدولة (الشؤون العامة) من خلاله". أمّا النظام السياسي فيشار إليه بمَعْنَيَيْن في نظر بلقزيز: "شكل الحكم، الذي ينصُّ عليه دستور الدولة (=ملكي، جمهوري؛ ملكي مطلق، ملكي دستوري، ملكي برلماني؛ جمهوري رئاسي، جمهوري برلماني، جمهوري مختلط)، ثم بمعنى نظام النخبة الحاكمة، ومضمون برنامجه السياسي وتوجهاته".[29]

يلزمُ عنْ هذا التمييز أنَّ الدفاع عن الدولة، باعتبارها فكرةً، ليسَ دفاعاً عن نظام حُكم معين، ولا عن طريقة محددة في تدبير السلطة والشأن العام، وإنما هو إشارةٌ إلى أهمية الأساس البُنْيوي للاجتماع السياسي الذي من دونه لا يقوم المجتمعُ. وبالتالي فإنه يتضمن تنبيها على خطورة انهيار الدولة بحسبانه انهياراً حتميا للأساس السياسي والتنظيمي للمجتمع. يكمن، هنا، مظهرٌ من مظاهر مفارقة مفهوم الدولة كما يصوِّرهُ بلقزيز؛ ففي الآن ذاته الذي ينبغي أن تكون فيه الدولة محايثة للمجتمع وممثلة لبنيته المؤسساتية السياسية العميقة، فإنها تظلُّ مُطالبةً بأنْ تُبْقِي على وجودها كفكرة يستبطنها الأفراد وتسكن لاشعورهم السياسي. ينبه بلقزيز، قصد تجاوز هذه المفارقة – مفارقة التعالي الدولة ومحايثتها للمجتمع – إلى أنَّ تعالي الدولة عن صراعات المجتمع يبقى شرطاً لوظيفتها التمثيلية الجامعة كدولة،[30] وهذا ما يعني أنّ تعاليها لا يفترضُ غربتَها عن المجتمع وتناقضاته، وإنما حيادَها تُجاه تلك الصراعات والعمل على تقنينها وتنظيمها. هنا تحديداً، تكمن وظيفة الدولة في نظره؛ أي في تنظيم تناقضات المجتمع ومنازعاته الطبيعية حتى لا تصطدم بالمصلحة العامة، التي تمثِّلُ، في رأيه، "الجامع المشترك المؤسس للاجتماع السياسي"، ممَّا يجعل من تعاليها، في هذه الحالة، ضمانة لحيادها من جهة، ولقدرتها على تنظيم المجتمع وحيازَة قدرٍ كبير من الشرعية.

وإذا كان هذا التنبيهُ مفيداً في توضيح سبب إسهاب بلقزيز في التأكيد على أنَّ "الدولة هي أعظمُ اختراعٍ إنسانيٍّ في التاريخ"، فإنه يوضحُ، أيضاً، فداحَة النتائج التي يمكن أن تترتب على الخلط بين الدولة والسلطة ونظام الحكم إن صار [الخلط ذاك] فكرة موجهة للفعل السياسي، أو مبدأ ثاوياً خلف الرغبة الجامحة في أي تغيير ممكن. الشواهد على ذلك كثيرة لا يخطئها من يتأمل مسار الأحداث السياسية التي شهدها العالم العربي، والتي انتهت إلى تدمير نظام مجتمعات برمتها بعد أن حركتها رغبة في

[29] **نفسه**، 139.

[30] يقول في هذا المعرض: "إذا لم تلزم الدولةُ موقع الحياد في المنازعات الاجتماعية، عرَّضت نفسها للتصدع والانقسام في المطاف الأخير. تدخلها الوحيد المشروع، والضروري لها وللمجتمع، هو التدخل الذي تفرض فيه القانون على الجميع بما هو تعبيرٌ عن إرادة الجميع"، بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 55-56.

تغيير النظام، الذي لم يكن منفصلاً، في اللاشعور السياسي للجماهير الثائرة، عن الدولة نفسها. كيف صار هذا الخلط بين المستويات الثلاثة ممكناً؟

يعتبرُ بلقزيز أنَّ "أكثر ما يُعانيه الفكرُ السياسيُّ العربي، عند التفكير في مسألة الدولة، حينَ يُفكر فيها (وقلما يفكر فيها)، جَسْرُ تلك الفجوة الهائلة بين النموذج الذهني للدولة، والدولة في واقعها الموضوعي القائم، والذي عادة ما يعجز عن جسره، فيميل – في الغالب من أحواله – إلى تنزيل النموذج الذهني ذاك على واقع لا يُطابقه، فتكون النتيجة إنزال حكم قيمة سلبي بالدولة القائمة، وإقفال الموضوع بعد ذلك التمرين الذهني".[31]

هناك أزمةُ نموذجٍ ذهنيٍّ ما تزالُ تُلقي بظلالها على وعينا السياسي، ويبدو أنَّ بلقزيز لا يحصر هذا النموذج في طوبى "دولة الخلافة" ذات النَفَس الديني المتحدر إلينا من التراث السياسي الإسلامي،[32] وإنما يعمِّمُه ليشمل كل النماذج السياسية الذهنية التي غذَّت ذلك الوعي في الماضي كما في الحاضر؛ سواء تعلق الأمر بدولة الخلافة، أو بالدولة الإسلامية، أو بالدولة الاشتراكية، أو بالدولة الديمقراطية. على أن تلك النماذج لا تمثل في حدّ ذاتها مشكلةً، وإنما افتقارُ الوعي العربي إلى الواقعية والحسِّ التاريخي هو ما يُحَوِّلُها إلى طوبى تصْرُفنا عن الواقع وتزجُّ بفكرنا في غياهب المثالية السياسية، التي لا تقدر على إنتاج فكر سياسي واقعي بقدر ما تنزوي داخلَ تصورات إيديولوجية مفارقة للواقع؛ أي فكر يكتفي باليقينيات الإيديولوجية يحسبها أقرب إلى الوصفات الجاهزة التي يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان. "يقعُ ذلك – يقولُ بلقزيز – لأنَّ الفكر السياسي العربي يُعاني نقصاً حاداً في الواقعية والحسّ التاريخي. والفكر الذي من هذا الضربِ يستمرئ، كثيراً، لعبة الانغلاق في كل ما هو مثاليٌّ وطوبويٌّ ومعياري؛ ينْصرف إلى ما ينبغي أن يكون، لا إلى ما هو كائنٌ، ويفترض أن المسافة بين يَنْبَغِيَات الوعيِ ومُمْكنات الواقع مسافة قصيرة يمكن أن يقطعها مجتمع ما بيسر شديدٍ".[33]

وتتغذى هذه النزعة الطوباوية على وعيٍ سلبي بالدولة لا يتوقفُ عن رسم صورةٍ حالكةٍ عنها تُكرِّسُ غُرْبَتَها المُزْمِنة عن المجتمع، ويَخْلِطُ بين الدولة، والسلطة، والنظام القائم. يصف بلقزيز هذا الوعي بأنه "فقير إلى معرفة معنى الدولة"، ويشبهه بـ "الوعي البدوي المتفلّت من فكرة الدولة"،[34] ويتجاهلُ مُكتسبات الفكر السياسي

[31] نفسه، 153-154.

[32] العروي، **مفهوم الدولة**، 116.

[33] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 154.

[34] نفسه، 141.

الحديث الذي في ترتبه نشأت فكرة الدولة الحديثة. لمعترضٍ أنْ يرى في هذا الاتكاء على مرجعية الفكر السياسي الحديث نوعاً من التهرُّب من قوَّة واقع الدولة العربية ووطأته؛ واقعُ القهر والاستبداد وخنق الحريات، ووأد المجال السياسي ...الخ. بيد أن تخارجَ المفهوم الحديث للدولة مع واقع الدولة العربية لا يترتب عنها، بالضرورة، رفض هذا المفهوم باعتباره نموذجاً ينبغي الاهتداء به في تفكيرنا في الدولة، وتمثلنا لأفقها في العالم العربي.

يرى بلقزيز أنَّ اعتبارين اثنيْن ينبغي أخذُها في الحسبان لتجاوز سوء تقديرنا لعلاقتنا بالتصور الحديث للدولة؛ تاريخية الدولة الحديثة، أولاً، المُتمثِّلة في التراكم التاريخي الذي أفرزها، والذي يقفُ وراء تبلور مفهومها الفلسفي. ذلك أنَّ الصورة الراهنة لتلك الدولة، والتي تمثل القاعدة الواقعية لمفهومها، لم تأت مكتملةً بقدر ما "قطعتْ أشواطاً طويلة من التطور التاريخي، على مدار قرون أربعة، حتى استتب لها ألأمرُ، واكتسبت هذه السمات التي بها تتسم اليوم".[35]

وتعني هذه الملاحظة أنَّه خلف المفهوم المكتمل للدولة الحديثة يثْوي تراكمٌ تاريخيٌّ يجعلُ من كلّ محاولاتِ إسقاطه على سياقاتٍ مغايرة له في السياق، ولا تتكئ على مثل ذلك التراكم، أمراً غير ممكن، بما يعنيه ذلك من رفض لفكرة استقدام نموذج الدولة الحديثة وتنزيله، حرفياً، على الراهن العربي. كما تعني، الملاحظة تلك، أنَّ إعادة بناء الدولة الحديثة في العالم العربي ينبغي أنْ "تلحظَ الحاجة إلى تطورها في نطاق تطورٍ تاريخي مزدوجٍ؛ للدولة وللمجتمع على السواء؛ فالدولة المتقدمة في الغرب وليد لمجتمعات متقدمة، وكما تكون المجتمعات تكون الدُول".[36] كما ينبغي أنْ نأخذَ في الحُسبان، ثانياً، حداثة الدولة العربية وطراوة عُود تجربتها. نشأ مُعظمُ تلك الدول في أعقابِ مرحلة الاستقلال، والملاحظ عليها، وخلافاً لما يُعتقد في هذا الباب، لا تبسط سلطانها على كل مكونات المجتمع، فقوتها هشةٌ ورخوة[37] بل وقابلة للانكسار.[38]

---

[35] **نفسه**، 144.

[36] **نفسه**، 145.

[37] يرجع عبد الله العروي هذه المسألة إلى ضعف مشروعية الدولة في العالم العربي، الذي ينعكس، سلبا على قوتها ونفوذها، انظر عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، 156.

[38] "الأمثلة على ذلك لا حصر لها؛ من عجز الدولة عن فرض القانون وحمايته من الانتهاك؛ إلى عجزها عن حماية السيادة من الخطر الخارجي؛ إلى تعايشها الاضطراري مع السلطات الأهلية العصبوية للقبائل والعشائر والطوائف والمذاهب ومراعاتها نفوذها؛ إلى عجزها عن وضع حدٍّ لتدخل القوى الدينية المحافظة في حقوق المرأة؛ إلى ترددها في فرض السلطة الجبائية على القوى الاقتصادية والمالية المتملصة من دفع الضرائب مخافة تهريب أموالها إلى الخارج أو هجرة رؤوس أموالها إليه؛ إلى انكفاء عملها التنموي أو الأمني عن مناطق بأكملها تملأ الفراغ فيها قوى محلية أهلية أو تيارات متطرفة؛ إلى فقر مواردها المالية في الأعم الأغلب في البلاد العربية؛ إلى هشاشة بناها الأمنية الداخلية التي تسمح بيسر الاختراق المسلح الإرهابي؛ إلى ضعف منظومتها القانونية والتشريعية وثغراتها وبياضاتها الهائلة فضلاً عن غياب مبادئ

مردُ ضَعف سلطة الدولة وهشاشتها إلى عوامل متعددة، يذكر منها بلقزيز حداثة عهد البلاد العربية بها، وضعف فكرة الدولة في المتخيل الجماعي العربي، والمقاومة المستمرة التي يبديها المجتمع الأهلي التقليدي والعصبوي لقيام الدولة، هذا علاوةً على دور العولمة ومفعولها في تفكيك بُنَى الدول الوطنية.[39] ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل كلها الطابع التسلطي للدولة وسيرتها المذمومة في مجال الحقوق والحريات التي ما انفكت تكرس موقف الرفض العارم تجاهها. واضحٌ من هذا التشخيص أنَّنا أمامَ دولة لم ترتق بعد إلى مستوى المفهوم الحديث للدولة، بَيْدَ أنَّ ذلك لا يمنع من الاستهداء بالنموذج الحديث للدولة، بما يقتضيه ذلك من تعريف بالفكر المؤسس له.[40]

3. في نقد الاستبداد.

إذا كانَ الانتصارُ لفكرةِ الدولة واحداً من أهمّ ثوابت فكر بلقزيز، فإنَّ ذلك لا يعني دفاعه عن الاستبداد مطلقاً، وعلى ضوء هذه الملاحظة يمكن أن نفهم تشديده المتكرر على الحاجة إلى إنجاز نقد مزدوج؛ نقدُ الدولة والمجتمع على السواء الذي يعبد الطريق لكل تفكير معقول في الأسئلة السياسية الكبرى، كسؤال الحرية، والديمقراطية، والسلطة، ويمكن الوعي العربي من فهم عميق لأسس هذه الأسئلة وتجذر معيقات النظر فيها في البُنَى الثقافية الحاضنة للاستبداد.

يُمكن أن نضع إسهام الرجل في هذا الموضوع في خانة نقد الفكر العربي الحديث والمعاصر للاستبداد الذي يجدُ في أعمال دُعاةِ النهضة والإصلاحِ مرجعيته وأساسه الفكريين؛[41] كما يُمكن أن نعتبر نقده للاستبداد استمرارية لنقد عبد الله العروي[42] له بسبب دفاعهما، معاً، عن الحاجة إلى الدولة بقدر دفاعهما عن الحاجة إلى نقد الاستبداد. يقول بلقزيز: "إنَّ في الاستبدادِ مهلكة للدولة"، ويبدو أنَّ مُرادَهُ من هذا القول التنبيه إلى خطورة الاستبداد، ليس فقط على النظام الحاكم، بل على الدولة من حيث هي بنية سياسية من دونها لا قيام للمجتمع. إنَّ للاستبداد مفعولاً بنيوياً، وكلُّ نقد له ينبغي أن يدرك بعده هذا باعتباره انفراداً "بالرأي والقرار في الشؤون العامة؛ وهو مُصادرةُ السياسة وإلغاؤها كمجالٍ وكفاعلية مدنية، ومعها مصادرةُ السلطة وتحويلها من ملكية عامة للمجتمع - حيث الشعب مصدر السلطة - إلى ملكية خاصةٍ لفردٍ، أو فئةٍ

المساواة والعدالة من أحكامها؛ إلى ضعفها أمام استقواء قسم من المجتمع عليها باسم الدين وتحريض الجمهور عليها...الخ"، بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 146.

[39] عبد الإله بلقزيز، **العولمة والممانعة**؛ دراسة في المسألة الثقافية (بيروت: منتدى المعارف، 2011)، 43.

[40] نشير إلى أن صدور كتاب **في الدولة** يأتي في هذا السياق تحديداً.

[41] عبد الإله بلقزيز؛ **الدولة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 41.

[42] العروي، **مفهوم الدولة**، 158.

محدودة، يتصرف فيها وفقاً لمشيئته".[43] ويكون النظام التسلطي، وفق هذا المنظور، ممارسةً للسلطة على مقتضى "القمع والقهر وكبت الحريات"، أما نمط السلطة عنده فهو الاحتكار؛ احتكار السلطة واحتكار السياسة معاً.[44]

واضحٌ أن الاستبداد لا يتطابق، هنا، مع الطغيان ولا يمكن اختزاله في جانبه السلطوي والسياسيّ، غيرَ أنَّ هذا لا يَنْفي عنهُ اقترانه بالبنية الثقافية والاجتماعية للدولة؛ إنَّ الاستبداد ثقافةٌ تتجاوز حدود السياسي والسلطوي لتضرب بجذورها في الأسس التاريخية للمجتمع، لذلك يصْطَفُّ بلقزيز، في تعريفه للاستبداد، إلى جانب الكواكبي الذي نَظر إليه (=الاستبداد) باعتباره بنية ونظاماً شاملاً: "إنَّ الحكومة المستبدة – يقول الكواكبي – تكون طبعاً مستبدةً في كلّ فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرَّاش، إلى كنَّاس الشوارع، ولا يكون كلّ صنف إلاّ منْ أسفل أهل طبقته أخلاقاً؛ فتكون أخلاقهم مستبيحة الكذبَ والتحيُّل والخداع والنفاق والتذلل، لأنَّ الاستبداد يتوَلّى بطبعه ترْبية الناس على هذه الخصال الملعونة".[45]

وإذا كان الاستبداد متأصلاً في بنية ثقافية عميقة، فإنَّ علاجه لا يمكن أن يكون سياسياً فقط؛ فالثقافة الاستبدادية تشكلُ قاعه الاجتماعي، ولا يُفِيدُ مَعَها الاكتفاءُ بردود أفعال تستهدف التغيير السياسي، من قبيل تغيير النظام الحاكم، والثورة، بقدر ما يستدعي ذلك العمل على خلخلة البُنى الاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق "التأهيل الديمقراطي للفرد في البيت والمدرسة، وتحرير الأسرة من السلطة البطريكية، وتحقيق المساواة، وتأهيل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، كالأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية، بالقيم الديمقراطية".[46]

ويُفهم تصوُّر بلقزيز للاستبداد على ضوء رفضه لكلّ المقاربات السياسوية التي تختزله في مظهره السياسي، وهو بذلك يصدع بدعوة إلى ثورة ثقافية من شأنها أن تُعيدَ ترتيب وعينا السياسي وتقتلع كثيراً من جذور الاستبداد الراسخة والمتكلسة في تضاعيف الثقافة العربية. من هذا المنظور يبقى الحديثُ عن ترسيخ الديمقراطية في الاجتماع السياسي العربي أمراً فيه الكثيرُ من التزيد، فـ"كيف للديمقراطية – يتساءلُ بلقزيز – أن تستقرَّ وترسخ في مجتمعٍ تُكَفَّرُ فيه؛ وكيف للمواطنة، إذن، أن تتكرس في مجتمعٍ تسود فيه ثقافة معادية لها؛ ثقافة تبجل الخضوع والخنوعَ والتواكل وتحسبها قيماً

[43] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 149.

[44] بلقزيز، **الدولة والمجتمع**، 66.

[45] عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، 470، ذكره بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 152 (بتصرف).

[46] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 153.

حميدةً؟!"[47] يتضحُ حجم المشكلة، أكثر، عندما نأخذ في الاعتبارِ البنية العصبوية للمجتمعات العربية، الذي يجد منطقها في التسلطية ملاذاً للتعبير عن رؤيته القبائلية إلى السياسة ومجالها، فتغدو الديمقرطية تهديدا لهذه الرؤية وللمشروعية السياسية التي تقتضيها.[48]

إنَّ الحفْر في الأصول الاجتماعية والثقافية للاستبداد لا يعني، وتجنباً لكلّ سوء فهمٍ، الذهولَ عن الدور الذي اضطلعت به التسلُّطية العربية في تخريب الشرط السياسي للعيش المشترك، خاصةً وأنها كانت ذات إسهام كبيرٍ في إعادةِ إنتاج المُجتمع العصبوي باعتباره البنية الاجتماعية المنتظمة للمجال السياسي العربي. كان لهذا المجتمع نصيبه الكبير من أزمة المجال السياسي العربي، لأنه دفع الدولة، قسراً، إلى التطبيع مع منطقه القبائلي المجافي لمنطق المواطنة والسياسة، وفرض تحويل التعددية السياسية إلى تعددية صورية تعكس الفسيفساء القبائلية المميزة له، وتتغذى على انغلاق النظام التسلطي واحتكاره للمجال السياسي بمختلف مكوناته. رغم ذلك، يعتبر بلقزيز أنَّ "المجتمع العصبوي ليس وحده مسؤولاً عن إعاقة إمكانية تكوين أكثرية سياسية إلاَّ من حيثُ هو نفسه ثمرة استراتيجيات سياسية منغلقة، ذلك أن النظام السياسي التسلطي يشاركه في إعدام تلك الإمكانية أو منعها من التحقق".[49]

وتمثل التسلطية إعداماً كلّياً للسياسة ووأداً لمجالها،[50] فتأتي بذلك على كل السبل السياسية التي يمكن للمجمع ومكوناته أن يسلكها للتعبير، سياسياً، عن تناقضاته الذاتية والطبيعية، لتكون النتيجة ركونه في ذلك إلى أدوات وطرق غير سياسية. فهي تجد ذاتها وتحققها في المجتمع العصبوي بقدر ما يجد هذا الأخير ذاته وإمكانيات تحققه فيها. ينتعش المجتمع العصبوي بانغلاق المجال السياسي؛ وتنتعش التسلطية بمنطق العصبية والقبيلة عندما لا تلزم حدود الحياد والتعالي على الصراعات والتناقضات المجتمعية؛ فتعبر عن مصالح هذه الفئة أو تلك وفق ما يقتضيه المنطق العصبوي ورؤيته إلى الإنسان، والسياسة والدولة. إن الدعوة إلى الانتقال من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين، ومن الاستبداد إلى الديمقراطية، لا تشكل في حد ذاتها عملية الانتقال تلك،

---

[47] **نفسه**، 16.

[48] يقول بلقزيز: "من النافل القولُ إنَّ نظاما سياسيا مغلقاً وتسلطيا من هذا النوع لا يقبل الوجود والاستمرار إلا متى كان ثمة مجتمعٌ عصبويٌّ يتغذى منه ومن انقساماته. والمجتمع العصبوي ليس مجتمع سياسة، أو هو لا يدرك السياسة بمعناها العصري (المدني والحديث). ولذلك، قد يفوضُ نخبة بالقيام على أمر السياسة والسلطة إن أجابت مطال جماعاته المادية"، بلقزيز، **الدولة والمجتمع**، 66.

[49] بلقزيز، **الدولة والمجتمع**، 65.

[50] **نفسه**.

لأن العائق الكبير، في الحالة العربية، هو البناء المجتمعي والثقافي المُتحدّر إلينا من تاريخيتنا نفسها.

4. في البحث عن إنسانٍ عربيٍّ جديدٍ

يلفتُ انتباهَ القارئ في **كتاب الجماعة السياسية والمواطنة** سقفُ الطموح الذي يحرك صاحبه؛ فهو لا يكتفي بإعلان دعوة إلى التدرُّجِ بالمعرفة الكافية والمناسبة لمُواجهة الأسئلة الحارقة التي تعتمل في الوعي السياسي العربي، ولا بالاضطلاع بدور الباحث الأكاديمي والمثقف الملتزم بدوره الرئيس؛ دور إنتاج المعرفة بعيدا عن أوهام أدوراه الرسولية،[51] بل يتجاوز حدودَ هذه المطالب ليعلن عن قيام حاجة إلى "إنسان عربي جديد"، تكونُ المواطنةُ معبراً إليه.[52] ويبدو هذا الطموحُ صعب التحقق في ظلِّ الراهن العربي وشروطه الثقافية، والاجتماعية، والسياسية التي تكشف عن أزمة حقيقية يعيشها الإنسان العربي، الذي نجحت التسلطيَّة في تخريب شرطه السياسي والمدني وروضته، كما يقول نور الدين أفاية، على طقوس الإذلال اليومي والتنازل المستمر عن مدنيته.

غيْرَ أنَّ تعويلَ بلقزيز على المواطنة، ونظره إليها كمعبرٍ – إن لم نقل كمدخلٍ – إلى بناء إنسانٍ عربيٍّ جديد، يفتحُ الباب أمامَ التفكير في معقولية ذلك الطموح. متى عرفنا المواطنةَ بأنها الهوية السياسية للإنسان،[53] أدركنا أنَّ المُعتَبَر فيها، ابتداءً، هو مضمونها السياسي الذي يجعلُ منها ضمانةً للحقوق السياسية للفرد، وتحقيقاً لشرطهِ السياسيّ الذي من دونه لا تدرك إنسانيته. ومن هذه الجهة، تحصر المواطنة نفسها في دائرة الحقوق السياسية، لهذا يبقى عطَبُها الأفدَحُ استثناؤها "الحقوق الاجتماعية والأنصبة المتكافئة في الثروة من نظام الحقوق فيها". ولئن كانَ من المُمكن أن نتصوَّر ترميمَ تلك المَعَاطِبِ بالانفتاحِ على المضمون الاجتماعي والحقوقي للمواطن، من طريق الدفاع عن العدالة الاجتماعية والارتفاع بها إلى مستوى المَطْلبِ الذي لا يستوي أمْرُ الدولة والديمقراطية إلاَّ ببُلوغِهِ، فإنَّ هذا النقصَ لا ينتقصُ من قيمةِ المواطنة ودورها الكبير في ضمان جزء كبير من مكونات الشرط الإنساني وأبعاده.

يقول بلقزيز في هذا السياق: "الإنسان، تعريفاً، حيوان؛ لكنه حيوان عاقل، اجتماعي، سياسيٌّ، ميتافيزيقيّ، متخيِّل...إلخ. تحاول المواطنة أن تشبع هذه المطالب

[51] عبد الإله بلقزيز، **نهاية الداعية، الممكن والممتنع في أدوار المثقفين** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، 46.

[52] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 167.

[53] بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني**، 62.

فيه، التي هي تعبيراتٌ مختلفة لجوهره أو ماهيته. تشبع في الحيوانيّ فيه حاجته المادية، الغذائية والإيوائية والحيوية، فتوفر له فرص العمل ووسائل اكتساب حاجياته تلك؛ وتشبع في عاقليَّته حاجاته إلى تحصيل العلوم والمعارف وأدواتهما؛ وتشبع في اجتماعيته حاجته إلى الانتماء إلى أطر اجتماعية طبيعية واصطناعية (...)؛ وتشبع في سياسيَّته حاجاته إلى المشاركة السياسية في صنع مصيره، مع ما يقترنُ بها من حقوق (...)؛ وتشبعُ في ميتافيزيقيَّته حاجاته إلى ممارسة إيمانه الديني والروحي بحرية، وتحمي حقَّهُ في ذلك من أي تضييق عليه شريطة أنْ لا تتعارضَ أحكامُ إيمانه مع التزامات المواطنة؛ وتُشبعُ في متخيّله حاجته إلى التعبير الفنيّ والأدبيّ والجماليّ موفرة له الأدوات والمؤسسات التي تكفل ذلك".[54]

وليست المواطنة، وفق هذا المنظور، مجرد وضعٍ سياسي يشغله الفرد داخل الدولة، لأنها تستجيب لكثير من متطلبات شرطه الإنساني، وهذا ما ينفي عنها، كما عن المضمون السياسي للوجود الإنساني، طابع العرضية، ويرتفع بها لأنْ تصيرَ مدخلاً مُهماً للتفكير في "إنسانٍ عربيٍّ جديد". تعترف المواطنة للإنسان بحاجته إلى حقوقٍ اجتماعية، وهيَ بذلك "لا تجسدُ الجوهرَ الإنسانيَّ ما بقيَ الإنسانُ فيها يعاني الاستغلال، ويفتقر إلى العدالة والكرامة وإلى حرية الإرادة التي يصادرُها إعلامٌ أو صناعة إيديولوجية".[55] يبقى جسر الفجوة بين المضمون السياسي والمضمون الاجتماعي للمواطنة خطوة ضرورية لتحقيق تلك المصالحة النفسية بين المواطن والدولة في العالم العربي.[56]

يبدو أنّ استشكال بلقزيز لمفهوم العدالة الاجتماعية لا يخرج عن هذا القصد، إذ رغم النقد العنيف الذي طال المفهوم، في أعقاب تجارب سياسية عجلت بالكشف عن محدوديته ومفارقات تطبيقه على مستوى سياسة الدولة منذ الحرب العالمية الثانية، وبعد تراجع نموذج دولة الرعاية في كثير من الدول الغربية، ورغم كل ما قيل عن محدوديته أمام زحف الليبرالية المتوحشة على عالمٍ باتَتْ تُحكم قبضَتها على معظمه، فإنَّ هذا لا يطعن في النموذج الاجتماعي الذي يمثل أفقا للتفكير في مستقبل المواطنة، لأن العدالة الاجتماعية مازالت تمثل "معركةً ينبغي خوضها" رغم وعي بلقزيز بالحاجة إلى إعادة بناء مفهومها بصرف النظر كل ما قدمه فلاسفة كبار في هذا الباب، كجون رولز وأمارتيا سين.

[54] **نفسه**، 174.

[55] **نفسه**، 175.

[56] بلقزيز، **الدولة والمجتمع**، 100.

نقرأ لبلقزيز قوله في هذا السياق. "إنَّ أكبر خاسرٍ من انفراطِ المعسكر الاشتراكي، ومن تراجع دولة الرعاية الاجتماعية، ومن الصعود المتجدد لليبرالية الوحشية، في طبعتها الريگانية-التاتشيرية، هو قضية العدالة الاجتماعية (...) لسنا في حاجة إلى التشديد على أنَّ معركة العدالة الاجتماعية، ومنها العدالة في توزيع الثروة، لا يُمكن أن تُخاض، على نحوٍ أمثلَ، إلاَّ متى أصبحت فكرتها في متناول القوى الاجتماعية الحاملة لها. لكن فكرتها، اليوم، تحتاج إلى إعادة بناء لم تستطعها - حتى الآن - كتابات جون رولز وأمارتيا سين وآخرين. وإعادة البناء هذه ستخطئ طريقها إن لم تعد إلى المكتسبات النظرية للتراث الاشتراكي منذ نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر".[57]

ويضعنا هذا الاختيار في قلب المواجهة مع الليبرالية المتطرفة وعولمتها، فهي تسعى إلى حصر المواطنة في بعدها السياسي، واختزال الديمقراطية في الليبرالية السياسية. في حين أن الحقوق الاجتماعية والسياسية وجهان لعملة واحدة هي حقوق المواطنة. يستلزمُ التفكير في المواطنة، اليوم، إخراجها من دوائرها السياسية الضيقة، والانفتاح على صلتها بالدولة والمجتمع معاً. إن تعريف المواطن بأنه "مخلوق سياسي" من شأنه أن يكشف عن تجذره فيهما على نحوٍ يعسر معه تصور مواطنة من دون دولة. ينكشف، من هذا المنظور، دورُ الدولة في خلق المواطن وصناعة مواطنته؛ فهو صنيعُ مؤسساتها السياسية والقانونية والتشريعية، ومن خلال هذه المؤسسات تتمكن من تربيته وإعداده للوعي بانتمائه إلى الوطن، وضمان ولائه لها. و"المواطنة بهذا المعنى - يقول بلقزيز - صناعة كاملة يشترك فيها الجميع، بتفاوت في الأنصبة، ولا تنفردُ بأمرها جهة واحد".[58]

ويمكن، متى سلمنا بهذه المسؤولية المشتركة في بناء المواطنة، أن نتحدث عن إمكانيات الانتقال من مجتمع الرعايا إلى مجتمع المواطنة والمواطنين، إذ الانتقال ذاك "مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، بين السلطة والشعب، بين النخبة الحاكمة والمعارضة، لا ينفرد بها فريقٌ دون آخر، ولا يمارس واجبها من يمارسه كأنهُ فرض كفاية يسقط عن الجميع إن قام به هو".[59]

وإذْ يسلمُ بلقزيز بهذه النتيجة، فإنه يعيد مساءلة مفهوم المجتمع المدني على ضوئها، محاولاً استلاله من قبضة التصورات التي أرست دعائمه على مقتضى تعارضه التامّ مع الدولة، وكأنّ الأوّل لا يتحدَّدُ إلاَّ في مقابل الثانية "ولا وظيفة له سوى أن ينهض بكبح جماح الدولة وإقامة كيان ذاتي مستقل عنها؛ أما الثانية، فلا يستقيم أمرها وتنتظم

---

[57] بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة**، 105-106.

[58] **نفسه**، 181.

[59] **نفسه**، 183.

شوكتُها إلاَّ متى أمكنها أن تحدث جراحة سياسية ناجحة في تماسك المجتمع تقودها إلى مصادرته وإدماجه في نظام السيطرة (..) إنهما معاً عالمان يسبحان في فلكين مختلفين".[60]

خاتمة

كتابُ **الجماعة السياسية والمواطنة** نصٌّ نقديٌّ يحمل قارئه على مراجعة كثيرٍ من المُسلَّمات التي بات الوعي السياسي العربي يركن إليها. وهو، من هذه الجهة، تمرينٌ على مساءلة بديهيات هذا الفكر ودعوة إلى الوعي بالمهام التي ينبغي على الفكر السياسي أن ينهض بها في العالم العربي. قدم بلقزيز، في متنه الذي يربو عن الخمسين كتاباً، نموذجاً لخطاب المثقف/المفكر المهووس بأسئلة راهنه الواعي بانتمائه إلى شرط تاريخيّ على ضوئه قرأ مرجعيات الفكر الحديث، وانطلاقاً منهُ ساءل تراثه السياسي والأخلاقي، وعلى ضوئه صدع بدعوته إلى استيعاب الفكر الحديث والاعتداد برؤيته إلى السياسة والتاريخ. يمكن للقارئ أن يختلف مع بلقزيز في كثير من المسائل، ما تعلق منها باختياراته المنهجية أو بمواقفه الفكرية والإيديولوجية. غير أنَّ ذلك لا يمنع من القولِ إنَّ كتاباته تمثل أرضيةً نظريةً يُمكن الانطلاق منها لبلورة فهم معقولٍ لأسئلة السياسة والدولة في الفكر العربي المعاصر؛ فهي تنبهنا إلى ضرورة الوعي بالشروط الموضوعية التي من دونها لا يمكن فهمُ تلك الأسئلة، ولا تبين معالم الإجابة عنها.

[60] بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، 27.

قراءة في أطروحة: "الطفولة في المجتمع الأندلسي ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق 10-12م)"[1]

هشام البقالي
باحث في التاريخ، طنجة

مقدمة

يقف المتتبع لمراحل البحث في تاريخ الغرب الإسلامي عموما، على التطور الهائل الذي عرفه هذا الحقل منذ عقود؛ سواء كان ذلك على مستوى الإشكاليات المطروحة، أو على مستوى تعميق النظرة في المواضيع المطروقة، مستفيدا من تراكم المادة المصدرية الجديدة التي أظهرها المجهود التحقيقي لثلة من الدارسين المغاربة وغيرهم.[2] ويتلخص هذا التوجه، في ارتياد تاريخ المجتمع بمعناه الواسع المتشعب المؤدي حتما إلى اعتماد عدة مقاربات مندمجة متداخلة.

واهتم المؤرخون في السنوات الأخيرة بدراسة مواضيع ظلت إلى عهد قريب موضع اهتمام علماء الاجتماع والنفس والتربية من زوايا مختلفة، ومن بين تلك المواضيع، دراسة أحوال الطفل في العصر الوسيط الذي ظل مغيبا ردحا من الزمن، ولا غرو في ذلك، لأن المصادر الإخبارية التقليدية لم تهتم بهذا الجانب إلا عرضا، مما جعل المؤرخين يبتعدون عن مواضيع من هذا القبيل باعتبارها من باب "المجازفة العلمية"، لأنها تدخل في خانة "التاريخ المهمل في العصر الوسيط".[3]

من هذا المنطلق تأتي أهمية أطروحة الباحثة الجزائرية زاهية خلافي الموسومة تحت عنوان: "**الطفولة في المجتمع الأندلسي ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق 10-12م)**"، لتسد فراغا كبيرا في هذا المجال؛ ذلك أن هذا النوع من المواضيع البحثية لم يدرس بعد بالعناية الكافية.[4]

---

[1] زاهية خلافي، "**الطفولة في المجتمع الأندلسي ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق 10-12م)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2019، 512 صفحة.

[2] وذلك بتحقيق كتب المناقب والتراجم والنوازل الفقهية، وكتب العقود وغيرها من الأصناف التي لم تكتب أصلا للمؤرخ.

[3] الحسين بولقطيب، **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2002)، 4.

[4] انظر بقية الدراسات في الهوامش اللاحقة.

حاولت الباحثة في عملها الكشف عن واقع الطفل باعتباره شريحة اجتماعية تحتاج إلى الرعاية اللازمة داخل المنظومة السرية الأندلسية، ناهيک عن سعيها لإبراز سبل معاملة الوالدين للأطفال وأثر تلك المعاملة على هذه الفئة. لذلک فأطروحتها تبحث في شروط حياة الطفل بالأندلس عصر الدراسة، وقد انطلقت فيها من إشكالية واسعة تتمحور حول إمكانية التأريخ للطفل في ظل تهميش هذه الفئة من المجتمع كغيرها من فئات المجتمع لصالح التأريخ "الحدثي" السياسي والعسكري، مما جعل البحث في مثل هذه المواضيع حكرا على ميادين بحثية مغايرة غير حقل التاريخ، وذلک نظرا للصعوبات المنهجية التي تكتنف تاريخ المهمشين.

1. البحث في الطفولة محاولة أولية

مما لا مراء فيه أن المدرسة التاريخية الغربية كانت سباقة لدراسة تاريخ الطفل والطفولة، فكان الفضل في إثارة الاهتمام إلى هذا النوع من الدراسات إلى الباحث الفرنسي فليب أرياس.[5] وكان للمدرسة التاريخية الإسبانية دور كبير في كشف النقاب عن جوانب من تاريخ الطفل والطفولة في الأندلس، وذلک ما توضحه عدة مقالات تاريخية-أركيولوجية، تناولت الموضوع بمقاربات مختلفة.[6] أما الكتابات

---

[5] وذلک في كتابه المؤسس في هذا الموضوع الصادر سنة 1960 بعنوان:

Philippe Ariès, *L'Enfant et la Vie Familiale sous l'Ancien Régime* (Paris: Plon, 1960).

وصدرت ترجمته بالإنجليزية تحت عنوان:

Philippe Ariès, ***C****enturies of Childhood*: *A Social History of Family Life*, Translated by Baldick, Robert (New York: Vintage Books, 1965)

[6] نذكر من بين هذه الأعمال تعميما للفائدة:

Alvarez de Morales (C), Giron Irueste (F), Diaz Garcia (A), Peña Muñoz, Carmen Peña Muñoz: "El niño enfermo en los textos médicos andalusíes", *Dynamis*: *acta hispanica ad medicinae scientiarumque historiam illustrandam*.- Vol. 4 (1984): 265-276; Alvarez de Morales (C), "El niño en al-Andalus a través de la medicina y el derecho", *Estudios de Historia de España*, VII (2005): 51-65; Zomeño Rodriguez, "En los límites de la juventud. Niñez, pubertad y madurez en el derecho islámico medieval", *Mélanges de la Casa de Velázquez*, vol 34, (2004): 85-98; Arjona Castro, Antonio, "La infancia y la sexualidad de Ibn Hazm", *Al-Andalus-Magreb*, n. 3 (1995): 143-150; Torres Balbas, "Animales de juguete", *Al-Andalus*, V. XXI (1956): 373-375; Bordoy Guillermo, "Silibatos Mallorquines", *Al-Andalus*, XXII, (1957): 196-198; Marinetio Sánchez, "Purificación, Juguetes y silbatos infantiles de época nazarí", *Miscelánea de estudios árabes y hebraicos. Sección Arabe-Islam*, Vol. 46, (1997): 183-205.

وعن فحوى هذه الدراسات انظر، محمد رضى بودشار: "الطفل والطفولة في الأندلس من خلال الدراسات الإسبانية"، ضمن كتاب: **من الأندلس إلى تطوان**، أعمال الندوة التكريمية للدكتور امحمد بن عبود، (تطوان: منشورات جمعية تطوان أسمير، 2013)، 251-261.

كما شارك فرانسيسكو بيدال، من جامعة جيان، بمقال تحت عنوان: "حقوق الطفل في النظام القضائي بالأندلس"، ضمن ندوة **حقوق الإنسان في الأندلس**، نظمها مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات بتعاون مع جامعة إشبيلية، يومي 17 و 18 أبريل 2008.

التاريخية المغربية فقد برزت بشكل لافت في العقدين الأخيرين، وأنجز المؤرخون المغاربة مقالات ودراسات تهم الطفل والطفولة في العصر الوسيط.[7]

2. مضامين الأطروحة

قسمت الباحثة عملها إلى فصل تمهيدي، وفصول أربعة مع مقدمة وخاتمة. ففي **المقدمة** (2-22) طرحت الباحثة موضوعها وأسباب اختياره، ناهيك عن المنهج الذي اتبعته فيها، معرجة على أهم مصادر ومراجع الدراسة. وبينت في الفصل التمهيدي (24-65) السياق اللغوي والاصطلاحي لمفهومي "الطفل" و"الطفولة"، ناهيك عن مدى حضور هذا الطفل في المصادر الأندلسية، وذلك من خلال حضوره في الفكر التربوي[8] والنصوص الفقهية،[9] والأدبية[10] والصحية[11] للأندلسيين، مؤكدة على أنه من "الصعب إيجاد رؤية واضحة وبسيطة لواقع الطفل الأندلسي فيما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين".[12] ولتخرج بحصيلة مفادها أن "فهمنا لواقع الطفولة في المجتمع الأندلسي فيما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق10-12م)، لا يتأتى دون الأخذ برؤية مركبة، تبحث في تعدد المضمون الفكري لما دونه الأندلسيون في هذه الفترة من مصادر تهم تاريخ الوقائع والأحداث وتعول بالدرجة الأولى عللا

---

[7] محماد لطيف: "تعليم الطفل وعلاقته بوضعية الأسرة في المغرب القرن السادس الهجري-الثاني عشر الميلادي"، مجلة **أمل، التاريخ، الثقافة، المجتمع**، ع 30، (2004): 17-25، محمد رضى بودشار: "الطفل والطفولة من خلال كتب التراجم الأندلسية"، ضمن ندوة: **الأندلس والتوثيق**، تنظيم مجموعة البحث في التاريخ المغرب والأندلسي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، 19 دجنبر 2008، (لم ينشر بعد)؛ **نفسه**: "الولاية الصوفية والطفولة خلال القرن السادس الهجري"، ضمن كتاب جماعي: أعمال مهداة لمحد الشريف (قيد الطبع)، محماد لطيف: **الطفولة والتنشئة الاجتماعية بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط**، (أگادير: منشورات الرابطة، كلية الآداب ابن زهر، 2015)؛ حميد تيتاو: "الأيتام في المغرب الأقصى خلال العصر الوسيط"، ضمن كتاب: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ الذهنيات بالمغرب والأندلس، قضايا وإشكالات**، (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ج 2، قضايا في التاريخ الاجتماعي، 2019)، 23-62. أما عن بعض الأعمال العربية الأخرى فنذكر منها مقال زهية جويرو: "الطفل في المجتمع الأندلسي من خلال مجموعة من الفتاوى"، ضمن كتاب: **المغرب في ضمير أدبائه**، تنسيق سليم ريدان، (تونس: دار سحر للنشر، 2005).

[8] من خلال رسالة ابن حبيب، زاهية خلافي، **"الطفولة في المجتمع الأندلسي"** 39، والعقد الفريد لابن عبد ربه، بالإضافة لابن حزم وابن عبد البر، خلافي، **"الطفولة في المجتمع الأندلسي"** 40، ومن خلال أبي بكر بن العربي، انظر خلافي، **"الطفولة في المجتمع الأندلسي"**، 45؛ هذا مع العلم أن نظريات ابن حزم وابن العربي ظلت حبيسة كتبهما، "لاعتقاد الناس في غرابتها وبُعدها عن عرفهم في تلقين الأطفال القرآن الكريم أولا لئلا يفوتهم فضل حفظه، ومن ثمة التفرغ لدراسة بقية العلوم في تدرج تصاعدي" زاهية خلافي، **"الطفولة في المجتمع الأندلسي"** 46.

[9] حيث نجد حضورا مهما للطفل في المدونات النوازلية لفقهاء الأندلس، بالرغم من أن النوازل المتوفرة لم تتطرق سوى للحالات غير العادية، خلافي، **"الطفولة في المجتمع الأندلسي"** 48.

[10] **نفسه**، 51.

[11] **نفسه**، 58. رغم أن الباحثة عرجت كثيرا على مصنفات الأطباء العرب بوجه العموم، ولم تبرز لنا المصنفات التي اعتمدتها وتهم زمن أطروحتها، باستثناء الطبيب أبي القاسم الزهراوي، 61، والطبيب عريب بن سعد القرطبي، 63.

[12] **نفسه**، 34.

المصادر الدفينة... في استنباط المعطيات المنوطة بالطفل، ومن ثم وضعها في سياقها التاريخي لتخريج استنتاجات بإمكانها المساهمة في كتابة تاريخ الطفل".[13]

خصصت الباحثة الفصل الأول بعنوان: الأسرة الأندلسية بين التوافق والتنافر، (67-120) للحديث عن تكوين الأسرة، بدءا بمعايير اختيار الزوجة والخطوبة وما يليها من ترتيبات ومراسم الاحتفال بالعرس، لتنتقل لتبيان مظاهر الألفة بين الزوجين، وفي ختام هذا الفصل كشفت الباحثة عن مختلف الخلافات التي نشبت بين الطرفين وأدت إلى تصدع العلاقة الزوجية والانفصال.

"طقوس الولادة وعادات استقبال المولود" هو العنوان الذي اختارته الباحثة لفصلها الثاني (122-186)، واعتبرته من المواضيع التي ما زال يكتنفها الغموض، ولم يدرس بالشكل الكافي (122). وبينت من خلاله تمثلات المجتمع الأندلسي للولادة، وذلك ب تحليلها لثنائيات متقابلة "أنثوية" و"ذكورية"، من قبيل ثنائية: "الخصوبة والعقم"[14] و"الفحولة[15] والخصاء[16]"... وذلك لتبرز أهمية كل من الخصوبة والخصاء في حياة الأندلسيين لضمان الاستمرارية وتحقيق السنة الكونية.

وعرجت الباحثة في هذا الفصل على تقاليد الولادة وطقوس الاحتفال بالمولود بدءا من فترة الحمل وما يصاحبها من عناية فائقة بصحة الحامل وجنينها، مرورا بطرق الاستدلال على نوع الجنين، وعن أسباب الإجهاض، كما بينت التدابير المتبعة في الولادة وطرق العناية بالمولود والاهتمام بصحته وتغذيته ونومه...، وختمته بعادات الأندلسيين في استقبال المولود، حيث تقام له حفلة عائلية احتفاء به، مرورا بعقيقته وختان الذكور منهم. والجدير بالذكر أن الباحثة خلصت إلى أن أهم الأسماء المنتشرة حينئذ هي محمد وأحمد بالنسبة للذكور (170)،[17] وفاطمة وعائشة النسبة للإناث (174).[18] ولا غرو في ذلك، لأن هذه الأسماء كانت تعبر عن الهوية الدينية لحامليها.

أما الفصل الثالث (188-283) فجاء بعنوان: "التنشئة الأسرية للطفل الأندلسي"، تم فيه إبراز واقع الطفل الأندلسي في ظل التماسك الأسري، انطلاقا من

---

[13] **نفسه**، 65.

[14] حيث يصبح لخصوبة المرأة تأثير نفسي واجتماعي يعود عليها ومجتمعها بالفائدة، **نفسه**، 127.

[15] وللفحولة تأثير نفسي يشعر الرجل بالكمال الجسمي، كما أن الإنجاب يحفظ له وجوده واستمرارية نسله، **نفسه**، 135.

[16] ذلك أن الخصاء أو الضعف الجنسي من العوائق النفسية للرجل لتضمنه مشاعر العجز وقلة الكفاءة الاجتماعية، **نفسه**، 137.

[17] اعتمادا على كتاب **الصلة** لابن بشكوال.

[18] اعتمادا على كتاب **الأحكام الكبرى** لابن سهل.

طرح مجموعة من الأسئلة (188)، مؤكدة أن الطفل الأندلسي عصر الدراسة لم يكن مهمشا. وقد قسمته الباحثة إلى عدة مطالب، كان أولها الحديث عن واقع الطفل الأندلسي في ظل التماسك الأسري، فناقشت أساليب الوالدين في معاملة الطفل سواء كانت أنماطا سوية (المساندة العاطفية، أسلوب الضبط، التدريب على الاستقلالية، إشراك الطفل اجتماعيا) أو غير سوية (أسلوب الاستبداد والتسلط، أسلوب الإهمال، أسلوب التفرقة، أسلوب الحماية الزائدة)، مع ما تخلفه من آثار في شخصية الطفل. وفي المطلب الثالث تناولت الباحثة موضوع التوجيه الوالدي للطفل، فأماطت اللثام عن أثر التراتب الاجتماعي والوضع الاقتصادي، وكذا المكانة العلمية في توجيه الطفل علميا وعمليا، لتختمه بالحديث عن دور الإماء في تربية أطفال القصور، وأثرهن في شخصية الطفل وذلك في غياب الأم البيولوجية.

"تأثير التفكك الأسري عل الطفل" هو مضمون المبحث الثاني من هذا الفصل، وفيه تم طرح عدة قضايا عل محك السؤال، من قبيل: نسب الطفل وشروط إثباته في حالات الطلاق والخلع أو غياب الزوج، مسألة الحضانة والرضاع، حيث تمت مناقشة من له أحقية الحضانة ومراتب الحاضنين وذلك اعتمادا على "النصوص الفقهية "الخاصة بعصر الدراسة".[19] واهتم المبحث الثالث في هذا الفصل بفئة "الأيتام واللقطاء بين الرعاية والإهمال"، فقد عانت هذه الفئة من المجتمع الأندلسي عصر الدراسة من الحرمان العاطفي والمادي، وذلك بفعل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مع العلم أن هذه الفئة لم تحظ بعناية المؤرخين، حيث غيبتهم الإستوغرافية التقليدية غضت النظر عنهم، وأسقطتهم من حولياتها، وذلك بسبب نظرة المجتمع لهم، حيث تم اعتبارهم مجرد قاصرين ليس بمقدورهم المساهمة الفعالة في الإنتاج الاقتصادي والثقافي، ولا في سياسة الدولة (269).

أما الفصل الرابع من الأطروحة فقد وسمته صاحبتها بـ"التنشئة الاجتماعية للطفل الأندلسي" (285-391)، رامت من خلاله المؤلفة إبراز معارف الطفل الأندلسي من تعليم وتأديب، مرورا بالمقررات الدراسية والعطل...؛ كما اهتمت خلاله بلعب الطفل وأساليب تسليته، اعتمادا على مختلف المظان التاريخية وعلم الآثار. ذلك أن اللعب نشاط عفوي حر لا يتميز بالجدية ولا يهدف إلى تحقيق مكاسب مادية بقدر حرصه على تنمية معارف ومهارات مختلفة لدى الطفل تعود عليه بالنفع على

[19] لنا عودة إلى مسألة اعتماد الباحثة لكتب النوازل في الحيز الخاص بالملاحظات على الأطروحة.

مستويات متباينة جسدية (النمو العضوي)، وعقلية (تنمية الفكر)، ونفسية (الثقة بالنفس)، وفضلاً عن ذلك يساعد اللعب الطفل على التطبيع الاجتماعي بإقامة علاقات اجتماعية مع أقرانه، تخوّل له الدخول في منافسات معهم، وتشّجعه على التضامن في الوقت نفسه. فقد أشارت المظان المختلفة إلى بعض الألعاب المتداولة بين الأندلسيين مثل :لعبة الشطرنج (336)،[20] والنَّرْدُ، وهو لعبة تعتمد على الحظ، ويتعلق الأمر بمجسم مكعب يتكون من ستة سطوح مربعات متساوية الأضلاع والزوايا، يرسم على كل سطح نقاط سوداء من واحد إلى ستة، هذا بالإضافة إلى لعبة القِرْقُ، المِقْلاءِ والقُلَّةِ، المِطَثَّةُ والمِطَخَّةُ، المِقَثَّةُ، وغيرها من الألعاب. وقد اختلفت ألعاب الأطفال بين الجنسين، ففي الوقت الذي اهتّم الذكور بألعاب الفروسية، انفردت البنت ببعض الألعاب التي تحاكي بها والدتها. هذا؛ مع العلم أن الباحثة عرجت على ممتلكات الطفل الأندلسي، حيث سعت في هذا المبحث إلى استقصاء آلية انتقال الأملاك المادية بالأساس بين ثنائية "التقعيد الفقهي" المبني على إملاءات الشريعة، وبين "محك الواقع المعاش" المحتكم إلى الضرورة في المعاملة، خصوصاً وأنّ الطفل القاصر تنتفي فيه الأهلية بشقيها (الوجوب والأداء)، إذ هما متقاطعان مع البلوغ والرشد وجوداً وعدماً؛ موضحة طرق وسبل التملك، وعوامل التفريط والتعدي عليها.

تناولت الدراسة في هذا الفصل "صحة الطفل الأندلسي: الوقاية والعلاج"، فتم الحديث عن آراء الأطباء الأندلسيين بخصوص العناية بالطفل قبل الولادة وبعدها. إذ كانت صحة الطفل الأندلسي مرهونة بالدرجة الأولى بمدى مراعاة الشروط الوقائية والالتزام بها منذ المراحل الأولى للحمل، وفيما بعد الوضع مباشرة، غير أنّ ذلك لم يمنع في كل الأحوال من تعرض الطفل لأمراض عضوية وروحية، لجأ على إثرها الأهالي إلى طرق استشفائية مختلفة مثل تناول الأدوية أواعتماد التدخل الجراحي، وكذا اتباع وسائل شعبية علاجية بسيطة تتماشى ودخل الأسر الفقيرة، أو اللجوء إلى زيارة قبور الأولياء الصالحين والتبرك بهم،[21] فضلاً عن ممارسة طقوس السحر والشعوذة في اتخاذ التمائم وعقد الطلاسم وكتابة الحروز.

---

[20] الملاحظ أن الباحثة لم تشر من قريب أو من بعيد على أن الطفل الأندلسي قد لعب بالشطرنج عصر الدراسة، رغم أنها تجزم بأن أهل الأندلس قد أقبلوا عليها "على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية دون الالتفات إلى رأي المفتي، لاعتمادها على إعمال الفكر وتقوية العقل، وبالنظر إلى انتشارها الأفقي والعمودي، لا نجانب الصواب إن قلنا بأنّ الأطفال ممن ناهزوا سنّ الاحتلام أقبلوا عليها ومارسوها"، خلافي، "**الطفولة في المجتمع الأندلسي...**" 336، ويبقى ذلك مجرد استنتاج لا تعززه الشواهد التاريخية، على الأقل من خلال مضامين الأطروحة.

[21] لمزيد من التفاصيل راجع، هشام البقالي: "الطب الشعبي في العصر المرابطي بالمغرب والأندلس من خلال كتب المناقب"، **مجلة التراث**، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 32، دجنبر (2019): 155-163.

وعرجت الباحثة على مدى تأثير الأزمات على الطفل الأندلسي من قبيل: الكوارث والحروب...، فالأزمة على اختلاف مسبباتها ومسمياتها أسهمت بشكل كبير في خلخلة الأمن السياسي والاستقرار الاجتماعي، كما النمو الديمغرافي، فضلاً على أنّ تأثيرها يكون عنيفاً ومباشراً على الطفل الذي لم يستطع بفعل ضعف بنيته الجسمية على التحمل. أنهت الباحثة أطروحتها بخاتمة (393-399) عبارة عن حصيلة للدراسة، وذيلتها بعدة ملاحق (18 ملحقا)، وفهارس (8 فهارس)،[22] ووضعت قائمة للبيبليوغرافيا (633 مصدرا ومرجعا)، موزعة بين مخطوطات (8) ورسائل جامعية (13)، ومقالات (46) ودراسات باللغات الأجنبية (26).

3. ملاحظات عن مضامين الدراسة

في البداية تجدر الإشارة إلى أن الأطروحة التي بين أيدينا تضم بين دفتيها أكثر من 500 صفحة، بذلت الباحثة في سبيل لم معلوماتها وتحليلها مجهودا جبارا وهي تنتقل بين أصناف وألوان مصدرية مختلفة، وذلك قصد الإحاطة بالنصوص المتعلقة بموضوع البحث. فالموضوع يعد - وبكل المقاييس - موضوعا إشكاليا مفعما بالصعوبات التي تمتزج فيها ندرة المتون النصية بالتعقيدات المنهجية التي تفرضها طبيعة موضوع من هذا القبيل، ورغم ذلك لابد من إبداء بعض الملاحظات الكفيلة بإغناء هذه الدراسة قبل نشرها: فبالإضافة إلى ملاحظات أوردناها أعلاه أثناء استعراض المضامين بصفة عامة، فقد عنت لنا أمور أخرى لا بأس من الإشارة إليها.

أولى الملاحظات التي يمكن الوقوف عندها هو عنوان الدراسة، فالباحثة زاهية خلافي عنونت أطروحتها كما يلي: "الطفولة في المجتمع الأندلسي ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق 10-12م)". وبما أنها حددت المجال الزمني لدراستها ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين، فهذا يعني أنها شملت أيضا الطفل الموحدي، لكنها توضح في المقدمة أن أطروحتها توقفت "عند نهاية الدولة المرابطية بالأندلس، إذ لم نرغب في إقحام المرحلة الانتقالية التي تغير معها الحكم في الأندلس لصالح الموحدين، وذلك لاعتبارين وجيهين أولهما تعارض المشروع الموحدي فكرا وواقعا مع المشاريع السابقة له لتركيزه على نظرية المهدوية، وثانيهما غموض الأحداث المصاحبة للفترة الانتقالية وشح المادة المصدرية، وعجزها عن إفادتنا ببدايات التغيير وتأثيره

[22] منها فهرس للنباتات والحيوانات.

على الطفل، خصوصا وأن الموحدين غيروا في المناهج التربوية لمرحلة التعليم الأولي".[23] وبالتالي ربما كان من باب الاستحسان، اهتمام بالباحثة بتغيير عنوان دراستها لأن الموحدين حكموا الأندلس طيلة النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ونتساءل معها إذا لم يكن من الأنسب وضع العنوان بهذه الصيغة: "الطفولة في المجتمع الأندلسي من القرن الرابع إلى نهاية الدولة المرابطية". ويبدو في نظرنا أن هذا العنوان المقترح قد ينسجم تماما مع مضمون الأطروحة، والدافع الذي دفعها للتوقف عند نهاية المرابطين.

ومن جهة ثانية، فإننا نختلف مع الباحثة في السبب الثاني، والمتعلق بـ"شح المادة المصدرية"، فالمؤرخ يجد نفسه أمام كم كبير من المادة المصدرية للتأريخ للطفل والطفولة الموحدية، ولعل في مقدمتها كتب النوازل والمناقب.[24]

لقد بينت الباحثة في الفصل التمهيدي (24-65) السياق اللغوي والاصطلاحي لمفهومي "الطفل" و"الطفولة"، ناهيک عن مدى حضور هذا الطفل في المصادر الأندلسية، وذلک من خلال تردد مناسبات الحديث عنه بطرق متنوعة في أدبيات الفكر التربوي والنصوص الفقهية، الأدبية والصحية[25] للأندلسيين، لكن الملاحظ أنها عرجت على مصنفات الأطباء العرب بوجه العموم، دون أن تهتم بإبراز المصنفات الطبية الأندلسية التي اعتمدتها وتهم زمن أطروحتها، باستثناء الطبيبين أبي القاسم الزهراوي، ص 61، والطبيب عريب بن سعد القرطبي، ص 63. وفي غياب مادة مصدرية تخص زمن الدراسة، اعتمدت الباحثة على مادة مؤطرة زمنيا خارج المجال الزمني الذي حددته بالقرنين الرابع والسادس الهجريين.[26]

ومن بين الملاحظات التي عنت لنا أيضا أثناء قراءة الدراسة أن الباحثة أقحمت فصولا لا تخدم مشروع البحث في شيء، خاصة الفصل الأول الموسوم بـ"الأسرة الاندلسية بين التوافق والتنافر"، إذ تحدثت فيه الباحثة عن معايير اختيار الزوجة

---

[23] خلافي، "**الطفولة في المجتمع الأندلسي**" 3.

[24] هشام البثالي: "المؤلفات النوازلية للفقهاء المالكية بالغرب الإسلامي دراسة ببليوكرونولوجية"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**؛ مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، شتنبر 2020، قيد الطبع .

[25] خلافي، **الطفولة في المجتمع الأندلسي**" 58، 61، 63.

[26] **نفسه**، 146-147، حيث تحيل على كتاب محمد بن عبد الكريم التميمي: **المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس زما يليها من البلاد**، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الشريف، (تطوان: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2002)، ج 2، 147، ترجمة 62، 168، ترجمة 142، وانظر نفس الأمر حينما تتحدث عن لجوء إحدى النسوة للتسول قصد إطعام أطفالها، انظر ص 198، الهامش رقم 4، وبالرجوع لكتاب **التشوف**، نجد أن المعلومة وردت في الترجمة 154 للولي أبي إسحاق الأندلسي، لكن لا نعلم زمن مولده ووفاته.

والخطبة، والصداق، وعقد القران وإعداد الجهاز، وحفل الزفاف...، ويحق لنا ان نتساءل عن علاقة هذه المباحث بموضوع الطفل الذي هو محور الاطروحة؟

إقحام ملاحق لا تخدم الدراسة بطريقة مباشرة؛ الملحق 1: هدية لزوجة الملك، عبارة عن علبة مجوهرات السيدة صبح البشكنسية التي أهداها لها الحكم المستنصر بالله بعد ولادة ابنهما عبد الرحمن سنة 351 هـ/962م، والملحق في نظرنا لا يخدم الأطروحة في شيء البتة، خاصة وأنها متمحورة حول الطفل. ثم الملحق 2: صورتين لكرسيين للولادة، لكن الباحثة لا تذكر بتاتا هل هما كانا يستعملان في الأندلس زمن الدراسة؟ وبالتالي فإن هذا الملحق لم يخدم الأطروحة. ثم الملحق 5: وهو صورة لطفل مسيحي بصدد تعلم المشي، وعنوان الأطروحة ومضمونها لا صلة له بالمسيحيين، وينطبق الأمر نفسه على ما تذكره الباحثة بالنسبة لأسماء باقي الفئات غير المسلمة من أهل الذمة (173) والصقالبة (174)، وأسماء إناث أهل الذمة (175)، وأساليب التأديب عندهم (326). ونفس الملاحظة تنطبق على مسألة الختان عند طائفة اليهود (181)، وعند المستعربين (183)، ناهيک عن فئة الأطفال غير الشرعيين لطائفتي النصارى واليهود (281).

الملحق 13: عبارة عن قدرين ووعاء من الفخار، ونتساءل ما علاقتهما وأهميتهما بالنسبة للأطروحة؟ الملحق 15: نعتقد أن هذا الملحق لا ينسجم وموضوع الاطروحة، فهو عبارة عن صور لأدوات التدخل الجراحي من كتاب **التصريف لمن عجز عن التأليف** للزهراوي، وهي: أداة كي شقاق الشفة، أداة كي حدبة الظهر، أداة علاج ماء الرأس، أداة انسداد الأذن، أداة انسداد الكمرة، أداة الشق على حصى المثانة.

الملحق 16: تحطيم الغذاء في غزوات الخليفة الناصر لدين الله ضد المتمردين من خلال الجزء الخامس لكتاب المقتبس لابن حيان، حيث ذكرت الباحثة أماكن الغزوات وسنة حدوثها وأنواع المنتوجات التي تم تحطيمها، ومن حقنا التساؤل عن علاقة كل ذلک بموضوع الطفولة؟ مع العلم أن الباحثة لا توضح الهدف من هذه الملاحق، وكيف تخدم موضوعها. وتنطبق نفس الملاحظة على الملحق 17، الذي خصصته للكوارث الطبيعية والأوبئة بالأندلس فيما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق10-12م).

الملحق 18: قضايا الطفل من خلال النصوص النوازلية الأندلسية بالأندلس فيما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق10-12م)،[27] وقد حصرتها الباحثة في النوازل التالية: نوازل ابن سهل، أحكام الشعبي، نوازل ابن بشتغير، فتاوى ابن رشد الجد، نوازل ابن الحاج التجيبي. ومن حقنا أن نتساءل هل نوازل العصر المدروس هي فقط ما ذكرته الباحثة؟ فأين هي باقي نوازل العصر المدروس؟ والتي من بينها: نوازل أبي علي حسن ابن زكون (ت553هـ)، المسماة اعتماد الحكام في مسائل الأحكام، وتبيين شرائع الإسلام من حلال وحرام وتوجد منه الأجزاء الأربعة المخطوطة المتوفرة (10،9،8،7) والمحفوظة بالخزانة الوطنية بالرباط على ميكروفيلم، برقم: 413 ق، نوازل ابن بقوي (ت. 530 هـ)،[28] أجوبة ابن ورد الأندلسي،[29] نوازل أبي عبد الله بن محمد البطليوسي،[30] نوازل أبي الوليد الباجي،[31] نوازل ابن أبي زمنين،[32] وغيرها كثير؟[33]

[27] وينطبق الأمر ذاته على متن الدراسة، انظر على سبيل المثال المبيان الوارد في 49-262.

[28] نوازل أبي الوليد هشام بن أحمد الهلالي الغرناطي، المعروف بابن بقوي (ت. 530 هـ)، وكتابه المذكور في الأحكام والنوازل يوجد مخطوطاً في الخزانة العامة والخزانة الحسنية وخزانة القرويين وغيرهما.

[29] دراسة وتحقيق محمد الشريف، الرباط 2008، ونشرها باسم: "**الأجوبة**" لأبي القاسم أحمد بن محمد بن عمر التميمي المعروف بابن ورد (ت540هـ)، تحقيق الفقيه محمد بوخبزة والدكتور بدر العمراني، (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، 2009م).

[30] أبي عبد الله بن محمد البطليوسي: "**المسائل والأجوبة**"، مخطوط بخزانة القرويين، رقم 1232.

[31] "**فصول الأحكام، وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام**" لأبي الوليد الباجي (ت474هـ)، تحقيق الباتول بن علي، ونشرته وزارة الأوقاف المغربية، سنة 1990م.

[32] **منتخب الأحكام**، لابن أبي زمنين محمد بن عبد الله بن علي الإلبيري (ت399هـ)، مطبوع ومحقق، ونوقش في أطروحة دكتوراه للدكتور/محمد حماد بكلية الآداب-جامعة عبد المالك السعدي بتطوان.

[33] وجب التذكير بأن العصر المرابطي تميز بكثرة المجاميع الفقهية والمؤلفات النازلية التي ألفت خلاله، لدرجة أن المرحوم محمد بنشريفة يتحدث عن: "الانفجار الفقهي في عهد المرابطين"، انظر: "أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب" ضمن كتاب: **التاريخ وأدب النوازل**، دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زنيبر، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 46، 1995)، 40، وأنها "بلغت حد التراكم"، **نفسه**: "نوازل غرناطية لابن عاصم"، ضمن كتاب: **التراث الحضاري المشترك بين إسبانيا والمغرب**، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1993)، 215، مصطفى بنسباع: "بن الحاج التجيبي القرطبي ومسائل بيوعه في معيار الونشريسي"، ضمن ندوة **الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات**، القسم الخامس: **العلوم الشرعية**، (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط: 1417هـ/1996م، ج5، 285، إذ حصل "تراكم إنتاجي في ميدان معرفي هو ما عرف بكتب الفتاوى أو الأحكام أو النوازل أو المسائل في كل من المغرب والأندلس"، وتفردت الأندلس "خلال العصر المرابطي بإنتاج العديد من الكتب في هذا الفرع من الفقه الاسلامي"، **نفس المرجع والصفحة**. وانظر أيضا هشام البقالي، "الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأندلس عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج التجيبي"، **المجلة المغاربية للمخطوطات**، جامعة الجزائر 2، المجلد الرابع، العدد الأول، (أكتوبر 2019):71، الهامش 2، هشام البقالي: "وضعية المرأة الأندلسية خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين من خلال أدب النوازل: نوازل ابن الحاج التجيبي (ت. 529هـ) أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا جامعة وهران، الجزائر، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، (دجنبر 2019): 119، هامش 1، هشام البقالي: "المؤلفات النوازلية للفقهاء المالكية بالغرب الإسلامي دراسة ببليوكرونولوجية"، مجلة **العبر للدراسات التاريخية والأثرية**؛ مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، المجلد، الثالث العدد الثاني، (شتنبر 2020)، قيد الطبع .

وتبعا لما أوردناه من الملاحظات نقترح تغيير عنوان الملحق ليصبح هكذا: قضايا الطفل من خلال بعض النصوص النوازلية الأندلسية بالأندلس فيما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق10-12م).

خاتمة

وخلاصة القول، فقد استمتعنا للغاية، واستفدنا كثيرا من قراءتنا الدقيقة لهذه الدراسة الجادة التي اختارت الباحثة التعامل فيها مع موضوع شائك وفي غاية الصعوبة والتعقيد. وإن جميع الملاحظات التي أبديناها لا تنقص من قيمة العمل في شيء، إذ يكفي التذكير بأن الباحثة انطلقت من معطيات شحيحة ومما يشبه الفراغ التنظيري الأكاديمي بخصوص هذا الموضوع، فالطفولة في الأندلس تقابل بصمت ضمن المصادر التي تعز فيها المادة التي يمكن للباحث أن يكشف من خلالها صورة متكاملة عن الطفل والطفولة بالأندلس عصر الدراسة. وإن البحث في تاريخ الطفل الأندلسي يعتبر بحق قيمة علمية مضافة للبحث التاريخي بالغرب الإسلامي، وبقراءتنا لأطروحة الباحثة، زاهية خلافي نأمل أن نكون قد أسهمنا مساهمة يسيرة في تعريف القراء المغاربة وغيرهم بالنتائج التي حققها هذا العمل الأساسي لدراسة تاريخ **الطفولة في المجتمع الأندلسي ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق 10-12م)**، وحسبي أني حاولت وسعيت "وأن للإنسان ما سعى".

شروط النشر في المجلة

مجلة «المناهل» مجلة علمية محكمة لنشر البحوث العلمية الأصلية والمجددة، سواء منها النظرية أو الميدانية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ويشترط في النصوص المقدمة للنشر:

1. أن تكون حصريا لمجلة « المناهل »، وألا تكون قد نشرت فيما قبل ورقيا أو الاكترونيا.
2. أن يشتمل النص المقدم للنشر على العناصرالتالية: عنوان العمل وملخص له في نحو 100 ـ 125 كلمة.
3. الحد الأقصى لعدد كلمات النص المقدم للنشر، بما في ذلك المراجع والهوامش وكلمات الجداول في حال وجودها، هو 8000 كلمة (حوالي عشرون صفحة).
4. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة في المغرب وخارجه، مع وجوب ذكر عنوان الكتاب، واسم المؤلف، ومكان النشر وتاريخه وعدد صفحاته،.
5. توجه النصوص المقدمة للنشر ب word على العنوان الكتروني للمجلة : r.manahil2019@gmail.com.
6. تخضع النصوص التي تتلقاها المجلة للتحكيم، علما بأن للمجلة هيئة تحرير وهيئة استشارية.
7. النصوص التي تتلقاها المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
8. النصوص التي تتلقاها المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
9. تدفع المجلة مكافأة مالية عن النصوص المنشورة وفق مقتضيات قوانين حقوق المؤلفين.

موجز بأهم التوجيهات التقنية الإلزامية
للنشر في مجلة المناهل

مجلة **المناهل** دورية علمية محكمة لنشر البحوث العلمية الأصيلة والمجددة، سواء منها النظرية أو الميدانية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وتدفع المجلة مكافأة مالية عن المواد المنشورة وفق مقتضيات قوانين حقوق المؤلفين. ويشترط في النصوص المقترحة للنشر تطبيق صارم للتوجيهات الواردة أسفله. وتعتمد **المناهل** نظام شيكاگو الدولي والبسيط بوضع الهوامش مباشرة بعد المتن أسفل الصفحة مع الاقتصار على ذكر المراجع في الهوامش دون وضع لائحة للبليوغرافيا في نهاية المقالات. والرجاء العودة إلى العدد 99 من مجلة **المناهل** كنموذج في هذا الباب.

- **الخطوط وأحجامها**

1. حجم الورقة: 17 في 24؛ الجوانب أو الطرة: 5 ,2 مضروبة في أربعة.
2. الخط والقياسات: اعتماد خط (Adobe Arabic) للكتابة بالعربية أو الفرنسية وغيرها من اللغات الأجنبية. ويكتب المتن بخط أدوب أرابيک القياس 16، ويكتب مضمون الهوامش بالخط نفسه القياس 10. وتكتب عناوين الفقرات بخط أدوب أرابيک القياس 16 بالحرف الغليظ (Gras)
3. الهوامش: توضع الهوامش بالطريقة الأوتوماتيكية، مباشرة بعد المتن أسفل الصفحة وليس في آخر المقالة، وتكون مرقمة بالتتابع من 1 إلى آخر هامش على امتداد المقالة، مع الاكتفاء بوضع الأرقام فقط ودون إضافة قوسين هكذا (1)، أو عارضة 1- هكذا أو حتى نقطة 1. هكذا.
4. توضع جميع الإحالات في الهوامش أسفل صفحات المقال:

- **الكِتاب المنشور:** الإحالات على الكتب المنشورة كاملة باللغة العربية للمرة الأولى في الهوامش أسفل الصفحة:

1 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، (الدار البيضاء-بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، 129.

2 عبد الرحمان، ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، تحقيق علي عمر، (الناشر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2007)، 150-156.

الإحالات على الكتب مختصرة باللغة العربية للمرة الثانية في الهوامش أسفل الصفحة:

1 العروي، **مفهوم**، 130.

2 ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس**، 180-190.

الإحالات على الكتب كاملة باللغة الأجنبية للمرة الأولى في الهوامش أسفل الصفحة:

1 Daniel Rivet, *Histoire du Maroc*, (Paris: Fayard, 2012), 46-8.

2 Philippe Leveau, Pierre Sillières et Jean-Pierre Vallat, *Campagnes de la Méditerranée romaine*. Série Bibliothèque d'Archéologie, (Paris: Hachette, 1993), 79.

الإحالات المختصرة على الكتب باللغة الأجنبية للمرة الثانية في الهوامش أسفل الصفحة:

1 Rivet, *Histoire*, 39-40.

2 Leveau, Sillières et Vallat, *Campagnes*, 79.

• **المقال المنشور في كتاب جماعي:** تتم الإشارة في الإحالة على ارقام الصفحات المعتمدة فقط، أو على صفحات بداية ونهاية المقال في الجزء من الكتاب.

1 علي واحدي، "ليكسوس: ميناء لتصنيع وتصدير الأسماك"، ضمن **البحر في تاريخ المغرب**. تنسيق رقية بلمقدم. سلسلة الندوات رقم 7، (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999)، 201-208. وعند الإحالة على المقال نفسه للمرة الثانية يوضع مختصرا هكذا: 2 واحدي، "ليكسوس،" 205.

Hédi Fareh, "L'Afrique face aux catastrophes naturelles: l'apport de la documentation," in *In Africa et in Hispania*: *Études sur l'huile africaine*, ed. Abdellatif Mrabet et José Remesal Rodríguez, Collecció Instrumenta, 25 (Barcelona: Publicacions i Edicions Universitat de Barcelona, 2007), 151-53.

الإحالات على المقال مختصرا في الهوامش أسفل الصفحة:

Fareh, "L'Afrique," 151-53.

• **الكتابُ المُترجم**: الإحالات كاملة

Emily Gottreich, *Le Mellah de Marrakech, un espace judéo-musulman en partage*. Traduction de Mohamed Hatimi, série Textes Traduits 19 (Rabat: Faculté des Lettres et Sciences Humaines, 2016), 41.

سارة أبريڤايا ستاين، **يهود في مَهبِّ الريش، تجارة ريش النعام الدولية**. ترجمة خالد بن الصغير، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، 19 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2018)، 193.

الإحالات المُختَصَرة

Gottreich, *Le Mellah*, 41.

ستاين، **يهود في مَهبِّ الريش**، 193.

• **المقالات المنشورة في الدوريات العلمية.** الإحالات كاملة عند ذكرها للمرة الأولى:

1 هيفاء معلوف الإمام ، "العلاقات الأمريكية-الشمال إفريقية في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 15-16، يوليوز، (1979): 63-76؛

2 معلوف الإمام، "العلاقات الأمريكية-الشمال إفريقية"، 75.

3 عبد الواحد أكمير، "إفريقيا جنوب الصحراء في فكر علال الفاسي"، **مجلة المغرب الإفريقي**، عدد 1، (2000): 3- 43.

4 أكمير، "إفريقيا جنوب الصحراء"، 25.

1 Philippe Leveau, "L'environnement de l'Afrique dans l'Antiquité. Climat et société, un état de la question," *IKOSIM* 5 (2016): 64.

2 Leveau, "L'environnement," 64.

3 Patrice Cressier et Abdelaziz Touri, "Le long voyage des chapiteaux du Royal Golf de Dar Es-Salam à Rabat. Utilisation et réutilisation d'un élément clef de l'architecture islamique d'Occident en époque moderne et contemporaine," *Hespéris-Tamuda* LIV, 1 (2019): 43.

8 Cressier et Touri, "Le long voyage," 15-34.

• **المقال المنشور في الجرائد**

زهور الزرقا، "واجب الفتاة المغربية"، **العلم**، 456، (27 فبراير 1948): 8.

الزرقا، "واجب الفتاة"، 6.

Félix Benoit, "La paix mondiale et les enjeux économiques", *Le Monde*, 220, (5 octobre, 1960): 5.

Benoit, "La paix mondiale", 6.

• **ملحوظة أساسية:** لا تعتمد مجلة **المناهل** الخطوط المائلة بتاتا في اللغة العربية، ويكتفى بالخط الغليظ لعناوين الكتب المنشورة وأسماء المجلات العلمية. مثلا: **مجلة أبحاث** وليس مجلة أبحاث. أما عن الصفحات فيكتفى بذكر الأرقام دون حرف (ص).

وفي اللغات الأجنبية بالفرنسية أو غيرها، الرجاء عدم كتابة أسماء الأعلام وعناوين المجلات كاملة بالماجوسكول: مثلا: Daniel Rivet، وليس DANIEL RIVET *Revue Economique* ، وليس *REVUE ECONOMIQUE*

- الرجاء اعتماد العدد 99 من مجلة **المناهل** كنموذج إلزامي لتحرير مقالاتكم قبل إرسالها عبر البريد الإلكتروني فقط: r.manahil2019 @gmail.com

مواضيع الملفات القادمة

- الرصيد الأمازيغي المكتوب
- المنجز المغربي في مجال البحث العلمي حول الأدب المغربي
- سؤال التراث في الإنتاج الفلسفي المغربي المعاصر
- المنجز المغربي في الأبحاث الأركيولوجية
- المنجز المغربي في علوم التربية
- المنجز المغربي في الدراسات الأندلسية
- سؤال الهوية في الإنتاج الثقافي المغربي المعاصر
- سؤال الحداثة في الإنتاج الفلسفي المغربي المعاصر
- المنجز المغربي في التاريخ غير المادي
- المنجز المغربي في الدراسات اللسانية